

بِإِذْنِ الشَّرِيفِ الْمَرْصُوفِ / ١٣



نَزَّيْهِ الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَمْثَلُ

الشَّرِيفُ الْمَرْصُوفُ
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عُلَمَاءُ الْهَدْيِ
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تحقيق

مَهْدِي الْمَرْصُوفِي - حَمِيدُ الْأَحْمَدِي

المؤلف: الدكتور الزكي الفقيه الشريف المرصوف



نَزِيهُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

الشَّريفُ المرتضى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



تحقيق

مَهْدِي الْمَرْزُوقِي - حَمِيدُ الْأَخْبَدِي

مؤلفات الشَّريفِ المرتضى / ١٢



سرشناسه: سید مرتضیٰ علی بن حسین ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور: تنزیه الأنبياء والأئمة / الشریف المرتضیٰ علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی، تحقیق: مهدي المهریزی، حمید
الأحمدي الجلفاني؛ إشراف: محمد حسين الدرايتي؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دار الحديث.

مشخصات نشر: مشهد المقدسة، الأستاذة الرضوية المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ق. - ۱۳۹۸.
مشخصات ظاهري: ۵۵۵ ص.

فروست: المؤتمر الدولي لذكرى أئمة الشریف المرتضیٰ. مؤلفات الشریف المرتضیٰ: ۱۲.
شابک: ۳-۳۹۵-۰۰۶-۶۰۰-۹۷۸.

وضعیت فهرست نویسی: فیبا.

موضوع: عصمت (اسلام).

موضوع: عصمت -- جنبه های قرآنی.

شناسه افزوده: مهریزی، مهدي، ۱۳۴۱ -

شناسه افزوده: Mahrizi, Mahdi.

شناسه افزوده: احمدی جلفای، حمید، ۱۳۵۷ -

شناسه افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۳.

رده بندی کنگره: BP ۲۲۳/۳۲.

شماره کتاب شناسی ملی: ۵۵۵۹۱۲۷.



مرکز پژوهش‌های علمی و مطالعات بین‌المللی آزاد



بنیاد پژوهش‌های اسلامی
آستان قدس رضوی

المؤتمر الدولي لذكرى أئمة الشریف المرتضیٰ - مؤلفات الشریف المرتضیٰ/ ۱۲

تنزیه الأنبياء والأئمة ﷺ

تحقیق: مهدي المهریزی، حمید الأحمدي الجلفاني

إشراف: محمد حسين الدرايتي

الإخراج الفتي: محمد كرم الصالحي

تصميم الغلاف: نيماء نقوي

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق/ ۱۳۹۸ش/ ۴۰۰ نسخة، وزيري / الثمن: ۶۸۷۰۰۰ ريال إيراني

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمیة-الثقافية في دار الحديث، قم، ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمیة-الثقافية في دار الحديث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الفهرس الإجمالي

| | |
|----|-----------------------|
| ٧ | مقدمة التحقيق |
| ٥٩ | نماذج من تصاوير النسخ |

تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام

| | |
|-----|---|
| ٧٧ | المقدمة للمؤلف |
| ٩٣ | تنزيه الأنبياء <small>عليهم السلام</small> |
| ٩٥ | في تنزيه آدم <small>عليه السلام</small> |
| ١١٥ | في تنزيه نوح <small>عليه السلام</small> |
| ١٢٣ | في تنزيه إبراهيم <small>عليه السلام</small> |
| ١٦٩ | في تنزيه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم <small>عليه السلام</small> |
| ١٧٩ | في تنزيه يوسف بن يعقوب <small>عليه السلام</small> |
| ٢٠٩ | في تنزيه أيوب <small>عليه السلام</small> |
| ٢١٩ | في تنزيه شعيب <small>عليه السلام</small> |
| ٢٢٥ | في تنزيه موسى <small>عليه السلام</small> |
| ٢٦٧ | في تنزيه داود <small>عليه السلام</small> |
| ٢٧٩ | في تنزيه سليمان <small>عليه السلام</small> |
| ٢٩٣ | في تنزيه يونس <small>عليه السلام</small> |
| ٢٩٩ | في تنزيه عيسى <small>عليه السلام</small> |

| | |
|-----|--|
| ٣٠٧ | في تنزيه سيدنا محمد المصطفى ﷺ |
| ٣٦٣ | تنزيه الأئمة عليهم السلام |
| ٣٦٥ | في تنزيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام |
| ٤٣٧ | أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام |
| ٤٤٧ | أبو عبد الله الحسين بن علي عليه السلام |
| ٤٥٥ | أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام |
| ٤٥٧ | القائم المهدي عليه السلام |
| ٤٦٧ | الفهارس العامة |

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

قد خلف الشريّف المرتضى علم الهدى تراثاً علمياً جباراً، و طرّق أنواع العلوم و الفنون في التصنيف، حتّى عدّ من المؤسّسين في بعضها، و المبدعين في أخرى، و قد عرفت جملة من مصنّفاتة بالريادة، و قد بلغت المنى و زيادة. فمن آثاره الجليلة التي تعدّ من الأوائل في التصنيف كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، فهو أقدم كتاب مستقلّ وصل إلينا في هذا المجال الكلامي الهامّ، يضمّ أبحاثاً علمية مهمّة في علوم القرآن و الكلام، فهو كتابٌ كلاميّ تفسيريّ أدبيّ، و لذلك فقد كثرت نسخه في شتّى مكتبات العالم، و تعدّدت طباعته في مختلف البلدان، ممّا ينمّ على أهمّيّته السامية و مكانته الرفيعة.

و سوف يلي الكلام على الكتاب و موضوعه في ثلاثة محاور:

أولاً: نظرة عابرة حول مسألة العصمة.

ثانياً: التعريف بكتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة.

ثالثاً: مخطوطات الكتاب و العمل عليه.

المحور الأول: نظرة عابرة حول مسألة العصمة

تعتبر عصمة الأنبياء من الضروريات و المسلّمات عند جميع الفرق الإسلاميّة، رغم وجود خلافات جدّية في نطاقها و سعة شمولها، كما أنّ عصمة الأئمة عليهم السلام

أمرٌ مسلمٌ و ضروريٌّ عند الشيعة، إلّا أنّ هناك اليسير من الاختلافات المشهودة بين بعض العلماء بشأن نطاقها.

نلاحظ - عند التأمل في تاريخ الإسلام و المسلمين و عند مراجعة المتون الأولية أي: القرآن و السنة النبوية - أنّ موضوع العصمة من المواضيع المطروحة في ضمن معتقدات المسلمين.

و لقد عرّف القرآن الكريم جملةً من الأنبياء ببعض الصفات، نحو: المصطفى، المهتدي، المرضي و المخلص. و أكد القرآن رفع صفات السوء و الفحشاء عنهم^١. كما أنّ نزول آية التطهير في شأن الرسول و الإمام علي عليه السلام و السيدة فاطمة الزهراء و الحسين عليهما السلام من الأمور المتفق عليها عند عموم المسلمين.^٢

إنّ مراجعة الأقوال و الأحاديث المروية عن الرسول و الأئمة عليهم السلام و كذلك مواقف أصحابهم تثبت أنّ موضوع عصمة بعض أولياء الله كانت تعدّ من عقائد المسلمين.

و هنا نستعرض بعض الأقوال و المواقف الاعتقادية:

وردت روايات عديدة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في مصادر الفريقين في باب العصمة، منها.

«فأنا و أهل بيتي مطهرون من الآفات و الذنوب»^٣.

١. لاحظ: يوسف (١٢): ١٤؛ مريم (١٩): ٥١، ٥٤ و ٥٥؛ الأنعام (٦): ٨٢، ٨٧، ٨٨ و ٩٠؛ ص (٣٨): ٤٧ و ٤٨؛ الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٢. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، ج ٩، ص ٣١٣٣؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٣٦٥ - ٣٦٧؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٣٠؛ المستدرک، ج ٣، ص ١٤٧؛ السنن الكبرى، ج ٢، ص ١٤٩.

٣. تفسير فوات، ص ٣٤٠؛ الدرّ المنثور، ج ٥، ص ١٩٩؛ فتح القدير، ج ٤، ص ٢٨٠.

«فإنهم خيرةُ الله عزَّ وجلَّ و صفوته، و هم المعصومون من كلِّ ذنبٍ و خطيئة».^١

و تدلُّ على العصمة أيضاً الرواية المعروفة و المنقولة في مصادر الفريقين في حقِّ أمير المؤمنين (عليه السلام): «عليَّ مع الحقِّ و الحقَّ مع عليٍّ».^٢

لقد كان الاعتقاد بعصمة النبي محمد (صلى الله عليه وآله) شائعاً في حياته و عند أصحابه.
- فعندما سمعت أمّ قبال أخت ورقة بن نوفل بعثة النبي (صلى الله عليه وآله) أنشدت تقول:
فَكُلُّ الْخَلْقِ يَرْجُوهُ جَمِيعاً يَسُودُ النَّاسَ مُهْتَدِياً إِمَاماً
يَرَاهُ اللَّهُ مِنْ نُورٍ مُصَفًّى فَأَذْهَبَ نُورُهُ عَنَّا الظُّلَامَا^٣
- قال حمزة سيد الشهداء عن النبي (صلى الله عليه وآله): «أنا أشهد أنه رسولُ الله، و أنَّ الذي يقول حقٌّ».^٤

و قال عنه أبو طالب (صلى الله عليه وآله): «يا بن أخي، إنني لأعلم أنك لا تقول إلا حقاً».^٥
و أنشد حسان بن ثابت:
رَسُولٌ نُصَدِّقُ مَا جَاءَهُ وَ يَتْلُو كِتَاباً مُضِيئاً مُبِيناً.^٦
و أنشد كعب بن مالك:
مَنْ يَتَّبِعْ قَوْلَ النَّبِيِّ؛ فَإِنَّهُ فِينَا مُطَاعُ الْأَمْرِ حَقٌّ مُصَدَّقُ^٧

١. الأُمالي للصدوق، ص ٥٨٣.

٢. الخصال، ج ٢، ص ٥٥٩؛ وقعة الجمل، ص ٣٦.

٣. دلائل النبوة، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٤؛ سيرة ابن إسحاق، ص ٤٣ - ٤٤.

٤. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٢٣٤.

٥. المصدر، ج ١، ص ٢٤.

٦. السيرة النبوية لابن هشام، ج ٣، ص ٧٥٦.

٧. المصدر، ص ٧٣٨.

و قال أحمد بن حنبل واصفاً ما عليه المسلمون عند خروجهم من المدينة إلى مكة إبان فتح مكة: «قد كان أصحاب رسول الله خرجوا وهم لا يشكّون في الفتح؛ لرؤيا رآها رسول الله».^١

و قال خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين أيضاً: «لتصديقي إياك - يا رسول الله - وإن قولك كالمعينة».^٢

و قال جارود بن عبد الله مخاطباً النبي ﷺ:

و الله يا رسول الله، لقد أخطأ من أخطأك قصده، و عدم رشدته، و تلك و أيم الله أكبر خيبة ... لقد جئت بالحق، و نطقت بالصدق.^٣

هكذا وصف معاوية النبي ﷺ في رسالته إلى الإمام علي عليه السلام: «فإن الله اصطفى محمداً بعلمه، و جعله الأمين على وحيه، و الرسول إلى خلقه».^٤ و قالت عائشة:

ما خيّر رسول الله بين أمرين قطّ إلّا أخذ أيسرها ما لم يكن إثماً، فإن يكن إثماً كان أبعد الناس منه.^٥ و قال أبو بكر عندما تصدّى للخلافة:

يا أيها الناس! إنّما أنا مثلكم، و إنّي لا أدري لعلكم ستكلفوني ما كان رسول الله يطيق. إنّ الله اصطفى محمداً على العالمين و عصمه من الآفات.^٦

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٢٥؛ المغازي للواقدي، ج ١، ص ٥٧٢.

٢. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٠٩.

٣. دلائل النبوة، ج ٢، ص ١٠٦.

٤. الفتوح، ج ٢، ص ٥٥٩.

٥. دلائل النبوة، ص ١٨٢؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ١١٤؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٦ - ١٦٧.

٦. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٥٩؛ المتظم، ج ٤، ص ٦٩؛ أنساب الأشراف، ج ١٠، ص ٩٨.

كُلُّ هَذِهِ الشُّوَاهِدُ وَمَا شَابَهَهَا تَدَلُّ بِنَحْوِ مَا عَلَى اعْتِقَادِ الْمُسْلِمِينَ عَصْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ.
وَهَكَذَا اسْتَمَرَّتْ مَسْأَلَةُ الْعَصْمَةِ وَالْإِعْتِقَادُ بِعَصْمَةِ الْأَوْلِيَاءِ فِي عَصْرِ الْأَنْمَةِ ﷺ
بِنَحْوِ أَوْسَعٍ.

قَالَ الْإِمَامُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ:

وَأِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِطَاعَةِ الرَّسُولِ؛ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ مَطْهَرٌ لَا يَأْمُرُ
بِمَعْصِيَةٍ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِطَاعَةِ أَوْلِيَ الْأَمْرِ لِأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مَطْهَرُونَ، لَا
يَأْمُرُونَ بِمَعْصِيَةٍ.^١

وَقَالَ ﷺ أَيْضاً: «وَمَا وَجَدَ [رَسُولُ اللَّهِ] لِي كَذِبَةً فِي قَوْلٍ، وَلَا خَطْلَةً فِي فِعْلٍ».^٢
وَأَذْعَنَ أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، فَيَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مَسْعُودٍ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَشُنْ أَطَاعُوهُ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ».^٣
قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: «وَاللَّهِ إِنَّ عَلِيًّا عَلَى الْحَقِّ قَبْلَ الْيَوْمِ وَبَعْدَ الْيَوْمِ عَهْدًا مَعْهُودًا
وَقَضَاءً مَقْضِيًّا».^٤

وَقَالَ عَمَّارُ:

لَوْ لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ إِلَّا خَالَفَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لَمَا خَالَفْتَهُ، وَلَا زَالَتْ يَدِي
مَعَ يَدِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلِيًّا لَمْ يَزَلْ مَعَ الْحَقِّ مِنْذُ بَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهٗ.^٥

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:

مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أُؤْذِي بِهِ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ ... إِنِّي وَاللَّهِ لِأَحِبَّهُمْ

١. الخصال، ج ١، ص ١٣٩؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٢٣.

٢. نهج البلاغة، الخطبة ١٩٢ (القاصعة).

٣. تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤١٩.

٤. المصدر، ص ٧٢.

٥. الأمالي للطوسي، ص ٧٣١.

لحب رسول الله إياهم، وإن الحق معهم وفيهم.^١

ثم طرحت مسألة العصمة بشكل ملحوظ و واضح بعد الإمام علي و بين الأئمة من بعده وأصحابهم.

قال الإمام الحسن عليه السلام: «نحن حزب الله الغالبون، و عترة رسوله الأقربون، و أهل بيته الطيبون الطاهرون».^٢

و قال الإمام الحسين عليه السلام ردّاً على طلب مروان لمبايعة يزيد: «إليك عني يا عدوّ الله، فإنّا أهل بيت رسول الله، و الحقّ فينا، و بالحقّ تنطق ألسنتنا».^٣

و قال عبد الله بن عفيف الأزدي في مجلس ابن زياد:

يا عدوّ الله! أقتل الذرّة الطاهرة التي قد أذهب الله عنهم الرجس في كتابه، و تزعم أنّك على دين الإسلام.^٤

و قال الإمام السجاد عليه السلام:

... الإمام منّا لا يكون إلّا معصوماً، و ليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها؛ و لذلك لا يكون إلّا منصوباً.

و عندما سئل أنّه: يابن رسول الله! فما معنى المعصوم؟ قال:

هو المعتصم بحبل الله، و حبل الله هو القرآن لا يفترقان إلى يوم القيامة، و الإمام يهدي إلى القرآن، و القرآن يهدي إلى الإمام.^٥

١. مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٤٢-٣٤٣.

٢. الأملاني للمفيد، ص ٣٤٨؛ الأملاني للطوسي، ص ١٢١؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٤٣١.

٣. الفتوح، ج ٥، ص ١٧.

٤. المصدر، ص ١٢٣-١٢٤.

٥. معاني الأخبار، ص ١٣٢.

يقول الإمام الباقر (عليه السلام) في جوابه لجابر بن يزيد الجعفي:

لا يعصون، و هم المؤيدون الموقفون المسددون... لا يفارقهم روح القدس ولا يفارقونه، ولا يفارقون القرآن ولا يفارقهم.^١

و قال أيضاً بالنسبة لعصمة الأنبياء (عليهم السلام):

إِنَّ أَيُّوبَ ابْتُلِيَ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَذْنُبُونَ لِأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مَطْهُرُونَ، لَا يَذْنُبُونَ وَلَا يَزِيغُونَ، وَلَا يَرْتَكِبُونَ ذَنْباً صَغِيراً وَلَا كَبِيراً.^٢

و قال الإمام الصادق (عليه السلام):

لا يكون الإمام إلا معصوماً، ولا تعلم إلا بنص الله عز وجل على لسان نبيه؛ لأن العصمة ليست في ظاهر الخلقة، فترى كالسواد والبياض، وما أشبه ذلك، وهي مغيبة لا تعرف إلا بتعريف علام الغيوب عز وجل.^٣
وقد وردت روايات كثيرة عن الإمام الصادق (عليه السلام) في هذا المضمون، نطوي عن بيانها كشحاً.^٤

و روي عن الإمام الكاظم (عليه السلام) في بعض أدعيته:

«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى الْأَئِمَّةِ مِنْ وَلَدِهِ... الْمُطَهَّرِينَ الَّذِينَ ارْتَضَيْنَهُمْ أَنْصَاراً لِدِينِكَ».^٥
«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَئِمَّةِ يَتَابِعِ الْحِكْمَةِ وَأُولِي النِّعْمَةِ وَمَعَادِنِ الْعِصْمَةِ».^٦

١. علل الشرائع، ج ١، ص ١٢٣ - ١٢٤.

٢. الخصال، ج ٢، ص ٣٩٩.

٣. المصدر، ج ١، ص ٣١٠؛ معاني الأخبار، ص ١٣١.

٤. راجع، التوحيد، ص ٤٠٧؛ الخصال، ج ٢، ص ٦٠٣ - ٦٠٨ و ص ٤٢٨، و ج ١، ص ٣١٠؛ كفاية الأثر.

ص ٢٦٦ - ٢٦٤؛ معاني الأخبار، ص ١٣٢.

٥. كامل الزيارات، ص ٤٢ - ٤٤.

٦. مصباح المتهجد، ص ٧٩٨ - ٧٩٩.

و قال الإمام الرضا عليه السلام ردّاً على سؤال المأمون العباسي، وهو أنه: يابن رسول الله، هل تقول بعصمة الأنبياء؟ قال عليه السلام: «نعم».^١

و قد غضب على علي بن محمد بن جهم؛ لوصفه الأنبياء بصفات غير لائقة، فقال له: «ويحك يا علي! اتق الله، ولا تنسب إلى أنبياء الله الفواحش، ولا تتأول كتاب الله برأيك».^٢

و قال - و قد وضع عدّة شروطاً للإمامة من جملتها الطهارة - :
للإمام علامات، يكون أعلم الناس، و أحكم الناس، و أتقى الناس،
و أشجع الناس، و أعبد الناس، و يلد مختوناً، و يكون مطهراً.^٣
و يؤكّد الإمام الهادي عليه السلام في مقاطع عديدة من الزيارة الجامعة على موضوع العصمة، فيقول:

السَّلَامُ عَلَى أئِمَّةِ الْهُدَى... وَ عِبَادِهِ الْمُكْرَمِينَ الَّذِينَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ
وَ هُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ... أَشْهَدُ أَنَّكُمْ الْأئِمَّةُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ
الْمَعْصُومُونَ الْمُكْرَمُونَ...^٤

و قال الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «هذا روح القدس الموكل بالأئمة يوفّقهم و يسدّدهم و يربّيهم بالعلم».^٥

و قد ورد في بعض توقيعات الإمام صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف) خطاباً لإسحاق بن أحمد: «... بأن عصمتهم من الذنوب، و برأهم من

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ١٧٠.

٢. المصدر، ص ١٧٠ - ١٧١.

٣. المصدر، ص ١٩٢.

٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٦٠٩ - ٦١١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٩٧.

٥. كمال الدين، ج ٢، ص ٤٢٩.

العيوب، و طَهَّرَهُم مِنَ الدَّنَسِ، وَ نَزَّهَهُم مِنَ اللِّبْسِ».^١
 كانت هذه الأحاديث و المعتقدات سبباً لأنْ يُخَصَّصَ جزءٌ من مصَنَّفاتِ علم
 الكلام و كتب الحديث في مسألة العصمة، مع اختلافٍ في العناوين و الألفاظ.

ما صُنِّفَ في عصمة الأنبياء

مضافاً إلى ذلك، تعدّ مسألة العصمة من المسائل المستقلّة منذ بداية القرن
 الثالث، و التي كانت موضع انتباه المتكلمين المسلمين، و قد دَوَّنوا كتباً في هذا
 المجال، و التي نذكر منها مايلي:

١. تنزيه الأنبياء، لجعفر بن مبشّر (م ٢٣٤ ق).^٢
٢. تنزيه الأنبياء، لبكر بن علاء القشيري (م ٣٤٤ ق).^٣
٣. تنزيه الأنبياء عمّا نسبت إليهم حثالة الأغبياء، لأبي الحسن عليّ بن أحمد
 السبتي الأمويّ، المعروف بـ: «ابن خمير». (م القرن السادس).^٤
٤. عصمة الأنبياء، لفخر الدين الرازي (م ٦٠٦ ق).^٥
٥. العروة الوثقى في تنزيه الأنبياء عن فرقة الإلفاء، لمحمّد بن عبّاس التلمساني
 (٨٧١ ق).^٦
٦. تنزيه الأنبياء، للأمير السيّد عبد الوهّاب بن عليّ الحسينيّ الإسترآبادي

١. الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٢٨٨.

٢. مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين، ج ١، ص ٥٨٩؛ الفهرست لابن النديم، ص ٤٠ و ٢٠٨.

٣. ترتيب المدارك للقاضي عياض، ج ٣، ص ٢٩١.

٤. مطبوع صادر عن دار الفكر المعاصر، لبنان - بيروت - سنة ١٤١١ هـ.

٥. مطبوع صادر عن المكتبة الإسلامية، سوريا - حمص.

٦. كشف الظنون، ج ٢، العامود ١٥٢٦.

الجرجاني (م ٨٨٣ق).^١

٧. تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغنياء، لجلال الدين السيوطي (م ٩١١ق).^٢

٨. تنزيه المصطفى المختار عما لم يثبت من الأخبار والآثار، لأحمد بن أحمد الوفاي (م ١٠٨٦ق).^٣

٩. التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان، للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (م ١١٠٤ق).^٤

١٠. تنزيه الأنبياء في الردّ على النصارى، لمصطفى بن الحسين البغدادي (م ١٣٢٣ق).^٥

١١. تنزيه الأنبياء، لزين العابدين الكرمانلي (م ١٢٧٦ - ١٣٦٠ق).^٦

١٢. تنزيه الأنبياء و تأويل ما يظهر منه خلافة، و الردّ على من يزعم تخطئتهم، بالفارسيّة، لمحمد باقر بن محمد تقيّ الإسترآبادي.^٧

١٣. تنزيه الأنبياء، لفيض الله بن جعفر البغدادي.^٨

و على أساس ما أوردها في باب العصمة منذ عهد النبي ﷺ، و حتّى أواسط القرن الثالث تسقط دعوى القاضي عبد الجبار الهمداني (م ٤١٥ق) الذي يقول إنّ

١. الذريعة، ج ٤، ص ٤٥٦ رقم، ٢٠٣٣.

٢. مطبوع ضمن رسائل السيوطي، رقم ٧؛ و صدر عن مكتبة دار العروة للنشر و التوزيع، الكويت سنة ١٤٠٨.

٣. ذكره في إيضاح المكنون، ج ١، ص ٣٢٩.

٤. مطبوع، صادر عن مكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلميّة، قم.

٥. الذريعة، ج ٤ ص ٤٥٦، رقم، ١٥٣٥.

٦. مطبوع، تبريز، ١٣٤٨ق و ١٣٤٤ق (حجري).

٧. الذريعة، ج ٤، ص ٤٥٦، رقم ١٥٣١.

٨. كشف الحجب و الأستار، ص ١٤٣ رقم ٧١٣؛ الذريعة، ج ٤، ص ٤٥٦، رقم، ١٥٣٤.

مفهوم العصمة جرى على لسان الشيعة منذ زمن هشام بن الحكم، وهو المؤسس والمبدع لهذه النظرية.^١
و هو كلامٌ باطلٌ، ولا أساس له من الصحة، حيث يتعارض مع الثوابت التاريخية.

المحور الثاني: التعريف بكتاب تنزيه الأنبياء

يعدّ كتاب تنزيه الأنبياء من أقدم المصنّفات في علمي الكلام والتفسير، فيعدّ كلامياً من جهة؛ حيث إنّ موضوع العصمة هي المسألة المحورية في كتاب تنزيه الأنبياء، وفيه يتمّ الدفاع عن عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام.
و يعدّ تفسيرياً من جهةٍ أخرى؛ حيث إنّ جزءاً كبيراً من الكتاب عبارة عن تفسير وتأويل الآيات القرآنية المرتبطة بعصمة الأنبياء.
وقد بحث السيد المرتضى في هذا الكتاب عن مجموع سبع وثمانين مسألة ممّا ترتبط بعصمة ثلاثة عشر نبياً، وخمسة أولياء من أئمة الشيعة.
و إليك فهرس أسماء الأنبياء والأئمة، وعدد المسائل المتعلقة:
- آدم عليه السلام (مسألَتان).

١. تبيّنت دلائل النبوة، ج ٢، ص ٤٦٤ - ٤٦٥: «فإن قيل: أوليس الرافضة تدّعي أنّه قد شهد بالعصمة لابن عمّه عليّ بن أبي طالب، وأنّه كالأنبياء في أنّ الخطأ والزلل لا يجوز عليه البتّة في حالٍ من الأحوال، ولا يلحقه سهوٌ ولا غفلة، وأنّه يسدّ مسدّه ويقوم مقامه، وأنّه مفرّغ الخلق، وكذا ولده بعده، فيهم من يقول ثلاثة، ومنهم من يقول سبعة، ومنهم من يقول اثنا عشر، ومنهم من يقول أكثر. قيل له: إنّنا لم نقل أنّ هؤلاء ادّعوا هذا، ولا أخبرنا عنهم، وإنّما أخبرنا عن شرعه صلى الله عليه وآله [وآله] وسلمّ وسنّته وصاياهم، لا عمّا يقول هؤلاء.

وقد تقدّم لك الأدلّة على بطلان دعاويهم، وأن أصحابهم كلّهم من أولهم إلى آخرهم أطبقوا على ذلك قرناً بعد قرن. ثمّ الذين يلونهم، ثمّ التابعين لهم، ثمّ الذين يلونهم في القرون والأعصار، إلى زمن هشام بن الحكم، فإنّه ابتدع هذا القول، ثمّ أخذ عنه الحذاد، والوراق، وابن الراونديّ».

نوح عليه السلام (مسألة واحدة).

إبراهيم عليه السلام (مسألة واحدة).

يعقوب عليه السلام (٥ مسائل).

يوسف عليه السلام (٩ مسائل).

أيوب عليه السلام (مسألة واحدة).

شعيب عليه السلام (٣ مسائل).

موسى عليه السلام (١١ مسألة).

داود عليه السلام (مسألة واحدة).

سليمان عليه السلام (٣ مسائل).

يونس عليه السلام (مسألة واحدة).

عيسى عليه السلام (مسألتان).

محمد عليه السلام (١٩ مسألة).

الإمام علي عليه السلام (١١ مسألة).

الإمام الحسن عليه السلام (مسألة واحدة، الصلح مع معاوية).

الإمام الحسين عليه السلام (مسألة واحدة، الخروج من مكة إلى الكوفة).

الإمام الرضا عليه السلام (٦ مسائل).

فتكون المسائل المرتبطة بالأنبياء عليهم السلام (٦٧) مسألة، و المسائل المرتبطة بالأئمة

الأطهار عليهم السلام (٢٠) مسألة.

ترتبط كل المسائل و الشبهات الواردة عن الأنبياء عليهم السلام بالآيات الواردة عنهم في

القرآن الكريم، عدا تسع مسائل تخص النبي الأكرم عليه السلام.

و تعود جميع المسائل التي تتعلق بالأئمة عليهم السلام إلى الأحاديث و الروايات.

و على هذا الأساس، فمن مجموع (٨٧) مسألة، تكون (٥٨) مسألة قرآنية، و (٢٩) مسألة روائية.

و الجدير بالذكر أن بعض المسائل تحتوي بذاتها على عدة مسائل، و قد وضعها السيد مرتضى في ذيل مسألة واحدة، كالمسألة الأولى من المسائل التي تخص الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام).

و أيضاً هناك بعض المسائل التي لا ترتبط بالإمام مباشرة، بل تعود إلى فلسفة الإمامة، كـ بعض المسائل المطروحة في قسم الإمام المهدي - عجل الله تعالى فرجه الشريف -.

مباني الشريف المرتضى العقلية في الكتاب

ذكر الشريف المرتضى في مقدمة كتاب تنزيه الأنبياء أربع دلائل عقلية و عقلانية على لزوم عصمة الأنبياء، و هذه الأدلة عبارات شتى في طيات الكتاب، و نستطيع أن نفهرسها كالتالي:

الدليل الأول: القبح على الله حيث إن تأييد الكاذب قبيح؛ قال الشريف المرتضى (عليه السلام):

فلا بد من أن يكونَ هذا المعجزُ مانعاً من كذبِهِ على اللَّهِ تعالى فيما يؤدِّيهِ عنه؛ لأنَّهُ تعالى لا يجوزُ أن يُصدَّقَ الكَذَابُ؛ لأنَّ تصديقَ الكَذَابِ قَبِيحٌ، كما أنَّ الكَذِبَ قَبِيحٌ.^١

الدليل الثاني: النفور لدى الناس؛ قال الشريف المرتضى (عليه السلام):

و هذا هو معنى قولنا: إن وقوعَ الكبائرِ ينفِرُ عن القبولِ، و المرجعُ فيما

يَنْفَرُوا لَا يَنْفَرُوا إِلَى الْعَادَاتِ وَاعْتَبَارِ مَا تَقْتَضِيهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَخْرَجُ
بِالْأَدَلَّةِ وَالْمَقَائِيسِ.^١

ثُمَّ وَضَحَ مَعْنَى الْغُفُورِ فِي ضَمَنِ سَوَالٍ وَجَوَابٍ، قَائِلًا:
فَإِنْ قِيلَ: أَفَلَيْسَ قَدْ جَوَّزَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامِ
الْكِبَائِرَ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْفَرُوا عَنْ قَبُولِ أَقْوَالِهِمْ وَالْعَمَلِ بِمَا شَرَّعُوهُ مِنْ
الشَّرَائِعِ؟! وَهَذَا يَنْقُضُ قَوْلَكُمْ: إِنَّ الْكِبَائِرَ مَنْفَرَةٌ.
قُلْنَا: هَذَا سَوَالٌ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَا أَوْرَدْنَاهُ؛ لِأَنَّا لَمْ نُردْ بِالتَّنْفِيرِ ارْتِفَاعَ
التَّصَدِيقِ، وَأَنْ لَا يَقَعَ امْتِثَالُ الْأَمْرِ جُمْلَةً، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا مَا فَسَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ
سُكُونِ النَّفْسِ إِلَى قَبُولِ قَوْلٍ مِنْ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ عَلَى حَدِّ
سُكُونِهَا إِلَى مَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِنَّا مَعَ تَجْوِيزِ الْكِبَائِرِ نَكُونُ أَبْعَدَ
مِنْ قَبُولِ الْقَوْلِ، كَمَا أَنَّا مَعَ الْأَمَانِ مِنَ الْكِبَائِرِ نَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْقَبُولِ.^٢

الدليل الثالث: قبح إطاعة الكاذب؛ قال الشريف المرتضى عليه السلام:

الْكَذِبُ فِي غَيْرِ مَا يُؤَدِّيهِ وَسَائِرُ الْكِبَائِرِ فَإِنَّمَا دَلَّ الْمُعْجِزُ عَلَى نَفْيِهَا؛ مِنْ
حَيْثُ كَانَ دَالًّا عَلَى وَجوبِ اتِّبَاعِ الرِّسُولِ وَتَصَدِيقِهِ فِيمَا يُؤَدِّيهِ وَقَبُولِهِ
مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي بَعْثَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَتَصَدِيقِهِمْ بِالْأَعْلَامِ
الْمُعْجِزَةِ هُوَ أَنْ يُمْتَثَلَ مَا يَأْتُونَ بِهِ، فَمَا قَدَحَ فِي الْإِمْتِثَالِ وَالْقَبُولِ وَاتَّرَّ
فِيهِمَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ الْمُعْجِزُ مِنْهُ. فَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْكَذِبِ
وَالْكِبَائِرِ عَنْهُمْ فِي غَيْرِ مَا يُؤَدُّوَنَهُ بِوَاسِطَةٍ، وَفِي الْأَوَّلِ يَدُلُّ بِنَفْسِهِ.^٣

١. تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ص ٨٣.

٢. المصدر، ٨٣ - ٨٤.

٣. المصدر، ص ٨٢.

الدليل الرابع: سقوط المعنوية.

و قد استدَلَّ في باب لزوم ترك الصغائر من قبل الأنبياء بما يلي:
و بَعْدُ: فَإِنَّ الصَّغَائِرَ فِي هَذَا الْبَابِ بِخِلَافِ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ النَّوَافِلِ؛ لِأَنَّهَا
تَنْقُصُ ثَوَاباً مُسْتَحَقّاً ثَابِتاً، وَ تَرُكُ النَّوَافِلِ لَيْسَ كَذَلِكَ. وَ فَرْقٌ وَاضِحٌ فِي
الْعَادَةِ بَيْنَ الْإِنْحِطَاطِ عَنْ رُتْبَةٍ ثَبَتَتْ وَ اسْتَحَقَّتْ وَ بَيْنَ فَوْتِهَا وَ أَنَّ لَا
تَكُونُ حَاصِلَةً جُمْلَةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وُلِّيَ وِلَايَةً جَلِيلَةً وَ ارْتَقَى إِلَى رُتْبَةٍ
عَالِيَةٍ يُوَثِّرُ فِي حَالِهِ الْعِزْلُ عَنْ تِلْكَ الْوِلَايَةِ وَ الْهُبُوطُ عَنْ تِلْكَ الرُّتْبَةِ، وَ لَا
يَكُونُ حَالُهُ هَذِهِ كَحَالِهِ لَوْ لَمْ يَنْتَلِ تِلْكَ الْوِلَايَةَ وَ لَا ارْتَقَى إِلَى تِلْكَ الرُّتْبَةِ؟!
وَ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ جَوَّزَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
الصَّغَائِرَ، عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ فِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْعَمْدِ
أَوْ التَّأْوِيلِ.^١

منهجه في الاستدلال

لقد استعمل الشريف المرتضى طرقاً متعدّدة لإثبات عصمة الأنبياء، و الجواب
عن آيات العتاب أو ما يستشَمُّ منه مخالفة العصمة، و لنا أن نعتبر هذه الطرق الثابتة
و المتكرّرة في الكتاب بمثابة قواعد الشريف المرتضى في مجال عصمة الأنبياء،
و هي عبارة عمّا يلي:

١. تعدّد الوجوه في معاني الكلمات

يستعمل السيّد المرتضى أحياناً المعنى الأصلي للكلمة، و أحياناً يستعمل
معناه المجازي.

فعلنى سبيل المثال: قوله تعالى في سورة طه: ﴿وَإِنِّي لَفَقَارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾^١ و حول بحث توبة النبي آدم ﷺ واستناداً إلى المعنى اللغوي للتوبة الذي هو الانقطاع التام إلى الله، يعتبره ملازماً لكسب الثواب وليس العقاب، وفي التالي يعتبر المراد من ذكر توبة النبي آدم ﷺ بمعنى رُقي درجاته، وليس بمعنى رفع الذنب عنه.^٢

٢. استعمال العام في الخاص

القاعدة الثانية لدى الشريف المرتضى هو استعمال مصطلح عام بالمعنى الخاص. فمثلاً: اعتبر مخالفو عصمة الأنبياء دعاء النبي إبراهيم لبنيه في قوله تعالى: ﴿وَاجْتَنِبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾^٣ - عاماً يشمل جميع بنيه ولم يستجب بهذه العمومية قطعاً، واستندوا على عموم الاستجابة أنه بمثابة العتاب. ولكن اعتبر الشريف المرتضى دعاء النبي إبراهيم ﷺ خاصاً رغم عمومية الظاهر، وادعى أن دعاءه يخص الموحدين من أمته.^٤

٣. تغيير الفاعل الحقيقي

هذه القاعده بمعنى أن السيد المرتضى لم يعتبر الفاعل الحقيقي هو النبي في الآيات التي تنقض عصمة الأنبياء، مع موافقته حسب الظاهر على أنه يستحق العتاب، بل مع توضيح الظروف يثبت أن النبي أجبر على فعل ما يوجب العتاب

١. طه، ٨٢.

٢. تنزيه الأنبياء والأنمة ﷺ، ص ٩٨-٩٩.

٣. إبراهيم (١٤): ٣٥.

٤. تنزيه الأنبياء والأنمة ﷺ، ص ١٥٧-١٥٨.

له، و لم يكن له فيه اختيار. و لذلك اعتبر أن توجيه العتاب يجب أن يكون لمن كان له الدور الواقعي في خلفية هذا الفعل.^١

يعتقد السيد المرتضى أنه عندما طلب النبي إبراهيم ﷺ من ربه أن يريه كيف يحيي الموتى^٢ لم يكن ينقصه شيء من اليقين، وإنما لاطمئنان قلوب بعض قومه، أو أنه طلب ذلك تحت ضغط من نمرود، فيعود العتاب على عدم اليقين بقدرة الله إلى أمّة إبراهيم أو نمرود فحسب.

٤. إنكار وجود عتاب في الآية

و على أساس هذه القاعدة يقوم السيد المرتضى بتحليل إذن النبي يوسف لوالديه وإخوته بالسجود له، و يعتقد بأنه لا توجد أي قرينة تدلّ على سجدود والدي يوسف له، إنما نفس بلوغ النبي يوسف إلى المنزل الرفيعة وأرجحيته على سائر أهل بيته يعتبر تحقّقاً لحلمه؛ و لذلك لا مجال للعتاب هنا بتاتاً.

٥. الاعتماد على الخصائص البشرية للنبي

اعتبر السيد المرتضى أن أخذ موسى هارون بلحيته و جرّه إلى نفسه يعود إلى الصفات البشرية الموجودة لدى الأنبياء، و اعتبر غضبه غضباً ناشئاً عن تفكّر و تعقّل. كعصّ الشخص الغاضب لإصبعه، و التفكير في حلّ مشكلته. قال الشريف المرتضى:

لَيْسَ فِيمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فِعْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَخِيهِ مَا يَقْتَضِي وَقُوعَ مَعْصِيَةٍ وَلَا قَبِيحٍ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

١. تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ص ١٤٤.

٢. البقرة (٢): ٢٦٠.

أَقْبَلَ وَهُوَ غَضَبَانُ عَلَى قَوْمِهِ لِمَا أَحَدَثُوا بَعْدَهُ، مُسْتَعْظِماً لِفِعْلِهِمْ، مُفَكِّراً
 فِيمَا كَانَ مِنْهُمْ، فَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ وَجَرَّهُ إِلَيْهِ، كَمَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ
 مِثْلَ ذَلِكَ عِنْدَ الْغَضَبِ وَشِدَّةِ الْفِكْرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُفَكِّرَ الْغَضَبَانَ قَدْ
 يَعْضُ عَلَى شَفَتَيْهِ وَيَقْتُلُ أَصَابِعَهُ وَيَقْبِضُ عَلَى لِحْيَتِهِ؟ فَأَجْرَى مُوسَى
 عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَاهُ هَارُونَ مَجْرَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَخَاهُ وَشَرِيكَهُ وَ مَنْ
 يَمْسُهُ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَا يَمْسُهُ، فَصَنَعَ بِهِ مَا يَصْنَعُهُ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ فِي
 أَحْوَالِ الْفِكْرِ وَالْغَضَبِ. وَ هَذِهِ الْأُمُورُ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا بِالْعَادَاتِ؛
 فَيَكُونُ مَا هُوَ إِكْرَامٌ فِي بَعْضِهَا اسْتِخْفَافاً فِي غَيْرِهَا، وَ يَكُونُ مَا هُوَ
 اسْتِخْفَافٌ فِي مَوْضِعٍ إِكْرَاماً فِي آخَرٍ.

٦. الاعتماد على قواعد الأدب

القاعدة الأخرى التي يعتمد عليها السيد المرتضى لإثبات عصمة الأنبياء كثيراً
 هو استخدام القواعد الصرفية والنحوية، والتي استخدمها بطرق شتى:
 ففي الجواب عن شبهة عبادة الأجرام السماوية من قِبَلِ النَّبِيِّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ يَقْدَرُ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى كَلَامَ النَّبِيِّ إِبْرَاهِيمَ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَ لَيْسَتْ
 خَبَرِيَّةً، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ إِبْرَاهِيمَ عَنْ كَوْنِهِ مَوْحِداً، وَ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ
 الْعِتَابُ حِينَئِذٍ.

كَمَا أَنَّ بَاعْتِقَادَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى حِينَمَا طَلَبَ النَّبِيُّ مُوسَى مِنَ السَّحَرَةِ أَنْ يَلْقُوا
 سَحَرَهُمْ «قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ»، لَمْ يَكُنْ أَمراً مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ بِإِيْتَاءِ
 السَّحَرِ، وَ مَعَ حُرْمَةِ السَّحَرِ هُوَ أَمْرٌ مُحَرَّمٌ؛ فَلِذَا يَقْدَرُ الشَّرِيفُ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ مُوسَى
 عَلَيْهِ السَّلَامُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً، تَقْدِيرُهَا: إِنْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ فَالْقُوا سَحَرَكُمْ. وَ فِي هَذِهِ

الحالة تكون جملته في سياق التحدّي، ولا يتوجّه أيّ اتّهام للنبيّ موسى عليه السلام.

٧. التوجيه بالقراءات الشاذّة

يوجّه السيّد المرتضى في رفع الاتّهام بالكذب عن النبيّ إبراهيم عليه السلام في قصّة الفأس الذي وضعه النبيّ على كتف كبير الأصنام، عبارة «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ...»^١ حيث قرأه «فَعَلَهُ»، ولو أنّها تعتبر قراءة شاذّة، لكنّها تتضمّن معنى الاحتمال، يعني: أنّ النبيّ إبراهيم قال: لعلّه فعلها كبيرهم، وهذا البيان يبرّئ النبيّ عن الكذب والاتّهامات الباطلة.

٨. الاعتماد على المباني العقلية

المباني العقلية في توجيه الآيات، و أيضاً تأويل أو ردّ الروايات تعدّ إحدى القواعد التي يعتمد عليها السيّد المرتضى لإثبات عصمة الأنبياء كثيراً، حيث يقول:

قد بيّنّا في صدرِ هذا الكتاب أنّ الأئمة عليهم السلام معصومون من كبائر الذنوب و صغائرِها، واعتمدنا في ذلك على دليلٍ عقليّ لا يدخله احتمالٌ ولا تأويلٌ؛ فمتى ورَدَ عن أحدهم عليهم السلام فعلٌ له ظاهرُ الذنبِ وَجَبَ أن نصرِفَه عن ظاهره و نَحْمِلَه على ما يُطابقُ موجبَ الدليلِ العقليّ فيهم، كما فعلنا مثلاً ذلك في مُتَشَابِهِ القرآنِ المُقتَضِي ظاهره ما لا يَجُوزُ على الله تعالى و ما لا يَجُوزُ على نبيٍّ من أنبيائه عليهم السلام.

و إذا ثَبَتَ أنّ أميرَ المؤمنين عليه السلام إمامٌ فَقَدْ ثَبَتَ بالدليلِ العقليّ أنّه معصومٌ من الخطأ و الزللِ، فلا بُدَّ من حَمَلِ جميعِ أفعاله عليه السلام

على جهاتِ الحُسنِ و نفيِ القبيحِ عن كُلِّ واحدٍ منها، و ما كانَ منها له ظاهرٌ يَقْتَضِي الذنبَ عَلِمْنَا في الجُمْلَةِ أَنَّهُ على غيرِ ظاهرِهِ؛ فإن عَرَفْنَا وجهَهُ على التفصيلِ ذَكَرْنَاهُ، و إِلَّا كَفَانَا في تَكْلِيفِنَا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الظاهرَ معدولٌ عنه، و أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وجهٍ فِيهِ يُطَابِقُ ما تَقْتَضِيهِ الأدلَّةُ.^١

و إليك الأمثلة و المصاديق ذكرت في الكتاب في هذا المجال:

يرفض السيد المرتضى؛ في تأويل آيات العتاب التي تدلّ على خروج النبي آدم من الجنة و خسرانه سترته^٢؛ و بالاستناد إلى المباني العقلية وجود أي عتاب، و ادعى أَنَّ النبي آدم بأكله الفاكهة تغيّرت مصلحته، و دخل إلى الدنيا لمصلحة أخرى؛ فعلى الرغم من أَنَّ الخروج من الجنة و فقد السترة يكفي أن يجعل الآخرين في موضع العتاب، إِلَّا أَنَّ النبي آدم صاحب مقام العصمة و لا يتوجّه إليه العتاب، خاصة أَنَّ العتاب دائماً يكون مقروناً مع الإهانة و المذلة، و هذا الأمر لا يناسب مقام الأنبياء. و على هذا الأساس لا يعتبر مرض النبي أيوب منفراً و مشمئزاً؛ لأنَّ الأنبياء لا يجب أن يكونوا في موضع ينفر الناس ليستطيعوا جذب الناس لأنفسهم.

و طبقاً لهذه القاعدة أيضاً لم يكن استغفار النبي داود من جهة ارتكاب الذنب، و قبول استغفاره لم يكن بسبب ذنب ارتكبه؛ لأنَّ الأنبياء لديهم عصمة، و لا يستطيعون أن يرتكبوا الذنوب. من هذا الباب علينا حمل استغفار النبي داود عليه السلام على أَنَّهُ خضوعٌ للبارئ تعالى و يفسّر قوله: «عَفَرْنَا»^٣ على الاستجابة لدعاء النبي داود للتقرّب إلى الله.

و قد استمدَّ السيد المرتضى من هذه القاعدة أَنَّ عتاب الله لنبيِّنا محمد عليه السلام حول

١. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٣٦٧-٣٦٨.

٢. البقرة (٢): ٣٦؛ الأعراف (٧): ٢٢؛ طه (٢٠): ١٢١.

٣. ص (٣٨): ٢٤-٢٥.

الإِذْنُ لِبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الْخُرُوجِ إِلَى مَعْرَكَةِ تَبُوكَ^١، لَمْ يَكُنْ بِعَنْوَانِ الذَّنْبِ؛ بَلْ إِنَّمَا هُوَ بِعَنْوَانِ تَرْكِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ حَسَبَ مَبَانِيهِ لَا يَرْتَكِبُونَ الْمَعَاصِيَ، لَكِنَّهُمْ قَادِرِينَ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى كَتَرَكَ النَّوَافِلَ^٢ مَثَلًا.

وَهُوَ أحيانًا يُؤَوَّلُ الرِّوَايَاتِ وَأحيانًا يَرَفُضُ الرِّوَايَاتِ.

وَقَالَ ﷺ فِي نَقْدِ الرِّوَايَةِ الْمُنْسُوبَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ بِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَذَبَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: فَأَمَّا ادَّعَاؤُهُمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ»، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ كَذِبًا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ أَعْرَفَ مِنَّا بِمَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ. وَيُحْتَمَلُ - إِنْ كَانَ صَحِيحًا - أَنْ يُرِيدَ: مَا أَخْبَرَ بِمَا ظَاهِرُهُ الْكُذْبُ إِلَّا ثَلَاثَ دَفْعَاتٍ، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمَ الْكُذْبِ لِأَجْلِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ.^٣

كَمَا كَتَبَ عَنْ مَوْضُوعِ خُطُوبَةِ ابْنَةِ أَبِي جَهْلٍ:

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَطَبَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ بِنِ هِشَامٍ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى بَلَغَ ذَلِكَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَشَكَتَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ قَائِلًا: «إِنَّ عَلِيًّا قَدْ آذَانِي؛ يَخْطُبُ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ بِنِ هِشَامٍ لِيَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ابْنَتِي فَاطِمَةَ! وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الْجَمْعُ بَيْنَ بِنْتِ وَلِيِّ اللَّهِ وَبِنْتِ عَدُوِّهِ؛ أَمَا عَلِمْتُمْ مَعَشَرَ النَّاسِ أَنَّ مَنْ آذَى فَاطِمَةَ فَقَدْ آذَانِي،

١. التوبة (٩): ٤٣.

٢. تنزيه الأنبياء والأئمة، ص ٣٢٤.

٣. المصدر، ص ١٣٣ - ١٣٤.

وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ تَعَالَى؟» فما الوجهُ في ذلك؟

الجواب: قلنا: هذا خبرٌ باطلٌ موضوعٌ غيرٌ معروفٍ، ولا ثابتٌ عندَ أهلِ النقلِ، وإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْكَرَائِسِيُّ طَاعِنًا بِهِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمُعَارِضًا بِذِكْرِهِ لِبَعْضِ مَا يَذْكُرُهُ شِيعَتُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي أَعْدَانِهِ. وَهِيَاهُ أَنْ يَشْتَبِهَ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ! وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ضَعْفِهِ إِلَّا رَوَايَةُ الْكَرَائِسِيِّ لَهُ وَاعْتِمَادُهُ عَلَيْهِ - وَهُوَ مِنَ الْعَدَاوَةِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْمُنَاصَبَةِ لَهُمْ وَالْإِزْرَاءِ عَلَى فَضَائِلِهِمْ وَمَا يَثْرِهِمْ عَلَى مَا هُوَ مَشْهُورٌ - لَكَفَى.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ قَدْ تَضَمَّنَ مَا يَشْهَدُ بِطِلَالِهِ، وَيَقْضِي عَلَى كَذِبِهِ، مِنْ حَيْثُ ادَّعَى فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَمٌ هَذَا الْفِعْلَ، وَخَطَبَ بِإِنْكَارِهِ عَلَى الْمَنَابِرِ....

وَاللَّهُ، إِنَّ الطَّعْنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْخَبَرُ الْخَبِيثُ أَعْظَمُ مِنَ الطَّعَنِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَا صَنَعَ هَذَا الْخَبَرُ إِلَّا مُلْجِدٌ قَاصِدٌ إِلَى الطَّعَنِ عَلَيْهِمَا، أَوْ نَاصِبٌ مُعَانِدٌ لَا يُبَالِي أَنْ يَشْفِي غَيْظَهُ بِمَا يَرْجِعُ عَلَى أَصُولِهِ بِالْقَدْحِ وَالْهَدْمِ.

عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي اخْتَارَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامَ لِنِكَاحِ سَيِّدَةِ النِّسَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ.^١

قال أيضاً حول الرواية التي تدل على حضور الباري تعالى جسماً في جهنم: مسألة: فإن قيل: فما قولكم في الخبر الذي رواه محمد بن جرير الطبري

بإسناده عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ النَّارَ * تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ^١ إِذَا أُلْقِيَ أَهْلُهَا فِيهَا حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ تَعَالَى قَدَمَهُ فِيهَا، وَ يَقُولُ: «قَطُّ، قَطُّ»، فَحِينَئِذٍ تَمْتَلِي، وَ يَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ؟ وَ قَدْ رُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ أَنَسٍ.

الْجَوَابُ: قُلْنَا: لَا شُبْهَةٌ فِي أَنْ كُلَّ خَبَرٍ اقْتَضَى مَا تَنْفِيهِ أُدِلَّةُ الْعُقُولِ فَهُوَ بَاطِلٌ مُرَدودٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلٌ سَائِعٌ غَيْرُ مُتَعَسِّفٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً وَ مَعْنَاهُ مُطَابِقاً لِلْأَدِلَّةِ. وَ قَدْ دَلَّتِ الْعُقُولُ وَ مُحْكَمُ الْقُرْآنِ وَ الصَّحِيحُ مِنَ السُّنَنِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِذِي جَوَارِحَ، وَ لَا يُشَبَّهُ شَيْئاً مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ؛ فَكُلُّ خَبَرٍ نَافِيٍّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا مُرَدوداً أَوْ مَحْمولاً عَلَى مَا يُطَابِقُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ.

وَ خَبَرُ الْقَدَمِ يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ التَّشْبِيهَ الْمَحْضَ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَقْبُولاً؟! وَ قَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ بِذِكْرِ الْقَدَمِ الْقَوْمَ الَّذِينَ قَدَّمَهُمْ لَهَا، وَ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ إِلَيْهَا مِمَّنْ اسْتَحَقَّهَا بِأَعْمَالِهِ^٢.

٩. الرجوع إلى النقول التاريخية

فِي مَقَامِ الْجَوَابِ عَلَى بَعْضِ الشُّبُهَاتِ يَسْتَعِدُّ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى إِلَى النُّقْلِ التَّارِيخِيِّ، خَاصَّةً فِي الْقِسْمِ الْمُرْتَبِطِ بِالْأَنْمَةِ ﷺ، فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ قَالَ فِي زَوَاجِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ وَالِدَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ:

فَأَمَّا مَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنْ نِكَاحِ السَّبِيِّ، فَقَدْ قُلْنَا فِي هَذَا الْبَابِ مَا فِيهِ كِفَايَةً، وَ لَوْ اقْتَصَرْنَا عَلَيْهِ؛ لَكِنَّا نَزِيدُ الْأَمْرَ وَضُوحاً بِأَنْ نَقُولَ: لَيْسَ الْمُشَارُ

١. ق (٥٠): ٣.

٢. تنزيه الأنبياء و الأنمة ﷺ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

بذلك فيه إلا إلى الحنفية أم ابنه محمد رضي الله عنه، وقد كنا ذكرنا في كتابنا الشافي: أنه عليه السلام لم يستبحها بالسبي؛ بل نكحها ومهرها. وقد وردت الرواية من طريق العامة - فضلاً عن طريق الخاصة - بهذا بعينه؛ فإن البلاذري روى في كتابه المعروف بـ «تأريخ الأشراف» عن علي بن المغيرة الأثرم وعباس بن هشام الكلبي عن هشام بن خراش بن إسماعيل العجلي، قال: أغارت بنو أسد على بني حنيفة، فسبوا خولة بنت جعفر، وقدموا بها المدينة في أول خلافة أبي بكر، فباعوها من علي عليه السلام، وبلغ الخبر قومها، فقدموا المدينة على علي عليه السلام، فعرفوها وأخبروه بموضعها منهم، فأعتقها ومهرها وتزوجها، فولدت له محمداً، وكناه أبا القاسم.

قال: وهذا هو الثبوت، لا الخبر الأول؛ يعني بذلك خبراً رواه عن المدائني، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن، فأصاب خولة في بني زبيد - وقد ارتدوا مع عمرو بن معديكرب - وصارت في سهمه، وذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن ولدت منك غلاماً فسمه باسمي، وكنه بكنتي». فولدت له عليه السلام بعد موت فاطمة عليها السلام، فسماه محمداً، وكناه أبا القاسم.

وهذا الخبر إذا كان صحيحاً لم يبق سؤال في باب الحنفية.^١

تاريخ تأليف كتاب تنزيه الأنبياء

لم يسجل تاريخ تأليف كتاب تنزيه الأنبياء كغيره من تراث السيد المرتضى، سواء من قِبَل المؤلف أو غيره، فعلينا تعيين تاريخه التقريبي من خلال الشواهد و القرائن. نعتقد أن تاريخ تأليف كتاب تنزيه الأنبياء يعود إلى الفترة بين سنة ٤٠٦ هـ إلى سنة ٤١٣ هـ. و الشواهد التي تدلّ على ذلك عبارة عمّا يلي:

أولاً: يحيل السيد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء إلى كتاب الشافي الذي هو - لا شك - من مؤلفاته، و ذلك في عشرة موارد: ^١ (لاحظ الصفحات: ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥ (في موضعين)، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٨١، ٢٨٢).

و يعود تاريخ تأليف كتاب الشافي إلى شهر رمضان من سنة ٣٩٨ هـ، حسبما ورد في نسخة مكتبة مجلس الشورى من الشافي.

ثانياً: يثبت البصري في فهرسته - الذي وضعه لأسماء مصنفات الشريف المرتضى رحمته و معه إجازة السيد في سنة ٤١٧ ق - كتاب تنزيه الأنبياء، و هذا يعني أن كتاب تنزيه الأنبياء تمّ تأليفه قبل سنة ٤١٧ هـ.

ثالثاً: أحال السيد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء إلى مصنفات ستّة أخرى: و هي كالتالي:

١. الذخيرة، ص ٣٣٨ و ٣٤١.
٢. أجوبة المسائل القرآنية، ص ٨٥.
٣. المقنع في الغيبة، ص ٣١.
٤. جواب المسائل الرازية، ص ١٢٢ و ١٢٣.

٥. المسائل الطرابلسيات الثالثة، ص ٤١١، ٤١٢، ٤١٣.

٦. الذريعة إلى أصول الشريعة، ص ٣٩٥.

و من المعلوم أنّ تأليف كتاب الطرابلسيات الثالثة تمّ تأليفه في سنة ٤٢٧ هـ، و كتاب الذريعة في سنة ٤٣٠ هـ و كتاب المقنع في سنة ٤١٥ ق.

و قد كان تأليف كتاب الذخيرة قبل سنة ٤١٣ هـ؛ لأنّه أشار فيه إلى كتاب جمل العلم الذي كان قد كُتب على عهد الشيخ المفيد.

فمن المفروض أن يتمّ تأليف كتاب التنزيه قبل سنة ٤١٣ هـ يعني سنة وفاة الشيخ المفيد.

رابعاً: يشير السيد المرتضى في مقدّمة كتاب التنزيه إلى ضيق وقته و كثرة أعماله، قائلاً: «و أنا أُجيب إلى ما سألت على ضيق الوقت و تشعب الفكر». ومع أنّ نقابة الأشراف و إمارة الحاجّ خوّلت للسيد المرتضى سنة ٤٠٦ هـ، أي: بعد وفاة أخيه الرضي، يفترض أن يكون تأليف الكتاب قبل سنة ٤٠٦ هـ.

تأثير كتاب تنزيه الأنبياء

يمكن لنا أن نعدّ كتاب تنزيه الأنبياء أقدم المصنّفات المستقلّة الواصلة إلينا في باب العصمة، و إن ورد في الفهارس كتاب تنزيه الأنبياء لجعفر بن مبشر (م ٢٣٤ هـ) و تنزيه الأنبياء لابن علاء القشيري (م ٣٤٤ هـ)، لكن لم يبق من هذين الكتابين سوى اسمهما و بعض الأقوال المنقولة عنهما.

و نستطيع القول بأنّ كتاب الشريف المرتضى يعتبر كتاباً لا نظير له في مجال الإبداع الأدبي في باب عصمة الأنبياء و عصمة الأئمة.

إنّ ابن حزم الأندلسي (م ٤٥٥ هـ) الذي توفي بعد السيد المرتضى بحوالي خمس عشرة سنة خصّص جزءاً من كتاب الفصل في الملل و الأهواء و النحل

لموضوع عصمة الأنبياء، واستفاد من أسلوب السيد المرتضى، حيث ذكر أسماء أحد عشر نبياً من الأنبياء، وقام بتأويل الآيات والإجابة عن الشبهات.^١ بعد مصنف ابن حزم بقرن قام ابن خمير البستي بتأليف كتاب تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء.

وفي هذا القرن قام أبو الفضل شباط بتأليف كتاب زلة الأنبياء، والذي قام بنقد كتاب السيد المرتضى، والذي نقضه الشيخ عبد الجليل الرازي، وأشار إليه وأجاب عنها في عدة من المواضع.

ونلاحظ في هذا القرن شدة تأثير السيد المرتضى على كتاب عصمة الأنبياء للفخر الرازي (٦٠٦ق) فإن للسيد المرتضى تأثير كبير على الفخر الرازي.^٢ وفي القرون التالية أيضاً كان لهذا الكتاب نفس التأثير على المصنفات الكلامية، سواء كان الكتاب عملاً مستقلاً في باب عصمة الأنبياء، أو كتباً كلامية تناقش بعض مسائلها، والتي منها العصمة.

جهود حول الكتاب

لقد حاز كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة على اهتمام العلماء والمتكلمين على مدى القرون الماضية، وقد تنوعت الجهود حول الكتاب من استنساخ وتعليق وتحرير وترجمة وما إلى ذلك، وإليك ما عثرنا عليه من الأعمال حول الكتاب:

١. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٦، ص ٥-٥٩.

٢. للتوسع في هذا الموضوع راجع مقالة، (تأثير تنزيه الأنبياء، للسيد المرتضى، على عصمة الأنبياء، للفخر الرازي) بقلم الدكتور أمير أحمد نزاد والسيدة زهراء كلباسي، في مجموعة المقالات الفارسية في مؤتمر السيد المرتضى.

١. الكتب

١. تكميل تنزيه الأنبياء، للشيخ أبي الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكي (م ٤٤٩ هـ).

ورد في فهرست كتب الكراچكي الذي عمله بعض تلامذته: «مختصر كتاب التنزيه، تصنيف المرتضى رحمته الله، نجز منه ذكر الأنبياء و بقي ذكر الأئمة صلوات الله عليهم».

و قال العلامة الطهراني: «عبر عن ذكر الأنبياء، و بقي ذكر الأئمة، كما ذكر في فهرست كتبه، و المراد أنه أكمل البحث عن تنزيه الأنبياء، و بقي ذكر تنزيه الأئمة».^١ لم نعر على نسخة من هذا الكتاب.

٢. أنوار الهدى في تحرير كلام المرتضى، للمولى: علي بن عناية الله البسطامي المشهور ببايزيد الثاني.

و هو عبارة عن تحرير من كتاب تنزيه الأنبياء، ضمن عناوين على نحو: «فإن قيل ... قلنا»، و «مسألة ... الجواب».

فرغ منه في أواخر شهر جمادى الأولى من سنة ١٠٠٣ هـ.

أوله: «الحمد لله الذي صرفنا عن الإلحاد في ذاته و صفاته... أما بعد فيقول العبد... إني قد بينت سالفاً في بعض الرسائل المنفردة...».

نهايته: «إلى هنا كلام السيد السند - روح الله روحه و أجمعه مع أئمة - ... و اتفق الفراغ من جمع هذه المسائل و تحريرها إضافة ما أضيف إليها من الفوائد... إنه ولي المغفرة و الإثابة».

توجد نسخة منه في مكتبة مجلس الشورى في طهران برقم: ١٠٢٠٤/٢، وهي بخط المؤلف، فرغ منها في شهر جمادى الأولى من سنة ١٠٠٣ هـ، وهي مصححة في الحواشي.

٣. حاشية تنزيه الأنبياء

المؤلف: علي محمد الكهرودي.

كانت الحاشية في نقد منهج الشريف المرتضى في علم الإمام و خروج الإمام الحسين بن علي عليهما السلام.

نسخته في مكتبة رضا الأستاذي، قم المقدسة، بدون الرقم، النسخ: إبراهيم بن المظفر الدماوندي المجاور في الغري، تاريخ الاستنساخ ١٠٨٢ هـ.

٤. تحفة الأتقياء في ترجمة النصف الأول من تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى، للشريف حسين الهندي.

وهو عبارة عن ترجمة القسم الأول، أي قسم الأنبياء، إلى لغة الأردو، وقد طبع في الهند.^١

٥. ترجمة تنزيه الأنبياء، تحت عنوان: «تنزيه الأنبياء پژوهشي قرآني درباره عصمت پیامبران و امامان» (= تنزيه الأنبياء تحقيق قرآني حول عصمة الأنبياء والأئمة)، ونقله إلى الفارسية أمير سلماني رحيمي، طبع ضمن منشورات العتبة الرضوية المقدسة، سنة ١٣٧٧ هـ. ش.

٢. الرسائل الجامعية

١. ترجمة و تحقيق تنزيه الأنبياء، للسيد المرتضى (قسم الأنبياء)، محسن

شايگان، المشرف: آذرتاش آذرنوش، المساعد: محمد علي مهدي راد، كلية الإلهيات جامعة طهران، سنة ١٣٧٥ هـ. ش.

٢. عصمة الأنبياء من منظور السيد المرتضى، آسية ميرزائي، المشرف: قاسم علي كوچناني، المساعد أحمد بهشتي، ماجستير فلسفة و كلام إسلامي، جامعة طهران، سنة ١٣٨٣ هـ. ش.

٣. نظرية العصمة؛ دراسة مقارنة بين ما كتبه السيد المرتضى و العلامة الحلي، ماجستير، مدرسة الفقه و المعارف الإسلامية العالية، سهيل السهيلي (العراق) المشرف: محمد هادي يوسف الغروي، سنة ١٣٨٤ هـ. ش.

٤. بحث تطبيقي لموضوع عصمة الأنبياء من منظور (الشيخ الصدوق، السيد المرتضى، العلامة الطباطبائي و العلامة العسكري)، السيد يعقوب الهاشمي، مجمع التعليم العالي للفقه، جامعة المصطفى، ماجستير الفقه و المعارف الإسلامية، المشرف: الشيخ محمد كريمي، ١٣٨٥.

٥. مقايضة آراء السيد المرتضى و العلامة الطباطبائي في باب عصمة الأنبياء، أكبر قرباني، ماجستير إلهيات و الفلسفة و الكلام الإسلامي، جامعة إصفهان، ١٣٧٩/١١/١٢.

٦. ترجمة و نقد و تحقيق الجزء الثاني من كتاب تنزيه الأنبياء (السيد المرتضى)، فرشته عباسي، ماجستير علوم القرآن و الحديث، جامعة آزاد الإسلامية (طهران المركزية)، المشرف: الدكتور عباس همامي، المساعد: الدكتور محمد مهدي مظاهري / ١٣٨٨.

٧. ترجمة و تحقيق الجزء الثاني من كتاب تنزيه الأنبياء، للسيد المرتضى (علم

الهدى)، نرجس ميرزاده، ماجستير علوم القرآن و الحديث، جامعة آزاد الإسلامية، طهران المركزية، ١٣٨٩.

٨. بحث موضوعي لموضوع عصمة الأنبياء ﷺ محورها تنزيه الأنبياء، للسيد المرتضى علم الهدى، سهيلا محمّدي، ماجستير إلهيات علوم القرآن و الحديث، سنة ١٣٩١ هـ. ش، جامعة آزاد الإسلامية (وحدة طهران الشمالية)، كلية الإلهيات و المعارف الإسلامية.

٣. المقالات

١. البليو غرافيا الوصفية لتنزيه الأنبياء و الأئمة ﷺ، جمال الدين حيدري فطرت، مجلة حديث الحوزة، شتاء ١٣٨٩، العدد ١.
٢. نظرة عامة على ترجمة كتاب تنزيه الأنبياء، الكاتب: م. رضوي؛ مجلة: كتاب ماه دين، بهمن سنة ١٣٧٧ هـ. ش، العدد ١٦ (١ الصفحة - من ٢٢ الى ٢٢)
٣. آراء السيد المرتضى و تقييم كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة ﷺ، جمال الدين حيدري فطرت، مجلة: حديث أندیشه، الدورة الجديدة، شتاء و ربيع ١٣٨٧، العدد ٥ (ص ٩٦ - ٢٥).

٤. مسألة العصمة حسب رأي السيد المرتضى: العصمة في الآثار الكلامية للسيد المرتضى مع التركيز على كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة، سارة لشكري، مجلة كتاب ماه دين، بهمن سنة ١٣٩١ هـ. ش، العدد ١٨٤، (من ٢٧ الى ٣٢).

عنوان الكتاب

لقد عنون الكتاب في طبعاته المختلفة باسم: «تنزيه الأنبياء»، مع أنَّ الشريف المرتضى ذكر هذا الكتاب في جملة من مصنفاته ك: الناصريات، و المسائل الرازية،

و المسائل القرآنية، و الطرابلسيات الثالثة بقوله:

- «كتابنا المعروف ب: تنزيه الأنبياء والأئمة».^١

- «كتابنا الموسوم ب: تنزيه الأنبياء والأئمة».^٢

- «في كتاب: تنزيه الأنبياء والأئمة».^٣

و قد ورد في فهرست مصنفات الشريف المرتضى لتلميذه البُصروي بعنوان:
«تنزيه الأنبياء والأئمة» أيضاً.^٤

كذلك ورد في أقدم مخطوطات الكتاب نحو المخطوطة المستنسخة في القرن
السادس و التي رمزنا إليها ب: «ألف»، و المستنسخة في القرن الثامن و التي رمزنا
إليها ب: «ج» بعنوان «تنزيه الأنبياء والأئمة».

و بناءً عليه: انتخبا العنوان الكامل و كما نصّ عليه المصنّف، و وردت في
المخطوطات على الغلاف.

طباعات الكتاب

لقد نال كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة حظاً وافراً من الطبع، فقد طبع ثمان مرّات،
إليك مواصفاتها:

١. تبريز: طبعة حجرية، دار طباعة الحاجي إبراهيم، ١٢٩٠ ق، بخط عبد
الرحيم بن محمد تقي التبريزي، ص ١٨٩.
٢. النجف الأشرف: ١٣٥٢ ق، ص ١٨٥.

١. الناصريات، ص ٤٢٢؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٢٢.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤١٢ و ج ٣، ص ٨٥.

٣. المصدر، ج ٣، ص ١١٧.

٤. مجلة العقيدة، ص ٣٨٢، مقال فهرست البصروي.

٣. قم المقدسة: منشورات الشريف الرضي، ١٣٧٩ش، ٢٤٠ص.
 ٤. بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٩ق، ٢٤٠ص.
 ٥. طهران: مكتبة الصدوق، مدرسة الشهيد المطهري، ١٤٢٢ق / ١٣٧٩ش، تحقيق و تعليق: فاطمة القاضي شعار، إشراف: علي أكبر الغفاري.
 ٦. قم المقدسة: بوستان كتاب، ١٣٨٠ش، ٣١٢ص، تحقيق: فارس حسون كريم.
 ٧. بيروت: منشورات الأعلمي، ١٤٢٩ق، ص ٢٣٠.
 ٨. قم المقدسة: المكتبة الحيدرية، ١٤٣١ق، ص ٢٦٠، تحقيق: محمد صادق الكتبي.
- و قد تمّ حتّى الآن طباعة كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة - كما مضى - ثمان مرّات. أقدم طبعة هي الطبعة الحجرية في تبريز عام ١٢٩٠هـ، و آخرها سنة ١٤٣١هـ. لكن أفضل الطبعات، السادسة بتحقيق لفارس حسون كريم، المطبع من منشورات مكتب الإسلام الإسلامي (بوستان كتاب).
- و تستند هذه الطبعة على مخطوطتين، إحداهما نسخة العتبة الرضوية المقدسة (كتبت في سنة ٧٨٧هـ)، و الأخرى نسخة مجلس الشورى الإسلامي (كتبت في سنة ١٠٤١هـ).
- و هي طبعة جيدة من حيث المقدمة و التقطيع و التخرّيج، إلّا أنّنا عثرنا على نسخ قديمة استطعنا من خلالها فتح مجال أوسع للضبط و التحقيق.

المحور الثالث: مخطوطات الكتاب و العمل عليه

إنّ لكتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة ميزات كثيرة بين سائر تراث الشريف المرتضى عليه السلام، منها كثرة نسخه و انتشاره في البلدان و مكتباتها، و التي تنبئ إلى أهميته و اعتناء السلف بشأنه؛ لما فيه من المواد العلمية، و لهذه الأهمية عكفوا

على استنساخه و نقله إجازة و رواية.

و بعد الفحص في فهارس المخطوطات، و انتقاء أهم نسخ الكتاب، تم اختيار سبعا منها على أساس الأقدمية و الأهمية و النفاسة و الأضبطية و الأكثر إتقاناً، و تم مقابلتها بدقة، و إليكم مواصفات تلك النسخ:

النسخ المعتمدة

١. نسخة مكتبة سپهسالار في طهران، برقم: ١٧٨٢، و هي بخط النسخ، يعود تاريخها إلى أوائل القرن السادس الهجري، و كتب على ظهرها إجازة مهمة لعلي بن فرج بن علي، و إليك نصّها:

قرأ عليّ كتاب تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام من أوله إلى آخره قراءة فهم ... و دراية النقيب الأجل السيد العالم الأوحّد تاج الدين شمس الشرف أبو الحسن عليّ بن محمّد بن أحمد بن أبي الفضل العلويّ الحسيني - أحسن الله توفيقه و تسديده - و أجزت له أن يروي ذلك عني، عن الشيخ المفيد أبي عليّ، عن والده الشيخ السعيد أبي جعفر بن الحسن الطوسي، عن السيد المرتضى علم الهدى - نفعا الله به و جميع المؤمنين - و الحمد لله ربّ العالمين و صلواته على سيّدنا محمّد النّبي و آله الطاهرين و سلامه، و حسبنا الله و نعم الوكيل.

و أخبرني أيضاً شيعي السيد الأجل العالم أبو نصر عبد الجبار بن أبي القاسم الرازي، أنّه قرأه على الشيخ الأجل السعيد عبد الجبار أبي الوفاء ابن عبد الله الرازي، و أخبره أنّه قرأه على الشيخ السعيد أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، و رواه الشيخ أبو جعفر عن السيد علم الهدى المرتضى (رحمه الله).

كتبه علي بن فرج بن علي في التاريخ المذكور.

و عليها علامة بلاغ و تملک المولى عماد الدين علي الإسترآبادي.^١
و رمزناها بـ «ألف».

٢. نسخة مكتبة أياصوفيا في إستانبول، برقم: ٣١٦٥، و هي بخط النسخ
المعرب، يرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري. و قد كتبت العناوين بخط
جلي، و هي نسخة ناقصة مشتملة على قسم عصمة الأنبياء فقط، خرق بعض
المتعصبين قسم عصمة الأئمة عليهم السلام؛ و ذلك قرينة إلى الله بزعمه!! و قد أشار هذا
المتعصب إلى جنائته في نهاية النسخة:

هذا آخر ما حرره هذا المصنف في تنزيه الأنبياء عليهم السلام، و شرع في آخر
هذا الكتاب من هذا المكان في تنزيه الأنبياء، لكنه مع ذلك سب
الصحابه و نسبهم إلى الكفر، و غير ذلك في أوراق كثيرة، فأحببت فصل
ذلك عن هذا الكتاب الشريف بقلع ذلك و تمزيقها قرينة إلى الله تعالى.
و رمزناها بـ «ص».

٣. نسخة مكتبة العتبة الرضوية المقدسة - على مشرفها آلاف التحية و الثناء -
برقم: ٨٢٨٢، يرجع تاريخها إلى القرن السابع الهجري، ناقص من بدايتها.^٢
ملاحظة: أشار المرحوم السيد عبد العزيز الطباطبائي رحمته الله إلى أن هذه النسخة
كانت ضمن مجموعة تاريخها ٧٨٥ هـ، و استنسخها أبو الحسن حيدر بن سعود
بن علي الحسني، واشتملت هذه المجموعة على الكتب التالية: نهج البلاغة،
الأمالي للشريف المرتضى، تنزيه الأنبياء، كشف الغمة للإربلي، كشف الحق و نهج

١. فهرست مخطوطات مكتبة سپهسالار، ج ٣، ص ٥١.

٢. فهرست مخطوطات الأستانة الرضوية، ج ١١، ص ٧٨.

الصدق للعلامة الحلّي، شرح القصائد السبع العلويات لابن أبي الحديد، وقد فصل بين هذه الكتب، و لذلك لا يمكننا تخمين تاريخها من ملاحظة المخطوطة.

و هي نسخة مصحّحة، عليها تملّك محمّد حسن ابن حاجي محمّد قاسم المشهدي، و أيضاً عليها وقفية من الحاج محمّد حسن المذكور على عامّة الطلبة في المشهد المقدّس.

و رمزناها بـ«ب».

٤. نسخة مكتبة لاله في إستانبول، برقم: ٢١٦٨، النسخ، استنسخها محمّد بن يوسف بن سليمان بن محمّد مولى آل محمّد - صلى الله عليهم - المعروف بابن الريحاني (أو الزنجاني) في تاريخ ليلة السبت ١٦ ربيع الآخر سنة ٧١٦ هـ.

نسخة مصحّحة، و عليها قليل من الحواشي، كتبت العناوين بقلم الثلث الجلي، و هي نسخة ناقصة مشتملة على قسمة عصمة الأئبياء فقط، و على ظهرها تملّكات كلّاً من عبد الرحمن بن عليّ بن المؤيّد، و أبي الخير أحمد، و محمّد أسعد الحسيني في تاريخ ١١٨٨ هـ، و محمّد بن عليّ بن عمر المروزي الحنفي، و عليها وقفية الشيخ نور الدين زاده في مدينة تبريز تاريخها سنة ٨٠٤ هـ احتمالاً، و على ظهرها و نهايتها ختم وقف مدوّر كبير للسلطان سليم خان منقوش عليه: «هذا وقف سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفا عنهما الرحمن ١٢١٧».

و رمزناها بـ«ل».

٥. نسخة مكتبة السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي، برقم: ١٢٥٩٤، النسخ، تاريخها ٢٦ شهر شوال سنة ٧٤٠ هـ، في مدينة شيراز.

نسخه مصحّحة، و على ظهرها تملّك ناصر بن يحيى بن أبي مجلي في سنة

٨٩٩هـ، وأيضاً خاتم بيضوي: «صدر الدين محمد بن محمد باقر الرضوي»، وهو صاحب حاشية الوافية تلميذ آغا جمال الخوانساري وأستاذ الوحيد البهبهاني^١.
و رمزناها بـ«ج».

٦. نسخة مكتبة العتبة الرضوية المقدسة - على مشرفها آلاف التحية و الشاء - برقم: ٣٩٣، النسخ، تاريخها ٧٨٧هـ، وهي نسخة مصححة، ناقصة من بدايتها، وقفها على المكتبة المذكورة الميرزا رضا خان النائيني بتاريخ ١٥ مرداد ١٣١١هـ ش، ومنها مصورة في مركز إحياء الميراث الإسلامي في قم المقدسة برقم: ٥١.^٢
و رمزناها بـ«د».

٧. نسخة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٧٠٣١، بخط النسخ، استنسخها علي بن محمد حسين الإصفهاني في ١١ شهر شعبان سنة ٨٩١هـ.

و هي نسخة كاملة مصححة، عليها علامة البلاغ، كتبت العناوين بقلم شنجرف، و على ظهرها تملك محمد تقي بن محمد باقر الشريف اليزدي، و ختمه البيضوي.^٣
و رمزناها بـ«ر».

سائر النسخ

٨. مكتبة آية الله السيد الكلپايگاني، قم المقدسة، برقم: ٣٥٧٤ - ٩٤ / ١٨، و هي بخط النسخ، استنسخها السيد حسب الله بن ناصر الموسوي الحسيني، يوم

١. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٣١، ص ٧٤٩.

٢. فهرس مخطوطات الأستانة الرضوية، ج ٤، ص ٥٤.

٣. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ١٦، ص ٤٣٤.

الإثنين ربيع الآخر سنة ٩٥٦ هـ.^١

٩. مكتبة آية الله السيّد المرعشي، قم المقدّسة، غير مرقّمة.^٢

١٠. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ٢ / ٢٧٥٦، وهي بخطّ النسخ،

استنسخها محمّد عليّ بن هارون المظاهري، في ٢ جمادى الآخرة سنة ٩٦٠ هـ.^٣

١١. مكتبة الإمام أمير المؤمنين ﷺ في النجف الأشرف، برقم: ١ / ١٤٢٢،

استنسخها عليّ بن أحمد في ٩٦١ هـ، وهي ناقصة من أولها.

١٢. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ٧٥٧، بخطّ النسخ، علاء الدين

أحمد الخفري، سنة ٩٦٤ هـ.^٤

١٣. مكتبة فخر الدين النصيري، طهران، برقم: ٨٨٥، بخطّ نستعليق، سلخ

شهر محرم سنة ٩٦٨ هـ.^٥

١٤. مكتبة آية الله السيّد المرعشي ﷺ، قم المقدّسة، برقم: ١ / ٢٤٥، وهي بخطّ

النسخ، استنسخها الحسن بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن الحسين الحسيني

البحراني، يوم الأحد ٨ شهر ذي القعدة سنة ٩٧١ هـ، في جزيرة جرون.^٦

١٥. مكتبة العتبة الرضوية المقدّسة، برقم: ١٣٦١٠، وهي بخطّ النسخ،

استنسخها موسى المازندراني، سنة ٩٨٥ هـ، مبتورة الأول.^٧

١. فهرس مخطوطات مكتبة السيّد الكلبايكاني، ج ٢، ص ١٠٥٨.

٢. مجلّة ميراث شهاب، س ٥، ش ١، ص ٢٠٤.

٣. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ٩، ص ١٤٥.

٤. المصدر، ج ٢، ص ٤٧٨.

٥. مجلّة أوراق عتيق، ج ٤، ص ٥٦.

٦. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ١، ص ٢٧.

٧. الفهرس الألفبائي، ص ١٤٨.

١٦. مكتبة دوبلن، إيرلندا - جستريتي، برقم: ٣٨١١، من القرن العاشر.^١
١٧. مكتبة جامعة طهران، برقم: ٦٨٩ / ١، بخط النسخ، استنسخت في شهر رمضان سنة ١٠٠٨ هـ، قرأها محمد بن عبد النبي النيشابوري في العشر الثاني من شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٠٥ هـ، وكتب عليها الحواشي.^٢
١٨. مكتبة جامعة طهران، برقم: ١٠٠٥١، المستعليق، من أوائل القرن ١١ هـ، استنسخها رشيد الدين محمد بن صفى الدين محمد السهري.^٣
١٩. مكتبة جامعة طهران، برقم: ٣٨٤٠، بخط المستعليق، من القرن الحادي عشر.^٤
٢٠. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ٩٢١٢ / ٣، بخط النسخ، استنسخها الحسن بن محمد الحسيني الأحسائي في ٢٢ محرم في مدينة سورت (٩٩٤).^٥
٢١. مكتبة عتبة السيد عبد العظيم الحسيني عليه السلام، طهران، برقم: ٦٨١ / ٢، بخط المستعليق، استنسخها صالح بن عبد الكريم البحراني، ١٩ شهر شعبان سنة ١٠٤٦ هـ في محروية نعيم من مناطق البحرين، قابلها و صححها.^٦
٢٢. مكتبة المسجد الأعظم، قم المقدسة، برقم: ٢٤٦ / ٣، بخط النسخ، استنسخها السيد قاسم بن إسماعيل الحسيني، في شهر صفر سنة ١٠٤٧ هـ.^٧
٢٣. مكتبة مدرسة آية الله السيد البروجردى في النجف الأشرف، برقم: ١٧٢،

١. فهرس مخطوطات تشتريتي، ج ١، ص ٤٧٦.

٢. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ٣، ص ٥٧٠ - ٥٧.

٣. المصدر، ج ١٩، ص ٧ - ٨.

٤. المصدر، ج ١٢، ص ٢٨٢٣.

٥. فهرس مصورات مجلس الشورى، ج ٢، ص ١٥١.

٦. فهرس مخطوطات عتبة السيد عبد العظيم الحسيني، ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٥؛ وج ٢، ص ٥٤١.

٧. فهرس مخطوطات المسجد الأعظم، ج ٤، ص ١ - ١٣.

بخط النسخ، استنسخها الحسن بن أبي جامع العاملي، في غرة شهر رجب سنة ١٠٥٢ هـ.^١

٢٤. مكتبة السيد ضياء الدين الفاني، في إصفهان، برقم: ٤ / ٥٥، استنسخها في ٢٤ شهر شوال سنة ١٠٥٢ هـ.^٢

٢٥. المكتبة الوطنية، تركيا - أنقرة، برقم: ١٠١ MIL YAZB ٠٦، بخط النسخ، ١٠٦٣ هـ.

٢٦. مكتبة حيدر علي المؤيد، قم المقدسة، برقم: ٣٣٢، بخط النسخ، يوم السبت شهر رمضان سنة ١٠٦٧ هـ.^٣

٢٧. مكتبة جامعة طهران / برقم: ٢٣٨٠، بخط النسخ، رجب ١٠٧٢ هـ.^٤

٢٨. مكتبة جامعة طهران / برقم: ٨ / ٧٢٤٣، بخط نستعليق، ناسخها محمد مهدي، في سنة ١٠٧٢ هـ.^٥

٢٩. مكتبة مدرسة آية الله السيد البروجردي في النجف الأشرف، بخط النسخ، في شهر ربيع الآخر سنة ١٠٧٣ هـ.^٦

٣٠. مكتبة الإمام أمير المؤمنين ﷺ، النجف الأشرف، برقم: ٣٧، استنسخها بهاء

الدين محمد بن محمد القاري، في مكة المكرمة، في ٢٥ شهر رمضان سنة ١٠٧٣ هـ.

١. فهرس مخطوطات مدرسة السيد البروجردي، ج ٢، ص ١٦ - ١٨.

٢. فهرست مكتبات إصفهان، ص ١٣.

٣. فهرس مخطوطات المؤيد، ج ١، ص ٢٨٤.

٤. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ٩، ص ٩٧٢.

٥. المصدر، ج ١٦، ص ٤٩٧ - ٤٩٨.

٦. فهرس مخطوطات مدرسة السيد البروجردي، ج ٢، ص ٢٤ - ٢٥.

٣١. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، مشهد المقدسة، برقم: ٣٩٥، بخط النسخ، استنسخت في سنة ١٠٧٣هـ.^١
٣٢. المكتبة الوطنية، في طهران، برقم: ٢/٢٨٢٣ع، بخط النسخ، استنسخها محمود بن جلال الفيروزآبادي، في سنة ١٠٧٤هـ.^٢
٣٣. مكتبة آية الله السيد المرعشي، برقم: ١/٦٤٠٣، بخط النسخ، استنسخها حسين تربتي، يوم الجمعة ٦ شهر ذي القعدة سنة ١٠٧٥هـ.^٣
٣٤. مكتبة مجلس الشورى، طهران، برقم: ١٥٣٠٣، بخط النسخ، شهر شوال ١٠٨٠هـ، قرأها مالك النسخة الأمير إسماعيل دستغيب الحسيني علي الشيخ صالح بن عبد الكريم البحراني، وأجازه البحراني في ٢٠ شوال سنة ١٠٨٠هـ، وأيضاً فيها إجازة أخرى مفصلة لتلميذه السيد ضياء الدين محمد إسماعيل الحسيني.^٤
٣٥. مكتبة السيد النجومي، في كرمانشاه، بدون الرقم، استنسخت في شهر شوال سنة ١٠٨٠هـ، وفيها إنهاء بخط المولى عبد الرزاق في ٢٠ شوال سنة ١٠٨٠هـ.^٥
٣٦. مكتبة مجلس الشورى، طهران، (مجموعة الطباطبائي)، برقم: ٣٢٩، بخط النسخ، استنسخها السيد نعمة الله ابن السيد حسن الموسوي، ١٠٨١هـ.^٦
٣٧. مكتبة الشيخ الأستاذي، قم المقدسة، بدون الرقم، إبراهيم بن المظفر

١. فهرس مخطوطات الأستانة الرضوية المقدسة، ج ٤، ص ٥٤.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية، ج ١٣، ص ٣٢٦.

٣. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ١٧، ص ٤.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ٤٣، ص ٨.

٥. دليل المخطوطات، ص ٢٢٤.

٦. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ٢٤، ص ٢٦٤.

الداماوندي المجاور في الغري، ١٠٨٢ هـ، عليها حاشيتان من علي محمد الكرهودي في نقد منهج الشريف المرتضى في علم الإمام و خروج الإمام الحسين بن علي عليه السلام.^١

٣٨. مكتبة آية الله السيد المرعشي عليه السلام، برقم: ١١٩٥١ / ٢، بخط النسخ، استنسخها محمد علي بن عبد الكريم في ١٧ ذي الحجة سنة ١٠٨٢ هـ.^٢

٣٩. مجموعة السيد حسين الحسيني الهمداني، في النجف الأشرف، برقم: ٨، النسخ، يوم الجمعة ٢١ جمادي الأولى سنة ١٠٨٥ هـ، في مشهد مولى الثقلين أبي الحسين عليه السلام.^٣

٤٠. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، برقم: ٢٣٩١٦، بخط النسخ، استنسخها السيد الحسيني، في ١٤ محرم سنة ١٠٨٦ هـ.^٤

٤١. مكتبة آية الله السيد المرعشي عليه السلام، الرقم: ٦٥٩٧ / ١، بخط النسخ، استنسخها عبد الكريم بن قراييك، في يوم الخميس ١٠ ربيع الآخر سنة ١٠٨٦ هـ، في المدرسة الباقريّة إصفهان.^٥

٤٢. مركز إحياء التراث الإسلامي، قم المقدسة، الرقم: ٣٦٠٢ / ١، بخط النسخ و المستعليق، فرغ منها يوم الأربعاء ٢١ ذي الحجة سنة ١٠٩٠ هـ، استنسخت من نسخة تاريخها ٨٦٨ هـ.^٦

١. صد و شصت نسخه (مئة و ستون نسخة)، ص ٥٦.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٣٠، ص ٢٤٧.

٣. مجلة الموسم، ش ٨، ص ١٤٨٤.

٤. فهرستگان نسخه‌های خطی ایران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٣٨.

٥. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ١٧، ص ١٧١.

٦. فهرس مخطوطات مركز إحياء التراث، ج ٩، ص ١١٣ - ١١٥.

٤٣. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ٣٩٦، بخط النسخ، استنسخت سنة ١٠٩١هـ، في المدرسة السميعة، مشهد المقدسة.^١
٤٤. مكتبة دائرة المعارف، طهران، الرقم: ١ / ٣٧٩، النسخ، ربيع الأول سنة ١٠٩٣هـ.^٢
٤٥. مكتبة السيّد المرعشيؒ، الرقم: ٢ / ٩٨٤٠، بخط النسخ، استنسخها المآل صادق البروجردي، سنة ١٠٩٣هـ.^٣
٤٦. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ٢٣٠١٥، بخط النسخ، استنسخها عبد الله بن محمد أمين نور بخش، في سنة ١٠٩٨هـ.^٤
٤٧. المكتبة الوطنية، طهران، الرقم: ٨٨٢٧، بخط النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.
٤٨. المكتبة الوطنية، طهران، الرقم: ٨٧٤٠، بخط النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.
٤٩. مدرسة فتح علي بيك، في دامغان، الرقم: ١٩٥، بخط النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.^٥
٥٠. مكتبة ملك العامة، طهران، الرقم: ٦٠٧، بخط النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.^٦

١. فهرس مخطوطات الأستانة الرضوية المقدسة، ج ٤، ص ٥٤.

٢. فهرس مخطوطات مكتبة دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ج ١، ص ٦٤.

٣. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٥، ص ١٦١.

٤. فهرس تگان نسخه‌های خطی ایران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٣٧.

٥. فهرس مخطوطات مدرسة فتح علي بيك، ص ١٤٣ - ١٤٤.

٦. فهرس مخطوطات مكتبة ملك، ج ٢١، ص ١٢.

٥١. مكتبة آية الله السيّد المرعشي رحمته الله، الرقم: ١١٥١١، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري، مصحّحة و عليها علامة البلاغ.^١
٥٢. مدرسة الإمام الهادي عليه السلام، مشهد المقدّسة، الرقم: ٤٢، بخطّ النستعليق، من القرن الحادي عشر الهجري.^٢
٥٣. جامعة طهران، الرقم: ٦ / ٥٣٩٦، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.^٣
٥٤. مدرسة نواب، مشهد المقدّسة، الرقم: ٦١٢، بخطّ النستعليق، القرن الحادي عشر الهجري.^٤
٥٥. مكتبة عتبة السيّد المعصومة عليها السلام، الرقم: ٢ / ٥٨ / ٦٠٤٥ ج ٤، بخطّ النستعليق، من القرن الحادي عشر الهجري.^٥
٥٦. مكتبة جامعة إصفهان، الرقم: ١ / ١٠٦، بخطّ النسخ، من القرن الحادي عشر الهجري.^٦
٥٧. مركز إحياء التراث، قم المقدّسة، الرقم: ٤٤٣٠، من القرن الحادي عشر الهجري.^٧
٥٨. مدرسة فتح علي بيك، دامغان، الرقم: ٢٣٠، بخطّ النسخ، من القرن

١. فهرس مخطوطات المكتبة المرعشية، ج ٢٩، ص ١٥٢.

٢. فهرس مخطوطات مدرسة الإمام الهادي عليه السلام، مشهد، ص ٣٦.

٣. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ١٥، ص ٤٢٣٨.

٤. فهرس مخطوطات مدرسة نواب، ص ٤٩٣.

٥. فهرس مخطوطات الأستاذة بقم، ص ٢٠٩.

٦. نشریه نسخه های خطی (مجله المخطوطات)، ج ١١، ص ٩٢٥.

٧. فهرس مخطوطات، ج ١٠، ص ٥٤٣ - ٥٤٤.

الحادي عشر الهجري.^١

٥٩. جامعة طهران، الرقم: ٤٩٥١، بخط النسخ، استنسخها محمد سعيد بن الحاجي بابا خان التوي، في يوم الأربعاء ٢٥ شهر رمضان سنة ١١٠٠هـ في بلدة همدان.^٢

٦٠. مكتبة آية الله السيد المرعشي، الرقم: ١٠٨١٩ / ٥، بخط النسخ و المستعليق، استنسخها محمد بن محمد سلمان، في ٦ رجب سنة ١١١٠هـ، مصححة.^٣

٦١. العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ١٧٥٩٨، بخط النسخ، استنسخها محمد باقر، في سنة ١١٠٨هـ.^٤

٦٢. مكتبة العلامة الطباطبائي في شيراز، الرقم: ١٠٥٨، بخط النسخ، استنسخها محمد علي الكربلائي، ١١١٢هـ.^٥

٦٣. العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ١٥٢٩٢، بخط النسخ، استنسخها محمد إبراهيم بن الملا نورا الهزار جريبي، في سنة ١١١٢هـ.^٦

٦٤. ممتاز العلماء، في لکنهو بالهند، الرقم: ٦٢١، بخط النسخ، استنسخها محمد عابد بن محمد زاهد، في يوم الأحد، ١٢ ربيع الأول سنة ١١١٨هـ.

١. فهرس مخطوطات مدرسة فتح علي بيك، ص ١٦٨.

٢. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ١٧، ص ٤٠٦٦.

٣. مجلة ميراث شهاب، السنة ٩، العدد ٢، ص ٤٠.

٤. فهرستگان نسخه‌های خطی ایران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٣٩.

٥. نسخه پژوهی، ج ٢، ص ١٣٣.

٦. الفهرس الألفبائي لمخطوطات العتبة الرضوية المقدسة، ص ٦٣٠.

٦٥. كلية الآداب، مشهد المقدسة، الرقم: ١٥٠ (فياض)، بخط النستعليق، استنسخها أبو طالب بن الشيخ عبد الله اللاهيجي، في ١٩ شهر ربيع الأول سنة ١١١٩ هـ.^١
٦٦. مدرسة غرب، في همدان، الرقم: ٧٨٠، بخط النسخ، استنسخها علي نقى بن بهرام بك، في سنة ١١٢٥ هـ.^٢
٦٧. جامعة لس أنجلس، الرقم: ٨٩٤٣ بخط النسخ، استنسخها مهدي الحسيني، في سنة ١١٢٩ هـ.^٣
٦٨. المكتبة العامة، ساري، الرقم: ٩٥ / ١، بخط النستعليق، استنسخها محمد سميع، في صفر سنة ١١٣٠ هـ.^٤
٦٩. مكتبة آية الله السيد الكلپايگاني، قم المقدسة، الرقم: ٦٦١ / ٢ - ٤ / ١٣١، فُرج منها يوم الإثنين العشر الثاني شهر شوال سنة ١١٦٨ هـ، مصححة.^٥
٧٠. مكتبة آية الله السيد المرعشي، الرقم: ٩٧٦٢ / ١، بخط النسخ، فُرج منها يوم السبت سلخ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ في كربلاء، مصححة.^٦
٧١. مكتبة آية الله الفاضل الخوانساري، في خوانسار، الرقم: ٧٦، بخط النسخ، محمد زمان، من القرن الثاني عشر الهجري.^٧

١. نشرية دانشكده ادبيات مشهد (= منشورات كلية الآداب بمشهد)، ج ٧، ص ٦٩٥.

٢. فهرس مكتبات رشت و همدان، ص ١٣٠٠.

٣. نشرية نسخه هاي خطي (مجلة المخطوطات)، ج ١١، ص ١٧٩.

٤. فهرس مخطوطات ساري و تنكابن، ص ٧٧.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيد الكلپايگاني، ج ١٢، ص ١٠٥٨.

٦. فهرس مخطوطات مكتبة المرعشية، ج ٢٥، ص ١٠٥.

٧. فهرس مخطوطات مكتبة الفاضل الخوانساري، ج ١، ص ٥٨.

٧٢. مدرسة ولي العصر عليه السلام، خوانسار، الرقم: ٩٦٠، النسخ، من القرن الثاني عشر الهجري.

٧٣. الخزانة العلوية المقدسة، النجف الأشرف، الرقم: ٣٣ (آل خراسان)، بخطّ النستعليق، من القرن الثاني عشر الهجري.^١

٧٤. مكتبة آية الله السيّد المرعشي، الرقم: ٥٢١٥ / ٢، بخطّ النسخ، من القرن الثاني عشر الهجري.^٢

٧٥. مكتبة حسين مفتاح، في طهران، الرقم: ١٦٧، بخطّ النستعليق، من القرن الثاني عشر الهجري.^٣

٧٦. مكتبة ابن مسكويه، في إصفهان، الرقم: ٨٥٥ / ٢، بخطّ النسخ، من القرن الثاني عشر الهجري.

٧٧. مكتبة حيدر عليّ المؤيد، الرقم: ٣٦، بخطّ النسخ، استنسخها الشيخ أيوب بركة سكران بن الشيخ ياسين بن الشيخ عبد الجزائري، في الأول من ذي القعدة سنة ١٢١٤ هـ.^٤

٧٨. مكتبة مجلس الشورى، طهران، الرقم: ٨٧٩١ / ١، بخطّ النسخ، استنسخها قاسم بن الشيخ محمّد بن عبد الفتّاح بن ملاّ محمّد رضا بن عبد العليم، في ١٢ شوال سنة ١٢٣٠ هـ، مصحّحة.^٥

١. فهرس مخطوطات الخزانة العلوية، ج ١، ص ١٦٦-١٦٧.

٢. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي، ج ١٤، ص ١٤؛ فهرس مصوّرات مركز احياء، ج ٢، ص ١٠٢.

٣. نشرية نسخ خطي (مجلّة المخطوطات)، ج ٧، ص ١٢٥.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة المؤيد، ج ١، ص ٦٨.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ٢٨، ص ٢٦٥.

٧٩. مكتبة مدرسة المروي، طهران، الرقم: ٣٢٦ / ٢، فُرج منها سنة ١٢٣١ هـ.^١
 ٨٠. مكتبة جمعية نشر فرهنگ، الرقم: ٦٩، بخط النسخ، استنسخها معصوم ابن الحسن، في سنة ١٢٤١ هـ، بروجرد.^٢
 ٨١. مكتبة المسجد الأعظم، قم المقدسة، الرقم: ٤٨٠ / ١، بخط نستعليق، فُرج منها سنة ١٢٥٤ هـ، مصححة.^٣
 ٨٢. مكتبة حيدر علي المؤيد، بخط نستعليق، استنسخها محمد بن محمد حسن البروجني، في غرة محرم سنة ١٢٥٥ هـ.^٤
 ٨٣. مكتبة جامعة طهران، الرقم: ١٠٢٧٤، بخط نستعليق، استنسخها ابن عبد الواحد الزنجاني، في ٤ صفر سنة ١٢٥٧ هـ.^٥
 ٨٤. مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، النجف الأشرف، الرقم: ١١٢٩ / ٢، استنسخها محمد بن أبي ذر الطالقاني، في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ هـ، مصححة.
 ٨٥. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ١٨٦٧٧، بخط نستعليق، فُرج منها سنة ١٢٨١ هـ.^٦
 ٨٦. مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، النجف الأشرف، الرقم: ١٥٥٥، استنسخها محمد بن أبي ذر الطالقاني، في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ هـ، استنسخها بدقة باللغة و راجعها و صححها، حيث إنه كتب في نهاية النسخة: «إني بالغت في
-
١. فهرس مخطوطات مدرسة المروي، ص ٢٧٩.
 ٢. فهرس مخطوطات مكاتب رشت و همدان، ص ١١٠٤.
 ٣. فهرس مخطوطات مكتبة المسجد الأعظم، ج ١، ص ١٨٣.
 ٤. فهرس مخطوطات مكتبة المؤيد، ج ٢، ص ١٨٣.
 ٥. فهرس مخطوطات جامعة طهران، ج ١٩، ص ٣٧٥ - ٣٧٦.
 ٦. فهرستگان نسخه‌های خطی ایران (فخا)، ج ٩، ص ٣٤٠.

التدقيق في مقابلة الكتاب و تصحيحه، و أتعبت نفسي في سبيل ذلك طيلة شهرين و نصف».

٨٧. مكتبة مجلس الشورى، طهران، الرقم: ٢ / ٤٢٦١، بخط النستعليق، استنسخها ملك محمد بن محمد حسن البروجني، في قرية جهارمحال، في يوم الأربعاء، ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ هـ.^١

٨٨. مكتبة السيد محمد النبوي، دزفول، غير مرقمة، استنسخها محمد باقر بن سليمان، في ربيع الآخر من سنة ١٢٨٩ هـ.^٢

٨٩. مكتبة كلية الآداب، طهران، الرقم: ١٧٢، بخط النستعليق، من القرن الثالث عشر الهجري.^٣

٩٠. مكتبة مجلس الشورى، طهران، الرقم: ٥٥٥٨، بخط النسخ، من القرن الثالث عشر الهجري.^٤

٩١. مكتبة آية الله السيد البروجردي، قم المقدسة، الرقم: ١ / ٥٦٠، بخط النسخ، من القرن الثالث عشر الهجري.^٥

٩٢. مكتبة دائرة المعارف، طهران، الرقم: ١ / ٢١٥٥ (مصورة)، بخط الثلث، من القرن الثالث عشر الهجري.^٦

٩٣. مكتبة آية الله السيد المرعشي، الرقم: ٣ / ١٥٢٠٢، بخط النستعليق،

١. فهرس مخطوطات مكتبة المجلس، ج ١١، ص ٢٧٧.

٢. مخطوطات دزفول، ص ١٢.

٣. فهرس مخطوطات كلية الآداب بطهران، ج ٣، ص ٨١.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة مجلس الشورى، ج ١٧، ص ٢٤.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيد البروجردي، ج ٢، ص ٣٥١.

٦. فهرس مصورات دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ج ١، ص ٨٥.

استنسخها محمد بن أبي القاسم... بن مير شاه الملقب بشهاب الدين الحسيني، في القرن الثالث عشر الهجري، مصححة و عليها حواشي.^١

٩٤. مكتبة آية الله السيد الكلبيگاني، في قم المقدسة، الرقم: ٥٩٠ - ٦٠ / ٤، بخط النستعليق، استنسخها محمد علي الأردبيلي، بين قرني الثاني عشر و الثالث عشر الهجريين.^٢

٩٥. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ٢١١٤٥، بخط النسخ، استنسخها أبو طالب بن أحمد الموسوي، في سنة ١٣٠٧ هـ.^٣

٩٦. مكتبة عتبة السيدة المعصومة عليها السلام، الرقم: ٢١١، بخط النسخ، استنسخها سر الله ابن الحاج الملا محمد الشيرازي.^٤

٩٧. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ٣٩٤، بخط النسخ، نسخة قديمة.^٥

٩٨. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ٧٥٢٧، بخط النسخ، غير مؤرخة.^٦

٩٩. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ٩٦٩١، بخط النستعليق، غير مؤرخة.^٧

١٠٠. مكتبة الوزيري، يزد، الرقم: ١ / ٨٧٧، بخط النستعليق، غير مؤرخة.^٨

١. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيد المرعشي، ج ٣٨، ص ٦٠٠.

٢. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيد الكلبيگاني، ج ٢، ص ١٠٥٨.

٣. فهرستگان نسخه‌های خطی ایران (فنخا)، ج ٩، ص ٣٤٠.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة السيدة المعصومة، ج ١، ص ٢٢٢.

٥. فهرس مخطوطات مكتبة الآستانة الرضوية المقدسة، ج ٤، ص ٥٥.

٦. المصدر، ج ١١، ص ٧٩.

٧. المصدر نفسه.

٨. فهرس مخطوطات مكتبة الوزيري، ج ٢٢، ص ٧٢٩.

١٠١. مكتبة الوزير، يزد، الرقم: ٢ / ٢٢٥٧، غير مؤرخة.^١
١٠٢. المكتبة الوطنية، طهران، الرقم: ٤١٣٩ / ع، بخط النستعليق، غير مؤرخة.^٢
١٠٣. مكتبة مدرسة غرب همدان، الرقم: ٧٧٦، بخط النستعليق، غير مؤرخة.^٣
١٠٤. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ٦ / ١٠١٣، استنسخها أبوطالب بن أحمد الموسوي، غير مؤرخة.^٤
١٠٥. مكتبة العتبة الرضوية المقدسة، الرقم: ١٤٦١٠، بخط النسخ و النستعليق، غير مؤرخة.^٥
١٠٦. مكتبة حسين الشهشاهاني، غير مرقمة، محمدرضي بن محمود، غير مؤرخة.^٦

عملنا في التحقيق

اتبعنا في تحقيق الكتاب الخطوات التالية:

١. مقابلة النسخ السبعة مقابلة دقيقة، معتمدين أسلوب التلقيق بين النسخ، وإثبات الأصحّ والأرجح في المتن، والإشارة إلى سائر الاختلافات عدا الإملائية و رسم الخط، والأخطاء القطعية.
٢. تخريج ما استلزم تخريجه من الآيات والأحاديث والأقوال و غير ذلك.
٣. ضبط النصّ على أقرب ما أراه المصنّف، ووضع علائم الترقيم لتقويم النصّ.

١. المصدر، ص ١٢٢١.

٢. فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية، ج ١٨، ص ٥٦.

٣. فهرس مخطوطات مكنتات رشت و همدان، ص ١٣٠٠.

٤. فهرس النسخ المهداة، ص ٣٢٣.

٥. الفهرس الألفبائي، ص ١٤٨.

٦. نشرية ميراث إسلامي، ج ٥، ص ٥٩٧.

٤. تحريك الكلمات تحريكاً نسبياً ممّا يسهّل فهم الكتاب و يفتح مغالقه.
٥. توضيح اللغات المشاكلة والألفاظ الغريبة، و ترجمة الأعلام الواردة في المتن.
٦. وضع العناوين بين معقوفتين للفصل بين مطالب الكتاب.
٧. وضع أرقام الصفحات في الطبعة السابعة (بتحقيق فارس حسّون) في حواشي الصفحات.
٨. استخراج الفهارس الفنية للكتاب لغرض تسهيل الوصول إلى مطالبه.

كلمة شكر و ثناء

و ينبغي في الختام أن نشكر السادة الأعزّاء و الأساتذة الكرام الذين ساعدونا في مراحل التحقيق و هم:

١. الشيخ حسين محموديان لمساعدته في مقابلة المخطوطات.
 ٢. الأستاذ حميد الأحمدى الجلفائي لمساعدته في تقويم النصّ و التخرّيج.
 ٣. الشيخ حبّ الله النجفي لوضع الحركات على الكلمات.
 ٤. الأستاذ الشيخ ولي الله القرباني لمراجعته الكتاب النهائيّة.
 ٥. الأستاذ محمّد حسين النجفي الواعظ لمساعدته في تعريب المقدّمة.
 ٦. الأخ أمير حسين السعيدى لاستخراج الفهارس العامّة.
 ٧. الشيخ محمّد حسين الدرايتي لمتابعته مراحل العمل و الإشراف عليها.
- و نرجو من الله أن يجعل عملنا خطوة ناجحة في سبيل رقيّ الثقافة و المعرفة الدينية.

والحمد لله

مهدي المهريزي

يوم الخميس ٧/ جمادى الأولى / ١٤٣٩ق

٥ / بهمن / ١٣٩٦ش

٢٥/ ١/ ٢٠١٨م

نماذج من تصاویر النسخ

كتاب
تاريخ الامم والملوك
تأليف ابن كثير

ما فيه علم صامد لا يدور ولا يتغير

إِنَّمَا نَبَا السُّرُوفِ أَجْلِيلُ الْمَرْشَدِ وَالْحَقُّ فِي الْقِسْمِ

الظاهر الاوحد ذي الكما قبله احمد محمد بن النور محمد

وَيُؤْذِنُكُمْ

[illegible]

نفعنا الله به وحسن جميع المؤمنين والمومنات الطاهرين

سیدنا محمد بن عبد اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

[illegible]

ع لم ياتهم بالمعجزات لانه دلالة وحده لم يرد من الان
 كمال والسند مع هذا ليدل على ذلك ولا تنفع على هذا
 ان يكون كل من انظر الى امره و كبره لان المعلوم من حاله
 انه من طهره و صفة النظر في معجزات هذا العصر عند
 دخول الشهداء بحاجات منه من الاعداء و قلنا انما غير متفق ان
 يكون الامام بطهره لبعض اوليائه من الخشي من جهته سيما من
 اسباب الخوف و ان هذا الامام ليدل القطع على ارباب اعدائه لانه
 و انما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه و سبله ان العلم
 لا يرد و لو ان اسقطا الامام في مسابيل الغيبة بطوا و عجز
 من العرض هذا الدواب لا مشيعة له لها او ورا و دنايته
 الكثيره و انما يادى الامامة و لعلم ان تستضي الامام فيه
 و انما على العاقلة لم يرد في باب الامامة في موضع فرفر
 انه ان الله تعالى في المدة و فضل التأييد المعجز فهو الامام
 ذلك و لما قول الكل فضل و جبر قرا من ثوابه و باعدا
 و يغني عنه ثم الكتاب
 و الحمد لله رب العالمين و صلواته على خيرته و صلواته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَدُنِيَّتَيْنِ
 أَهْلُ اللَّهِ كَمَا مَوْلَاهُ وَبِحُفَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ
 وَجِبْرِ فِي عِبَادِهِ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الْإِبْرَاهِيمُ الطَّائِفِينَ لِلَّهِ أَهْلُ اللَّهِ
 عَنْهُمْ الرَّحِيمُ وَطَهْرُهُمْ طَهْرًا يَا أَتَى أَهْلُ اللَّهِ تَوْحِيدًا
 إِلَّا الْكَلَامَ فِي تَنْزِيلِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَيِّمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الذُّنُوبِ
 كُلِّهَا وَالْفَبَاحِ مَا يَمْنِي مِنْهَا كَيْتَا أَوْ صَغِيرًا أَوْ زِدْ عَلَى خَالِفِ
 فِدَاكَ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ وَضُوبِ مَذَاهِبِهِمْ وَأَنَا أُجِيبُ مَا يَأْتِيكَ
 عَلَى نَبِيِّ الْوَقْتِ وَشُعْبَةِ الْمَنْكَرِ وَالْإِسْلَامِ كَخِلَافٍ فِي مَدَا
 الْبَابِ ثُمَّ بِاللَّهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنْ خَلْقِهِ مَا أَذْكُرُ مِنَ التَّلَافُفِ
 ثُمَّ سَاوَاهُ عَالَمِينَ بِمُخَالَفَةِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الَّتِي تَشَبَّهَ
 عَلَيْهِ وَجْهَهَا وَطَرَأَتْهَا تَقْصِي وَقُوعُ كَيْفٍ أَوْ صَغِيرَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
 أَوْ الْأَيِّمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمَا لِي أَيْسَرُ الْعَوْدَ وَالْوَفَى وَالْإِيَّ
 أَيْلِ التَّائِيلِ الشَّدِيدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ

[illegible]

به سلم الأقدام على البصيرة الصغيرة على سبيل العودة من غير منع
 من ذلك فالطاهر لا يقبلون على الذنوب التي يعلمون أنها ذنوب أبليس
 والطاهر ويخرج عن الظلمة من غير مشقة جملة من مع ما أن
 ذنوبهم لا تشبه إلا سبيل السهو والغفلة وأنهم موافقون بذلك
 وإن كان موضوع علمهم لهم القوة معترفهم وعلمهم منهم وجوزوا كلهم
 قد تباركهم من الحشونة وأصحاب الجور على الآية الحساب والحقاير
 إلا أنهم يقولون أن وقوع الشبهة من الإقام أنفسهم أمانة ويجب عزله
 والاستدراك وهو واعلم أن الخلاف بيننا وبين المعتزلة في تحريمهم السفا
 على الاستيعاب العلم بحد لا يسطع عند التحقيق بل لم يخرجوا من
 ما لا يستقر له استحقاق عقاب وإنما يجوز ظنه في غير النواحي
 اختلافهم أيضا في ذلك لا على الجاني يقول أن الصغير يستحق عقابا غير
 مؤازرة ذنوبهم معترفون بأنهم لا يرفع عنهم ما يستحقون الذم واللعن
 ركن من ثمة بأشدة والمعنى لأن الشيعة إنما سبوا الاستيعاب
 جميع المعاصي من حيث كان كل شيء منها يستحق به فاعله الذم
 لأن الإحباط باطل عندهم وإذا بطل الإحباط فلا عصية ولا استحقاق
 فأعلموا الذم والعقاب إذا دل ذلك استحقاق الذم والعقاب فيلزم الاستيعاب
 عليهم السلام يجب أن يستغنى عنهم سائر الذنوب وليسير الخلاف في الشيعة
 ركن من ثمة بأشدة الاستيعاب فإذا بطل الإحباط فلا بد من الاتفاق على

كانت ولائمة المشركين كنه يذل على أنه الجوع وأخرج وقال
 وهو جوق الناس به وأما كيف عمل النعمة فيه العظيمة والفهم
 والخبر في عمل المؤمنين والمسلمين له فأما هذا العطاء فمن سبب في هذا الكتاب
 عذره في ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام من ذلك أن أحد من يلي
 الحابس الظالم المنع على ما يريه وأنه لا يؤمن فيه على الآخر ولا
 فأما أحد الأقلاء في سائر نزل وأجبه لأن كل مال في يد الحاكم
 على أمر لا يخرج على الأمان وعلى بيع المسلمين أن تراعى من ذلك
 خيف ما أمكن بالخلوع والإكراه ووضع في مواضعه فلا
 لم يكن عليه السلام من أن تراعى جميع ما في يد معوية من أموال الله
 تعالى وأخرج مؤسسا منها إليه على سبيل الصلة فوحيه
 عليه أن يتسأله من ذلك ويأخذ منه حقه ويقسمه على محبه
 لأن الموقوف في ذلك المال عن سورة عليه ولم يكن في ذلك
 الحيا إلى الآله عليه السلام وأية لا جبر أن يقول القلائد المعلن
 إقباطها من معوية إنما كان يتفقها على نفسه في إياه ولا جبر
 إلى غيره وذلك أن هذا إنما لا يمكن أحد أن يدعى لعلمه
 والفرط عليه ولا شدة أنه عليه السلام كان يتفوق بها ذلك فيها
 حدة ويوعيا له وأصله ولا بد من أن يكون قلح من بها
 إلى المستحقين حقوقهم وخيف يظهر ذلك وهو عليه السلام كان
 قاصدا إلى إحقاق مواسمه مكان الحقيقة والمخرج له القلوب
 لذلك الأمر إلى سبيل الصلة هو المخرج إلى سائر الخراج أو
 الخراج يعونها إلى المستحقين من المسلمين وقد كان عليه السلام

كتاب التوحيد
 الجزء الثاني

كتاب التوحيد
 الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما هو عليه من تحفته صلى الله على خيرته من خلقه تحفته في عبادته بمجده إلى الأبد والظاهرة من الذين أذمها الله عنهم الأخرى وظلمهم تطهيراً لهم
سألت أئمة الإسلام توفيقاً إني ألام في تزيين الأئمة والأئمة عليهم السلام عن الذنوب منها وأما ما شئت منها كثيراً أو صغيراً والمزاد على مخالفتي في ذلك على اختلافهم وضروب مدحهم ولنا خيال ما سألت على ضيق الوقت وشغب الفكر وأستدرك ذلك الخلاف في هذا الباب — ثم بالدلالة على المذهب الصحيح من جملة ما ذكره من المذهب ثم تناول ما يتعلق به المخالف من الآيات والأخبار التي شبه عليه وجهها ورضاهما يقتضي وقوع كثير أو صغيرة من الأئمة أو الأئمة عليهم السلام ومن الله جل وعلا أسأله المعونة والتوفيق وإني أله
سألت التأييد والتشديد **أختلاف**
الأئمة عليهم السلام فقالت الشيعة الإمامية لا يجوز عليهم من المعاصي والذنوب كغيرها من الأئمة أو صغيرة لا قبل

ولا يتأتى به ولا يعلم أن لهذه الأخبار المضافة إلى النبي
عليه السلام ما يقتضي ظاهره تشيها لله تعالى فخلقها من جوهر
له في خلقه أو إبطال الأصل عقلي نظائره كثيرة وإن كانت
تجزئي في الشهادة بحري ما ذكرناه ومحي نقصنا السلام على
جميع ذلك طال الكتاب جليل وحج عز العوض المقصود به
لأن شرطنا أن لا نتكلم وتساؤل فيما يضاف إلى الأنبياء عليهم
السلام من العاجي إلا على أن من الكتاب أخبار معلوم أو
مشهور بحري في شهادته بحري للعلوم وفيما ذكرناه لا يبلغ
وكذا في خبر كتاب تنزيه الأنبياء عليهم لفضل الصلاة لم

وفسخ من نسخة العبد الراجي رحمة ربه
وعفوانه محمد يوسف سلمان صاحب مواليد
محله علي التلعكبري المعروف بالشيخ الحلي المولود في
في ليلة السبت التاسع عشر من ربيع الآخر سنة
ست عشر من عام



کتاب الایمان والامه صلوات الله علیه
تألیف الامام العالم

القاسم على الحسن الموصوف
الطاهر ذي الجدين والحمد لله
روحه وبورضركه

١٥٨٥
محمد بن الطاهر

1090

ملف النعمه

1944

the 2nd of 9. 6

الخارج

مسافر

100



1997

10

والمحمد من وجهه من عرق
بها كذا السند ان قرو

أما بعد أنت الذي هو أصل جميع النعم
أخذت مني أسرار الذي جعله في نفسي

صورة ظهر الورقة الأولى من نسخة «ج»

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما هو أهله ومستقده وصلى الله على خيرته من خلقه
 ووجته في عباده محمد وآله الأبرار الطاهرين الذين أذهب الله
 عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً أسأت احسن الله توفيقك املاً
 الكلام في تنزيه الانبياء والائمة عليهم السلام عن الذنوب كلها والقبائح
 ما سمي منها صغيراً او كبيراً والرد على من خالف في ذلك على اختلافهم
 وضروب مذاهبهم وانا احيى ما سالت على صيق الوقت وتشتت
 الفكر وابتدى بذلك الخلاف في هذا الباب ثم بالدلالة على المذهب
 الصحيح من جملة ما اذكره من المذاهب ثم تناول ما يتعلق به الخلاف من
 الآيات والاخبار التي اشبهت وجهها وظن انها تقضي وقوع كبيرة
 وصغيرة من الانبياء أو الائمة عليهم السلام ومن الله تعالى استمد المعونة

والله اعلم

ونخرج من الغرض هذا الكتاب لا شغبنا هنا وقد ورد تأمده الكثير
في كتابنا في الإمامة ولعلنا ان نستقصي الكلام فيه ونأني على العله
المفردة في كتاب الإمامة في موضع نفرد به ان الخرافة تقع في المدة و
تفضل ان لا يبدد للعبوة في المسؤول ذلك والمأمول لكل فضل وجبر
قربان ثوابه وباعدان من مقابله ثم الكتاب والمده رب العالمين

وملوانه على سيدنا محمد وآله الطاهرين

وسلامه على خيرته من خلقه

هذا الكلام السيد البعل

المختار رضي الله عنه وار

منه وجعل بجموعه

المان شوا هو اتفق

الغرض من تنبيه

قربان الطهر

على القبر

المفكرين من

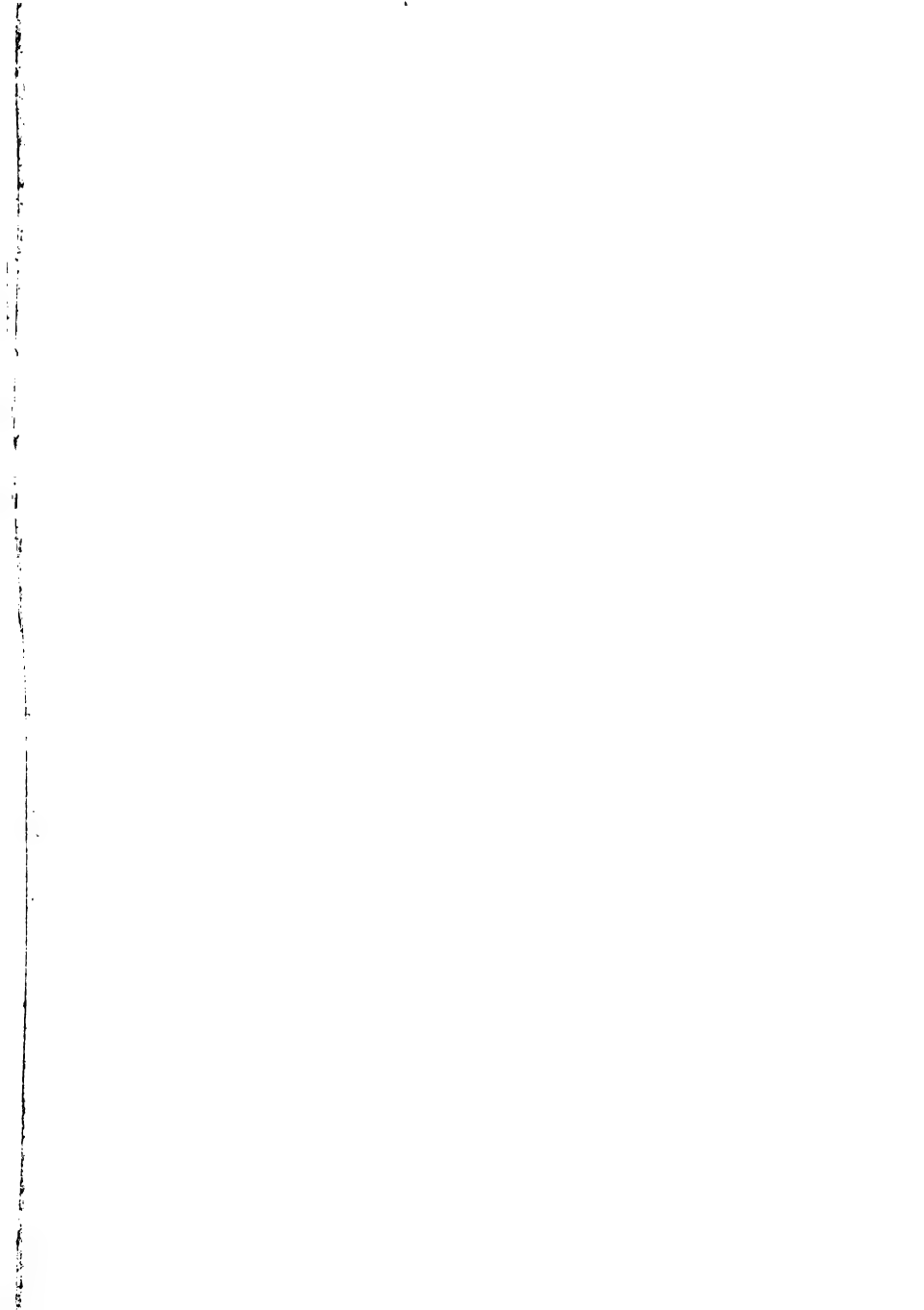
رحمة الله عليه

اصليا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغرض من تنبيه

هذا الكتاب على يد
الغرض من تنبيه
قربان الطهر

تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١
 الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ وَمُسْتَحَقُّهُ^٢، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ وَحُجَّتِهِ^٣
 فِي عِبَادِهِ، مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَبْرَارِ^٤ الطاهرين، الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرِّجْسَ
 وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً^٥.

سَأَلْتُ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكَ - إِمْلَاءَ كِتَابٍ^٦ فِي تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ
 السَّلَامُ عَنِ الذُّنُوبِ كُلِّهَا وَالْقَبَائِحِ^٧ مَا سُمِّيَ^٨ مِنْهَا كَبِيراً أَوْ صَغِيراً، وَالرَّدَّ عَلَى مَنْ
 خَالَفَ فِي ذَلِكَ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ وَضُرُوبِ مَذَاهِبِهِمْ، وَأَنَا أُجِيبُ^٩ إِلَى^{١٠} مَا سَأَلْتُ
 عَلَى ضِيقِ الْوَقْتِ وَتَشَعُّبِ الْفِكْرِ، وَ^{١١}أَبْتَدِئُ بِذِكْرِ الْخِلَافِ فِي هَذَا الْبَابِ، ثُمَّ

١. في «ألف، د، ص» والمطبوع: «و به نستعين».

٢. في «ج»: - «و مستحقه».

٣. «ب»: - «و حجته». وفي المطبوع جعلت بين معقوفين.

٤. في المطبوع: «على».

٥. في «ج»: - «الأبرار».

٦. إشارة إلى الآية ٣٣ من سورة الأحزاب (٣٣): ﴿...إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.

٧. في «ج، د، ر، ص، ل»: «الكلام».

٨. في المطبوع: «و القبائح كلها» بدل «كلها و القبائح».

٩. في المطبوع: «يسمى».

١٠. في «ج»: «مجيب».

١١. في «ص»: - «إلى».

١٢. في «د»: + «أنا».

بالدلالة على المذهب الصحيح من جملة ما ذكره^١ من المذاهب، ثم بتأويل ما تعلّق به المخالف من الآيات والأخبار التي اشتبه عليه^٢ وجهها، وظنّ أنها تقتضي وقوع كبيرة أو صغيرة من الأنبياء أو الأئمة^٣ عليهم السلام. ومن الله تعالى أستمّد المعونة والتوفيق، وإياه أسأل^٤ التأييد والتسديد.

إبيان الخلاف في نزاهة الأنبياء عن الذنوب^٥

٣٤

اختلف الناس في الأنبياء عليهم السلام:

فقال الشيعَةُ الإمامية: لا يجوزُ عليهم شيءٌ من المعاصي والذنوب - كبيراً كان أو صغيراً - لا قبل النبوة ولا بعدها. ويقولون في الأئمة مثل ذلك. وجوّز أصحاب الحديث والحشوية^٦ على الأنبياء الكبائر قبل النبوة. ومنهم من جوّزها في حال النبوة سوى الكذب فيما يتعلّق بأداء الشريعة. ومنهم من جوّز ذلك في حال النبوة بشرط الاستسرار^٧ دون الإعلان.

١. في «ج»: «ذكر».

٢. في «ر»: - «عليه».

٣. في «ج» والمطبوع: «والأئمة».

٤. في «د»: + «بمنه».

٥. أثبتنا العناوين المجعولة بين معقوفين كلّها إلى آخر الكتاب من المطبوع، وغيرنا بعضاً منها

بملاحظات لا تخفى على المتأمل، ووضعنا في مواضع من المتن عناوين أبواب أخرى أيضاً لأبد منها.

٦. المراد من الحشوية المشبهة والمجسّمة وأهل الظاهر المنكرون سبيل التأويل للمتشابه من

آيات القرآن الكريم، وهي من الحشو، يسمّون بها؛ لأنّ كلامهم حشو لا منطوق فيه. أو قيل: لأنّهم

يحشون أذهانهم وأذهان الناس بكلّ ما يتصوّرونه نافعا لهم. راجع: أوائل المقالات، ص ٦٨؛

الإيضاح لابن شاذان، ص ٣٦-٤٢؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٠٥؛ تاريخ الفرق الإسلامية، ص ٣٠٠-

٣٠١؛ فعاليات صهيونية وهابية في العراق، ص ٧٥.

٧. في المطبوع: «الإسرار».

و منهم^١ مَنْ جَوَّزَهَا^٢ عَلَى الْأَحْوَالِ كُلِّهَا.
و مَنَعَتِ الْمُعْتَزِلَةَ^٣ مِنْ وَقْعِ^٤ الْكَبَائِرِ وَ الصَّغَائِرِ الْمُسْتَخْفَةِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ قَبْلَ النَّبَوَّةِ وَ فِي حَالِهَا، وَ جَوَّزَتْ فِي الْحَالَيْنِ وَقْعَ مَا لَا يَسْتَخْفُ مِنَ
الصَّغَائِرِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْإِقْدَامَ عَلَى
الْمَعْصِيَةِ الصَّغِيرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْعَمْدِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْ^٥ ذَلِكَ وَ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا
يُقَدِّمُونَ عَلَى الذُّنُوبِ الَّتِي يَعْلَمُونَهَا ذُنُوبًا؛ بَلْ^٦ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبِيلِ.
وَ حُكِيَ عَنِ النَّظَّامِ^٧ وَ جَعْفَرِ بْنِ مَبْشَرٍ^٨ وَ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ تَبِعَهُمَا أَنَّ ذُنُوبَهُمْ

١. فِي «أَلْف، د، ر»: «و فِيهِمْ».

٢. فِي «أَلْف، ج، ر»: «جَوَّزَهَا».

٣. هُمْ فِرْقَةٌ كَبِيرَةٌ مُتَشَبِّعَةٌ بِشَعْبٍ مُخْتَلَفَةٍ، لَهُمْ عَقَائِدُ خَاصَّةٌ فِي الْكَلَامِ وَ الْإِعْتِقَادَاتِ، قِيلَ فِي سَبَبِ تَسْمِيَّتِهِمْ بِالْإِعْتَزَالِ أَقْوَالٌ مُخْتَلَفَةٌ، مِنْهَا أَنَّهُمْ اعْتَزَلُوا عَنْ بَعْضِ الْعَقَائِدِ الْمُتَّفَقَةِ بَيْنَ سَائِرِ الْفِرَقِ؛ وَ مِنْ أَهَمِّ عَقَائِدِهِمْ: خَلَقَ الْقُرْآنَ، وَ أَنَّ مُقْتَرَفَ الْكَبِيرَةِ لَيْسَ بِالْكَافِرِ وَ لَا بِالْمُؤْمِنِ بَلْ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَ حُرِّيَّةُ الْإِخْتِيَارِ، وَ غَيْرَهَا. وَ مِنْ أَشْهُرِهِمْ: وَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ، وَ أَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ، وَ النَّظَّامُ، وَ الْجَاحِظُ، وَ غَيْرُهُمْ. رَاجِعٌ لِلْمَزِيدِ: الْمَلَلُ وَ النُّحْلُ، ج ١، ص ٤٦؛ طَرَائِفُ الْمَقَالِ لِلسَّيِّدِ الْبُرْجُودِيِّ، ج ٢، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

٤. فِي «د»: - «وَقْعَ».

٥. فِي «ج»: - «مِنْ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِلَّا».

٧. «أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَيَّارَ بْنِ هَانِيٍّ النَّظَّامُ الْبَصْرِيُّ»، ابْنُ أُخْتِ أَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ وَ تَلْمِيزُهُ، وَ كَانَ أَسْتَادًا لِلْجَاحِظِ، وَ إِلَيْهِ تُنْسَبُ فِرْقَةُ النَّظَّامِيَّةِ، وَ هِيَ مِنْ فِرَقِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَ مِنْ تَصَانِيفِهِ: الطُّفُورَةُ وَ الْجَوَاهِرُ وَ الْأَعْرَاضُ، وَ حُرُكَاتُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَ غَيْرَهَا. تُوَفِّيَ سَنَةَ ٢٣١ ق. رَاجِعٌ: تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٦، ص ٩٧، الرِّقْمُ ٣١٣١؛ سِيرُ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤١؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ١، ص ٦٧، الرِّقْمُ ١٧٣؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ج ١، ص ٣٧.

٨. «أَبُو مُحَمَّدٍ جَعْفَرُ بْنُ مَبْشَرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّقْفِيَّ الْبَغْدَادِيَّ»، لَهُ مُصَنَّفٌ فِي نَاسِخِ الْقُرْآنِ وَ

لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ، وَأَنْتُمْ مُوَخَذُونَ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَوْضِعاً عَنْ أُمَمِهِمْ؛ لِقُوَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ، وَ عَلُوِّ رَتَبَتِهِمْ^١.

وَجَوَّزُوا^٢ كُلَّهُمْ وَمَنْ قَدْ مَنَّا ذِكْرَهُ^٣ مِنَ الْحَشَوِيَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَلَى الْأُئِمَّةِ الْكِبَارِ وَالصَّغَائِرِ، إِلَّا أَنْتُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ بَوَاقِ الْكَبِيرَةِ مِنَ الْإِمَامِ تَفْسُدُ^٤ إِمَامَتَهُ، وَيَجِبُ عَزْلُهُ وَالِاسْتِبْدَالُ بِهِ.

وَاعْلَمْ: أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي تَجْوِيزِهِمُ الصَّغَائِرَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَكَادُ يَسْقُطُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَجُوزُونَ مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَا يَسْتَقِرُّ لَهُ اسْتِحْقَاقُ عِقَابٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ حَظُّهُ تَنْقِصُ الثَّوَابِ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ أَيْضاً فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْجُبَّانِيَّ^٦ يَقُولُ: إِنَّ الصَّغِيرَ^٧

«منسوخه، وهو متكلم من المعتزلة، وعد في الطبقة السادسة من أعلامهم، وكان مجانباً لأبواب السلاطين والأمراء، توفي سنة ٢٣٤ ق. راجع: تاريخ بغداد، ج ٧، ص ١٦٢؛ المنتظم، ج ١١، ص ٢١١، الرقم ١٣٧٠؛ الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٤٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٩؛ طبقات المعتزلة، ص ٧٦؛ الفهرست لابن النديم، ص ٣٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٢٦.

١. في «ب، ل» والمطبوع: «مرتبتهم».

٢. في «ج»: «و جَوَّزَ».

٣. في «ج»: «ذكرهم».

٤. في «ل»: «وقوع» بدون الباء الجارة.

٥. في «ل»: «يفسد».

٦. «أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سالم الجُبَّانِي»، كان تلميذاً للشَّحَّامِ، وأستاذاً للأشعري،

ُنُسِبَ إِلَيْهِ الطَّائِفَةُ الْجُبَّانِيَّةُ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَلِدَ سَنَةَ ٢٣٥ ق فِي «جَبَا» فِي خُوزِسْتَانَ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٣

ق، وَ مِنْ تَصَانِيفِهِ: كِتَابُ التَّفْسِيرِ، وَالْجَامِعُ، وَ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ. رَاجِعُ: الْأَنْسَابُ لِلْسَّمْعَانِيِّ، ج ٢،

ص ١٧؛ الْمُتَنَزُّهُ، ج ١٣، ص ١٦٤، الرِّقْم ٢١٠؛ الْمُلَلُّ وَ النَّحْلُ، ج ١، ص ٧٨؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٥،

ص ٢٧١.

٧. في «ب، د» والمطبوع: «الصغيرة».

يَسْقُطُ عِقَابُهُ بِغَيْرِ^١ مُوَازَنَةٍ، فَكَأَنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُمْ^٢ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ مَا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الدَّمَ وَالْعِقَابَ.

و هذه موافقةٌ للشيعة في المعنى؛ لأنَّ الشيعة إنما تنفي^٣ عن الأنبياء عليهم السلام جميع المعاصي، مِنْ حَيْثُ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا يَسْتَحِقُّ بِهِ فاعله الدَّمُ وَالْعِقَابَ؛ لأنَّ الإحباطَ باطلٌ عندهم، وَإِذَا بَطُلَ الإحباطُ فَلَا مَعْصِيَةَ إِلَّا وَيَسْتَحِقُّ فاعلُهَا الدَّمُ وَالْعِقَابَ. وَإِذَا كَانَ اسْتِحْقَاقُ الدَّمِ وَالْعِقَابِ مَنْفِيًّا عَنْ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَجَبَ أَنْ يَنْتَفِي^٤ عَنْهُمْ سَائِرُ الذُّنُوبِ، وَيَصِيرُ الْخِلَافُ بَيْنَ الشَّيْعَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ مُتَعَلِّقًا بِالْإِحْبَاطِ، فَإِذَا بَطُلَ الإحباطُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ شَيْئًا مِنْ^٥ الْمَعَاصِي لَا يَقَعُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ حَيْثُ يَلْزَمُهُ^٦ اسْتِحْقَاقُ الدَّمِ وَالْعِقَابِ؛ لَكِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَتَكَلَّمَ^٧ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ، وَنَفَرِضُ^٨ أَنَّ الْأَمْرَ فِي الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ عَلَى مَا نَقُولُهُ^٩ الْمُعْتَزَلَةُ. وَمَتَى فَرَضْنَا ذَلِكَ لَمْ نَجُوزْ أَيْضًا عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرُ^{١٠}؛ لَمَّا سَنَذَكُرُهُ وَنَبَيِّئُهُ^{١١}.

١. في «د» و المطبوع: «عقابها من غير» بدل «عقابه بغير».

٢. في «ألف»: «بأنه».

٣. في «ج»: «ينفي».

٤. في «ألف، د، ر، ص»: «فإذا».

٥. في «ألف، ج»: «أن ينفي». وفي «ص» و المطبوع: «أن تنتفي».

٦. في «ألف»: «سائر» بدل «شيئاً من». وفي «ر»: «+ «سائر».

٧. في المطبوع: «يلزمهم». و «يلزمه»: أي يلزم وقوع شيء من المعاصي.

٨. في «ألف، ر»: «أن يتكلم».

٩. في «ر»: «و يفرض».

١٠. في «ألف، ر»: «يقوله».

١١. في «ج»: «+ «و الكبائر».

١٢. في «ب»: «+ «إن شاء الله». وفي «ج»: «- «و نبينه». وفي المطبوع: «- «إن شاء الله تعالى».

[تنزيه الأنبياء ﷺ مستند إلى دلالة العلم المعجز]

و اعلم أن جميع ما ننزه الأنبياء عليهم السلام عنه و نمنع^١ من وقوعه منهم يستند إلى دلالة العلم المعجز؛ إما بنفسه، أو بواسطة.

٣٦

و تفسير هذه الجملة: أن العلم المعجز إذا كان واقعاً موقع التصديق لمُدعي النبوة و الرسالة، و جاريماً مجرى قوله تعالى له: صدقت في^٢ أنك رسولي و مؤد عني؛ فلا بد من أن يكون هذا المعجز مانعاً من كذبه على الله تعالى فيما يؤديه عنه^٣؛ لأنه تعالى لا يجوز أن يصدق الكذاب؛ لأن تصديق الكذاب قبيح، كما أن الكذب قبيح. فأما^٤ الكذب في غير ما يؤديه^٥ و سائر الكبائر فإنما دَلَّ المعجز على نفيها؛ من حيث كان دالاً على وجوب اتباع الرسول و تصديقه فيما يؤديه^٦ و قبوله منه؛ لأن الغرض في بعثة الأنبياء عليهم السلام و تصديقهم بالأعلام المعجزة هو أن يُمثَّل ما يأتون به، فما قدح في الإمتثال و القبول و أثر فيهما يجب أن يمنع المعجز منه. فلهذا^٧ قلنا: إنه يدل على نفي الكذب و الكبائر عنهم في غير ما يؤدونه^٨ بواسطة، و في الأول يدل بنفسه.

فإن قيل: لم يبق إلا أن تدلوا على أن تجوز الكبائر يقدح فيما هو الغرض

١. في «ألف، ص»: «و يمنع».

٢. في «ج»: - «في».

٣. في «ب، ج، ر، ص»: - «عنه». و في المطبوع جعل بين معقوفين. و في «ألف»: «يروي» بدل «يؤديه عنه».

٤. في «ألف»: «و أمّا».

٥. في «د» و المطبوع: + «عن الله».

٦. في «ج»: «يأتي به» بدل «يؤديه».

٧. في «ج»: «و لهذا».

٨. في «د» و المطبوع: + «عن الله».

بالبعثة، من القبول و الامتثال.

قلنا: لا شبهة في أن من نجوز عليه كبائر المعاصي و لا نأمن منه الإقدام على الذنوب لا تكون أنفسنا ساكنة إلى قبول قوله و استماع وعظه سكونها^١ إلى من لا نجوز عليه شيئا من ذلك. و هذا هو معنى^٢ قولنا: إن وقوع الكبائر ينفر^٣ عن القبول^٤، و المرجع فيما ينفر^٥ و لا ينفر إلى العادات و اعتبار ما تقتضيه^٦، و ليس ذلك مما يستخرج بالأدلة و المقاييس. و من رجع إلى العادة علم ما ذكرناه، و أنه من أقوى ما ينفر عن قبول القول؛ فإن حظ الكبائر في هذا الباب إن لم يزد على حظ السخف و المجون و الخلاعة لم ينقص منه^٧.

فإن قيل: أليس^٨ قد جوز كثير من الناس على الأنبياء عليهم السلام الكبائر مع أنهم لم ينفروا عن قبول أقوالهم و العمل بما شرعوه من الشرائع؟! و هذا ينقض قولكم: إن الكبائر منفرة.

قلنا: هذا سؤال من لم يفهم ما أوردناه^٩؛ لأننا لم نرد بالتنفير ارتفاع التصديق، و أن لا يقع امتثال الأمر جملة، وإنما أردنا ما فسرناه من أن سكون النفس

١. في المطبوع: «سكونها».

٢. في «ج»: «بمعنى».

٣. في المطبوع: «منفر».

٤. في «ج»: «المقبولية».

٥. في «د» و المطبوع: «+ ما».

٦. في «الف، ر، ص»: «يقتضيه».

٧. في المطبوع: «- منه».

٨. في «ج»: «أليس» و في المطبوع: «أوليس».

٩. في «ج»: «قلناه».

إلى قبول قول من يجوز^١ ذلك عليه^٢ لا يكون على حد سكونها إلى من لا يجوز^٣ ذلك عليه، وإنا^٤ مع تجويز الكبائر نكون^٥ أبعد من قبول القول، كما أننا^٦ مع الأمان من الكبائر نكون^٧ أقرب إلى القبول^٨. وقد يقرب من الشيء ما لا يحصل الشيء عنده، كما يبعد عنه ما لا يرتفع عنده؛ ألا ترى أن عبوس^٩ الداعي للناس^{١٠} إلى طعامه و تضجيره و تبرمه منفراً في العادة عن حضور دعوته و تناول طعامه، و قد يقع مع ما ذكرناه الحضور و التناول، و لا يخرجهم من أن يكون منفراً؟! وكذلك طلاقه وجهه و استبشاره و تبسمه يقرب من حضور دعوته و تناول طعامه، و قد يرتفع^{١١} الحضور مع ما ذكرناه، و لا يخرجهم من أن يكون مقرباً^{١٢}. فدل على أن المعتبر في باب^{١٣} المنفر^{١٤} و المقرب^{١٥} ما^{١٦}

١. في المطبوع: «نجوز».

٢. في «ج»: «عليه ذلك» بدل «ذلك عليه».

٣. في المطبوع: «لا نجوز».

٤. في «ص»: «وإنما».

٥. في «ص»: «يكون».

٦. في «ص»: «أنه».

٧. في «ص»: «يكون».

٨. في المطبوع: «قبول القول» بدل «القبول».

٩. في المطبوع: «وجه».

١٠. في «ر»: «- للناس».

١١. في المطبوع: «من».

١٢. في «ألف»: «مقرباً».

١٣. في «ألف»: «- المعتبر في باب».

١٤. في المطبوع: «عنه».

١٥. في «ص»: «النفر والتقرب».

١٦. في «ألف، ج، ر، ص»: «بما».

ذَكَرْنَاهُ، دُونَ^١ وَقَوَعَ الْفِعْلُ الْمَنْفَرَّ عَنْهُ أَوْ ارْتِفَاعِهِ^٢.

٣٨

فَبِإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكِبَائِرَ لَا تَقَعُ^٣ مِنْهُمْ فِي حَالِ النُّبُوَّةِ؛ فَمِنْ^٤ أَيْنَ أَنَّهَا لَا تَقَعُ^٥ مِنْهُمْ قَبْلَ النُّبُوَّةِ، وَقَدْ زَالَ حُكْمُهَا بِالتَّوْبَةِ^٦ الْمُسْقِطَةِ لِلْعِقَابِ وَالذَّمِّ، وَلَمْ يَبْقَ^٧ وَجْهٌ يَقْتَضِي التَّنْفِيرَ؟

قُلْنَا: الطَّرِيقَةُ فِي الْأَمْرَيْنِ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ نُجُوزُ^٨ عَلَيْهِ الْكُفْرَ وَالْكَبَائِرَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَإِنْ تَابَ مِنْهُ^٩ وَخَرَجَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ بِهِ^{١٠} لَا نَسْكُنُ إِلَى قَبُولِ قَوْلِهِ سَكُونُنَا^{١١} إِلَى مَنْ لَا نُجُوزُ^{١٢} ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَلَا عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ. وَلِهَذَا لَا يَكُونُ حَالُ الْوَاعِظِ لَنَا الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - وَنَحْنُ نَعْرِفُهُ مُقَارِفًا لِلْكَبَائِرِ مُرْتَكِبًا لِعَظِيمِ الذُّنُوبِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَارَقَ جَمِيعَ ذَلِكَ وَتَابَ مِنْهُ - عِنْدَنَا وَفِي نَفْسِنَا كَحَالِ مَنْ لَمْ نَعْهَدْ^{١٣} مِنْهُ إِلَّا النِّزَاهَةَ وَالطَّهَارَةَ، وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ^{١٤} فِيمَا يَقْتَضِي

١. فِي الْمَطْبُوعِ: + «غَيْرِهِ وَدُونَ».

٢. فِي «ج، ر»: «وَارْتِفَاعِهِ». وَفِي «ب»: + «عَنْهُ».

٣. فِي «ب، د»: «لَا يَقَعُ».

٤. فِي «ألف، ص»: «مَنْ» بِدُونِ الْفَاءِ.

٥. فِي «د»: «لَا يَقَعُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «تَقَعُ» بِدُونِ «لَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِالنُّبُوَّةِ».

٧. فِي «ج»: «حَالُهَا، وَالتَّوْبَةُ مُسْقِطَةٌ لِلْعِقَابِ وَالذَّمِّ، فَلَمْ يَبْقَ» بِدَلِّ «النُّبُوَّةِ، وَقَدْ زَالَ حُكْمُهَا...» إِلَى هُنَا.

٨. هَكَذَا فِي «ب، د، ر، ل». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَجُوزُ».

٩. فِي «ل» وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْهَا».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهَا».

١١. فِي «ر»: «مِثْلُ سَكُونِنَا» بِدَلِّ «سَكُونُنَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «كَسَكُونُنَا» بِدَلِّهِ.

١٢. هَكَذَا فِي «ب، د، ر، ل». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَجُوزُ».

١٣. فِي «ألف، ص ل»: «لَمْ يَعْهَدْ».

١٤. فِي «ج»: «الْأَمْرَيْنِ».

السُّكُونُ^١ أو النُّفُورَ. ولهذا ما يعيِّرُ الناسُ كثيراً^٢ مَمَّنْ^٣ يَعْهَدُونَ منه القَبَائِحَ المتقدِّمةَ بها - وإن وَقَعَتِ التَّوْبَةُ منها - وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عَيْباً وَنَقْصاً وَقَادِحاً وَمَوْثِراً. وَلَيْسَ إِذَا كَانَ تَجْوِيزُ الْكِبَائِرِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ مَنْخَفِضاً عَنْ تَجْوِيزِهَا فِي حَالِ النُّبُوَّةِ وَنَاقِصاً عَنْ رُتْبَتِهِ فِي بَابِ التَّنْفِيرِ وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّنْفِيرِ؛ لِأَنَّ الشَّيْئَيْنِ قَدْ يَشْتَرِكَانِ فِي التَّنْفِيرِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْوَى مِنْ صَاحِبِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كَثِيرَ السُّخْفِ وَالْمُجُونِ وَالِاسْتِمْرَارِ عَلَيْهِ^٤ وَالْإِنْهَمَاكَ فِيهِ^٥ مَنْفَرٌّ لَا مَحَالَةَ، وَأَنَّ الْقَلِيلَ مِنَ السُّخْفِ الَّذِي لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْأَحْيَانِ وَالْأَوْقَاتِ المتباعدة مَنْفَرٌّ أَيْضاً، وَإِنْ فَارَقَ الْأَوَّلَ فِي قُوَّةِ التَّنْفِيرِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ نُقْصَانُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ الْأَوَّلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ^٦ مَنْفَرّاً فِي نَفْسِهِ؟!

فَإِنْ قِيلَ: فَمِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ^٧؛ إِنَّ الصَّغَائِرَ لَا تَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ فِي حَالِ النُّبُوَّةِ وَقَبْلَهَا؟ قُلْنَا: الطَّرِيقَةُ فِي نَفْيِ الصَّغَائِرِ فِي الْحَالَيْنِ^٨ هِيَ الطَّرِيقَةُ فِي نَفْيِ الْكِبَائِرِ فِي الْحَالَيْنِ^٩ عِنْدَ التَّأَمُّلِ؛ لِأَنَّا كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ نُجُوزُ^{١٠} كَوْنَهُ فَاعِلاً لِكَبِيرَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ قَدْ تَابَ مِنْهَا وَأَقْلَعَ عَنْهَا وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ اسْتِحْقَاقِ عِقَابِهَا وَذَمِّهَا لَا يَكُونُ

١. في «ج»: «سكون النفس» بدل «السكون».

٢. هكذا في «ألف، ب، ج، د، ص، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كثيراً ما يعيِّر الناس».

٣. هكذا في «ب، ج، د، ص، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٤. في حاشية «د» والمطبوع: «عليهما».

٥. في حاشية «د» والمطبوع: «فيهما».

٦. في «ب»: «كونه» بدل «من أن يكون».

٧. في «ألف، ب، ر، ص»: - «قلتم». وفي «ل»: «علمتم».

٨. في المطبوع: «الحالتين».

٩. في المطبوع: «الحالتين».

١٠. في «ألف، ر، ص»: «يجوز».

سُكُونُنَا إِلَيْهِ سُكُونُنَا^١ إِلَى مَنْ لَا نُجَوِّزُ^٢ عَلَيْهِ ذَلِكَ، كَذَلِكَ^٣ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ نَجَوِّزُ^٤ عَلَيْهِ^٥ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى الْقَبَائِحِ مُرْتَكِبًا لِلْمَعَاصِي فِي حَالِ^٦ ثُبُوتِهِ أَوْ قَبْلُهَا - وَإِنْ وَقَعَتْ مَكْفَرَةٌ - لَا يَكُونُ سُكُونُنَا إِلَيْهِ سُكُونُنَا^٧ إِلَى مَنْ نَأْمُرُ مِنْهُ كُلَّ^٨ الْقَبَائِحِ وَلَا نَجَوِّزُ عَلَيْهِ فِعْلَ شَيْءٍ مِنْهَا.

فَأَمَّا الْإِعْتِذَارُ فِي تَجْوِيزِ الصَّغَائِرِ بِأَنَّ الْعِقَابَ وَالذَّمَ عَنْهَا سَاقِطَانِ^٩، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْتَبَرَ فِي بَابِ التَّنْفِيرِ بِالذَّمِّ وَالْعِقَابِ حَتَّى يَكُونَ التَّنْفِيرُ وَاقِعًا^{١٠} عَلَيْهِمَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُبَاحَاتِ مَنْفَرَّةٌ وَلَا ذَمٌّ عَلَيْهِ وَلَا عِقَابٌ، وَكَثِيرًا مِنَ الْخُلُقِ وَالْهَيْئَاتِ مَنْفَرَّةٌ وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ بَابِ الذَّمِّ؟!

عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوْجِبُ عَلَى قَائِلِهِ تَجْوِيزَ الْكِبَائِرِ عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْبَعْثَةِ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ وَالْإِقْلَاعَ قَدْ أْزَالَا الذَّمَ وَالْعِقَابَ اللَّذَيْنِ يَقِفُ التَّنْفِيرُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَلَيْهِمَا.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَنْفَرُ^{١١} الصَّغَائِرُ؟ وَإِنَّمَا حَظُّهَا تَقْلِيلُ الثَّوَابِ وَتَنْقِصُهُ؛ لِأَنَّهَا بَكُونِهَا صَغَائِرٌ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ اقْتِضَاءِ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ قِلَّةَ الثَّوَابِ غَيْرُ

١. في المطبوع: «كسكوننا».

٢. في «ألف، ج، ص»: «لا يجوز».

٣. في «ألف، ر» والمطبوع: «وكذلك».

٤. في «ألف، ص»: «يجوز».

٥. في المطبوع: «+ الصغائر».

٦. في «ل» - «حال».

٧. في المطبوع: «كسكوننا».

٨. في «ص»: «على».

٩. في «ج»: «بأنَّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ سَاقِطَانِ عَنْهَا» بدل «بأنَّ الْعِقَابَ وَالذَّمَ عَنْهَا سَاقِطَانِ». وفي «ر»:

«سَاقِطَانِ عَنْهَا» بدل «عَنْهَا سَاقِطَانِ». وفي «ص»: «عَنْهُمْ» بدل «عَنْهَا».

١٠. في «ألف، ج» والمطبوع: «واقعا».

١١. في «ج»: «ينفر».

مَنْفَرَةً^١؛ أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ^٢ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَدْ يَتَرَكُونَ كَثِيرًا مِنَ النِّوَافِلِ مِمَّا لَوْ فَعَلُوهُ لَاسْتَحَقُّوا كَثِيرًا مِنَ الثَّوَابِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَنْفَرًا عَنْهُمْ؟! قُلْنَا^٣: الصَّغَائِرُ لَمْ تَكُنْ مَنْفَرَةً مِنْ حَيْثُ قِلَّةِ الثَّوَابِ مَعَهَا؛ بَلْ إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قَبَائِحَ وَمَعَاصِي لِلَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَلْجَأَ فِي بَابِ الْمَنْفَرِ^٤ إِلَى الْعَادَةِ وَالشَّاهِدِ، وَه^٥ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُمَا يَقْضِيَانِ^٦ بِتَنْفِيرِ^٧ جَمِيعِ الذُّنُوبِ وَالْقَبَائِحِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ.

وَبَعْدُ: فَإِنَّ الصَّغَائِرَ فِي هَذَا الْبَابِ بِخِلَافِ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ النِّوَافِلِ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُصُ ثَوَابًا مُسْتَحَقًّا ثَابِتًا، وَتَرَكَ النِّوَافِلِ لَيْسَ كَذَلِكَ^٨. وَفَرَّقَ وَاضِحٌ فِي الْعَادَةِ بَيْنَ الْإِنْحِطَاطِ عَنْ رُتْبَةٍ ثَبَتَتْ وَاسْتَحِقَّتْ وَبَيْنَ فَوْتِهَا وَأَنْ لَا تَكُونَ حَاصِلَةً جُمْلَةً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وُلِّيَ وَلَايَةً جَلِيلَةً وَارْتَقَى إِلَى رُتْبَةٍ عَالِيَةٍ يُؤَثَّرُ فِي حَالِهِ الْعِزْلُ عَنْ تِلْكَ الْوَلَايَةِ وَالْهُبُوطُ عَنْ تِلْكَ الرُّتْبَةِ، وَلَا يَكُونُ حَالُهُ هَذِهِ كَحَالِهِ لَوْ لَمْ يَنْتَلِ تِلْكَ الْوَلَايَةَ وَلَا ارْتَقَى إِلَى تِلْكَ الرُّتْبَةِ؟! ٤٠

وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ جَوَّزَ عَلَى^٩ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

١. في «ألف، ج، ص، ل»: «مَنْفَر».

٢. في المطبوع: «كثيراً من».

٣. في «ج» و«المطبوع»: «إِنَّ».

٤. في «ج، د، ص»: «التنفير». وفي المطبوع: «التنفير».

٥. في «د» و«المطبوع»: «قد».

٦. في «ألف، ج، ر»: «يفضيان» بالفاء. وفي «ب»: «تفضيان». وفي حاشية «ر»: «يقضيان».

٧. في «ر»: «تنفير» بدون الباء الجارة.

٨. في «ج»: «يفوت ثواباً لم يحصل» بدل «ليس كذلك».

٩. في «د»: «جميع».

الصغائر، على اختلاف مذاهبهم في تجويز ذلك^١ على سبيل العمد أو التأويل، إلا أن أبا علي^٢ ومن وافقه - في قوله: إن ذنوب الأنبياء لا تكون عمداً، وإنما يقدمون عليها تأولاً، وتمثيلاً^٣ ذلك بقصة آدم عليه السلام، وأنه^٤ نُهي عن جنس الشجرة دون عينها، فتأول، فظن^٥ أن النهي يتناول^٦ العين، فلم يقدم على المعصية مع العلم بأنها معصية - قد ناقض؛ لأنه إنما ذهب إلى هذا المذهب تنزيهاً للأنبياء عليهم السلام واعتقاد أن تعمّد المعصية^٧ يوجب كبرها، فنزّهه عن معصية، وأضاف إليه معصيتين؛ لأنه مخطئ - على مذهبه - في الإعراض عن تأمل مقتضى النهي؛ وهل يتناول^٨ الجنس أو العين؛ لأن ذلك واجب عليه، ومخطئ في تناول من الشجرة، وهاتان معصيتان.

وبعد: فإن تعمّد المعصية ليس يجب أن يكون مقتضياً لكبرها لا محالة؛ لأنه لا يمتنع أن يكون مع التعمّد يُصاحبها^٩ من الخوف والوجل^{١٠} ما يوجب صغرها ويمنع من كبرها.

١. في «د، ل» والمطبوع: «عليهم».

٢. في «ب» والمطبوع: «+ الجباني». وتقدمت ترجمته في ص ٨٠.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت، والضمير عائد إلى أبي علي الجباني. وفي المطبوع: «و تمثيل».

٤. في «ب، ص» والمطبوع: «فإنه».

٥. في «ب، ر، ص، ل»: «وظن».

٦. في «ب، ص، ل» والمطبوع: «تناول».

٧. في المطبوع: «+ مع العلم».

٨. في «د» والمطبوع: «تناول».

٩. في «ب»: «يصاحبه». وفي «ألف»: «تصاحبها». وفي «ص»: «مصاحبه». وفي «ل»: «مصاحبها».

وفي المطبوع: «الصاحبها».

١٠. «الوجل»: استشعار الخوف. يقال: وجلّ يؤجلّ وجلّاً، فهو وجلّ. راجع: المفردات، ص ٨٥٥

(وجل).

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ^١ النَّظَرَ فِيمَا كَلَّفَهُ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْجَنَسِ أَوْ النَّوْعِ لَمْ يَكُنْ وَاجِباً عَلَيْهِ.

لأنَّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِباً عَلَيْهِ^٢، فَكَيْفَ يَكُونُ مَكْلُفًا؟! وَكَيْفَ يَكُونُ تَنَاوُلُهُ مَعْصِيَةً؟! وَلَا بُدَّ عَلَى^٣ هَذَا مِنْ أَنْ يُخْطِرَ اللَّهُ تَعَالَى بِبَالِهِ مَا يَقْتَضِي وَجُوبَ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ النَّظَرُ^٤ وَلَمْ يَفْعَلْهُ فَقَدْ تَعَمَّدَ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ، وَلَا فَرْقَ فِي بَابِ^٥ التَّنْفِيرِ بَيْنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ، فَإِذَا جَازَ عِنْدَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ^٦ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ وَلَا يَكُونُ مِنْهُ كَبِيرًا جَازًا أَنْ يَتَعَمَّدَ^٧ نَفْسَ التَّنَاوُلِ وَلَا يَكُونُ مِنْهُ كَبِيرًا.

فَأَمَّا مَا حَكَيْنَاهُ^٨ عَنِ النَّظَامِ وَجَعْفَرِ بْنِ مَبِشَّرٍ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنْ أَنَّ ذُنُوبَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٩ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ، وَأَنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ مُوَاخِذُونَ بِهَا، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ السَّهْوَ يُزِيلُ التَّكْلِيفَ وَيُخْرِجُ الْفِعْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَنْبًا مُوَاخِذًا بِهِ. وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ^{١٠} مُوَاخِذَةُ الْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ. وَحَصُولُ السَّهْوِ فِي أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ فِي ارْتِفَاعِ التَّكْلِيفِ بِمَنْزِلَةِ فَقْدِ الْقُدْرَةِ وَالْآلَاتِ وَالْأَدَلَّةِ، فَلَوْ جَازَ

٤١

١. فِي «ب، ج، ل»: «لأنَّ».

٢. فِي «ب، د، ر، ص، ل»: «عليه».

٣. فِي «د»: «مَعَ».

٤. فِي «ب»: «النَّظَرُ عَلَيْهِ» بَدَلُ «عَلَيْهِ النَّظَرُ».

٥. فِي «ج»: «بَابِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَفْسِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْهُ».

٨. فِي «ر»: «حَكَيْنَاهُ».

٩. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «تَقَعُ مِنْهُمْ».

١٠. فِي «ب»: «لَا تَصَحُّ».

أَنْ يَخَالَفَ حَالَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي صَحَّةِ تَكْلِيفِهِمْ مَعَ السَّهْوِ جَازَ أَنْ يَخَالَفَ حَالَهُمْ لِحَالِ أُمَمِهِمْ^١ فِي جَوَازِ التَّكْلِيفِ مَعَ فَقْدِ سَائِرِ مَا ذَكَرْنَاهُ^٢. وَهَذَا وَاضِحٌ.

فَأَمَّا الطَّرِيقُ الَّذِي بِهِ يُعْلَمُ^٣ أَنَّ الْأُئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ^٤ عَلَيْهِمُ الْكِبَائِرُ فِي حَالِ الْإِمَامَةِ، فَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا احْتِجَّ إِلَيْهِ لِجِهَةٍ مَعْلُومَةٍ؛ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْمَكْلُفُونَ عِنْدَ وَجُودِهِ أَبْعَدَ مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَأَقْرَبَ مِنْ^٥ فِعْلِ الْوَاجِبِ، عَلَى مَا ذَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. فَلَوْ جَازَتْ عَلَيْهِ الْكِبَائِرُ لَكَانَتْ عِلَّةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ثَابِتَةً فِيهِ، وَمَوْجِبَةً وَجُودَ إِمَامٍ يَكُونُ إِمَاماً لَهُ، وَالْكَلَامُ فِي إِمَامِهِ^٦ كَالْكَلَامِ فِيهِ، وَهَذَا يُوْدِّي إِلَى وَجُودِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ^٧، أَوْ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى إِمَامٍ مَعْصُومٍ^٨.

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْكِبَائِرَ لَا يَجُوزُ^٩ عَلَيْهِمْ أَنْ قَوْلُهُمْ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِي الشَّرْعِ كَقَوْلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ بَلْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَهِيَ^{١٠} الْحَالُ إِلَى أَنَّ الْحَقَّ لَا يُعْرِفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ، وَلَا يَكُونُ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ إِلَّا^{١١} أَقْوَالَهُمْ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي مَوَاضِعَ

١. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: «أُمَمِهِمْ».

٢. فِي المَطْبُوعُ: «ذَكَرْنَا».

٣. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «يَعْلَمُ بِهِ» بَدَلَ «بِهِ يَعْلَمُ». وَفِي «د»: «نَعْلَمُ بِهِ» بَدَلَهُ.

٤. فِي «ب، د»: «لَا تَجُوزُ».

٥. فِي «ب»: «إِلَى».

٦. فِي «ب» وَالمَطْبُوعُ: «إِمَامَتِهِ».

٧. فِي المَطْبُوعُ: «+ وَهُوَ بَاطِلٌ».

٨. فِي المَطْبُوعُ: «+ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ».

٩. فِي «ص، ل» وَالمَطْبُوعُ: «لَا تَجُوزُ».

١٠. فِي «ب»: «أَنْ يَنْتَهِيَ». وَ«الْحَالُ» يَذْكَرُ وَيُؤَنَّثُ.

١١. فِي المَطْبُوعُ: «+ مِنْ».

كثيرة. وإذا^١ تَبَتَّتْ هذه الجُمْلَةُ جَرَوْا^٢ مَجَرَى الأنبياء عليهم السلام فيما يَجُوزُ عليهم أو^٣ لا يَجُوزُ. وإذا^٤ كُنَّا قَد بَيَّنَّا أَنَّ الكِبَائِرَ والصَغَائِرَ لا يَجُوزَانِ عَلَى الأنبياء عليهم السلام قَبْلَ النُّبُوَّةِ ولا بَعْدَهَا^٥. - لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّنْفِيرِ عَنْ قَبُولِ أَقْوَالِهِمْ، و لِمَا فِي تَنْزِيهِهِمْ عَنْ ذَلِكَ مِنَ السُّكُونِ إِلَيْهِمْ - فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأُئِمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُنْزَهِينَ عَنِ الْكِبَائِرِ والصَغَائِرِ قَبْلَ الْإِمَامَةِ و بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْحَالَ وَاحِدَةٌ. و إِذْ قَدْ قَدَّمْنَا مَا أَرَدْنَا تَقْدِيمَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَنَحْنُ نَبْتَدِئُ بِذِكْرِ الْكَلَامِ عَلَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ مَنْ جَوَّزَ الْكِبَائِرَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْآيَاتِ.

١. في «د، ل»: «فإذا».

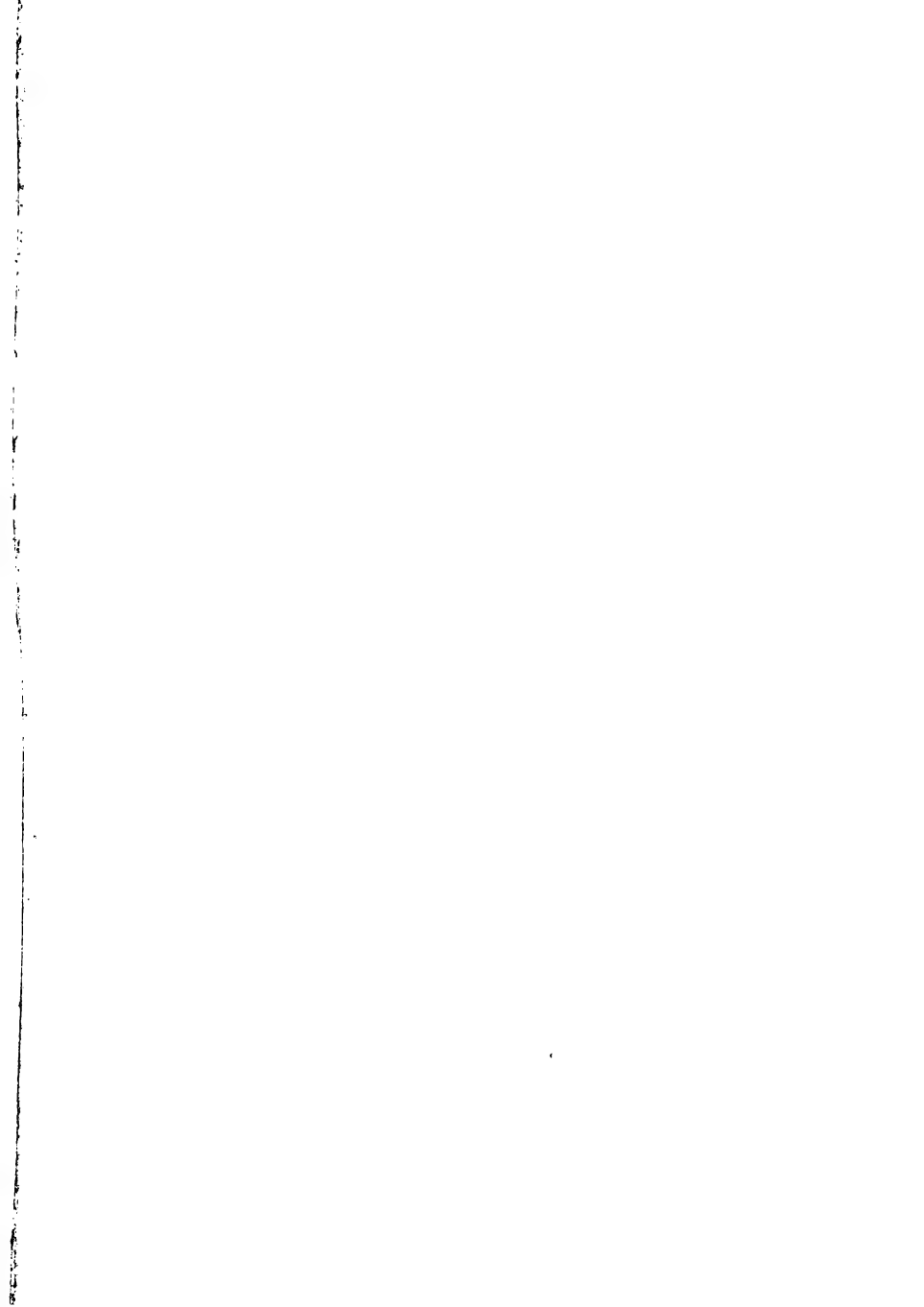
٢. في «ص»: «جرت».

٣. هكذا في «ألف، ج، د، ر، ص، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وما».

٤. في المطبوع: «فإذا».

٥. في «ج»: «+ ولا في حالها».

تنزيه الأنبياء ﷺ |



[١]

آدم عليه السلام^١

[شُبُهَةٌ مَعْصِيَتِهِ وَخُرُوجُهُ مِنَ الْجَنَّةِ]

مسألة: فَمِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^٢.

قالوا: وَ هَذَا تَصْرِيحٌ بِوُقُوعِ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا قَبِيحَةً، وَ أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَغَوَى﴾^٣، وَ الْغَيُّ: ضِدُّ الرُّشْدِ^٤.

يُقَالُ لَهُمْ: أَمَّا الْمَعْصِيَةُ فَهِيَ مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ، وَ الْأَمْرُ مِنَ الْحَكِيمِ تَعَالَى قَدْ يَكُونُ بِالْوَاجِبِ وَ بِالنَّدْبِ^٥ مَعًا، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنُودِبًا إِلَى تَرْكِ التَّنَاوُلِ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَ يَكُونُ بِمُوَافَقَتِهَا تَارِكًا نَفْلًا وَ فَضْلًا، وَ غَيْرَ فَاعِلٍ

١. النسخ مختلفة في بداية كل فصل من فصول الكتاب، وفي أكثرها لم ترد عبارة «في تنزيه»، وورد اسم الأنبياء فقط؛ فلذا لم نشر إلى الاختلافات الموجودة بين النسخ في هذه المواضع، و سنعمل بعمل واحد سوى في كل من الموارد إلى آخر الكتاب، متكئين على أكثر النسخ التي قبلت، مع ملاحظة الأصول العلمية والعملية للتصحيح.

٢. طه (٢٠): ١٢١.

٣. في المطبوع: + «فهذا تصريح بوقوع المعصية».

٤. في «د» و المطبوع: + «الجواب».

٥. في «ج، د»: «و الندب» بدون الباء الجارة. و في المطبوع: «و المندوب».

٦. في «د»: «و لا».

قَبِيحاً^١. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ^٢ أَنْ يُسَمَّنِيَ تَارِكُ النَّفْلِ^٣ عَاصِياً كَمَا يُسَمَّنِيَ بِذَلِكَ تَارِكُ الْوَاجِبِ؛ فَإِنْ تَسْمِيَةً مَنْ خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ - سَوَاءٌ كَانَ وَاجِباً أَوْ نَفْلاً - بِأَنَّهُ «عَاصٍ» ظَاهِرَةٌ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ^٤: أَمَرْتُ فَلَاناً بِكَذَا وَكَذَا مِنَ الْخَيْرِ، فَعَصَانِي وَخَالَفَنِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا أَمَرَهُ بِهِ وَاجِباً.

فَأَمَّا^٥ قَوْلُهُ: «فَقَوَى»، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ خَابَ^٦؛ لِأَنَّا^٧ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ مَا نُدِبَ^٨ إِلَيْهِ مِنْ تَرْكِ التَّنَاضُلِ مِنَ الشَّجَرَةِ لَاسْتَحَقَّ الثَّوَابَ الْعَظِيمَ^٩، فَإِذَا^{١٠} خَالَفَ الْأَمْرَ وَلَمْ يَصِرْ إِلَى مَا نُدِبَ إِلَيْهِ فَقَدْ خَابَ لَا مُحَالَةً، مِنْ حَيْثُ^{١١} لَمْ يَصِرْ إِلَى الثَّوَابِ الَّذِي كَانَ يَسْتَحِقُّ بِالِامْتِنَاعِ^{١٢}. وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ لَفْظَةَ «غَوَى» تَحْتَمِلُ الْخِيْبَةَ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

فَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدُ النَّاسَ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوِ لَا يَعْدَمُ عَلَى الْغَيِّ لَأَمَّا^{١٣}

٤٤

١. في «ج»: «لقبيح».

٢. في «د» و المطبوع: «بممتنع».

٣. في «ب»: «+ يكون».

٤. في «ص»: «الفعل».

٥. في المطبوع: «نقول».

٦. هكذا في «ب، ج، د، ر، ص، ل». وفي بقية النسخ و المطبوع: «و أمّا».

٧. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٤٠ (غوي).

٨. في المطبوع: «ولأنّا».

٩. في «ج»: «+ الله تعالى».

١٠. في «ج»: «- العظيم».

١١. في «ج، ر»: «و إذا».

١٢. في «ص» و المطبوع: «+ إنّه».

١٣. في «ل»: «الامتناع».

١٤. قد نسب المؤلف رحمه الله البيت في كتابه الأمالي إلى قعنب الفزاري، و نسب بعض من أهل الأدب إلى المرقش. راجع: الأمالي للسيد المرتضى، ج ٢، المجلس ٢٧، ص ٣٢؛ الفائق

فإن قيل: كَيْفَ^١ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ^٢ تَرْكُ النَّدْبِ مَعْصِيَةً؟! أَوَلَيْسَ هَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَوْصَفَ^٣ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِأَنْهُمْ عَصَاءُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَأَنْهُمْ لَا يَنْفَكُونَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنْهُمْ لَا يَكَادُونَ يَنْفَكُونَ مِنْ تَرْكِ النَّدْبِ؟! قُلْنَا: وَصَفَ تَارِكِ النَّدْبِ بِأَنَّهُ عَاصٍ تَوَسَّعَ وَ تَجَوَّزَ، وَ الْمَجَازُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَ لَا يُعَدَّى بِهِ^٤ مَوْضِعَهُ.

وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي فَاعِلِ الْقَبِيحِ وَ تَارِكِ الْأُولَى وَ الْأَفْضَلِ، لَمْ يَجَزْ إِطْلَاقُهُ أَيْضاً^٥ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَّا مَعَ التَّقْيِيدِ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ قَدْ كَثُرَ فِي الْقَبَائِحِ^٦، فَإِطْلَاقُهُ بِغَيْرِ تَقْيِيدٍ مُوْهِمٌ.

لَكِنَّا نَقُولُ: إِنْ أُرِدَتْ بِوَصْفِهِمْ^٧ بِأَنْهُمْ عَصَاءُ أَنْهُمْ فَعَلُوا الْقَبَائِحَ^٨ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَ إِنْ أُرِدَتْ أَنْهُمْ^٩ تَرَكُوا مَا لَوْ فَعَلُوهُ اسْتَحَقُّوا^{١٠} الثَّوَابَ، وَ كَانَ أُولَى^{١١}، فَهُمْ كَذَلِكَ.

﴿ للزمخشري، ج ٢، ص ٤١٥؛ لسان العرب، ج ١٩، ص ٣٧٧؛ العقد الفريد، ج ٢، ص ١٧٦؛ وج ٣، ص ٧٧؛ وج ٥، ص ٣٣٩؛ تفسير الأكويسي، ج ١٦، ص ١١٠؛ أضواء البيان، ج ٣، ص ٤٤٥.

١. في «ب»: «فكيف».

٢. في «ألف»: «أَنْ يَسْمَى».

٣. في «ألف، ج، د، ص»: «أَنْ تَوْصَفَ».

٤. في المطبوع: «عَنْ».

٥. في «ألف»: «- أَيْضاً».

٦. في «ج»: «الْقَبِيحَ».

٧. في «ج»: «مَنْ وَصَفَهُمْ بِدَلِّ «بِوَصْفِهِمْ».

٨. في «ج»: «الْقَبِيحَ».

٩. في المطبوع: «بِأَنْهُمْ عَصَاءُ» بِدَلِّ «أَنْهُمْ».

١٠. في المطبوع: «لَا اسْتَحَقُّوا».

١١. في «ب»: «لَهُمْ».

فإن قيل: فأَيُّ معْنَى لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾؟^١ و أَيُّ معْنَى لقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾؟^٢ وكيف^٣ يَقْبَلُ تَوْبَةً مَنْ لَمْ يُذْنِبْ؟! أم كيف يَتَوْبُ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ؟! قلنا: أما التوبة^٤ عندنا وعلى أصولنا فغيرُ موجِبَةٍ لإسقاطِ الْعِقَابِ، وإنما يُسْقِطُ اللَّهُ تَعَالَى الْعِقَابَ عِنْدَهَا تَفْضُّلاً. والذي توجِبُهُ التوبةُ وتؤثِّرُهُ^٥ هو استحقاقُ الثوابِ. فقبولُها على هذا الوجه إنما هو ضَمَانُ الثوابِ عليها، فمعْنَى قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ أَنَّهُ قَبِلَ تَوْبَتَهُ، وَضَمِنَ لَهُ ثَوَابَهَا.

٤٥

ولا بُدَّ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ معْصِيَةَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَغِيرَةٌ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَيُغْفَرُ لَهُ وَمَعْصِيَتُهُ^٦ فِي الْأَصْلِ وَقَعَتْ^٧ مُكْفَرَةً لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا شَيْئاً مِنَ الْعِقَابِ؟ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^٨، وَالتَّوْبَةُ قَدْ تَحَسَّنَ^٩ أَنْ تَقَعَ مِمَّنْ لَا يَهْدُ مِنْ نَفْسِهِ قَبِيحاً عَلَى سَبِيلِ الْإِنْقِطَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

١. طه (٢٠): ١٢٢.

٢. البقرة (٢): ٣٧. وفي «ب»: - ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

٣. في المطبوع: «فكيف».

٤. في المطبوع: «تقبل».

٥. في المطبوع: + «في اللغة: فالرجوع، و يستعمل في واحد مَنَّا وفي القديم تعالى. والثاني أن التوبة».

٦. في المطبوع: + «حدة».

٧. في «ج»: «و تؤثِّر فيه» بدل «و تؤثِّره».

٨. في «ألف، د، ر، ص» و المطبوع: «تاب» بدون الفاء.

٩. في المطبوع: + «قد».

١٠. في المطبوع: «وقعت في الأصل» بدل «في الأصل وقعت».

١١. في «ج»: + «أو نحوه».

١٢. في «ر، ص» و المطبوع: «يحسن».

و الرجوع إليه، و يكون وجهُ حُسْنِها في هذا المَوْضِعِ استحقاقُ الثوابِ بها، أو كونها لطفًا، كما تحسُنُ أن تَقَعَ مَمَّنْ يَقْطَعُ على أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ للعِقَابِ، و أن التوبة لا تؤثرُ في إسقاطِ شيءٍ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِقَابِ، و لهذا جَوَّزُوا التوبةَ مِنَ الصَّغَائِرِ و إن لَمْ تَكُنْ مؤثِّرةً في إسقاطِ ذَمٍّ و لا عِقَابٍ.

فإن قيل: الظاهرُ مِنَ الْقُرْآنِ بِخِلَافِ^١ ما ذَكَرْتُمُوهُ؛ لِأَنَّهُ خَبَّرَ^٢ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَهِىٌّ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^٣، و بِقَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾^٤. و هذا يوجبُ أَنَّهُ^٥ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَصَى بِأَن فَعَلَ مَنَهِيًا عَنْهُ، و لَمْ يَعِصْ بِأَن تَرَكَ مَأْمُورًا بِهِ.

قلنا: أمَّا النَهْيُ و الأَمْرُ^٦ معًا، فَلَيْسَا يَخْتَصِمَانِ عِنْدَنَا بِصِغَةِ لَيْسَ فِيهَا احْتِمَالٌ و لا اشْتِرَاكٌ، و قد يَوْمَرُ عِنْدَنَا بِلَفْظِ النَهْيِ و يُنْهَى بِلَفْظِ الأَمْرِ، و إِنَّمَا^٧ يَكُونُ النَهْيُ نَهْيًا بِكَرَاهَةِ الْمَنَهِىِّ عَنْهُ^٨. فإذا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ و لَمْ يَكِرْهَ قُرْبَهَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ نَاهِيًا، كما أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^٩، و ﴿إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^{١٠}، و لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ أَمْرًا.

١. في «ج»: «خلاف» بدون الباء الجارة.

٢. في «ج، ص» و المطبوع: «أخبر».

٣. البقرة (٢): ٣٥؛ الأعراف (٧): ١٩.

٤. الأعراف (٧): ٢٢.

٥. في «ألف» و المطبوع: «بأنه».

٦. في «ج، د»: «الأمر و النهي» بدل «النهي و الأمر».

٧. في المطبوع: «فإنما».

٨. في «د» و المطبوع: «و الأمر أمرًا بإرادة المأمور به».

٩. فصلت (٤١): ٤٠.

١٠. المائدة (٥): ٢.

وإذا كان قد صَحِبَ^٢ قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ إِرَادَةً لِتَرْكِ التَّنَاوُلِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلُ أَمْرًا. وَإِنَّمَا سَمَّاهُ مِنْهَيًّا^٣ وَ سَمَّى أَمْرَهُ لَهُ^٤ بِأَنَّهُ نَهَى مِنْ حَيْثُ كَانَ فِيهِ مَعْنَى النَّهْيِ؛ لِأَنَّ فِي النَّهْيِ تَرْغِيْبًا فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْفِعْلِ^٥ وَ تَرْهِيْدًا فِي الْفِعْلِ نَفْسِهِ، وَ لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ تَرْغِيْبًا فِي الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ^٦ وَ تَرْهِيْدًا فِي تَرْكِهِ جَازَ أَنْ يُسَمَّى نَهْيًا.

وَ قَدْ يَتَدَاخَلُ هَذَانِ الْوَصْفَانِ فِي الشَّاهِدِ، فَيَقُولُ أَحَدُنَا: قَدْ أَمَرْتُ فُلَانًا بِأَنْ لَا يَلْقَى الْأَمِيرَ. وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهُ نَهَاه عَنْ لِقَائِهِ، وَ يَقُولُ: نَهَيْتُكَ عَنْ هَجْرِ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَمَرْتُكَ بِمُؤَاصَلَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا جَعَلْتُمُ النَّهْيَ مُنْقَسِمًا إِلَى مِنْهَيٍّ قَبِيحٍ وَ مِنْهَيٍّ غَيْرِ قَبِيحٍ؛ بَلْ يَكُونُ تَرْكُهُ أَفْضَلَ مِنْ فِعْلِهِ، كَمَا جَعَلْتُمُ الْأَمْرَ يَنْقَسِمُ^٨ إِلَى وَاجِبٍ وَ غَيْرِ وَاجِبٍ؟ قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ انْقِسَامَ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الشَّاهِدِ إِلَى وَاجِبٍ وَ غَيْرِ وَاجِبٍ غَيْرُ مَدْفُوعٍ وَ لَا خَافٍ^٩، وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَدْفَعَ أَنْ فِي الْأَفْعَالِ الْحَسَنَةِ الَّتِي يُسْتَحَقُّ بِهَا الْمَدْحُ وَ الثَّوَابُ مَا لَهُ صِفَةُ الْوَجُوبِ، وَ فِيهَا مَا لَا يَكُونُ^{١٠} كَذَلِكَ.

١. في المطبوع: «فإذا».

٢. في المطبوع: «صح».

٣. في المطبوع: «+ عنه».

٤. في المطبوع: «+ في الآية».

٥. في المطبوع: «- الامتناع من».

٦. في المطبوع: «+ المأمور به».

٧. في «ب، ج، ر، ص»: «- به».

٨. في المطبوع: «منقسمًا».

٩. في «ألف، ج، د»: «خلاف».

١٠. في «ج»: «و منها ما ليس بدل «و فيها ما لا يكون».

فإذا^١ كان الواجبُ مشارِكاً للندبِ في تناولِ الإرادةِ له واستحقاقِ الثوابِ والمدحِ به، فليسَ يُفارقُهُ إلا بكَراهيةِ التركِ؛ لأنَّ الواجبَ تركُهُ مكروهٌ، والنفلُ ليسَ كذلكَ. فلو جَعَلْنَا الكَراهيةَ تَعَلُّقَ بالقبيحِ وغيرِ القبيحِ مِنَ الحَكيمِ تَعَالَى، وكذلكَ النهي، كما جَعَلْنَا الأمرَ مِنْهُ يَتَعَلَّقُ^٢ بالواجبِ وغيرِ الواجبِ، لارتَفَعَ^٣ الفصلُ بَيْنَ الواجبِ والندبِ مع ثبوتِ الفصلِ بَيْنَهُمَا فِي العقولِ.

فإن قيلَ: فما معنى حكايةِ تَعَالَى عَنْهُمَا^٤: «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا»^٥؟ وقوله تَعَالَى: «فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ»^٦؟

قلنا: معناه: أَنَّا نَقْصِنَا أَنْفُسَنَا وَبَخَسْنَاهَا مَا كُنَّا نَسْتَحِقُّهُ مِنَ الثَّوَابِ بِفِعْلِ مَا أُرِيدَ مِنَّا، وَحَرَمْنَاهَا الْفَائِدَةَ الْجَلِيلَةَ مِنَ التَّعْظِيمِ^٧.

وذلك الثوابُ وإن لم يَكُنْ^٨ مُسْتَحَقًّا قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ^٩ الطاعةَ التي يَسْتَحِقُّ^{١٠} بها فهو في حُكْمِ المُسْتَحَقِّ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يوصَفَ^{١١} مَنْ قَوَّتْ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ ظالمٌ لها،

١. في «ب، د، ص، ل»: «وإذا».

٢. في «ل»: «متعلِّقاً».

٣. في «ص»: «ولأن يقع» بدل «لارتفع».

٤. في «ب، ج، ل» والمطبوع: «قولهما».

٥. في «ب»: «رَبَّنَا».

٦. الأعراف (٧): ٢٣.

٧. البقرة (٢): ٣٥؛ الأعراف (٧): ١٩.

٨. في «د»: «النعم». وفي «ب»: «من». وفي المطبوع: «النعم».

٩. في «ألف، ب، ج، د»: «لم تكن».

١٠. في «ألف، ب، ج»: «أن نفعل».

١١. في «ألف، ج، ص»: «نستحق».

١٢. في المطبوع: «بذلك».

كما يوصف بذلك مَنْ قَوَّتْ نَفْسَهُ الْمَنَافِعَ الْمُسْتَحَقَّةَ^١. وهذا هو معنى قَوْلِهِ تَعَالَى:
 فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ.

فإن قيل: فإذا لَمْ يَقَعْ^٢ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَوْلِكُمْ مَعْصِيَةً، فَلِمَ أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْعُقُوبَةِ وَ سَلَبَ لِبَاسُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟ وَ لَوْلَا أَنْ الْإِخْرَاجَ مِنَ الْجَنَّةِ وَ سَلَبَ اللَّبَاسِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ عَلَى الذَّنْبِ مَا^٣ قَالَ^٤ تَعَالَى: *فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا*^٥، وَ قَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^٦: *فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ*^٧.

قُلْنَا: نَفْسُ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْجَنَّةِ لَا يَكُونُ عِقَاباً؛ لِأَنَّ سَلَبَ اللَّذَاتِ وَ الْمَنَافِعِ لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ، وَ إِنَّمَا الْعُقُوبَةُ هِيَ الضَّرَرُ وَ الْأَلَمُ الْوَاقِعَانِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِخْفَافِ وَ الْإِهَانَةِ^٨. وَ كَذَلِكَ نَزَعَ اللَّبَاسَ وَ إِبْدَاءَ السَّوَةِ. وَ لَوْ^٩ كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ^{١٠} عِقَاباً وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ لَصَرَفْنَا عَنْ بَابِ الْعِقَابِ إِلَى غَيْرِهِ؛ بِذِلَالَةٍ أَنَّ الْعِقَابَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّهُ الْأَنْبِيَاءُ^{١١}. وَ إِذَا^{١٢} فَعَلْنَا ذَلِكَ فِيمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

١. في «ج»: + «بأنه ظالم».

٢. في «ب، ل» و المطبوع: «لم تقع». و التذكير باعتبار فعل المعصية.

٣. في «ج، د» و المطبوع: «لما».

٤. في المطبوع: + «اللَّهُ».

٥. الأعراف (٧): ٢٠.

٦. في «ج»: - «في موضع آخر».

٧. البقرة (٢): ٣٦.

٨. في «ب»: - «و الإهانة».

٩. في المطبوع: «فلو».

١٠. في «ألف، ج، ص» و المطبوع: «أن تكون».

١١. في «ج، ل»: «أن يستحقوه» بدل «أن يستحقه الأنبياء». و في «ب»: - «لأنبياء».

١٢. في المطبوع: «فإذا».

واقعا على سبيل العقوبة فهو أولى فيما لا يجوز أن يكون كذلك.

فإن قيل: فما وجه ذلك إن لم يكن^١ عقوبة؟

قلنا^٢: لا يمتنع أن يكون الله تعالى عليم أن المصلحة تقتضي بقاء آدم عليه السلام في الجنة وتكليفه فيها متى لم يتناول من الشجرة، فمتى تناول منها تغيرت الحال في المصلحة، و صار إخراجها عنها وتكليفه في دار غيرها^٣ هو المصلحة. وكذلك القول في سلب اللباس، حتى يكون نزعه بعد تناول من الشجرة هو المصلحة، كما كانت المصلحة في بقاءه قبل ذلك.

وإنما وصِفَ إبليس بأنه مخرج لهما من الجنة من حيث وسوس إليهما^٤ وزين عندهما الفعل الذي يكون عنده الإخراج، وإن لم يكن على سبيل الجزاء عليه؛ لكنه يتعلق به تعلق الشرط بالمصلحة^٥. وكذلك وصِفَ بأنه مُبدٍ لسوءاتهما من حيث أغواهما حتى أقدما على ما سبق^٦ علم^٧ الله تعالى بأن اللباس معه يُنزَعُ عنهما. ولا بد لمن ذهب إلى أن معصية آدم عليه السلام^٨ صغيرة لا يستحق بها العقاب من مثل هذا التأويل؛ فكيف^٩ يجوز^{١٠} أن يعاقب الله تعالى نبيه بالإخراج

١. في «ألف، ج، د، ل»: «لم تكن».

٢. في «ر»: «+» «لأنه».

٣. في «د»: «أخرى».

٤. في المطبوع: «لهما».

٥. في «ألف، ب، د» و المطبوع: «في المصلحة» بدل «بالمصلحة».

٦. في «ب» و المطبوع: «+» «في».

٧. في «ج، ص»: «حكم».

٨. في «ج، ل»: «من معصية آدم عليه السلام إلى أنها» بدل «إلى أن معصية آدم عليه السلام».

٩. في «ب، ل» و المطبوع: «و كيف».

١٠. في «ألف»: «جوز».

مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعِقَابِ^١، وَ الْعِقَابُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِالِاسْتِخْفَافِ
وَالْإِهَانَةِ؟! وَ كَيْفَ يَكُونُ مَنْ تَعَبَّدَنَا^٢ بِاللَّهِ^٣ فِيهِ بِنَهَايَةِ التَّعْظِيمِ وَ التَّبْجِيلِ مُسْتَحِقًّا
مِنَّا وَمِنَهُ تَعَالَى الْإِسْتِخْفَافُ وَ الْإِهَانَةُ؟! وَأَيُّ نَفْسٍ تَسْكُنُ إِلَى مُسْتَحْفٍ بِقَدْرِهِ مُهَانٍ
مُؤَيَّخٍ مُبَكَّتٍ؟! وَ مَا يُجِيزُ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِلَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ
حَقُوقَهُمْ وَ لَا يَعْلَمُ مَا تَقْتَضِيهِ^٤ مَنَازِلُهُمْ.

[أَحْوَلُ إِحْيَاءِ إِبْلِيسَ لِحَوَاءٍ بِتَسْمِيَةِ وَلَدِهَا عَبْدَ الْحَارِثِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا
خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا ضَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ
الشَّاكِرِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمَا ضَالِحًا جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^٥ أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذِهِ^٦ الْآيَةِ يَقْتَضِي وَقُوعَ الْمَعْصِيَةِ مِنْ آدَمَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَنْ يَجُوزُ صَرْفُ^٧ الْكِنَايَةِ فِي جَمِيعِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ إِلَّا^٨ آدَمُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ زَوْجَتُهُ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ الْوَاحِدَةَ هِيَ آدَمُ، وَ زَوْجَهَا الْمَخْلُوقُ^٩ مِنْهَا هِيَ^{١٠}

١. في «ألف، ج، د، ر، ل»: - «من العقاب».

٢. في «ب، ج»: «تعبّد».

٣. في «ج»: «باللّه».

٤. في «ر، ل»: «يقتضيه». وفي «ب، د»: «تقتضيه».

٥. الأعراف (٧): ١٨٩ و ١٩٠.

٦. في «ج»: - «هذه».

٧. في «ب» والمطبوع: + «هذه».

٨. في «ب» والمطبوع: + «ذكر».

٩. في «د»: «المخلوقة».

١٠. في «د»: - «هي».

حَوَاءَ، فالظاهرُ على ما تَرَوْنَ^١ يُنبئُ عما ذُكرناه، على أنه قد رُوِيَ في الحديث: إن إبليس - لَعَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَمَّا أَنْ حَمَلَتْ حَوَاءَ عَرَضَ لها، وَكَانَتْ مِمَّنْ لَا يَعِيشُ لها وَلَدٌ، فَقَالَ لها: إِنَّ أَحَبَّتِ^٢ أَنْ يَعِيشَ وَلَدُكَ فَسَمِيهِ «عَبْدَ الْحَارِثِ». وَكَانَ إبليسُ قد يُسَمَّى^٣ بِالْحَارِثِ^٤. فَلَمَّا وَلَدَتْ سَمَتْ وَلَدَهَا بهذه التسمية. فلهذا قَالَ^٥ تَعَالَى:

﴿جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾^٦؟

الجواب^٧: يُقالُ له: قد عَلِمْنَا أَنَّ الدَّلَالَهَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ وَالشُّرْكُ وَالْمَعَاصِي غَيْرُ مُحْتَمِلَةٍ، وَلَا يَصِحُّ دُخُولُ الْمُجَازِ فِيهَا. وَالكَلَامُ فِي الْجُمْلَةِ يَصِحُّ فِيهِ الْإِحْتِمَالُ وَضُرُوبُ الْمُجَازِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بِنَاءِ^٨ الْمُحْتَمَلِ عَلَى مَا لَا يَحْتَمِلُ. فَلَوْ لَمْ نَعْلَمْ تَأْوِيلَ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، لَكُنَّا نَعْلَمُ فِي الْجُمْلَةِ^٩ أَنَّ تَأْوِيلَهَا مُطَابِقٌ لِدَلَالَةِ الْعَقْلِ.

وَقَدْ قِيلَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ - مَا يُطَابِقُ دَلِيلَ الْعَقْلِ، وَمِمَّا يَشْهَدُ^{١٠} لَهُ اللَّغَةُ - وَجُوهٌ:

مِنْهَا: أَنَّ الْكِنَايَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ غَيْرُ رَاجِعَةٍ إِلَى آدَمَ

١. فِي «ج»: «تَرَوْنَهُ».

٢. فِي «ب»: «أُرِدَتْ».

٣. فِي «أَلْف، ص، ل»: «تُسَمَّى».

٤. فِي «ص»: «حَارِثًا».

٥. فِي «ج»: «+ اللَّهُ».

٦. رَاجِع: مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ٤، ص ٤١٠؛ الدَّرَ الْمَشْهُور، ج ٣، ص ٦٢٣.

٧. فِي حَاشِيَةِ «ر»: «وَالْجَوَابُ».

٨. فِي «ج»: «حَمَلَ».

٩. فِي «أَلْف، ر» - «فِي الْجُمْلَةِ».

١٠. فِي «د» وَالْمَطْبُوع: «تَشْهَدُ».

وَحَوَاءَ؛ بَلْ إِلَى الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ مِنْ أَوْلَادِهِمَا، أَوْ إِلَى جَنْسَيْنِ مِمَّنْ أَشْرَكَ مِنْ نَسْلِهِمَا، وَإِنْ كَانَتْ الْكِنَايَةُ الْأُولَى^١ تَتَعَلَّقُ بِهِمَا، وَيَكُونُ^٢ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: فَلَمَّا آتَى اللَّهُ آدَمَ وَحَوَاءَ الْوَلَدَ الصَّالِحَ الَّذِي تَمَنَّيَاهُ وَطَلَبَاهُ جَعَلَ كَفَّارُ أَوْلَادِهِمَا ذَلِكَ مُضَافًا إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَيَقْوَى هَذَا التَّأْوِيلُ^٣ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ»، وَهَذَا يُنْبِئُ عَنْ^٤ أَنَّ الْمَرَادَ بِالتَّشْنِيَةِ مَا أوردناه^٥ مِنَ الْجَنْسَيْنِ أَوْ النُّوعَيْنِ.

وَلَيْسَ يَجِبُ مِنْ حَيْثُ^٦ كَانَتْ الْكِنَايَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ رَاجِعَةً إِلَى آدَمَ وَحَوَاءَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ مَا فِي الْكَلَامِ رَاجِعًا إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْفَصِيحَ قَدْ يَسْتَقِلُّ مِنْ خِطَابٍ مُخَاطَبٍ إِلَى خِطَابٍ^٧ غَيْرِهِ، وَ مِنْ كِنَايَةٍ إِلَى خِلَافِهَا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»، فَانْصَرَفَ مِنْ مُخَاطَبَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى مُخَاطَبَةِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ: «وَتُعَزِّزُوهُ وَتُوقِّرُوهُ»؛ يَعْنِي: الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. ثُمَّ قَالَ: «وَتُسَبِّحُوهُ»^٨؛ وَهُوَ يَعْنِي مُرْسِلَ الرَّسُولِ. فَالْكَلَامُ^٩ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَ الْكِنَايَةُ مُخْتَلِفَةٌ، كَمَا تَرَى.

١. فِي «أَلْف» د، ر، ص: «الْأُولَى».

٢. فِي «د، ل» - «يَكُون».

٣. فِي «ص»: «هُوَ».

٤. فِي «أَلْف»: «عَلَى».

٥. فِي «أَلْف» ب، ر: «أوردناه». وَ فِي «ج»: «ذَكَرْنَاهُ» وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أوردناه».

٦. فِي «أَلْف» ر: «إِنَّهُ».

٧. فِي «ر» - «خِطَاب».

٨. الْفَتْح (٤٨): ٨ وَ ٩.

٩. فِي «ر»: «وَالْكَلَام».

٥٠

و قَالَ ١ الْهُذَلِيُّ ٢:

«يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جُدَّهُ خَالِدٍ وَ بَيَاضَ وَجْهِكَ لِلتُّرَابِ الْأَعْفَرِ ٣
وَأَلَمْ يَقُلْ: وَ بَيَاضُ ٥ وَجْهِهِ ٦.
و قَالَ كَثِيرٌ ٧:

«أَسَيْئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي، لَا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ ٨
فَخَاطَبَ ثُمَّ تَرَكَ الْخِطَابَ.
و قَالَ الْآخَرُ ٩:

«فِدَى لَكَ نَاقَتِي وَ جَمِيعُ أَهْلِي وَ مَالِي؛ إِنَّهُ مِنْهُ أَتَانِي ١٠
وَأَلَمْ يَقُلْ: مِنْكَ أَتَانِي.

١. في «ب، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٢. «أبو كبير عامر بن الحليس الهذلي» من بني سهل بن هذيل، من شعراء الحماسة. قيل: أدرك الإسلام وأسلم، وله خبر مع النبي صلى الله عليه وآله. وله ديوان شعر مع ترجمة فرنسية، وشرح لأبي سعيد السكري، وفي مقدمته بعض أخباره، وطبع ديوانه أيضاً في ضمن ديوان الهذليين. راجع: الشعر والشعراء، ص ٤٢٠-٤٣٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٢٥٠.

٣. ديوان الهذليين، ج ٢، ص ١٠١.

٤. في «ج»: «فإنه» بدل الواو.

٥. في «ب»: «بياض» بدون واو العطف.

٦. في «ألف»: - «ولم يقل: و بياض وجهه».

٧. «كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي»، شاعر معروف من أهل الحجاز، وصاحبه «عزة»، وإليها ينسب. قال ابن قتيبة: إنه كان رافضياً. راجع: الشعر والشعراء، ص ٣١٦-٣٢٩.

٨. هكذا في ديوان كثير عزة وكل المصادر الناقلة هذا البيت، وفي ظاهر النسخ والمطبوع: «ثقلت». و «ثقلت» من «القلأ» بمعنى البغض. راجع: ديوان كثير عزة، ص ٥٣؛ الأمالي للقالبي، ج ٢، ص ١٠٩؛

لسان العرب، ج ١، ص ٩٦؛ وج ١٣، ص ١١٥ و ١٩٨؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ١٥٦.

٩. في «د»: «آخر» بدون الألف واللام. وفي المطبوع: + «كذلك».

١٠. راجع: التبان، ج ٥، ص ٥٣.

فإن قيل: فكيف^١ يُكنى عمن لم يتقدم له ذكر؟

قلنا: لا يمتنع ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^٢، و لم يتقدم للشمس ذكر. وقال^٣ الشاعر:

«لَعَمْرُكَ ما يُغني الثراءُ عن الفتى

إذا حشرجت^٥ يوماً وضاق بها الصدر»^٦

و لم يتقدم للنفس ذكر.

و الشواهد على هذا المعنى كثيرة جداً.

على أنه قد تقدم ذكر ولد آدم في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^٧. و معلوم أن المراد بذلك^٨ جميع ولد آدم. و تقدم أيضاً ذكرهم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا ضَالِحًا﴾^٩؛ لأن المعنى أنه: لما آتاهما ولدًا صالحًا. و المراد بذلك^{١٠} الجنس، وإن كان اللفظ لفظً وحدة. و إذا تقدم مذكوران وعقباً بأمر لا يليق بأحدهما وجب أن يُضاف إلى من يليق به، و الشرك لا يليق بآدم عليه السلام،

٥١

١. في «ب، ج» و المطبوع: «كيف».

٢. ص (٣٨): ٣٢.

٣. في «ب»: «قال» بدون واو العطف.

٤. في الديوان: «أماوي»، و هي إشارة إلى زوجة حاتم الطائي - قائل البيت -، و هي ماوية بنت عبد الله.

٥. أي: حشرجت النفس. و في الديوان: «نفس» بدل «يوماً». و «الحشرجة»: الغرغرة عند الموت و تردد النفس. راجع: النهاية، ج ١، ص ٣٨٩ (حشرج).

٦. قاله حاتم الطائي مخاطباً لامرأته ماوية. راجع: ديوان حاتم الطائي، ص ٨٣؛ غريب الحديث لابن سلام، ج ٣، ص ٨٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٥٢.

٧. الأعراف (٧): ١٨٩. و في «ألف، ج، د، ر»: - «مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ».

٨. في «ج»: «به».

٩. الأعراف (٧): ١٩٠.

١٠. في «ج»: «به».

فَيَجِبُ أَنْ نَنْفِيَهُ عَنْهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَهُوَ يَلِيقُ بِكُفَّارِ وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ، فَيَجِبُ^١ أَنْ نُعَلِّقَهُ بِهِمْ.

ومنها: ما ذكره أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني^٢؛ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ الْكِنَايَةَ فِي جَمِيعِهَا غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِآدَمَ وَحَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ، وَيَجْعَلُ الْهَاءَ فِي «تَغَشَّاهَا» وَالْكِنَايَةَ فِي «دَعَوْا اللَّهَ رَبَّهُمَا» وَ«آتَاهُمَا ضَالِحًا» رَاجِعَتَيْنِ^٣ إِلَى مَنْ أَشْرَكَ^٤، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِآدَمَ مِنَ الْخِطَابِ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ».

قَالَ^٥: وَالإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ: «خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ» إِلَى الْخَلْقِ عَامَّةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا»، ثُمَّ خَصَّ مِنْهَا بَعْضَهُمْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^٦: «هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ»^٧، فَخَاطَبَ الْجَمَاعَةَ بِالتَّسْيِيرِ ثُمَّ خَصَّ رَاكِبَ الْبَحْرِ. فَكَذَلِكَ^٨ هَذِهِ الْآيَةُ أَخْبَرَتْ عَنْ جُمْلَةِ أَمْرِ الْبَشَرِ بِأَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَزَوْجَهَا - وَهُمَا آدَمُ وَحَوَاءُ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ - ثُمَّ عَادَ الذِّكْرُ إِلَى الَّذِي سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَا سَأَلَ، فَلَمَّا أَعْطَاهُ

١. فِي «ج»: «فوجب». وَفِي «ر»: «و يجب».

٢. كَانَ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمُعْتَزَلَةِ وَمُفَسِّرِيهِمْ وَمُحَدِّثِيهِمْ، وَهُوَ أَدِيبٌ شَاعِرٌ، لَهُ: جَامِعُ التَّأْوِيلِ لِمُحْكَمِ التَّنْزِيلِ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ. وَلَدَ سَنَةِ ٢٥٤ ق، وَتَوَفَّى ٣٢٢ ق، وَلِيَّ أَصْفَهَانَ وَبِلَادِ فَارَسَ لِلْمُقَدَّرِ الْعَبَّاسِيِّ. رَاجِع: لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٥، ص ٨٩؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ١٨، ص ٣٥؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٦، ص ٥٠.

٣. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «راجعين».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ مِنْ نَسْلِهِمَا».

٥. فِي «ب» - «قَالَ».

٦. فِي «ب، ج، د» - «اللَّهُ».

٧. يُونُسَ (١٠): ٢٢.

٨. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «و كذلك».

إِيَّاهُ ادَّعَى لَهُ^١ الشُّرَكَاءَ فِي عَطِيَّتِهِ^٢.

قَالَ: وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ المُشْرِكِينَ خُصُوصاً؛ إِذْ كَانَ كُلُّ بَنِي آدَمَ مَخْلُوقاً مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَزَوْجِهَا، وَيَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾: خَلَقَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ. وَهَذَا قَدْ يَجِيءُ كَثِيراً فِي الْقُرْآنِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^٣، وَالْمَعْنَى: فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً^٤.

وَهَذَا الْوَجْهُ يُقَارِبُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي التَّرْتِيبِ. وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ^٥ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾^٦ رَاجِعَةً إِلَى الْوَلَدِ، لَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُمَا طَلَبَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْثالاً لِلْوَلَدِ الصَّالِحِ، فَأَشْرَكَاهُ^٧ بَيْنَ الطَّلَبَتَيْنِ، وَيَجْرِي هَذَا الْقَوْلُ مَجْرَى قَوْلِ الْقَائِلِ: طَلَبْتَ مِنِّي دِرْهَمًا، فَلَمَّا أُعْطِيَتْكَ أَشْرَكَتَهُ^٨ بِآخَرٍ؛ أَيِ: طَلَبْتَ آخَرَ مُضَافاً إِلَيْهِ.

٥٢

١. فِي «ب» -: «لَهُ».

٢. فِي «أَلْف، ر، ص»: «عَظَمَتُهُ». وَرَاجِع: جَامِعُ التَّأْوِيلِ لِمَحْكَمِ التَّنْزِيلِ لِأَبِي مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْأَصْفَهَانِي، ص ٢٦٩.

٣. فِي «ر، ل» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِذَا». وَ نَسْخَةُ «د» نَاقِصَةٌ هُنَا.

٤. النُّور (٢٤): ٤.

٥. فِي «أَلْف، ر، ل» -: «جَلْدَةً». وَ فِي «ب، د، ص» -: «ثَمَانِينَ جَلْدَةً».

٦. جَامِعُ التَّأْوِيلِ لِمَحْكَمِ التَّنْزِيلِ، ص ٢٦٩.

٧. فِي «أَلْف، ج، د»: «أَنْ يَكُونَ».

٨. فِي «ج، د»+: «فِيْنَا أَنَا فَمَا».

٩. فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَشْرَكَاهُ».

١٠. فِي «أَلْف، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «شَرَّكَتَهُ».

و على^١ هذا الوجه لا يمتنع أن تكون الكناية من أول الكلام إلى آخره راجعة إلى آدم و حواء.

فإن قيل: فأبي معني على هذا الوجه لقوله: «فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ؟» وكيف يتعالى الله عن أن يطلب منه ولد بعد آخر؟

قلنا: لم يَنْزِهِ اللَّهُ تعالى نفسه عن هذا الإشراك، وإنما نَزَّهَهَا عن الإشراك به. وليس يمتنع أن ينقطع هذا الكلام عن حكم الأول، ويكون غير متعلق به؛ لأنه تعالى قال: «أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَ هُمْ يُخْلَقُونَ»^٢، فنزّه نفسه عن هذا الشرك^٣ دون ما تقدّم.

وليس يمتنع انقطاع اللفظ في الحكم عما يتصل به في الصورة، وهذا كثير في القرآن^٤ وكلام العرب^٥؛ لأن من عادة العرب أن يراعوا الألفاظ أكثر من مراعاة المعاني، فكأنه تعالى لما قال: «جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا» وأراد الإشراك^٦ في طلب الولد جاء بقوله تعالى: «عَمَّا يُشْرِكُونَ» على مطابقة اللفظ الأول، وإن كان الثاني راجعاً إلى الله تعالى؛ لأنه يتعالى عن اتخاذ الولد وما أشبهه^٧.

١. في المطبوع: «فعلى».

٢. الأعراف (٧): ١٩١.

٣. في «ج»: «الإشراك».

٤. في المطبوع: «+ في».

٥. في «ب، ل» و حاشية «د»: «+ قال المرتضى رضي الله عنه في قوله تعالى: «جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا... عَمَّا يُشْرِكُونَ» فائدة إذا كان الثاني غير الأول».

٦. في المطبوع: «الاشتراك».

٧. في «د»: «-» «لأن من عادة العرب أن يراعوا... إلى هنا».

و مثله^١ قول النبي صلى الله عليه وآله و قد^٢ سُئِلَ عن العَقِيقَةِ فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ»^٣، و مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَعُقَّ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ»^٤.

فطابَقَ اللفظَ و إن^٥ اختَلَفَ المَعْنَيَانِ. و هذا كَثِيرٌ في كلامِهِمْ^٦.

٥٣

فَأَمَّا مَا يُدْعَى فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ يَجِبُ أَنْ تُبْنَى عَلَى أَدْلَةِ الْعُقُولِ، وَ لَا تُقْبَلُ فِي خِلَافِ مَا تَقْتَضِيهِ الْعُقُولُ^٧. و لِهَذَا لَا تُقْبَلُ أَخْبَارُ الْجَبْرِ وَ التَّشْبِيهِ، وَ تَرُدُّهَا، أَوْ تَأْوُلُهَا إِنْ كَانَ لَهَا مَخْرَجٌ سَهْلٌ.

وَ كُلُّ هَذَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ الْوَاردُ مَطْعُوناً عَلَى سَنَدِهِ مَقْدُوحاً^٨ فِي طَرِيقِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْخَبَرَ يَرَوِيهِ قَتَادَةُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ، وَ هُوَ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَمُرَةَ شَيْئاً فِي قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ.

وَ قَدْ يَدْخُلُ الْوَهْنُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ نَفْسَهُ يَقُولُ بِخِلَافِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِيمَا^٩ رَوَاهُ خَلْفُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَوْسُفَ عَنْ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ [مَا رَوَى عَنْ]». وَ سَائِرُ النُّسخِ نَاقِصَةٌ هُنَا.

٢. فِي «ب»: «قَدْ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ. وَ فِي «د»: «إِذَا» بِدَلِّ «وَ قَدْ».

٣. فِي «ص»: «الْعَقِيقَةُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْعُقُوقَةُ». وَ سَائِرُ النُّسخِ نَاقِصَةٌ هُنَا.

٤. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ١٩٤؛ وَ ج ٥، ص ٣٦٩؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٤، ص ٢٣٨؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٩، ص ٣١٢.

٥. هَكَذَا فِي «ب». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «- إِنْ». وَ سَائِرُ النُّسخِ نَاقِصَةٌ هُنَا.

٦. فِي «أَلْفَ»، ج ٢، ص - «لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ أَنْ يَرَاعُوا...» إِلَى هُنَا. وَ فِي «د»: «- وَ هَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ أَدْلَةٌ».

٨. فِي «ج»: «وَ مَقْدُوحاً».

٩. فِي «أَلْفَ»، د - «نَفْسَهُ».

١٠. فِي «ب»: «مِمَّا».

عَوِفٌ^١ عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا ضَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا^٢﴾، قَالَ: هُمُ الْمُشْرِكُونَ^٣.

و بإزاء هذا الحديث ما رُوِيَ عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةَ وَالْحَسَنِ وَغَيْرِهِمْ؛ مِنْ: أَنَّ الشَّرْكَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَى آدَمَ وَزَوْجَتِهِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَيْرُهُمَا^٤.
و هذه جُمْلَةٌ وَاضِحَةٌ.

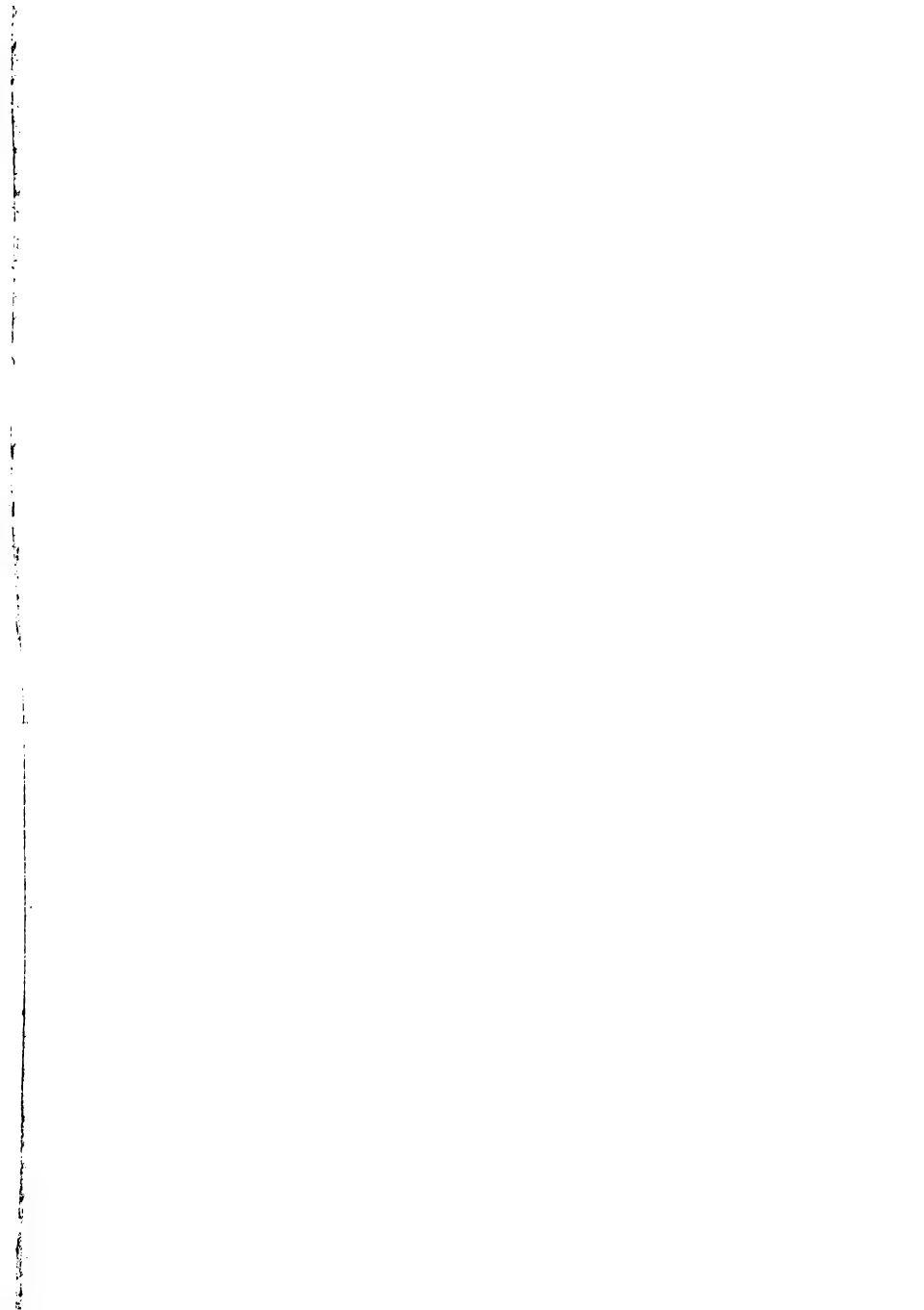
١. في «د، ص»: «عروة».

٢. في «ب، ص»: - «فِيمَا آتَاهُمَا».

٣. لم نعثر عليه بهذا الطريق.

٤. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٥٥؛ زاد المسير في علم التفسير، ج ٣، ص ٢٠٥؛ الدرر المتثور، ج ٣،

ص ٦٢٦-٦٢٧.



[شُبْهَةُ نَفِيِ انتِسَابِ وَلَدِهِ لَهُ]

مسألة: فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ^١ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ * قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ^٢، فَقَالَ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى^٣: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ فِيهِ^٤ تَكْذِيبُ قَوْلِهِ^٥: ﴿إِنَّ ابْنِي^٦ مِنْ أَهْلِي﴾^٧. وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ فَمَا الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجُوهٌ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا صَحِيحٌ مُطَابِقٌ لِأَدَلَّةِ الْعَقْلِ: أَوَّلُهَا: أَنْ نَفْيَهُ لَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهِ لَمْ يَتَنَاوَلَ^٩ نَفْيَ النِّسَبِ، وَإِنَّمَا نَفَى أَنْ يَكُونَ

١. فِي «أَلْف، ر، ص»: - «سَائِل».

٢. فِي «د، ر»: - «رَبِّ».

٣. هُود (١١): ٤٥ و ٤٦.

٤. فِي «ج»: «هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي هُوَ» بَدَلَ «قَوْلِهِ تَعَالَى».

٥. فِي «د»: - «فِيهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِقَوْلِهِ».

٧. فِي «أَلْف، ب، ر، ص، ل»: «إِنَّهُ» بَدَلَ «إِنَّ ابْنِي».

٨. هُود (١١): ٤٥.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: + «فِيهِ».

مِنْ أَهْلِهِ الَّذِينَ وَعَدَهُ^١ بِنَجَاتِهِمْ^٢؛ لِأَنَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - كَانَ وَعَدَ نوحاً عليه السلام بَأَن^٣ يُنَجِّيَ أَهْلَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْنَا^٤ احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ^٥، فَاسْتَنْنَى مِنْ أَهْلِهِ مَنْ أَرَادَ إِهْلَاكَه بِالْغَرَقِ. وَ يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُ نوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ»^٦.

و عَلَى هَذَا الِوَجْهِ يَتَطَابَقُ الْخَبَرَانِ وَلَا يَتَنَافَيْنِ. وَ قَدْ رُوِيَ هَذَا التَّأْوِيلُ بِعَيْنِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ^٧.

و الْوَجْهُ^٨ الثَّانِي: أَن يَكُونَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ^٩ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾؛ أَي: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى دِينِكَ. وَأَرَادَ^{١٠} أَنَّهُ كَانَ كَافِراً مُخَالِفاً لِأَبِيهِ، فَكَانَ كُفْرُهُ أَخْرَجَهُ مِنْ^{١١} أَن يَكُونَ لَهُ أَحْكَامُ أَهْلِهِ. وَ يَشْهَدُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ^{١٢} التَّعْلِيلِ: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾. فَتَبَيَّنَ^{١٣} أَنَّهُ إِنَّمَا خَرَجَ^{١٤} مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِهِ بِكُفْرِهِ وَ قُبِحَ^{١٥} عَمَلُهُ.

١. فِي «ر»: «وَعَدَهُم». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «اللَّهُ تَعَالَى».

٢. فِي «ر»: «بِنَجَاتِهِ».

٣. فِي «ج»: «أَنْ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «قُلْنَا».

٥. هُود (١١): ٤٠.

٦. هُود (١١): ٤٥.

٧. رَاجِع: التَّبْيَان، ج ٥، ص ٤٩٤؛ مَجْمَعُ الْبَيَان، ج ٥، ص ٢٨٥.

٨. فِي «أَلْف»، ب، د، ر، ص، ل: «و الْجَوَاب».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ قَوْلُهُ» بِدَلِّ «بِقَوْلِهِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

١١. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَنْ».

١٢. فِي «ج»، ل وَ الْمَطْبُوعُ: «سَبِيل».

١٣. فِي «ص»، ل وَ الْمَطْبُوعُ: «فَتَبَيَّن».

١٤. فِي «د»: «يُخْرِج».

١٥. فِي «ر»، ص، ل: «بِكُفْرِهِ وَ قُبِحَ» بِدَلِّ «بِكُفْرِهِ وَ قُبِحَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «بِكُفْرِهِ وَ قُبِحَ» بِدَلِّهَا.

و قد حُكيَ هذا الوجهُ أيضاً عن جماعةٍ من أهلِ التأويلِ^١.
والوجهُ^٢ الثالثُ: أنه لم يكن ابنه على الحقيقة، وإنما وُلِدَ على فراشه.
فقال عليه السلام: إنه^٣ ابني، على ظاهر الأمر. فأعلمه الله تعالى: أن الأمر بخلاف^٤
الظاهر، ونَبَّهه على خيانه امرأته، وليس في ذلك^٥ تكذيبُ خبره؛ لأنه إنما خَبَرَ
عن ظَنِّه و عما يَقْتَضِيهِ الحُكْمُ الشرعيُّ، فأخبره^٦ الله تعالى بالغيب الذي لا يَعْلَمُهُ
غيره.

و قد رُوِيَ هذا الوجهُ عن الحسنِ ومجاهدٍ وابنِ جريجٍ^٧.
وفي هذا الوجهِ بُعدٌ؛ إذ فيه منافاةٌ للقرآن؛ لأنه تعالى قال: ﴿و نادى نوح ابنته﴾^٨،
فأطلقَ عليه اسمَ البُتَّةِ، ولأنه أيضاً استثناه من جُمْلَةِ أهله بقوله تعالى: ﴿و أَهْلَكَ إِلَّا
مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾^٩. ولأن الأنبياء عليهم السلام يَجِبُ أن يُنَزَّهُوا عن هذه
الحال؛ لأنها تُعَرِّو وتُشِينُ وتَغْضُ^{١٠} من القدر، وقد جَنَّبَهُم الله تعالى ما دونَ ذلك
تعظيماً لهم و توقيراً و نَعْياً لكلِّ ما يُنفَرُّ عن القبولِ منهم. و قد حَمَلَ ابنُ عباسٍ قُوَّةَ

١. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٤٩٥؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٥.

٢. في «د»: «و الجواب».

٣. في «ص» و المطبوع: «إن».

٤. في «ج»: «على خلاف» بدل «بخلاف».

٥. في «ج»: - «في ذلك».

٦. في «ألف، ب، ر، ل»: «و أخبره».

٧. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٤٩٤؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٥.

٨. هود (١١): ٤٢.

٩. هود (١١): ٤٠؛ المؤمنون (٢٣): ٢٧. وفي المطبوع: «منهم».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت، كما وردت العبارة بعينه في كتاب الأمالي، ج ١، ص ٥٠٣.

أيضاً. وفي المطبوع: «تعبير و تشيين و تنقيص».

ما ذَكَرناه مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ تَأْوُلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي امْرَأَةِ نُوحٍ وَ امْرَأَةِ لُوطٍ: «فَخَانَتْهُمَا»^١: أَنَّ الْخِيَانَةَ لَمْ تَكُنْ مِنْهُمَا بِالزَّنى؛ بَلْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا تُخْبِرُ النَّاسَ بِأَنَّهُ مَجْنُونٌ، وَ الْآخَرَى تَدُلُّ عَلَى الْأُضْيَافِ.

و الْوَجْهَانِ الْأَوَّلَانِ هُمَا الْمُعْتَمِدَانِ فِي الْآيَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ^٢: إِنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ»^٣ رَاجِعَةٌ عَلَى السُّؤَالِ؟ وَ الْمَعْنَى: أَنَّ سَوَآلَكَ إِيَّايَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ السُّؤَالُ وَ الرِّغْبَةُ فِي قَوْلِهِ: «رَبِّ إِنْ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ»، وَ مَعْنَى ذَلِكَ: نَجَّهْ كَمَا نَجَّيْتَهُمْ.

قُلْنَا: لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ» رَاجِعَةً إِلَى السُّؤَالِ؛ بَلْ إِلَى الْإِبْنِ. وَ يَكُونُ^٥ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنَّ ابْنَكَ ذُو عَمَلٍ غَيْرِ صَالِحٍ. فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَ أَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَ يَشْهَدُ لَصَحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ^٧:

١. التحريم (٦٦): ١٠. وفي «ج، ل»: «على».

٢. راجع: مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٣.

٣. هود (١١): ٤٦.

٤. في «ب، ص» والمطبوع: «إلى».

٥. في «الف»: «- يكون».

٦. في «و»: «و أقيم».

٧. هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الربيحية السلمية، من بني سليم، من قيس عيلان، من مضر. وهي من أشهر شواعر العرب، من أهل نجد، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت، وفدت على رسول الله صلى الله عليه وآله مع قومها بني سليم، واشتهرت برثاء أخويها صخر و معاوية، و كانا قد قتلا في الجاهلية، توفيت سنة ٢٤ ق. راجع: الأغاني، ج ١٥، ص ٥٥؛ الوافي بالوفيات، ج ١٠، ص ٢٤٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٨٦.

ما أُمُّ سَقْبٍ^١ عَلَى بَوٍّ^٢ تُطِيفُ بِهِ قَدْ سَاعَدَتْهَا عَلَى التَّحْنَانِ^٣ أَظْثَارُ^٤
تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ^٥
وَأِنَّمَا أَرَادَتْ^٦ أَنَّهَا ذَاتُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ.

و قد قال قوم في هذا الوجه: إِنَّ المعنى في قوله: «إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ» أَنَّ أصله عملٌ غيرُ صالح، من حيثُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ وَلَيْسَ بَابِنِهِ. وهذا جوابٌ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ابْنُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ الَّذِي اخْتَرَنَاهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَ قَدْ قُرِئَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِنَصْبِ اللَّامِ وَ كَسْرِ المِيمِ وَ نَصْبِ «غَيْرٍ»، وَ مع هذه الْقِرَاءَةِ لَا شُبْهَةَ فِي رَجُوعِ مَعْنَى^٧ الْكَلَامِ إِلَى الْإِبْنِ دُونَ سُؤَالِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ قَدْ ضَعَّفَ قَوْمٌ هَذِهِ^٨ الْقِرَاءَةَ فَقَالُوا: كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَكَادُ تَقُولُ: هُوَ يَعْمَلُ غَيْرَ حَسَنٍ، حَتَّى يَقُولُوا^٩: عَمَلًا غَيْرَ حَسَنٍ.

و لَيْسَ هَذَا الْوَجْهُ بِضَعِيفٍ؛ لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِمُ الظَّاهِرِ إِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ عِنْدَ انْكِشَافِ الْمَعْنَى وَ زَوَالِ اللَّبْسِ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ: قَدْ فَعَلْتُ صَوَابًا، وَ قُلْتُ حَسَنًا؛

١. «السَّقْبُ»: ولد الناقة. وقيل: الذَّكَر من ولد الناقة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٤٦٨ (سقب).

٢. «البَوُّ»: جلد حوار يُحْسَنُ يَتَبَنَّى فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، ثُمَّ يَقْرُبُ إِلَى أُمِّ الْفَصِيلِ لِتَرَأَاهُ فَتَدِرُّ عَلَيْهِ. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٠٠ (بوو).

٣. «التَّحْنَان»: الحنين. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٢٨ (حنن).

٤. «الأظْثَارُ» جمع الظئر، وهي التي تعطف على ولد غيرها. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨٨ (ظأر).
و البيت في ديوان الخنساء هكذا:

«ما عجول على بَوٍّ تطيف به لها حنينان إعلان و أسرار».

٥. ديوان الخنساء، ص ٤٨.

٦. في «ب، ر»: «أراد».

٧. في «ج»: - «معنى».

٨. في «ر، ص»: - «هذه».

٩. في «ب»: «تقولوا». وفي المطبوع: «تقول».

بمعنى: فَعَلْتُ فِعْلاً صَوَاباً، وَقُلْتُ قَوْلًا حَسَنًا. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيُّ^١:

أَيُّهَا الْقَائِلُ غَيْرِ الصَّوَابِ أَخْرِ النَّصْحَ وَأَقِلَّ عِتَابِي^٢

و قَالَ أَيضاً:

و كَمْ مِنْ قَتِيلٍ مَا يُبَاءُ بِهِ دَمٌ وَ مِنْ غَلِقَ رَهْنًا^٣ إِذَا لَفَّهُ^٤ مِنْي

و مِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمِ^٥

أَرَادَ: وَ كَمْ^٦ إِنْسَانٍ قَتِيلٍ.

و قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَجِيلَةَ^٧:

كَمْ مِنْ ضَعِيفِ الْعَقْلِ^٨ مُتَكَبِّهِ الْقُوَى

مَا إِنْ لَهُ نَقْصٌ وَلَا إِبْرَامُ^٩

١. «عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي» أبو الخطاب، من شعراء قريش، من طبقة جرير والفرزدق، واشتهر بالغزل، توفي سنة ٧١١ ق. راجع: وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٣٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٥٢.

٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ١٨. و حُكي عنه أيضاً في: الأُمالي للسيد المرتضى، ج ٢، ص ١٤٧، المجلس ٣٨؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٣.

٣. في «ألف، ب، ج، ر، ص» و مجمع البيان: «رهن».

٤. في الأُمالي و ديوان المخزومي: «ظمه» و في «ج»: «ألقه».

٥. «الدُّمَى» جمع «الدُّمَيْة» بمعنى الصنم. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٧١ (دمي). و الأبيات وردت في: ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، ص ١٨؛ الأغاني، ج ١، ص ١٣٥؛ و ج ٩، ص ٤٥ و ٤٨؛ الأُمالي للسيد المرتضى، ج ٢، ص ١٤٧، المجلس ٣٨؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٢٨٣.

٦. في المطبوع: «من».

٧. «بجيلة»: قبيلة من اليمن، والنسبة إليهم بجَلِيّ. و يقال: إنَّهم من مَعَدٍّ؛ لأنَّ نزار بن مَعَدٍّ وَلَدَ مُضَرَ و ربيعة و إباداً و أنماراً، ثُمَّ إِنَّ أنماراً وَلَدَ بجيلة و حُتَعَم، فصاروا باليمن. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٦ (يجل).

٨. في «ر»: «القول».

٩. حكاها المصنّف رحمه الله أيضاً في كتابه الأُمالي، ج ٢، ص ١٤٧، المجلس ٣٨.

أراد: كم من إنسانٍ ضعيفٍ العقلِ والقوى^١.

فإن قيل: إن^٢ كان الأمرُ على ما ذكرتم، فلمَ قال الله^٣ تعالى: ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^٤؟ وكيف^٥ قال^٦ نوح عليه السلام من بعد: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^٧؟

قلنا: ليسَ يَمْتَنِعُ أن يكون^٨ عليه السلام نُهي عن سؤال ما ليس له به عِلْمٌ وإن لم يَقَع منه، وأن يكون هو عليه السلام تَعَوَّذَ بِاللَّهِ^٩ من ذلك وإن لم يُوَاقِعْهُ؛ ألا ترى أن نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ نُهِيَ عَنِ الشَّرِكِ وَالْكَفْرِ وإن لم يَقَعَا منه في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^{١٠}؟ وإِنَّمَا سَأَلَ نوح عليه السلام نَجَاةَ ابْنِهِ بِاشْتِرَاطِ الْمَصْلَحَةِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ، فَلَمَّا بَيَّنَّ تَعَالَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي غَيْرِ نَجَاتِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَارِجاً عَمَّا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ.

فأما^{١١} قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾، فمعناه: لأن لا تكونَ منهم. ولا شَكَّ في أنَّ وعظه تعالى هو الذي يَصْرِفُ عَنِ الْجَهْلِ، وَيُنْزِعُهُ^{١٢} عَنْ فِعْلِهِ. وَكُلُّ هَذَا^{١٣} وَاضِحٌ.

١. في «ب»: - «و القوي».

٢. في «د» والمطبوع: «فإن».

٣. في «ألف، د، ر، ص»: - «اللَّهُ».

٤. هود (١١): ٤٦.

٥. في المطبوع: «فكيف».

٦. في «ص»: «يقول».

٧. هود (١١): ٤٧.

٨. في المطبوع: + «نوح».

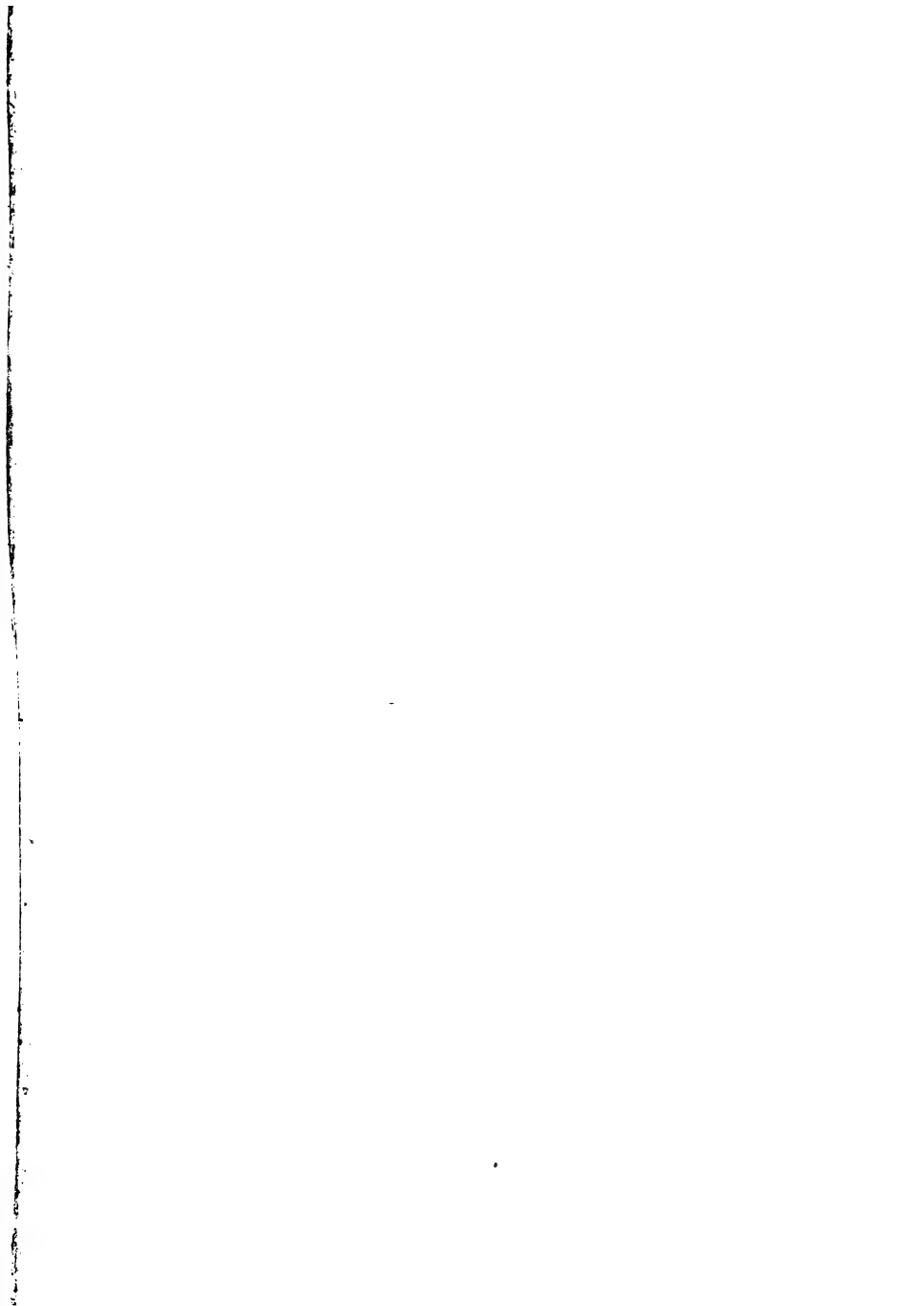
٩. في «ألف، ب، ج»: - «بِاللَّهِ».

١٠. الزمر (٣٩): ٦٥. وفي «ج»: + «وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ».

١١. في «ج»: «وَأَمَّا».

١٢. في المطبوع: «و ينزّهه».

١٣. في المطبوع: «هذا كله» بدل «كل هذا».



إِقْصَةُ ذِكْرِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْكَوْكَبَ وَالْقَمَرَ وَالشَّمْسَ رَبًّا^١

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ^٢: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِياً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ»^٣؟ أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ يَتَقَضَّى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْتَقِدُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَهِيَّةَ الْكَوَاكِبِ؟ وَهَذَا مِمَّا قُلْتُمْ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ!

الْجَوَابُ: قِيلَ لَهُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ جَوَابَانِ^٤:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ مُهْلَةٍ النَّظَرِ وَعِنْدَ كَمَالِ عَقْلِهِ وَخُطُوبِهِ^٥ مَا يَوْجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرَ بِقَلْبِهِ وَتَحْرِيكَ الدَّوَاعِي عَلَى الْفِكْرِ وَالتَّأَمُّلِ

١. في المطبوع: + «مسألة».

٢. في «ألف»: «قال» بدل «فإن قال قائل». وفي «ب، ر، ص، ل»: - «قائل».

٣. الأنعام (٦): ٧٦-٧٨.

٤. في «ج»: «وجهان».

٥. هكذا في «ج، د، ر، ص، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «حضور».

له؛ لأن إبراهيم عليه السلام لم يُخلَق عارفاً بالله تعالى، وإنما اكتسب المعرفة لما أكمل الله تعالى عقله وحوّفه من ترك النظر بالحواطر والدواعي، فلما رأى الكوكب^١ - وقد روي في التفسير^٢: أنه^٣ الزهرة - وأعظمه ما رآها عليه من النور وعجيب الخلق، وقد كان قومه يعبدون الكواكب ويزعمون أنها آلهة، قال: «هذا ربي»، على سبيل الفكر^٤ والتأمل لذلك، فلما غابت وأفلت وعلم أن الأقول لا يجوز على الإله، علم أنها محدثة متغيرة متقلبة^٥.

٦٢

وكذلك كانت حاله في رؤية القمر والشمس، وأنه لما رأى أفولهما قطع على حدوثهما واستحالة الهيئتهما. وقال في آخر الكلام: «يا قوم إني برى مما تُشركون * إني وجهٌ ووجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين»^٦، وكان هذا القول منه عقيب معرفته بالله تعالى وعلمه بأن صفات المحدثين لا تجوز^٧ عليه.

فإن قيل: كيف يجوز أن يقول عليه السلام: «هذا ربي» مخبراً وهو غير عالم بما يخبر به؟! والإخبار بما لا يأمُر المخبر أن يكون كاذباً فيه^٩ قبيح، وفي حال

١. في «ص» والمطبوع: «الكواكب».

٢. راجع: التبيان، ج ٤، ص ١٨٣؛ مجمع البيان، ج ٤، ص ٩٣؛ الدر المنثور، ج ٣، ص ٣٠٤.

٣. في «د» والمطبوع: «رأى».

٤. في «د» والمطبوع: «التفكر».

٥. في «د» والمطبوع: «متقلبة».

٦. الأنعام (٦): ٧٨ و ٧٩.

٧. في «ألف، ب، د، ص»: «لا يجوز».

٨. في «ألف»: «وإن».

٩. في «ج، ل»: «فيه كاذباً» بدل «كاذباً فيه».

كمال عقله و لزوم النظر له لا بد من أن يلزمه التحرُّز من الكذب وما جرى مجراه في ^١ القبح ^٢.

قلنا ^٣: عن هذا جوابان:

أحدهما: أنه لم يقل ذلك مخبراً، وإنما قاله ^٤ فارضاً و مقدراً على سبيل الفكر و التأمل؛ ألا ترى أنه قد يحسن من أحدنا إذا كان ناظراً في شيء و مُمتثلًا ^٥ بين كونه على إحدى صفتيه أن يفرضه على أحدهما لينظر فيما يؤدي ذلك الفرض إليه من صحة أو فساد، و لا يكون بذلك مخبراً في الحقيقة؟! و لهذا يصح من أحدنا إذا نظر في حدوث الأجسام و قدمها أن يفرض كونها قديمة؛ ليتبين ما يؤدي إليه ذلك الفرض ^٦ من الفساد.

و الجواب الآخر: أنه أخبر عن ظنه، و قد يجوز أن ^٧ يظن المفكر المتأمل في حال نظره و فكره ما لا أصل له، ثم يرجع عنه بالأدلة و العلم، و لا يكون ذلك منه ^٨ قبيحاً. فإن قيل: الآية تدل على أن إبراهيم عليه السلام ما كان رأى هذه الكواكب قبل ذلك؛ لأن تعجبه منها تعجب من لم يكن رآها، فكيف يجوز أن يكون إلى مدة كمال عقله لم يشاهد السماء و ما فيها من النجوم؟!

١. في «ب» و المطبوع: «من».

٢. في «د، ر، ل» و المطبوع: «القيح».

٣. في «ب»: «قلت».

٤. في المطبوع: «قال».

٥. في المطبوع: «و محتملاً». و في «ل»: «و مميلًا».

٦. في «ب، ج، د، ل»: «ذلك الفرض إليه» بدل «إليه ذلك الفرض».

٧. في المطبوع: «أنه»، و هو سهو واضح.

٨. في «ب»: «منه ذلك» بدل «ذلك منه». و في «ج»: «منه».

قُلْنَا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَا رَأَى^١ السَّمَاءَ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَا رُويَ كَانَ^٢ وَلَدَتَهُ أُمُّهُ فِي مَغَارَةٍ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَقْتُلَهُ النُّمْرُودُ^٣، وَمَنْ يَكُونُ فِي الْمَغَارَةِ لَا يَرَى السَّمَاءَ، فَلَمَّا قَارَبَ الْبُلُوعَ وَبَلَغَ حَدَّ التَّكْلِيفِ خَرَجَ مِنَ الْمَغَارَةِ وَرَأَى السَّمَاءَ وَفَكَّرَ فِيهَا.

وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَدْ رَأَى السَّمَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُفَكَّرْ فِي أَعْلَامِهَا؛ لِأَنَّ الْفِكْرَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ^٤، وَحِينَ كَمَلَ عَقْلُهُ وَحَرَكَتِهِ الْخَوَاطِرُ فَكَّرَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ^٥ يَرَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ مُفَكِّرًا فِيهِ.

وَالْجَوَابُ^٦ الْآخَرُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ^٧ هُوَ^٨: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقُلْ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْآيَاتُ عَلَى طَرِيقِ الشُّكِّ، وَلَا فِي زَمَانٍ^٩ النَّظَرِ وَالْفِكْرِ؛ بَلْ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَوْقِفًا عَالِمًا بِأَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِصِفَةِ شَيْءٍ مِنَ^{١٠} الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ عَلَى قَوْمِهِ، وَالتَّنْبِيهِ لَهُمْ عَلَى أَنَّ مَا يَغِيبُ وَيَأْفُلُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا مَعْبُودًا. وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «هَذَا رَبِّي» مَحْمُولًا عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ؛ [أَحَدُهُمَا]^{١١} أَي: هُوَ كَذَلِكَ عِنْدَكُمْ

١. فِي «ر»: + «فِي».

٢. فِي «ل» وَالْمَطْبُوعُ: + «قَدْ».

٣. فِي «د»: «نُمْرُود».

٤. فِي «د»: «عَلَيْهِ وَاجِبًا» بَدَلَ «وَاجِبًا عَلَيْهِ».

٥. فِي «ر، ل»: - «كَانَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْوَجْه».

٧. فِي «ج»: «الْأَصْل» بَدَلَ «أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ».

٨. فِي «ب، د»: «وَهُوَ».

٩. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعُ: + «مَهْلَةً».

١٠. فِي «أَلْف، ج، ر، ص، ل»: - «شَيْءٍ مِنْ».

١١. أُثْبِتْنَاهُ لِقِطْعَةِ السِّيَاقِ.

و على^١ مذهبكم^٢. كما يقول أحدنا للمُشَبِّه^٣ على سبيل الإنكار لقوله: هذا ربُّه
جسمٌ يتحرَّك و يسكُن.

و الوجه الآخر: أن يكونَ قالَ ذلك مُستفهماً، و أسقطَ حرفَ الاستفهام
للاستغناء عنه. و قد جاءَ في الشعر^٤ ذلك كثيراً. قال الأخطل^٥:

«كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً؟!»^٦

و قال الآخر:

«لَعَمْرُكَ مَا أُدْرِي، وَ إِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ»^٧
و أنشدوا قولَ الهذلي^٨:

١. في «ج»: «و في».

٢. في «د، ص» و المطبوع: «مذهبكم».

٣. في «ألف، ج»: «للمشبهة».

٤. في «ج»: «+ مثل».

٥. هو أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة الأخطل، و قيل: لُقِبَ بالأخطل لطول لسانه، أو لارتخاء أذنيه. و قيل: لأنَّه تعرَّضَ لكعب بن جعيل الشاعر، فأقبل عليه، فقال أبو الأخطل للكعب بن جعيل: إنَّه غلام خطل؛ فسَمَّى لذلك الأخطل. ولد بالحيرة سنة ١٩ ق، و نشأ في قبيلة تغلب النصرانية، ثم اتَّصل ببني أمية بعد هجائه الأنصار، فقرَّبه معاوية و يزيد، ثم عبد الملك بن مروان، و أبدع في وصف الخمرة و خصَّصَ لها مكاناً بارزاً في شعره، و توفيَّ عام ٩٠ ق. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٨، ص ١٠٥؛ هدية العارفين، ج ١٠، ص ٨١٣؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ١٢٣.

٦. ديوان الأخطل، ص ٤١. و حكى عنه في: التبيان، ج ١، ص ٤٠٣؛ و ج ٤، ص ١٨٤؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٣٤٤؛ و ج ٤، ص ٩٥؛ و ج ٥، ص ٤٣٤؛ و ج ٩، ص ٢٩٠؛ كشف المشكل لابن الجوزي، ج ٢، ص ٦٠.

٧. في «د» - «و قال الآخر...» إلى هنا. و قاله قيس بن الملوِّح، و مثله في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٣١٩. راجع: التبيان، ج ٤ ص ١٨٥؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٩١.

٨. «أبو خراش خويلد بن مرة الهذلي» من بني هذيل من مضر، أدرك الجاهلية و الإسلام، أسلم و هو شيخ كبير، و عاش إلى زمن عمر، و له معه أخبار، ثم نهشته أفعى فقتلته. راجع: أسد الغابة، ج ٥، ص ١٧٨؛ الإصابة، ج ٧، ص ٩٥، الرقم ٩٨٥٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٣٢٥.

«وَقَوْنِي^١ و قالوا: يا خَوِيلِدُ لِمَ تَرُعُ؟

فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوجوه: هُمْ هُمْ؟!»^٢

يعني: أَهْمُ هُمْ؟^٣

و قَالَ ابْنُ أَبِي رَبِيعَةَ^٤:

«ثُمَّ قالوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا! عَدَدَ الْقَطْرِ^٥ وَ الْحَصَى وَ التُّرَابِ»^٦

فَإِنْ قِيلَ: حَذَفَ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ وَ عَوَظٌ مِنْهُ^٧، وَ لَيْسَ يُسْتَعْمَلُ^٨ مَعَ فَقْدِ الْعَوَظِ، وَ مَا أَنْشَدْتُمُوهُ فِيهِ عَوَظٌ عَنْ

حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْمُتَقَدِّمِ^٩، وَ الْآيَةُ لَيْسَ ذَلِكَ فِيهَا؟

قُلْنَا: قَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ مَعَ ثَبَاتِ الْعَوَظِ عَنْهُ وَ مَعَ فَقْدِهِ إِذَا زَالَ اللَّبْسُ فِي مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ، وَ بَيَّنَّ ابْنُ أَبِي رَبِيعَةَ خَالَ مِنْ حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ وَ مِنْ الْعَوَظِ عَنْهُ.

وَ قَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^{١٠}، قَالَ: هُوَ «أَفَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ؟» فَالْقِيَتْ أَلْفُ الْإِسْتِفْهَامِ.

١. في المطبوع: «رَقَوْنِي»؛ أي: سَكَنُونِي.

٢. راجع: ديوان الهذليين، ج ٢، ص ١٤٤.

٣. في جميع النسخ التي قبلت: - «وَأَنْشَدُوا قَوْلَ الْهَذَلِيِّ...» إِلَى هُنَا.

٤. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ١٢٠.

٥. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُبِلَتْ وَ أَكْثَرُ الْمَصَادِرِ النَّاظِلَةِ. وَ فِي دِيوَانِ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: «النَّجْم». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الرَّمْل».

٦. دِيوَانُ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، ص ٦٠.

٧. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْهُ».

٨. فِي «أَلْف» ج، د، ص، ل، وَ الْمَطْبُوعِ: «تُسْتَعْمَل».

٩. فِي «أَلْف» د: «الْمُقَدِّم».

١٠. الْبَلَدُ (٩٠): ١١.

و بعدُ: فإذا جازَ أن يُلقوا أَلَفَ الاستفهامِ لدلالةِ الخِطابِ عليها، فهَلَّا جازَ أن يُلقوها لدلالةِ العقولِ^١ عليها؟! لأنَّ دَلالةَ العقلِ أقوى من دَلالةِ غيره.

انِسْبَةُ الكَذِبِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ^٢: فما معنى قوله تعالى مُخْبِرًا عن إبراهيم عليه السلام لَمَّا قَالَ له قَوْمُهُ: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانِ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْتَأْذِنُوا مِنْهُمْ إِنَّهُمْ يُنْطِقُونَ﴾^٣؟ وَإِنَّمَا عَنِ الْكَبِيرِ الصَّمِّ الْكَبِيرِ، وَهَذَا كَذِبٌ لَا شَكَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الَّذِي كَسَرَ الْأَصْنَامَ، فإِضَافَتُهُ تَكْسِيرَها إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا لَا يَكُونُ إِلَّا كَذِبًا.

الْجَوَابُ^٤: قِيلَ لَهُ: الْخَبَرُ مُشْرُوطٌ غَيْرُ مُطْلَقٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنْ كُنَّا نَايُنْطِقُونَ﴾، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَصْنَامَ لَا تَنْطِقُ^٥، وَأَنَّ النُّطْقَ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهَا، فَمَا عُلِّقَ بِهَذَا الْمُسْتَحِيلِ مِنَ الْفِعْلِ أَيْضًا مُسْتَحِيلٌ. وَإِنَّمَا أَرَادَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذَا الْقَوْلِ تَنْبِيهَ الْقَوْمِ وَتَوْبِيخَهُمْ وَتَعْنِيْفَهُمْ بِعِبَادَةِ مَنْ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يَنْطِقُ وَلَا يَقْدِرُ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ بِشَيْءٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَصْنَامُ تَنْطِقُ فَهِيَ الْفَاعِلَةُ لِلتَّكْسِيرِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَنْطِقَ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ. وَإِذَا عُلِمَ اسْتِحَالَةُ النُّطْقِ عَلَيْهَا عُلِمَ اسْتِحَالَةُ الْفِعْلِ^٦، وَ عُلِمَ بِاسْتِحَالَةِ الْأَمْرَيْنِ أَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ آلِهَةً مَعْبُودَةً، وَأَنَّ مَنْ

١. في «ر»: «العقل».

٢. في «ألف، ر»: «قال». وفي «ج، د»: «قال قائل» بدل «قيل».

٣. الأنبياء (٢١): ٦٢ و ٦٣.

٤. في «ألف، د، ر، ص» والمطبوع: «ممن».

٥. في «د»: «والجواب».

٦. في «ر»: «لا ينطق». وفي «د»: - «و معلوم أَنَّ الأصنام لا تنطق».

٧. في «ب» والمطبوع: + «عليها».

عَبَدَهَا ضَالٌّ مُضِلٌّ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: «إِنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ^١: «إِنَّهُمْ مَا فَعَلُوا ذَلِكَ وَلَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَنْطِقُونَ، وَلَا يَقْدِرُونَ».

وَأَمَّا^٢ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَسُئِلُوهُمْ»^٣، فَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِسؤالِهِمْ أَيْضاً عَلَى شَرْطٍ، وَالنُّطْقُ^٤ مِنْهُمْ شَرْطٌ فِي الْأَمْرَيْنِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ فَاسْأَلُوهُمْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُوا فَعَلُوهُ.

وَهَذَا يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِ أَحَدِنَا لْغَيْرِهِ: مَنْ فَعَلَ هَذَا الْفِعْلَ؟ فَيَقُولُ: زَيْدٌ إِنْ كَانَ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. وَيُشِيرُ إِلَى فِعْلٍ يُضَيِّقُهُ السَّائِلُ إِلَى زَيْدٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ فِعْلِهِ. وَيَكُونُ غَرَضُ الْمَسْئُولِ نَفْيَ الْأَمْرَيْنِ^٥ عَنْ زَيْدٍ، وَتَنْبِيهَ السَّائِلِ عَلَى خَطِئِهِ^٦ فِي إِضَافَةِ مَا أَضَافَهُ إِلَى زَيْدٍ.

وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّمِيعِ الْيَمَانِيُّ^٧ -: «فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ»

١. فِي «د، ر»: «قَوْلُهُمْ».

٢. فِي «ج، ل»: «فَأَمَّا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ».

٤. فِي «ج»: «النُّطْقُ» بِدُونِ «وَ» الْعُطْفِ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ جَمِيعاً».

٦. فِي «أَلْف، د، ر»: «خَطِئَتُهُ».

٧. هَكَذَا فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ وَ كَتَبَ الرِّجَالُ وَ التَّرَاجِمُ. وَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ: «السَّهْفِيعُ». وَ الرَّجُلُ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّمِيعِ الْيَمَانِيِّ، مِنْ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ قَرَأُوا عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ، وَ قَرَأَ أَيْضاً عَلَى طَاوُسِ بْنِ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ، وَ لَهُ قُرَآءَاتٌ شَاذَةٌ مِنْقُطَعَةٌ مِنَ السَّنَدِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَ غَيْرُهُ. قَالَ ابْنُ النَّدِيمِ فِي فِهْرِسْتِهِ: «أَصْلُهُ مِنَ الْيَمَنِ، وَ سَكَنَ الْبَصْرَةَ فِي آخِرِ أَتْيَامِهِ». وَ قِيلَ: إِنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعِينَ فِي أَيَّامِ خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ. رَاجِعْ: غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ، ج ٢، ص ١٦١، الرِّقْم ٣١٠٦؛ مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٣، ص ٥٧٥، الرِّقْم ٧٦٤٩؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٥، ص ١٩٣، الرِّقْم ٦٧١؛ الْفِهْرِسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٣٤.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ بَلْ».

بتشديد اللام، والمعنى: فلعلَّه؛ أي: فلعلَّ فاعل ذلك كبيرُهم. وقد جرت عادة العرب بحذف اللام الأولى من «لعلَّ»، فيقولون: «علَّ»؛ قال الشاعر^١:

«علَّ صُروف الدهرِ أو دولاتها يُدِلُّننا^٢ اللَّمة من لَمَّاتها

فَتَسْتَرِيحَ النفس من زَفَراتِها»

أي: لعلَّ صُروف الدهرِ^٣.

وقال الآخر^٤: «يا أبتا، علَّك أو عساكا^٥».

فإن قيل: فأَيُّ فائدة في أن يَسْتَفْهِمَهُمْ^٦ عن أمرٍ يَعْلَمُ استحالتَه؟ وأيُّ فرقٍ في

المعنى بينَ القراءَتَيْنِ؟

قلنا: لم يَسْتَفْهِمِ، ولا شكَّ على^٧ الحقيقة، وإنما نَبَّهَهُم بهذا القولِ على خَطِئِهِمْ^٨ في عبادة الأصنام، فكأنَّه قال لهم: إن كانت هذه الأصنامُ تَضُرُّ وتَنْفَعُ وتُعْطِي وتُمْنَعُ فلعلَّها هي الفاعلةُ لذلك التَكْسِيرِ؛ لأنَّ مَنْ جازَ منه ضَرْبٌ مِنْ

١. القائل هو الفراء. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٣٢؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٠ (لمم)؛ الزاهر في

معاني كلمات الناس، ص ٦١٦؛ جامع البيان، ج ٢٤، ص ٨٣؛ تفسير الثعلبي، ج ٨، ص ٢٧٦.

٢. هكذا في «ب، ل». وفي «ألف، ج»: «تدلننا». وفي «د»: «تدليننا». وفي المطبوع: «تدليننا».

٣. في «ألف، ج، د، ر، ص، ل»: «أي لعلَّ صُروف الدهر».

٤. في «ألف، ر، ص، ل»: «آخر» بدون الألف واللام. وقد نسب الشيخ الطوسي رحمه الله المصراع

إلى «رؤية»، وهكذا أيضاً في كتاب سيبويه. وفي لسان العرب نُسب إلى العجاج. راجع: التبيان، ج ٦،

ص ٩٤؛ كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٣٧٥؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٧٣ (علل)؛ خزنة الأدب، ج ٥،

ص ٣٦٨.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع أضاف إليه مصرعه الأول بين معقوفين هكذا:

[تقول بنتي قد أنى إناكاً]. وفيه أيضاً: «[تسقني الماء الذي سقاكا]».

٦. هكذا في «ألف، د، ر». وفي «ج» والمطبوع: «أن يَسْتَفْهِمَهُم». ونسخة «ب» ناقصة هنا.

٧. في «ج»: «في».

٨. في «د، ص» والمطبوع: «خطيتهم».

الأفعالِ جازَ منه صَرَبَ آخَرُ، وإذا كَانَ ذلكَ الفِعْلُ الذي هو التَكْسِيرُ لا يَجُوزُ عَلَى الأصنامِ عِنْدَ القَوْمِ فما هو أعْظَمُ منه أَوْلَى بأن لا يَجُوزَ عَلَيْهَا، وأن لا يُضَافَ إِلَيْهَا. و الفَرْقُ بَيْنَ القِرَاءَتَيْنِ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّ القِرَاءَةَ الأُولَى لَهَا ظَاهِرُ الحَبَرِ، فَاحتَجْنَا إِلَى^١ أَنْ نُعَلِّقَهُ^٢ بِالشرطِ؛ لِيُخْرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا. و القِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ تَتَضَمَّنُ حَرْفَ الشُّكِّ و الاستفهامِ. فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ، عَلَى مَا تَرَى.

٦٧

فإن قيل: أليس قد رَوَى بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ^٣ عَنْ عَوْفٍ، عَنْ^٤ الحَسَنِ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَذَبَ مُتَعَمِّدًا قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّهُنَّ يُجَادِلُ بِهِنَّ عَنْ دِينِهِ، قَوْلُهُ: «إِنِّي سَقِيمٌ»^٥، وَ إِنَّمَا تَمَارَضَ عَلَيْهِمْ؛ لَأَنَّ القَوْمَ خَرَجُوا مِنْ قَرِيَّتِهِمْ لَعِيدِهِمْ، وَ تَخَلَّفَ هُوَ لِيَفْعَلَ بِأَلْهَتِهِمْ مَا فَعَلَ. وَ قَوْلُهُ: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ»^٦. وَ قَوْلُهُ لِسَارَةَ^٧: «إِنَّهَا أُخْتِي» لَجَبَّارٍ مِنَ الجَبَّارَةِ؛ لَمَّا أَرَادَ^٨ أَخْذَهَا^٩؟^{١٠}

قُلْنَا: قد بَيَّنَّا - بِالْأدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا الإِحْتِمَالُ وَ لَا خِلَافُ الظَّاهِرِ - أَنَّ

١. فِي «د، ص» - «إِلَى».

٢. فِي المَطْبُوعِ: «تَعْلِيْقُهُ» بِدَلِّ «أَنْ نُعَلِّقَهُ».

٣. فِي «د» - «بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ». وَ فِي المَطْبُوعِ: «مُفَضَّلٌ» بِدُونِ الأَلْفِ وَ اللَّامِ.

٤. فِي «ل» - «عَوْفٌ عَنْ».

٥. فِي «ج» - «بِأَنَّ».

٦. الصَّافَاتُ (٣٧): ٨٩.

٧. الأَنْبِيَاءُ (٢١): ٦٣.

٨. أَي: فِي سَارَةَ.

٩. فِي «أَلْف، د، ر، ص» - «لَمَّا أَرَادَ». وَ فِي «ل» - «لَمَّا».

١٠. رَاجِع: التَّبَيَّنْ، ج ٧، ص ٢٣٠؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ٧، ص ٩٧؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٢٨١؛ صَحِيحُ

مُسْلِمَ، ج ٤، ص ١٨٤، ج ٢٣٧١؛ تَفْسِيرُ الرَّازِي، ج ٢٢، ص ١٨٥.

الأنبياء عليهم السلام لا يجوزُ عليهم الكَذِبُ، فما وَرَدَ بخِلَافِ ذلكَ مِنَ الأخبارِ لا يُلْتَفَتُ إليه، وَ يُقَطَّعُ عَلَى كَذِبِهِ إِنْ كَانَ لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا صَحِيحًا لَانْقَاءِ^١ بِأَدَلَّةِ الْعَقْلِ^٢، فَإِنْ^٣ احْتَمَلَ تَأْوِيلًا يُطَابِقُهَا^٤ تَأْوِيلَانَهُ^٥ وَفَقْنَا^٦ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا. وَ هَكَذَا نَفْعَلُ فِيمَا يُرَوَّى مِنَ الْأَخْبَارِ^٧ الَّتِي يَتَضَمَّنُ^٨ ظَوَاهِرُهَا الْجَبَرَ أَوْ التَّشْبِيهَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي سَقِيمٌ»، فَسَنُيِّنُ بَعْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا فَصَّلَ وَجْهَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِكَذِبٍ.

وَقَوْلُهُ: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ»، قَدْ بَيَّنَّا مَعْنَاهُ، وَأَوْضَحْنَا عَنْهُ.

فَأَمَّا^٩ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِسَارَةَ: «إِنِّهَا أُخْتِي»، فَإِنْ صَحَّ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهَا أُخْتِي^{١٠} فِي الدِّينِ. وَلَمْ يُرِدْ أَخَوَةَ النَّسَبِ.

فَأَمَّا^{١١} ادِّعَاؤُهُمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ»، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ كَذِبًا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ أَعْرَفَ بِمَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمَا لَا

١. فِي «أَلْف، ر، ل»: «بَلِيق».

٢. فِي «ج»: «الْعُقُول».

٣. فِي «ص، ل»: «وَأِنْ».

٤. فِي «ج»: «مُطَابِقًا».

٥. فِي «د»: «تَأْوِيلَنَا».

٦. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَفْقَنَا».

٧. فِي «أَلْف»: «بِالْأَخْبَارِ» بَدَلَ «فِيمَا يُرَوَّى مِنَ الْأَخْبَارِ».

٨. فِي «ر، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَتَضَمَّنُ».

٩. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

١٠. فِي «ج»: «أُخْتُهُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مَنَا. وَ يُحْتَمَلُ - إِنْ كَانَ صَاحِحاً - أَنْ يُرِيدَ^١: مَا أَخْبَرَ بِمَا ظَاهِرُهُ الْكَذِبُ إِلَّا ثَلَاثَ دَفْعَاتٍ^٢، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمَ الْكَذِبِ لِأَجْلِ^٣ الظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ.

[اتنزيه إبراهيم عليه السلام عن الشك في الله]

مسألة: فَإِنْ قَالَ^٤: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى مُخْبِراً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَنَظَرُ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ^٥؟
و السَّوَالُ عَلَيْكُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَكِيَ عَنْ نَبِيِّهِ النَّظَرَ فِي النُّجُومِ، وَ عِنْدَكُمْ أَنَّ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْمُتَجَبِّمُونَ مِنْ ذَلِكَ ضَلَالٌ.
وَ الْآخَرُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وَ ذَلِكَ كَذِبٌ.

الجواب

قِيلَ لَهُ^٦: فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجُوهٌ مِنْهَا: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ تَأْتِيهِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، فَلَمَّا دَعَا إِلَى الْخُرُوجِ مَعَهُمْ نَظَرَ إِلَى النُّجُومِ لِيَعْرِفَ مِنْهَا قُرْبَ نَوْبَةِ عِلَّتِهِ، فَقَالَ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وَ أَرَادَ أَنَّهُ: قَدْ حَضَرَ وَقْتُ الْعِلَّةِ وَ زَمَانُ نَوْبَتِهَا، وَ شَارَفَتْ^٧ الدَّخُولَ فِيهَا. وَ قَدْ تُسَمَّى الْعَرَبُ الْمُشَارِفَ لِلشَّيْءِ بِاسْمِ الدَّخَالِ فِيهِ،

١. فِي الْمَطْبُوعِ: + «أَنَّهُ».

٢. فِي «ج»: «مَرَّاتٍ».

٣. فِي «ج»: «عَلَى».

٤. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «قِيلَ».

٥. الصَّافَاتُ (٣٧): ٨٨ وَ ٨٩.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ شَارَفَ».

ولهذا يقولون فيمن أدنفه^١ المرض وخيف عليه الموت: هو ميت. و^٢ قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^٤.

فإن قيل: لو^٥ أراد ما ذكرتموه^٦ لقال: فنظر^٧ إلى النجوم. ولم يقل: في النجوم؛ لأن لفظة «في» لا تستعمل إلا فيمن ينظر كما ينظر المُنجم.

قلنا: ليس يمتنع أن يريد بقوله: «في النجوم» أنه نظر إليها؛ لأن حروف الصفات^٨ يقوم بعضها مقام بعض؛ قال الله تعالى: «وَأَصْلَبْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ»^٩، وإنما أراد: على جدوعها.

و قال الشاعر^{١٠}:

«إِسْهَرِي مَا سَهَرْتَ أُمَّ حَكِيمٍ و اقْعُدِي مَرَّةً لِذَاكَ وَ قُومِي
و افْتَحِي الْبَابَ فَانْظُرِي^{١١} فِي النُّجُومِ كَمْ عَلَيْنَا مِنْ قَطْعِ لَيْلٍ بِهِمٍ!»^{١٢}

١. في المصباح المنير، ص ٢٠١ (دنف): «دَنَفَ دَنَفًا - من باب تَعَب - فهو دَنَفٌ، إذا لَازَمَهُ المَرَضُ. و أدَنَفَهُ المَرَضُ و أدَنَفَ هو، يتعدى ولا يتعدى».

٢. في «ر»: + «قد».

٣. في «ب، ج، د، ر، ص، ل» - «لنبيه صلى الله عليه وآله». و في المطبوع: «لنبي صلى الله عليه وآله».

٤. الزمر (٣٩): ٣٠.

٥. في المطبوع: «فلو».

٦. في «ب، ج»: «ذكرتم».

٧. في المطبوع: + «نظرة».

٨. في «ص» و المطبوع: «الصلات»، و هو سهو واضح.

٩. طه (٢٠): ٧١.

١٠. في «ج»: «قال الشاعر» بدون واو العطف. و في المطبوع: - «و قال الشاعر». و لم نعر على قائل الأبيات.

١١. في «ص»: «و انظري».

١٢. راجع: كتاب العين، ج ١، ص ١٣٩؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٢٨٢ (قطع)؛ التبيان، ج ٨، ص ٥٠٩؛

مجمع البيان، ج ٨، ص ٣١٦.

وإنما أراد: أنظري إليها لتعرفي الوقت.

ومنها: أنه يجوز أن يكون الله تعالى أعلمه بالوحي أنه سيمتحنه بالمرض في وقت مستقبل، وإن لم يكن قد جرت بذلك المرض عادته، وجعل^١ تعالى العلامة على ذلك ظاهرة له من قبل النجوم؛ إما بطلوع نجم^٢ على وجه مخصوص، أو أفول نجم على وجه مخصوص^٣، أو اقترانه بأخر على وجه مخصوص. فلما نظر إبراهيم عليه السلام في الأمانة التي نصبت له من النجوم قال: «إني سقيم»؛ تصديقاً بما أخبره الله تعالى به^٤.

ومنها: ما قاله قوم في ذلك؛ من: أن من كان آخر أمره الموت فهو سقيم. وهذا حق^٥؛ لأن تشبيه الحياة المفضية إلى الموت بالسقم من أحسن التشبيه. ومنها: أن يكون قوله: «إني سقيم» معناه: أني سقيم القلب، أو الرأي، خوفاً^٦ من إصرار قومه على عبادة الأصنام، وهي لا تسمع ولا تبصر. ويكون قوله: «فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ» على هذا معناه: أنه نظر وفكر في أنها محدثة^٨ مدبرة^٩ مصرفة، وعجب كيف يذهب على العقلاء ذلك^{١٠} من حالها حتى يعبدوها!

١. في المطبوع: «والله».

٢. في «ل» + «أو أفول نجم».

٣. في «ألف، ب، ج، ر، ص، ل» - «أو أفول نجم على وجه مخصوص».

٤. في «ب، ج، د، ر، ص» والمطبوع: - «به».

٥. في «ج» والمطبوع: «قال».

٦. في «ب»: «حسن».

٧. في «ص، ل»: «حزناً».

٨. في «ج»: «مخلوقة». وفي «ل» والمطبوع: «مخلوقة».

٩. في «ج»: «و مدبرة».

١٠. في «ج»: «ذلك على العقلاء» بدل «على العقلاء ذلك».

و يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَنْظُرْ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾^١ معناه: أَنَّهُ شَخَّصَ بَبَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا يَفْعَلُ^٢ الْمَفَكِّرُ الْمُتأمل؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا أَطْرَقَ إِلَى الْأَرْضِ، وَ رُبَّمَا نَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ اسْتِعَانَةً عَلَى فِكْرِهِ.

و قد قِيلَ: إِنَّ النُّجُومَ هَاهُنَا هِيَ نَجُومُ النَّبْتِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِكُلِّ مَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ وَ غَيْرِهَا وَ طَلَعَ: إِنَّهُ نَاجِمٌ^٣، وَ قد نَجَّمَ. وَ يُقَالُ لِلْجَمِيعِ: «نُجُومٌ». وَ يَقُولُونَ: نَجَّمَ قَرْنُ الظَّبْيِ، وَ نَجَّمَ ثَدْيِي الْمَرْأَةِ. وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ إِنَّمَا نَظَرَ فِي حَالِ الْفِكْرِ وَ الْإِطْرَاقِ إِلَى الْأَرْضِ، فَرَأَى مَا نَجَّمَ فِيهَا^٤.

و قِيلَ أَيْضاً: إِنَّهُ أَرَادَ بِالنُّجُومِ مَا نَجَّمَ لَهُ مِنْ رَأْيِهِ، وَ ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً. وَ هَذَا وَ إِنْ كَانَ يَحْتَمِلُهُ الْكَلَامُ، فَالظَّاهِرُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ «نُجُومٌ» لَا يَفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِهِ^٥ إِلَّا نَجُومَ السَّمَاءِ دُونَ نَجُومِ الْأَرْضِ وَ نَجُومِ الرَّأْيِ. وَ لَيْسَ كُلُّ مَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ نَجَّمَ وَ هُوَ^٦ نَاجِمٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ يَصْلُحُ^٧ أَنْ يُقَالَ فِيهِ «نُجُومٌ» بِالْإِطْلَاقِ. وَ الْمَرْجِعُ فِي هَذَا^٨ إِلَى تَعَارُفِ أَهْلِ اللِّسَانِ. وَ قد^٩ قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْأَصْفَهَانِيُّ^{١٠}:

١. فِي «ل» + ﴿فَنَنْظُرْ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾.

٢. فِي «ج» + «ذَلِكَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَجَم».

٤. فِي «ص، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْهَا».

٥. فِي «ص»: «لَا تَفْهَمُ مِنَ الظَّاهِرِ» بَدَلِ «لَا يَفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِهِ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَهُوَ».

٧. فِي «د»: - «يَصْلُحُ».

٨. فِي «ج»: + «الْبَابِ».

٩. فِي «أَلْف، ب، د، ص»: - «قَدْ».

١٠. تَقَدَّمَ تَرْجُمَةُ الرَّجُلِ فِي ص ١٠٩.

إِن مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ^١﴾، أَرَادَ: فِي الْقَمَرِ وَالشَّمْسِ؛ لَمَّا^٢ ظَنَّ أَنَّهُمَا آلِهَةٌ فِي حَالِ مُهَلَّةِ النَّظَرِ - عَلَى مَا قَصَّه اللَّهُ^٣ تَعَالَى مِنْ قِصَّتِهِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ - وَلَمَّا اسْتَدَلَّ بِأَقْوَلِهَا وَغُرُوبِهَا^٥ عَلَى أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ غَيْرُ قَدِيمَةٍ^٦ وَلَا آلِهَةٍ^٧. وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ^٨﴾: إِنِّي لَسْتُ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْأَمْرِ، وَلَا شِفَاءٍ مِنَ الْعِلْمِ. وَقَدْ يُسَمَّى الشُّكُّ بِأَنَّهُ سَقَمٌ، كَمَا يُسَمَّى الْعِلْمُ بِأَنَّهُ شِفَاءٌ.

قَالَ:

وَإِنَّمَا زَالَ عَنْهُ هَذَا السَّقَمُ عِنْدَ زَوَالِ الشُّكِّ وَكَمَالِ الْمَعْرِفَةِ^٩.

وَهَذَا الْوَجْهُ يَضَعُفُ مِنْ جِهَةٍ^٩ أَنَّ الْقِصَّةَ الَّتِي حُكِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهَا هَذَا الْكَلَامُ يَشْهَدُ ظَاهِرُهَا بِأَنَّهَا غَيْرُ الْقِصَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَأَنَّ الْقِصَّةَ مُخْتَلِفَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ^{١٠} تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ * إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ * أَإِفْكَأَ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ * فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ * فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ^{١١}﴾، فَبَيَّنَ

١. فِي «ل» وَ الْمَطْبُوعُ: + «فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ».

٢. فِي «أَلَف»: «الَّتِي» بَدَل «لَمَّا». وَ فِي «ر»: «الَّتِي لَمَّا» بَدَلَهُ.

٣. فِي «أَلَف» - «اللَّهُ».

٤. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «فِي».

٥. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِأَقْوَلِهَا وَ غُرُوبِهَا». وَ الضَّمِيرُ فِيهِمَا عَائِدٌ إِلَى النُّجُومِ إِنْ كَانَ جَمْعاً، وَ إِلَى الْقَمَرِ وَ الشَّمْسِ إِنْ كَانَ تَنْثِيَةً.

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنَّهَا مُحَدَّثَانِ غَيْرِ قَدِيمَيْنِ» بَدَل «أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ غَيْرُ قَدِيمَةٍ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَيْهِنَّ».

٨. جَامِعُ التَّوْبِيلِ لِمَحْكَمِ التَّنْزِيلِ، ص ٤٩٦.

٩. فِي «ص»: + «الشُّكُّ».

١٠. فِي «أَلَف، ج، ر، ص، ل»: «لَأَنَّهُ» بَدَل «لَأَنَّ اللَّهَ».

١١. الصَّافَّاتُ (٣٧): ٨٣-٨٩.

تعالى - كما ترى - أنه «جاء ربُّه يَقلِّبُ سَليمٍ»، وإِنَّمَا أَرَادَ^١: أَنَّهُ كَانَ سَليماً مِنَ الشَّكِّ^٢
و خالصاً للمعرفة واليقين. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَاتَبَ قَوْمَهُ عَلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، فَقَالَ: «مَاذَا
تَعْبُدُونَ؟»، وَ سَمَّى عِبَادَتَهُمْ بِأَنْهَا^٣ إِفْكٌ وَ بَاطِلٌ^٤. ثُمَّ قَالَ: «فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ؟»،
و هَذَا قَوْلٌ عَارِفٍ بِاللَّهِ تَعَالَى مُشَبِّهٍ لَهُ عَلَى صِفَاتِهِ غَيْرِ نَاطِرٍ وَ لَا
مُمِيلٍ وَ لَا شَاكٍّ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مِنْ^٥ بَعْدِ ذَلِكَ: «فَنَنْظُرْ نَظْرَةً فِي
النُّجُومِ» أَنَّهُ ظَنَّهُا أَرْبَاباً وَ آلِهَةً؟^٦! وَ كَيْفَ يَكُونُ قَوْلُهُ: «إِنِّي سَقِيمٌ»؛ أَي: لَسْتُ عَلَى
يَقِينٍ وَ لَا شِفَاءٍ؟!

و الْمُعْتَمَدُ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ.

[تنزيه إبراهيم عليه السلام عن العجز]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ^٧: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ
فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَ يُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي
وَ أُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ»؟^٨
و هَذَا يُدَلُّ عَلَى انْقِطَاعِ إِبْرَاهِيمَ^٩ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَجْزِهِ عَنْ نُصْرَةِ دَلِيلِهِ الْأَوَّلِ، وَ لِهَذَا

١. في «ر» و المطبوع: «به».

٢. في «ب»: «الشرك».

٣. في «ج»: «أنها» بدون الباء.

٤. في «ب»: «باطل» بدون واو العطف.

٥. في «ج»: - «من». و في المطبوع: «تعالى» بدله.

٦. في «ألف، د، ر، ص»: «آلهة» بدون واو العطف.

٧. في «ب، د»: «قال». و في «ج»: «قال قائل».

٨. البقرة (٢): ٢٥٨. و في «ل»: + «فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ».

٩. في «ج»: «انقطاعه» بدل «انقطاع إبراهيم».

انْتَقَلَ إِلَى حُجَّةٍ أُخْرَى، وَ لَيْسَ يَنْتَقِلُ الْمُحْتَجُّ مِنْ شَيْءٍ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْقُصُورِ عَنْ نُصْرَتِهِ.

الجواب: قلنا: لَيْسَ هَذَا بِانْقِطَاعٍ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام، وَ لَا عَجْزٍ عَنْ نُصْرَةِ حُجَّتِهِ الْأُولَى، وَ قَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَام قَادِرًا - لَمَّا قَالَ لَهُ ^١ الْجَبَّارُ الْكَافِرُ: ﴿أَنَا أُخِيٌّ وَ أُمِيْتُ﴾ فِي جَوَابِ قَوْلِهِ: ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَ يُمِيتُ﴾. وَ يُقَالُ: إِنَّهُ دَعَا رَجُلَيْنِ، فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا وَ اسْتَحْيَا الْآخَرَ، فَقَالَ ^٢ عِنْدَ ذَلِكَ: ﴿أَنَا أُخِيٌّ وَ أُمِيْتُ﴾، وَ مَوَّهَ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ بَحَضَرْتِهِ - عَلَى أَنْ يَقُولَ لَهُ: مَا أَرَدْتُ بِقَوْلِي أَنْ رَبِّي ^٣ يُحْيِي وَ يُمِيتُ ^٤ مَا ظَنَنْتَهُ مِنْ اسْتِبْقَاءِ حَيٍّ، وَ إِنَّمَا أَرَدْتُ ^٥ أَنَّهُ ^٦ يُحْيِي الْمَيِّتَ الَّذِي لَا حَيَاةَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُرِدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ التَّبَسُّ الْأَمْرُ عَلَى الْحَاضِرِينَ ^٧، وَ قَوِيَتِ الشُّبْهَةُ؛ لِأَجْلِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمِ، فَعَدَلَ إِلَى مَا هُوَ أَوْضَحُّ وَ أَبْيَنُ وَ أَكْشَفُ ^٨ وَ أَبْعَدُ مِنَ الشُّبْهَةِ، فَقَالَ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾، وَ لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ شُبْهَةٌ.

وَ مَنْ كَانَ قَصْدُهُ الْبَيَانُ وَ الْإِيضَاحُ، لَهُ أَنْ يَعْدَلَ مِنْ طَرِيقٍ إِلَى آخَرَ؛ لَوْضُوحِهِ وَ بُعْدِهِ عَنِ الشُّبْهَةِ، وَ إِنْ كَانَ كِلَا ^٩ الطَّرِيقَيْنِ يُفْضِي إِلَى الْحَقِّ.

١. فِي «ب، ر»: - «لَهُ».

٢. فِي «ج»: «وَ قَالَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «الَّذِي»

٤. فِي «ب، ج»: + «عَلَى».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: + «بِهِ».

٦. فِي «ل»: «أَنْ».

٧. فِي «ج»: «التَّبَسُّ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ» بَدَلَ «عَلَيْهِ التَّبَسُّ الْأَمْرُ عَلَى الْحَاضِرِينَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ أَكْشَفُ وَ أَبْيَنُ» بَدَلَ «وَ أَبْيَنُ وَ أَكْشَفُ».

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَلَهُ».

١٠. فِي «أَلْف، ر»: «عَلَى». وَ فِي «ص»: «حَال».

على أنه بالكلام الثاني ناصرٌ للحجة الأولى، وغير خارج عن سنن نصرتها؛ لأنه لما قال: ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، فقال له في الجواب: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾، قال^١ له إبراهيم عليه السلام: ^٢ من شأن هذا الذي يحيي ويميت أن يقدر على أن يأتي بالشمس من المشرق و يصرفها كيف يشاء. فإن ادَّعَيْتَ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى مَا يَقْدُرُ الرَّبُّ عَلَيْهِ^٣ فَأَتِ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ، كما يأتي هو بها^٤ مِنَ الْمَشْرِقِ. فإذا عَجَزْتَ عَنْ ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّكَ عاجزٌ عن الحياة والموت، ومُدَّعٍ فيهما ما لا أصل له. فإن قيل: فلو قال له في جواب هذا الكلام: رَبُّكَ^٥ لَا يَقْدُرُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ، فكيف تُلزمني أن آتي أنا^٦ بها مِنَ الْمَغْرِبِ؟ قلنا: لو قال له ذلك لكان إبراهيم عليه السلام يدعو الله تعالى أن يأتي بالشمس من المغرب، فيجيبه إلى ذلك، وإن كان مُعْجِزاً خارقاً للعادة. ولعلَّ الْخَصَمَ إِنَّمَا عَدَلَ عَنْ أَنْ يَقُولَ لَهُ ذَلِكَ عِلْماً مِنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ أَجَابَهُ إِلَيْهِ.

[تنزيه إبراهيم عليه السلام عن الشك في قدرة الله]

مسألة: فإن قال^٧: فما معنى قوله تعالى حاكياً عن إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾^٨؟ أَو لَيْسَ

١. في المطبوع: «فقال».

٢. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: - «إبراهيم عليه السلام».

٣. في «ج»: «عليه الرب» بدل «الرب عليه».

٤. في «ب»: «بها».

٥. في «ألف، ج، ر، ص، ل»: «وإذا».

٦. في «ب» والمطبوع: «و ربك».

٧. في «ب، ج، د»: - «أنا».

٨. في «ج»: «قيل». وفي المطبوع: + «قائل».

٩. البقرة (٢): ٢٦٠.

هذا الكلام و الطلب من إبراهيم عليه السلام يدلّان على أنه لم يكن موقناً بأن الله تعالى يحيي الأموات؟^١

و كيف يكون نبياً من يشك في ذلك؟

أ و ليس قد روى المفسرون: أن إبراهيم عليه السلام مرّ بحوت نصفه في البرّ و نصفه في البحر و دواب البرّ و البحر تأكل منه، فأخطر الشيطان بباليه استبعاد رجوع ذلك حياً مؤلفاً مع تفرق أجزائه و انقسام^٢ أعضائه في بطون حيوان البرّ و البحر، فشك، فسأل الله تعالى ما تضمّنته الآية؟^٣

و روى أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه^٤ قال: «نحن أحقّ بالشك من إبراهيم»^٥.

الجواب: قيل له: ليس في الآية دلالة على شك إبراهيم عليه السلام في إحياء الموتى، و قد يجوز أن يكون إنما سأل^٦ ذلك ليعلمه على وجه يبعد^٧ من الشبهة، ولا يعترض فيه شك و لا ارتياب، وإن كان من قبل قد علمه على وجه للشبهة فيه مجال، و نحن نعلم أن لمُشاهدة^٨ ما شاهدته إبراهيم عليه السلام - من كون الطير

٧٣

١. في «ج» و المطبوع: «الموتى».

٢. في «ج»: «و تقسيم».

٣. راجع: مجمع البيان، ج ٢، ص ١٧٧؛ الدر المنثور، ج ٢، ص ٣٢.

٤. في «ب»: «بأنه».

٥. مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٢٦؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٦٣؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٢؛ و ج ٧، ص ٩٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٣٥، ح ٤٠٢٦.

٦. في «ص»: «له».

٧. في المطبوع: «+ الله تعالى».

٨. في المطبوع: «عن».

٩. في «ألف»: «مشاهدة» بدون اللام. و في المطبوع: «في مشاهدة» بدل «المشاهدة».

حَيًّا ثُمَّ تَفَرَّقَهُ وَ تَقَطَّعَهُ وَ تَبَايَنَ^١ أَجْزَائِهِ ثُمَّ رُجُوعِهِ حَيًّا كَمَا كَانَ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِي
- مِنَ الْوُضُوحِ وَ قُوَّةِ الْعِلْمِ وَ نَقْيِ الشُّبْهَةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِ مِنْ وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ،
وَلِلنَّبِيِّ أَنْ يَسْأَلَ رَبَّهُ تَخْفِيفَ الْمِحْنَةِ^٢ وَ تَسْهِيلَ تَكْلِيفِهِ.

وَالَّذِي يُبَيِّنُ صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنُ قَالِ بَلَىٰ وَ لَكِن لِّيَطْمَئِنَّ
قُلُوبِي﴾، فَقَدْ أَجَابَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَعْنَى جَوَابِنَا بَعِينَةٍ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَمْ يَسْأَلْ ذَلِكَ لِشَكِّ فِيهِ وَ فَقَدْ إِيْمَانٍ بِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ «الطُّمَأْنِينَةَ»، وَ هِيَ مَا أَشْرْنَا^٣ إِلَيْهِ
مِنْ سُكُونِ النَّفْسِ وَ انْتِفَاءِ الْخَوَاطِرِ وَ الْوَسَاوِسِ وَ الْبُعْدِ عَنِ اعْتِرَاضِ الشُّبْهَةِ.

وَوَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا بَشَّرَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخُلَّتِهِ
وَ اصْطِفَائِهِ وَ اجْتِبَائِهِ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُرِيَهُ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى لِيَطْمَئِنَّ قَلْبُهُ بِالْخُلَّةِ؛ لِأَنَّ
الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَعْلَمُونَ صَحَّةَ مَا تَضَمَّنَهُ الْوَحْيُ إِلَّا بِالْإِسْتِدْلَالِ^٤، فَسَأَلَ
إِحْيَاءَ الْمَوْتَى لِهَذَا الْوَجْهِ، لَا لِلشَّكِّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ.

وَوَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ نُمُرُودَ بْنَ كَنْعَانَ لَمَّا قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْتَ^٥ تَزْعُمُ
أَنَّ رَبَّكَ يُحْيِي الْمَوْتَى، وَأَنَّهُ قَدْ أَرْسَلَكَ إِلَيَّ^٦ تَدْعُونِي^٧ إِلَى عِبَادَتِهِ، فَاسْأَلْهُ^٨ أَنْ يُحْيِيَ
لَنَا مَيِّتًا إِنْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ قَادِرًا، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ^٩ قَتَلْتُكَ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١. فِي «ب، ج، ص، ل»: «و تَنَافَرَ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِحْنَتِهِ».

٣. فِي حَاشِيَةِ «ر»: «أَشَارَ».

٤. فِي «أَلْف»: «بِاسْتِدْلَالٍ» بِدُونِ الْأَلْفِ وَ اللَّامِ.

٥. فِي «ج، ر»: «إِنَّكَ».

٦. فِي «ل» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِلَى أَنْ» بَدَلَ «إِلَيَّ».

٧. فِي الْمَطْبُوعُ: «لَتَدْعُونِي».

٨. فِي «د، ر» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَسَلْهُ».

٩. فِي «ب، ر، ل»: «يَفْعَلُ». وَ فِي «ج»: «+ ذَلِكَ».

﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾. وَ يَكُونُ^١ مَعْنَى قَوْلِهِ^٢: ﴿وَلَكِنْ لِنُطَمِّنَنَّ قَلْبِي﴾ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْ: لِأَمِّنَ مِنَ الْقَتْلِ، وَ يَطْمِنَنَّ^٣ قَلْبِي بِزَوَالِ الرُّوعِ^٤ وَ الْخَوْفِ. وَ هَذَا^٥ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرَوِيًّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ مُجَوِّزٌ. وَ إِذَا جازَ صَلَحَ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مُسْتَأْنَفًا^٦.

وَ وَجْهٌ آخَرٌ، وَ هُوَ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا سَأَلَ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى لِقَوْمِهِ لِيَزُولَ^٧ شَكُّهُمْ فِي ذَلِكَ وَ شُبْهَتُهُمْ، وَ يَجْرِي مَجْرَى سَوَالِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الرُّؤْيَا لِقَوْمِهِ لِيَصْدَرَ مِنْهُ تَعَالَى الْجَوَابُ^٨ عَلَى وَجْهِ^٩ يُزِيلُ^{١٠} شُبْهَتَهُمْ فِي جَوَازِهَا^{١١} عَلَيْهِ. وَ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿لِنُطَمِّنَنَّ قَلْبِي﴾ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَعْنَاهُ: أَنْ نَفْسِي^{١٢} تَسْكُنُ إِلَى زَوَالِ شَكُّهُمْ وَ شُبْهَتِهِمْ، أَوْ: لِنُطَمِّنَنَّ قَلْبِي إِلَى^{١٣} إِبْجَابَتِكَ إِيَّايَ فِيمَا أَسْأَلُكَ^{١٤} فِيهِ.

٧٤

١. فِي «ب»: «و تكون». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فيكون».

٢. فِي «ب»: «قولك».

٣. فِي «ب»: «و ليطمئن».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الروح».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الوجه».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «متابعا».

٧. فِي «ألف، د، ل»: «و ليزول».

٨. فِي «ج»: «جواب» بِدُونِ الْأَلْفِ وَ اللَّامِ.

٩. فِي «ص»: «جواب» بِدَلِّ الْجَوَابِ عَلَى وَجْهِ.

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «منه».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «جواز الرؤية» بِدَلِّ «جوازها».

١٢. فِي «ب»: «النفس».

١٣. فِي «ر»: «على».

١٤. فِي «ألف، د، ر، ص، ل»: «أسأل».

وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ، وَلَيْسَ فِي الظَّاهِرِ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ مَا تَعَلَّقَ فِي ظَاهِرِ الْآيَةِ بِأَمْرِ لَا يَسُوعُ الْعُدُولُ عَنْهُ مَعَ التَّمَسُّكِ بِالظَّاهِرِ، وَمَا تَعَلَّقَتْ هَذِهِ الطَّمَأْنِينَةُ بِهِ غَيْرُ مُصْرِّحٍ بِذِكْرِهِ، فَلَنَا^١ أَنْ نَعْلَقَهُ^٢ بِكُلِّ أَمْرٍ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ؟﴾ وَهَذَا لَفْظُ اسْتِقْبَالٍ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّهُ كَانَ مُؤْمِنًا فِيمَا مَضَى!

قُلْنَا: مَعْنَى ذَلِكَ: أَوْ لَمْ تَكُنْ قَدْ آمَنْتَ؟! وَالْعَرَبُ تَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ فِي^٣ ظَاهِرِهِ الاسْتِقْبَالُ، وَتُرِيدُ بِهِ^٤ الْمَاضِي، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ لِصَاحِبِهِ: أَوْ لَمْ تُعَاهِدْنِي عَلَى كَذَا وَكَذَا، وَتُعَاهِدُنِي عَلَى أَنْ لَا تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا؟ وَإِنَّمَا يُرِيدُ^٥ الْمَاضِي دُونَ الْمُسْتَقْبَلِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^٦ قُلْنَا: قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ^٧ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ^٨: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾؛ فَقَالَ قَوْمٌ: مَعْنَى^٩

١. في المطبوع وبعض النسخ: «قلنا»، وهو سهو واضح.

٢. في المطبوع وبعض النسخ: «أن تعلقه».

٣. في «ج»: - «في».

٤. في «ألف، ج، ر»: - «به».

٥. في «ألف»: - «و تعاهدني على أن لا تفعل كذا وكذا».

٦. في «د»: «تريد». وفي «ج»: + «به».

٧. البقرة (٢): ٣٦٠.

٨. في «ص، ل»: «الناس» بدل «أهل العلم».

٩. في المطبوع: - «قوله».

١٠. في «ب»: - «معنى». وفي المطبوع: + «قوله».

«صُرْهَنْ»^١: أَدْنِهَنْ وَأَمْلِهَنْ؛ قَالَ الشَّاعِرُ فِي وَصْفِ الْإِبِلِ^٢:

«تَظَلُّ مَعْقَلَاتِ السُّوقِ خُرْصاً^٤ تَصَوِّرُ أُنُوفَهَا رِيحَ الْجَنُوبِ»^٥

أَرَادَ أَنْ رِيحَ الْجَنُوبِ تُمِيلُ أُنُوفَهَا وَتَعْطِفُهَا.

وَقَالَ الطَّرْمَاحُ^٦:

٢٥

«عَفَائِفُ إِلَّا ذَاكَ^٧، أَوْ أَنْ يَصُورَهَا هَوَى، وَالهَوَى لِلْعَاشِقِينَ صَرُوعٌ»^٩

وَيَقُولُ الْقَائِلُ لغيره: «صُرْ وَجْهَكَ إِلَيَّ»؛ أَي: أَقْبِلْ بِهِ عَلَيَّ.

وَمَنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا بُدَّ^{١٠} مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ مَحذُوفاً فِي الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ اللَّفْظِ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: خُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ، فَأَمْلِهَنْ إِلَيْكَ، ثُمَّ قَطَّعْهُنَّ، ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ مَعْنَى «صُرْهَنْ» أَي^{١١}: قَطَّعْهُنَّ، وَفَرَّقْهُنَّ^{١٢}. وَاسْتَشْهَدُوا

١. فِي «د»: + «إِلَيْكَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَصْرَهَنْ».

٢. فِي «ج»: «يَصِفُ» بَدَلَ «فِي وَصْفٍ». ٣. فِي «ص»: - «فِي وَصْفِ الْإِبِلِ».

٤. فِي «ب، ر، ص، ل»: «خُورِصاً». ٥. لَمْ نَعَثِرْ عَلَى قَائِلِ الْبَيْتِ أَوْ مَأْخِذِهِ.

٦. «الطَّرْمَاحُ بْنُ حَكِيمِ بْنِ الْحَكَمِ»، شَاعِرٌ مَعْرُوفٌ مِنْ قَبِيلَةِ طِيءَ، وَلَدَ وَنَشَأَ فِي الشَّامِ، وَانْتَقَلَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَكَانَ مُعَلِّماً فِيهَا، وَكَانَ مُعَاصِراً لِلْحَكَمِيَّةِ وَصَدِيقاً لَهُ، وَاعْتَقَدَ مَذْهَبَ الشَّرَاءِ مِنَ الْأَزَارِقَةِ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥ ق. رَاجِعُ: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ، ص ١٤٨؛ الْأَغَانِي، ج ١٢، ص ٢٨٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٣، ص ٢٢٥؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ج ٥، ص ٤٠.

٧. هَكَذَا فِي مُعْظَمِ النُّسخِ الَّتِي قَوَيْتُ وَجَامِعِ الْبَيَانِ. وَفِي «ر»: «الْأُذْيَالُ» بَدَلَ «إِلَّا ذَاكَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ وَتَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ: «أُذْيَالٌ» بَدَلُهُ.

٨. فِي «أَلْف، ب، ج، ل» وَالمَطْبُوعِ: «صُورٌ».

٩. حَكَمِي عَنْهُ فِي: جَامِعِ الْبَيَانِ، ج ٣، ص ٧٣؛ تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ، ج ٢، ص ٢٥٤.

١٠. فِي «ج»: «فَلَا بَدَّ».

١١. فِي «ج»: - «أَي».

١٢. فِي «ص»: - «وَفَرَّقْهُنَّ».

بَقُولِ^١ تَوْبَةَ^٢ بِنِ الْحَمِيرِ:

«فَلَمَّا جَذَبَتْ الْحَبْلَ لَطَّتْ^٣ تُسَوُّعُهُ بِأَطْرَافِ عِيدَانِ شَدِيدِ أُسُورِهَا
فَادَّتْ لِي^٤ الْأَسْبَابَ حَتَّى بَلَغْتُهَا بِنَهْضِي، وَ قَدْ كَادَ ارْتِقَائِي يَصُورُهَا»^٥
و قَالَ الْآخَرُ:

«يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّامَ يَقْتُلُ أَهْلَهُ

فَمَنْ لِي^٦ إِنْ لَمْ آتِهِ بِخُلُودٍ؟!

تَغَرَّبَ^٧ آبَائِي، فَهَلَّا صَرَاهُمْ

مِنْ الْمَوْتِ أَنْ لَمْ يَذْهَبُوا^٨، وَ جُدُودِي؟»^٩

أَرَادَ: قَطَعَهُمْ. وَ الْأَصْلُ: صَرِي يَصْرِي صَرِيًّا، مِنْ قَوْلِهِمْ: بَاتَ^{١٠} يَصْرِي

١. في «ب»: + «الشاعر وهو».

٢. «أبو حرب توبة بن الحمير بن حزم بن كعب بن خفاجة العقيلي العامري»، شاعر من عشاق العرب المشهورين، كان يهوى ليلي الأخيلية و خطبها، فردّه أبوها و زوّجها غيره، فانطلق يقول الشعر مشتبهاً بها، قتله بنو عوف بن عقيل في عام ٨٥ق. راجع: الأغاني، ج ١١، ص ١٣٧، الرقم ١٢؛ المستظلم لابن الجوزي، ج ٦، ص ١٦٨، الرقم ٤٦٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٨٩؛ معجم المؤلفين، ج ٨، ص ١٦٢.

٣. في «ص، ل» و بعض المصادر الناقلة: «أطَّت». و «اللُّطُّ: إلزاق الشيء، و الستر، و الإخفاء. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٤٠٥؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٣٩١ (لعط).
و أمّا «أطَّ الرحل و التَّشُّعُ»: أي: صَوْتُ، و كذلك كل شيء أشبه صوت الرحل الجديد. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٥٦ (أطط).

٤. حكى عنه أيضاً في: روض الجنان، ج ٤، ص ٣٥؛ جامع البيان، ج ٣، ص ٧٤؛ تفسير الثعلبي، ج ٢، ص ٢٥٥.

٥. في بعض المصادر الناقلة: «تفرَّق». و في بعضها: «تعرَّق».

٦. في «ص»: «لم يرهبوا». و في بعض المصادر الناقلة: «لم يشموا».

٧. حكى عنه أيضاً في: روض الجنان، ج ٤، ص ٣٦؛ الروض العطار، ص ٣٣٥؛ معجم ما استعجم، ج ٣، ص ٧٧٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣١٦.

٨. في المطبوع: «يأت»، و هو سهو واضح.

مِنْ^١ حَوْضِنَا^٢، إِذَا اسْتَقَى^٣، ثُمَّ قَطَعَ. وَالْأَصْلُ^٤ «صَرَى»، فَقَدِمَتِ اللَّامُ، وَأُخِّرَتِ الْعَيْنُ.

هَذَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ؛ فَأَمَّا^٥ الْبَصَرِيُّونَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ «صَارَ يَصِيرُ» وَ«يَصُورُ»^٦ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ أَي: قَطَعَ. وَيَسْتَشْهَدُونَ بِالْأَبْيَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ، وَبِقَوْلِ الْخَنَسَاءِ^٧:

«لَظَلَّتِ^٨ الشَّمُّ^٩ مِنْهَا وَهِيَ تَنْصَارُ^{١٠}»^{١١}

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا بُدَّ فِي الْكَلَامِ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ إِلَيْكَ فَصُرْهُنَّ؛ أَي: فَقَطِّعْهُنَّ^{١٢}. فُ «إِلَيْكَ» مِنْ صِلَةٍ «خُذْ»؛ لِأَنَّ التَّقْطِيعَ لَا يَعْدَى ب «إِلَى».

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تُبَيِّكُ سَعِيًّا»؟! وَهَلْ أَمَرَهُ بِدَعَائِهِنَّ وَهُنَّ أَحْيَاءٌ أَوْ أَمْوَاتٌ؟ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فِدَعَاؤُهُنَّ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٢. فِي «ب»: «حَوْضَهُم». وَفِي «د، ر، ص، ل» وَالْمَطْبُوعِ: «حَوْضَهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «اسْتَقَى».

٤. فِي «ص، ل»: «فَالْأَصْل».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٦. فِي «ب، ج»: «يَصُورُ وَيَصِيرُ» بِدَلِّ «يَصِيرُ وَيَصُورُ».

٧. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهَا فِي ص ١١٨.

٨. فِي «ب، ج، د»: «فَظَلَّتْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «نَظَلَّتْ».

٩. فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَتَاجِ الْعُرُوسِ: «الشَّهْبُ» جَمْعُ الشَّهَابِ. وَ«الشَّمُّ»: الْمَوْضِعُ الْمُرْتَفِعُ، وَقَدْ يُقَالُ لِلْجِبَالِ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٣٢٣؛ مُجَازُ الْقُرْآنِ لِمُعَمَّرِ التِّيمِي، ج ١، ص ٨١.

١٠. أَي: تَنْصَدِّعُ وَتَتَفَرَّقُ. رَاجِعُ: مُجَازُ الْقُرْآنِ لِمُعَمَّرِ التِّيمِي، ج ١، ص ٨١؛ غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِلدِّينُورِيِّ، ج ٢، ص ٢٥٦.

١١. رَاجِعُ: مُجَازُ الْقُرْآنِ لِمُعَمَّرِ التِّيمِي، ج ١، ص ٨١؛ غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِلدِّينُورِيِّ، ج ٢، ص ٢٥٦؛ لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٤، ص ٤٧٤؛ تَاجِ الْعُرُوسِ، ج ٧، ص ١١١؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ٣، ص ٧٦.

١٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «قَطَّعَهُنَّ» بِدُونِ الْفَاءِ.

تَعْقِلُ وَلَا تَفْهَمُ قَبِيحٌ، وكذلك أمرهنَّ وهُنَّ أعضاء متفرقة أظهر في القبح.
 قلنا: لم يُرد بذلك^١ إلا حال الحياة دون حال التفريق والتمزق، وأراد^٢
 بالدعاء الإشارة إلى تلك الطيور؛ فإنَّ الإنسان قد يُشير إلى البهيمة بالمجيء
 أو الذهاب^٣ فتفهم عنه. ويجوز أن يُسمَّى ذلك دعاء؛ إما على الحقيقة، أو
 على المجاز.

وقد قال أبو جعفر الطبري: إنَّ ذلك ليس بأمر ولا دعاء؛ ولكنه عبارة عن
 تكوين الشيء وجوده، كما قال تعالى في الذين مسحهم: ﴿كُونُوا قِرَدَةً
 خَاسِيَيْنَ﴾^٤، وإنما خبر عن تكوينهم كذلك من غير أمر ولا دعاء^٥. فيكون المعنى
 على هذا التأويل: ثم اجعل على كل جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا؛ فإنَّ الله تعالى يؤلف تلك
 الأجزاء، ويُعيد الحياة فيها، فيأتينك سعيًا. وهذا وجه قريب.

فإن قيل على^٦ الوجه الأول: كيف يصح أن يدعوها وهي أحياء؟! وظاهر الآية
 يشهد بخلاف ذلك؛ لأنه تعالى^٧ قال: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾، وقال
 عقيب هذا الكلام من غير فصل: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾، فدلَّ ذلك على أنَّ
 الدعاء توجَّه إليهنَّ وهُنَّ أجزاء متفرقة.

قلنا: ليس الأمر على ما ذكر في السؤال؛ لأنَّ قوله: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ

١. في المطبوع: «ذلك» بدون الباء الجارة.

٢. في «ج» و المطبوع: «فأراد».

٣. في «ب، ج، د»: «و الذهاب».

٤. البقرة (٢): ٦٥؛ الأعراف (٧): ١٦٦.

٥. راجع: تفسير الطبري، ج ٣، ص ٤٠.

٦. في «ب، د» و المطبوع: «هذا».

٧. في المطبوع: «لما».

جُزْءاً* لا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ بَعْدَهُ، وَهُوَ: فَإِنَّ اللَّهَ يُولِّفُهُنَّ وَيُحْيِيهِنَّ* ثُمَّ اذْعُهنَّ يَا تَيْنَكَ سَعِيًّا*، وَلا بُدَّ لِمَنْ حَمَلَ الدَّعَاءَ لَهُنَّ فِي حَالِ التَّفَرُّقِ وَانْتِفَاءِ الْحَيَاةِ مِنْ تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ تِلْكَ الْأَجْزَاءَ وَالْأَعْضَاءَ^١ لَا تَأْتِي عَقِيبَ الدَّعَاءِ بِلَا فَصْلٍ، وَلا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ فِي الْكَلَامِ عَقِيبَ قَوْلِهِ: *ثُمَّ اذْعُهنَّ*؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُولِّفُهُنَّ^٢ وَيُحْيِيهِنَّ، فَـ*يَا تَيْنَكَ سَعِيًّا*^٣.

٧٧

فَأَمَّا أَبُو مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ^٥ فَإِنَّهُ فِرَاراً مِنْ هَذَا السُّؤَالِ حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى وَجْهِ ظَاهِرِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ^٦ يَأْخُذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطُّيُورِ^٧، فَيَجْعَلَ^٨ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ طَيْرًا، وَعَبَّرَ بِالـ«جُزْءِ» عَنْ^٩ «وَاحِدٍ»^{١٠} مِنْ «الرَّابَعَةِ»، ثُمَّ أَمَرَهُ بِأَنْ يَدْعُوهُنَّ وَهُنَّ أَحْيَاءٌ - مِنْ غَيْرِ إِمَاتَةٍ تَقَدَّمَتْ، وَلا تَتَفَرَّقُ مِنْ^{١١} الْأَعْضَاءِ - وَيُمْرِنَهُنَّ^{١٢} عَلَى الْإِسْتِجَابَةِ لِدُعَائِهِ وَالمَّجِيءِ إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَدْعُوها فِيهِ، وَنَبَّهَهُ^{١٣} بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى وَخَشَرَهُمْ أَتَوْهُ مِنْ الْجِهَاتِ

١. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: «أَوْ الْأَعْضَاءِ».

٢. فِي «ج»: «سَيُولِّفُهُنَّ».

٣. فِي «ب»: «يَا تَيْنَكَ» بِدُونِ الْفَاءِ.

٤. فِي «ب»: «قَالَ».

٥. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ١٠٩.

٦. فِي «أَلْف، ج»: «أَنْ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٧. فِي المَطْبُوعِ: «الطَّيْرِ».

٨. فِي المَطْبُوعِ: «وَيَجْعَلُ».

٩. فِي «ر»: «+ كُلِّ».

١٠. فِي المَطْبُوعِ: «الوَاحِدِ».

١١. فِي «ج»: «بَيْنَ».

١٢. فِي المَطْبُوعِ: «أَمْرَهُنَّ».

١٣. فِي المَطْبُوعِ: - «نَبَّهَ».

كُلُّهَا مُسْتَجِيبِينَ غَيْرَ مُمْتَنِعِينَ، كما تأتي هذه الطيور بالتمرين والتعويد^١. وهذا^٢ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا سَأَلَ اللَّهَ^٣ أَنْ يُرِيَهُ كَيْفَ يُحْيِي الْمَوْتَى، وَلَيْسَ فِي مَجِيءِ الطُّيُورِ - وَهِيَ^٤ أَحْيَاءٌ بِالْعَادَةِ وَالتَّمْرِينِ - دَلَالَةٌ عَلَى مَا سَأَلَ عَنْهُ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ بَيَانُ الْمَسْأَلَةِ^٥ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ إِنَّمَا^٦ أَمْرٌ بِدُعَائِهِمْ بَعْدَ حَالِ التَّأْلِيفِ وَ الْحَيَاةِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الدُّعَاءِ، وَهُوَ قَدْ عَلِمَ لَمَّا رَأَاهَا^٧ تَتَأَلَّفُ^٨ أَعْضَاؤُهَا مِنْ بَعْدُ وَ تَتَرَكَّبُ^٩ أَنَّهَا قَدْ عَادَتْ إِلَى حَالِ^{١٠} الْحَيَاةِ؟! فَلَا^{١١} مَعْنَى فِي الدُّعَاءِ^{١٢} إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاوِلًا لَهَا وَهِيَ مُتَفَرِّقَةٌ. قُلْنَا: لِلدُّعَاءِ فَائِدَةٌ بَيْنَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْ بَعْدُ رَجُوعُ الْحَيَاةِ إِلَى الطُّيُورِ، وَإِنْ شَاهَدَهَا مُتَأَلِّفَةً، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِأَنْ تَسْعَى^{١٣} إِلَيْهِ وَ تَقْرُبَ^{١٤} مِنْهُ.

١. جامع التأويل لمحكم التنزيل، ص ١٣٧ - ١٣٨.

٢. في المطبوع: «الجواب».

٣. في «ب، ج، ص، ل»: «اللَّهُ».

٤. في المطبوع: «و هي».

٥. في «د، ر» و المطبوع: «بياناً لمسألته».

٦. في «ل»: «إنَّمَا».

٧. في المطبوع: «رأها».

٨. في «ب»: «يتألف». و في المطبوع: «تألفت».

٩. في «د»: «و يتركب».

١٠. في «د»: «حال».

١١. في «ر، ص»: «ولا».

١٢. في «د، ص» و المطبوع: «للدعاء» بدل «في الدعاء».

١٣. في «ب، د، ر»: «يسعى».

١٤. في «ب، د، ر»: «و يقرب».

[تنزيه إبراهيم عليه السلام عن الاستغفار للكفار]

مسألة: فإن قيل^١: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^٢؟ وكيف يجوز أن يستغفر لكافر، أو أن يعده بالاستغفار؟

٧٨

الجواب^٣: قلنا: معنى هذه الآية أن أباه كان وعده بأن يؤمن، وأظهر^٤ له الإيمان على سبيل النفاق، حتى ظن به الخير، فاستغفر له الله تعالى على هذا الظن. فقلنا^٥: تبين له أنه مقيم على كفره رجع عن الاستغفار له، و«تبرأ منه» على ما نطق به القرآن. فكيف يجوز أن يجعل ذلك ذنباً لإبراهيم عليه السلام وقد عذره الله تعالى في قوله أن استغفاره إنما كان لأجل الموعدة^٦، وأنه^٧ تبرأ منه لما تبين له^٨ المقام على عداوة الله تعالى.

فإن قيل: إن لم تكن هذه الآية دالة على إضافة الذنب إليه، فالآية التي في سورة الممتحنة تدل على ذلك؛ لأنه تعالى قال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ

١. في «ر» والمطبوع: «قال».

٢. التوبة (٩): ١١٤. وفي المطبوع: «قال».

٣. في «ر»: - «الجواب».

٤. في «ب، ج، د»: «فأظهر».

٥. في «ج»: «له».

٦. في «ص»: «الموعدة». وفي المطبوع: «موعدة» بدون الألف واللام.

٧. في المطبوع: «و بأنّه».

٨. في «ج» و المطبوع: «منه».

لأُبيهِ لِأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ»^١، فَأَمَرَ بِالتَّاسِي^٢ بِهِ إِلَّا فِي هَذَا الْفِعْلِ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ قَبِيحٌ. قُلْنَا: لَيْسَ يَجِبُ مَا ذُكِرَ^٣ فِي السُّؤَالِ؛ بَلْ وَجْهُ اسْتِثْنَاءِ اسْتَغْفَارِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأُبيهِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا أَمَرَ اللَّهُ^٤ تَعَالَى بِالتَّاسِي بِهِ فِيهِ: أَنَّهُ^٥ لَوْ أَطْلَقَ الْكَلَامَ لِأَوْهَمِ الْأَمْرِ^٦ بِالتَّاسِي بِهِ فِي ظَاهِرِ الْاسْتَغْفَارِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِوَجْهِهِ وَالْمَوْعِدَةِ السَّابِقَةِ مِنْ أَبِيهِ لَهُ بِالْإِيمَانِ، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى حُسْنِ الْاسْتَغْفَارِ لِلْكَفَّارِ، فَاسْتَشْنَى الْاسْتَغْفَارَ مِنْ جُمْلَةٍ الْكَلَامِ لِهَذَا الْوَجْهِ. وَلَئِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَا أَظْهَرَهُ لِابْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ مِنَ الْإِيمَانِ وَوَعَدَهُ بِهِ^٩ مَعْلُومًا لِكُلِّ أَحَدٍ، فَيَزُولُ الْإِشْكَالُ فِي أَنَّهُ اسْتَغْفَرَ لِكَافِرٍ مُصِرًّا عَلَى كُفْرِهِ.

وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا قَوْلَ ابْنِزَاهِيمَ لِأُبيهِ^{١٠}﴾ اسْتِثْنَاءً مِنْ غَيْرِ التَّاسِي؛ بَلْ مِنَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي تَعَقَّبَهَا هَذَا الْقَوْلُ بِلَا فَصْلِ، وَهِيَ^{١١} قَوْلُهُ: ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُكُمْ مِنْكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَبَدَا يُبَيِّنُهَا وَبَيَّنَّكُمْ الْعِدَاوَةَ وَالبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأُبيهِ مُخَالِفًا لِمَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَجَبَ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَإِلَّا تَوَهَّمَ بظَاهِرِ الْكَلَامِ^{١٢} أَنَّهُ عَامِلٌ أَبَاهُ مِنَ الْعِدَاوَةِ وَالبَرَاءَةِ بِمَا

١. الممتحنة (٦٠): ٤.

٢. في المطبوع: «و الاقتداء».

٣. في «د»: «ذكره».

٤. في «ألف»: - «استغفار».

٥. في «د»: - «اللَّهُ».

٦. في المطبوع: «لأنه».

٧. في «ألف»: - «الأمر».

٨. في «ب، د، ر، ص، ل»: «لأبيه عليه السلام». وفي المطبوع: «أبوه».

٩. في المطبوع: - «به».

١٠. في «ب، د»: - «لأبيه».

١١. في المطبوع: «و هو».

١٢. في «ل»: + «على».

عاملٌ به غيره^١، فأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾، فقد قيل: إن الموعِدَةَ إنما كانت من الأب بالإيمان للإبن، وهو الذي قدَّمناه.

و^٢ قيل: إنها كانت من الابن بالاستغفار للأب في قوله: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾.
و الأولى أن تكون^٣ الموعِدَةُ هي من الأب بالإيمان للإبن؛ لأنَّ إن^٤ حَمَلْنَاهُ عَلَى الوجه الثاني كانت المسألة قائمةً، و لقائل أن يقول: و لِمَ أَرَادَ أَنْ يَعِدَهُ بِالِاسْتِغْفَارِ و هو كافرٌ؟ و عند ذلك لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَظْهَرَ لَهُ الْإِيمَانَ حَتَّى ظَنَّنَهُ بِهِ، فَيَعُودَ إِلَى مَعْنَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ.

فإن قيل: فما تُبَيِّنُونَ مِنْ ذَلِكَ، و لَعَلَّ الْوَعْدَ كَانَ مِنَ الْإِبْنِ لِلأبِ بِالِاسْتِغْفَارِ، و إنما وَعَدَهُ بِهِ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ لَهُ الْإِيمَانَ؟

فقلنا: ظاهر القرآن^٥ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾، فَعَلَّلَ حُسْنَ الْإِسْتِغْفَارِ بِالْمَوْعِدَةِ، و لَا تَكُونُ^٦ المَوْعِدَةُ مُؤَثَّرَةً فِي حُسْنِ الْإِسْتِغْفَارِ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ^٧ مِنَ الأبِ لِلابنِ بِالِإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْإِبْنِ لَمْ يَحْسُنْ لَهَا الْإِسْتِغْفَارُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ^٨ قِيلَ: إِنَّمَا وَعَدَهُ الْإِسْتِغْفَارُ^٩

١. في «ج» و المطبوع: «من الناس».

٢. في «ج»: «قد».

٣. في «ألف، ب، ج»: «أن يكون».

٤. في «ج»: «لو».

٥. في المطبوع: «الآية».

٦. في «ج، د» و المطبوع: «لا يكون».

٧. في «ج، ر» و المطبوع: «بأن يكون».

٨. في «ج»: «إذا».

٩. في «ل»: «بالاستغفار».

لإظهاره له الإيمان^١، فالمؤثر^٢ في حسن الاستغفار هو إظهار الإيمان، لا الموعدة. فإن قيل: أفليس إسقاط عقاب الكفر والغفرا لمرتبه كان جائزاً من طريق العقول^٣، وإنما منع منه السمع؟ فالأجـاز أن يكون إبراهيم عليه السلام إنما استغفر لأبيه لأن السمع لم يقطع له على عقاب الكفار، وكان باقياً على حكم العقل؟ وليس يمكن أن يدعى أن ما في شرعنا من القطع على عقاب الكفار كان في شرعه؛ لأن هذا لا سبيل إليه.

قلنا: هذا الوجه كان جائزاً لولا ما نطق القرآن به^٥ من خلافه؛ لأنه تعالى لما قال: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾^٦، ثم قال عاطفاً على ذلك^٧: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^٨، فصريح بعلة حسن استغفاره^٩ وأنها الموعدة. ولو كان الوجه في حسن الاستغفار^{١٠} ما تضمنه السؤال لوجب أن يُعلل استغفاره لأبيه بأنه لم يعلم أنه من أهل النار لا محالة، ولم يقطع في شرعه على عقاب الكفار. والكلام يقتضي خلاف هذا،

١. في «ل»: «بالإيمان».

٢. في «ب، ج»: «له».

٣. في المطبوع: «العقل».

٤. في المطبوع: «وَأَلَا».

٥. في «ب، ر» والمطبوع: «به القرآن» بدل «القرآن به».

٦. التوبة (٩): ١١٣.

٧. في «ر»: «- على ذلك».

٨. التوبة (٩): ١١٤.

٩. في «ج» والمطبوع: «الاستغفار».

١٠. في المطبوع: «على».

و يوجبُ أنه ليس لإبراهيم عليه السلام من ذلك ما ليس لنا، وأنَّ عُذْرَه فيه هو المَوْعِدَةُ دُونَ غيرها.

وقد^١ قال أبو عليٍّ محمدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ^٢ الجُبَّائِيُّ في تأويلِ^٣ الآية التي في سورة التوبة ما نَحْنُ ذاكروه ومُنْهَوْنَ على خَلَلٍ^٥ فيه^٦؛ قالَ بَعْدَ أنْ ذَكَرَ أنَّ الاستِغْفَارَ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ المَوْعِدَةِ مِنَ الأبِّ بالإيمانِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَ قِصَّةَ إبراهيم عليه السلام بَعْدَ قوله: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ»^٧ لثَلَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - كَانَ جَعَلَ لإبراهيم عليه السلام من ذلك ما لَمْ يَجْعَلْهُ للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي لَمْ يَجْعَلْهُ للنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلْهُ لِأَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ تَرَكُ الرِّضَا بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامِهِ.

وهذا الذي ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ على ظاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ لِغَيْرِ نَبِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - مِمَّنْ لَمْ يَقْطَعْ لَهُ على أَنَّ الْكُفَّارَ مُعَاقِبُونَ لَا مَحَالَةَ - أَنْ يَسْتَغْفِرَ^٨ لِلْكَفَّارِ، لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ السَّمْعُ الَّذِي فَرَضْنَا ارْتِفَاعَهُ. فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ ذَلِكَ مَعَ الْقَطْعِ عَلَى الْعِقَابِ.

١. في «ر»: «قد» بدون واو العطف.

٢. في «ج» - «أبو عليٍّ محمد بن عبد الوهَّاب». و تقدَّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.

٣. في «ج»: «+ هذه».

٤. في «ب، ج» - «سورة».

٥. في «ج»: «الخلل».

٦. في المطبوع: «خلافه» بدل «خلل فيه».

٧. التوبة (٩): ١١٣.

٨. في «ج»: «أن يستغفروا».

قلنا: ليس هكذا يقتضي ظاهر كلامك، وقد كان يجب إذا أردت هذا المعنى أن تبينه وتزيل الإبهام عنه، وإنما لم تجز أن تستغفر للكفار مع ورود الوعيد القاطع على عقابهم - زائداً على ما ذكره أبو علي^١ من^٢ أنه^٣ ترك الرضا بأحكام الله - لأن فيه سؤالاً له تعالى أن يكذب في إخباره وأن يفعل القبيح؛ من حيث خبر بأنه لا يغير للكافر مع الإصرار.

[شبهة عدم استجابة دعاء إبراهيم عليه السلام]

مسألة: فإن قال^٥: إذا كان من مذهبكم أن دعاء الأنبياء عليهم السلام لا يكون إلا مستجاباً، وقد دعا إبراهيم عليه السلام ربه فقال: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾^٦، وقد عبد كثير من بني الأصنام!

وكذلك السؤال عليكم في قوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾^٧.
الجواب: قيل له: أما المفسرون فإنهم حملوا هذا^٨ الدعاء على الخصوص، وجعلوه متناولاً لمن أعلمه الله تعالى أنه يؤمن ولا يعبد الأصنام حتى يكون الدعاء مستجاباً، ويثبت أن العدول عن ظاهره المقتضي للعموم إلى الخصوص بالدلالة واجب.

١. في «ج»: + «الجبائي».

٢. في «ب، ج، د»: - «من».

٣. في «ج»: «بأنه».

٤. في «ر، ص، ل» والمطبوع: «للكفار».

٥. في «ب»: «قيل».

٦. إبراهيم (١٤): ٣٥.

٧. إبراهيم (١٤): ٤٠.

٨. في «ج»: - «هذا».

و هذا الجواب صحيح.

و يُمكنُ في الآية وجه آخر؛ وهو أن يُريدَ بقوله: ﴿وَ اجْتَنِبْنِي وَ ابْنِي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ أي: افعلْ بي و بهم من الألفاظ ما يُباعِدُنَا من^١ عبادة الأصنام، و يصرف^٢ دواعينا عنها. و قد يُقالُ فيمن حذَرَ من الشيء و رَغِبَ في تركه و قَوِيَّتْ صوارفه عن فعله؛ إنَّه قد جَنَّبَه؛ ألا ترى أنَّ الوالدَ قد يقولُ لولده إذا كانَ قد حذَرَه من بعض الأفعالِ و بيَّنَ له قُبْحَه و ما فيه من الضررِ و زَيَّنَ له تركه و كَشَفَ له^٣ عما فيه^٤ من النفع؛ إنني قد جَنَّبْتُكَ كَذَا و كَذَا، و مَنَعْتُكَ منه. و إنَّما يُريدُ ما ذُكرناه.

و ليس لأحدٍ أن يقولَ: كيف يدعو إبراهيم عليه السلام بذلك، و هو يعلمُ أنَّ الله تعالى لا بُدَّ أن يفعلَ هذا^٥ اللطفُ المُقَوِّي لداعي^٦ الإيمان؟ لأنَّ هذا السؤالُ أولاً يتوجَّه على الجوابين جميعاً؛ لأنَّه تعالى لا بُدَّ أن يفعلَ^٧ اللطف الذي نَقَعَ^٨ الطاعة عنده لا محالة، كما لا بُدَّ أن يفعلَ ما يُقَوِّي الداعي إلى الطاعات.

و الجوابُ عن هذه الشبهة أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه و آله لا يَمْتَنِعُ أن يدعو بما يعلمُ أنَّ الله تعالى سيفعله على كُلِّ حالٍ على سبيلِ الإنقطاعِ إلى الله تعالى و التذلُّلِ^٩ و التعبُّد.

١. في «ج، ل»: «عن».

٢. في «ألف، ب، د»: «و تصرف».

٣. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: «له».

٤. في «ألف، د، ر، ل»: «+ له».

٥. في «ب»: «- هذا».

٦. في «ب، د» و المطبوع: «لدواعي».

٧. في المطبوع: «+ هذا».

٨. في المطبوع: «يقع».

٩. في «ص» و المطبوع: «+ له».

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي»، فَالشُّبْهَةُ ثَقُلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي الْخُصُوصَ، وَفِي ذُرِّيَّتِهِ الْكَثِيرُ مِمَّنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ.

[تنزيه إبراهيم عليه السلام عن الجدل الباطل]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ»^١؟
وَكَيْفَ يُحْضِرُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَلَائِكَةِ الطَّعَامَ^٢ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَطْعَمُ؟
وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ مَخَافَتُهُ مِنْهُمْ لَمَّا امْتَنَعُوا مِنْ تَنَاوُلِ^٣ الطَّعَامِ؟
وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُجَادِلَ رَبَّهُ فِيمَا قَضَاهُ وَأَمَرَ بِهِ؟
الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا وَجْهُ تَقْدِيمِ الطَّعَامِ، فَلَا تَهْمُ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْحَالِ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي صُورَةِ الْبَشَرِ، وَظَنَّهُمْ^٤ أَضْيَافًا، وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِ قِرَى^٥ الضَّيْفِ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الطَّعَامِ لِيَسْتَأْنِسُوا^٦ وَيَنْبَسِطُوا^٧، فَلَمَّا امْتَنَعُوا أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَظَنَّ أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ لِسُوءٍ يُرِيدُونَهُ، حَتَّى خَبَرُوهُ بِأَنَّهُمْ رُسُلُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْفَذَهُمْ لِإِهْلَاكِ قَوْمٍ لَوِطَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَأَمَّا^٨ «الْحَنِيذُ» فَهُوَ الْمَشْوِيُّ بِالْأَحْجَارِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْحَنِيذَ الَّذِي يَقْطُرُ مَآؤُهُ

١. هود (١١): ٦٩.

٢. في «ب»: «بالطعام». وفي «ج»: «الطعام للملائكة» بدل «للملائكة الطعام».

٣. في «ب»: «من تناول».

٤. في المطبوع: «فظنهم».

٥. في المطبوع: «إقراء».

٦. في المطبوع: «به».

٧. في «ب»: «و ينشطوا».

٨. في «د» و المطبوع: «و أمّا».

و دَسَمُهُ و قد شَوِيَ^١. و قيل: إِنَّ الْحَيَذَ^٢ النَّضِيجُ. و أنشدَ أَبُو الْعَبَّاسِ:
 إِذَا مَا اعْتَبَطْنَا اللَّحْمَ لِلطَّالِبِ الْقِرَى حَذَنَاهُ حَتَّى يُمَكِّنَ اللَّحْمُ أَكْلَهُ^٣
 فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ صَدَّقَهُمْ فِي دَعَوَاهُمْ^٤ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةٌ؟
 قُلْنَا: لَا بُدَّ^٥ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِذِهِ^٦ الدَّعْوَى عِلْمٌ يَقْتَضِي التَّصَدِيقَ، وَ يُقَالُ: إِنَّهُمْ دَعَوْا
 اللَّهَ بِأَحْيَاءِ الْعِجْلِ الَّذِي كَانَ ذَبَحَهُ وَ اشْتَوَاهُ^٧ لَهُمْ^٨، فَعَادَ حَيًّا يَرَعَى.
 فَأَمَّا^٩ قَوْلُهُ: «يُجَادِلُنَا»، فَقِيلَ: مَعْنَاهُ: «يُجَادِلُ رُسُلَنَا»، وَ عَلَّقَ الْمُجَادَلَةَ بِهِ^{١٠}
 تَعَالَى مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لِرُسُلِهِ. وَ إِنَّمَا جَادَلَهُمْ^{١١} مُسْتَفْهِمًا مِنْهُمْ: هَلِ الْعَذَابُ نَازِلٌ
 عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِثْصَالِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّخْوِيفِ؟ وَ هَلِ هُوَ عَامٌّ لِلْقَوْمِ، أَوْ^{١٢} خَاصٌّ
 وَ عَنْ طَرِيقِ نَجَاةٍ لَوْطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَهْلِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِمَّا لَحِقَ الْقَوْمَ؟ وَ سُمِّيَ ذَلِكَ
 «جِدَالًا» لِمَا كَانَتْ فِيهِ مِنَ الْمُرَاجَعَةِ وَ الْإِسْتِثْبَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ.
 وَ قِيلَ: إِنَّ مَعْنَى «جَادَلْنَا» أَي: سَاءَلْنَا فِي قَوْمٍ لَوْطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَنْ^{١٣} تُؤَخَّرَ

٨٣

١. فِي «ج»: «يَشْوِي».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ هُوَ».

٣. قَدْ نُقِلَ الْبَيْتُ أَيْضًا فِي رَوْضِ الْجَنَانِ، ج ١٠، ص ٣٠٢، وَلَمْ نَعَثِرْ لَهُ عَلَى مَصْدَرٍ آخَرَ.

٤. فِي «ب»: «دَعَوْتُهُمْ».

٥. فِي «ج، ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «+ مِنْ».

٦. فِي «ب، ج، ص»: «بِهَذَا».

٧. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «و شَوَاهُ». وَ فِي «ج»: «اِسْتَوَاهُ».

٨. فِي «د، ص»: «- لَهُمْ».

٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

١٠. فِي «ر»: «بِاللَّهِ».

١١. فِي «أَلْف»: «+ مِنْ حَيْثُ».

١٢. فِي «د، ر، ل»: «أَمْ».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ.

عذابهم رَجَاءُ أَنْ يُؤْمِنُوا، وَأَنْ يَسْتَأْذِنُوا الصَّلَاحَ. فَخَبَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي إِهْلَاكِهِمْ، وَأَنَّ كَلِمَةَ الْعَذَابِ قَدْ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ. وَ سَمَّى الْمَسْأَلَةَ «جِدَالاً» عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَ جَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ»، فَأَتَى بِفِعْلِ مُسْتَقْبَلٍ بَعْدَ «لَمَّا»، وَمِنْ شَأْنِ مَا يَأْتِي بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ مَاضِياً؟

قُلْنَا: عَنْ ذَلِكَ ^٢ جَوَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفاً، وَ الْمَعْنَى: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا وَ جَعَلَ ^٣ يُجَادِلُنَا. وَإِنَّمَا حَذَفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَ اقْتِضَائِهِ لَهُ.

وَ الْجَوَابُ الْآخَرُ: أَنَّ لَفْظَةَ «لَمَّا» تَطْلُبُ ^٤ فِي جَوَابِهَا الْمَاضِي كَطَلَبِ لَفْظَةِ «إِنْ» فِي جَوَابِهَا الْمُسْتَقْبَلِ. فَلَمَّا اسْتَحْسَنُوا أَنْ يَأْتُوا فِي جَوَابِ «إِنْ» بِالْمَاضِي وَ مَعْنَاهُ الْاسْتِقْبَالُ لِدَلَالَةِ «إِنْ» عَلَيْهِ، اسْتَحْسَنُوا أَنْ يَأْتُوا بَعْدَ «لَمَّا» بِالْمُسْتَقْبَلِ؛ تَعْوِيلاً عَلَى أَنَّ اللَّفْظَةَ تَدُلُّ عَلَى مُضِيِّهِ. فَلَمَّا ^٥ قَالُوا: إِنْ زُرْتَنِي زُرْتُكَ، وَ هُمْ ^٦ يُرِيدُونَ: إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ؛ قَالُوا: لَمَّا تَزُرْنِي أَزُرْكَ، وَ هُمْ يُرِيدُونَ: لَمَّا زُرْتَنِي زُرْتُكَ. وَ أَنْشَدُوا ^٧ فِي دُخُولِ الْمَاضِي فِي جَوَابِ «إِنْ» قَوْلَ الشَّاعِرِ:

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ أَنْ».

٢. فِي «ج»: «هَذَا».

٣. فِي «ج، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ جَعَلَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَطْلُبُ».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَكَمَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَهُمْ».

٧. فِي «أَلْف، ر»: «فَأَنْشَدُوا».

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنِي، وَ مَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^١
 وَ قَوْلُ^٢ الْآخِرِ فِي دُخُولِ الْمُسْتَقْبَلِ جَوَاباً لِلْمَاضِي^٣ :
 وَ مِيعَادُ قَوْمٍ إِنْ أَرَادُوا لِقَاءَنَا بِجَمْعٍ مَنِي إِنْ كَانَ لِلنَّاسِ مَجْمَعٌ
 يَزَوْنَ خَارِجِيًّا لَمْ يَزِ النَّاسُ مِثْلَهُ تُشِيرُ لَهُمْ عَيْنٌ إِلَيْهِ وَ إِصْبَعٌ^٤
 وَ يُمَكِّنُ فِي هَذَا جَوَابٌ آخَرُ، وَ هُوَ : أَنْ يُجْعَلَ «يُجَادِلُنَا» حَالًا، لَا جَوَابًا لِلْفِظَةِ
 «لَمَّا»، وَ يَكُونُ الْمَعْنَى : أَنَّ الْبَشَرِيَّ جَاءَهُ فِي حَالِ الْجِدَالِ لِلرُّسُلِ .
 فَإِنْ قِيلَ : فَأَيْنَ جَوَابُ «لَمَّا» عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؟
 قُلْنَا : يُمَكِّنُ أَنْ تُقَدَّرَ فِي أَحَدِ مَوْضِعَيْنِ :
 إِمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَخَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ»^٥ ، وَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : «قُلْنَا : إِنَّ
 إِبْرَاهِيمَ كَذَلِكَ» .
 وَ الْمَوْضِعُ الْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ تَعَالَى : «فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَ جَاءَتْهُ
 الْبَشَرِيَّ يُجَادِلُنَا فَيُؤْمِرُ لُوطٌ^٦ نَادِينَا^٧ : يَا إِبْرَاهِيمُ . فَجَوَابُ «لَمَّا» هُوَ «نَادِينَا»^٨ ، وَ إِنْ
 كَانَ مُحذُوفًا ، وَ دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُ^٩ النَّدَاءِ .
 وَ كُلُّ هَذَا جَائِزٌ .

- ١ . نُقِلَ الْبَيْتُ عَنْ قَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ - وَ هُوَ مِنْ شُعْرَاءِ أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ - فِي : الصَّحَاحِ ، ج ٥ ، ص ٢٠٦٨ ؛ لِسَانِ الْعَرَبِ ، ج ١٣ ، ص ١٠ ؛ مَخْتَارَاتُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، ج ١ ، ص ٧ ؛ مَجَازُ الْقُرْآنِ لِمُعَمَّرِ بْنِ الْمُثَنَّى ، ج ١ ، ص ١٧٧ ؛ حَيَاةُ الْحَيَوَانِ ، ج ٢ ، ص ١٦٥ .
- ٢ . فِي «ج» ، د : «وَقَالَ» .
- ٣ . فِي «أَلْف» ، ب : وَ الْمَطْبُوعُ : «بِالْمَاضِي» . وَ فِي «ج» : «لَمَاضٍ» .
- ٤ . لَمْ نَعثرْ عَلَى قَائِلِهِ وَ مَصْدَرِهِ .
- ٥ . هُودُ (١١) : ٧٥ .
- ٦ . فِي «أَلْف» ، ب ، ل : وَ الْمَطْبُوعُ : «نَادِينَاهُ» .
- ٧ . فِي الْمَطْبُوعِ : «نَادِينَاهُ» .
- ٨ . فِي «ج» : «حَرْفٌ» . وَ فِي الْمَطْبُوعِ : «الْفِظَةُ» .

[تنزيه إبراهيم عليه السلام عن القول بخلق الله أعمال العباد]

مسألة: فإن قيل: أليس قد حكى الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام قوله لقومه: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ* وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^١؟ وظاهر هذا القول يقتضي أنه تعالى خلق أعمال العباد، فما الوجه فيه؟ وما عذر إبراهيم عليه السلام في إطلاقه؟ الجواب: قلنا: من تأمل هذه الآية حتى التأمل عليم أن معناها بخلاف ما يظنه^٢ المجبر؛ لأنه تعالى خبر عن إبراهيم عليه السلام بأنه عير قومه بعبادة الأصنام واتخاذها آلهة من دون الله تعالى بقوله^٣: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ*﴾. وإنما أراد المنحوت وما حله^٥ النحت، دون عملهم الذي هو النحت؛ لأن القوم لم يكونوا يعبدون النحت الذي هو فعلهم في الأجسام، وإنما كانوا يعبدون الأجسام أنفسها.

ثم قال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾. وهذا الكلام لا بد من أن^٦ يكون متعلقاً بالأول، ومُضمناً لما يقتضي المنع من عبادة الأصنام، ولا يكون بهذه الصفة إلا والمراد بقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ الأصنام^٧ التي كانوا ينحتونها، فكأنه^٨ تعالى قال: كَيْفَ تَعْبُدُونَ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا خَلَقَكُمْ؟

١. الصافات (٣٧): ٩٥ و ٩٦.

٢. في «ر، ل»: «تظنه». وفي «ص»: «ظنه».

٣. في «ج»: «في قوله» بدل «بقوله».

٤. في «ألف، ر»: «فإنما».

٥. في المطبوع: «حملة».

٦. في «ج»: «أو أن» بدل «من أن».

٧. في «ج، د»: «- ولا يكون بهذه الصفة إلا...» إلى هنا.

٨. في «ب»: «وكانه».

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْكَلَامَ الثَّانِي قَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْأَوَّلِ^١ عَلَى خِلَافِ مَا قَدَّرْتُمُوهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ «أَنَّ اللَّهَ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ أَعْمَالَكُمْ» فَقَدْ تَعَلَّقَ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْبُدَ غَيْرَهُ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَا ظَنَّنُوهُ لَكَفَى أَنْ يَقُولَ^٢: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ»، وَيَصِيرُ مَا ضَمَّنَهُ^٣ إِلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَا تَعْمَلُونَ» لَعَوًّا لَا فائدةَ فِيهِ، وَلَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْأَوَّلِ وَلَا تَأْثِيرَ^٤ فِي الْمَنْعِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ.

فَصَحَّ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعْمُولِ فِيهِ؛ لِيُطَابِقَ قَوْلُهُ: «أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُنُونَ».

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا عَدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ^٥ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا تَعْمَلُونَ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَا تُسْتَعْمَلُ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ إِلَّا فِي الْعَمَلِ دُونَ الْمَعْمُولِ فِيهِ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: «أَعْجَبَنِي^٦ مَا تَعْمَلُ وَمَا تَفْعَلُ» مَكَانَ قَوْلِهِمْ: «أَعْجَبَنِي عَمَلُكَ وَفِعْلُكَ».

قِيلَ لَهُمْ: لَيْسَ بِمُسْلَمٍ^٧ لَكُمْ أَنَّ الظَّاهَرَ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَعْمُولِ فِيهِ وَالْعَمَلِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ؛ بَلْ اسْتَعْمَالُهَا فِي الْمَعْمُولِ فِيهِ أَظْهَرُ وَأَكْثَرُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي الْعَصَا: «تَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ»^٨، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى:

١. في المطبوع: «بالكلام الأول» بدل «بالأول».

٢. في المطبوع: «+ «اللَّهُ تَعَالَى».

٣. في المطبوع: «ضَمَّنَهُ».

٤. في «ج» و المطبوع: «+ «له».

٥. في «ج» و «+ «في الحقيقة».

٦. في «ج»: «يعجبني».

٧. في «ب، د»: «نُسَلِّمَ».

٨. الأعراف (٧): ١٧؛ الشعراء (٢٦): ٤٥.

﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾^١؟ و معلوم أنه لم يُرد أنها تَلَقَّفْ أعمالهم التي هي الحركات و الاعتمادات، و إنما أراد أنها تَلَقَّف الحبال و غيرها مما حَلَّه الإفك.

٨٦ و قد قال الله^٢ تعالى: ﴿يَفْعَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَ تَمَائِيلٍ وَ جِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَ قُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾^٣، فَسَمَّى المعمول فيه عملاً.
و يقول القائل في الباب: إنه عمل النجار و مما يعمل النجار. و كذلك في الناسج و الصانع.

و هاهنا مواضع لا يُستعمل^٤ فيها «ما» مع الفعلِ إلّا و المرادُ بها الأجسامُ دونَ الأعراض التي هي فعلنا؛ لأنَّ القائل إذا قال: أعجبتني ما تأكل و ما تشرب و ما تلبس^٥، لم يَجْزِ حمله إلّا على المأكولِ و المشروبِ و الملبوسِ، دونَ الأكلِ و الشربِ و اللبسِ.

فصح أن اللفظة^٦ فيما ذكرناه أشبه بأن تكون حقيقةً، و فيما ذكرناه أشبه بأن تكون مجازاً. و لو لم يثبت فيها إلّا أنها^٧ مُشتركة بين^٨ الأمرين و حقيقةً فيهما، لكان كافياً في إخراج الظاهر من أيديهم و إبطال ما تعلقوا به.

١. طه (٢٠): ٦٩.

٢. في «ج» - «الله».

٣. سبأ (٣٤): ١٣.

٤. في «ج، د»: «لا نستعمل». و في «ب، ص»: «لا تستعمل».

٥. في «ألف، ر»: «ما يأكل و ما يشرب و ما يلبس» بدل «ما تأكل و ما تشرب و ما تلبس».

٦. في «د»: «اللفظ». و في المطبوع: «لفظة ما» بدل «اللفظة».

٧. في «ج»: «تكون».

٨. في المطبوع: «في».

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا^١: كُلُّ مَوْضِعٍ اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ لَفْظَةُ «مَا» مَعَ الْفِعْلِ وَأُرِيدَ بِهَا الْمَفْعُولُ فِيهِ إِنَّمَا عَلِمَ بِدَلِيلٍ، وَالظَّاهِرُ بِخِلَافِهِ.

و ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى وَ بَيْنَ مَنْ عَكَّسَهَا فَادَّعَى^٢ أَنَّ لَفْظَةَ «مَا» إِذَا اسْتُعْمِلَتْ مَعَ الْفِعْلِ وَأُرِيدَ بِهَا الْمَصْدَرُ دَوْنُ الْمَفْعُولِ فِيهِ كَانَتْ مَحْمُولَةً عَلَى ذَلِكَ بِالْدَّلِيلِ وَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، وَالظَّاهِرُ بِخِلَافِهِ؛ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيلَ وَ تَعْلُقَ الْكَلَامِ الثَّانِي^٣ بِالْأَوَّلِ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ - أَيْضاً ظَاهِرٌ^٤ يَجِبُ^٥ أَنْ يَكُونَ مُرَاعَى، وَ قَدْ بَيَّنَّا^٦ أَنَّهُ مَتَى حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى مَا ظَنَّنَاهُ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي مُتَعَلِّقاً^٧ بِالْأَوَّلِ، وَ لَا تَعْلِيلاً فِيهِ، وَ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي ذَلِكَ، فَقَدْ صَارَ فِيمَا ادَّعَاهُ عَدْوُلٌ عَنِ الظَّاهِرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ^٨. وَ لَوْ سُلِّمَ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الظَّاهِرِ فِي مَعْنَى اللَّفْظَةِ مَعَهُ لَتَعَارَضَا^٩؛ فَكَيْفَ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ غَيْرُ سَلِيمٍ وَ لَا صَحِيحٍ؟!

و بَعْدُ: فَإِنْ قَوْلُهُ: «وَمَا تَفْعَلُونَ» لَا يَسْتَقِلُّ بِالْفَائِدَةِ بِنَفْسِهِ، وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ نُقَدِّرَ مَحذُوفاً يَرْجِعُ إِلَى «مَا» الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى «الَّذِي»، وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ^{١٠} يُقَدَّرُوا الْهَاءَ لَيْسَلَمَ مَا ادَّعَاهُ، وَ بِأَوَّلِي^{١١} مِنَّا إِذَا قَدَّرْنَا لَفْظَةَ «فِيهِ»؛ لِأَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ مَحذُوفٌ،

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنَّ».

٢. فِي «ج»: «وَأَدَّعَى».

٣. فِي «ب»: - «الثَّانِي».

٤. فِي «أَلْف، ب، د، ر، ل»: «ظَاهِراً».

٥. فِي «ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَيَجِبُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَيْضاً».

٧. فِي «د»: «مُتَعَلِّقاً».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَفِي مَعْنَى الْآيَةِ».

٩. فِي «أَلْف»: «لَتَعَارَضَهَا». وَ فِي «ر»: «لِيَعَارِضَهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَتَعَارَضَتَا».

١٠. فِي «ج»: «بِأَنَّ».

١١. أَي: لَيْسَ بِأَوَّلِي.

و ليس تقديرُ أحدهما بأولى من الآخرِ إلا بدليل.

٨٧

هذا على أنَّا قد بينَّا أن مع تقديرِ الهاءِ يَكُونُ الكلامُ مُحْتَمِلًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ كاحتماله لِمَا ذَكَرُوهُ، و مع تقديرِنَا الذي بينَّاهُ يَكُونُ الكلامُ مختصًّا غيرَ مُشْتَرَكٍ، فصرنا بالظاهرِ أولى منهم، و صارَ للمعنى الذي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ الرُّجْحَانُ عَلَى معناهم.

على أن معنى الآية و المقصودَ بها^١ يَدُلُّانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَوْ قَدَّرْنَا مَا ظَنَّهُ الْمُخَالِفُ لَكَانَ نَاقِضًا لِلْغَرَضِ فِي الْآيَةِ، مُبْطِلًا^٢ لِفَانَدِتْهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى خَبَرَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ^٣ قَرَعَهُمْ وَبَخَّهَمُ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِمَا يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنْ عِبَادَتِهَا^٤. وَ لَوْ كَانَ مُرَادُهُ بِالْآيَةِ مَا ظَنُّوهُ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَهُمْ وَ خَلَقَ أَعْمَالَهُمْ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عِبَادَتَهُمْ لِلْأَصْنَامِ مِنْ جُمْلَةِ أَعْمَالِهِمْ، فَكَأَنَّهُ قَالَ^٥: وَ اللَّهُ^٦ خَلَقَكُمْ وَ خَلَقَ عِبَادَتَكُمْ لِلْأَصْنَامِ. لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَازِرًا لَهُمْ وَ مُزِيلًا لِلْوَمِ عَنْهُمْ! لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُذَمُّ عَلَى مَا خُلِقَ فِيهِ، وَ لَا يُعَاتَبُ، وَ لَا يُؤَنَّبُ.

و بَعْدُ: فَلَوْ حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى مَا تَوَهَّمُوهُ لَكَانَ الْكَلَامُ مُتَنَاقِضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَضَافَ الْعَمَلَ إِلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «وَمَا تَعْمَلُونَ»، وَ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ خَلْقًا لِلَّهِ^٧ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لِلشَّيْءِ هُوَ مَنْ أَحَدَّثَهُ وَ أَخْرَجَهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَ الْخَلْقُ

١. في «ج» و المطبوع: «منها».

٢. في «ج، ر، ل» و المطبوع: «و مبطلًا».

٣. في «ب» - «بأنه».

٤. في «ج»: «عبادتهم».

٥. في المطبوع: «اللَّهُ تعالى».

٦. في المطبوع: «اللَّهُ بدون واو العطف».

٧. في «ص، ل»: «له».

في هذا الوجه لا يُفِيدُ إِلَّا هَذَا الْمَعْنَى؛ فَكَيْفَ يَكُونُ خَالِقًا وَمُحَدِّثًا إِمَّا أَحَدُتْهُ غَيْرُهُ
وَعَمَلَهُ ٢!

على أَنَّ الْخَلْقَ إِذَا كَانَ هُوَ التَّقْدِيرُ فِي اللُّغَةِ فَقَدْ يَكُونُ الْخَالِقُ خَالِقًا لِفِعْلٍ غَيْرِهِ
إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا لَهُ وَمُدَبِّرًا، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: «خَلَقَ الْأَدِيمَ» فَيَمْنُ قَدَرَهُ وَدَبَّرَهُ، وَإِنْ كَانَ
مَا أَحَدَتْ الْأَدِيمَ نَفْسَهُ. فَلَوْ حَمَلْنَا قَوْلَهُ: «وَمَا تَعْمَلُونَ» عَلَى أَفْعَالِهِمْ دُونَ مَا فَعَلُوا
فِيهِ مِنَ الْأَجْسَامِ لَكَانَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَحِيحًا، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَاللَّهُ
دَبَّرَكُمْ وَدَبَّرَ أَعْمَالَكُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَدِّثًا لَهَا وَفَاعِلًا.
وَكُلُّ ٣ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَاضِحَةٌ ٤ لَا إِشْكَالَ فِيهَا بِحَمْدِ اللَّهِ ٦.

١. في «ألف»: - «وَمُحَدِّثًا». وفي «ج»: «مُحَدِّثًا» بدون واو العطف.

٢. في «ج»: - «وَعَمَلَهُ».

٣. في «ج»: «فَكُلُّ».

٤. في «ألف، ب، د»: «وَاضِحٌ».

٥. في «د»: «فِيهِ». وفي «ب»: - «فِيهَا».

٦. في «ج، ل»: + «وَمَنْهُ». وفي المطبوع: + «تَعَالَى وَمَنْهُ».

يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام

٨٩

[تنزيه يعقوب عليه السلام عن إيقاع التحاسد بين بنيهِ]

مسألة: فإن قيل: فما معنى تفضيل يعقوب عليه السلام ليوسف عليه السلام على إخوته في البرِّ والتقريبِ والمَحَبَّةِ، حتَّى أوقع ذلك^١ التحاسدَ بينهم وبينه، وأفضى إلى الحال^٢ المكروهة التي نطقَ بها القرآن، حتَّى قالوا - على ما حكاه الله تعالى عنهم -: «لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»^٣، فنسبوه إلى الضلالِ والخطأ؟

و ليسَ لكم أن تقولوا: إنَّ يعقوبَ عليه السلام لم يَعْلَمْ بذلك من حالهم قبل أن يكونَ منه^٤ التفضيل^٥ ليوسف عليه السلام؛ لأنَّ ذلك لا بُدَّ من^٦ أن يكونَ معلوماً^٧، من حيث كانَ في طباعِ البشرِ^٨ التنافرُ والتحاسدُ.

١. في «ص، ل»: «بذلك».

٢. في «ر»: «الحالة».

٣. يوسف (١٢): ٨.

٤. في «ب» - «منه».

٥. في «ر»: «التفضيل منه بدل «منه التفضيل».

٦. في «ر» - «من».

٧. في المطبوع: «منه».

٨. في المطبوع: «من».

الجواب^١: قيل له^٢: لَيْسَ فِيمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَضَّلَهُ بَشِيٍّ مِنْ فِعْلِهِ وَوَاقِعٍ^٣ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ الَّتِي هِيَ مِثْلُ الطَّبَاعِ لَيْسَتْ مِمَّا يَكْتَسِبُهُ الْإِنْسَانُ وَيَخْتَارُهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، وَلِهَذَا رُبَّمَا يَكُونُ لِلرَّجُلِ عِدَّةُ أَوْلَادٍ فَيُحِبُّ أَحَدَهُمْ دُونَ غَيْرِهِ، وَرُبَّمَا كَانَ الْمَحْبُوبُ أَدْوَنَهُمْ^٥ فِي الْجَمَالِ وَالْكَمَالِ. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾^٦، وَإِنَّمَا أَرَادَ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ مِثْلِ النَّفْسِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ^٧ الْإِنْسَانَ^٨ أَنْ يَعْدِلَ فِيهِ^٩ بَيْنَ نِسَائِهِ؛ لِأَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْبِرِّ وَالْعَطَاءِ وَالتَّقْرِيبِ وَ مَا أَشَبَهُ^{١٠} يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَعْدِلَ فِيهِ^{١١} بَيْنَ النِّسَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَأَنَّهُمْ^{١٢} نَفَيْتُمْ عَنْ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامِ الْقَبِيحَ وَالْإِسْتِفْسَادَ، وَأَضْفَتُمُوهُمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَمَا الْجَوَابُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؟

١. فِي «ب» + «عَنْهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٣. فِي «ج»: «وَلَوْ وَقَعَ» بَدَلَ «وَوَاقِعَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَكُونُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «دُونَهُمْ».

٦. النِّسَاءُ (٤): ١٢٩.

٧. فِي حَاشِيَةِ «ر»: «لَا يَتِمَكَّنُ».

٨. فِي «ج»: «لِلْإِنْسَانِ فِيهِ» بَدَلَ «لِلْإِنْسَانِ». وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «لِلْإِنْسَانِ» بَدَلَهُ.

٩. فِي «أَلْف»، ب، ج، - «فِيهِ».

١٠. فِي «ج»، د، ر، - «أَشْبَهُهُ».

١١. فِي «ر» - «فِيهِ».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «قَدْ».

قُلْنَا: عنها جوابان:

أحدهما: أنه لا يَمْتَنِعُ أن يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى عَلِمَ أن إخوة يوسف عليه السلام سَيَكُونُ بَيْنَهُمْ ذَلِكَ التَّحَاسُدُ وِ الْفِعْلُ الْقَبِيحُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وإن لَمْ يَفْضُلْ يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمُ فِي مَحَبَّةِ أَبِيهِ لَهُ. وإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ اسْتِفْسَاداً إِذَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفُسَادُ، وَارْتَفَعَ عِنْدَ ارْتِفَاعِهِ، وَلَمْ يَكُنْ تَمْكِيناً.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ: أن يَكُونَ ذَلِكَ^١ جَارِياً مَجْرَى التَّمْكِينِ^٢ وَالتَّكْلِيفِ^٣ الشَّاقِّ؛ لِأَنَّهُ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةُ مَتَى امْتَنَعُوا مِنْ حَسَدِ أَخِيهِمْ وَالبَغْيِ عَلَيْهِ وَالإِضْرَارِ بِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُفْضَلٍ عَلَيْهِمْ وَلَا مُقَدَّمٍ، لَا يَسْتَحِقُّونَ مِنَ الثَّوَابِ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ إِذَا امْتَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ مَعَ التَّقْدِيرِ وَالتَّفْضِيلِ، فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعُوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الشَّاقِّ. وَإِذَا كَانَ مُكْلَافاً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلَا اسْتِفْسَادَ فِي تَمْيِيلِهِ طِبَاعٌ^٤ أَبِيهِمْ إِلَى مَحَبَّةِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَنْتَظِمُ هَذَا التَّكْلِيفُ، وَيَجْرِي هَذَا الْبَابُ مَجْرَى خَلْقِ إِبْلِيسَ مَعَ عِلْمِهِ تَعَالَى بِضَلَالِ مَنْ ضَلَّ عِنْدَ خَلْقِهِ مِمَّنْ لَوْ لَمْ يَخْلُقْهُ لَمْ يَكُنْ ضَالّاً، وَمَجْرَى زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ فِيمَنْ يَعْلَمُ تَعَالَى أَنَّهُ^٥ عِنْدَ^٦ هَذِهِ الزِّيَادَةِ^٧ يَفْعَلُ^٨ قَبِيحاً لَوْلَاهَا لَمْ يَفْعَلْهُ.

١. في «د»: - «ذلك».

٢. في المطبوع: «الامتحان».

٣. في حاشية «ر»: «و الامتحان».

٤. في «ص» و المطبوع: «بطباع».

٥. في «ب، د»: - «أنه».

٦. في المطبوع: - «عند».

٧. في «ب، د» و المطبوع: + «أنه».

٨. في «ج»: + «فعلاً».

و وجه آخر في الجواب عن أصل المسألة، و هو: أنه يجوز أن يكون يعقوب عليه السلام كان مُفَضَّلًا لِيُؤَسَّفَ عليه السلام في العطاء و التقريب و الترحيب و البر الذي يصل^١ إليه من جهته، و ليس ذلك بقبيح؛ لأنه لا يمتنع أن يكون يعقوب عليه السلام لم يعلم أن ذلك يؤدي إلى ما أدى إليه، و يجوز أن يكون رأى من سيرة إخوته و سدادهم و جميل ظاهريهم ما غلب في ظنه^٢ أنهم لا يحسدونه و إن فضله عليهم؛ فإن الحسد و إن كان كثيراً ما يكون في الطباع فإن كثيراً من الناس يتنزهون عنه، و يتجنبونه^٣، و يظهر من أحوالهم أمارات يُظنُّ معها بهم ما ذكرناه. و ليس التفضيل لبعض الأولاد على بعض في العطاء^٤ محاباة؛ لأن المحاباة هي^٥ مفاعلة^٦ من الجباء، و معناها أن تحبَّو غيرك ليحبَّوك، و هذا خارج عن معنى التفضيل بالبر الذي لا يقصد به إلا ما ذكرناه.

فأما قولهم: «إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»، فلم يريدوا به الضلال عن الدين، و إنما أرادوا^٧ الذهاب عن التسوية بينهم في العطية؛ لأنهم رأوا أن ذلك أصوب في تدبيرهم.

و أصل الضلال هو العدول، و كُلُّ مَنْ عَدَلَ عن شيء^٨ و ذهب عنه فقد ضلَّ.

١. في «ألف» و حاشية «ر»: «وصل». و في «ج»: «صار».

٢. في «ج» و المطبوع: «+ معه».

٣. في «ألف، ر»: «يجنبونه».

٤. في «ج»: «- في العطاء».

٥. في «ب»: «- هي».

٦. في «ب» و المطبوع: «المفاعلة».

٧. في المطبوع: «+ به».

٨. في «ب»: «الشيء».

و يَجُوزُ أَيْضاً^١ أَنْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ الضَّلَالَةَ عَنِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُمْ خَبَرُوا عَنْ اعْتِقَادِهِمْ.
و قد يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّوْا فِي الصَّوَابِ الْخَطَأَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْ إِخْوَةِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا الْخَطَأُ الْعَظِيمُ
و الْفِعْلُ الْقَبِيحُ، وَ قد كَانُوا أَنْبِيَاءً^٢!

فَإِنْ قُلْتُمْ: لَمْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ فِي^٣ الْحَالِ؛ قِيلَ لَكُمْ: وَأَيُّ مُنْفَعَةٍ فِي ذَلِكَ لَكُمْ وَ أَنْتُمْ
تَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يُوَاقِعُونَ الْقَبَائِحَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَ لَا بَعْدَهَا؟
قُلْنَا: لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ^٤ بِأَنَّ إِخْوَةَ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِينَ فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوهُ^٥
كَانُوا أَنْبِيَاءَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَ إِذَا لَمْ تَقُمْ بِذَلِكَ حُجَّةٌ جَارَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةِ
مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ مَا يَجُوزُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ لَمْ تَقُمْ حُجَّةٌ بَعْصَمَتِهِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ تَدْفَعُونَ ثُبُوتَهُمْ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَسْبَاطَ مِنْ بَنِي
يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانُوا أَنْبِيَاءً^٦!

لأنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْبَاطُ الَّذِينَ كَانُوا أَنْبِيَاءَ غَيْرَ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةِ الَّذِينَ فَعَلُوا
بِيَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا قَصَّه اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْكِتَابِ أَنَّ جَمِيعَ
إِخْوَةِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سَائِرِ أَسْبَاطِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَادُوا يَوْسُفَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ بِمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكَيْدِ.

١. فِي «ب» - «أَيْضاً».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «فِي الْحَالِ».

٣. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعِ: + «تِلْكَ».

٤. فِي «ج»: «فَأَيُّ».

٥. فِي «ج»: «حُجَّةٌ لَنَا» بَدَلَ «الْحُجَّةِ». وَ فِي «ص، ل»: «حُجَّةٌ» بَدَلَهَا.

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَعَلُوا».

و قد قيل: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُونُوا بَلَغُوا الْحُلُمَ، وَلَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِمُ التَّكْلِيفُ، وَ قَدْ يَقَعُ مَمَّنْ قَارَبَ الْبُلُوغَ مِنَ الْعِلْمَانِ مِثْلُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَ قَدْ يَلْزَمُهُمْ بَعْضُ ٢ الْعِتَابِ ٣ وَاللُّومِ ٤.

فَإِنْ ثَبَّتَ هَذَا الْوَجْهَ سَقَطَتِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مَعَ تَسْلِيمِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةَ كَانُوا أَنْبِيَاءَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

[تنزيه يعقوب ﷺ عن التغيرير بولده]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ ٥: فَلِمَ أَرْسَلَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ إِخْوَتِهِ مَعَ خَوْفِهِ عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَقَوْلِهِ: «وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَ أَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ» ٦؟ وَ هَلْ هَذَا إِلَّا تَغْيِيرٌ بِهِ ٧ وَ مُحَاطَرَةٌ؟

الْجَوَابُ: قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا رَأَى مِنْ بَنِيهِ مَا رَأَى مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعُهُودِ وَالْإِجْتِهَادِ فِي الْحِفْظِ وَالرَّعَايَةِ لِأَخِيهِمْ ظَنٌّ مَعَ ذَلِكَ السَّلَامَةِ وَغَلَبَةِ ٨ النِّجَاحِ بَعْدَ أَنْ كَانَ خَائِفاً مُغْلِباً لَغَيْرِ السَّلَامَةِ. وَ قَوَى فِي نَفْسِهِ أَنْ يُرْسِلَهُ مَعَهُمْ إِشْفَاقُهُ ٩ مِنْ إِيقَاعِ الْوَحْشَةِ وَالْعَدَاوَةِ بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُرْسِلْهُ

١. فِي «ص»: «ذَلِكَ».

٢. فِي «ب»: «مِثْل».

٣. فِي «أَلْف»، ب، ج، ل، وَ الْمَطْبُوع: «الْعِقَاب».

٤. فِي «ب»، د: «وَالذَّمَّ». وَ فِي الْمَطْبُوع: «وَالذَّمَّ».

٥. فِي الْمَطْبُوع: «قِيلَ».

٦. يَوْسُفَ (١٢): ١٣.

٧. فِي «ب»، ر: «-» «بِهِ».

٨. فِي «ب»، ج، د، ل: «وَوَغْلِبَ».

٩. فِي الْمَطْبُوع: «إِشْفَاقاً».

مع الطلب منهم و الجرحين عليموا أن سبب ذلك هو التهمة لهم و الخوف من ناحيتهم، فاستوحشوا منه و من يوسف عليه السلام، و انضاف هذا الداعي إلى ما ظنه من السلامة و النجاة، فأرسله.

[تنزيه يعقوب عليه السلام عن تكذيب الصادق]

مسألة: فإن قال^١: فما معنى قولهم ليعقوب عليه السلام: «و ما أنت بمؤمن لنا و لو كنا صادقين»؟^٢ و كيف يجوز أن ينسبوه إلى أنه لا يصدق الصادق و يكذبه؟!
الجواب^٣: أنهم لما علموا على مرور الأيام شدة^٤ تهمة أبيهم لهم و خوفه على أخيهام منهم؛ لما كان يظهر منهم من أمارات الحسد و النفاسة^٥، أيقنوا بأنه عليه السلام يكذبهم فيما أخبروا به من أكل الذئب أخاهم، فقالوا له: إنك لا تصدقنا في هذا الخبر؛ لما سبق إلى قلبك من تهمتنا، و إن كنا صادقين. و قد يفعل مثل ذلك المخادع المماكر إذا أراد أن يوقع في قلب من يُخبره بالشيء صدقه، فيقول له: أنا أعلم أنك لا تصدقني في كذا و كذا و إن كنت صادقاً، و هذا بين.

[تنزيه يعقوب عليه السلام عن الحزن المكروه]

مسألة: فإن قال^٦: فلم أسرف يعقوب عليه السلام^٧ في الحزن و التهلك و ترك

١. في «ب، د» و المطبوع: «قيل».

٢. يوسف (١٢): ١٧.

٣. في «ج» + «قيل له».

٤. في «ج، ر، ص» و المطبوع: «بشدة».

٥. في المطبوع: «المنافسة» و «النفاسة»: الحسد. يقال: نفس عليك فلان ينفس نفساً و نفاسةً: أي:

حسدك. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٦ (نفس).

٦. في «ج» و المطبوع: «قيل».

٧. في المطبوع: «على نفسه».

التماسك حتى ابْيَضَّت عَيْنَاهُ مِنْ^١ الْبُكَاءِ^٢، وَ مِنْ شَأْنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ التَّجَلُّدُ وَ التَّصَبُّرُ وَ تَحْمُلُ الْأَثْقَالِ، وَ لِهَذِهِ الْحَالِ^٣ عَظُمَتْ مَنَازِلُهُمْ، وَ ارْتَفَعَتْ دَرَجَاتُهُمْ؟ الْجَوَابُ: قِيلَ لَهُ^٤: إِنَّ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بُلِيَ وَ امْتَحَنَ فِي ابْنِهِ بِمَا لَمْ يُمْتَحَنَ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَزَقَهُ مِنْ^٥ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْسَنَ النَّاسِ وَ أَجْمَلَهُمْ وَ أَكْمَلَهُمْ عِلْمًا^٦ وَ فَضْلًا وَ أَدَبًا وَ عِفَافًا، ثُمَّ أُصِيبَ بِهِ أَعْجَبَ مُصِيبَةٍ وَ أُطْرَفَهَا^٧؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْرُضْ بَيْنَ يَدَيْهِ مَرَضًا يُؤْوِلُ إِلَى الْمَوْتِ، فَيُسْلِيَهُ عَنْهُ تَمْرِيطُهُ لَهُ ثُمَّ يَأْسُهُ مِنْهُ بِالْمَوْتِ؛ بَلْ فَقَدَهُ^٨ فَقَدْ لَا يَقْطَعُ مَعَهُ عَلَى الْهَلَاكِ فَيَأْسُ^٩، وَ لَا يَجِدُ أَمَارَةً عَلَى حَيَاتِهِ وَ سَلَامَتِهِ فَيَرْجُو^{١٠} يَطْمَعُ. فَكَانَ^{١١} مُتَرَدِّدَ الْفِكْرِ بَيْنَ يَأْسٍ وَ طَمَعٍ، وَ هَذَا أَغْلَظُ مَا يَكُونُ عَلَى الْإِنْسَانِ وَ أَنْكَى^{١٢} لِقَلْبِهِ.

وَ قَدْ يَرِدُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الْحُزَنِ مَا لَا يَمْلِكُ رَدَّهُ وَ لَا يَقْوَى عَلَى دَفْعِهِ، وَ لِهَذَا

١. في «ج»: + «الحزن و».

٢. في المطبوع: + «و الحزن».

٣. في «ب، د»: + «ما». و في «ج»: «و لأجل هذه الأحوال» بدل «و لهذه الحال». و في المطبوع: «و لولا هذه الحال ما» بدلها.

٤. في «ج»: - «له».

٥. في «ج»: - «من». و في المطبوع: «مثل».

٦. في المطبوع: «عقلاً».

٧. في «ألف»: - «و أطرفها».

٨. في المطبوع: «فقد».

٩. في «ج» و المطبوع: + «منه».

١٠. في «ب»: + «لو».

١١. في «ألف» و المطبوع: «و كان».

١٢. في «ألف، د، ص»: «و أذكى». و في «ب»: - «و أنكى لقلبه». و يقال: نكيت في العدو أنكى نكايَةً فأنا ناكٍ، إذا كثرت فيهم الجراح و القتل، و هزمته، و غلبته. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١١٧؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٧٤ (نكأ).

لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ مُجَرَّدِ الْحُزَنِ وَالبُكَاءِ، وَإِنَّمَا تُهَيَّي عَنْ اللَّطَمِ وَالنَّوْحِ، وَأَنْ يُطْلِقَ لِسَانَهُ بِمَا يُسَخِّطُ رَبَّهُ.

و قد بَكَى نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ وَفَاتِهِ، وَ قَالَ: «الْعَيْنُ تَدْمَعُ، وَ الْقَلْبُ يَخْشَعُ، وَ لَا تَقُولُ^١ مَا يُسَخِّطُ الرَّبَّ^٢»، وَ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْقُدُوءُ فِي جَمِيعِ الْأَدَابِ وَ الْفَضَائِلِ.

عَلَى أَنَّ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَبْدَى مِنْ حُزْنِهِ يَسِيراً مِنْ كَثِيرٍ، وَ كَانَ مَا يُخْفِيهِ^٣ وَ يَصْبِرُ^٤ عَلَيْهِ وَ يُغَالِبُهُ أَكْثَرَ وَ أَوْسَعَ مِمَّا أَظْهَرَهُ.

وَ بَعْدُ: فَإِنَّ التَّجَلُّدَ عَلَى الْمَصَائِبِ وَ كَظْمُ^٥ الْحُزَنِ مِنَ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ، وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ^٦ لَازِمٍ، وَ قَدْ يَعْدِلُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ الشَّاقَّةِ وَ إِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْكَثِيرِ.

[عَلَّةُ عَدَمِ تَسْلِيِ يَعْقُوبَ عليه السلام بِرُؤْيَا ابْنِهِ يَوْسُفَ عليه السلام]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ^٧: كَيْفَ لَمْ يَتَسَلَّ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ يُخَفِّقَ عَنْهُ الْحُزْنَ مَا تَحَقَّقَهُ^٨ مِنْ رُؤْيَا ابْنِهِ يَوْسُفَ^٩ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا تَكُونُ إِلَّا صَادِقَةً؟!

١. فِي «د»: «وَلَا يَقُولُ».

٢. رَاجِعُ: التَّعَاذِي لِلشَّرِيفِ الْعُلُوِي، ص ١٠١، ح ٧؛ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ، ج ٢، ص ٥٥، ص ٤٧٢٤.

٣. فِي «ج، د، ر، ص، ل»: «يَجْنَهُ».

٤. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَيَتَبَصَّرُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْغَيْظُ وَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَا».

٧. فِي «ج، ص»: «قِيلَ»، وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «قَانِلَ».

٨. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَحَقِّقُهُ».

٩. فِي «ج» -: «يَوْسُفَ».

الجواب: قيل له عن ذلك جوابان:

أحدهما: أن يوسف عليه السلام رأى تلك^١ الرؤيا وهو صبي غير نبي، ولا موحي إليه، فلا وجه في تلك الحال للقطع على صدقها^٢ وصحتها. والآخر: أن أكثر ما في هذا الباب أن يكون يعقوب عليه السلام قاطعاً على بقاء ابنه، وأن الأمر سيؤول فيه إلى ما تضمنته الرؤيا. وهذا لا يوجب نفى الحزن والجزع؛ لأننا نعلم أن طول المفارقة واستمرار الغيبة يقتضيان الحزن، مع القطع على أن المفارق باقٍ يجوز^٣ أن تؤول^٤ حاله إلى القدوم. وقد جزع الأنبياء عليهم السلام ومن جرى مجراهم من المؤمنين المطهرين من مفارقة أولادهم وأحبائهم مع ثقتهم^٥ بالالتقاء بهم في الآخرة والحصول معهم في الجنة. والوجه في ذلك ما ذكرناه.

١. في «ألف» وحاشية «ر»: «ذلك».

٢. في المطبوع: «بصدقها» بدل «على صدقها».

٣. في «ص»: «الجواز».

٤. في «د» والمطبوع: «أن يؤول».

٥. في «ص» والمطبوع: «يقينهم».

[تنزيه يوسف عليه السلام عن الصبر على الاستعباد]^١

فإن قال^٢: كيف صبر يوسف عليه السلام على العبودية؟ ولم لم يُنكرها ولم يتبرأ من الرق؟ وكيف يجوز على نبي^٣ الصبر على أن يُستعبد ويُسترق؟

الجواب:

قيل له: إن يوسف عليه السلام لم يكن في تلك الحال نبياً، على ما قاله كثير من الناس، ولما خاف على نفسه القتل جاز أن يصبر على الاسترقاق.

ومن ذهب إلى هذا الوجه يتأول قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^٥ على أن الوحي لم يكن في تلك الحال؛ بل كان في غيرها، و يصرف ذلك إلى الحال المستقبلة المجمع على أنه كان فيها نبياً. ووجه آخر، وهو: أن الله تعالى لا يمتنع أن يكون أمره بكتمان أمره والصبر

١. في «ج، د، ل»: + «مسألة».

٢. في «ج، د»: «قيل». وفي المطبوع: + «قائل».

٣. في المطبوع: «النبى».

٤. في «ج»: «لم يكن نبياً في تلك الحال» بدل «لم يكن في تلك الحال نبياً». وفي المطبوع: «في تلك الحال لم يكن نبياً» بدلها.

٥. يوسف (١٢): ١٥.

على مَشَقَّةِ الْعُبُودِيَّةِ؛ امْتِحَانًا وَتَشْدِيدًا فِي التَّكْلِيفِ، كَمَا امْتَحَنَ أَبُوهُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ؛ أَحَدَهُمَا بِمُرُودٍ، وَالْآخَرَ بِالذَّبْحِ.

و وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ خَبَّرَهُمْ بِأَنَّهُ غَيْرُ عَبْدٍ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مَا فَعَلُوهُ مِنْ اسْتِرْقَاقِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا مِنْهُ، وَلَا أَصْغَوْا إِلَى قَوْلِهِ، وَ إِنْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَا جَرَى فِي تِلْكَ الْأَزْمَانِ قَدْ انْصَلَّ بِنَا. وَ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: إِنَّهُ خَافَ الْقَتْلَ، فَكَتَمَ أَمْرَ نُبُوَّتِهِ، وَ صَبَرَ عَلَى الْعُبُودِيَّةِ.

٩٦

و هَذَا جَوَابٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمَ مَا أُرْسِلَ بِهِ خَوْفًا مِنَ الْقَتْلِ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَبْعَثْهُ لِلْأَدَاءِ إِلَّا وَ^١ هُوَ عَاصِمٌ لَهُ مِنَ الْقَتْلِ حَتَّى يَقَعَ الْأَدَاءُ وَ تُسْمَعَ الدَّعْوَةُ، وَإِلَّا كَانَ^٢ ذَلِكَ نَقْضًا لِلْغُرُضِ.

[اِسْتَبْهَتْهُمْ يَوْسُفُ ﷺ بِأَمْرَةِ الْعَزِيزِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ^٣: فَمَا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَامْرَأَةِ الْعَزِيزِ: «وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ»^٤؟

الْجَوَابُ: أَنَّ «الْهَمَّ» فِي اللُّغَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى وَجْهِ؛ مِنْهَا الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَنْبُسُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ»^٥؛ أَيْ: أَرَادُوا ذَلِكَ،

١. فِي «ج»: «لَمَّا بَعَثَهُ لِلْأَدَاءِ» بَدَل «لَمْ يَبْعَثْهُ لِلْأَدَاءِ إِلَّا وَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَكَانَ».

٣. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «قِيلَ». وَ فِي «ج»: «+ قَاتِلَ».

٤. يَوْسُفَ (١٢): ٢٤.

٥. الْمَائِدَةُ (٥): ١١.

وَعَزَمُوا عَلَيْهِ^١؛ قَالَ^٢ الشَّاعِرُ:

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ^٣ وَكِدْتُ^٤، وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالَتُهُ^٥

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ^٦:

وَفَضَّلَ مِرْدَاساً عَلَى النَّاسِ حِلْمُهُ وَأَنْ كُلَّ هَمٍّ هَمَّهُ فَهَوَ فَاعِلُهُ^٧

وَمِثْلُهُ قَوْلُ حَاتِمِ الطَّائِي:

وَاللَّهِ صُـلِّعْلُوكُ يُسَاوِرُ هَمَّهُ وَيَمْضِي عَلَى الْآثَامِ وَالذَّهْرُ مُقْدِمًا^٨

وَمِنْ وَجْهِهِ هَمُّ خُطُورِ الشَّيْءِ بِالْبَالِ وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الْعَزْمُ عَلَيْهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾^٩، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى أَنَّ الْفَشَلَ خَطَرٌ

بِالْهَمِّ، وَلَوْ كَانَ الْهَمُّ فِي هَذَا الْمَكَانِ عَزْماً لَمَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى وَلِيَّهُمَا^{١٠}؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى

يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ

مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^{١١}، وَإِرَادَةُ الْمَعْصِيَةِ وَالْعَزْمُ عَلَيْهَا مَعْصِيَةٌ

١. في «ب»: - «عليه».

٢. في «ج»: «مثل قول» بدل «قال». وفي «ل»: «و قال».

٣. في «ب»: + «بي».

٤. في «ج»: «و كنت».

٥. أي زواجه. والقائل هو ضابطي البرجمي، كما نقل عنه المؤلف رحمه الله في كتابه الأمالي، ج ٢،

ص ١٢، المجلس ٢٤. راجع أيضاً: تفسير مجمع البيان، ج ٥، ص ٣٨٤؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٤٤.

٦. تقدّمت ترجمتها في ص ١١٨.

٧. ديوان الخنساء، ص ١٢٤.

٨. ديوان حاتم الطائي، ص ١١٢.

٩. آل عمران (٣): ١٢٢.

١٠. في المطبوع: «ولا هما».

١١. الأنفال (٨): ١٦.

- وقد تجاوز^١ ذلك قومٌ حتى قالوا: إن العزم على الكبير كبير^٢، وعلى الكفر كفرٌ - ولا يجوز أن يكون الله تعالى وليّ من عزم على الفرار عن نصرة نبيه، وإسلامه إلى السوء^٣.

ومما يشهد أيضاً بذلك^٤ قول كعب بن زهير:

فكَمْ فِيهِمْ مِنْ سَيِّدٍ^٥ مُتَوَسِّعٍ وَ مِنْ فَاعِلٍ لِلْخَيْرِ إِنْ هُمْ أَوْ عَزَمَ!^٦
فَفَرَّقَ كَمَا تَرَى بَيْنَ الْهَمِّ وَالْعَزَمِ، وَ ظَاهِرُ التَّفَرُّقِ^٧ يَقْتَضِي اخْتِلَافَ الْمَعْنَى.
و من وجوه الهم أن يستعمل بمعنى المقاربة، فيقولون: همّ بكذا وكذا^٨؛ أي: كاذب^٩ يفعلُه؛ قال ذو الرمة^{١٠}:

أَقُولُ لِمَسْعُودٍ بِجَرَاعٍ مَالِكٍ وَ قَدْ هَمَّ دَمْعِي أَنْ تَلِجَ^{١١} أَوَانُلُهُ^{١٢}

١. في «ب، ج»: «يجاوز».

٢. في «ج» والمطبوع: «الكبيرة كبيرة». وفي المطبوع: «و على الصغيرة صغيرة». وفي «ب»: «كبيرة».

٣. في «ر»: «العدو».

٤. في «ج»: «بذلك أيضاً» بدل «أيضاً بذلك». وفي «ر»: - «بذلك».

٥. في «ج»: «فارس».

٦. ديوان كعب بن زهير، ص ٦٩.

٧. في المطبوع: «قد».

٨. في «ج»: - «و كذا».

٩. في «ص» والمطبوع: «أن».

١٠. «ذو الرمة غيلان بن عقبة العدوي» المكنى بأبي الحارث، من شعراء العرب في عهد خلافة هشام بن عبد الملك، مات في سنة ١١٧ ق وله أربعون سنة، وهو على مذهب عدل. راجع: إكمال الكمال لابن ماکولا، ج ١، ص ٣٧٦؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٤٨، ص ١٤٢، الرقم ٥٥٦٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٢٦٧، الرقم ١٢٨.

١١. في «ألف، ر، ص» والمطبوع: «أن يلج».

١٢. نقله أبو الفرج في الأغاني، ج ١٨، ص ٢٦٠ عن ذي الرمة.

و الدمع لا يجوزُ عليه العزم^١، وإنما أراد أنه^٢ كاذبٌ وقاربٌ.

وقال أبو الأسود الدؤلي:

و كُنْتَ مَتَى تَهْمُ يَمِينُكَ مَرَّةً لِسَفْعَلْ خَيْراً تَقْتَفِيهَا^٣ شِمَالُكَ^٤

و على هذا خرج قوله تعالى: ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ^٥﴾؛ أي: يكاذ.

و قال الحارثي^٦:

يُرِيدُ الرُّمْحُ صَدَرَ أَبِي بَرَاءٍ وَ يَرَعْبُ عَنْ دِمَاءِ بَنِي عَقِيلٍ^٧

و مِنْ وَجْهِهِ الهمُّ الشهوةُ و ميلُ الطَّبَاعِ^٨؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَقُولُ فيما يَسْتَهِيهِ

و يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ: لَيْسَ هَذَا مِنْ هَمِّي، و هذا^٩ أهمُّ الأشياءِ إِلَيَّ. و التجوُّزُ باستعمالِ

١. في «ب»: «العزم عليه» بدل «عليه العزم».

٢. في «ج، ص»: «أنه».

٣. في «ألف، ب»: «تتبعها». و في «د»: «يقتضيها». و في حاشية «ر»: «تعتقبها».

٤. ديوان أبي الأسود الدؤلي، ص ٥٠، و البيت فيه هكذا:

«أراك متى تههم يمينك مرةً لنفعل خيراً تعتقبها شمالك».

٥. الكهف (١٨): ٧٧.

٦. في «ألف، ج»: «الحارث». و في «ب»: «- الحارثي». و في «ر»: «الحرث». و الصحيح ما أثبتناه، كما

صرح به في أكثر المصادر التي حكى البيت. و يحتمل أن يكون الشاعر هو النجاشي الحارثي قيس بن عمرو، الذي ضربه أمير المؤمنين علي عليه السلام حداً على شربه الخمر بالكوفة أول يوم من شهر رمضان مع أبي سماك الأسد. راجع للمزيد: الفقيه، ج ٤، ص ٥٥، ح ٥٠٨٩؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٣٨٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٩، ص ٤٧٥؛ الإصابة، ج ٥، ص ٤٠٣.

٧. حكى عنه في: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ١، ص ٤١٠؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٢٤؛ التبيان، ج ٦، ص ١٢١؛ الكشف و البيان عن تفسير القرآن، ج ٦، ص ١٨٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٠١. و في تأويل مشكل القرآن، ص ١٣٣، نسب إلى أبي عبيدة.

٨. في «ب» و المطبوع: «الطبع».

٩. في المطبوع: «+ من».

الهِمَّةُ^١ مكانَ الشهوةِ ظاهرٌ في اللغةِ.

و قد رويَ هذا التأويلُ عن الحسنِ البصريِّ، قال: أَمَا هَمُّهَا فَكَانَ أَحَبَّتْ هَمَّ،
و أَمَا هَمُّهُ^٢ فما طَبِعَ عليه الرجالُ مِن شَهْوَةِ النساءِ.

فإِذَا كَانَتْ وجوهُ هذه^٣ اللفظةِ مختلفةً مُتَّبِعَةً - على ما ذكرناه - نَفَيْنَا عن نَبِيِّ
اللَّهِ ما لا يَلِيقُ به، و هو العِزُّ عَلَى القَبِيحِ، و أَجْزَأنا باقِيَ الوجوهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهَا
يَلِيقُ بِحالِهِ.

فإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَسُوغُ حَمْلُ الهَمِّ فِي الآيَةِ عَلَى العِزِّ و الإرادةِ، و يَكُونُ مع ذلك
لِها وَجْهٌ صَحِيحٌ يَلِيقُ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، مَتَى^٤ حَمَلْنَا الهَمَّ هَاهُنَا عَلَى العِزِّ جاز أَنْ نُعَلِّقَهُ بِغَيْرِ القَبِيحِ و نَجْعَلَهُ
مُتَنَازِلًا لَضَرْبِهَا أَوْ دَفْعِهَا^٥ عَنْ نَفْسِهِ؛ كَمَا يَقُولُ القائلُ: قَدْ كُنْتُ هَمَمْتُ بِفُلَانٍ^٦؛ أَيِ:
بأنْ أَوْقَعَ بِهِ ضَرْبًا أَوْ مَكْرُوهاً.

فإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ عَلَى هذا التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَوْلا أَنِّي رَأَيْتُ بُرْهَانَ
رَبِّي»^٧، و الدَّفْعُ لَهَا عَنْ نَفْسِهِ طَاعَةً لَا يَصْرِفُ^٨ البُرْهَانَ عَنْهَا؟

قُلْنَا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا هَمَّ بِدَفْعِهَا وَ ضَرْبِهَا أَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بُرْهَانًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ

١. في «ج»: «الهم».

٢. أي هَمَّ يوسف عليه السلام.

٣. في «ر»: - «هذه».

٤. في «ج»: «إِنْ».

٥. في «ج»: «و دفعها» بدل «أو دفعها». و في «ب»: «متنازلاً لصرفها و دفعها» بدل «متنازلاً لضرربها أو دفعها». و في «ص»: «أو لدفعها».

٦. في المطبوع: + «بن فلان».

٧. يوسف (١٢): ٢٤.

٨. في «ج»: «لا يصرفنا».

أَقْدَمَ عَلَى مَا هُمْ بِهِ أَهْلَكَ أَهْلُهَا وَقَتْلُوهُ، أَوْ أَنَّهَا^١ تَدَّعِي عَلَيْهِ الْمُرَاوَدَةَ عَلَى الْقَبِيحِ وَتَقْرِفُهُ^٢ بِأَنَّهُ دَعَاها إِلَيْهِ، وَضَرَبَهَا لِامْتِنَاعِهَا مِنْهُ. فَأَخْبَرَ^٣ تَعَالَى أَنَّهُ صَرَفَ بِالْبُرْهَانِ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ اللَّذَيْنِ هُمَا: الْقَتْلُ وَالْمَكْرُوهُ، أَوْ ظَنَّ الْقَبِيحَ بِهِ وَاعْتَقَادَهُ فِيهِ. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْجَوَابُ يَقْتَضِي^٤ أَنَّ جَوَابَ لَفْظَةِ «لَوْلَا» يَتَقَدَّمُ فِي تَرْتِيبِ الْكَلَامِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ لَهُمْ بِضَرْبِهَا. وَتَقَدَّمُ جَوَابُ «لَوْلَا» قَبِيحٌ. أَوْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ «لَوْلَا» بِغَيْرِ جَوَابٍ.

قُلْنَا: أَمَّا تَقَدُّمُ جَوَابِ «لَوْلَا» فَجَائِزٌ مُسْتَعْمَلٌ، وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِيمَا نَسْتَأْنِفُهُ مِنَ الْكَلَامِ عِنْدَ الْجَوَابِ الْمُخْتَصِّ بِذَلِكَ، وَنَحْنُ غَيْرُ مُفْتَقِرِينَ إِلَيْهِ فِي جَوَابِنَا هَذَا؛ لِأَنَّ الْعَزَمَ عَلَى الضَّرْبِ وَالْهَمَّ بِهِ قَدْ وَقَعَ إِلَّا أَنَّهُ انْصَرَفَ عَنْهُ بِالْبُرْهَانِ الَّذِي رَأَاهُ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ وَتَلْخِيصُهُ: وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ، وَهَمَّ^٥ بِدَفْعِهَا، لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ لَفَعَلَ ذَلِكَ.

فَالْجَوَابُ^٦ الْمُتَعَلِّقُ بِ«لَوْلَا» مَحْذُوفٌ فِي الْكَلَامِ، كَمَا حُذِفَ^٧ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَوْفٌ رَحِيمٌ»^٨؛ مَعْنَاهُ: وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ لَهَلَكْتُمْ.

١. في «ج، د، ر»: «وَأَنَّهَا».

٢. هكذا ظاهر جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «تَقْدِفُهُ». وأصل «الْقَرْفُ» و«الاقتراف»: قشر اللحاء عن الشجر، والجلدة عن الجرح. ويقال: قَرَفْتُ فُلَانًا بِكَذَا، إِذَا عَبْتَهُ بِهِ، أَوْ أَتَهَمْتَهُ. راجع: مفردات ألفاظ القرآن، ج ١، ص ٦٦٧؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٣. في «ج، ص» والمطبوع: «+ «اللَّهُ».

٤. في «ألف»: «يَقْضِي».

٥. في «ج» + «بِهَا أَيْ».

٦. في «ب، ج، د»: «وَالْجَوَابُ».

٧. في «ب، ج، د، ر»: «يُحْذَفُ».

٨. النور (٢٤): ٢٠.

ومثله: * كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ^١؛ معناه: لو تعلمون علم اليقين لم تتأنفوا^٢ في الدنيا ولم^٣ تحرصوا على خطاياها. وقال امرؤ القيس:
فلو أنها نفس تموت سوية^٤ و لكنها نفس تساقط أنفسا^٥
أراد: فلو أنها نفس تموت سوية لتقضت وفينت.

فحذف الجواب تعويلاً على أن الكلام يقتضيه ويتعلق به.

على أن من حمل هذه الآية على الوجه الذي لا يليق بنبي الله عليه السلام وأضاف العزم على المعصية إليه^٥ لا بد له من تقدير جواب محذوف، ويكون التقدير على تأويله: ولقد هممت بالزنى، وهم بمثله^٦، ولو^٧ لأن رأى برهان ربه لفعله.
فإن قيل: متى علقتم العزم في الآية والهم^٨ بالضرب أو الدفع كان ذلك مخالفاً للظاهر.

قلنا: ليس الأمر على ما ظنه هذا السائل؛ لأن الهم في ظاهر الآية متعلق بما لا يصح أن يتعلق به العزم و^{١٠} الإرادة على الحقيقة، لأنه تعالى قال: «و لقد هممت به

١٠٠

١. التكاثر (١٠٢): ٥ و ٦.

٢. في «ألف، د، ر، ل»: «لم تنافسوا».

٣. في «ب، د، ر، ص»: «لم».

٤. ديوان امرئ القيس، ص ١١٨، وفيه: «جميعه» بدل «سوية».

٥. في «ج»: «إليه».

٦. في «ج»: «بها».

٧. في «ص» و المطبوع: «لو» بدون واو العطف.

٨. في «ر»: «و الهم».

٩. في المطبوع: «هذه».

١٠. في «ألف»: «العزم و».

وَهُمْ بِهَا^١، فَتَعَلَّقَ الِهْمُ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ بِذَوَاتِهِمَا، وَالذَّاتُ^٢ الْمَوْجُودَةُ الْبَاقِيَةُ لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَادَّ^٣ وَ يُعْزَمَ^٤ عَلَيْهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ أَمْرٍ مَحْذُوفٍ^٥ يَتَعَلَّقُ الْعَزْمُ بِهِ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا وَيَخْتَصَّانِ بِهِ، وَ رَجُوعُ الضَّرْبِ وَ الدَّفْعِ إِلَيْهِمَا كَرَجُوعِ رُكُوبِ الْفَاحِشَةِ، فَلَا ظَاهَرَ لِلْكَلامِ يَقْتَضِي خِلَافَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: قَدْ هَمَمْتُ بِفُلَانٍ، فَظَاهِرُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي تَعَلُّقَ عَزْمِهِ وَ هَمِّهِ بِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى فُلَانٍ؟! وَ لَيْسَ بَعْضُ الْأَفْعَالِ بِذَلِكَ^٦ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ؛ فَقَدْ^٧ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ هَمَّ بِقَصْدِهِ أَوْ بِإِكْرَامِهِ أَوْ إِهَانَتِهِ^٨ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ضُرُوبِ الْأَفْعَالِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْكَلامِ ظَاهِرٌ يَقْتَضِي خِلَافَ مَا ذَكَرْنَاهُ - وَ إِن كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ - لَجَازَ أَنْ نَعْدَلَ^٩ عَنْهُ، وَ نَحْمِلَهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ؛ لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الدَّالِّ عَلَى تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ الْقَبَائِحِ^{١٠}.

فَإِنْ قِيلَ: الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَقَدْ هَمَمْتُ بِهِ وَ هَمَّ بِهَا» خَرَجَ مَخْرَجاً وَاحِداً؛ فَلِمَ جَعَلْتُمْ هَمَّهَا بِهِ مُتَعَلِّقاً بِالْقَبِيحِ^{١١} وَ هَمَّهَا بِهَا مُتَعَلِّقاً بِالضَّرْبِ أَوْ الدَّفْعِ^{١٢} عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ؟

١. فِي «ج»: «وَالذَّوَاتِ».

٢. فِي «أَلْف، ب»: «أَنْ يَرَادَّ».

٣. فِي «د، ر»: «وَتُعْزَم».

٤. فِي «ج»: «إِلَيْهَا».

٥. فِي «ال»: «فِي ذَلِكَ» بَدَلَ «بِذَلِكَ».

٦. فِي «ص، ل»: «وَقَدْ».

٧. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِإِهَانَتِهِ».

٨. فِي «ب، د»: «أَنْ يَعْدَلَ».

٩. فِي «ج»: - «عَنِ الْقَبَائِحِ».

١٠. فِي «ب»: «بِالْقَبَائِحِ». وَ فِي «أَلْف، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِالْقَبِيحِ».

١١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَالدَّفْعِ».

قُلْنَا: أَمَّا الظاهرُ، فلا^١ يَدُلُّ عَلَى الأمرِ^٢ الذي تَعَلَّقَ بِهِ الهمُّ والعزمُ منهما جميعاً، وإنما أثبتنا هَمَّهُما به مُتَعَلِّقاً بِالْقَبِيحِ لَشَهَادَةِ الْكِتَابِ وَالْآثَارِ بِذَلِكَ، وَهِيَ مِمَّنْ يَجُوزُ عَلَيْهَا فِعْلُ الْقَبِيحِ، وَلَمْ يُمْضِ دَلِيلٌ^٣ مِنْ جَوَازِهِ عَلَيْهَا كَمَا أُمِنُ^٤ ذَلِكَ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَشْهَدُ بِذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^٥، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾^٦، وَقَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِياً عَنْهَا: ﴿الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^٧، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾^٨.

١٠١

وَالْآثَارُ وَارِدَةٌ بِإِطْبَاقِ مُفَسِّرِي الْقُرْآنِ وَتُتَأَوَّلِيهِ عَلَى أَنَّهَا هَمَّتْ بِالْمَعْصِيَةِ وَالْفَاحِشَةِ.

وَأَمَّا^٩ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ، وَلَا يَعَزَمَ عَلَيْهِ، وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا ذَلِكَ فِي صَدْرِ هَذَا^{١٠} الْكِتَابِ. فَأَمَّا مَا يَدُلُّ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا هَمَّ بِالْفَاحِشَةِ، وَلَا عَزَمَ عَلَيْهَا فَمَوَاضِعُ كَثِيرَةٌ.

١. فِي «ج»: «فَبِأَنَّهُ لَا» بَدَل «فَلَا».

٢. فِي «ج»: «الظَّاهِر».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَلِكَ».

٤. فِي «أَلْف، ر»: «أَوْ مِنْ».

٥. يُونُسُ (١٢): ٣٠.

٦. يُونُسُ (١٢): ٢٣.

٧. يُونُسُ (١٢): ٥١.

٨. يُونُسُ (١٢): ٣٢.

٩. فِي «د، ل»: «فَأَمَّا».

١٠. فِي «د» - «هَذَا».

مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾^١. وَقَوْلُهُ تَعَالَى^٢: ﴿ذَلِكَ لِيُعْلَمَ أَنتَى لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾^٣. فَلَوْ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ ٥ الْجُهَالُ مِنْ جُلُوسِهِ مِنْهَا مَجْلِسُ^٦ الْخَائِنِ وَانْتِهَائِهِ إِلَى حَلِّ السَّرَاوِيلِ - حَوْشِي^٧ مِنْ ذَلِكَ - لَمْ يَكُنِ السُّوءُ وَالْفَحْشَاءُ مُنْصَرِفِينَ^٨ عَنْهُ، وَلَكَانَ خَائِنًا بِالْغَيْبِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْهَا: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾^٩، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾^{١٠}، وَقَوْلُ الْعَزِيزِ لَمَّا رَأَى الْقَمِيصَ^{١١} قَدْ مِنْ دُبُرٍ: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾^{١٢}، فَانْسَبَ الْكَيْدَ إِلَى الْمَرْأَةِ دُونَهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ^{١٣} زَوْجِهَا لَمَّا وَقَفَ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ مِنْهَا وَبَرَاءةِ^{١٤} يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُ^{١٥}: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ

١. يوسف (١٢): ٢٤.

٢. فِي «ج»: + «فِيمَا حَكَاهُ سَبْحَانَهُ عَنْهُ».

٣. يوسف (١٢): ٥٢.

٤. فِي «ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَوْ».

٥. فِي «ص»: «عَلَى مَا قَالَهُ» بَدَلُ «كَمَا قَالَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «كَمَا زَعَمَ».

٦. فِي «ب، د»: «مَوْضِعٌ» بَدَلُ «مِنْهَا مَجْلِسٌ».

٧. فِي «أَلْف»: «وَحَوْشِي».

٨. فِي «ج»: «مُصْرُوفِينَ».

٩. يوسف (١٢): ٣٢.

١٠. يوسف (١٢): ٥١.

١١. فِي «ج»: «قَمِيصَهُ».

١٢. يوسف (١٢): ٢٨.

١٣. فِي «ص»: «نَفْسِ».

١٤. فِي «أَلْف، ر»: «مَارَأَهُ» بَدَلُ «بَرَاءةٍ». وَفِي «ص»: «وَمُبَارَاةٍ».

١٥. فِي «ج»: - «مِنْهُ».

الْخَاطِئِينَ^١، و عَلَى مَذَهَبِهِمُ الْفَاسِدِ^٢ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَاطِئٌ يَجِبُ^٣ أَنْ يَسْتَغْفِرَ؛ فَلِمَ خُصَّتْ^٤ بِالْإِسْتِغْفَارِ دُونَهُ؟

و قَوْلُهُ تَعَالَى: «رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَ إِلَّا تَصْرِفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَ أَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ * فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ^٥»، و الإِسْتِجَابَةُ^٦ تَوَذُّنٌ بِبِرَاءَتِهِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ. وَ تُنْبِئُ أَنَّهُ لَوْ^٧ فَعَلَ مَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ قَدْ صَبَا وَ لَمْ يُصْرِفْ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ.

و قَوْلُهُ تَعَالَى: «قُلْنَا حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ^٨»، و الْعَزْمُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ مِنْ أَكْبَرِ السُّوءِ.

و قَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِياً عَنِ الْمَلِكِ: «أَتُوبُنِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ^٩»، وَ لَا يُقَالُ ذَلِكَ فِيمَنْ فَعَلَ مَا أَدْعَوُهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَ مَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ^{١٠ ١١}»؟

١. يوسف (١٢): ٢٩.

٢. في المطبوع: «أَنْ».

٣. في المطبوع: «فيجب».

٤. في المطبوع: «اختصت».

٥. في المطبوع: «حاكياً عنه».

٦. يوسف (١٢): ٣٣ و ٣٤. وفي المطبوع: «إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

٧. في المطبوع: «فالاستجابة».

٨. في «ر»: «و» + «كان».

٩. يوسف (١٢): ٥١.

١٠. يوسف (١٢): ٥٤.

١١. في المطبوع: «إِلَّا مَا رَجَمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ».

١٢. يوسف (١٢): ٥٣. وفي المطبوع: «إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ».

قُلْنَا: إِنَّمَا أَرَادَ الدَّعَاءَ وَ الْمُنَازَعَةَ وَ الشَّهْوَةَ، وَ لَمْ يُرِدِ الْعَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَ هُوَ لَا يُبْرَى نَفْسَهُ مِمَّا لَا تَعْرِى^١ مِنْهُ طِبَاعُ الْبَشَرِ.

و فِي ذَلِكَ جَوَابٌ آخَرُ اعْتَمَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ^٢ وَ اخْتَارَهُ - وَ إِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ وَ ذَكَرُوهُ - وَ هُوَ: أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي هُوَ * وَ مَا^٣ أُبْرَى نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأُمَازَةٌ بِالسُّوءِ * إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْمَرْأَةِ، لَا مِنْ كَلَامِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ اسْتَشْهَدُوا عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ بِأَنَّهُ مَسْنُوقٌ عَلَى الْكَلَامِ الْمَحْكِيِّ عَنِ الْمَرْأَةِ بِلَا شَكٍّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: * قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ * وَ مَا أُبْرَى نَفْسِي^٤،^٥ فَتَسَقَّ الْكَلَامَ عَلَى كَلَامِ الْمَرْأَةِ؟

وَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يَكُونُ التَّبَرِّي مِنَ الْخِيَانَةِ الَّذِي هُوَ * ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ * مِنْ كَلَامِ الْمَرْأَةِ، لَا مِنْ كَلَامِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ يَكُونُ الْمُكْنَى عَنْهُ فِي قَوْلِهَا^٦: * لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ * هُوَ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّ زَوْجَهَا قَدْ خَانَتْهُ فِي الْحَقِيقَةِ بِالْغَيْبِ، وَ إِنَّمَا أَرَادَتْ: أَنِّي^٧ لَمْ أَخُنْ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ هُوَ غَائِبٌ فِي السَّجْنِ، وَ لَمْ أَقُلْ فِيهِ لَمَّا سُئِلْتُ^٨ عَنْ قِصَّتِي مَعَهُ إِلَّا الْحَقَّ^٩. وَ مَنْ جَعَلَ

١. فِي «أَلْف، ب، د»: «لَا يَعْرِى».

٢. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ٨٠.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٤. فِي «ل» وَ الْمَطْبُوعِ: + «إِنَّ النَّفْسَ لَأُمَازَةٌ بِالسُّوءِ».

٥. يَوْسُفَ (١٢): ٥١ - ٥٣.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: + «أَنِّي».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنِّي».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: + «عَنْهُ وَ».

٩. فِي «ص»: «الْخَيْر».

ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَهُ مَحْمُولًا عَلَى أَنِّي لَمْ أَخْنِ الْعَزِيزَ فِي رُوحَتِهِ بِالْغَيْبِ.

وهذا الجواب كأنه أشبه بالظاهر؛ لأنَّ الكلامَ معه لا يَنْقَطِعُ عن أَتْسَافِهِ^١ وانتِظَامِهِ. فإن قيل: فأَيُّ^٢ معْنَى لَسَجِنِهِ إذا كَانَ عِنْدَ الْقَوْمِ^٣ مُتَبَرِّئًا مِنَ الْمَعْصِيَةِ مُتَنَزِّهًا^٤ عَنِ الْخِيَانَةِ؟

قُلْنَا: قد قيل: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ السَّتْرُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالتَّمْوِيهِ^٥ لَأَمْرِهَا حَتَّى لَا تَفْتَضِحَ وَتَنْكَشِفَ أَمْرُهَا لِكُلِّ أَحَدٍ^٦. والذي يَشْهَدُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهٗ حَتَّى حِينٍ»^٧.

و جواب آخر في الآية على أنَّ الهمَّ فيها هو العِزُّ، وهو: أن يُحْمَلَ الكلامُ على التقديس والتأخير، ويكون تلخيصه: وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ، وَلَوْ^٨ لَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ لَهَمَّ بِهَا. وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِمْ: قد كنتَ هَلَكْتَ لَوْلَا أَنْ تَدَارَكْتُكَ، وَقُتِلْتَ لَوْلَا أَنِّي خَلَصْتُكَ^٩. والمعنى: لَوْلَا تَدَارَكِي لَهَلَكْتَ، وَلَوْلَا تَخْلِصِي^{١٠} لَقُتِلْتَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَعَ هَلَاكٌ وَلَا قَتْلٌ.

١. في «ر»: «انتسافه».

٢. في «ب»: «فما».

٣. في «ب»: - «عند القوم».

٤. في «ج»: - «من المعصية متنزها».

٥. في المطبوع: + «والكتمان».

٦. في «ص»: + «من الناس».

٧. يوسف (١٢): ٣٥.

٨. في «ر، ص»: «لو» بدون واو العطف.

٩. في المطبوع: + «قد».

١٠. في «ج، د، ص، ل»: «تخلصي».

و قال^١ الشاعر^٢:

فلا يدعني قومي صريحاً لحرّة^٣ لئن كنت مقتولاً و يسلمَ عامر^٤
و قال الآخر^٥:

فلا يدعني قومي ليوم كريمة^٦ لئن لم أعجل طعنة^٧ أو أعجل^٨
فقدّم جواب^٩ «لئن» في البيتين جميعاً.

و قد استبعد قومٌ تقديم جواب «لولا» عليها، قالوا: لو جاز ذلك لجاز قولهم:
قام زيد لولا عُمرو، و قصدتك لولا بكر.

و قد بيّنّا بما أوردناه^{١٠} من الأمثلة والشواهد جواز تقديم جواب «لولا»، وأن القائل
قد يقول: قد كنت قُمتُ^{١١} لولا كذا وكذا، و قد كنت قصدتك لولا أن صدني فلان. و
إن لم يقع قيام و لا قصد. وهذا هو الذي يشبه الآية دون ما ذكره من المِثَالِ.

١. في «ب، ج، د، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٢. القائل هو قيس بن زهير بن جذيمة، كما صرح به سيبويه في كتابه، ج ٣، ص ٤٦؛ لكن نُسب في
الكامل في التأريخ، ج ١، ص ٥٥٩ إلى ورقاء بن زهير. و البيت حُكي أيضاً عن قائله من دون إشارة
إلى اسمه في: التبيان، ج ٦، ص ١٢٣؛ خزنة الأدب، ج ١١، ص ٣٥١؛ الأُمالي للسيد المرتضى، ج ١،
ص ٤٨٠؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٢٦.

٣. يعني عامر بن الطفيل.

٤. لم نثر على قائل البيت و لا على مصدر له. و في «ألف، ر»: «آخر» بدون الألف و اللام.

٥. في «ألف، د، ر»: «صريحاً لحرّة» بدل «ليوم كريمة».

٦. في «ج»: «ضربة». و في «ص»: «طغية».

٧. راجع: التبيان، ج ٦، ص ١٢٣؛ الأُمالي للسيد المرتضى، ج ١، ص ٤٨٠؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣،
ص ٢٢٥.

٨. في «ج»: «فقالوا». و في المطبوع: «وقالوا».

٩. في «ص»: «إنما أوردناه» بدل «بما أوردناه».

١٠. في «د» و المطبوع: «هممت».

و بعد: فَإِنْ فِي الْكَلَامِ شَرْطًا، وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، فَكَيْفَ يُحْمَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَعَ حُصُولِ الشَّرْطِ؟! وَ لَيْسَ^١ لَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا جَوَابَ «لَوْلَا» مَحذُوفًا؛ لِأَنَّ جَعْلَ جَوَابِهَا مَوْجُودًا أَوَّلَى، وَ لَيْسَ تَقْدِيمُ جَوَابِ «لَوْلَا» بِأَعَدَّ مِنْ حَذْفِهِ جُمْلَةً مِنَ الْكَلَامِ، وَ إِذَا جَازَ عِنْدَهُمُ الْحَذْفُ لَثَلَا يَلْزَمُ تَقْدِيمُ الْجَوَابِ جَازَ لَغَيْرِهِمْ تَقْدِيمُ الْجَوَابِ حَتَّى لَا يَلْزَمَ الْحَذْفُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْبُرْهَانُ الَّذِي رَأَاهُ يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى انصَرَفَ لِأَجَلِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ؟ وَ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْبُرْهَانُ مَا رُويَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَاهُ صُورَةَ أَبِيهِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَاضًا عَلَى إصْبَعِهِ مُتَوَعِّدًا لَهُ عَلَى مُقَارَفَةِ^٢ الْمَعْصِيَةِ؟^٣ أَوْ يَكُونَ مَا رُويَ مِنْ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ نَادَتْهُ بِالنَّهْيِ وَ الزَّجْرِ فِي الْحَالِ؟^٤ قُلْنَا: لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبُرْهَانُ الَّذِي رَأَاهُ فَانزَجَر بِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ مَا ظَنَّهُ^٥ الْعَامَّةُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي^٦ الْإِلْجَاءَ، وَ يُنَافِي التَّكْلِيفَ، وَ يُضَادُّ الْمِحْنَةَ. وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ لَمَا كَانَ يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَحِقُّ بَتْنَزُّهَهُ^٧ عَمَّا دَعَتْهُ إِلَيْهِ الْمَرَأَةُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ مَدْحًا وَ لَا ثَوَابًا. وَ هَذَا مِنْ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَيْسَ».

٢. فِي «ب، د»: «مُفَارَقَةً».

٣. رَاجِعْ: مُسْنَدُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسِ الْبَجَلِيِّ، ص ١٣٤؛ تَفْسِيرُ الْعِيَّاشِيِّ، ج ٢، ص ١٧٣، ح ١٨؛ تَفْسِيرُ مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٥، ص ٣٨٨. الْكَشْفُ وَ الْبَيَانُ عَنِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، ج ٥، ص ٢١٢؛ مُعَالِمُ التَّنْزِيلِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، ج ٢، ص ٤٢٠؛ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ج ٢، ص ٤٩٢.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِنْزَجَرَ». وَ رَاجِعِ الْمَصَادِرَ السَّابِقَةَ الْمَذْكُورَةَ.

٥. فِي «ج»: «مَا حَكَّتْهُ» بِدَلِّ «بِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ مَا ظَنَّهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُفْضِي إِلَى» بِدَلِّ «يَقْتَضِي».

٧. فِي «ب»: «تَنْزِيهِهِ». وَ فِي «د»: «تَنْزُّهُهُ».

أَفْتَحَ الْقَوْلَ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ مَدَحَهُ بِالِامْتِنَاعِ مِنَ^١ الْمَعْصِيَةِ، وَ أَشْنَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾^٢.

فَأَمَّا الْبُرْهَانُ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا لَطَفَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ^٣ بِهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ أَوْ قَبْلَهَا اخْتَارَ^٤ عِنْدَهُ الْإِمْتِنَاعَ مِنَ الْمَعَاصِي وَ التَّنْزَهُ عَنْهَا، وَ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِي كَوْنَهُ مَعْصُومًا؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ هِيَ مَا اخْتَارَ^٥ عِنْدَهُ مِنَ الْأَلْطَافِ التَّنْزَهُ^٦ عَنِ الْقَبِيحِ وَ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ فِعْلِهِ. وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ^٧ الرُّؤْيَةُ هَاهُنَا بِمَعْنَى الْعِلْمِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِدْرَاكِ؛ لِأَنَّ كِلَا الْوَجْهَيْنِ يَحْتَمِلُهُ الْقَوْلُ.

وَ ذَكَرَ آخَرُونَ^٨ أَنَّ الْبُرْهَانَ هَاهُنَا إِنَّمَا^٩ هُوَ دَلَالَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِيُوسِّفَ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ^{١٠} اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا صَارَفٌ عَنِ الْفِعْلِ وَ مُقَوِّ لِدَاعِي^{١١} الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ. وَ هَذَا^{١٢} أَيْضًا جَائِزٌ^{١٣}.

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَنِ».

٢. يُوسُفَ (١٢): ٢٤.

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَاخْتَارَ».

٥. فِي «ب، ج»: «اخْتِيرَ».

٦. فِي «ب»: «فَنَزَهُ الْمَنْزَهُ» بِدَلِ «التَّنْزَهُ».

٧. فِي «أَلْف»: + «هَذِهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: + «مَعْنَى».

٨. فِي «ل»: «الْآخَرُونَ».

٩. فِي «ب، ج، د»: - «إِنَّمَا».

١٠. فِي «ب»: «يَفْعَلُهُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الدَّوَاعِي».

١٢. فِي «د»: «وَهُوَ».

١٣. فِي «ج»: «فِيهِ» بِدَلِ «مِنْهُ وَ هَذَا أَيْضًا جَائِزٌ».

[تنزيه يوسف عليه السلام عن محبة المعصية]

مسألة: ^١فإن قيل: ^٢كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ» ^٣و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ سَجَنَهُمْ لَهُ مَعْصِيَةٌ ^٤، كَمَا أَنَّ مَا دَعَاهُ إِلَيْهِ مَعْصِيَةٌ، وَ مَحَبَّةُ الْمَعْصِيَةِ عِنْدَكُمْ لَا تَكُونُ إِلَّا قَبِيحَةً؟

الجواب: قلنا في تأويل هذه الآية جوابان:

أحدهما: أنه أراد بقوله: «أَحَبُّ إِلَيَّ» أَخَفُّ عَلَيَّ وَأَسْهَلُ ^٥. وَلَمْ يُرِدِ الْمَحَبَّةَ الَّتِي هِيَ الْإِرَادَةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى أَنْ يُخَيَّرَ أَحَدُنَا بَيْنَ فِعْلَيْنِ يَنْزِلَانِ بِهِ يَكْرَهُهُمَا وَ يَشْقَانِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ فِي الْجَوَابِ: كَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ. وَإِنَّمَا يُرِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ السَّهُولَةِ وَ الْخِفَةِ.

و الوجه ^٦الآخر: أنه أراد أَنَّ تَوَطُّنِي نَفْسِي وَ تَصْبِيرِي ^٧لَهَا عَلَى السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُوَاقَعَةِ الْمَعْصِيَةِ.

فإن قيل: هذا خلاف الظاهر؛ لأنه مُطْلَقٌ، وَ قَدْ أَضْمَرْتُمْ فِيهِ.

قلنا: لا بُدَّ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ السَّجْنَ نَفْسَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً لِيَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ كَيْفَ يُرِيدُهُ وَ إِنَّمَا السَّجْنُ الْبُنْيَانُ الْمَخْصُوصُ؟! وَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْكَلامِ ظَاهِرٌ ^٨يُخَالِفُ ^٩مَا قُلْنَاهُ إِذَا قُرئ: «رَبِّ السَّجْنِ» بِفَتْحِ السِّينِ،

١. في «ألف»: «قال».

٢. يوسف (١٢): ٣٣.

٣. في المطبوع: + «و محنة».

٤. في «ب»: «أَخَفَّ وَ أَسْهَلُ عَلَيَّ» بدل «أَخَفَّ عَلَيَّ وَ أَسْهَلُ».

٥. في «ص»: «و الجواب».

٦. في «ب، ج»: «و تصبري».

٧. في «د» و المطبوع: «الكلام ظاهره» بدل «للكلام ظاهر».

٨. في «ج»: «قلنا: إِنَّمَا يَكُونُ الْكَلَامُ يَخَالِفُ بظاهره» بدل «و إِنَّمَا يَكُونُ الْكَلَامُ ظَاهِرُهُ يَخَالِفُ».

وإن كانت هذه القراءة أيضاً مُحْتَمِلَةً للمعنى الذي ذكرناه؛ فكأنه أراد: أن سَجَنِي نفسي عن المعصية أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُوَاقَعَتِهَا، فَرَجَعَ معْنَى السَّجْنِ إِلَى فِعْلِهِ دُونَ فِعَالِهِمْ^١.

١٠٦

وإذا كان الأمر على ما ذكرناه، فَلَيْسَ لِلْمُخَالَفِ أَنْ يُضْمَرَ فِي الْكَلَامِ^٢: أَنْ كُونِي فِي السَّجْنِ وَجُلُوسِي فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ بِأُولَى مِمَّنْ أَضْمَرَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ يَعُودُ إِلَى السَّجْنِ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ.

فإن قيل: كَيْفَ يَقُولُ: «السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ» وَهُوَ لَا يُحِبُّ مَا دَعَوْهُ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ، وَ مِنْ شَأْنِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنْ تُسْتَعْمَلَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ فِي مَعْنَاهَا^٤؟

قُلْنَا: قَدْ تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِيمَا لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ خُيِّرَ بَيْنَ مَا يَكْرَهُهُ^٥ وَ مَا يُحِبُّهُ^٦ سَائِغٌ^٧ أَنْ يَقُولَ: «هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ»^٨، وَ إِن لَمْ يَحْسُنْ^٩ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ مُبْتَدِئاً مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَيَّرَ - هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ هَذَا - إِذَا كَانَ لَا يَشْتَرِكُ فِي مَحَبَّتِهِ.

١. في «ب» و المطبوع: «أفعالهم».

٢. في «ص»: «المخالف بأن» بدل «للمخالف أن».

٣. في «ب»: «للكلام» بدل «في الكلام».

٤. في «ج.ل»: «معناها».

٥. في «ر» و المطبوع: «+ بين».

٦. في «ص»: «لا يكرهه» بدل «يحبّه».

٧. في المطبوع: «سائغ له» بدل «سائغ».

٨. في «ج» و المطبوع: «+ من هذا».

٩. في المطبوع: «وإن لم يخير يحسن»، و هو من تصحيف محققه. و أما الكلام لا يستقيم إلا بحذف العبارة «هذا أحب إلي من هذا» الآية، أو أن تكون تلك العبارة بدلاً من «ذلك» في قوله: «لم يحسن أن يقول ذلك مبتدئاً» و لو مع تكلف جداً.

و إِنَّمَا سُوِّغَ ذَلِكَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ^١ الْمُخَيَّرَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي الْأَصْلِ لَا يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا إِلَّا وَهُمَا مُرَادَانِ لَهُ، أَوْ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَهُمَا. فموضوع التخيير يقتضي ذلك و إن حَصَلَ فيما يُخَالَفُ أَصْلَ موضوعه؛ فَمَنْ^٢ قَالَ - وَ قَدْ خُيِّرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَا يُحِبُّ أَحَدَهُمَا -: «هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ» إِنَّمَا يَكُونُ مُجِيباً بِمَا يَقْتَضِيهِ أَصْلُ الموضوعِ فِي التخييرِ.

و يُقَارِبُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾^٣، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِي الْعِقَابِ، وَ إِنَّمَا حَسَنَ الْقَوْلُ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ التَّقْرِيعِ وَ التَّوْبِيخِ^٤ عَلَى اخْتِيَارِ الْمَعَاصِي عَلَى الطَّاعَاتِ، وَ أَنَّهُمْ مَا آثَرُوهَا إِلَّا لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ فِيهَا خَيْرًا وَ نَفْعًا^٥، فَقِيلَ: أَذَلِكَ خَيْرٌ عَلَى مَا تَظُنُّونَهُ^٦ وَ تَعْتَقِدُونَهُ^٧ أَمْ كَذَا وَ كَذَا؟

وَ قَدْ قَالَ قَوْمٌ^٨ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾: إِنَّهُ إِنَّمَا حَسَنَ لِإِشْتِرَاكِ الْحَالَتَيْنِ^٩ فِي بَابِ الْمَنْزِلَةِ، وَ إِنْ لَمْ يَشْتَرِكَا فِي الْخَيْرِ وَ النِّفْعِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَ أَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^{١٠}.

١. فِي «أَلْف» ب، د، ر، ص، ل: «أَنْ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَمِنْ».

٣. الْفَرْقَان (٢٥): ١٥.

٤. فِي «ص، ل»: «التَّوْبِيخُ وَ التَّقْرِيعُ» بَدَلَ «التَّقْرِيعِ وَ التَّوْبِيخِ».

٥. فِي «ج»: - «و نَفْعًا».

٦. فِي «ب»: «تَظُنُّوهُ» وَ فِي «أَلْف، ص»: «يَظُنُّونَهُ».

٧. فِي «أَلْف، ص»: «و يَعْتَقِدُونَهُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «قَوْم».

٩. فِي «د، ص، ل»: «الْحَالِيْنَ».

١٠. الْفَرْقَان (٢٥): ٢٤.

و مِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى يَتَأْتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ^١؛ لِأَنَّ الْأَمْرَيْنِ - يَعْنِي الْمَعْصِيَةَ وَ دُخُولَ السَّجْنِ - مُشْتَرِكَانِ فِي أَنَّ لِكُلِّ^٢ مِنْهُمَا دَاعِيًا وَ عَلَيْهِ بَاعِثًا، وَ إِنْ لَمْ يَشْتَرِكَا فِي تَنَاوُلِ الْمَحَبَّةِ. فَجُعِلَ اشْتِرَاكُهُمَا فِي دَاعِي^٣ الْمَحَبَّةِ اشْتِرَاكًا فِي الْمَحَبَّةِ نَفْسِهَا، وَ أُجْرِيَ اللَّفْظُ عَلَى ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَقُولُ: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾^٤ وَ عِنْدَكُمْ أَنَّ^٥ الْقَبِيحَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ بِمَشْرُوطٍ^٦ بَارْتِفَاعِ الْكَيْدِ عَنْهُ؛ بَلْ هُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْهُ وَ إِنْ وَقَعَ الْكَيْدُ؟!

قُلْنَا: إِنَّمَا أَرَادَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّكَ مَتَى لَمْ تَلْطُفْ لِي بِمَا^٧ تَدْعُونِي إِلَى مُجَانَبَةِ الْفَاحِشَةِ وَ تُثَبِّتِي^٨ عَلَى تَرْكِهَا صَبَوْتُ^٩. وَ هَذَا مِنْهُ انْقِطَاعُ^{١٠} إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ تَسْلِيمَ لِأَمْرِهِ، وَ أَنَّهُ لَوْلَا مَعُونَتُهُ وَ لُطْفُهُ مَا نَجَا مِنَ الْكَيْدِ. وَ الْكَلَامُ وَ إِنْ تَعَلَّقَ فِي الظَّاهِرِ بِالْكَيدِ نَفْسِهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾، فَالْمُرَادُ بِهِ: إِلَّا تَصْرِفَ عَنِّي ضَرَرَ كَيْدَهُنَّ؛ لِأَنَّهُنَّ إِنَّمَا أَجْرَيْنَ بِالْكَيدِ إِلَى مُسَاعَدَتِهِ لَهُنَّ عَلَى

١. فِي «الْف، ب، د، ر» - «أَحَبُّ إِلَيَّ».

٢. فِي «ج» + «وَاحِد».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «دَوَاعِي».

٤. يُوسُفُ (١٢): ٣٣.

٥. فِي «ل» وَ الْمَطْبُوعُ: + «امْتَنَاع».

٦. فِي «ب، ج، د»: «مَشْرُوطًا». وَ فِي الطَّبُوعِ: «مَشْرُوط».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِي لِمَا» بَدَلَ «لِي بِمَا». وَ «لَطَفَ بِهِ» وَ «لَهُ» كِلَاهُمَا صَحِيحَانِ.

٨. فِي «ر»: «و تُثَبِّتِي».

٩. فِي الْمَفْرَدَاتِ لِلرَّاعِبِ، ص ٤٧٥ (صَبَوْتُ): «صَبَا فَلَانِ يَصْبُو صَبْوًا وَ صَبُوءَةً، إِذَا نَزَعَ وَ اشْتَاقَ، وَ فَعَلَ فَعَلُ الصَّبِيَانِ».

١٠. فِي «ج»: «انْقِطَاعُ مِنْهُ» بَدَلَ «مِنْهُ انْقِطَاعُ».

المعصية، فإذا عُصِمَ منها و لُطِفَ له في الإنصافِ عنها كان^١ الكيدُ مصروفاً عنه من حيث لم يَقَعْ ضرُّه و ما أجرى به إليه، و لهذا يُقالُ لِمَنْ أجرى بكلامه إلى غرض: لم يَقَعْ ما قَلَّتْ شيئاً؛ و لِمَنْ فَعَلَ ما لا تأثيرَ له: ما فَعَلَتْ شيئاً. و هذا بَيِّنٌ بحمدِ الله تعالى.

[تنزيه يوسف عليه السلام عن التعويلِ على غيرِ الله]

مسألة: فإن قيل: كيف يجوزُ على يوسف عليه السلام - و هو نبيُّ مُرسَل - أن يُعوَّلَ في إخراجِه مِنَ السَّجَنِ على غيرِ الله تعالى، و يتَّخَذَ سِواه في ذلك وكيلاً؟ في قوله للذي كان معه: «اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ»^٣، حتَّى وَرَدَت الروايات^٤: أن سببَ طولِ حَبْسِه عليه السلام إنما كانَ لِأَنَّهُ عَوَّلَ على غيرِ الله تعالى؟!

الجواب: قلنا: إنَّ سَجَنه عليه السلام إذا كانَ قَبِيحاً و مُنْكَراً فَعَلَيْه أن يتوصَّلَ إلى إزالته بَكُلِّ وجهٍ و سببٍ، و يتَسَبَّطَ^٥ إليه بَكُلِّ ما يَظُنُّ أَنَّهُ يُزيلُه عنه، و يَجْمَعُ فيه بَيْنَ الأسبابِ الْمُخْتَلِفَةِ. فلا يَمْتَنِعُ على هذا أن يَضُمَّ إلى دُعائه الله تعالى و رغبته إليه في خَلاصِه مِنَ السَّجَنِ أن يَقولَ لِبَعْضِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ سيؤدِّي قولَه^٦: «اذْكُرْنِي»، و نَبَّهَ على خَلاصِي. و إمَّا القبيحُ أن يَدَعَ التوكُّلَ و يَقْتَصِرَ على غيرِه؛ فأما أن يَجْمَعَ بَيْنَ التوكُّلِ و الأخذِ بِالْحَرَمِ فهو الصوابُ الذي يَقْتَضِيهِ الدينُ و العقلُ.

١. في «ب، د، ر، ص، ل»: «فكان».

٢. في المطبوع: «وكيلاً في ذلك» بدل «في ذلك وكيلاً».

٣. يوسف (١٢): ٤٢.

٤. في «د، ص، ل»: «الرواية».

٥. في «ب، ج، د، ر، ص، ل»: «و يتسبَّب».

٦. في «د» و المطبوع: «+ له».

و يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ، وَأَمَرَهُ أَنْ^١ يَقُولَ لِلرَّجُلِ مَا قَالَهُ.

[تنزيه يوسف عليه السلام عن إلحاق الأذى بأبيه]

مسألة: فإن قيل: ما^٢ الوجه في طلب يوسف عليه السلام أخاه من إخوته، ثم حبسه له عن الرجوع إلى أبيه، مع علمه بما يلحقه عليه^٣ من الحزن؟ وهل هذا إلا إضرار^٤ به وبأبيه؟

الجواب: قلنا: الوجه في ذلك ظاهر؛ لأن يوسف عليه السلام لم يفعل ذلك إلا بوحى من الله تعالى إليه، وذلك امتحان^٥ منه لنبيه يعقوب عليه السلام وابتلاء لصبره، و تعريض للعالي من منزلة الثواب. و نظير ذلك امتحانه له عليه السلام بأن صرف عنه خبر يوسف عليه السلام طول تلك المدة حتى ذهب بصره بالبكاء عليه. وإنما أمرهم يوسف عليه السلام بأن يلطفوا بأبيهم^٦ في إرساله، من غير أن يكذبوه أو يخدعوه.

فإن قيل: أليس قد قالوا^٧: «سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ»^٨، والمُرَاوِدَةُ هي الخداع والمكر^٩؟

١. في «ج»: «أن» بدون الباء الجارة.

٢. في المطبوع: «فما».

٣. في «ج»: «- عليه».

٤. في المطبوع: «الخوف و».

٥. في المطبوع: «إضراراً».

٦. في «ج»: «امتحاناً» بدل «و ذلك امتحان».

٧. في «ج»: «بأبيه».

٨. في «ألف، ر، ل»: «له».

٩. يوسف (١٢): ٦١. وفي المطبوع: «و إنا لنفاعلون».

١٠. في «ج»: «المكر و الانخداع» بدل «الخداع و المكر».

قلنا: لَيْسَ الْمُرَاوَدَةُ مَا ظَنَنْتُمْ؛ بَلْ هِيَ التَّلَطُّفُ وَالتَّسَبُّبُ وَالِاحْتِيَالُ^١، وَ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الصَّدَقِ وَ الْكَذِبِ جَمِيعاً، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِفَعْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ، فَإِنْ خَالَفُوهُ فَلَا لَوْمَ إِلَّا عَلَيْهِمْ.

[تنزيه يوسف عليه السلام عن الكذب و تهمته إخوته]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى جَعَلِ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ؟ وَ ذَلِكَ تَعْرِضٌ مِنْهُ لِأَخِيهِ لِلتُّهْمَةِ^٢. ثُمَّ إِنَّ^٣ مُؤَدِّتَهُ نَادَى^٤ بَأَنَّهُمْ سَارِقُونَ^٥، وَلَمْ يَسْرِقُوا عَلَى الْحَقِيقَةِ! الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا جَعَلِ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ فَالْغَرَضُ فِيهِ التَّسَبُّبُ إِلَى احْتِبَاسِ أَخِيهِ عِنْدَهُ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ قَدْ رُوِيَ^٦: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْلَمَ أَخَاهُ بِذَلِكَ؛ لِيَجْعَلَهُ طَرِيقاً إِلَى التَّمَسُّكِ بِهِ^٧. فَقَدْ خَرَجَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُدْخِلاً عَلَى أَخِيهِ عَمّاً وَ تَرْوِيعاً^٨ بِمَا جَعَلَهُ مِنَ السَّقَايَةِ فِي رَحْلِهِ. وَ لَيْسَ بِمُعَرِّضٍ لَهُ لِلتُّهْمَةِ بِالسَّرِقَةِ؛ لِأَنَّ وَجُودَ السَّقَايَةِ فِي رَحْلِهِ يَحْتَمِلُ وَجُوهاً كَثِيراً^٩ غَيْرَ السَّرِقَةِ، فَلَيْسَ^{١٠} يَجِبُ صَرْفُهُ إِلَيْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ. وَ عَلَى مَنْ صَرَفَ

١. فِي «ج» - «وَالِاحْتِيَال».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِالتُّهْمَةِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ أَدْن».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَنَادَى».

٥. إِشَارَةٌ إِلَى الْآيَةِ ٧٠ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ (١٢): ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَتَيْنَهَا الْعَبْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾.

٦. فِي «د»: «يُرْوَى».

٧. رَاجِعْ: تَفْسِيرُ مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٥، ص ٤٣٤؛ مُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ وَ مُخْتَلَفُهُ، ج ١، ص ٢٣٥؛ عَصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ لِلرَّازِي، ص ٦١.

٨. «التَّرْوِيعُ»: التَّفْزِيعُ، وَالتَّخْوِيفُ، كَالرَّوْعِ. رَاجِعْ: الْمَصْبَحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٤٦ (رُوع).

٩. فِي «أَلْف» - «كثيرة».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَيْسَ».

ذَلِكَ إِلَى السَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ اللَّوْمِ؛ لَتَقْصِيرِهِ وَتَسْرُعِهِ^١. وَلَا ظَاهَرَ أَيْضاً لَوْجُودِ^٢ السَّقَايَةِ فِي الرَّحْلِ يَقْتَضِي السَّرِقَةَ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي ذَلِكَ قَائِمٌ، وَقُرْبَ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ.

١٠٩

فَأَمَّا نِدَاءُ الْمُنَادِي بِأَنَّهُمْ سَارِقُونَ، فَلَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَكَيْفَ يَأْمُرُ بِالْكَذِبِ؟! وَإِنَّمَا نَادَى بِذَلِكَ أَحَدُ الْقَوْمِ^٣ لَمَّا فَقَدُوا الصُّوَاعَ، وَسَبَقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ أَنَّهُمْ سَرَقُوهُ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِأَنَّهُمْ سَارِقُونَ أَنَّهُمْ سَرَقُوا يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَبِيهِ، وَأَوْهَمُوهُ^٤ أَنَّهُمْ يَحْفَظُونَهُ فَضَيَعُوهُ. فَالْمُنَادِي^٥ صَادَقَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ النِّدَاءُ بِإِذْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَ أَنَّ ظَاهَرَ الْقِصَّةِ وَاتِّصَالَ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّرِقَةِ سَرِقَةُ الصَّاعِ^٦ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَأُحْسِنَ^٧ فَقْدَهُ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْكَلَامَ خَارِجٌ عَلَى مَعْنَى^٨ الْإِسْتِفْهَامِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهَرَ الْخَبَرِ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ، فَاسْقَطَ أَلْفَ الْإِسْتِفْهَامِ، كَمَا سَقَطَتْ فِي مَوَاضِعَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَهَذَا الْوَجْهُ فِيهِ بَعْضُ الضَّعْفِ؛ لِأَنَّ أَلْفَ الْإِسْتِفْهَامِ لَا تَكَادُ تَسْقُطُ إِلَّا فِي

١. فِي «د»: «وَلِتَسْرُعِهِ».

٢. فِي «ج»: «أَنْ وَجُودَ» بَدَلِ «لَوْجُودَ».

٣. فِي «ل»: «الْمُنَادِي بِذَلِكَ» بَدَلِ «بِذَلِكَ أَحَدُ الْقَوْمِ».

٤. فِي «أَلْف»: «وَأَوْهَمُوا».

٥. فِي «ب، ج»: «وَالْمُنَادِي».

٦. فِي «ر»: «وَالْمَطْبُوعُ: «الصُّوَاعُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعُ: «وَأَحْسَنُوا».

٨. فِي الْمَطْبُوعُ: «مَخْرَجَ» بَدَلِ «عَلَى مَعْنَى».

مَوْضِعٌ يَكُونُ عَلَى سُقُوطِهَا^١ دَلَالَةٌ فِي الْكَلَامِ، مِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:
كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ^٢ غَلَسَ^٣ الظَّلَامُ^٤ مِنْ الرِّبَابِ خَيْالاً^٥؟

[اتنزيه يوسف عليه السلام عن تعمّده بعدم تسكين نفس أبيه]

مسألة: فإن قيل: فما بال يوسف عليه السلام لم يُعلم أباه عليه السلام بخبره؛
لتسكن نفسه ويزول وجده^٦، مع علمه بشدة تحرقه^٧ وعظم قلقه^٨؟
الجواب: قلنا: في ذلك وجهان:

أحدهما: أن ذلك كان له ممكناً، وكان عليه قادراً، فأوحى الله تعالى إليه بأن
يعدل عن إطلاعه على خبره؛ تشديداً للمحنة عليه، و تعريضاً للمنزلة الرفيعة في
البلوى، و له تعالى أن يصعب^٩ التكليف وأن يسهله.

والوجه^{١٠} الآخر: أنه جائز أن يكون عليه السلام لم يتمكّن من ذلك، ولا قدر
عليه، فلذلك^{١١} عدل عنه.

١. في «ص»: + «منه».

٢. موضع بالعراق، يصرف ولا يصرف. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٣١ (وسط).

٣. «الغلس» بالتحريك: الظلمة آخر الليل. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٩٥٦ (غلس).

٤. «الظلام»: أول الليل. راجع: المصباح المنير، ص ٣٨٦ (ظلم).

٥. البيت منسوب إلى الأخطل. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٠٣؛ و ج ٤، ص ١٨٤؛ تفسير مجمع البيان،

ج ١، ص ٣٤٤؛ و ج ٤، ص ٩٤؛ متشابه القرآن ومختلفه، ج ١، ص ٢١٩؛ مجاز القرآن للتميمي، ج ١،

ص ٥٦؛ و ج ٢، ص ١٣٠ و ٢٣٣؛ كشف المشكل لابن الجوزي، ج ٢، ص ٦٠.

٦. في «ل»: «همّه ووجده» بدل «وجده». وفي المطبوع: + «وهمّه».

٧. في «ألف»: «تخوّفه».

٨. في «ج»: + «تلهّفه و».

٩. في «ألف» وحاشية «ر»: «أن يضعّف».

١٠. في «ألف» ب، د، ر: «و الجواب».

١١. في «ج»: «ولذلك».

[تنزيه يوسف عليه السلام عن الرضا بالسجود له]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَ خَرُّوا لَهُ سُجْدًا﴾^١ وكيف يرضى بأن يسجدوا له، والسجود لا يكون إلا لله تعالى؟
الجواب: قلنا: في ذلك وجوه:

منها: أن يكون تعالى لم يرد بقوله^٢ أنهم سجدوا^٣ إلى جهته؛ بل سجدوا لله تعالى من أجله، ولأنه^٤ تعالى جمع بينهم وبينه، كما يقول القائل: إنما صليت لوصولي إلى أهلي، وإنما^٥ صمت لشفائي من مريض، وإنما يريد: من أجل ذلك. فإن قيل: هذا التأويل يفسده قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾^٦.

قلنا: ليس هذا التأويل بمانع^٧ من مطابقة الرؤيا المتقدمة في المعنى دون الصورة؛ لأنه عليه السلام لما رأى سجد الكواكب والقمرين له كان تأويل ذلك بلوغه أرفع المنازل وأعلى الدرجات، ونيله أمانته وأغراضه، فلما اجتمع مع أبيه ورأياه^٨ في الحال الرفيعة العالية^٩، ونال ما كان يتمناه من اجتماع الشمل، كان

١. يوسف (١٢): ١٠٠.

٢. في «الف، ل» + «له».

٣. في المطبوع: + «له تعالى».

٤. في المطبوع: «لأنه» بدون واو العطف.

٥. في المطبوع: - «إنما».

٦. يوسف (١٢): ١٠٠.

٧. في «ج»: «مانعاً».

٨. في «الف، ر»: «و رأوه». وفي «ص»: «و رآه».

٩. في «ج»: «على».

١٠. في «د، ص»: - «العالية».

ذَلِكَ مُصَدِّقاً لِرُؤْيَا^١ الْمَتَقَدِّمَةِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ». وَلَا بُدَّ^٢ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمْ سَجَدُوا إِلَيْهِ^٣ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مُطَابِقاً لِلرُّؤْيَا الْمَتَقَدِّمَةِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ رَأْيِي فِي مَنَامِهِ أَنْ إِخْوَتَهُ وَأَبَوِيهِ سَجَدُوا لَهُ، وَلَا رَأْيِي فِي يَقْظَتِهِ الْكَوَكِبَ تَسْجُدُ لَهُ، فَقَدْ صَحَّ أَنْ التَّطَابُقَ فِي الْمَعْنَايِ^٤ دُونَ الصُّورَةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ السَّجُودُ لِلَّهِ تَعَالَى، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ إِلَى جِهَةِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَحْوِهِ، كَمَا^٥ يُقَالُ: صَلَّى فُلَانٌ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ لِلْقِبْلَةِ. وَ هَذَا لَا يُخْرِجُ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ التَّعْظِيمِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقِبْلَةَ مُعْظَمَةٌ وَإِنْ كَانَ السَّجُودُ لِلَّهِ تَعَالَى نَحْوَهَا؟! وَمِنْهَا: أَنَّ السَّجُودَ لَيْسَ يَكُونُ بِمُجَرَّدِهِ عِبَادَةً حَتَّى يُضَامَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَكُونُ عِبَادَةً، فَلَا يَمْتَنِعُ^٦ أَنْ يَكُونَ^٧ سَجَدُوا^٨ لَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّحِيَّةِ وَالْإِعْظَامِ وَالْإِكْرَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُنْكَرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الْقَدِيمُ تَعَالَى. وَكُلُّ هَذَا وَاضِحٌ.

١١١

[تنزيه يوسف ﷺ عن طاعة الشيطان]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ

١. فِي «ر»: «الرُّؤْيَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا بُدَّ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَعْنَى».

٥. فِي «أَلْف، ر»: «وَكَمَا».

٦. فِي «ب» + «مَنْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونُوا».

٨. فِي «ج، د»: «سَجَدُوا».

الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَ بَيْنَ إِخْوَتِي؟^١ وهذا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطَاعَ الشَّيْطَانُ، وَ نَفَذَ فِيهِ كَيْدَهُ وَ نَزَعَهُ!

الجواب: قلنا: هذه الإضافة لَا تَقْتَضِي^٢ مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ؛ بَلِ النَّزْعُ وَ الْقَبِيحُ كَانَ مِنْهُمْ إِلَيْهِ، لَا مِنْهُ إِلَيْهِمْ، وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «جَرَى^٣ بَيْنِي وَ بَيْنَ فُلَانٍ شَرٌّ» وَ إِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَ لَمْ يَشْتَرِكَا فِيهِ.

إِسْهَابُهُ طَلَبَ يَوْسُفَ عَلَيْهِ الْوِلَايَةُ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ |

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْعَزِيزِ: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي خَفِيفٌ غَلِيمٌ»^٤؟ وَ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَطْلُبَ الْوِلَايَةَ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ؟!
الجواب: قلنا: إِنَّمَا التَّمَسُّ تَمْكِيتَهُ مِنْ خَزَائِنِ الْأَرْضِ؛ لِيَحْكُمَ فِيهَا بِالْعَدْلِ، وَ لِيَصْرِفَهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا^٥، وَ كَانَ ذَلِكَ لَهُ مِنْ غَيْرِ وِلَايَةٍ، وَ إِنَّمَا سَأَلَ الْوِلَايَةَ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَ لِمَنْ يُمَكِّنُ^٦ مِنْ إِقَامَةِ الْحَقِّ وَ الْأَمْرِ^٧ بِالْمَعْرُوفِ^٨ أَنْ يَتَسَبَّبَ إِلَيْهِ وَ يَتَوَصَّلَ إِلَى فَعْلِهِ، فَلَا لَوْمَ فِي ذَلِكَ عَلَى يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَا حَرَجٍ^٩.

١. يوسف (١٢): ١٠٠.

٢. في «ألف، ب، ج، ل»: «لا يقتضي».

٣. في «ج»: «يجري».

٤. يوسف (١٢): ٥٥.

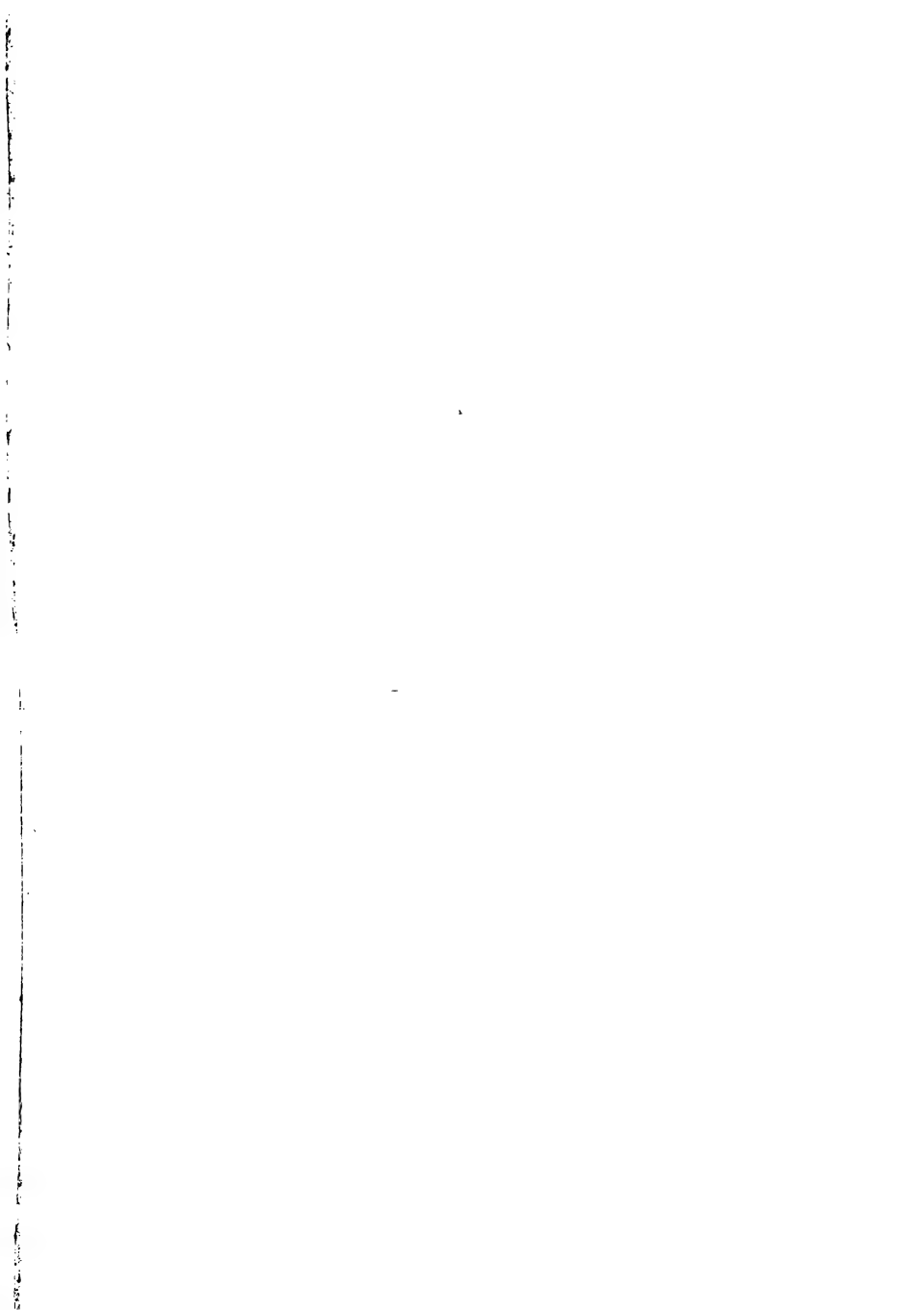
٥. في «د، ل»: «مستحقها».

٦. في «ر»: «لم يمكن». وفي المطبوع: «لا يتمكن».

٧. في «ل»: «الذي له أن يفعله و الأمر» بدل «و الأمر». وفي المطبوع: «أو الأمر» بدله.

٨. وفي «د»: «+ و».

٩. في «ج»: «- و لا حرج».



[شُبْهَةٌ ابْتِلَاءِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَبَبِ ذَنْبِهِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْأَمْرِاضِ وَالْمِحَنِ الَّتِي لَحِقَتْ نَبِيَّ اللَّهِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ أَوْ لَيْسَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ^١ بِأَنَّهَا كَانَتْ جَزَاءً عَلَى ذَنْبٍ فِي قَوْلِهِ^٢: «أَنْتَى مَسْنَى الشَّيْطَانِ يَنْصَبُ وَ عَذَابٌ^٣»، وَ الْعَذَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَزَاءً كَالْعِقَابِ، وَ الْآلَامُ الْوَاقِعَةُ عَلَى سَبِيلِ الْإِمْتِحَانِ لَا تُسَمَّى عَذَابًا وَ لَا عِقَابًا؟

أَوْ لَيْسَ قَدْ رَوَى جَمِيعُ الْمَفْسِّرِينَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا^٥ عَاقَبَهُ بِذَلِكَ الْبَلَاءِ لِتَرْكِهِ^٦ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ وَ قِصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ يَطُولُ شَرْحُهَا^٧.

الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا ظَاهَرُ الْقُرْآنِ فَلَيْسَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَوِّقَ بِمَا نَزَلَ بِهِ مِنَ الْمَضَارِّ، وَ لَيْسَ فِي ظَاهِرِهِ^٨ شَيْءٌ مِمَّا ظَنَّهُ السَّائِلُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ:

١. فِي «ج»: «نَصَّ اللَّهُ» بَدَلَ «نَطَقَ الْقُرْآنُ».

٢. فِي «ج»: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» بَدَلَ «فِي قَوْلِهِ».

٣. ص (٣٨): ٤١.

٤. فِي «ج»: + «عَلَى ذَنْبٍ».

٥. فِي «ر»: - «إِنَّمَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِئَلَّا يَتْرَكَ» بَدَلَ «الْبَلَاءِ لِتَرْكِهِ».

٧. رَاجِعْ: تَفْسِيرُ الْقَمِّي ج ٢، ص ٢٣٩؛ عَصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ لِلرَّازِي، ص ٦٣.

٨. فِي «ج»: «ظَاهِرُ الْآيَةِ» بَدَلَ «ظَاهِرِهِ».

﴿وَ اذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّى مَسَّنَى الشَّيْطَانُ بِئُصْبٍ وَ عَذَابٍ﴾.

و «النُّصْبُ» هو التَّعَبُ، و فيه لُغَتَانِ: فَتَحُ^١ النونِ و الصادِ، وَ ضَمُّ النونِ وَ تسكينُ الصادِ. و «التَّعَبُ» هو المَصْرَةُ التي لَا تَخْتَصُّ بالعِقَابِ، وَ قد تَكُونُ^٢ عَلَى سَبِيلِ الإِخْتِبَارِ وَ الإِمْتِحَانِ^٣.

و أَمَّا «العَذَابُ» فهو أَيْضاً يَجْرِي مَجْرَى المَصَارِّ التي لَا يَخْتَصُّ بِإِطْلَاقِ ذِكْرِهَا بِجَهَةِ دُونَ جَهَةٍ، وَ لهذا يُقَالُ لِلظَّالِمِ المُبْتَدِئِ بِالظُّلْمِ: إِنَّهُ مُعَذَّبٌ وَ مُصِِّرٌ وَ مُؤْلِمٌ. وَ رَبُّمَا قِيلَ: «مُعَاقِبٌ» عَلَى سَبِيلِ المَجَازِ.

وَ لَيْسَتْ^٤ لَفْظَةُ «العَذَابِ» بِجَارِيَةٍ مَجْرَى لَفْظَةِ «العِقَابِ»؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «العِقَابِ» تَقْتَضِي بظَاهِرِهَا^٥ الْجَزَاءَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ التَّعْقِيبِ وَ الْمُعَاقِبَةِ، وَ لَفْظَةُ «العَذَابِ» لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

فَأَمَّا إِضَافَتُهُ ذَلِكَ إِلَى الشَّيْطَانِ - وَ إِنَّمَا ابْتَلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ - فَلَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَفِ المَرَضَ وَ السُّقَمَ إِلَى الشَّيْطَانِ، وَ إِنَّمَا أَضَافَ إِلَيْهِ مَا كَانَ يَسْتَضِرُّ بِهِ مِنَ وَسْوَستِهِ، وَ يَتَعَبُ بِهِ مِنْ تَذْكِرِهِ لَهُ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ النَّعَمِ وَ العَافِيَةِ وَ الرِّخَاءِ^٦، وَ دَعَاةَ لَهُ إِلَى التَّضَجُّرِ وَ التَّبَرُّمِ بِمَا^٧ هُوَ عَلَيْهِ، وَ لِأَنَّهُ كَانَ أَيْضاً^٨ يُؤَسَّسُ إِلَى قَوْمِهِ بِأَن

١. في المطبوع: «بفتح».

٢. في «ب، ر، ص»: «يكون».

٣. في المطبوع: «الامتحان و الاختبار» بدل «الاختبار و الامتحان».

٤. في «ألف، ب، ج، د، ر، ل»: «و ليس».

٥. في «ب، ج، د، ص، ل»: «ظواهرها» بدون الباء الجارة.

٦. في «ب»: «و الرجاء».

٧. في «ب، د» و المطبوع: «مما».

٨. في «ج، د، ص»: «أيضاً كان» بدل «كان أيضاً».

يَسْتَقْدِرُوهُ وَيَتَجَنَّبُوهُ^١ - لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْرَاضِ الشَّيْعَةِ^٢ الْمَنْظَرِ - وَيُخْرِجُوهُ مِنْ بَيْنِهِمْ. وَكُلُّ هَذَا ضَرَرٌ مِنْ جَهَةِ اللَّعِينِ إِبْلِيسَ.

وَقَدْ رُوِيَ^٣: أَنَّ زَوْجَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ تَخْدُمُ النَّاسَ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَتَصِيرُ إِلَيْهِ بِمَا يَأْكُلُهُ وَيَشْرَبُهُ، فَكَانَ الشَّيْطَانُ^٤ يُلْقِي إِلَيْهِمْ أَنَّ دَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعْدي وَيُحَسِّنُ إِلَيْهِمْ تَجَنَّبَ خِدْمَةَ^٥ زَوْجَتِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تُبَاشِرُ قُرُوحَهُ وَتَمَسُّ جَسَدَهُ^٦، وَهَذِهِ مَضَارٌّ لَا شُبْهَةَ فِيهَا.

فَأَمَّا^٧ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿وَإِيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾^٩ فَلَا ظَاهَرَ لَهَا أَيْضاً يَقْتَضِي مَا ذَكَرُوهُ؛ لِأَنَّ الضُّرَّ هُوَ «الضَّرَرُ» الَّذِي^{١٠} قَدْ^{١١} يَكُونُ مِحْنَةً، كَمَا يَكُونُ عُقُوبَةً.

فَأَمَّا مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ جَهْلَةِ الْمُفَسِّرِينَ، فَمِمَّا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مِثْلِهِ^{١٢}؛ لِأَنَّ

١. في المطبوع: «و يستخفوه».

٢. في «ر، ل» والمطبوع: «البشيعة». وفي حاشية «ر»: «البشيعة»: أي كريبه. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١١ (بشع).

٣. في «ألف، ر»: «وقيل» بدل «وقد روي».

٤. في «ب، ج، د» والمطبوع: «وكان».

٥. في المطبوع: «لعنه الله تعالى».

٦. في «ص»: «يسري إليهم بحيث حذروا» بدل «يحسن إليهم تجنب خدمة».

٧. لم نعثر على مأخذه.

٨. في «ب» والمطبوع: «وأما».

٩. الأنبياء (٢١): ٨٣ و ٨٤.

١٠. في «ج»: - «هو الضرر الذي».

١١. في «ب»: - «قد».

١٢. في «ج»: «إليه» بدل «إلى مثله».

هؤلاء لا يزالون يُضَيَّفُونَ إلى رَبِّهِمْ تَعَالَى و إلى رُسُلِهِ عليهم السلام كُلِّ قَبِيحٍ^١،
و يَقْذِفُونَهُمْ^٢ بِكُلِّ عَظِيمٍ. و في روايتهم هذه السخيفة ما إذا تَأَمَّلَهُ الْمُتَأَمِّلُ عَلِمَ أَنَّهُ
مَوْضُوعٌ بَاطِلٌ مَصْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُمْ رَوَوْا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَلَّطَ إبليسَ عَلَى مَالِ أَيُّوبَ عَلَيْهِ
السَّلامَ وَ غَنِمَهُ وَ أَهْلِيهِ، فَلَمَّا أَهْلَكَهُمْ وَ دَمَّرَ عَلَيْهِمْ وَ رَأَى^٣ صَبْرَهُ وَ تَمَاسُكَهُ قَالَ
إِبليسُ لِرَبِّهِ: يَا رَبِّ، إِنَّ أَيُّوبَ^٤ عَلِمَ أَنَّهُ^٥ سَيَخْلُفُ^٦ لَهُ^٧ مَالَهُ وَ وَلَدَهُ، فَسَلَّطْنِي عَلَى
جَسَدِهِ؛ فَقَالَ: قَدْ سَلَّطْتُكَ عَلَى جَسَدِهِ^٨ إِلَّا قَلْبَهُ وَ بَصَرَهُ. قَالَ: فَأَتَاهُ، فَنفَخَهُ مِنْ لَدُنْ
قَرْنِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ، فَصَارَ قَرَحَةً وَاحِدَةً، فَقَذِفَ عَلَى كُنَاسَةٍ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ سَبْعَ سَنِينَ
وَ أَشْهُرًا تَخْتَلِفُ الدَّوَابُّ فِي^٩ جَسَدِهِ...^{١٠} إلى شَرْحِ طَوِيلٍ نَصُونُ كِتَابَنَا عَنْ ذِكْرِ
تَفْصِيلِهِ. فَمَنْ يَقْبَلُ عَقْلُهُ هَذَا الْجَهْلَ وَ الْكُفَرَ كَيْفَ يُوَثِّقُ بِرَوَايَتِهِ؟ وَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى لَا يُسَلِّطُ إبليسَ عَلَى^{١١} خَلْقِهِ، وَ أَنَّ إبليسَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَقْرَحَ
الْأَجْسَادَ وَ لَا^{١٢} أَنْ يَفْعَلَ الْأَمْرَاضَ، كَيْفَ يُعْتَمَدُ عَلَى^{١٣} رَوَايَتِهِ؟

١. في «ل» و المطبوع: «و منكر».

٢. في «ص»: «و يرمونهم». و في «ألف، ب، ر»: «و يقرفونهم»؛ وَ قَرَفَهُ بِكَذَا: أَي: أَضَافَهُ إِلَيْهِ وَ اتَّهَمَهُ
بِهِ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٣. في المطبوع: «من».

٤. في المطبوع: «قد».

٥. في «ج» و المطبوع: «أنتك».

٦. في «ب، ج، د، ص» و المطبوع: «ستخلف».

٧. في المطبوع: «عليه».

٨. في المطبوع: «كله».

٩. في المطبوع: «على».

١٠. راجع: جامع البيان، ج ١٧، ص ٨٧؛ تفسير ابن أبي الزمين، ص ٩٣؛ تفسير الرازي، ج ٢٦، ص ٢١٢.

١١. في «ر»: «بدن».

١٢. في «ب، ج، د»: «لا».

١٣. في «ألف، ب، ر»: «على».

فأما هذه الأمراض^١ النازلة بأيوب عليه السلام فلم تكن إلا اختباراً و امتحاناً و تعريضاً للثواب بالصبر عليها و العوض العظيم النفس في مقابلتها. و هذه سنة الله تعالى في أصفائه و أوليائه؛ فقد روي عن الرسول صلى الله عليه و آله أنه قال - و قد سئل: أي الناس أشدُّ بلاءً؟ فقال -: «الأنبياء»، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل من الناس».^٢

فظهر من صبره على محنته و تماسكه ما صار به إلى الآن مثلاً، حتى روي: أنه كان في خلال ذلك كله^٣ شاكراً محتسباً ناطقاً بما له فيه من المنفعة و الفائدة، و أنه ما سمعت له شكوى، و لا نفوة بتضجر، و لا تبرم، فعوضه الله تعالى مع نعيم الآخرة العظيم الدائم، أن رُدَّ عليه ماله و أهله، و ضاعف عدهم؛ في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾^٤، و في سورة ص: ﴿وَ هَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾^٥، ثم مسح ما به^٦ و شفاه و عافاه، و أمره - على ما وردت به الرواية - بأن ركض برجله^٧ الأرض، فظهرت عين اغتسل^٨ منها، فتساقط ما كان على جسده من الداء؛

١. في المطبوع: «العظيمة».

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٦٩؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٤٠٤؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٣٢٦، ح ٦٧٧٨ و ٦٧٨٠٠ - ٦٧٨٤.

٣. في المطبوع: «صابراً».

٤. في «ج»: «على صبره و» بدل «أن».

٥. الأنبياء (٢١): ٨٤.

٦. ص (٣٨): ٤٣. - وفي «ألف، ج، ر»: - «و في سورة ص: ﴿وَ هَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾».

٧. في «ج، ل» و المطبوع: «من العلل».

٨. في «ألف، ر»: «أنه». و في «ج»: «أن».

٩. في المطبوع: «اركض برجلك» بدل «ركض برجله».

١٠. في المطبوع: «له عين فاغتسل» بدل «عين اغتسل».

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اِرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَ شَرَابٌ﴾^١، و «الرَّكْضُ» هو التحريك، ومنه: رَكَضَتِ الدَّابَّةُ.

فإن قيل: أفتُصَحِّحُونَ ما رُوِيَ مِنْ أَنَّ الْجُدَامَ أَصَابَهُ حَتَّى تَسَاقَطَتْ أَعْضَاؤُهُ؟ قلنا: أَمَّا^٢ الْعِلَلُ الْمُسْتَفْذَرَةُ الَّتِي تُنْفَرُ^٣ مِنْ رَأْيِهَا وَ تَوْحِشُهُ كَالْبَرَصِ وَ الْجُدَامِ، فَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ، لِأَنَّ التَّفَوُّزَ لَيْسَ بِوَاقِفٍ عَلَى الْأُمُورِ الْقَبِيحَةِ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْحَسَنِ وَ الْقَبِيحِ مَعًا. وَ لَيْسَ يُنْكَرُ^٤ أَنْ تَكُونَ^٥ أَمْرَاضُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَوْجَاعُهُ وَ مِحْنَتُهُ فِي جَسَمِهِ ثُمَّ فِي أَهْلِهِ وَ مَالِهِ بَلَغَتْ مَبْلَغًا عَظِيمًا يَزِيدُ فِي الْغَمِّ^٦ وَ الْأَلَمِ عَلَى مَا يَنَالُ الْمُجْذُومَ، وَ لَيْسَ تُنْكَرُ^٧ تَزَايُدُ الْأَلَمِ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ إِنَّمَا تُنْكَرُ^٨ مَا اقْتَضَى التَّنْفِيرُ.

فإن قيل: أفتَقُولُونَ: إِنَّ الْغَرَضَ بِمَا^٩ ابْتُلِيَ بِهِ أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ الثَّوَابُ أَوْ الْعِوَضُ أَوْ هُمَا عَلَى الْإِجْتِمَاعِ؟ وَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي هَذِهِ الْأَلَامِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَ اللَّطْفِ حَاصِلًا فِي غَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِالْأَلَمِ أَمْ^{١٠} تَمْنَعُونَ مِنْ ذَلِكَ^{١١}؟

١. ص (٣٨): ٤٢.

٢. في المطبوع: «إن».

٣. في «ج»: «+ «منها».

٤. في «ر»: «ننكر».

٥. في «ألف، ب، ج، ص»: «أن يكون».

٦. في «ج»: «الضر».

٧. في «ألف، ب، ص»: «ينكر».

٨. في «ألف، ب، د»: «ينكر».

٩. في المطبوع: «مما».

١٠. في «ألف، ر»: «أو».

١١. في «ألف، د، ص»: «ذاك».

١١٧

قُلْنَا: أَمَّا الْآلَامُ الَّتِي يَفْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى لَا عَلَى سَبِيلِ الْعُقُوبَةِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيهَا الْعَوَضُ، مِنْ حَيْثُ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَبْتَدِئَ بِمِثْلِ الْعَوَضِ؛ بَلِ الْغَرَضُ فِيهَا الْمَصْلَحَةُ وَمَا يُؤَدِّي إِلَى اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ. فَالْعَوَضُ تَابِعٌ، وَالْمَصْلَحَةُ أَصْلٌ، وَإِنَّمَا يُخْرِجُ بِالْعَوَضِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا، وَبِالْغَرَضِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَبَثًا.

فَأَمَّا الْأَلَمُ^١ إِذَا كَانَتْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلُطْفٌ، وَهَنَّاكَ فِي الْمَعْلُومِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِيهِمَا، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِالْأَلَمِ - إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ لَذَّةً، أَوْ لَيْسَ بِالْأَلَمِ وَلَا لَذَّةً - فَفِي النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْأَلَمَ لَا يَحْسُنُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ بِحَيْثُ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ مَا لَيْسَ بِالْأَلَمِ فِي الْمَصْلَحَةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُخَيَّرٌ فِي فِعْلِ أَيُّهُمَا شَاءَ. وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ قَبِحَ وَ الْحَالُ هَذِهِ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ: إِنَّمَا قَبِحَ مِنْ حَيْثُ كَانَ ظُلْمًا، أَوْ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَبَثًا. وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ بِظُلْمٍ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ الزَّائِدَ الْعَظِيمَ الَّذِي يَحْصُلُ عَلَيْهِ يُخْرِجُهُ مِنْ^٢ كَوْنِهِ ظُلْمًا.

وَلَيْسَ أَيْضًا بِعَبَثٍ؛ لِأَنَّ الْعَبَثَ هُوَ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ، أَوْ مَا لَيْسَ فِيهِ غَرَضٌ مِثْلُهُ، وَ هَذَا الْأَلَمُ فِيهِ غَرَضٌ عَظِيمٌ جَلِيلٌ، وَ هُوَ الَّذِي تَقْدَمُ بَيَانُهُ. وَ لَوْ كَانَ هَذَا الْغَرَضُ غَيْرَ كَافٍ فِيهِ، وَ لَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْعَبَثِ، لَمَا أَخْرَجَهُ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَنَّاكَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ إِنَّمَا قَبِحَ وَ صَارَ عَبَثًا مِنْ حَيْثُ كَانَ هَنَّاكَ مَا يُغْنِي عَنْهُ؛

١. فِي «ص»: «الآلام».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».

لأن ذلك يؤدي إلى أن كل فعيلين - ألمين كانا، أو لذتين، أو ليسا بالأمين ولا لذتين - أو أفعال تساوت في وجه المصلحة، يتبجح فعل كل واحد منها^١؛ لأن العلة التي ادّعت حاصلة.

وليس له أن يقول: إن الألم إنما يتبجح إذا كان فيه من المصلحة مثل ما في فعل هو لذة، من حيث كان يغني عنه ما ليس بألم؛ وذلك أن^٢ العوض الذي في مقابلته يُخرجه من كونه ضرراً، ويدخله في أن يكون نفعاً، ويُجربه على أقل الأحوال مجرى ما ليس بضرر، فقد عاد الأمر إلى أن الألم بالعوض قد ساوى ما ليس بألم، وحصل فيه من الغرض المؤدي إلى المصلحة مثل ما فيه، فيجب أن يكون مخيراً في الاستصلاح بأيّهما شاء.

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون الفرق بين الأمرين أن اللذة^٣ قد يحسن أن تفعل بمجرد^٤ كونها لذة، ولا يفتقر^٥ في حسن فعلها إلى أمر زائد، والألم ليس كذلك؛ فإنه لا يحسن أن يفعل مجرداً، ولا بد من أمر زائد يجعله حسناً؟

قلنا: هذا فرق بين الأمرين من غير الموضع الذي جمعا بينهما فيه؛ لأن غرضنا إنما كان في التسوية بين الألم واللذة إذا كان في كل واحد منهما مثل ما في صاحبه من المصلحة، وأن يحكم بصحة التخيير في الاستصلاح بكل واحد منهما، وإن كنا لا نذكر أن بينهما فرقا؛ من حيث كان أحدهما نفعاً يجوز الابتداء به واستحقاق

١. في «ج، د»: «منهما».

٢. في «ألف، ر»: «بأن».

٣. في المطبوع: «للذة».

٤. في «ب، ج»: «أن يفعل لمجرد».

٥. في «ر»: «ولا تفتقر»، والتذكير أيضاً صحيح باعتبار فعلها.

٦. في «ج»: «لأنه».

الشُّكْرَ عليه، و الآخرَ لَيْسَ كذلك، إلا أن هذا الوجهَ وإن لم يَكُنْ في الألمِ فليس يَفْتَضِي^١ قُبْحَهُ و وجوبَ فعلِ اللَّذَةِ.

ألا ترى أن اللَّذَةَ قد يُساويها في المصلحةِ فعلٌ^٢ لَيْسَ بآلمٍ ولا لَذَّةً، فيكونُ المُكَلَّفُ تعالىً مُخَيَّرًا في الاستصلاحِ بأيُّهما شاءَ، وإن كانَ يَجُوزُ و يَحْسُنُ أن يَفْعَلَ اللَّذَةَ بِمُجَرَّدِهَا مِن غيرِ غرضٍ^٣ زائدٍ، ولا يَحْسُنُ ذَلِكَ الفِعْلُ الآخرُ الذي جَعَلْنَاهُ في مُقَابِلَتِهَا متى تَجَرَّدَ، وإنما يَحْسُنُ لغرضٍ زائدٍ، و لم يُخْرِجْهُمَا اختلافُهما في هذا الوجهِ مِن تساويهما فيما ذَكَرْنَاهُ مِنَ الحُكْمِ؟!

و إذا كانتِ اللَّذَةُ قد تُساوي في الحُكْمِ الذي ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّخْيِيرِ في الاستصلاحِ ما لَيْسَ بِلَذَّةٍ، و بَيِّنًا أن العَوَضَ قد أَخْرَجَ الألمَ مِنْ كَوْنِهِ ضَرَرًا و جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ ما لَيْسَ بآلمٍ، فَقَدْ بَانَ صَحَّةُ ما ذَكَرْنَاهُ؛ لأنَّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ اللَّذَةِ^٤ و ما لَيْسَ بِلَذَّةٍ و لا آلمٍ إذا حَسُنَ متى اجْتَمَعَا في المصلحةِ، فكَذَلِكَ يَحْسُنُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ اللَّذَةِ و ما جَرَى^٥ مَجْرَى ما لَيْسَ بآلمٍ و لا ضَرَرَ مِنَ الألمِ الذي تُقَابِلُهُ^٦ المَنَافِعُ.

و لَيْسَ بَعْدَ هَذَا^٧ إِلَّا قَوْلٌ مِّن يَوْجِبُ فِعْلَ اللَّذَةِ لِكَوْنِهَا نَفْعًا، و هَذَا مَذْهَبُ ظَاهِرِ البُطْلَانِ، لا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الكلامِ عَلَيْهِ^٨ فِي هَذَا المَوْضِعِ.

١. في «ألف، ر»: «بمقتضى».

٢. في «ج، ل» و المطبوع: «+ ما».

٣. في «ألف، ص» و حاشية «ر»: «عوض».

٤. في المطبوع: «+ و الألم».

٥. في «ب»: «يجري».

٦. في «ألف، ب، ر» و المطبوع: «يقابله».

٧. في «ر»: «هذه».

٨. في المطبوع: «عنه».

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون الإستصلاح بالألم إذا كان هناك ما يستصلح به
و ليس بألم، يجري في القبح^١ و العتب مجرى من بذل المال لمن يتحمل منه^٢
ضرب المقارع و لا غرض له إلا إيصال المال في أن ذلك عتب قبيح؟
قلنا: أما قبح ما ذكرته فالوجه فيه^٣ غير ما ظننته من أن هناك ما يقوم مقامه في
الغرض؛ لأننا قد بينا أن ذلك لو كان هو وجه القبح لكان كل فعل فيه غرض يقوم
غيره فيه مقامه عتباً و قبيحاً، و قد علمنا خلاف ذلك، و إنما قبح بذل المال لمن
يتحمل الضرب و الغرض إيصال المال إليه من حيث يحسن^٤ أن يبتدأ^٥ بدفع
المال الذي هو الغرض من غير تكلف الضرب، فصار عتباً و قبيحاً^٦ من هذا
الوجه، و ليس يمكن مثل ذلك في الألم إذا قابله ما ليس بألم؛ لأن ما فيه من
الغرض^٧ لا يمكن الابتداء به.

١. في المطبوع: «القبح».

٢. في «ب»: - «منه».

٣. في «ج»: - «فيه».

٤. في المطبوع: «حسن».

٥. في «ب، د، ل»: «أن يبدأ».

٦. في «ب»: «قبيحاً» بدون واو العطف.

٧. في «ب، د، ص، ل»: «الغرض».

[في معنى قوله ﷺ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا﴾^١]

مسألة^٢: فإن قيل: ما^٣ معنى قوله تعالى في الحكاية عن شعيب عليه السلام: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾؟ و الشيء لا يُعْطَفُ على نفسه، لا سيما^٤ بالحرف الذي يَفْتَضِي التراخي والمُهْلَة، وهو «ثُمَّ»، وإذا كان الاستغفار هو التوبة^٥ فما وجه هذا الكلام؟

الجواب: قلنا: في هذه الآية وجوه:

أولها: أن يَكُونَ المعنى: اجعلوا المغفرة غرضكم وقصدكم الذي إليه تجارون ونحوه تتوجهون، ثم توصلوا إليه^٦ بالتوبة^٧، فالمغفرة أول في الطلب وآخر في السبب.

وثانيها: أنه لا يمتنع أن يُريدَ بقوله: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ أي: سلوه التوفيق

١. هود (١١): ٩٠.

٢. في «ب، د، ل»: - «مسألة».

٣. في «ج، د»: «فما».

٤. في «ل»: + «خاصة».

٥. في «ص»: «توبة» بدل «هو التوبة».

٦. في «ألف، ر»: «إليها».

٧. في المطبوع: + «إليه».

للمغفرة و المعونة عليها، «ثُمَّ تَوْبُوا»^١؛ لَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ لِلتَّوْفِيقِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ^٢ قَبْلَ التَّوْبَةِ.

و ثالثها: أَنَّهُ أَرَادَ بِ«ثُمَّ» الْوَاوِ، وَ الْمَعْنَى^٣: اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ وَ تَوْبُوا إِلَيْهِ. وَ هَذَا^٤ الْحَرْفَانِ قَدْ يَتَدَاخَلَانِ فَيُقَامُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ.

و رابعها: أَنْ يُرِيدَ: اسْتَغْفِرُوهُ قَوْلًا وَ نُطْقًا، ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ؛ لَتَكُونُوا^٥ بِالتَّوْبَةِ^٦ فَاعِلِينَ لِمَا يُسْقِطُ الْعِقَابَ، وَ لَا تَقْتَصِرُوا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي لَا يَقْطَعُ عَلَى سُقُوطِ الْعِقَابِ عِنْدَهُ.

و خامسها: أَنَّهُ خَاطَبَ الْمُشْرِكِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ لَهُمْ: اسْتَغْفِرُوهُ^٧ مِنَ الشَّرِكِ بِمُفَارَقَتِهِ، «ثُمَّ تَوْبُوا»^٨؛ أَي: ارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ بِالطَّاعَاتِ وَ أَعْمَالِ الْخَيْرِ؛ لَأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ^٩ بِذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْإِسْتِغْفَارِ مِنَ الشَّرِكِ وَ مُفَارَقَتِهِ، وَ التَّائِبُ وَ الْآتِبُ وَ النَّائِبُ^{١٠} وَ الْمُنِيبُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

و سادسها: مَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَائِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ^{١١} قَالَ^{١٢}:

١. في المطبوع: + «إليه».

٢. في «ج، د»: «أَنْ يَكُونَ».

٣. في «د»: - «و المعنى». و في المطبوع: «فالمعنى».

٤. في المطبوع: «و هذا».

٥. في «ص»: «فَتَكُونُوا».

٦. في «ص»: + «إليه».

٧. في «ص»: «اسْتَغْفِرُوا». و في «ل»: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ».

٨. في المطبوع: + «إليه».

٩. في المطبوع: + «إليه».

١٠. في «ج»: - «و النَّائِب».

١١. في «ج»: - «لأنه». و في «ر»: «و هو أنه» بدل «لأنه».

١٢. في «ألف»: - «قال».

«أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» أَي: أقيموا على التوبة إليه؛ لأنَّ التائب إلى الله من ذنوبه يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَائِباً إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يَذْكُرُ فِيهِ ذُنُوبَهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقِيماً عَلَى النَّدَمِ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى الْعَزْمِ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَقَضَ هَذَا الْعَزْمَ لَكَانَ عَازِماً عَلَى الْعَوْدِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَكَذَلِكَ لَوْ نَقَضَ النَّدَمَ لَكَانَ رَاضِياً بِالْمَعْصِيَةِ مَسْروراً بِهَا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ».

و قد حَكَيْنَا لَفَظَهُ بِعَيْنِهَا^١، وَجُمْلَةً^٢ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُ أَرَادَ التَّكَرَّارَ وَالتَّأْكِدَ وَالْأَمْرَ بِالتَّوْبَةِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا لِغَيْرِهِ^٣: إضْرِبْ زَيْداً ثُمَّ اضْرِبْهُ، وَافْعَلْ هَذَا ثُمَّ افْعَلْهُ.

و هذا الذي حَكَيْنَاهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرَهُ^٤ فِي صَدْرِ هَذِهِ السُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ هُنَاكَ: «وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ»؛ إِنَّ مَعْنَاهُ: اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمُ السَّالِفَةِ، ثُمَّ تَوَبُوا إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يَكُونُ مِنْكُمْ أَوْ مَعْصِيَةٍ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُمِلَ الْإِسْتِغْفَارُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ عَلَى التَّوْبَةِ^٥ فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ بِمَا سَلَفَ دُونَ مَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ مِنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ وَاجِبٌ^٦. وَلَا مَعْنَى أَيْضاً لِتَخْصِيصِ قَوْلِهِ: «ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» بِالْمَعَاصِي^٧ الْمُسْتَقْبَلَةِ دُونَ الْمَاضِيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَّ وَالْمُسْتَقْبَلَ مِمَّا يَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْهُ. فَالَّذِي حَكَيْنَاهُ أَوَّلاً عَنْهُ أَشْفُ^٨ وَأَوَّلَى.

١. في «ألف» والمطبوع: «بأعيانها».

٢. في المطبوع: «+ على».

٣. في «ج»: «لصاحبه».

٤. في «ب»: «ذكرناه».

٥. في المطبوع: «+ منه».

٦. هكذا في «ألف، ب، د، ر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «واجبة».

٧. في «ألف، د، ر» والمطبوع: «من المعاصي» بدل «بالمعاصي».

٨. في المطبوع: «أشفي».

[حَوْلَ نِكَاحِ ابْنَتِهِ ﷺ]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فما الوجهُ في عُدُولِ شُعَيْبٍ عليه السلام عن جوابِ بِنْتِهِ^١ في قولها^٢: «يَا ابْنَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ»^٣ إِلَى قولِهِ لِمُوسَى عليه السلام: «إِنِّي^٤ أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ»^٥، وَهِيَ لَمْ تَسْأَلِ النِّكَاحَ، وَلَا عَرَّضَتْ بِهِ، فَتَرَكَ^٦ إِبْجَابَتَهَا عَنْ كَلَامِهَا، وَخَرَجَ إِلَى شَيْءٍ^٧ لَمْ يَجِرْ مَا يَقْتَضِيهِ؟ الْجَوَابُ: أَنَّهَا لَمَّا سَأَلَتْهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ وَدَخَلَتْهُ بِالْقُوَّةِ وَالْأَمَانَةِ كَانَ كَلَامُهَا دَالًّا عَلَى التَّرْغِيبِ فِيهِ وَالتَّقْرِيبِ مِنْهُ وَالمَدْحِ لَهُ بِمَا يَدْعُو إِلَى إِنْكَاحِهِ، فَبَدَّلَ لَهُ النِّكَاحَ الَّذِي يَقْتَضِي غَايَةَ الإِخْتِصَاصِ. فَمَا فَعَلَهُ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي غَايَةِ الْمُطَابَقَةِ لَجَوَابِهَا وَلِمَا يَقْتَضِيهِ سَوَالُهَا.

[فِي مَعْنَى قَوْلِ شُعَيْبٍ ﷺ: «فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ»]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فما^٨ معنى قولِ شُعَيْبٍ عليه السلام: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَ مَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ»^٩ وَكَيْفَ يَجُوزُ فِي الصَّدَاقِ^{١٠}

١. في «ج، ص»: «ابنته».

٢. في «ب، د، ص، ل» و المطبوع: «له».

٣. القصص (٢٨): ٢٦.

٤. في «ألف، ب، ر، ص»: «إِنِّي».

٥. القصص (٢٨): ٢٧.

٦. في «ألف، ر»: «و ترك».

٧. في «ج»: «آخر».

٨. في «ألف، ب، ص»: «ما».

٩. القصص (٢٨): ٢٧.

١٠. في «ب»: «النكاح».

هذا التخييرُ والتفويضُ؟ وأيُّ فائدةٍ للبنتِ^١ فيما شَرَطَهُ^٢ هو لنفسه وليس يعودُ عليها من ذلك نفعٌ؟

الجوابُ: قلنا: يجوزُ أن تكونَ^٣ الغنمُ كانتَ لشُعيبٍ عليه السلام، وكانت الفائدةُ باستيجارِ مَنْ يَرعاها عائدةً عليه، إلا أنه أرادَ أن يُعوّضَ بنته^٤ عن قيمةِ رعيها، فيكونَ ذلكَ مهراً لها. فأما^٥ التخييرُ فلم يكنْ إلا فيما زادَ على الثماني^٦ حَجَجٍ^٧، ولم يكنْ فيما شَرَطَهُ مُقْتَرِحاً^٨، وإنما كانَ فيما تجاوزَه وتعدّاه.

ووجهٌ آخرُ، وهو: أنه يجوزُ أن تكونَ^٩ الغنمُ كانتَ للبنتِ^{١٠}، وكانَ الأبُ المُتولّي لأمرها والقابضُ لصداقها؛ لأنه لا خلافُ أن قبضَ الأبِ مهرَ بنته^{١١} البكرِ البالغِ جائزٌ، وأنه ليسَ لأحدٍ من الأولياءِ ذلكَ غيره، وأجمعوا^{١٢} أن بنتَ^{١٣} شعيبٍ عليه السلام كانتَ بكرةً.

ووجهٌ آخرُ، وهو: أن يكونَ حُذِفَ ذِكْرُ الصّدَاقِ وذكِرَ ما شَرَطَهُ لنفسه مُضافاً

١. في «ج»: «اللابنة».

٢. في «ألف، ج، ر» والمطبوع: «شرط».

٣. في «ألف، ر»: «أن يكون».

٤. في «ج»: «ابنته».

٥. في المطبوع: «وأما».

٦. في «د، ل» والمطبوع: «ثماني» بدون الألف واللام. وفي «ب»: «+ من».

٧. في «د، ص، ل»: «الحجج».

٨. في «د، ص، ل» والمطبوع: «تخييراً».

٩. في «ألف، ب، ر»: «أن يكون».

١٠. في «ج»: «اللابنة».

١١. في «ج، د، ص»: «ابنته».

١٢. في «ر»: «+ على».

١٣. في «ج»: «ابنة».

إلى الصَّدَاقِ؛ لَأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَشْرَطَ^١ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْ^٢ الصَّدَاقِ.
و هذا الجوابُ يُخَالِفُ الظاهرَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ
هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُزَنِي»^٣ يَقْضِي^٤ ظَاهِرُهُ أَنَّ أَحَدَهُمَا جَزَاءٌ عَلَى^٥ الْآخَرِ.
و وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ^٦ مِنْ شَرِيعَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعَقْدُ بِالْتَرَاضِي
مِنْ غَيْرِ صِدَاقٍ مُعَيَّنٍ، وَ يَكُونُ قَوْلُهُ: «عَلَى أَنْ تَأْجُزَنِي» عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الصَّدَاقِ.
و مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوُجُوهِ أَقْوَى.

١. في «ألف، ج، ص» و المطبوع: «أن يشترط».

٢. في «ج، د، ص، ل»: «عن».

٣. في المطبوع: «ثمانى حجج».

٤. في «ب، ص، ل»: «يقضي».

٥. في «ج»: «عن». و في «د»: - «على».

٦. في «د»: «أن تكون».

[تنزيه موسى عليه السلام عن العصيان بالقتل]

مسألة: فإن قيل: فما الوجه في قتل موسى عليه السلام القبطي^١؟ وليس يخلو من أن يكون مُسْتَحِقًّا للقتل، أو غير مُسْتَحِقٍّ؛ فإن كان مُسْتَحِقًّا^٢، فلا معنى لندمه عليه السلام وقوله: «هذا من عمل الشيطان»^٣، وقوله: «رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي»^٤. وإن كان غير مُسْتَحِقٍّ، فهو عاصٍ في قتله، وما بنا حاجة إلى أن نقول: إنَّ القتل لا يكون صغيراً^٥؛ لأنكم تنفون الصغير والكبير من المعاصي عنهم عليهم السلام؟ الجواب: قلنا: ممَّا يُجَابُ به عن هذا السؤال أنَّ موسى عليه السلام لم يتعمد القتل ولا أرادَه، وإنما اجتازَ فاستغاثه رجلٌ من شيعته على رجلٍ من عدوه بغى عليه وظلمه، وقصدَ إلى قتله، فأرادَ موسى عليه السلام أن يخلصه من يده ويدفع عنه مكروهه، فأدَّى ذلك إلى القتل من غير قصدٍ إليه، وكلُّ^٦ ألم يقع على سبيل

١. في «د» و المطبوع: «اللقبطي».

٢. في «د» و المطبوع: «+ للقتل».

٣. القصص (٢٨): ١٥.

٤. القصص (٢٨): ١٦.

٥. في «ج» و المطبوع: «صغيرة».

٦. في المطبوع: «فكل».

المُدَافَعَةُ لِلظَّالِمِ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً فَهُوَ حَسَنٌ غَيْرُ قَبِيحٍ، وَلَا يُسْتَحَقُّ^١ الْعِوَضُ بِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْمُدَافَعَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَنْ نَفْسِهِ وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ عَنْ غَيْرِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالشَّرْطُ فِي الْأَمْرَيْنِ أَنْ يَكُونَ الضَّرَرُّ غَيْرَ مَقْصُودٍ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ كُلُّهُ إِلَى دَفْعِ الْمَكْرُوهِ وَالْمَنْعِ مِنَ وَقُوعِ الضَّرَرِ. فَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضَرَرٍ فَهُوَ غَيْرُ قَبِيحٍ.

١٢٤

وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ^٢ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ فِي تَفْسِيرِهِ ثُمَّ نَسَبَ مَعَ ذَلِكَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَنَّهُ فَعَلَ مَعْصِيَةً صَغِيرَةً، وَنَسَبَ مَعْصِيَتَهُ إِلَى الشَّيْطَانِ!!^٣ قَالَ فِي قَوْلِهِ: «رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي»^٤: «أَي: فِي هَذَا الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ تَأْمُرْنِي بِهِ، وَنَدِمَ عَلَى ذَلِكَ، وَتَابَ^٥ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ!»

فِيَا لَيْتَ شِعْرِي: مَا الَّذِي فَعَلَ مِمَّا^٦ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَهُوَ إِنَّمَا دَافَعَ الظَّالِمَ وَمَانَعَهُ، وَوَقَعَتِ الْوَكْرَةُ^٧ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ^٨ الْمُمَانَعَةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ؟ وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ^٩ بِدَفْعِ الظُّلْمِ^{١٠}، فَكَيْفَ فَعَلَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ؟! وَكَيْفَ يَتَوَبُّ مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ؟! وَإِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَنْسِبَ الْمَعْصِيَةَ إِلَيْهِ، فَمَا الْحَاجَةُ بِهِ^{١١} إِلَى ذِكْرِ الْمُدَافَعَةِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْجَبَانِي».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَدْ».

٤. فِي «ب، ج، د»: «فَأَغْفِرْ لِي».

٥. فِي «أَلْف، ر»: «ثُمَّ تَابَ».

٦. فِي «د»: «بِمَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مَا».

٧. «الْوَكْرَةُ»: الضَّرْبَةُ بِجُمُعِ الْكَفِّ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٤٣٠ (وَكْر).

٨. فِي «ج»: «سَبِيل».

٩. فِي «أَلْف، ر»: «أَمْرُ لَهُ» بِدَل «أَمْرِهِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنِ الْمَظْلُوم».

١١. فِي «د»: «بِهِ».

و المُمَانَعَةِ، و له أن يَجْعَلَ الْوَكْرَةَ مقصودةً على وجهٍ تَكُونُ المعصيةُ به ^١ صغيرةً؟! فإن قيل: أليس لا بُدَّ أن يَكُونُ قاصداً إلى الْوَكْرَةِ وإن لم يَكُنْ مُريداً بها إتلاف النفس؟

قلنا: ليس يَجِبُ ^٢ ما ظَنَنْتَهُ، وَ كَيْفَ يَجْعَلُ الْوَكْرَةَ مقصودةً؟! و قد بيَّنا الكلامَ على أن الْقَصْدَ كَانَ إلى التخليصِ و المَدَافَعَةِ و مَنْ كَانَ إِنَّمَا يُريدُ المَدَافَعَةَ لا يَجُوزُ أن يَقْصِدَ إلى شيءٍ مِنَ الضَّرَرِ، و إِنَّمَا وَقَعَتِ الْوَكْرَةُ و هو لا يُريدُها، و إِنَّمَا أَرَادَ التخليصَ فأدَّى ذلك إلى الْوَكْرَةِ و القَتْلِ.

و وجهٌ آخَرُ، و هو: أن اللَّهَ تَعَالَى كَانَ عَرَفَ موسى عليه السلام استحقاقَ القِبْطِيِّ لِلْقَتْلِ ^٣ بكُفْرِهِ، و نَدَبَهُ إلى تأخيرِ قَتْلِهِ إلى حالِ التَّمَكُّنِ، فلَمَّا رَأَى موسى عليه السلام منه الإقدامَ على رَجُلٍ مِنْ شِيعَتِهِ تَعَمَّدَ قَتْلَهُ؛ تاركاً لِمَا نُدِبَ إليه مِنْ تأخيرِ قَتْلِهِ.

فأما قوله: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾، ففيه وجهان:

أحدهما أنه أراد: أن تزيينَ قَتْلِي له و تَرْكِي لِمَا نُدِبْتُ إليه مِنْ تأخيرِهِ و تفويتِي ما اسْتَحَقَّهُ عليه مِنَ الثَّوَابِ مِنَ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

و الوجهُ الآخَرُ أنه يُريدُ: أن عَمَلَ المَقْتُولِ ^٤ عَمَلَ الشَّيْطَانِ؛ مُفْصِحاً بِذَلِكَ عن خِلَافِهِ لِلَّهِ تَعَالَى و اسْتِحْقَاقِهِ لِلْقَتْلِ.

فأما ^٥ قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾، فعَلَى معنى قولِ أَدَمَ عليه السلام:

١. في «ألف، ر»: «بها». وفي «ج»: «- به».

٢. في «ج»: «+ أن يكون».

٣. في «ب، د»: «القتل».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في المطبوع: «وأما».

﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَ تَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^١. و المعنى أَحَدُ وَجْهَيْنِ: إمَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْقِطَاعِ وَ الرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ الْاعْتِرَافِ بِالتَّقْصِيرِ عَنْ حُقُوقِ^٢ نِعَمِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذَنْبٌ، أَوْ مِنْ حَيْثُ حَرَّمَ نَفْسَهُ الثَّوَابَ الْمُسْتَحَقَّ بِفِعْلِ الذَّنْبِ.

فَأَمَّا^٣ قَوْلُهُ: ﴿فَاعْفُزْ لِي﴾، فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ: فَاقْبَلْ مِنِّي هَذِهِ الْقُرْبَةَ وَ الطَّاعَةَ وَ الْإِنْقِطَاعَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَبُولَ الْإِسْتِغْفَارِ وَ التَّوْبَةِ يُسَمَّى غُفْرَانًا؟ وَ إِذَا شَارَكَ هَذَا الْقَبُولَ غَيْرُهُ فِي مَعْنَى اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ الْمَدْحِ بِهِ^٤ جَازَ أَنْ يُسَمَّى بِذَلِكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقَتْلَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ صَغِيرَةً: لَيْسَ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ مُتَعَمِّدًا وَ هُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْقَتْلِ، أَوْ قَتْلُهُ عَمْدًا وَ هُوَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ^٥، أَوْ قَتْلُهُ خَطَأً وَ هُوَ مُسْتَحَقٌّ أَوْ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ. وَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ يَقْتَضِي^٦ أَنْ لَا يَكُونَ عَاصِيًا^٧ جُمْلَةً. وَ الثَّانِي لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ عَلَى النَّبِيِّ؛ لِأَنَّ قَتْلَ النَّفْسِ عَمْدًا بِغَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ لَوْ^٨ جَازَ أَنْ يَكُونَ صَغِيرَةً عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ جَازَ ذَلِكَ فِي الزَّانِي وَ عَظَائِمِ الذُّنُوبِ، فَإِنْ ذَكَرُوا فِي الزَّانِي وَ مَا أَشَبَّهُهُ التَّنْفِيرَ فَهُوَ فِي الْقَتْلِ أَعْظَمُ. وَ إِنْ كَانَ قَتْلُهُ خَطَأً^٩ - وَ هُوَ مُسْتَحَقٌّ أَوْ

١. الأعراف (٧): ٢٣.

٢. في «د، ل» و المطبوع: «حقوقه و» بدل «حقوق».

٣. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».

٤. في «ج» - «به».

٥. في «ل» + «للقتل».

٦. في «ر» و المطبوع: «يقضي».

٧. في «ب، ج، د»: «معصية».

٨. في «ألف، ر»: «إن».

٩. في المطبوع: «غير عمد».

غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ - فَعِلَهُ خَارِجٌ مِنْ بَابِ الْقَبْحِ ^١ جُمْلَةً ^٢، فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى ذِكْرِ الصَّغِيرَةِ؟!

[تنزيه موسى عليه السلام عن الخطأ في قوله تعالى: «إِنَّكَ لَعَوِيٌّ مُبِينٌ»]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقُولَ لِرَجُلٍ مِنْ شِيعَتِهِ يَسْتَصْرِحُهُ: «إِنَّكَ لَعَوِيٌّ مُبِينٌ»؟^٣

الجواب: أَنَّ قَوْمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانُوا غِلَاطًا جُفَاءً؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ بَعْدَ مُشَاهَدَةِ الْآيَاتِ لَمَّا رَأَوْا مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ»؟^٤ وَإِنَّمَا خَرَجَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ خَائِفًا عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ بِسَبَبِ قَتْلِ الْقِبْطِيِّ، فَرَأَى ذَلِكَ الرَّجُلَ يُخَاصِمُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ فِرْعَوْنَ، فَاسْتَنْصَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّكَ لَعَوِيٌّ مُبِينٌ»، وَارَادَ: أَنْكَ خَائِبٌ فِي طَلَبِ مَا لَا تُدْرِكُهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا تُطِيقُهُ. ثُمَّ قَصَدَ إِلَى نُصْرَتِهِ كَمَا نَصَرَهُ بِالْأَمْسِ عَلَى الْآخَرِ^٥، فَظَنَّ أَنَّهُ يُرِيدُهُ بِالْبَطْشِ؛ لِبُعْدِ فَهْمِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَتُرِيدُ أَنْ تُقْتَلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُضْلِحِينَ»^٦، فَعَدَلَ عَنْ قَتْلِهِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لَشِياع^٩ خَبَرِ الْقِبْطِيِّ بِالْأَمْسِ.

١. في «ر، ص، ل» و المطبوع: «القيح».

٢. في «ب» - «جملة».

٣. القصص (٢٨): ١٨.

٤. الأعراف (٧): ١٣٨.

٥. في المطبوع: «قتله».

٦. في «ر» + «به».

٧. في المطبوع: «الأول».

٨. القصص (٢٨): ١٩.

٩. في المطبوع: «الشيوخ». وقد يستعمل الشياع أيضاً كالشيوخ بمعنى الانتشار والتقوية. راجع: المفردات للراغب، ص ٤٧٠ (شيع).

[تنزيه موسى عليه السلام عن الضلال]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قول فرعون لموسى عليه السلام: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^١؟ وقوله عليه السلام: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^٢؟ وكيف نسب عليه السلام الضلال إلى نفسه^٣ و لم يكن عندكم في وقت من الأوقات ضالاً؟!

الجواب^٤: أما قوله: ﴿وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾، فإنما أراد به من^٥ الكافرين ليعتمى و حق تربيتي؛ فإن فرعون كان المربي لموسى عليه السلام إلى أن كبر و بلغ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى حكاية عنه: ﴿أَلَمْ نَرْبِكَ فِينَا وَلِيداً وَ لَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾^٦؟ فأما^٧ قول موسى عليه السلام: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾، فإنما أراد به: من^٨ الذاهبين عن أن الوكرة تأتي على النفس، أو أن المدافعة تفضي إلى القتل؛ فقد^٩ يُسمى الذاهب عن الشيء أنه^٩ ضال عنه.

و يجوز أيضاً أن يُريد: أنني^{١٠} ضللت عن فعل المندوب إليه، من: الكف عن القتل في تلك الحال، و الفوز بمنزلة^{١١} الثواب.

١. الشعراء (٢٦): ١٩.

٢. الشعراء (٢٦): ٢٠.

٣. في «د»: «نفسه إلى الضلال» بدل «الضلال إلى نفسه».

٤. في «ج» و المطبوع: «+ قلنا».

٥. في «ألف»: «من».

٦. الشعراء (٢٦): ١٨.

٧. في «ألف» و المطبوع: «و أمّا».

٨. في «ألف» و المطبوع: «و قد».

٩. في «د» و المطبوع: «بأنه».

١٠. في «ج»، ر، ص، ل: «أنتي».

١١. في «ص، ل»: «فأفوز منزلة» بدل «و الفوز بمنزلة».

[إبيان خيفة موسى عليه السلام والوجه فيها]

مسألة: فإن قيل: كيف جاز لموسى عليه السلام و قد قال^١ تعالى له^٢: «أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»^٣ أَنْ يَقُولَ فِي الْجَوَابِ: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذَّبُونِ * وَ يَضِيقُ صَدْرِي وَ لَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ»^٤! وَ هذا استعفاء من الرسالة!

الجواب: أن ذلك ليس باستعفاء كما تَضَمَّنَهُ السؤال؛ بل كَانَ عليه السلام قد أُذِنَ لَهُ فِي أَنْ يَسْأَلَ ضَمَّ أَخِيهِ فِي الرِّسَالَةِ إِلَيْهِ^٥ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ، وَ ضَمِنَتْ لَهُ الْإِجَابَةُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى * إِذْ رَأَى نَارًا»^٦ إِلَى قَوْلِهِ: «وَ اجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي»^٧،^٨ فَأُجَابَهُ^٩ تَعَالَى إِلَى مَسْأَلَتِهِ بِقَوْلِهِ: «قَدْ أُوتِيَ سُؤْلُكَ يَا مُوسَى»^{١٠}؟ وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى^{١١} تَقَبُّهِ بِالْإِجَابَةِ إِلَى مَسْأَلَتِهِ الَّتِي^{١٢} تَقَدَّمَتْ وَ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِيهَا، فَقَالَ: «إِنِّي^{١٣} أَخَافُ أَنْ يُكَذَّبُونِ * وَ يَضِيقُ صَدْرِي وَ لَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي» شَرْحًا

١. فِي «ب، ج، د، ص»: «اللَّهُ».

٢. فِي «ج، ر» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَهُ».

٣. الشَّعْرَاءُ (٢٦): ١٠.

٤. الشَّعْرَاءُ (٢٦): ١٢ وَ ١٣. فِي «ج»: «وَ لَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ لَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ».

٥. فِي «ج، د»: «إِلَيْهِ فِي الرِّسَالَةِ» بَدَلَ «فِي الرِّسَالَةِ إِلَيْهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَقَالَ لِأَهْلِهِ اسْكُتُوا».

٧. فِي «ج، د، ص»: «هَارُونَ أَخِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «هَارُونَ».

٨. طه (٢٠): ٢٩.

٩. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «اللَّهُ».

١٠. طه (٢٠): ٣٦.

١١. فِي «ب، ج»: «أَنْ».

١٢. فِي «ب، ج، ص، ل»: «الَّتِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «قَدْ».

١٣. فِي «ب، ص، ل»: «إِنِّي».

لصورته، و بياناً عن حاله الْمُقْتَضِيَةِ لِصَمِّ أَخِيهِ إِلَيْهِ^١ فِي الرِّسَالَةِ، فَلَمْ تَكُنْ مَسْأَلَتُهُ إِلَّا عَنْ إِذْنٍ وَ عِلْمٍ وَ تَقَةٍ بِالْإِجَابَةِ.

[تنزيه موسى عليه السلام عن الكُفْرِ وَ السَّحْرِ]

١٣٠

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جازَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَأْمُرَ السَّحْرَةَ بِالْقَاءِ الْجِبَالِ وَ الْعِصِيِّ، وَ ذَلِكَ كُفْرٌ وَ سِحْرٌ وَ تَلْبِيسٌ وَ تَمْوِيَةٌ، وَ الْأَمْرُ بِمِثْلِهِ لَا يَحْسُنُ؟!
الْجَوَابُ: قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ شَرْطٌ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ»^٢ إِنْ كُنْتُمْ مُحَقِّقِينَ وَ كَانَ فِيمَا تَفَعَّلُونَهُ^٣ حُجَّةٌ. وَ حُذِفَ الشَّرْطُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَ اقْتِضَاءِ الْحَالِ لَهُ. وَ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِاسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ مَحذُوفِ الشَّرْطِ، وَ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ مُرَادًا.

وَ لَيْسَ يَجْرِي هَذَا مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ»^٤ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَ مَا أَشَبَّهُ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ أَلْفَاظِ التَّحْدِي؛ لِأَنَّ التَّحْدِي وَ إِنْ كَانَ بِصُورَةِ الْأَمْرِ فَلَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ لَا تُصَاحِبُهُ إِirَادَةُ الْفِعْلِ؛ وَ كَيْفَ^٥ تُصَاحِبُهُ الْإِirَادَةُ وَ اللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ اسْتِحَالَةَ وَقُوعِ ذَلِكَ مِنْهُمْ وَ تَعَذُّرِهِ عَلَيْهِمْ؟! وَ إِنَّمَا التَّحْدِي لِفِظٍّ مُوَضَّوعٍ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُتَّحِدِي وَ إِظْهَارِ عَجْزِهِ وَ قُصُورِهِ عَمَّا تُحْدِي بِهِ، وَ لَيْسَ هُنَاكَ فِعْلٌ تَتَنَاوَلُهُ إِirَادَةُ^٦. وَ الْأَمْرُ بِالْقَاءِ الْجِبَالِ وَ الْعِصِيِّ بِخِلَافِ

١. فِي «ب»: - «إِلَيْهِ».

٢. يُونُسَ (١٠): ٨٠؛ الشَّعْرَاءُ (٢٦): ٤٣.

٣. فِي «أَلَف»، ج، ص، «وَ الْمَطْبُوع»: «يَفْعَلُونَهُ».

٤. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٣.

٥. فِي الْمَطْبُوع: «فَكَيْفَ».

٦. فِي «ج»: «الْإِirَادَةُ».

ذلك؛ لأنه مقدورٌ ممكنٌ، فليس يجوزُ أن يُقال: إن المقصد^١ به هو أن يعجزوا^٢ عن إلقائها، و يتعذّر عليهم ما دُعوا إليه، فلم يبقَ بعد ذلك إلا أنه أمرٌ بشرطٍ. و يمكنُ أن يكونَ على سبيل التحدّي؛ بأن يكونَ دَعاهم إلى الإلقاءِ على وجهٍ يُساوونه فيه، و لا يُخيّلونَ فيما ألّفوه^٣ السعيَ و التصرّف مِن غير أن تكونَ له حقيقة؛ لأنّ ذلك غيرُ مُساوٍ لما ظهرَ على يده عليه السلام مِن انقلابِ الجَمادِ حَيَّةً على الحقيقةِ دونَ التخيلِ، و إذا كانَ ذلكَ ليسَ في مقدورِهِم فإنما تحدّاهم به؛ لنظهِرَ حُجَّتَهُ، و يتوجّهَ دلالتهُ. و هذا واضحٌ.

١٣١

و قد بيّنَ اللهُ تعالى في القرآنِ ذلكَ بأوضحِ ما يكونُ، فقال: «و جاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنكُم لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ * قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّمَا أَنْ تُلْقِيَ وَإِنَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ * قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَ اسْتَرْهَبُوهُمْ وَ جَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ * وَ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَوَقَعَ الْحَقُّ وَ بَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَ انْقَلَبُوا صَاغِرِينَ *^٤»

[تنزيه موسى عليه السلام عن الخوف]

مسألة: فإن قيل: فمن أي شيء خاف موسى عليه السلام حتى حكى الله تعالى عنه الخيفة في قوله عزّ و جل: «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى»^٥؟ أو ليسَ خوفُهُ يَقْتَضِي شَكَّهُ في صحّة ما أتى به؟

١. هكذا في «ألف، ب، ر، ص، ل». وفي «د»: «القصْد». وفي «ج» و المطبوع: «المقصود».

٢. في المطبوع: «بها».

٣. في المطبوع: «من».

٤. الأعراف (٧): ١١٣ - ١١٩.

٥. طه (٢٠): ٦٧.

الجواب؟ قلنا: لَمْ يَخَفْ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ، وَإِنَّمَا رَأَى مِنْ قُوَّةِ التَّلْبِيسِ وَ التَّخْيِيلِ مَا أَشْفَقَ عِنْدَهُ مِنْ وَقُوعِ الشُّبْهَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يُنْعِمِ^١ النَّظَرَ، فَأَمَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، وَ بَيَّنَّ لَهُ أَنَّ حُجَّتَهُ سَتَتَضَحُّ لِلْقَوْمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾^٢.

[تنزيه موسى عليه السلام عن نسبة الإضلال إلى الله تعالى]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِياً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَ مَلَأَهُ زِينَةً وَ أَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَ اشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ»^٣؟

الجواب: قلنا: أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ»، فَفِيهِ وَجْهُ: أَوَّلُهَا: أَنَّهُ أَرَادَ: لئَلَّا يُضِلُّوا، فَحَذَفَ^٤. وَ هَذَا لَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى»^٥، وَإِنَّمَا أَرَادَ: لئَلَّا تَضِلَّ.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ»^٦.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ أَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ»^٧.

١. في المطبوع: «لم يمعن».

٢. طه (٢٠): ٦٨.

٣. يونس (١٠): ٨٨.

٤. في المطبوع: «+ لا».

٥. البقرة (٢): ٢٨٢.

٦. الأعراف (٧): ١٧٢.

٧. النحل (١٦): ١٥؛ لقمان (٣١): ١٠.

و قال الشاعر:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأُضْيَافِ مِنَّا
و المعنى: لثلاً^٢ تَشْتُمُونَا.

فإن قيل: ليس هذا نظيراً لقوله تعالى^٣: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾؛ لأنكم حذفتم في الآية «أن» و «لا» معاً، و ما استشهدتم به إنما حذف منه لفظة «لا» فقط.

قلنا: كُلُّ ما استشهدنا به قد حُذِفَ فيه^٤ اللام و «لا» معاً؛ ألا ترى أن تقدير الكلام: لثلاً تَشْتُمُونَا؟! و في الآية إنما حذف أيضاً حرفان، و هما «أن» و «لا». و إنما جعلنا حذف اللام فيما استشهدنا به بإزاء حذف «أن» في الآية؛ من حيث كانا جميعاً يُنبِئان عن الغرض، و يدلّان على المقصد^٥؛ ألا ترى أنهم يقولون: «جئتُكَ لتُكرِمَنِي» كما يقولون^٦: «جئتُكَ أن تُكرِمَنِي»، و المعنى: أن غرضي الكرامة. فإذا جاز أن يحذفوا أحد الحرفين جاز أن يحذفوا الآخر.

وثانيها: أن اللام هاهنا هي لام العاقبة، و ليست بلام الغرض. و يجري مجرى قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا﴾^٧، و هم لم يلتقطوه

١. قاله عمرو بن كلثوم التغلبي. راجع: الأحكام ليعحي بن الحسين، ج ١، ص ٢٣٣؛ الأمالي للسيد المرتضى، ج ٣، ص ١٣٧، المجلس ٥٣؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٢؛ مغني اللبيب، ج ١، ص ٣٦.

٢. في «ألف، د» و المطبوع: «أن لا» بدل «لثلاً».

٣. في المطبوع: «+ ربتنا».

٤. في «ل» و المطبوع: «فقد».

٥. في «د، ل»: «حذفت».

٦. في «د» و المطبوع: «منه».

٧. هكذا في «ب، د، ص، ل» و في المطبوع: «المقصود». و في «ألف، ج، ر»: «القص».

٨. في «ب»: «تقول». و في «ألف، د» و المطبوع: «تقولون».

٩. القصص (٢٨): ٨.

لذلك؛ بل لخلافه، غير أن العاقبة لما كانت ما ذكره حسن إدخال اللام. ومثله قول الشاعر^١:

و لِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا

١٣٣

كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ^٢ تُبْنَى الْمَسَاكِينُ^٣

و نَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ. فكَأَنَّهُ تَعَالَى لِمَا عَلِمَ أَنَّ عَاقِبَةَ أَمْرِهِمُ الْكُفْرُ، وَأَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ إِلَّا كُفَّارًا، وَأَعْلَمَ ذَلِكَ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَسَنَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّكَ آتِيهِمُ الْأُمُوالَ لِيُضِلُّوْا.

و ثالثها: أَنْ يَكُونَ مَخْرَجُ الْكَلَامِ مَخْرَجَ النِّفْيِ وَ الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَعَلَ ذَلِكَ لِيُضِلَّهُمْ، وَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبِ الْمُجْبِرَةِ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُضِلُّ عَنِ الدِّينِ، فَرَدُّ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَيْهِ، كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا: «إِنَّمَا آتَيْتُ عَبْدِي مِنَ الْأُمُوالِ مَا آتَيْتَهُ^٥ لِيَعْصِيَنِي وَ لَا يُطِيعَنِي!!» وَ هُوَ إِنَّمَا يُرِيدُ الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ يَظُنُّ ذَلِكَ بِهِ، وَ نَفْيَ إِضَافَةِ الْمَعْصِيَةِ إِلَيْهِ.

وَ هَذَا الْوَجْهُ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إمَّا بِأَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ الْإِسْتِفْهَامُ وَ إِنْ حُذِفَ حَرْفُهُ، أَوْ بِأَنْ تَكُونَ^٦ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ «لِيَعْصِيَنِي» لَامَ الْعَاقِبَةِ الَّتِي

١. في «ب»: «بعض الشعراء» بدل «الشاعر».

٢. في «د»: «الدار» وفي «ألف، ر، ص» و المطبوع: «الدور».

٣. في «ب»: «المنازل». و نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى سَابِقِ الْبَرْبَرِيِّ فِي: كَشَفِ الْخُفَاءِ، ج ٢، ص ١٤٠؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٢٠، ص ٧؛ بَغْيَةُ الطَّالِبِ، ج ٩، ص ٤٠٧١.

٤. في «ألف، ر»: «فَدَلْ».

٥. في «ب، د، ر، ص»: «مَا آتَيْتَهُ مِنَ الْأُمُوالِ» بدل «مِنَ الْأُمُوالِ مَا آتَيْتَهُ».

٦. في «ب، ر، ص»: «بأن يكون».

قد^١ تقدّم بيانها. ومتى رفّعنا من أوها من هذين الوجهين لم نتصور^٢ كيف^٣ يكون الكلام خارجاً مخرج النفي والإنكار.

ورابعها: أن يكون أراد الاستفهام، فحذف حرفه المختص به. وقد حذف^٤ حرف الاستفهام في أماكن كثيرة من الكلام^٥.

وهذا الجواب يضعف؛ لأن حرف الاستفهام لا يكاد يحدف إلا وفي الكلام دلالة عليه و عوض منه، مثل قول الشاعر:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غلّس الظلام من الرباب خيالاً؟^٦
لأن لفظة «أم» تقتضي^٧ الاستفهام.

وقد سأل أبو علي الجبائي نفسه عن هذا السؤال في التفسير، وأجاب عنه بأن في الآية ما يدل على حذف حرف الاستفهام، وهو دليل العقل الدال على أن الله تعالى لا يضل العباد عن الدين، ودليل العقل أقوى مما يكون في الكلام دالاً على^٨ حرف الاستفهام.

وهذا ليس بشيء؛ لأن دليل العقل، وإن كان أقوى من كل دليل يصح^٩

١. في «ص، ل»: - «قد».

٢. في «ب»: «لم يتصور». وفي «ج»: - «لم نتصور».

٣. في «د» والمطبوع: «أن بدل «كيف».

٤. في «ج»: «يُحذف».

٥. في المطبوع: «القرآن».

٦. تقدّم البيت في ص ١٢٧ و ٢٠٤، وتقدّم أيضاً شرح مفرداته. والبيت من الأخطل.

٧. في «ألف، ب، ر، ص»: «يقتضي».

٨. في «ألف، د، ل»: «مع».

٩. في «ج»: + «حذف».

١٠. في المطبوع: «بصحة».

الكلام، فإنه ليس يقتضي في الآية أن يكون حرف الاستفهام منها محذوفاً لا محالة؛ لأن العقل إنما يقتضي تنزيه الله تعالى عن أن يكون مجرباً^١ بشيء من أفعاله إلى إضلال العباد^٢ عن الدين، وقد يمكن صرف الآية إلى ما يطابق دليل العقل من تنزيهه تعالى عن القبيح من غير أن يذكر الاستفهام ويحذف حرفه. وإذا كان^٣ ذلك ممكناً لم يكن في العقل دليل على حذف حرف الاستفهام، وإنما كان يكون فيه دليل على ذلك لو كان يتعدّر تنزيهه تعالى عن إرادة الضلال إلا بتقدير الاستفهام. فأما قوله تعالى: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^٤، فأجود ما قيل فيه أنه عطّف على قوله: ﴿لِيُضِلُّوْا﴾، وليس بجواب لقوله: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾، و تعدير الكلام: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتِيَتْ فِرْعَوْنَ وَ مَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوْا عَنْ سَبِيلِكَ﴾، ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَ اشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.

و هذا الجواب يطابق أن تكون^٥ اللام للعاقبة، وأن يكون المعنى فيها: «لئلا يضلّوا» أيضاً.

و قال قوم: إنه أراد: «فلن يؤمنوا»، فأبدل الألف من النون الخفيفة؛ كما قال الأعشى:

و صَلَّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَ الصُّحَى وَ لَا تَحْمَدِ الْمُثْرَيْنِ^٦، وَ اللَّهُ فَاحْمَدًا^٧

١. في «ب» و المطبوع: «مجرباً».

٢. في «ألف، ر»: «الضلال» بدل «إضلال العباد». و في «ج»: «خلقه» بدل «العباد».

٣. في «ألف، ر»: «فإذا». و في «ب»: «إذا».

٤. يونس (١٠): ٨٨.

٥. في «ألف، ج، ر، ص» و المطبوع: «أن يكون».

٦. في ديوان الأعشى: «الشيطان».

٧. ديوان الأعشى، ص ٤٦.

أراد: «فاحمدن» فأبدل^١.

و كما قال عمر بن أبي ربيعة^٢:

و قُمَيْرٌ بدا ابنَ خَمِيسٍ و عَشْرِي نَ له قَالَتِ الْفَتَاتَانِ: قوما^٣

أراد: «قومن».

و مما استشهد به من أجاب بهذا الجواب الذي ذكرناه آنفاً، في أن الكلام خبرٌ وإن خرج مخرج الدعاء: ما^٤ روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «لن يلدغ المؤمن من جحرٍ مرتين»^٥.

و هذا نهى وإن كان مخرجه مخرج الخبر، و تقدير الكلام: لا يلدغ المؤمن من جحرٍ مرتين؛ لأنه لو كان خبراً لكان كذباً. و إذا جاز أن يراد بما لفظه لفظ الخبر النهي، جاز أن يراد بما لفظه لفظ الدعاء الخبر و يكون^٦ المراد بالكلام: «فلن يؤمنوا». و قد ذكر أبو علي^٧ أن قوماً من أهل اللغة قالوا: إنه تعالى نصب قوله: «فلا يؤمنوا»، و حذف منه النون، و هو يريد في المعنى: «لا^٨ يؤمنون» على سبيل الخبر عنهم؛ لأن قوله تعالى: «فلا يؤمنوا» وقع موقع جواب الأمر الذي هو قوله^٩:

١. في «ج» و المطبوع: + «النون ألقا».

٢. تقدمت ترجمته في ص ١٢٠. و في «ر»: + «المخزومي».

٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص ٣٦٩.

٤. في المطبوع: «و ما».

٥. شهاب الأخبار، ص ٣٣٩؛ مشكاة الأنوار، ص ٣١٩. الكامل في التأريخ: ج ٢، ص ١٦٥؛ المغازي

للواقيدي، ج ١، ص ١١١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ١٧٧؛ و ج ١٥، ص ٤٥.

٦. في المطبوع: «فيكون».

٧. في المطبوع: + «الجبائي»، و تقدمت ترجمته في ص ٨٠.

٨. في المطبوع: «و لا».

٩. في «د» و المطبوع: + «ربنا».

«اطْمَسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَ اشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ». فَلَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ جَوَابِ الْأَمْرِ وَ فِيهِ الْفَاءُ نَصَبَهُ بِإِضْمَارٍ «أَنْ»^١؛ لِأَنَّ جَوَابَ الْأَمْرِ بِالْفَاءِ مَنْصُوبٌ فِي اللَّغَةِ. فَنَصَبَ هَذَا لِمَا أَجْرَاهُ مَجْرَى الْجَوَابِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ جَوَابًا.

وَ مِثْلُهُ قَوْلُ الْقَائِلِ: «أَنْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ تَغْرُبُ» بِالْجَزْمِ. وَ «تَغْرُبُ» لَيْسَ هُوَ جَوَابُ الْأَمْرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَغْرُبُ لِنَظَرِ هَذَا النَّاظِرِ، وَ لَكِنْ لِمَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْجَوَابِ أَجْرَاهُ مَجْرَاهُ فِي الْجَزْمِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَوَابًا عَلَى^٢ الْحَقِيقَةِ.

وَ قَدْ ذَكَرَ أَبُو مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ^٣ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهًا آخَرَ، وَ هُوَ مِنْ أَغْرَبِ مَا ذُكِرَ فِيهَا؛ قَالَ: إِنَّهُ^٥ تَعَالَى إِنَّمَا آتَى فِرْعَوْنَ وَ مَلَأَ الزَّيْنَةَ وَ الْأَمْوَالَ فِي الدُّنْيَا عَلَى طَرِيقِ الْعَذَابِ لَهُمْ وَ الْإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ - لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ وَ الضَّلَالِ، وَ عِلْمِهِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا تُفْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَ لَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ تَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَ هُمْ كَافِرُونَ»^٦ - فَسَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ وَ قَالَ: يَا رَبِّ إِنَّكَ آتَيْتَهُمْ هَذِهِ الْأَمْوَالَ وَ الزَّيْنَةَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى طَرِيقِ الْعَذَابِ وَ لِيُضِلَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَنْ سَبِيلِكَ الَّتِي هِيَ سَبِيلُ الْجَنَّةِ وَ تُدْخِلَهُمُ النَّارَ بِكُفْرِهِمْ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يَطْمِسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ؛ بَأَنْ يَسْلُبَهُمْ إِيَّاهَا؛ لِيَزِيدَ ذَلِكَ فِي حَسْرَتِهِمْ وَ عَذَابِهِمْ وَ مَكْرُوهِهِمْ، وَ يَشْدُدَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ بِأَنْ^٧ يُمَيِّتَهُمْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْمَكْرُوهَةِ.

١. فِي «أَلْفِ ب، ر، ص، ل»: - «بِإِضْمَارِ أَنْ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٣. فِي «د، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: + «الْأَصْفَهَانِي». وَ تَقَدَّمَ تَرْجُمَةُ الرَّجُلِ فِي ص ١٠٩.

٤. فِي «ج»: «قِيلَ».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِنَّ اللَّهَ» بَدَلَ «إِنَّهُ».

٦. التَّوْبَةُ (٩): ٥٥.

٧. فِي «أَلْفِ ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

و هذا جوابٌ قَرِيبٌ مِنَ الصَّوَابِ وَ السَّدَادِ^١.

[تنزيه موسى عليه السلام عن سؤال الرؤية لنفسه]

مسألة: فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ﴾^٢؟^٣ أَوَ لَيْسَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الرُّؤْيَةِ عَلَيْهِ تَعَالَى؟ لِأَنَّهُا لَوْ لَمْ تَجُزْ لَمْ يَسْأَلْ أَنْ يَسْأَلَهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَهُ اتِّخَاذُ الصَّاحِبَةِ وَ الْوَلَدِ.

الجواب: قلنا: أولى ما أُجِيبَ به عن هذه الآية أن يكون موسى عليه السلام لم يسأل الرؤية لنفسه، وإنما سألها لقومه؛ فقد^٤ روي: أن قومه طلبوا ذلك منه، فأجابهم بأن الرؤية لا تجوز عليه تعالى، فلجأوا به، وألحوا عليه في^٥ أن يسأل الله تعالى أن يُريهم نفسه، و غلب في ظنه أن الجواب إذا ورد من جهته - جلَّت عظمته - كان أحسن للشبهة و أنفى لها، فاختار^٦ السبعين الذين حضروا الميقات؛ لتكون^٧ المسألة بمحض منهم، فيعرفوا ما يرد من الجواب، فسأل عليه السلام على ما نطق به القرآن، وأُجِيبَ بما يدل على أن الرؤية لا تجوز^٨ عليه عز و جل.

١. في «ل» و المطبوع: + «و فيه نظر».

٢. في المطبوع: + «فقال لئن تَرَانِي».

٣. الأعراف (٧): ١٤٣.

٤. في «د» و المطبوع: «الآية».

٥. في «ج»: «يجاب».

٦. في «ج»: «و قد».

٧. في «ب» - «في».

٨. في «ألف، ر»: «و اختار».

٩. في «ألف، ب»: «ليكون».

١٠. في «ألف، ب، ج، د»: «لا يجوز».

و يُقَوِّي هذا الجوابُ أُمُورَ:

مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾^١.
و مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَ أَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾^٢.

و مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَ إِيَّائِي أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾^٣.^٤ فَأُضَافَ ذَلِكَ إِلَى السُّفَهَاءِ، وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بِسَبَبِهِمْ^٥؛ مِنْ^٦ حَيْثُ سَأَلُوا مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ^٧ تَعَالَى.

و مِنْهَا: ذِكْرُ «الْجَهْرَةِ» فِي الرُّوْيَةِ، وَ هِيَ لَا تَلِيْقُ إِلَّا بِرُوْيَةِ الْبَصَرِ دُونَ الْعِلْمِ، وَ هَذَا يُقَوِّي أَنَّ الطَّلَبَ لَمْ يَكُنْ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي الْجَوَابِ التَّالِي لِهَذَا الْكَلَامِ.

و مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى^٨: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾؛ لِأَنَّا إِذَا حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى طَلَبِ الرُّوْيَةِ لِقَوْمِهِ أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَ إِذَا حُمِلَتْ الْآيَةُ عَلَى الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ اِحْتِجَ إِلَى حَذْفٍ فِي الْكَلَامِ، فَيَصِيرُ تَقْدِيرُهُ: «أَرِنِي أَنْظُرْ^٩ إِلَى الْآيَاتِ

١. النساء (٤): ١٥٣.

٢. البقرة (٢): ٥٥.

٣. في المطبوع: «إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ».

٤. الأعراف (٧): ١٥٥.

٥. في المطبوع: «يَسْكُنُهُمْ».

٦. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: «وَمِنْ».

٧. في «ر»: «عَلَى اللَّهِ بَدَل «عَلَيْهِ».

٨. في «ج»: «أَرِنِي».

٩. في «د» و المطبوع: «إِلَيْكَ؛ يَعْنِي».

التي عندها أعرفك ضرورة».

و يُمكنُ في هذا الوجه^١ الأخيرِ خاصّةً أن يُقالَ: إذا كان المذهبُ الصحيحُ عندكم أن النظرَ في الحقيقةِ غيرِ الرؤيةِ، فكيفَ يكونُ قوله: «أَنْظُرْ إِلَيْكَ» على حقيقتهِ في جوابٍ مَنْ حَمَلَ الآيةَ على طلبِ الرؤيةِ لقومه؟

فإن قلتم: لا يمتنعُ أن يكونوا^٢ إنما التمسوا الرؤيةَ التي يكونُ معها النظرُ والتحديقُ إلى الجهةِ، فسألَ على حَسَبِ ما التمسوا.

قيلَ لكم: هذا يَنْقُضُ فرقكم^٣ في هذا الجوابِ بَيْنَ سؤَالِ الرؤيةِ وَبَيْنَ سؤَالِ جميعِ ما يَسْتَحِيلُ عليه تعالى مِنَ الصاحِبَةِ وَالْوَلَدِ وَ ما يَقْتَضِي الجِسْمِيَّةَ بأن يَقُولُوا: «الشكُّ في الرؤيةِ لا يَمْنَعُ مِنْ صَحَّةِ معرفةِ السمعِ، وَ الشكُّ في جميعِ ما ذُكِرَ^٥ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ»؛ لأنَّ الشكَّ الذي لا يَمْنَعُ مِنْ معرفةِ السمعِ إنما هو في الرؤيةِ التي لا يكونُ معها نظرٌ، وَ لا يَقْتَضِي التشبيهَ.

فإن قلتم: يُحْمَلُ^٦ ذِكْرُ «النظرِ» على أنَّ المرادَ به نفسُ الرؤيةِ على سَبِيلِ المَجَازِ؛ لأنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ أن يُسَمَّوْا^٧ الشَّيْءَ بِاسْمِ طَرِيقِهِ وَ ما قَارَبَهُ وَ^٨ داناه.

قيلَ لكم: فكأنكم^٩ عدلتم عن مَجَازٍ إلى مَجَازٍ، فلا^{١٠} قُوَّةَ في هذا الوجهِ،

١. في «د»: «الجواب».

٢. في «ب»: «لا تمتنع أن تكونوا» بدل «لا يمتنع أن يكونوا».

٣. في المطبوع: «تفريقكم».

٤. في «ر، ل»: «تقولوا».

٥. في «ج، د»: «ذكرناه».

٦. في «ألف، ب، ص»: «تحمل». وفي «ر، ل»: «نحمل».

٧. في «ج»: «أن يسمى». وفي «ص»: «أن تسمى».

٨. في المطبوع: «+ ما».

٩. في «ألف، ب»: «و كأنكم». وفي المطبوع: «+ [قد]».

١٠. في «د»: «ولا».

و الوجوه - التي ذكرناها في تقوية هذا الجواب - المتقدمة أولى.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا سَأَلَ الرُّوْيَةَ لَقَوْمِهِ لَمْ يُضِيفِ السُّؤَالَ إِلَى نَفْسِهِ فَيَقُولَ: «أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ»، و لَا كَانَ الْجَوَابُ أَيْضاً مُخْتَصّاً بِهِ فِي قَوْلِهِ: «لَنْ تَرَانِي».

و ذَلِكَ: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ وَقَوُّعُ الْإِضَافَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَعَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ كَانَتْ مِنْ أَجْلِ الْغَيْرِ إِذَا كَانَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ تَوْمُنُ مِنَ اللَّبْسِ، و لِهَذَا^١ يَقُولُ أَحَدُنَا إِذَا شَفَعَ فِي حَاجَةِ غَيْرِهِ لِلْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ: أَسْأَلُكَ أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا^٢، وَ تُجِيبَنِي إِلَى كَذَا^٣، وَ يَحْسُنُ^٤ أَنْ يَقُولَ الْمَشْفُوعُ إِلَيْهِ: قَدْ أَجَبْتُكَ، وَ شَفَعْتُكَ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى هَذِهِ الْأَلْفَافِ. وَ إِنَّمَا حَسُنَ هَذَا؛ لِأَنَّ لِلْسَائِلِ فِي الْمَسْأَلَةِ غَرَضاً وَ إِنْ رَجَعَتْ إِلَى الْغَيْرِ، فَتَحَقُّقُهُ^٥ بِهَا وَ تَكْفُلُهُ كَتَكْفُلِهِ^٦ إِذَا اخْتَصَّتْ بِهِ^٧.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَسْأَلُ الرُّوْيَةَ لَقَوْمِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِاسْتِحَالَتِهَا؟! وَ لَنْ جَارَ ذَلِكَ لِيُجَوِّزَ^٨ أَنْ يَسْأَلَ لَقَوْمِهِ سَائِرَ مَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ جَسَماً وَ مَا أَشَبَّهُهُ مَتَى شَكُّوا فِيهِ؟!

قُلْنَا: إِنَّمَا صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ فِي الرُّوْيَةِ، وَ لَمْ تَصِحَّ فِيمَا سَأَلَتْ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَعَ الشُّكِّ فِي جَوَازِ الرُّوْيَةِ الَّتِي لَا تَقْتَضِي كَوْنَهُ جَسَماً يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ السَّمْعِ، وَ أَنَّهُ تَعَالَى

١. في المطبوع: «فلهذا».

٢. في «د» و المطبوع: «و كذا».

٣. في المطبوع: «و كذا».

٤. في المطبوع: «و يحسن».

٥. في المطبوع: «لتحققه».

٦. في «د» و المطبوع: «و تكلفه كتكلفه» و في «ب»: «تكفله لتكفله» و في «ج»: «تكفله بها كتكفله».

٧. في «ر»: «خصته» و في «ص، ل»: «اختصته».

٨. في «د، ر، ص» و المطبوع: «ليجوز».

حَكِيمٌ صَادِقٌ فِي إِخْبَارِهِ، فَيَصِحُّ أَنْ يَعْرِفُوا بِالْجَوَابِ الْوَارِدِ مِنْ جِهَتِهِ تَعَالَى
استحالة ما شَكُّوا فِي جَوَازِهِ، وَمَعَ الشَّكِّ فِي كَوْنِهِ جَسَمًا لَا تَصِحُّ^١ مَعْرِفَةُ السَّمْعِ،
فَلَا^٢ يُنْتَفَعُ بِجَوَابِهِ، وَلَا يُتِمَّرُ عِلْمًا.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: قَدْ كَانَ جَائِزًا^٣ أَنْ يَسْأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ
السَّلَامُ لِقَوْمِهِ مَا يَعْلَمُ اسْتِحَالَتَهُ - وَإِنْ كَانَتْ دَلَالَةُ السَّمْعِ لَا تَثْبُتُ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِ - مَتَى
كَانَ الْمَعْلُومُ أَنْ فِي ذَلِكَ صَلاَحًا لِلْمُكَلَّفِينَ فِي الدِّينِ، وَأَنْ وَرُودَ الْجَوَابِ يَكُونُ
لُطْفًا لَهُمْ فِي النَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ وَإِصَابَةِ الْحَقِّ مِنْهَا. غَيْرَ أَنَّ مَنْ أَجَابَ بِذَلِكَ شَرَطَ أَنْ
يُبَيِّنَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِاسْتِحَالَةِ مَا يَسْأَلُ^٤ فِيهِ، وَأَنْ غَرَضُهُ فِي السُّؤَالِ أَنْ
يَرِدَ الْجَوَابُ، فَيَكُونَ لُطْفًا.

وَجَوَابٌ آخَرُ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا سَأَلَ رَبَّهُ تَعَالَى
أَنْ يُعَلِّمَهُ نَفْسَهُ ضَرُورَةً؛ بِإِظْهَارِ بَعْضِ أَعْلَامِ الْآخِرَةِ الَّتِي يَضْطَرُّ عِنْدَهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ،
فَتَزُولُ^٥ عَنْهُ الْخَوَاطِرُ^٦ وَمُنَازَعَةُ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ، وَيَسْتَعْنِي عَنِ الْاِسْتِدْلَالِ^٧،
فَتُخَفِّفُ الْمِحْنَةَ عَنْهُ بِذَلِكَ، كَمَا سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ تَعَالَى أَنْ يُرِيَهُ كَيْفَ
يُحْيِي الْمَوْتَى؛ طَلَبًا لِتَخْفِيفِ الْمِحْنَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عَرَفَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ.

وَالسُّؤَالُ وَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ «الرُّؤْيَا» فَإِنَّ الرُّؤْيَا تُفِيدُ الْعِلْمَ، كَمَا تُفِيدُ الْإِدْرَاكَ

١. فِي «ر»: «لَا يَصِحُّ».

٢. فِي «ب، ج»: «وَلَا».

٣. فِي «ألف، ج، ص»: «جَائِز».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «سُئِلَ».

٥. فِي «ألف، ر»: «فَيَزُولُ».

٦. فِي «د، ل»: «الْخَوَاطِرُ عَنْهُ» بِدَلِّ «عَنْهُ الْخَوَاطِرُ».

٧. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «الْاِسْتِدْلَالَات».

بالبَصْرِ؛ قَالَ الشَّاعِرُ^١:

رَأَيْتُ اللَّهَ إِذْ سَمَى نِزَاراً وَ أَسْكَنَهُمْ بِمَكَّةَ قَاطِنِينَا^٢

و احتمال الرؤية للعلم أظهر من أن يُدَلَّ عليه؛ لاشتهاره و وضوحه. فقال الله تعالى له^٣: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾؛ أي: لَنْ تَعْلَمَنِي عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي التَّمَسَّتْهُ. ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِأَن أَظْهَرَ فِي الْجَبَلِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْعَجَائِبِ^٥ مَا دَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ الْضَرُورِيَّةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ التَّكْلِيفِ وَ ثَبَاتِهِ^٦ لَا تَجُوزُ، وَأَنَّ الْحِكْمَةَ تَمْنَعُ مِنْهَا. وَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَوَّلِي؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مُتَقَدِّمًا مِنَ الْوُجُوهِ، وَلِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاكًّا فِي أَنَّ الْمَعْرِفَةَ الْضَرُورِيَّةَ لَا يَصِحُّ حُصُولُهَا فِي الدُّنْيَا، أَوْ غَيْرَ شَاكٍّ.

فَإِنْ كَانَ شَاكًّا، فَالشُّكُّ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى أُصُولِ الدِّيَانَاتِ وَ قَوَاعِدِ التَّكْلِيفِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، لَا سِيَّمَا وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ عَلَى حَقِيقَتِهِ بَعْضُ أُمَّتِهِمْ، فَيَزِيدَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَ هَذَا أُبْلَغُ فِي التَّنْفِيرِ عَنْهُمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَمْنَعُ مِنْهُ.

وَ إِنْ كَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَالِمًا بِذَلِكَ وَ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِ، فَلَا وَجْهَ لِسُؤَالِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ سَأَلَ لِقَوْمِهِ، فَيَعُودُ إِلَى مَعْنَى الْجَوَابِ الْأَوَّلِ.

١. القائل هو الكُمَيْت بن زيد الأسدي.

٢. قد ورد البيت في شرح هاشميات الكمي، ص ٢٦٣، الرقم ٧٧ هكذا:

«و جَدْتُ اللَّهَ إِذْ سَمَى نِزَاراً وَ أَنْزَلَهُمْ بِمَكَّةَ قَاطِنِينَا».

٣. في «ج»: - «له».

٤. في «ب»: «لم».

٥. في «د»: «و المعجزات».

٦. في «ألف، ب» و المطبوع: «و بيانه».

٧. في المطبوع: «فإن».

و قد^١ حُكِيَ جوابُ ثالثٍ في هذه الآية عن بعض مَنْ تَكَلَّمَ في تأويلها مِنْ أهل التوحيد^٢؛ وهو أن^٣ قَالَ^٤: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ موسى عليه السلام في وقتِ مسألته ذلكَ كَانَ شاكاً في جوازِ الرؤيةِ عليه تعالى، فسألَ عن ذلكَ لِيَعْلَمَ هلْ يَجُوزُ عليه أم لا؟ قَالَ: و لَيْسَ شَكُّهُ في ذلكَ بِمانِعٍ^٥ أَنْ يَعْرِفَ اللَّهُ تعالى بِصِفَاتِهِ؛ بَلْ يَجْرِي مَجْرَى شَكِّهِ في جوازِ الرؤيةِ على بعضِ ما لا يُرَى مِنَ الأعراضِ، في أَنَّهُ غَيْرُ مُخِلٍّ بما يُحْتَاجُ إليه في معرفته تعالى.

قَالَ: و لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ غَلَطُهُ في ذلكَ ذَنْباً صَغِيراً، و تَكُونَ^٦ التوبةُ الواقعةُ منه لأجلِهِ.

و هذا الجوابُ يَبْعُدُ؛ مِنْ قَبْلِ^٧ أَنْ الشَّكَّ في جوازِ الرؤيةِ التي لا تَقْتَضِي تشبيهاً و إن كَانَ لا يَمْنَعُ^٨ مِنْ معرفته بِصِفَاتِهِ، فَإِنَّ الشَّكَّ في ذلكَ لا يَجُوزُ عَلَى الأنبياءِ عليهم السلام، مِنْ حَيْثُ يَجُوزُ مِنْ بعضِ مَنْ بُعِثُوا إليه أَنْ يَعْرِفَ ذلكَ على حقيقته، فَيَكُونَ النبيُّ عليه السلام شاكاً فيه و أُمَّتُهُ عارِفُونَ به مع رُجُوعِهِمْ في المَعَارِفِ بِاللَّهِ تعالى و ما يَجُوزُ عليه إليه عليه السلام، و هذا يَزِيدُ في التنفيرِ على كُلِّ^٩ ما يَجِبُ تنزيه الأنبياءِ عليهم السلام عنه.

١. في المطبوع: «فقد».

٢. في المطبوع: «التوجيه».

٣. في «ل» و المطبوع: «أنه».

٤. في «ب»: «أن يقال».

٥. في «د»: «مانعاً».

٦. في «ب»: «أو يكون». و في «د، ر»: «أو تكون».

٧. في «ج» و المطبوع: «جهة».

٨. في «الف، ر» و المطبوع: «لا يمتنع».

٩. في «ب»: - «كل».

فإن قيل: فعن أي شيء كانت توبه موسى عليه السلام على الجوابين المتقدمين؟ قلنا: أما من ذهب إلى أن المسألة كانت لقومه، فإنه يقول: إنما تاب لأنه أقدم على أن يسأل على^١ لسان قومه ما لم يؤذن له فيه، وليس للأنبياء عليهم السلام ذلك؛ لأنه لا يؤمن^٢ أن يكون الصلاح في المنع منه، فيكون ترك إجابتهم منقراً عنهم. وليس تجري مسألتهم على سبيل الاستسرار و بغير حضور^٣ قومهم^٤ مجرى ما ذكرناه؛ لأنه^٥ يجوز أن يسألوا^٦ مستسرين^٧ ما لم يؤذن لهم فيه^٨؛ لأن منعه من لا يقتضي تنفيراً.

و من ذهب إلى أنه سأل المعرفة الضرورية يقول: إنه^٩ تاب من حيث سأل معرفة لا يقتضيها التكليف^{١٠}.

و في الناس من قال: إنه^{١١} تاب من حيث ذكر في الحال ذنباً صغيراً متقدماً. و^{١٢} الذي يجب أن يقال في تلفظه بذكر التوبة: أنه وقع على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى و الرجوع إليه و التقرب منه، وإن لم يكن هناك ذنب معروف.

١. في «ج» و المطبوع: «عن».

٢. في المطبوع: «+ من».

٣. في «ب، ج، ص، ل»: «حضر».

٤. في المطبوع: «+ يجري».

٥. في المطبوع: «+ ليس».

٦. في «ب»: «أن يسأل».

٧. في «ألف، ر»: «بما».

٨. في «د، ر»: «- فيه».

٩. في «د»: «إنما». و في «ص»: «+ إنما».

١٠. في المطبوع: «+ من الناس».

١١. في «د، ص، ل» و المطبوع: «+ إنما».

١٢. في المطبوع: «+ إن».

و قد يَجُوزُ أيضاً أن يَكُونَ^١ الغرضُ في ذلك - مُضافاً إلى ما ذُكرناه من الاستكانةِ والخُضوعِ والعبادةِ - تعليمنا و توقيفنا^٢ على ما نَسْتَعْمِلُهُ و ندعو^٣ به عند نُزولِ الشدائدِ و ظُهورِ الأهوالِ، و تنبيهِ القومِ المُخْطِئِينَ خاصَّةً على التوبةِ ممَّا التَّمَسَّوه من الرؤيةِ المُسْتَحِيلَةِ عليه تَعَالَى؛ فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ و إن لَمْ يَقَعْ^٤ منهم القَبائحُ فَقَدْ يَقَعُ^٥ مِنْ غَيْرِهِمْ، و يَحْتَاجُ مَنْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ إِلَى التَّوْبَةِ و الاستِغْفَارِ و الاستِقالَةِ.

و هذا بَيِّنٌ^٦ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ مِنْهُ.

[بيان الوجه في أخذ موسى عليه السلام برأس أخيه يجره]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فما وجهُ قولهِ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَلْقَى الْأُلُوحَ وَ أَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنٌ أُمُّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَ كَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتُ بَنِيَ الْأَعْدَاءِ وَ لَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^٧ أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَدَتْ مَا أَوْجَبَ إِيقَاعَ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِهِ؟ وَ بَعْدُ: فما الاعتذارُ لموسى عليه السلام مِنْ ذَلِكَ، وَ هُوَ فِعْلُ السُّخْفَاءِ^٨ وَ الْمُتَسَرِّعِينَ، وَ لَيْسَ مِنْ عَادَةِ الْحُكَمَاءِ الْمُتَمَسِّكِينَ؟!

١. في «ب، ص»: «أن يكون أيضاً» بدل «أيضاً أن يكون».

٢. في المطبوع: «و تهيئنا».

٣. في «ب، ج»: «يستعمله و يدعو» بدل «نستعمله و ندعو».

٤. في «ص، ل»: «لم تقع».

٥. في «ص، ل»: «تقع».

٦. في «ج»: «واضح».

٧. الأعراف (٧): ١٥٠.

٨. في «ص» و المطبوع: «السفهاء».

الجواب: قلنا: ليس فيما حكاه الله تعالى من فعل موسى عليه السلام بأخيه^١ ما يقتضي وقوع معصية ولا قبيح من واحد منهما؛ وذلك أن موسى عليه السلام أقبل وهو غضبان على قومه لما أحدثوا بعده، مستعظماً لفعلهم، مُفكراً فيما^٢ كان منهم، فأخذ برأس أخيه وجره إليه، كما يفعل الإنسان بنفسه مثل ذلك عند الغضب وشدّة الفكر؛ ألا ترى أن المُفكّر الغضبان قد يعرض على شفّته و يقتل أصابعه و يقبض على لحيته؟ فأجرى موسى عليه السلام أخاه هارون مجرى نفسه؛ لأنه كان أخاه و شريكه و من يمسّه من الخير و الشرّ^٣ ما يمسّه، فصنع به^٤ ما يصنعه^٥ الرجل بنفسه في أحوال الفكر و الغضب. و هذه الأمور تختلف^٦ أحكامها بالعادة؛ فيكون ما هو إكرام في بعضها استخفافاً في غيرها، و يكون ما هو استخفاف في موضع إكراماً في آخر^٧.

فأما قوله: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَ لَا بِرَأْسِي﴾، فليس يدلّ على أنه وقّع على سبيل الاستخفاف؛ بل لا يمتنع أن يكون هارون عليه السلام خاف من أن يتوهم بنو إسرائيل بسوء^٨ ظنهم أنه منكّر عليه معاتب له، ثمّ ابتدأ بشرح قصّته، فقال في موضع^٩: ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَ لَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾^{١٠}، و في موضع

١. في «ألف» و المطبوع: «و أخيه» بدل «بأخيه».

٢. في المطبوع: «منكرأ ما» بدل «فيما».

٣. في «ج»: «+ مثل».

٤. في «ج»: «+ مثل».

٥. في «ج، ر»: «يصنع».

٦. في «ألف، ج، د، ص»: «يختلف».

٧. في «د» و المطبوع: «+ موضع».

٨. في «د» و المطبوع: «السوء».

٩. في «ب، ج، ل» و المطبوع: «+ آخر».

١٠. طه (٢٠): ٩٤.

آخِرًا: ﴿إِنَّ أُمَّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعْفُونِي﴾^٢ إلى آخِرِ الآية.

و يُمكنُ أن يكونَ قوله: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِخِيَّتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ ليسَ على سبيلِ
الامتناعِ^٥ والانتفاة^٦؛ لكنَّ^٧ معنى كلامه: لا تَغْضَبْ، ولا يَشْتَدَّ جَزَعُكَ وَأَسْفُكَ؛ لأنَّا
إذا كُنَّا قد جَعَلْنَا فِعْلَهُ ذَلِكَ دَلَالَةً الْعُضْبِ وَالْجَزَعِ فَالْنَهْيُ عَنْهُ نَهْيٌ فِي الْمَعْنَى عَنْهُمَا.

و قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَرَى مِنْ قَوْمِهِ مِنْ^٨ بَعْدِهِ مَا جَرَى اشْتَدَّ
حُزْنُهُ وَ جَزَعُهُ، وَ رَأَى مِنْ أَخِيهِ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزَعِ
و الْقَلْقِ، أَخَذَ بِرَأْسِهِ إِلَيْهِ مُتَوَجِّعًا لَهُ مُسَكِّنًا لَهُ^٩، كَمَا يَفْعَلُ أَحَدُنَا بَمَنْ تَنَالَهُ الْمَصِيبَةُ
الْعَظِيمَةُ فَيَجْزَعُ لَهَا وَ يَقْلَقُ مِنْهَا.

و على هذا الجواب يكون قوله: ﴿فَلَا^{١٠} تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفِعْلِ؛
بَلْ يَكُونُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا.

فَأَمَّا^{١١} قوله على هذا الجواب: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِخِيَّتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ^{١٢}:

١. في «د»: «يا».

٢. في «ص، ل» والمطبوع: «و كَادُوا يَقْتُلُونَنِي».

٣. الأعراف (٧): ١٥٠.

٤. في «ألف، ب، ر»: «ليس».

٥. «الامتناع»: الغضب. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٣٤ (معض).

٦. في المطبوع: «أي الغيرة» بين معقوفين.

٧. في «ألف»: «بل». و في «ج»: «و لكن».

٨. في «ج، د»: «من».

٩. في «ب، ص، ل»: «له».

١٠. في «ألف، ب، د، ر، ص، ل»: «لا».

١١. في المطبوع: «و أمّا».

١٢. في المطبوع: «أن» بين معقوفين.

لَا تَفْعَلْ^١ ذَلِكَ وَ غَرَضُكَ التَّسْكِينُ مِنِّي؛ فَيَظُنُّ الْقَوْمُ أَنَّكَ مُنْكَرٌ عَلَيَّ.

و قَالَ قَوْمٌ فِي^٢ هَذِهِ الْآيَةِ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا عَلَى نِهَآيَةِ سُوءِ الظَّنِّ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى إِنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ غَابَ عَنْهُمْ غَيْبَةً، فَقَالُوا لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْتَ قَتَلْتَهُ. فَلَمَّا وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً، وَأَتَمَّهَا لَهُ بَعَشِرٌ، وَكَتَبَ لَهُ فِي الْأَلْوَحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَصَّهُ بِأُمُورٍ شَرِيفَةٍ جَلِيلَةٍ الْخَطَرِ؛ بِمَا أَرَاهُ مِنَ الْآيَةِ فِي الْجَبَلِ، وَمِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شَرِيفِ الْأُمُورِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَخِيهِ، أَخَذَ بِرَأْسِهِ؛ لِيُدْنِيَهُ إِلَيْهِ، وَيُعَلِّمَهُ مَا جَدَّدَهُ^٣ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ ذَلِكَ وَيُبَشِّرُهُ بِهِ، فَخَافَ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مَا لَا أَصْلَ لَهُ، فَقَالَ إِشْفَاقًا عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِخَيْتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾؛ لَتُسِرَّ إِلَيَّ مَا تُرِيدُهُ بَيْنَ أَيْدِي هَؤُلَاءِ، فَيَظُنُّوْا بِكَ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْكَ وَلَا يَلِيقُ بِكَ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ مِنْ كَلَامِهِ.

[شُبْهَةُ عَدَمِ تَصَبُّرِ مُوسَى عليه السلام وَ نِسْيَانِهِ فِي قِصَّةِ الْخَضِرِ عليه السلام]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِيمَا حَكَاهُ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَالِمِ الَّذِي كَانَ صَحْبَهُ - وَقِيلَ: إِنَّهُ الْخَضِرُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي ابْتَدَأُهَا: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَ عَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا * قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا * قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا * وَ كَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا * قَالَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا

١٤٤

١. فِي «ج»: + «بِي».

٢. فِي «ج»: + «تَأْوِيل».

٣. فِي «أَلْف، ر»: «جَدَّد».

٤. فِي الْمَطْبُوع: «بِمَا» بَدَلَ «إِلَيَّ مَا».

أَعْصَى لَكَ أَمْرًا * قَالَ فَإِنْ أَتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُخْبِرَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا^١
إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ؟

وَأَوَّلُ مَا تُسْأَلُونَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنْ يُقَالَ لَكُمْ^٢: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَهُ وَيَتَعَلَّمَ مِنْهُ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى غَيْرِهِ؟! وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: «إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا» وَالِاسْتِطَاعَةُ عِنْدَكُمْ هِيَ الْقُدْرَةُ، وَقَدْ كَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَذْهَبِكُمْ قَادِرًا عَلَى الصَّبْرِ؟! وَكَيْفَ قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا»، فَاسْتَشْنَى الْمَشِيَّةَ فِي الصَّبْرِ، وَأَطْلَقَ فِيمَا ضَمَّنَهُ مِنْ طَاعَتِهِ وَاجْتِنَابِ مَعْصِيَتِهِ؟! وَكَيْفَ قَالَ: «لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا إِمْرًا»^٣ وَ«شَيْئًا نَكْرًا»^٤ وَمَا أَتَى الْعَالَمَ مُنْكَرًا عَلَى^٥ الْحَقِيقَةِ؟

وَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ»^٦ وَعِنْدَكُمْ أَنَّ النِّسْيَانَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَلَمْ نَعْتَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّفْسَ بِأَنَّهَا زَاكِيَّةٌ^٧، وَلَمْ تُكُنْ كَذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ؟ وَلَمْ يَقُلْ فِي الْعَلَامِ: «فَخَشِينَا أَنْ يُزْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا»^٨. وَإِنْ كَانَ الَّذِي

١. الكهف (١٨): ٦٥ - ٧٠.

٢. في «ج»: «أَنْ قَالُوا» بِدَلِ «أَنْ يُقَالَ لَكُمْ».

٣. الكهف (١٨): ٧٤.

٤. الكهف (١٨): ٧١.

٥. في «د» و«المطبوع»: «فِي».

٦. الكهف (١٨): ٧٣.

٧. في المطبوع: «زَكِيَّة».

٨. الكهف (١٨): ٨٠.

٩. في «ج، ر» و«المطبوع»: «فَإِنْ».

خَشِيَهُ^١ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى مَا ظَنَّهُ قَوْمٌ - فَالْخَشْيَةُ لَا تَجُوزُ^٢ عَلَيْهِ تَعَالَى؟ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَيْفَ يَسْتَبِيحُ دَمَ الْعُلَامِ لِأَجْلِ الْخَشْيَةِ، وَالْخَشْيَةُ لَا تَقْتَضِي عِلْمًا وَلَا يَقِينًا^٣!

الجواب: قُلْنَا: أَمَّا الْعَالِمُ الَّذِي نَعَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا فَاضِلًا؛ وَ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأُنْكَرَ أَبُو عَلِيٍّ^٥ ذَلِكَ، وَ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ قَالَ: لِأَنَّ الْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا مِنْ^٦ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ يُعْثَوُا^٧ بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَعْلَمَ هَذَا الْعَالِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ أَرْشَدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْهِ لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُ، وَ إِنَّمَا الْمُتَنَكَّرُ أَنْ يَحْتَاجَ النَّبِيَّ فِي الْعِلْمِ إِلَى بَعْضِ رَعِيَّتِهِ الْمَبْعُوثِ^٨ إِلَيْهِمْ، فَأَمَّا أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ بَرَعِيَّةٌ فَجَائِزٌ، وَ مَا تَعْلُمُهُ مِنْ هَذَا الْعَالِمِ إِلَّا كَتَعْلُمِهِ مِنَ الْمَلِكِ الَّذِي يَهْبِطُ إِلَيْهِ^٩ بِالْوَحْيِ. وَ لَيْسَ فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ^{١٠} الْعَالِمَ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ مُوسَى فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَزِيدَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ وَ أَشْرَفُ

١. في المطبوع: «خشي هو» بدل «خشيه».

٢. في «ألف، ب، ج»: «لا يجوز».

٣. في «ب، ص، ل»: «يَقِينًا».

٤. في «ج»: «إِنْ».

٥. في المطبوع: «+ الجبائي». وَ تَقَدَّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.

٦. في المطبوع: «+ أنبياء».

٧. في المطبوع: «+ من».

٨. في «ألف، ص، ل»: «و المبعوث».

٩. في «د»: «- إليه». وَ فِي المطبوع: «عليه».

١٠. في «ج»: «هذا».

مِمَّا عَلِمَهُ، فَقَدْ يَعْلَمُ أَحَدُنَا شَيْئاً مِنْ^١ المعلوماتِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْلُومُ يَذْهَبُ عَلَى^٢ غَيْرِهِ مِمَّنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ وَأَعْلَمُ.

فَأَمَّا^٣ نَفْيُ الْإِسْطَاعَةِ، فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهَا أَنَّ الصَّبْرَ لَا يَخْفُفُ عَلَيْكَ، وَأَنَّهُ يَثْقُلُ عَلَى طَبِيعَتِكَ^٤؛ كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا لْغَيْرِهِ: «إِنَّكَ لَا^٥ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْظُرَ إِلَيَّ»، وَكَمَا يَقَالُ^٦ لِلْمَرِيضِ الَّذِي يَجْهَدُهُ الصَّوْمُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ قَادِرًا^٧: «إِنَّكَ لَا^٨ تَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ وَلَا تُطِيقُهُ.

وَرُبَّمَا عُبِّرَ بِالْإِسْطَاعَةِ عَنِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْحَوَارِيِّينَ: «هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ»^٩، فَكَأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَالَ لَهُ^{١٠}: «إِنَّكَ لَنْ تَصْبِرَ، وَلَنْ يَقَعَ مِنْكَ الصَّبْرُ.

وَلَوْ^{١١} كَانَ إِنَّمَا نَفَى الْقُدْرَةَ - عَلَى مَا ظَنَّهُ الْجُهَالُ - لَكَانَ الْعَالِمُ وَهُوَ فِي ذَلِكَ سَوَاءً، فَلَا مَعْنَى لاختصاصه بنفي الإستطاعة.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى عَنْهُ الصَّبْرَ لَا اسْتَطَاعَتَهُ^{١٢} قَوْلُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

١. في المطبوع: + «سائر».

٢. في «ر» و المطبوع: «إلى».

٣. في «د» و المطبوع: «وأما».

٤. في «ج»: «طبعك».

٥. في «ج»: «لن».

٦. في «ألف، ب، ر»: «يقول». وفي المطبوع: «تقول».

٧. في المطبوع: «قادرًا عليه» بدل «عليه قادرًا».

٨. في «ج»: «لن».

٩. المائدة (٥): ١١٢.

١٠. في «ب، ص»: - «له».

١١. في «ألف، ر»: «وإن». وفي «د»: «فلو».

١٢. في «ل» و المطبوع: «الاستطاعة».

في جوابه: * سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا، * وَلَمْ يَقُلْ: «سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُسْتَطِيعًا»، وَمِنْ حَقِّ الْجَوَابِ أَنْ يُطَابِقَ الْإِبْتِدَاءَ، فَذَلَّ جَوَابُهُ عَلَى أَنْ الْإِسْطَاعَةَ فِي الْإِبْتِدَاءِ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ.

فَأَمَّا^١ قَوْلُهُ: «وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا»، فَهُوَ أَيْضًا مُشْرُوطٌ بِالْمَشِيئَةِ، وَكَيْسٌ بِمُطْلَقِي عَلَى مَا ذُكِرَ فِي السُّوَالِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: سَتَجِدُنِي صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَإِنَّمَا قَدَّمَ الشَّرْطَ عَلَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْكَلَامِ. فَأَمَّا^٢ قَوْلُهُ: «لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا إِمْرًا»، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ شَيْئًا^٣ عَجَبًا. وَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ: شَيْئًا مُنْكَرًا.

وَقِيلَ: إِنَّ الْإِمْرَ أَيْضًا^٤ هُوَ الدَّاهِيَةُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: جِئْتُ دَاهِيَةً. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّ الْإِمْرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَثْرَةِ؛ مِنْ: أَمَرَ الْقَوْمَ، إِذَا كَثُرُوا. وَجُعِلَ عِبَارَةً عَمَّا كَثُرَ عَجَبُهُ. وَإِذَا حُمِلَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى الْعَجَبِ فَلَا سُّوَالُ فِيهَا. وَإِنْ حُمِلَتْ^٥ عَلَى الْمُنْكَرِ كَانَ الْجَوَابُ عَنْهَا وَعَنْ قَوْلِهِ: «لَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا نُكْرًا» وَاحِدًا، وَفِي ذَلِكَ وَجُوهٌ:

مِنْهَا: أَنَّ ظَاهِرَ مَا أَتَيْتَهُ الْمُنْكَرُ، وَمَنْ يُشَاهِدُهُ يُنْكِرُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ عِلَّتَهُ. وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الشَّرْطُ؛ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ: إِنْ كُنْتُ قَتَلْتَهُ ظَالِمًا^٦ فَقَدْ جِئْتُ شَيْئًا نُكْرًا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٣. فِي «ب، ج، د، ل»: - «شَيْئًا».

٤. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «أَيْضًا إِنْ الْأَمْرَ» بَدَلِ «إِنَّ الْأَمْرَ أَيْضًا». وَفِي «ج، ص»: - «أَيْضًا».

٥. فِي «ب»: «كَانَتْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «ظَلَمًا».

٧. فِي «أَلْف، ج، ر»: «لَقَدْ».

ومنها: أَنَّهُ أَرَادَ: أَنْكَ^١ أَتَيْتَ أَمراً بديعاً غريباً؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيمَا يَسْتَغْرِبُونَهُ وَيَجْهَلُونَ عِلَّتَهُ: إِنَّهُ «نُكِرٌ» وَ«مُنْكَرٌ».

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْفَعَ خُرُوجُ الْكَلَامِ مَخْرَجَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالتَّقْرِيرِ دُونَ الْقَطْعِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: «أَخَرَقْتُهَا لِتَغْرُقَ أَهْلَهَا»^٢، وَإِلَى قَوْلِهِ: «أَقْتَلْتُ نَفْساً زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ»^٣

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَصْدَ بَخْرِقِ السَّفِينَةِ إِلَى التَّغْرِيقِ فَقَدْ أَتَى مُنْكَراً، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَتْلُ النَّفْسِ عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ.

١٤٧

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ»، فَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ وَجُوهٌ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا^٤: أَنَّهُ أَرَادَ النِّسْيَانَ الْمَعْرُوفَ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِعَجَبٍ مَعَ قِصْرِ الْمُدَّةِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَنْسَى مَا قَرَّبَ زَمَانُهُ؛ لِمَا يَعْزِضُ لَهُ مِنْ شُغْلِ الْقَلْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ: لَا تَأْخِذْنِي^٥ بِمَا تَرَكْتُ. وَيَجْرِي ذَلِكَ^٦ مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ»^٧؛ أَيْ: تَرَكَ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْوَجْهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ^٨ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

١. فِي «ج» - «أَنْكَ».

٢. الْكَهْفُ (١٨): ٧١.

٣. الْكَهْفُ (١٨): ٧٤.

٤. فِي «ب، ج، د» - «إِنْ».

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَمَّا».

٦. فِي «أَلْف، ج، د، ر، ص» - «أَحَدُهُنَّ».

٧. فِي «د، ر» - «لَا تُؤَاخِذْنِي».

٨. فِي «د» - «ذَلِكَ».

٩. طه (٢٠): ١١٥.

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَعَنْ».

عليه و آله قال: «قال^١ موسى عليه السلام: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾، يَقُولُ: بِمَا تَرَكْتُ مِنْ عَهْدِكَ»^٢.

و الوجه الثالث: أنه أراد: لا تؤاخذني بما فعلته مما يُشبه النسيان. فسماه نسياناً للمُشابهة، كما قال المؤذن لإخوة يوسف عليه السلام: «إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ»^٣؛ أي: إنكم تُشبهون السُّراق.

و كما يُتأوّل الخبر الذي يرويه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: «كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ: فِي قَوْلِهِ: سَارَةُ أُخْتِي، وَ فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^٤، وَ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾^٥، وَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ^٦ - إِنْ كَانَ هَذَا^٧ الْخَبَرُ صَحِيحاً - أَنَّهُ فَعَلَ مَا ظَاهَرَهُ الْكَذِبُ.

وَ إِذَا حَمَلْنَا^٩ هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى غَيْرِ النِّسْيَانِ الْحَقِيقِيِّ، فَلَا سَوَالَ فِيهَا. وَ إِذَا حَمَلْنَا^{١٠} عَلَى النِّسْيَانِ فِي الْحَقِيقَةِ كَانَ الْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ فِيمَا يُوَدِّعُهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ فِي شَرْعِهِ، أَوْ فِي أَمْرِ يَقْتَضِي التَّنْفِيرَ عَنْهُ؛ فَأَمَّا فِيمَا

١. في المطبوع: «له».

٢. راجع: تفسير الطبري، ج ١٥، ص ١٨٤ و ١٨٥.

٣. يوسف (١٢): ٧٠.

٤. الأنبياء (٢١): ٦٣.

٥. الصفات (٣٧): ٨٩.

٦. راجع: مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٠٣؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١١٢؛ وج ٦، ص ١٢١؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٩٨.

٧. في «ج»: «به».

٨. في «ر»: - «هذا».

٩. في «ج»: «حملت».

١٠. في «ألف، د، ر»: «حملناه». و في «ج»: «حملت».

هو خارج عما ذكرناه فلا مانع من النسيان؛ ألا ترى أنه إذا نسي أو سها في مأكله أو مشربه على وجه لا يستمر ولا يتصل فينسب إلى أنه مغفل، فإن ذلك غير ممتنع؟! وأما وصف النفس بأنها زكية^١، فقد قلنا: إن ذلك^٢ خرج مخرج الاستفهام، لا على سبيل الإخبار. وإذا كان استفهاماً فلا سؤال على هذا الموضع.

وقد اختلف المفسرون في هذه^٣ النفس؛ فقال أكثرهم: إنه كان صبياً لم يبلغ الحلم، وإن الخضر وموسى عليهما السلام مرّا بغلمان يلعبون، فأخذ الخضر منهم غلاماً فأضجعه ودبّحه بالسكين.

ومن ذهب إلى هذا الوجه يجب أن يحمل قوله: ﴿زَكِيَّةٌ﴾ على أنه من «الزكاة»^٤ الذي هو الزيادة والنماء، لا من الطهارة في الدين؛ من قولهم: زكت الأرض تزكو، إذا زاد^٥ ريعها.

وذهب قوم^٦ إلى أنه كان رجلاً بالغاً كافراً، ولم يكن موسى عليه السلام^٧ يعلم باستحقاقه للقتل، فاستفهم عن حاله.

ومن أجاب بهذا الجواب إذا سئل عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ^٨﴾^٩

١. في المطبوع: «زكية».

٢. في المطبوع: «ذاك».

٣. في المطبوع: «تفسير».

٤. في المطبوع: «الزكاة».

٥. في «ج»: «وذلك» بدل «من».

٦. في «ج»: «ازداد».

٧. في «ج»: «بعضهم».

٨. في «ب، د، ص، ل» والمطبوع: «يعلم موسى عليه السلام» بدل «موسى عليه السلام يعلم».

٩. في «ألف، ب، ر، ص»: - «فقتله».

١٠. الكهف (١٨): ٧٤.

يَقُولُ: لَا يَمْتَنِعُ تَسْمِيَةُ الرَّجُلِ بِأَنَّهُ «عَلَامٌ» عَلَى مَذْهَبِ الْعَرَبِ وَإِنْ كَانَ بِالْغَا.
وَأَمَّا^١ قَوْلُهُ: «فَحَشِينَا أَنْ يُزْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَ كُفْرًا»^٢، فَالظَّاهِرُ يَشْهَدُ أَنَّ الْخَشْيَةَ
هِيَ مِنَ الْعَالَمِ لَا مِنْهُ تَعَالَى.
و «الْخَشْيَةُ» هَاهُنَا، قِيلَ: إِنَّهَا^٣ الْعِلْمُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ
بَغْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا»^٤، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «إِلَّا أَنْ يُخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ»^٥، وَ
قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً»^٦، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَأَنَّهُ
يَقُولُ: إِنِّي^٧ عَلِمْتُ بِإِعْلَامِ اللَّهِ تَعَالَى لِي أَنَّ هَذَا الْعَلَامَ مَتَى بَقِيَ كَفَرَ أَبَوَاهُ^٨، وَ مَتَى
قَتَلَ بَقِيَا عَلَى إِيْمَانِهِمَا، فَصَارَتْ تَبَقِيَّتُهُ مَفْسَدَةً، وَ وَجَبَ اخْتِرَامُهُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ
يُمَيِّتَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ بَيِّنَ أَنْ يَأْمُرَ بِقَتْلِهِ.

و قد قِيلَ: إِنَّ الْخَشْيَةَ هَاهُنَا بِمَعْنَى الْخَوْفِ الَّذِي لَا يَكُونُ مَعَهُ يَقِينٌ^٩ وَلَا قَطْعٌ^{١٠}.
و هَذَا^{١١} يُطَابِقُ جَوَابَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَلَامَ كَانَ كَافِرًا^{١٢} مُسْتَحِقًّا لِلْقَتْلِ بِكُفْرِهِ،

١. في «ص، ل»: «فَأَمَّا» وفي المطبوع: «أَمَّا» بدون واو العطف.

٢. الكهف (١٨): ٨٠.

٣. في «ب»: «إِنَّهُ».

٤. النساء (٤): ١٢٨.

٥. البقرة (٢): ٢٢٩.

٦. التوبة (٩): ٢٨.

٧. في «ب، د، ر»: «إِنِّي».

٨. في «ج، ص»: «كَفَرُ أَبَوَيْهِ».

٩. في «ب»: «الْيَقِينِ». وفي «د»: «عِلْم».

١٠. في «د»: «يَقِين».

١١. في «د» و المطبوع: «جواب».

١٢. في «ر»: «كَافِرًا».

و انضاف إلى استحقاقه ذلك بالكفرِ خَشْيَةُ إِدْخَالِ أَبْوَيْهِ فِي الْكُفْرِ و تزيينه^١ لهما. و^٢ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْخَشْيَةَ هَاهُنَا هِيَ الْكَرَاهِيَةُ؛ يَقُولُ الْقَائِلُ: فَرَّقْتُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ خَشْيَةَ أَنْ يَقْتِيلَا؛ أَيْ كَرَاهِيَةً لِدَلِّكَ. و على هذا التأويلِ و الوجه الذي قلنا^٣: «إِنَّهُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ» لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تُضَافَ الْخَشْيَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ»^٤؟ و السَّفِينَةُ الْبَحْرِيَّةُ تُسَاوِي الْمَالَ الْجَزِيلَ، فَكَيْفَ يُسَمَّى مَالُهَا بِأَنَّهُ مِسْكِينٌ، و الْمِسْكِينُ عِنْدَ قَوْمٍ شَرٌّ مِنَ الْفَقِيرِ؟ وَكَيْفَ قَالَ: «وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا»، و مَنْ كَانَ وَرَاءَهُمْ قَدْ سَلِمُوا مِنْ شَرِّهِ، وَ نَجَّوْا مِنْ مَكْرُوهِهِ، وَ إِنَّمَا الْحَذَرُ مِمَّا يُسْتَقْبَلُ؟! قلنا: أَمَّا قَوْلُهُ: «لِمَسَاكِينَ»، ففیه غیر وجه^٥:

منها: أَنَّهُ لَمْ يَعْزِ بِوَصْفِهِم بِالْمَسْكِينَةِ الْفَقْرِ، وَ إِنَّمَا أَرَادَ عَدَمَ النَّاصِرِ وَ انْقِطَاعَ الْحِيلَةِ، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ لَهُ عَدُوٌّ يَظْلِمُهُ وَ يَهْضِمُهُ: إِنَّهُ مِسْكِينٌ وَ مُسْتَضْعَفٌ، وَ إِنْ كَانَ كَثِيرَ الْمَالِ وَاسِعَ الْحَالِ. وَ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى^٦ مَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ^٧: «مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَا زَوْجَةَ لَهُ»^٨. وَ إِنَّمَا أَرَادَ وَصْفَهُ بِالْعِزِّ وَ قِلَّةِ

١. في «ألف، ب، ص»: «و تربيته».

٢. في «ج، د، ص» و المطبوع: «+ قد».

٣. في المطبوع: «قلناه».

٤. الكهف (١٨): ٧٩.

٥. في «د»: «و جوه» بدل «غير وجه». و في المطبوع: «عَدَّة و جوه» بدلها.

٦. في «ب، ص، ل»: «مجرى» بدون الألف و اللام.

٧. في «د، ر» - «من قوله».

٨. متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٦؛ روض الجنان، ج ٩، ص ٢٧٤. الترغيب و الترهيب

الحيلة وإن كان ذا مالٍ واسع.

ووجه آخر، وهو: أن السفينة للبحري^١ الذي لا يتعيش إلا بها ولا يقدر على التكسب إلا من جهتها كالدار التي يسكنها الفقير هو وعياله ولا يجد سواها، فهو مضطر إليها، ومُنقطع الحيلة إلا منها، وإذا^٣ انضاف إلى ذلك أن يُشاركه جماعة في السفينة حتى يكون له منها الجزء اليسير كان أسوأ حالاً وأظهر فقرًا.

ووجه آخر، وهو: أن لفظة «المساكين» قد قرئت بتشديد السين^٦. وإذا^٧ صحّت هذه الرواية فالمراد بها البخلاء، وقد سقط السؤال.

١٥٠

وأما^٨ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾^٩، فهذه اللفظة يُعبرُ بها عن الأمام والخلف معاً، فهي هاهنا بمعنى الأمام؛ ويشهد بذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ^{١٠} وَرَائِهِ جَهَنَّمُ﴾^{١١}؛ يعني: من قدامه وبين يديه.

﴿ للترمذي، ج ٣، ص ٤١، ح ٥؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٥٢؛ كتر العمال، ج ١٦، ص ٢٧٨، ح ٤٤٤٥٥.

١. في «ب»: «البحرية». وفي «ج»: «البحر». وفي «د، ل»: «البحري». وفي المطبوع: «الواحدة البحرية» بدل «للبحري».

٢. في «ألف، ب، د» و المطبوع: «التي».

٣. في «ج»: «وإن». وفي «ب» و المطبوع: «فإذا».

٤. في «ألف، ر»: «فيها».

٥. في «ألف، ب، ر»: «- وهو».

٦. في المطبوع: «+ وفتح النون».

٧. في المطبوع: «فإذا».

٨. في «ألف، ر» و المطبوع: «فأما».

٩. في المطبوع: «+ يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَضْبًا».

١٠. في «ألف، ب، ج، ر، ل»: «ومن».

١١. إبراهيم (١٤): ١٦.

و قال الشاعر:

لَيْسَ عَلَى طُولِ الْحَيَاةِ نَدَمٌ وَ مِنْ وَرَاءِ الْمَرِّ مَا^١ يَعْلَمُ^٢
و قال الآخر^٣:

أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي لُزُومُ الْعَصَا تُحْنِي عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ^٤!
و لا شُبْهَةٌ فِي أَنْ الْمُرَادَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ: الْقَدَامُ.

و قال بعض أهل العربية: إِنَّمَا صَلَحَ أَنْ يُعْبَرَ بِالْوَرَاءِ عَنِ الْأَمَامِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْوَرَاءِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بُلُوغِهِ ثُمَّ سَبَقَهُ^٥ وَ تَخْلِيفُهُ^٦، فيقول^٧ العربي^٨: الْبَرْدُ وَرَاءَكَ، وَ هُوَ يَعْنِي: «قَدَامَكَ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَبْلُغَ الْبَرْدُ ثُمَّ يَسْبِقَ.

و وَجْهٌ آخَرُ، وَ هُوَ^٩: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: أَنَّ مَلِكًا ظَالِمًا كَانَ خَلَفَهُمْ وَ فِي طَرِيقِهِمْ

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت و جَلَّ المصادر الناقلة. و في «ج»: + «قد». و في المطبوع و كتاب العين: + «لا».

٢. القائل هو مرقش. راجع: الأمالي للسيد المرتضى، ج ٣، ص ١٦٤؛ كتاب العين، ج ٧، ص ١٣٠؛ جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٢٨٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٤٠؛ و ج ١٥، ص ٣٩٠؛ تاج العروس، ج ١٧، ص ٤١٣؛ الشعر و الشعراء، ج ١، ص ٧٤.

٣. في «د»: «الوليد بن ربيعة العامري» بدل «الآخر». و القائل هو «البيد بن أبي ربيعة» كما في المصادر الناقلة.

٤. ديوان لبيد، ص ٨٩؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٢٥، ص ٣٨٨؛ و ج ٤١، ص ٣٠٥؛ البيان و التبیین للجاحظ، ص ٤٢٩؛ عيون الأخبار للدينوري، ج ٢، ص ٣٤٧؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٩٣.

٥. في المطبوع: «يسبقه».

٦. في «ب»: «و تخلّفه». و في «ج»: - «و تخلّيفه». و في المطبوع: «و يخلّفه».

٧. في «ب»: «و يقول». و في المطبوع: «فتقول».

٨. في المطبوع: «العرب».

٩. في «ألف، ر، ل»: - «و هو».

عندَ رجوعهم، على وجهٍ لا انفكاكَ لهم منه ولا طريقَ لهم غيرَ^١ المرورِ به، فخرَقَ السفينةَ حتَّى لا يأخذَها إذا عادوا عليه.

و يُمكنُ أن يكونَ وراءَهم على وجهِ الإِتباعِ والطلبِ، واللَّهُ أعلمُ بمُرادِهِ^٢.

[تنزيه موسى عليه السلام عن كشف عورته]

١٥١

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً﴾^٣؟ أو ليس قد روي في الآثار: أن بني إسرائيل رموه عليه السلام بأنه أذرّ^٤، أو بأنه أبرص^٥، وأنه عليه السلام ألقى ثيابه على صخرة ليغسل، فأمر الله تعالى^٦ الصخرة بأن تسير، فسارت، وبقي موسى عليه السلام مجرداً يدور على محافل بني إسرائيل حتَّى رأوه وعلموا أنه^٧ لا عاهة به؟

الجواب: قلنا: ما روي في هذا المعنى ليس بصحيح، وليس يجوز أن يفعل الله تعالى نبيه ما ذكروه من هتك العورة لئبرئه^٨ من عاهة أخرى؛ فإنه تعالى قادر على أن ينزّهه ممّا قد فوه به على وجه لا يلحقه معه فضيحة أخرى. وليس يرمي

١. في المطبوع: «إلا».

٢. في «ج»: «بالمراء».

٣. الأحزاب (٣٣): ٦٩.

٤. «الأذرة»: انتفاخ الخصيتين. يقال: رجل أذرّ: بين الأدر، وهي التي تسميها الناس: القيلة. راجع:

النهاية، ج ٢، ص ٣١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ١٥ (أدر).

٥. في «ج، د»: «و بأنه».

٦. في المطبوع: «+ تلك».

٧. في «ب، ص، ل»: «أن».

٨. في «ب، ج»: «لينزّهه».

٩. في «ب، ج»: «- على».

بذلك أنبياء الله تعالى^١ مَنْ يَعْرِفُ أَقْدَارَهُمْ.

و الذي رُوي في ذلك من الصحيح معروف؛ و هو: أن بني إسرائيل لما مات هارون عليه السلام قَذَفُوهُ^٢ بأنه قَتَلَهُ؛ لأنهم كانوا إلى هارون عليه السلام أُمَيْلَ، فَبَرَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، بأن أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ بأن^٣ حَمَلَتْ هارون عليه السلام مَيْتًا، وَ مَرَّتْ^٤ به على مَحَافِلِ بني إسرائيل ناطقةً بِمَوْتِهِ وَ مُبَرِّئَةً لِمُوسَى عليه السلام مِنْ قَتْلِهِ. وَ هذا الوجه يُروى عن أمير المؤمنين عليه السلام.^٥

و رُوي أيضاً: أن موسى عليه السلام نادى أخاه هارونَ، فَخَرَجَ^٦ مِنْ قَبْرِهِ، فَسَأَلَهُ هَلْ قَتَلَهُ^٧، فَقَالَ^٨: لَا. ثُمَّ عَادَ^٩.

و كُلُّ هذا جائزٌ، وَ الذي ذَكَرَهُ الْجُهَاَلُ غَيْرُ جَائِزٍ.

١. في «ص»: «أنبياء الله تعالى بذلك» بدل «بذلك أنبياء الله تعالى».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. و في «ل»: «فَقَذَفُوهُ». أي: قَذَفُوا موسى عليه السلام بأنه قتل هارون عليه السلام. و في «د»: و المطبوع: «قَذَفُوا موسى بأنه قتل هارون عليه السلام» بدل «قَذَفُوهُ بأنه قتلته».

٣. في «ج»: «أن» بدون الباء. و في المطبوع: «حَتَّى».

٤. في المطبوع: «فَمَرَّتْ».

٥. راجع: متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٦.

٦. في «ج»: «إِلَيْهِ».

٧. في «ج»: «قَتَلْتِكَ».

٨. في المطبوع: «قال».

٩. في المطبوع: «إلى قبره». و راجع: متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٤٦.



[تنزيه داود عليه السلام عن الرضا بقتل رجل لتصاحب امرأته]

مسألة: فإن قيل: فما الوجه في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ * إذ دخلوا على داود ففرغ منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصراط * إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزني في الخطاب * قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيراً من الخلطاء لينبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ول قليل ما هم وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً وأناب ﴿٣٩﴾

أوليس قد روى أكثر المفسرين: أن داود عليه السلام قال: رب، قد أعطيت إبراهيم وإسحاق ويعقوب من الذكر ما لوددت^٥ أنك أعطيتني مثله. قال الله

١. في المطبوع: + «بن سليمان».

٢. ص (٣٨): ٢١ - ٢٤.

٣. في «د» و المطبوع: + «ففقرنا له ذلك وإن له عهدنا لرؤفى وحسن مآب».

٤. في «ر»: «كثير من» بدل «أكثر».

٥. في المطبوع: «وددت» بدون اللام.

تعالى: إِنِّي^١ ابْتَلَيْتُهُمْ بِمَا لَمْ أَبْتَلِكَ بِمِثْلِهِ، فَإِنْ^٢ شِئْتَ ابْتَلَيْتَكَ بِمِثْلِ^٣ مَا ابْتَلَيْتُهُمْ، وَأَعْطَيْتَكَ كَمَا أُعْطِيتُهُمْ. قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ اللَّهُ - جَلَّ وَ عَزَّ - لَهُ^٤: فَاعْمَلْ حَتَّى أَرَى بَلَاءَكَ. فَكَانَ^٥ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، وَ طَالَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَكَادَ^٦ يَنْسَاهُ، فَبَيْنَا^٧ هُوَ فِي مِحْرَابِهِ إِذْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ حَمَامَةٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهَا، فَطَارَتْ إِلَى كُوَّةِ الْمِحْرَابِ، فَذَهَبَ لِيَأْخُذَهَا فَطَارَتْ، فَاطَّلَعَ مِنَ الْكُوَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَغْتَسِلُ، فَهَوَاهَا وَ هَمَّ بِتَزْوِيجِهَا، وَ كَانَ لَهَا بَعْلٌ يُقَالُ لَهُ: أُورِيَا^٨، فَبَعَثَ بِهِ إِلَى بَعْضِ السَّرَايَا، وَ أَمَرَ بِتَقْدِيمِهِ أَمَامَ التَّابُوتِ الَّذِي فِيهِ السَّكِينَةُ، وَ كَانَ غَرَضُهُ أَنْ يُقْتَلَ فَيَتَزَوَّجَ بِامْرَأَتِهِ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَائِكِينَ فِي صُورَةِ خَصْمَيْنِ؛ لِيُبَكِّتَاهُ^٩ عَلَى خَطِيئَتِهِ، وَ كَنَّا عَنْ النِّسَاءِ بِالنِّعَاجِ^{١٠}!

١٥٤

و عليكم في هذه الآياتِ سؤالٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَ هُوَ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَكْذِبُ، فَكَيْفَ قَالُوا: «خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ»؟! وَ كَيْفَ قَالَ أَحَدُهُمَا: «إِنَّ هَذَا

١. فِي «ج»: + «قَدْ».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَإِنْ».

٣. فِي «ر، ص، ل»: «مِثْلٌ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٤. فِي «ج، د»: - «لَهُ».

٥. فِي «ج، ص»: «وَكَانَ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «حَتَّى كَادَ» بِدَلِ «فَكَادَ».

٧. فِي «ب، د، ص، ل»: «فَبَيْنَمَا».

٨. فِي «ج»: + «بَيْنَ حَنَانٍ».

٩. «التَّبَكُّيْتُ»: التَّوْبِيخُ، وَ التَّقْرِيعُ، وَ الضَّرْبُ بِالْعَصَا وَ السِّيفِ وَ نَحْوَهُمَا. رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٥،

ص ٣٤٢؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١١ (بَكَتْ).

١٠. رَاجِعْ: تَفْسِيرُ مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٨، ص ٣٥٤؛ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، ج ٢، ص ٩٢١؛ تَفْسِيرُ

الْجَلَالِينِ، ص ٦٠٠.

أَجَى لَهُ تَسْعَ وَ تَسْعُونَ نَعْجَةً وَ لِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ^١، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ شَيْءٌ!^٢

الجواب: قلنا: نَحْنُ نُفَسِّرُ^٣ الْآيَةَ وَ نُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى وَقُوعِ الْخَطَا مِنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

فَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْمُدَّعَاةُ، فَسَاقِطَةٌ مَرْدُودَةٌ^٤؛ لِتَضَمُّنِهَا خِلَافَ مَا يَقْتَضِيهِ^٥ الْعُقُولُ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَ قَدْ طُعِنَ فِي رَوَاتِهَا بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَ لَا^٥ حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِهِ. وَ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ﴾^٦، فَالْخَصَمُ مَصْدَرٌ؛ لَا يُجْمَعُ وَ لَا يُثَنَّى وَ لَا يُوَثَّثُ. ثُمَّ قَالَ: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾، فَكَتَبْنَاهُمْ بِكِنَايَةِ الْجَمَاعَةِ.

وَ قِيلَ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ أَخْرَجَ الْكَلَامَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْخَصَمَيْنِ هَاهُنَا^٧ كَالْقَبِيلَتَيْنِ أَوْ الْجَنَسَيْنِ.

وَ قِيلَ: بَلْ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ الْإِثْنَيْنِ أَقَلُّ الْجَمْعِ وَ أَوَّلُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَعْنَى الْإِنْضِمَامِ وَ الْإِجْتِمَاعِ.

وَ قِيلَ: بَلْ كَانَ مَعَ هَذَيْنِ الْخَصَمَيْنِ غَيْرُهُمَا مَمَّنْ يُعِينُهُمَا وَ يُؤَيِّدُهُمَا؛ فَإِنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ فِيمَنْ يَأْتِي بِأَبِ السُّلْطَانِ بِأَنَّ^٨ يَحْضُرَ مَعَهُ الشُّفْعَاءُ وَ الْمُعَاوَنُونَ^٩.

١. فِي «ب، ج، ص، ل»: «الآية».

٢. فِي «ج، د»: «نَقِصَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَرْدُودَةٌ».

٤. فِي «ص، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَقْتَضِيهِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا».

٦. فِي «ب، ج»: «+ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ».

٧. فِي «ج، ر، ص، ل»: «+ كَانَا».

٨. فِي «ج»: «أَبْوَابُ السُّلْطَانِ أَنْ» بَدَلَ «بَابُ السُّلْطَانِ بِأَنَّ».

٩. فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَالْمُعَاوَنِينَ».

فأما خوفه منهما، فلائته عليه السلام كان خالياً بالعبادة في وقت لا يدخل عليه فيه أحدٌ على مجرى عادته، فراحه منهما أنهما أتيا في غير وقت الدخول، أو لأنهما دخلا من غير المكان المعهود.

وقولهما: «خَصَّمانِ بَغَى بَعْضُنا عَلَى بَعْضٍ» جرى على التقدير والتمثيل، وهو كلامٌ مقطوعٌ عن أوله؛ وتقديره: أ رأيتَ لو كنَّا كذلك واحتَكَمنا إليك؟ ولا بُدَّ لكلِّ أحدٍ^١ من الإضمار في هذه الآية، وإلا لَم يَصِحَّ الكلام؛ لأنَّ «خَصَّمانِ»^٢ لا يجوزُ أن يُبتدأ^٣ به.

وقال المفسِّرون: تقديرُ الكلام: نَحْنُ خَصَّمانِ. قالوا: وهذا ممَّا يُضْمِرُهُ الْمُتَكَلِّمُ. وَيُضْمَرُهُ لِلْمُكَلَّمِ^٤ أيضاً. فيقولُ الْمُتَكَلِّمُ: سامِعٌ مُطِيعٌ؛ أي: أنا كذلك^٥. وَيَقُولُ الْقَافِلُونَ مِنَ الْحَجِّ: آثِبُونَ تَائِبُونَ، لِرَبَّنَا حَامِدُونَ؛ أي: نَحْنُ كذلك.

و قال^٦ الشاعر:

و قولا - إذا جاوزتُما أرضَ عامِرٍ و جاوزتُما الحَيَّينَ: نهداً، و خنَعماً -

١. في المطبوع: «واحد».

٢. في «ب»: + «بغى بعضنا على بعض».

٣. في المطبوع: «أن يبتدأ».

٤. في المطبوع: و «أنا» بدل «و هذا».

٥. في المطبوع: «و يضمه».

٦. في «ب، ر، ل»: «للمكلم». وفي «ج»: «المكلم». وفي «ألف، د»: «للمتكلم». وفي المطبوع: «المتكلم له».

٧. في «ج»: «سامع مطيع» بدل «كذلك».

٨. في «ب»: «فقال». وفي «ج، ص»: «قال» بدون واو العطف.

نَزِيعَانِ مِنْ جَرَمِ بْنِ زَبَانَ^١؛ إِنَّهُمْ
أَي: نَحْنُ نَزِيعَانِ.

و يُقَالُ لِلْمُكَلِّمِ^٤: مُطَاعٌ مُعَانٌ.

و يُقَالُ لَهُ: أَرَأَيْتَ أَمْ مُقِيمٌ؟ وَقَالَ^٥ الشَّاعِرُ:

تَقُولُ ابْنَةُ الْكَعْبِيِّ^٦ لَمَّا لَقِيَتْهَا:
أَمْنَطَلِقُ فِي الْجَيْشِ أَمْ مُتَنَاقِلٌ؟^٧

أَي: أَنْتَ^٨ كَذَلِكَ.

فَإِذَا^٩ كَانَ لَا بُدَّ فِي الْكَلَامِ مِنْ إِضْمَارٍ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُضْمِرُوا شَيْئاً بِأُولَى مِنَّا إِذَا
أَضْمَرْنَا سِوَاهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ هَذَا أَجَى لَهُ تَسْعُ وَ تَسْعُونَ نَعْجَةً» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَإِنَّمَا
هُوَ أَيْضاً عَلَى جِهَةِ^{١٠} التَّقْدِيرِ وَ التَّمثِيلِ الَّذِينَ قَدَّمْنَاهُمَا^{١١}، وَ حَذَفَا^{١٢}

١. في «ب، ج، ر»: «زبان». وفي «د»: «زبان». و «جرم بن زبان» قبيلة في قضاة، و هو جرم بن زبان
بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة. راجع: فتح الباري، ج ٩، ص ٥٥٧؛ عمدة القاري، ج ١٨،
ص ٢٦؛ الإنباه على قبائل الرواة، ص ١٣٦؛ معجم قبائل العرب، ج، ص ١٨٢.

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «أن يجيروا». و في الكنز اللغوي: «أن يريقوا».

٣. قد نسب ابن السكيت البيهقي في الكنز اللغوي، ص ٩٦ إلى الطرماح.

٤. في «ألف، ج، ص» و المطبوع: «للمتكلم».

٥. في «ب»: «فقال». و في «ج، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٦. في «ج»: «العمرى».

٧. راجع: جامع البيان، ج ٢٣، ص ١٦٩.

٨. في «ب» و المطبوع: «+ منطلق».

٩. في «ب، ج، ص، ل»: «و إذا».

١٠. في «د»: «وجه».

١١. في «ج»: «قدّمنا ذكرهما» بدل «قدّمناهما».

١٢. في «ألف، ج، ل» و المطبوع: «و حذف».

مِنَ الْكَلَامِ مَا يَقْتَضِي فِيهِ التَّقْدِيرَ.

و معنى قوله: «وَعَزَّيْنِي»؛ أي: صارَ أعزَّ مِنِّي.

و قيل: إنه أراد: قَهَرَنِي و غَلَبَنِي.

فأما^١ قوله: «لَقَدْ ظَلَمَكَ» مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ لِلْخَصْمِ^٢؛ فإنه^٣ أرادُ به: إن كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتُ.

و معنى «ظَلَمَكَ» أي: نَقَصَكَ و ثَلَمَكَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «آتَتْ أَكْلَهَا وَ لَمْ تَنْظُلْمِ مِنْهُ شَيْئًا»^٦.

و معنى «ظَنَّ» قيلَ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَرَادَ الظَّنَّ الْمَعْرُوفَ الَّذِي هُوَ بِخِلَافِ^٧ الْيَقِينِ.

و الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ أَرَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينَ^٨؛ لِأَنَّ الظَّنَّ قَدْ يَرُدُّ بِمَعْنَى الْعِلْمِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا»^٩، وَ لَيْسَ يَجُوزُ

أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْآخِرَةِ ظَانِّينَ لِدُخُولِ النَّارِ؛ بَلْ عَالِمِينَ قَاطِعِينَ.

و قَالَ الشَّاعِرُ:

١. في «ل» و المطبوع: «و أمّا».

٢. في المطبوع: «الخصم».

٣. هكذا في «ألف، ر، ص، ل». و في «ب، ج»: «فإنما». و في «د» و المطبوع: «فإن».

٤. في «د» و المطبوع: «المراد».

٥. في «د» و المطبوع: «على ما» بدل «كما».

٦. الكهف (١٨): ٣٣.

٧. في «د، ر» و المطبوع: «خلاف» بدون الباء الجارة.

٨. في «ج»: «و قيل: إنه أراد بالظن هاهنا العلم» بدل «و الوجه الآخر: أنه أراد العلم اليقيني».

٩. الكهف (١٨): ٥٣.

فَقُلْتُ لَهُمْ: ظَنُّوا بِالْفَيِّ^١ مُدَجِّجٍ^٢ سَرَاتُهُمْ^٣ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ^٤

و^٥ «الْفِتْنَةُ» فِي قَوْلِهِ: «وَوَظَنَ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتْنَاهُ»^٦ هِيَ الْإِخْتِبَارُ وَالِإِمْتِحَانُ، لَا وَجْهَ

لِهَا إِلَّا ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، كَمَا قَالَ^٧ تَعَالَى: «وَوَقَّتْنَاكَ فُتُونًا»^٨.

فَأَمَّا الْإِسْتِغْفَارُ وَالسُّجُودُ فَلَمْ يَكُونَا^٩ لَذَنْبٍ^{١٠} كَانَ فِي الْحَالِ، وَلَا فِيمَا سَلَفَ عَلَى مَا ظَنَّهُ بَعْضُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْقِطَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْخُضُوعِ لَهُ وَالتَّذَلُّلِ وَالْعِبَادَةِ. وَالسُّجُودُ فَقَدْ^{١١} يَفْعَلُهُ النَّاسُ كَثِيرًا عِنْدَ النَّعْمِ الَّتِي تُجَدِّدُ^{١٢}

١. هكذا في أكثر النسخ التي قبلت و جَلَّ المصادر الناقلة. وفي المطبوع: «بالقاء». وفي «ل»: «بأبهي مدجج».

٢. هكذا ظاهر بعض النسخ التي قبلت و جَلَّ المصادر الناقلة. وفي «ص»: «مقاتل». وفي عَدَّة من النسخ والمطبوع: «مدجج». و «المدجج» من «الدججة» بمعنى الظلمة، وهو الفارس الذي قد تَدَجَّجَ في شِكَّتِهِ، والمتدجج في سلاحه، واللابس السلاح التام. راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ١٠؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٦٥ (دجج).

٣. «سراة القوم»: أشرفهم و سادتهم. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٨٠ (سرو).

٤. نُسِبَ الْبَيْتُ فِي الْمَصَادِرِ النَّاظِلَةِ إِلَى «دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَةِ». راجع: التبيان، ج ١، ص ٢٠٥؛ وج ٢، ص ٢٩٦؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٩٦؛ وج ٢، ص ١٤٨؛ مجاز القرآن للتميمي، ج ١، ص ٣٩؛ جامع البيان، ج ١، ص ٣٧٣؛ تفسير الثعلبي، ج ١، ص ١٨٩؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٠٥.

٥. في المطبوع: «أي أيقنوا» قبل الواو.

٦. ص (٣٨): ٢٤.

٧. في «ب، د، ل» والمطبوع: + «اللَّهُ».

٨. طه (٢٠): ٤٠.

٩. في «ألف، ر»: «فلم يكن».

١٠. في «ألف»: «بالذنب».

١١. في «ج»: «قد». وفي المطبوع: «وقد».

١٢. في «ألف» والمطبوع: «تجدد».

عليهم^١ و تَوَوَّلُ^٢ و تُرَدُّ^٣ إِلَيْهِمْ شُكْرًا لِمَوْلَاهَا، وَ كَذَلِكَ قَدْ يُسَبِّحُونَ وَ يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ تَعَالَى تَعْظِيمًا وَ شُكْرًا وَ عِبَادَةً.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ حَزَّ رَاكِعًا وَ أَنَابٌ﴾^٥، فَلَا إِنَابَةَ هِيَ الرُّجُوعُ. وَ لَمَّا كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا فَعَلَهُ رَاجِعًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ مُنْقَطِعًا إِلَيْهِ، قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ أَنَابَ، كَمَا يُقَالُ فِي الثَّائِبِ الرَّاجِعِ إِلَى التَّوْبَةِ وَ النَّدَمِ: إِنَّهُ مُنِيبٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾^٦، فَمَعْنَاهُ: أَنَا قَبَلْنَاهُ مِنْهُ، وَ كَتَبْنَا لَهُ الثَّوَابَ عَلَيْهِ. وَ أَخْرَجَ^٧ الْجَزَاءَ عَلَى لَفْظِ الْمُجَازَى^٨ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَ هُوَ خَادِعُهُمْ﴾^٩، وَ قَالَ جَلَّ وَ عَزَّ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^{١٠}، فَأَخْرَجَ الْجَزَاءَ عَلَى لَفْظِ الْمُجَازَى عَلَيْهِ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا^{١١}

وَ لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ فِي الْإِسْتِغْفَارِ وَ التَّوْبَةِ إِنَّمَا هُوَ الْقَبُولُ، قِيلَ فِي جَوَابِهِ:

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «و تَنْزِلُ».

٢. فِي «ب، ج، د، ص، ل»: «و تَتَوَلَّى».

٣. فِي «ألف، ر، ص، ل»: «و تُرَدُّ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَمَّا».

٥. ص (٣٨): ٢٤.

٦. ص (٣٨): ٢٥.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَأَخْرَجَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَجْهَ الْمَجَازَاتِ» بَدَل «لَفْظِ الْمُجَازَى».

٩. النِّسَاء (٤): ١٤٢.

١٠. الْبَقَرَةُ (٢): ١٥.

١١. الْقَائِلُ هُوَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ. رَاجِعِ: الْأَمَالِيُّ لِلسَّيِّدِ الْمُرْتَضَى، ج ١، ص ٤٢، الْمَجْلِس ٥؛ تَفْسِيرُ

مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ١، ص ١٠٨؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ١٧٧.

«عَفَرْنَا»^١؛ أَي: فَعَلْنَا الْمَقْصُودَ بِهِ. كَذَلِكَ^٢ لَمَّا كَانَ الْإِسْتِغْفَارُ عَلَى طَرِيقِ الْخُضُوعِ
وَالْعِبَادَةِ الْمَقْصُودُ بِهِ^٣ الْقُرْبَةُ وَالثَّوَابُ، قِيلَ فِي جَوَابِهِ: «عَفَرْنَا» مَكَانَ «قَبَلْنَا».
عَلَى أَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَ صَغِيرَةً لَا بُدَّ^٤ مِنْ أَنْ يَحْمِلَ قَوْلَهُ
تَعَالَى: «فَعَفَرْنَا» عَلَى غَيْرِ إِسْقَاطِ الْعِقَابِ؛ لِأَنَّ الْعِقَابَ قَدْ سَقَطَ بِمَا هُنَاكَ مِنَ
الثَّوَابِ الْكَثِيرِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِغْفَارٍ وَلَا تَوْبَةٍ.
وَمَنْ جَوَّزَ عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّغِيرَةَ يَقُولُ: إِنَّ اسْتِغْفَارَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ
لَا خِدَامَ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ أُورِيَا بْنَ حَنَانٍ لَمَّا أُخْرِجَهُ فِي بَعْضِ ثُغُورِهِ وَ قُتِلَ^٥، وَكَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَالِمًا^٦ بِجَمَالِ^٧ زَوْجَتِهِ، مَالَتْ^٨ نَفْسُهُ إِلَى نِكَاحِهَا بَعْدَهُ، فَقَلَّ غَمُّهُ بِقَتْلِهِ؛
لَمِيلِ طَبْعِهِ إِلَى نِكَاحِ زَوْجَتِهِ، فَعَوَّتَبَ عَلَى ذَلِكَ بَنُزُولِ الْمَلَائِكِينَ، مِنْ حَيْثُ حَمَلَهُ
مِثْلَ الطَّبَعِ عَلَيَّ أَنْ قَلَّ غَمُّهُ بِمُؤْمِنٍ يُقْتَلُ^٩ مِنْ أَصْحَابِهِ.
وِثَانِيهَا: أَنَّهُ رُويَ: أَنَّ امْرَأَةً خَطَبَتْهُ أُورِيَا بْنَ حَنَانٍ لَتِنِ زَوْجِهَا، وَبَلَغَ دَاوُدَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ جَمَالَهَا، فَخَطَبَهَا أَيْضًا فَزَوَّجَهَا أَهْلُهَا بِدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدَّمُوهُ عَلَى أُورِيَا
وغيره، فَعَوَّتَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْحِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً قَدْ خَطَبَهَا

١. في المطبوع: «فغفرنا لك» بدل «غفرنا».

٢. في «ألف، ج، ر، ل»: «وكذلك».

٣. في «ب، ج، د»: «والمطبوع: - «وكذلك لما كان الاستغفار...» إلى هنا.

٤. في المطبوع: «فلا بد».

٥. في المطبوع: «فقتل».

٦. في «ج»: «سمع».

٧. في «ألف»: «بحال».

٨. في «ب، ج» و«المطبوع: «فمالت».

٩. في «ألف» و«المطبوع: «قُتل».

غيره حتى قُدِّمَ عليه.

و ثالثها: أنه رُوي: أن امرأةً تَقَدَّمت مع زوجها إليه في مُخاصمةٍ بينهما من غير مُحاكمةٍ - لكن^١ على سبيل الوساطة -، فطال^٢ الكلام بينهما و تَرَدَّدَ، فعَرَضَ داودُ للرجل بالنزول عن المرأة^٣، لا على سبيل الحكم؛ لكن^٤ على سبيل التوسط و الإستصلاح، كما يقول أحدنا لغيره: إذا كُنْتَ لا تَرْضَى زَوْجَتَكَ هذه و لا تَقُومُ بالواجب من نَفَقَتِها فانزِلْ عنها. فَقَدَّرَ الرجلُ أن ذلك حُكْمٌ منه لا عَرَضٌ، فنَزَلَ عنها، و تزَوَّجها^٥ داودُ عليه السلام، فأثاه المَلَكُ أن يُبْهِنَه على التقصير في تركِ تبينِ مُرادِهِ للرجل، و أنه كانَ على سبيلِ العَرَضِ لا الحكمِ.

و رابعها^٦: أن سببَ ذلك أن داودَ عليه السلام كانَ مُتَشَاغِلاً بعبادته في مُحارِبِهِ، فأثاه رجلٌ و امرأةٌ يَتَحَاكِمَانِ، فنَظَرَ إلى المرأة؛ ليعْرِفَها بعَيْنِها فيحْكُمَ^٧ لها أو عليها - و ذلك نَظَرٌ مُباحٌ على هذا الوجه - فمالَتْ نَفْسُهُ إليها مِيلَ الخِلَقَةِ و الطَّبَاعِ، ففَصَلَ بينهما و عادَ إلى عبادته، فشَغَلَهُ الفِكرُ في أمرِها و تَعَلَّقَ القلبُ بها عن بعضِ نوافِلِهِ التي كانَ وُظِّفَها^٨ على نَفْسِهِ، فعَوِيتَ.

و خامسها: أن المعصية منه إنما كانت بالعجلة في الحكم قَبْلَ التَّنَبُّثِ، و قد كانَ يَجِبُ عليه لَمَّا سَمِعَ الدعوى من أَحَدِ الخصَمَيْنِ أن يَسْأَلَ الآخرَ عَمَّا عِنْدَهُ فيها و لا

١٥٩

١. في «د» و المطبوع: «و لكن».

٢. في المطبوع: «و طال».

٣. في «ج»: «زوجه».

٤. في «ج»: «بل».

٥. في «ج»، د، ص، ل: «فتزوجه».

٦. في «ب»: «و الرابع».

٧. في «ب، ج»: «ليحكم».

٨. في المطبوع: «قطعها».

يَقْضِي عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَسْأَلَةِ.

وَمَنْ أَجَابَ بِهَذَا الْجَوَابِ قَالَ: إِنَّ الْفَرْعَ مِنْ دُخُولِهِمَا عَلَيْهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْعَادَةِ أَنَسَاهُ التَّثَبُّتُ وَالتَّحْفُظُ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ لَا يَجُوزُ^١ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا هُوَ مَعْصِيَةٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِمْ. وَفِيهَا مَا هُوَ مُنْفَرٌّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً، مِثْلُ: أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً قَدْ خَطَبَهَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَيَقْدَمَ عَلَيْهِ وَتَتَزَوَّجَهَا^٢؛ وَمِثْلُ التَّعْرِيضِ بِالنِّزُولِ عَنِ الْمَرْأَةِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْحُكْمَ.

فَأَمَّا الْإِشْتَغَالُ عَنِ النَّوَافِلِ فَلَا^٣ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ عِتَابٌ؛ لِأَنَّهُ^٤ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، وَلَا هُوَ أَيْضًا مُنْفَرٌّ.

فَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَرَّضَ أُورِيَّا لِلْقَتْلِ وَقَدَّمَهُ أَمَامَ التَّابُوتِ عَمْدًا حَتَّى يَقْتَلَ، فَقَوْلُهُ أَوْضَحُ فُسَادًا مِنْ أَنْ يُتَشَاغَلَ^٥ بِرَدِّهِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا أُوتِي بَرَجُلٍ يَزْعُمُ أَنَّ دَاوَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ أُورِيَّا إِلَّا جَلَدْتُهُ حَدَّيْنِ: حَدًّا لِلنَّبْوَةِ، وَحَدًّا لِلْإِسْلَامِ»^٦.

فَأَمَّا أَبُو مُسْلِمٍ^٧، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الدَّاخِلَانِ عَلَى دَاوَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَا خَصْمَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ، وَأَنْ يَكُونَ ذِكْرُ النَّعَاجِ مَحْمُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْكِنَايَةِ،

١. فِي «ص» وَالمَطْبُوعُ: «لَا تَجُوزُ».

٢. فِي «ب»: «وَتَتَزَوَّجَهَا» وَفِي «ص» وَالمَطْبُوعُ: «وَتَزَوَّجَهَا».

٣. فِي «ب»: «لَا».

٤. فِي «ج»: «لَأَنَّ ذَلِكَ» بَدَلَ «لَأَنَّهُ».

٥. فِي المَطْبُوعِ: «أَنْ نَتَشَاغَلَ».

٦. التَّبَيَّنَ، ج ٨، ص ٥٠٧؛ قِصَصُ الْأَنْبِيَاءِ لِلرَّوَاغِدِيِّ، ص ٢٠٣، ح ٢٦٣.

٧. أَيُّ «مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْأَصْفَهَانِيُّ» الَّذِي تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ فِي ص ١٠٩.

وإنما ارتاعَ منهما لدُخولهما مِن غيرِ إِذنٍ و على غيرِ مَجَرى العادة؛ قال: و لَيْسَ في ظاهرِ التلاوةِ ما يَفْتَضِي أن يَكونا مَلَكَيْنِ.

و هذا الجوابُ يُسْتَغْنَى معه عَمَّا تَأَوَّلنا به قولهما و دعوى أَحَدِهما على صاحِبِه و ذَكَرَ النُّعَاجِ، و اللهُ أَعْلَمُ بالصوابِ.

[تنزيه سليمان عليه السلام عن المعصية]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ * إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ * فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ * رُدُّوهَا عَلَيَّ فَفَظِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَ الْأَغْنَقِ؟^١

أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَشَاهِدَةَ الْخَيْلِ أَلْهَاهُ وَ شَغَلَهُ^٢ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ^٣ - حَتَّى رُوي: أَنَّ الصَّلَاةَ فَاتَتْهُ، وَ قِيلَ: إِنَّهَا صَلَاةُ الْعَصْرِ - ثُمَّ أَنَّهُ عَرَقَبَ الْخَيْلَ، وَ قَطَعَ سَوْقَهَا وَ أَعْنَقَهَا غِيْظاً عَلَيْهَا؟ وَ هَذَا كُلُّهُ فَعَلَّ يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ الْقُبْحَ؟

الجواب: قلنا: أَمَا ظَاهِرُ الْآيَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى إِضَافَةِ قُبْحٍ^٤ إِلَى النَّبِيِّ^٥ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ الرِّوَايَةُ إِذَا كَانَتْ مُخَالِفَةً لِمَا يَقْتَضِيهِ الْأَدَلَّةُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا لَوْ كَانَتْ قُوَّةً^٦ ظَاهِرَةً، فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ ضَعِيفَةً وَاهِيَةً؟!

١. ص (٣٨): ٣٠-٣٣.

٢. في المطبوع: «ألته و شغلته».

٣. في «ب، ح»: «اللَّهُ».

٤. في «ج»: «القبح».

٥. في «د» و المطبوع: «سليمان».

٦. في المطبوع: «+ صحيحة».

و الذي يَدُلُّ على ما ذكرناه على سبيلِ الجملة: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ابْتَدَأَ الْآيَةَ بِمَدْحِهِ وَ تَقْرِيطِهِ^١ وَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿يَعْمُ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾. وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُثْنِيَ عَلَيْهِ بِهَذَا الثَّنَاءِ ثُمَّ يُتَّبِعَهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بِإِضَافَةِ الْقَبِيحِ إِلَيْهِ، وَ أَنَّهُ تَلَهَّى^٢ بِعَرَضِ الْخَيْلِ عَنْ فِعْلِ الْمَفْرُوضِ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ.

و الذي يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ أَنَّ حُبَّهُ لِلْخَيْلِ وَ شَعْفَهُ^٣ بِهَا كَانَ عَنْ^٤ إِذْنِ رَبِّهِ وَ بِأَمْرِهِ^٥ وَ بِتَذْكِرِهِ^٦ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا^٧ بِارْتِبَاطِ^٨ الْخَيْلِ وَ إِعْدَادِهَا لِمُحَازَرَةِ الْأَعْدَاءِ، فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَأْمُورًا بِمِثْلِ ذَلِكَ، «فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي»؛ لِيَعْلَمَ مَنْ حَضَرَهُ أَنَّ اشْتَغَالَه بِهَا وَ اسْتِعَادَتَهُ^٩ لَهَا لَمْ يَكُنْ لَهْوًا وَ لَا لَعِبًا، وَ إِنَّمَا اتَّبَعَ فِيهِ^{١٠} أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَ آتَرَ طَاعَتَهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ»، فَبِهِ وَ جِهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَرَادَ^{١١}: «أَحْبَبْتُ حُبًّا» ثُمَّ أَضَافَ الْحُبَّ إِلَى الْخَيْرِ.

١. «التقريط»: مدح الإنسان. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١١٧٧ (قرط).

٢. في «ب، ج»: «يلهي».

٣. في «ج» و المطبوع: «شغفه» بالغين المعجمة.

٤. في المطبوع: - «عن».

٥. في «ب، ج، ص، ل»: - «إذن».

٦. في «الف، ر»: «و أمره» بدون الباء الجارة.

٧. في المطبوع: «و تذكيره».

٨. في «ج، ص»: «أمر».

٩. في المطبوع: «بارباط».

١٠. في المطبوع: «استعادته» بالذال المعجمة. و «الاستعادة»: التعوُّد. و تعوُّد الشيء و تعوُّد لها: أي:

صار عادةً له. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣١٧؛ المصباح المنير، ص ٤٣٦ (عود).

١١. في المطبوع: «فيها».

١٢. في المطبوع: + «أني».

و الوجه الآخر أنه أراد: «أحببت اتخاذ الخير» فجعل بدل قوله «اتخاذ الخير»: «حب الخير».

فأما قوله تعالى: «رُدُّوها عَلَيَّ» فهو للخيل لا محالة؛ على مذهب سائر أهل التفسير.

فأما قوله: «حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»، فإن أبا مسلم محمد بن بحر^١ وحده قال: إنه عائد إلى الخيل دون الشمس؛ لأن الشمس لم يجر لها ذكر في القصة، وقد جرى للخيل ذكر، فردّه إليها أولى إذا كانت له مُحْتَمَلَةٌ.

و هذا التأويل يُبرئ النبي عليه السلام من المعصية.

فأما من قال: إن قوله تعالى: «حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ»^٢ كناية عن الشمس، فليس في ظاهر القرآن أيضاً على هذا الوجه ما يدل على أن التواري كان سبباً لغوب^٤ الصلاة، ولا يمتنع أن يكون ذكر ذلك^٥ على سبيل الغاية لعرض الخيل عليه ثم استعادته لها.

فأما أبو علي الجبائي^٦ وغيره، فإنه ذهب إلى أن الشمس لما توارت بالحجاب وغابت كان ذلك سبباً لترك عبادة كان يتعبّد بها بالعشيّ وصلاة نافلة كان يُصلّيها، فنسيها شغلاً بهذه الخيل وإعجاباً بتقليبها، فقال هذا القول على سبيل الإغتمام لما فاتته من الطاعة^٧.

١. تقدّمت ترجمته في ص ١٠٩.

٢. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: - «حَتَّى».

٣. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: - «بالحجاب».

٤. في «ألف، ر»: «لغوات».

٥. في «د»: + «السبب».

٦. تقدّمت ترجمته في ص ٨٠.

٧. في «د»: «الصلاة».

و هذا الوجه أيضاً لا يقتضي إضافة قبيح إليه عليه السلام؛ لأن ترك النافلة ليس بقبيح ولا معصية.

فأما^١ قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ﴾، فقد قيل فيه وجوه:

منها: أنه عرقبها و مسح أعناقها و سوقها بالسيف؛ من حيث شغلته عن الطاعة، و لم يكن ذلك على سبيل العقوبة لها، لكن حتى لا يتشاغل في المستقبل بها عن الطاعات؛ لأن للإنسان^٢ أن يذبح فرسه لأكل لحمه^٣، فكيف إذا انضاف إلى ذلك وجه آخر يحسنه؟! و قد قيل: إنه يجوز أن يكون لما كانت الخيل أعز ماله عليه أراد أن يكفر عن تفريطه في النافلة بذبحها و التصديق بلحمها على المساكين؛ قالوا: فلما رأى حسن الخيل، و راقته و أعجبه، أراد أن يتقرب إلى الله تعالى بالمعجب له الرائق^٤ في عينه. و يشهد بصحة هذا المذهب قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا

١٦٣

تُحِبُّونَ»^٥.

فأما أبو مسلم، فإنه ضَعَفَ هذا الوجه، و قال^٦: لم يجز للسيف ذكر فيضاف المسح إليه^٧، و لا يُسمَّى^٨ العرب الضرب بالسيف و القطع به مسحاً؛ قال: فإن

١. في المطبوع: «و أمّا».

٢. في «ب»: + «يجوز».

٣. في المطبوع: «لحمها»، و الذكر و الأنثى في «الفرس» سواء. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ١٥٩ (فرس).

٤. في المطبوع: «و الرائق».

٥. آل عمران (٣): ٩٢.

٦. في «ب، ج»: «فقال».

٧. في المطبوع: «إليه المسح» بدل «المسح إليه».

٨. في «ص، ل» و المطبوع: «و لا تسمى».

ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى قولِ الشاعر:

مُدْمِنٌ يَجْلُو بِأَطْرَافِ الدُّرَى دَنَسَ الْأَسُوقِ بِالْعَصَبِ الْأَفْلُ^١

فإن هذا الشاعر يعني: أنه عَرَقَبَ الإِبِلَ للأضيافِ، فَمَسَحَ بِأَسْنِمَتِهَا ما صارَ على سَيْفِهِ مِنْ دَنَسٍ عَرَاقِيهِهَا، وَهُوَ الدَّمُ الَّذِي أَصَابَهُ مِنْهَا. وَ لَيْسَ فِي الْآيَةِ ما يوجبُ ذَلِكَ وَ لَا يُقَارِبُهُ.

و لَيْسَ الَّذِي أَنْكَرَهُ أَبُو مُسْلِمٍ بِمُنْكَرٍ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ - وَ فِيهِمْ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ فِي اللَّغَةِ - رَوَى أَنَّ الْمَسْحَ هَاهُنَا هُوَ الْقَطْعُ، وَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْمَعْرُوفِ^٢: «مَسَحَهُ بِالسَّيْفِ» إِذَا قَطَعَهُ وَ بَتَرَهُ، وَ الْعَرَبُ تَقُولُ: مَسَحَ عِلَاقَتَهَا^٣؛ أَي: ضَرَبَهَا^٤.

و مِنْهَا: أَن يَكُونَ مَعْنَى مَسَحِهَا هُوَ أَنَّهُ أَمَرَ يَدَهُ عَلَيْهَا، صِيَانَةً لَهَا وَ إِكْرَاماً لِمَا رَأَى مِنْ حُسْنِهَا؛ فَمِنْ عَادَةٍ مَنْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْخَيْلُ أَن يُمِرَّ يَدَهُ عَلَى أَعْرَافِهَا وَ أَعْنَاقِهَا وَ قَوَائِمِهَا.

و مِنْهَا: أَن يَكُونَ مَعْنَى الْمَسْحِ هَاهُنَا هُوَ الْغَسْلُ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الْغَسْلَ مَسْحاً، فَكَأَنَّهُ لَمَّا رَأَى حُسْنَهَا أَرَادَ صِيَانَتَهَا وَ إِكْرَامَهَا، فَغَسَلَ قَوَائِمَهَا وَ أَعْنَاقَهَا. وَ كُلُّ هَذَا وَاضِحٌ^٥.

[تنزيه سليمان عليه السلام عن الفتنة]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَ أَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ

١. لم نعثر له على مصدر، و لم نعرف قائله.

٢. في «ر»: «المشهور».

٣. في «ج، د، ر، ص، ل»: «علاقته».

٤. راجع: تفسير الطبري، ج ٢٣، ص ١٠٠.

٥. في «ج»: «+ «بين».

جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ؟^١

أَوْ لَيْسَ قَدْ رُوِيَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «أَنْ جَنَيْتَ»^٢ - اسْمُهُ صَخْرٌ^٣ - تَمَثَّلَ عَلَى صُورَتِهِ، وَ جَلَسَ عَلَى سَرِيرِهِ، وَ أَنَّهُ أَخَذَ خَاتَمَهُ الَّذِي فِيهِ النُّبُوَّةُ، فَأَلْفَاهُ فِي الْبَحْرِ، فَذَهَبَتْ نُبُوَّتُهُ، وَ أَنْكَرَهُ قَوْمُهُ، حَتَّى عَادَ إِلَيْهِ مِنْ بَطْنِ السَّمَكَةِ»^٤!

الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا مَا رَوَاهُ الْقُصَّاصُ الْجَهَالُ^٥ فِي هَذَا الْبَابِ: فَلَيْسَ مِمَّا^٦ يَذْهَبُ عَلَى عَاقِلٍ بِطُلَاهُ، وَ أَنْ مِثْلَهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ أَنْ النُّبُوَّةَ لَا تَكُونُ فِي خَاتَمٍ، وَ لَا يُسَلِّبُهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَا تُنَزَّعُ^٧ عَنْهُ، وَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُمَكِّنُ الْجَنِّيَّ مِنَ التَّمَثُّلِ^٨ بِصُورَةِ النَّبِيِّ وَ لَا غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا افْتَرَوْا بِهِ عَلَى النَّبِيِّ.

وَ إِنَّمَا الْكَلَامُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، وَ لَيْسَ فِي الظَّاهِرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ جَسَدًا أُلْقِيَ عَلَى كُرْسِيِّهِ عَلَى سَبِيلِ الْفِتْنَةِ لَهُ، وَ هِيَ الْإِخْتِبَارُ وَ الْإِمْتِحَانُ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ * أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَ هُمْ لَا يُفْقِنُونَ * وَ لَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^٩ ١٠.

وَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ الْجَسَدِ: «مَا هُوَ؟» إِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لَا

١. ص (٣٨): ٣٤.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «كَانَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «صَخْرًا».

٤. رَاجِعْ: تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ، ج ٢٣، ص ١٠٠.

٥. فِي «د»: «رَوَايَةُ الْجَهَالِ الْقُصَّاصِ» بَدَلَ «مَا رَوَاهُ الْقُصَّاصُ الْجَهَالُ».

٦. فِي «ج، د»: - «مِمَّا».

٧. فِي «أَلْف، ج، ر، ص»: «وَلَا يَنْزَعُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّمَثُّلِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: + ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ضَدَّقُوا وَ لْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾.

١٠. الْعَنْكَبُوت (٢٩): ١ - ٣.

تَقْتَضِي إِضَافَةَ قَبِيحٍ إِلَيْهِ تَعَالَى.

و قد قِيلَ فِي ذَلِكَ^١ أَشْيَاءُ:

منها: أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ^٢ يَوْمًا فِي مَجْلِسِهِ - وَ فِيهِ جَمَعَ كَثِيرٌ^٣ :-
«لَأُطَوِّقَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^٤.

وَ كَانَ لَهُ - فِيمَا رُوِيَ - عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ السَّرَارِي، فَأَخْرَجَ كَلَامَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَحَبَّةِ
لِهَذِهِ الْحَالِ، فَتَرَّهَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي ظَاهَرَهُ الْحِرْصُ عَلَى الدُّنْيَا
و التَّشَبُّهُ بِهَا؛ لِثَلَا يُقْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْ نِسَائِهِ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً^٥ وَلَدًا
مَيْتًا، فَحْمِلَ حَتَّى وُضِعَ عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا بِلَا رُوحٍ؛ تَنْبِيْهَا لَهُ عَلَى أَنَّهُ مَا كَانَ يَجِبُ
أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ مَا ظَهَرَ، فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ، وَ فَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ وَ الدَّعَاءِ.

وَ هَذَا الْوَجْهُ إِذَا صَحَّ لَيْسَ يَقْتَضِي مَعْصِيَةً صَغِيرَةً - عَلَى مَا ظَنَّهُ بَعْضُهُمْ حَتَّى
نَسَبَ الْإِسْتِغْفَارَ وَ الْإِنَابَةَ إِلَى ذَلِكَ^٦ ؛ لِأَنَّ مَحَبَّةَ الدُّنْيَا عَلَى الْوَجْهِ الْمُبَاحِ لَيْسَ
بَذَنْبٍ، وَ إِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ. وَ الْإِسْتِغْفَارُ عَقِيبُ هَذِهِ الْحَالِ لَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ
ذَنْبٍ فِي الْحَالِ وَ لَا قَبْلَهَا، بَلْ يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ آيَفَاءً فِي قِصَّةِ دَاوُدَ عَلَيْهِ
السَّلَام، مِنَ الْإِنْقِطَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَ طَلَبِ ثَوَابِهِ.

١. فِي «د»: «فِيهِ» بَدَلَ «فِي ذَلِكَ».

٢. فِي «ج»: «كَانَ».

٣. فِي «ج»: «+» «فَقَالَ».

٤. رَاجِع: التَّبْيَان، ج ٨، ص ٥١٤؛ تَفْسِيرُ مَجْمَعِ الْبَيَان، ج ٨، ص ٣٦٠. صَحِيحُ مُسْلِم، ج ٣، ص ١٢٧٥؛
الدر المنثور، ج ٧، ص ١٨٢. وَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِر: «سَبْعِينَ» بَدَلَ «مِائَةٍ».

٥. فِي «ج»: «وَالْمَطْبُوعُ» + «فَأَلْقَتْ».

٦. فِي «ج»: «وَالْمَطْبُوعُ» + «وَذَلِكَ».

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ ذَنْبَهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَسْتَشِنْ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: «تَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا» فهذا غَلَطٌ؛ لأنه عليه السلام وإن لَمْ يَسْتَشِنْ ذَلِكَ لَفْظًا فَقَدْ اسْتَشَاهَ ضَمِيرًا وَاعْتِقَادًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ قَاطِعًا مُطْلَقًا لِلْقَوْلِ لَكَانَ كَاذِبًا، أَوْ مُطْلَقًا لِمَا لَا يَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ مَنْ جَوَزَ الصَّغَائِرَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ إِنَّمَا عَوْتَبَ وَاسْتَغْفَرَ لِأَجْلِ أَنْ فَرِيقَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ، أَحَدُهُمَا مِنْ أَهْلِ «جَرَادَةَ» امْرَأَةً لَهُ كَانَ يُحِبُّهَا، فَأَحَبَّ أَنْ يَقَعَ الْقَضَاءُ لِأَهْلِهَا، فَحَكَمَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ بِالْحَقِّ، وَعَوْتَبَ عَلَى مَحَبَّةِ مُوَافَقَةِ الْحُكْمِ لِأَهْلِ امْرَأَتِهِ.

فَلَيْسَ^٣ أَيْضًا بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَقْدَارَ الَّذِي ذَكَرُوهُ لَيْسَ بِذَنْبٍ يَقْتَضِي عِتَابًا إِذَا كَانَ لَمْ يَرِدِ الْقَضَاءُ بِمَا يُوَافِقُ امْرَأَتَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ بَلْ مَالٌ طَبَعُهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ مُوَافِقًا لِقَوْلِ فَرِيقِهَا، وَأَنْ يَتَّفِقَ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَتِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ اقْتَضَى^٤ ذَلِكَ مِيلًا^٥ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ، أَوْ عُذُولًا^٦ عَنِ الْوَاجِبِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ رُويَ أَنَّ الْجَنِّ^٧ لَمَّا وُلِدَ لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَدًا قَالُوا: لَنَلْقَيْنَ مِنْ وَلَدِهِ مِثْلَ مَا لَقِينَا مِنْ أَبِيهِ. فَلَمَّا وُلِدَ لَهُ غُلَامٌ أَشْفَقَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ، فَاسْتَرْضَعَهُ فِي الْمَرْزَنِ - وَهُوَ السَّحَابُ -، فَلَمْ يَشْعُرْ إِلَّا وَقَدْ وُضِعَ عَلَى كُرْسِيِّهِ مَيِّتًا؛ تَنْبِيهًا^٨ عَلَى أَنَّ الْحَذَرَ لَا يَنْفَعُ مَعَ الْقَدَرِ.

١. في «ب» و المطبوع: + «امرأة».

٢. في المطبوع: «وَأَمَّا».

٣. في المطبوع: + «هذا».

٤. في «ج» و المطبوع: «يقضي».

٥. في «ألف، ب، د، ل»: «ميل».

٦. في «ألف، ب، د، ل»: «عدول».

٧. في «ج»: «أنه» بدل «أَنَّ الْجَنِّ».

٨. في «ج» و المطبوع: + «له».

ومنها: أَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَدٌ شَابٌّ ذَكِيٌّ^١ يُحِبُّهُ حُبًّا شَدِيدًا، فَأَمَاتَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَسَاطِهِ فَجَاءَهُ بِلا مَرَضٍ؛ اخْتِبَارًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِسُلَيْمَانَ، وَابْتِلَاءً لَصَبْرِهِ فِي إِمَاتَةِ وَلَدِهِ. وَأُلْقِيَ جَسَدَهُ عَلَى كُرْسِيِّهِ. وَقِيلَ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - أَمَاتَهُ فِي حِجْرِهِ، وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ، فَوَضَعَهُ مِنْ حِجْرِهِ عَلَيْهِ^٢.

ومنها: مَا ذَكَرَهُ أَبُو مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْجَسَدُ الْمَذْكُورُ هُوَ جَسَدُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَرَضٍ امْتَحَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ. وَتَلْخِصُ الْكَلَامَ: ﴿وَلَقَدْ^٣ قَتَلْنَا سُلَيْمَانَ وَآلَقَيْنَا^٤ مِنْهُ﴾ «عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا»؛ وَذَلِكَ لَشِدَّةِ الْمَرَضِ، وَالعَرَبُ تَقُولُ فِي الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ ضَعِيفًا: إِنَّمَا هُوَ^٥ لَحْمٌ عَلَى وَضْمٍ، كَمَا يَقُولُونَ: إِنَّمَا هُوَ^٥ جَسَدٌ بِلا رُوحٍ؛ تَغْلِيظًا لِلْعِلَّةِ وَمُبَالَغَةً فِي فَرْطِ الضَّعْفِ.

﴿ثُمَّ أَنَابَ﴾؛ أَي: رَجَعَ إِلَى حَالِ الصَّحَّةِ.

وَاسْتَشْهَدَ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَالْحَذْفِ فِي الْآيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ^٦﴾، وَلَوْ أَتَى بِالْكَلَامِ عَلَى شَرْحِهِ لَقَالَ: «يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ» - أَي مِنْ الْمُجَادِلِينَ - كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ^٧﴾ إِلَى

١. فِي «ال» وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَنَّ كَانَ».

٢. فِي «ب، ج» - «عَلَيْهِ».

٣. فِي «ب»: «بَنَّا» بِدَلِّ «وَلَقَدْ». وَفِي «ج، ص»: «وَلَقَدْ».

٤. فِي «ج» - «هُوَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «إِنَّهُ» بِدَلِّ «إِنَّمَا هُوَ».

٥. فِي «ج»: «هَذَا» بِدَلِّ «إِنَّمَا هُوَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «إِنَّهُ» بِدَلِّهِ.

٦. الْأَنْعَامُ (٦): ٢٥.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ».

قوله: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا»^١.

و قَالَ الْأَعَشَى فِي مَعْنَى^٢ الْإِخْتِصَارِ وَ الْحَذْفِ:

وَ كَأَنَّ السُّمُوطَ عَلَّقَهَا^٣ السُّدَّ كُ بِعِطْفِي جِيدَاءَ أُمَّ غَزَالٍ^٤

وَ لَوْ أَتَى بِالشرحِ لَقَالَ: عَلَّقَهَا^٥ السِّلْكَ مِنْهَا.

وَ قَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ:

زَالُوا فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَ لَا كُشْفٌ عِنْدَ^٦ اللَّقَاءِ وَ لَا مِيلٌ^٧ مَعَارِزِلُ^٨

وَ إِنَّمَا أَرَادَ: فَمَا زَالَ مِنْهُمْ أَنْكَاسٌ وَ لَا كُشْفٌ.

وَ شَوَاهِدُ هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ.

[تَنْزِيلُ سُلَيْمَانَ ﷺ عَنِ الشَّحِّ وَ عَدَمِ الْقَنَاعَةِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ هَبْ لِي

مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ»^٩؟

١. الفتح (٤٨): ٢٩.

٢. في «ب» - «معنى».

٣. في المطبوع وبعض المصادر الناقلة: «عكفها».

٤. ديوان الأعشى، ص ١٦٤. و نُقِلَ عَنْهُ أَيْضاً فِي: كِتَابِ الْعَيْنِ، ج ١، ص ٢٠٦؛ مَعْجَمِ مَقَائِيسِ

اللُّغَةِ، ج ٤، ص ١٠٩؛ الْمَخْصَصِ، ج ١، ص ٤٦؛ أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ، ص ٦٤٩؛ لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٩،

ص ٢٥٥.

٥. في المطبوع: «عكفها».

٦. في المطبوع: «يوم».

٧. في المطبوع: «سود».

٨. الشعر والشعراء لابن قتيبة، ص ٨١؛ النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَ الْأَثَرِ، ج ٣، ص ٢٣١؛ وَ ج ٥،

ص ١١٦؛ لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ٢٤٢؛ وَ ج ٩، ص ٣٠٠؛ نِهَايَةُ الْإِرْبَابِ، ج ١٦، ص ٤٣٧.

٩. ص (٣٨): ٣٥.

أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُ يَقْتَضِي الشُّحَّ^١ وَالضَّنَّ^٢ وَالْمُنَافَسَةَ^٣؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْنَعْ بِمَسْأَلَةِ الْمُلْكِ حَتَّى أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ يُمْنَعَ غَيْرُهُ مِنْهُ^٤؟

الجواب: قلنا: قد ثَبَّتَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا تَسْأَلُ إِلَّا مَا يُوْذَنُ لَهَا فِي مَسْأَلَتِهِ، لَا سِيَّمًا إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ ظَاهِرَةً يَعْرِفُهَا قَوْمُهُمْ. وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ إِنْ سَأَلَ مُلْكًا لَا يَكُونُ لغيرِهِ كَانَ أَصْلَحَ لَهُ فِي الدِّينِ وَالْإِسْتِكْثَارِ مِنَ الطَّاعَاتِ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّ غَيْرَهُ لَوْ سَأَلَ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ إِلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ لَا صَلَاحَ لَهُ فِيهِ.

وَلَوْ أَنَّ أَحَدَنَا صَرَخَ فِي دُعَائِهِ بِهَذَا الشَّرْطِ حَتَّى يَقُولَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي أَيْسَرَ أَهْلِ زَمَانِي، وَارْزُقْنِي مَا لَا يُسَاوِينِي فِيهِ غَيْرِي، إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ ذَلِكَ أَصْلَحُ لِي، وَأَنَّهُ^٥ أَدْعَى إِلَيَّ مَا تُرِيدُهُ مِنِّي، لَكَانَ هَذَا الدُّعَاءُ مِنْهُ حَسَنًا جَمِيلًا، وَهُوَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ بِهِ^٦ إِلَى بُخْلِ وَلَا شُحٍّ. وَلَيْسَ^٧ يَمْتَنِعُ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ^٨ إِذَا لَمْ يَكُنْ^٩ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ قَوْمِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّرْطُ مُرَادًا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْطُوقًا بِهِ.

١. فِي «ب»: «الْقَبِيحَ». وَفِي «ج»: + «فِيهِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالظَّنَّ» بِالطَّاءِ الْمَعْجَمَةِ. وَ«الضَّنَّ» بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ: الْبُخْلُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢١٥٦ (ضَنْ).

٣. «الْمُنَافَسَةُ»: الرِّقَابَةُ فِي الشَّيْءِ وَالْإِنْفِرَادُ بِهِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٥، ص ٩٥ (نَفْس).

٤. فِي «د»: - «مِنْهُ». وَفِي «ر»: «مِنْهُ غَيْرُهُ» بِدَلِّ «غَيْرِهِ مِنْهُ».

٥. فِي «ر»: - «أَنَّهُ».

٦. فِي «ج، د»: - «بِهِ».

٧. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا».

٨. فِي «ج»: «شَرْطٌ». وَفِي «ب»: «أَنْ يَسْتَأْذِنَ» بِدَلِّ «إِذْنٍ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: + «شَرْطٌ».

و على هذا الجوابِ اعتمدَ أبو عليُّ الجُبائيُّ^١.

و وجهٌ آخرٌ، وهو: أن يكونَ عليه السلامُ إنَّما التَّمَسَّ أن يكونَ ملكه آيةٌ لنبوته؛
يُبين^٢ بها من^٣ غيره ممَّن ليسَ بنبيٍّ.

و قوله: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾، أرادَ به: لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ غَيْرِي ممَّن أنا
مبعوثٌ إليه. و لم يُردْ من بعده إلى يومِ القيامةِ مِنَ النبيِّ عليهم السلام، و نظيرُ
ذلكَ أنَّكَ تقولُ للرجُلِ: أنا أطيعُكَ، ثُمَّ لا أطيعُ أَحَدًا بَعْدَكَ؛ تُريدُ: ثُمَّ لا أطيعُ أَحَدًا
سِوَاكَ، و لا تُريدُ^٥ بلفظةِ «بَعْدَ» المُستَقْبَلَ.

و هذا وجهٌ قريبٌ، قد ذُكِرَ أيضاً في هذه الآيةِ.

و ممَّا لم يُذكرْ فيها ممَّا يَحْتَمِلُهُ الكلامُ: أن يكونَ عليه السلامُ إنَّما سألَ مُلْكَ
الآخرةِ و ثوابَ الجنةِ الذي^٦ لا يَنَالُهُ المُسْتَحِقُّ إلَّا بَعْدَ انقطاعِ التكليفِ و زوالِ
المِحْنَةِ، فمعنى قوله: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ أي: لا يَسْتَحِقُّهُ بَعْدَ وصولي إليه
أَحَدٌ، مِنْ حَيْثُ لا يَصِحُّ أن يَعْمَلَ ما يَسْتَحِقُّ به؛ لانقطاعِ التكليفِ.

و يُقَوِّي هذا الجوابَ قوله: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾، و هو مِنْ أَحكامِ الآخرةِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أن يَقُولَ: إنَّ ظاهرَ الكلامِ بخلافِ ما تأوَّلتم؛ لأنَّ لَفْظَةَ «بَعْدِي» لا
يُفْهَمُ منها: بَعْدَ وصولي إلى الثوابِ.

و ذلكَ: أن الظاهرَ غيرُ مانعٍ مِنَ التأويلِ الذي ذَكَرناه، و لا مُنافٍ له؛ لأنَّه لا بُدَّ مِنَ

١. تقدَّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.

٢. في «ب» و المطبوع: «لِيَتَبَيَّنَ». و في «ج»: «تَبَيَّنَ».

٣. في «ص»: - «بها عن».

٤. في «ب، ر، ل»: «يريد».

٥. في «ب، ر، ل»: «و لا يريد».

٦. في «د، ر»: «التي».

أَنْ تُعَلِّقَ لَفْظَةً «بَعْدِي» بِشَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ^١ بِهِ. وَإِذَا عَلَّقْنَاهَا بِوَصُولِهِ إِلَى الْمُلْكِ كَانَ ذَلِكَ فِي الْفَائِدَةِ وَمُطَابَقَةِ الْكَلَامِ كَغَيْرِهِ مِمَّا يُذَكِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ أَلَا تَرَى أَنَا إِذَا حَمَلْنَا لَفْظَةً «بَعْدِي» عَلَى «بَعْدَ نُبُوتِي»^٢ أَوْ «مَسْأَلَتِي» أَوْ «مُلْكِي» كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي حَصُولِ الْفَائِدَةِ بِهِ يَجْرِي مَجْرَى أَنْ نَحْمِلَهَا^٣ عَلَى «بَعْدَ وَصُولِي إِلَى الْمُلْكِ»؟ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ أَيْضًا: «بَعْدِي»؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ: دَخَلْتَ الدَّارَ بَعْدِي، وَوَصَلْتَ إِلَى كَذَا وَكَذَا بَعْدِي، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: بَعْدَ دَخُولِي، وَبَعْدَ وَصُولِي. وَهَذَا وَاضِحٌ^٤ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنْهُ^٥.

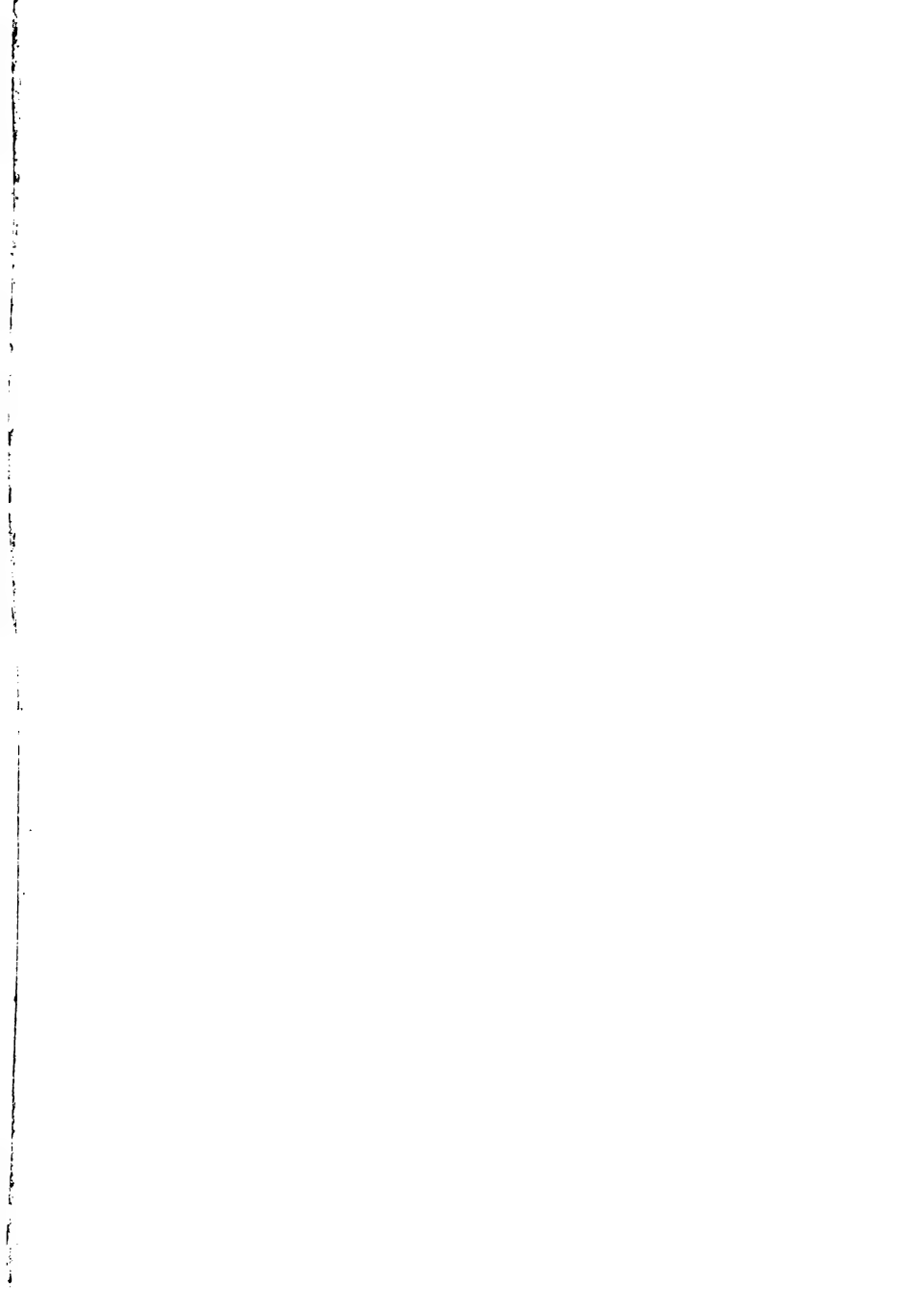
١. فِي «أَلْف، د، ر»: «الْمُعَلِّقَةُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «بَعْدَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَحْمِلَهَا».

٤. فِي «ج»: + «يَبِينُ».

٥. فِي «أَلْف، ب، ر»: - «وَمَنْهُ».



[تنزيه يونس عليه السلام عن الظلم]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^١ وما معنى غضبه؟ وعلى من كان غضبه؟ وكيف ظن أن الله تعالى لا يقدر عليه، وذلك مما لا يظنه مثله؟! وكيف اعترف بأنه من الظالمين والظلم قبيح؟!
 الجواب: قلنا: أما من ظن أن يونس عليه السلام خرج مغاضباً لربه من حيث لم ينزل بقومه العذاب، فقد خرج في الافتراء على الله تعالى^٢ والأنبياء^٣ عليهم السلام وسوء الظن بهم عن الحد. وليس يجوز أن يغضب ربه إلا من كان معادياً له وجاهلاً بأن الحكمة في سائر أفعاله، وهذا لا يليق باتباع الأنبياء عليهم السلام من المؤمنين فضلاً عن عصمه الله تعالى ورفع درجته.
 وأقبح من ذلك ظن الجهال وإضافتهم إليه عليه السلام أنه ظن أن ربه لا يقدر عليه من جهة القدرة التي يصح بها الفعل، ويكاد يخرج عندنا من ظن بالأنبياء

١. الأنبياء (٢١): ٨٧.

٢. في «ب، ج»: «الله تعالى و».

٣. في «الف، د»: «أنبيائه».

٤. في «الف، ر»: «+ أن».

عليهم السلام مثل ذلك عن باب التمييز والتكليف.

وإنما كان غضبه عليه السلام على قومه لمقامهم على تكذيبه، وإصرارهم على الكفر، وبأسه من إقلاعههم وتوبيتهم، فخرج من بينهم خوفاً من أن ينزل العذاب بهم وهو مقيم بينهم.

فأما قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾، فمعناه: أنا لا نصيِّق عليه المسلك، وتشدّد عليه المحنة والتكليف؛ لأن ذلك مما يجوز أن يظنه النبي عليه السلام، ولا شبهة في أن قول القائل: «قَدَرْتُ» و«قَدَّرْتُ» - بالتخفيف والتشديد - معناه: التضييق.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فْلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾^٣.

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾^٤؛ أي: يوسع ويضيّق.

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾^٥؛ أي: ضيّق.

والتضييق الذي قدره الله عليه هو ما لحقه من الحصول في بطن الحوت، وما لحقه في ذلك من المشقة الشديدة إلى أن نجاه الله تعالى منها.

فأما^٦ قوله تعالى: ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، فهو على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى، والخشوع له، والخضوع بين

١. في «ج، د» والمطبوع: «وَأَمَّا».

٢. في «ألف، ج، ر»: «أَنْ».

٣. الطلاق (٦٥): ٧.

٤. الرعد (١٣): ٢٦.

٥. الفجر (٨٩): ١٦.

٦. في «ج»: «قَدَّر».

٧. في «د، ص» والمطبوع: «وَأَمَّا».

يَدِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا دَعَاهُ لِكَشْفِ^١ مَا امْتَحَنَهُ بِهِ، وَ سَأَلَهُ أَنْ يُنَجِّيَهُ مِنَ الظُّلُمَاتِ الَّتِي هِيَ ظُلْمَةُ الْبَحْرِ وَ ظُلْمَةُ بَطْنِ الْحَوْتِ^٢، فَعَلَّ مَا يَفْعَلُهُ الْخَاضِعُ الْخَاشِعُ^٣ مِنَ الْإِنْقِطَاعِ وَ الْإِعْتِرَافِ بِالتَّقْصِيرِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الظَّالِمِينَ وَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ ظُلْمٌ؟! وَ هَلْ هَذَا إِلَّا الْكَذِبُ^٤ بَعِيْنُهُ^٥؟ وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَالِ خُضُوعٍ وَ لَا غَيْرِهِ!

و ذَلِكَ: أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ» أَيِ مِنَ الْجَنَسِ^٦ الَّذِينَ يَقَعُ مِنْهُمْ الظُّلْمُ، فَيَكُونُ صِدْقًا، وَ إِنْ وَرَدَ عَلَى سَبِيلِ الْخُضُوعِ وَ الْخُشُوعِ؛ لِأَنَّ جَنْسَ الْبَشَرِ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ وَقُوعُ الظُّلْمِ^٨.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي أَنْ يُضَيَّفَ نَفْسَهُ إِلَى الْجَنَسِ الَّذِينَ يَقَعُ مِنْهُمْ الظُّلْمُ إِذَا كَانَ الظُّلْمُ مُتَنَفِّيًا^{١٠} عَنْهُ فِي نَفْسِهِ؟

قُلْنَا: الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ: التَّطَامُّنُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَ التَّخَاضُّعُ، وَ نَفْيُ التَّكْبُرِ وَ التَّجَبُّرِ؛ لِأَنَّ

١. في «ألف، ب، د، ص»: «فكشف».

٢. في المطبوع: + «و ظلمة الليل».

٣. في «ج، د»: «الخاشع الخاضع» بدل «الخاضع الخاشع». و في «ألف، ص»: «الخاضع و الخاشع» بدله.

٤. في «ج» و المطبوع: «كذب» بدون الألف و اللام.

٥. في «ج»: - «بعينه».

٦. في «ب، ج»: - «الجنس».

٧. في «ص» و المطبوع: «الذي».

٨. في «ج»: «المعصية».

٩. في «ب» و المطبوع: «الذي».

١٠. في «ج، د»: «منفياً».

مَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فِي رَغْبَةٍ إِلَى مَلِكٍ^١ قَدِيرٍ لَا بُدَّ^٢ مِنْ أَنْ يَتَطَاطَأَ^٣ لَهُ وَيَجْتَهِدَ فِي الْخُضُوعِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَمِنْ أَكْبَرِ الْخُضُوعِ أَنْ يُضَيَّفَ نَفْسَهُ إِلَى الْقَبِيلِ الَّذِينَ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، كَمَا يَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ وَيَنْفِيَ عَنْهَا الْكِبْرَ وَالْخِيَلَاءَ: إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْبَشَرِ، وَلَسْتُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَأَنَا مِمَّنْ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ. وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِضَافَةَ الْخَطَا إِلَى نَفْسِهِ فِي الْحَالِ؛ بَلْ تَكُونُ^٤ الْفَائِدَةُ مَا ذَكَرْنَاهَا.

وَوَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي قِصَّةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَا تَأَوَّلْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾^٥ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: أَنَا نَقَصْنَا الثَّوَابَ، وَبَخَسْنَا حَظَّهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ هُوَ النِّقْصُ وَالْثُلْمُ، وَمَنْ تَرَكَ الْمُنْدُوبَ إِلَيْهِ - وَهُوَ لَوْ فَعَلَهُ لَاسْتَحَقَّ الثَّوَابَ - يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ^٦: إِنَّهُ^٧ ظَلَمَ نَفْسَهُ، مِنْ حَيْثُ نَقَصَهَا ذَلِكَ الثَّوَابَ. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ يُوَسَّسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا مَحَالَةَ قَدْ تَرَكَ كَثِيرًا مِنَ النَّدْبِ^٨؛ فَإِنْ اسْتِيفَاءَ جَمِيعِ النَّدْبِ يَتَعَذَّرُ.

وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا ذَكَرَهُ^٩ مَنْ جَوَّزَ الصَّغَائِرَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُمْ يَدْعُونَ أَنْ خُرُوجَهُ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ^{١٠}، فَكَانَ^{١١} قَبِيحًا صَغِيرًا. وَلَيْسَ

١. فِي «ب، ج»: «مَالِك».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا بُدَّ». وَفِي «ج»: «+ «لَهُ»». وَفِي «ل»: «لَأَنَّهُ».

٣. فِي «ب»: «أَنْ يَتَطَاوَمَنَّ».

٤. فِي «أَلْف، ب، ر»: «يَكُون».

٥. الْأَعْرَافُ (٧): ٢٣.

٦. فِي «ب، ج، ص، ل»: «أَنْ يَقَالَ».

٧. فِي «ب»: «إِنَّهُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُنْدُوب».

٩. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «ذَكَرَ».

١٠. فِي «ر»: «- «لَهُ»».

١١. فِي «ب، ج»: «وَكَانَ».

ذلك بواجبٍ على ما ظنَّوه؛ لأنَّ ظاهر القرآن لا يقتضيه، وإنَّما أوقعهم في هذه الشبهة قوله: «إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ»، وقد بيَّنا وجه ذلك، و أنَّه ليس بواجبٍ أن يكونَ خبراً عن المعصية.

١٧٢

و ليس لهم أن يقولوا: كيف يُسمَّى مَنْ تَرَكَ النَّفْلَ بأنَّه ظالم؟!^١

و ذلك: أنَّا قد بيَّنا وجهَ هذه التسمية في اللغة، و إن كان إطلاق اللفظة^٢ في العرف لا يقتضيه. و على مَنْ سأل عن ذلك مثله إذا قيل له: كيف يُسمَّى كُلُّ مَنْ فعَلَ معصيةً بأنَّه ظالم، و إنَّما الظلمُ المعروف هو الضررُ المحضُ الموصِلُ إلى الغير؟

فإذا قالوا: إنَّ في المعصية معنى الظلم و إن لم يكن ضرراً يوصل إلى الغير، من حيث نقصت ثواب فاعليها.

قلنا: و هذا المعنى يصحُّ في الندب؛ على أن يجري ما يستحقُّ من الثواب مجرى المستحقِّ.

و بعد: فإنَّ أبا عليَّ الجبائي^٣ و كُلُّ مَنْ وافقه في الإمتناع من القول بالموازنة في الإحباط^٤ لا يمكنه أن يجيب بهذا الجواب، فعلى أيِّ وجه - ياليت شعري - يجعل معصيةً يؤتس عليه السلام ظلماً، و ليس فيها من معنى الظلم شيء؟!^٥

فأمَّا قوله تعالى: «فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَ لَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ»^٥، فليس على

١. في «ج» و المطبوع: «اللفظ».

٢. في «ج»: «العرب».

٣. في «د» - «الجبائي» و تقدّمت ترجمة الرجل في ص ٨٠.

٤. في «ب» و المطبوع: «الاحتياط».

٥. القلم (٦٨): ٤٨.

ما ظَنَّهُ الْجُهَالُ؛ مِنْ أَنَّهُ ثَقَلَ عَلَيْهِ أَعْبَاءُ النُّبُوَّةِ لِضَيْقِ خُلُقِهِ فَقَذَفَهَا، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ أَنَّ يُوُسَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ لَمْ يَقَوْ عَلَى الصَّبْرِ عَلَى تِلْكَ الْمِحْنَةِ الَّتِي ابْتَلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا وَ عَرَّضَهُ بِتُزْوِلِهَا بِهِ لَغَايَةِ الثَّوَابِ، فَشَكَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا، وَ سَأَلَهُ الْفَرَجَ وَ الْخَلَاصَ، وَ لَوْ صَبَرَ لَكَانَ أَفْضَلَ، فَأَرَادَ^١ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ أَفْضَلَ الْمَنَازِلِ وَ أَعْلَاهَا.

١. في «ألف، د»: «وَأَرَادَ».

[تنزيه عيسى عليه السلام عن ادعائه الألوهية]

مسألة^١: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^٢؟ وليس يخلو من أن يكون عيسى عليه السلام ممن قال ذلك، أو يجوز أن يقوله؛ وهذا بخلاف^٣ ما تذهبون إليه في الأنبياء عليهم السلام، أو يكون ممن لم يقل ذلك ولا أن يقوله؛ فلا معنى لاستفهامه^٥ و تقريره.

ثم أي معنى في قوله: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾، وهذه اللفظة لا تكاد تستعمل في الله تعالى؟

الجواب: قلنا^٦: إن قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ ليس باستفهام على الحقيقة،

١. في «ر» - «مسألة».

٢. المائدة (٥): ١١٦.

٣. في «الف، ب»: «خلاف» بدون الباء الجارة.

٤. في المطبوع: «ولا يجوز».

٥. في المطبوع: «+ تعالى منه».

٦. في «ب، د، ر، ص، ل»: - «قلنا».

وإن كَانَ خَارِجاً مَخْرَجَ الْإِسْتِفْهَامِ؛ وَ الْمُرَادُ بِهِ تَقْرِيعٌ مَنِ ادَّعَى ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنَ النَّصَارَى وَ تَوْبِيخُهُمْ^١ وَ تَكْذِيبُهُمْ.

و هذا يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ: أَفَعَلْتَ كَذَا وَ كَذَا؟ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَ يَكُونُ مُرَادُهُ تَقْرِيعٌ مَنِ ادَّعَى ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَ لَيَقَعَ الْإِنْكَارُ وَ الْجُحُودُ مِمَّنْ خَوِطَبَ بِذَلِكَ، فَيُبَكَّتْ^٢ مَنْ ادَّعَاهُ عَلَيْهِ.

وَ فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَ هُوَ: أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ تَعْرِيفَ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ قَوْمًا قَدْ اعْتَقَدُوا فِيهِ وَ فِي أُمِّهِ أَنَّهُمَا إِلَهَانِ؛ لِأَنَّهُ مُمَكِّنٌ^٣ أَنْ يَكُونَ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ^٤ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

١٧٤

وَ نَظِيرُهُ فِي التَّعَارُفِ: أَنْ يُرْسِلَ الرَّجُلُ رَسُولًا إِلَى قَوْمٍ، فَيُلْغِ الرِّسُولُ رِسَالَتَهُ، وَ يُفَارِقَ الْقَوْمَ، فَيُخَالِفُونَهُ بَعْدَهُ وَ يُبَدِّلُونَ مَا أَتَى بِهِ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ، وَ يَعْلَمُ الْمُرْسِلُ لَهُ ذَلِكَ، فَإِذَا أَحَبَّ أَنْ يُعْلِمَهُ مُخَالَفَةَ الْقَوْمِ لَهُ جَازَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَنْتَ أَمَرْتَهُمْ بِكَذَا وَ كَذَا؟ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ لَهُ بِمَا صَنَعُوهُ^٥.

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَ لَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ»^٦، فَإِنَّ لَفْظَةَ «النَّفْسِ» تَنْقَسِمُ فِي اللُّغَةِ إِلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ فَالنَّفْسُ نَفْسُ الْإِنْسَانِ وَ غَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَ هِيَ الَّتِي إِذَا فَقَّدهَا^٧ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ حَيًّا. وَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

١. في المطبوع: «و تأنيبهم».

٢. «التبكييت»: التقرير و التعنيف و التوبيخ. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٣٤٢؛ لسان العرب، ج ٢، ص ١١ (بكت).

٣. في «ج، د»: «يمكن».

٤. في «د، ل» و المطبوع: «و لا».

٥. في المطبوع: «صنعوا».

٦. المائدة (٥): ١١٦.

٧. في «ج»: «فارقتها».

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^١.

و النفس أيضاً: ذات الشيء الذي يُخَبَّرُ عنه؛ كَقَوْلِهِمْ: «فَعَلَّ ذَلِكَ فَلَانٌ نَفْسُهُ» إذا تَوَلَّى فِعْلَهُ، و «أَعْطَى كَذَا وَ كَذَا^٢ بِنَفْسِهِ^٣».

و النفس أيضاً: الأَنْفَعَةُ؛ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ لِفُلَانٍ نَفْسٌ؛ أي: لا أَنْفَعَةٌ لَهُ.

و النفس أيضاً: الإرادة؛ يَقُولُونَ: نَفْسٌ فُلَانٍ فِي كَذَا؛ أي إرادته؛ قَالَ الشَّاعِرُ:
فَنَفْسَايَ: نَفْسٌ قَالَتْ: «أَنْتِ ابْنٌ بَحْدَلٍ^٥

تَجِدُ فَرَجاً مِنْ كُلِّ غُمٍّ^٦ تَهَائِبُهَا»
و نَفْسٌ تَقُولُ: «اجْهَدْ نَجَاءَكَ^٧، لَا تَكُنْ

كَخَاضِبَةٍ لَمْ يُغْنِ شَيْئاً خِضَابُهَا»^٨

و مِنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلْحَسَنِ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، لَمْ أَحْجُبْ قَطُّ^٩؛ فَنَفْسٌ تَقُولُ لِي: احْجُبْ،
و نَفْسٌ تَقُولُ لِي: تَزَوَّجْ. فَقَالَ الْحَسَنُ: «إِنَّمَا النَفْسُ وَاحِدَةٌ؛ وَ لَكِنْ هُمْ يَقُولُ^{١٠}:

١. آل عمران (٣): ١٨٥؛ الأنبياء (٢١): ٣٥؛ العنكبوت (٢٩): ٥٧.

٢. في «ج»: «جاءني زيد» بدل «و أعطى كذا وكذا».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «نفسه» بدون الباء الجارة.

٤. في المطبوع: «و كذا».

٥. في بعض النسخ: «ابن بجدل» بالجيم، و الظاهر أَنَّ الصحيح بالحاء المهملة. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٤.

٦. في «ب، ر»: «غم». و «الغُمَّى»: الشديدة من شدائد الدهر. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٤٢.

٧. في «ر»: «بحال و» بدل «نجاهك».

٨. راجع: الأمالي للسيد المرتضى، ج ٢، ص ٧، المجلس ٢٣: التبيان، ج ٤، ص ٦٨: تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٥٧؛ لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٤.

٩. في «ج»: «و لي نفسان». و في المطبوع: «و ألا و لي نفسان».

١٠. في المطبوع: «تقول لك» بدل «يقول».

حَجَّ^١؛ وَ هَمُّ يَقُولُ^٢: تَرْوَجُ» وَأَمَرَهُ بِالْحَجِّ.

و قَالَ الْمُمَزَّقُ الْعَبْدِيُّ^٣:

أَلَا، مَنْ لِعَيْنٍ قَدْ نَأَاهَا حَمِيمُهَا وَأَرْقَنِي^٤ بَعْدَ الْمَنَامِ هُمُومُهَا؟
فَبَاتَتْ^٥ لَهُ^٦ نَفْسَانِ شَتَّى هُمُومُهَا فَنَفْسٌ تُعْزِيهَا، وَ نَفْسٌ تَلُومُهَا^٧
وَ النَفْسُ أَيْضاً: الْعَيْنُ الَّتِي تُصِيبُ الْإِنْسَانَ؛ يُقَالُ: أَصَابَتْ فُلَانًا نَفْسٌ؛ أَيْ عَيْنٌ.
وَ رُوي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ كَانَ يَرْقِي فَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ،
وَ اللَّهُ يَشْفِيكَ، مِنْ كُلِّ دَاءٍ هُوَ فَيْكَ؛ مِنْ عَيْنٍ عَائِنٍ، وَ نَفْسٍ نَافِسٍ، وَ حَسَدٍ
حَاسِدٍ»^٨.

وَ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^٩: «النَّفُوسُ: الَّذِي^{١٠} يُصِيبُ^{١١} النَّاسَ بِالنَّفْسِ»، وَ ذَكَرَ رَجُلًا

١. في المطبوع: «أحجج».

٢. في المطبوع: «تقول لك» بدل «يقول».

٣. شأس بن نهار الممزق العبدى من بني عبد القيس، من شعراء العهد الجاهلي من أهل البحرين.
راجع: الشعر و الشعراء لابن قتيبة، ج ١، ص ٣٨٧؛ الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٥٢٢؛ الأعلام
للزركلي، ج ٣، ص ١٥٢.

٤. في المطبوع: «و أرقها».

٥. في المطبوع: «فباتت» بالنون.

٦. الأمالي للسيد المرتضى: «لها».

٧. راجع: الأمالي للسيد المرتضى، ج ٢، ص ٧، المجلس ٢٣؛ روض الجنان، ج ٧، ص ٢١٨.

٨. راجع: الكافي، ج ٨، ص ١٠٩، ح ٨٨؛ قرب الإسناد، ص ٤٢، ح ١٣٤؛ مكارم الأخلاق، ج ٢،
ص ٢٤٦، ح ٢.

٩. الرجل هو أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي الهاشمي، من أهل اللغة، ولد سنة ١٥٠ ق، أخذ
الأدب عن المفضل بن محمد الضبي و الكساني و ابن السكيت، و توفي في ٢٣١ ق. راجع: التبيان،
ج ٤، ص ٦٩؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٥٨؛ الكنى و الألقاب، ج ١، ص ٢١٥.

١٠. في «ج» و المطبوع: «التي».

١١. في «ألف ب، ج» و المطبوع: «تصيب».

فَقَالَ: «كَانَ وَاللَّهِ حَسُوداً نَفُوساً كَذُوباً».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

يَتَّقِي أَهْلَهَا النَّفُوسَ عَلَيْهَا
فَعَلَى نَحْرِهَا الرُّقَى وَ التَّمِيمُ^٢
وَالنَّفْسُ أَيْضاً مِنَ الدَّبَاغِ مِقْدَارُ دَبْغَةٍ^٣؛ يَقُولُ^٤: «أَعْطِنِي نَفْساً مِنْ دِبَاغٍ^٥؛ أَيْ قَدَرٌ
مَا أَدْنَعُ بِهِ مَرَّةً.

١٧٦

وَالنَّفْسُ أَيْضاً: الْغَيْبُ؛ يَقُولُ الْقَائِلُ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ نَفْسَ فُلَانٍ؛ أَيْ غَيْبِهِ. وَهَذَا هُوَ
تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾؛ أَيْ: تَعْلَمُ غَيْبِي وَمَا
عِنْدِي، وَلَا أَعْلَمُ غَيْبَكَ وَمَا عِنْدَكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ النَّفْسَ أَيْضاً الْعُقُوبَةُ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَحْذَرُكَ نَفْسِي؛ أَيْ عُقُوبَتِي.
وَبَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأُحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾^٦ عَلَى هَذَا
الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ قَالَ: يُحْذَرُكُمْ اللَّهُ^٧ عُقُوبَتَهُ؛ زُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ. وَ

١. في «ألف، ب، ج»: «عبد». والرجل هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة بن وهيب
القرشي العامري الشاعر المعروف بابن قيس الرقيات، من أهل الحجاز. قيل: نسب إلى الرقيات؛
لأن جذات له توالين يسمين رقية. وقيل: لأنه شَبَّ بثلاث نسوة سمين جميعاً رقية. وخرج مع
مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان. راجع: الشعر والشعراء لابن قتيبة، ج ١، ص ٥٣٠،
الرقم ٩٤٩؛ تأريخ مدينة دمشق، ج ٣٨، ص ٨٥، الرقم ٤٤٧٨؛ الطبقات لابن سلام، ج ٢، ص ٦٤٧؛
الأغاني، ج ٥، ص ٧٣.

٢. نُقل عنه في: الأمالي للسيد المرتضى، ج ٢، ص ٧، المجلس ٢٣؛ التبيان، ج ٤، ص ٦٩؛ تفسير
مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٥٨؛ معجم البلدان، ج ١، ص ١٩٨.

٣. في «ب، ج، د»: «المطبوع: «الدبغة».

٤. في «ر»: «المطبوع: «تقول».

٥. في «ج»: «المطبوع: «الدباغ».

٦. آل عمران (٣): ٢٨؛ آل عمران (٣): ٣٠.

٧. في «ب، ج»: - «اللَّهُ».

آخرون قالوا: معنى الآية: و يُحذِرُكُمْ اللَّهُ إِيَّاهُ^١.

فإن قيل: ما^٢ وجه^٣ تسمية الغيبِ بأنه نفس؟

قلنا: لا يَمْتَنِعُ أن يَكُونَ الوجهُ في ذلك أن نفس الإنسان لما كانت خَفِيَّةَ المَوَاضِعِ^٤ أنزل ما يَكْتُمُهُ وَيَجْهَدُ في سِتْرِهِ مَنَزِلَتَهَا، فُقِيلَ فيه: «إنه نفسه»^٥ مُبَالَغَةً في وصفه بالكَتْمَانِ وَالْخَفَاءِ. وإنما حَسُنَ أن يَقُولَ مُخْبِراً عن نَبِيِّهِ عليه السلام: «وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ» مِنْ حَيْثُ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي»؛ لِيَزْدَوِجَ الكلامُ. فلهذا لا يَحْسُنُ ابتداءً أن يَقُولَ: أنا لا أَعْلَمُ ما في نفسِ اللَّهِ تعالى؛ وإن حَسُنَ عَلَى الوجهِ الأولِ. و لهذا نظائرُ في الكلامِ مشهورة.

[شبهة استغفار عيسى ﷺ للكفار]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى حاكياً^٦ عن عيسى عليه السلام: «إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»^٧؟

و كَيْفَ يَجُوزُ هذا القولُ مع عِلْمِهِ عليه السلام بأنه تعالى لا يَغْفِرُ لِلْكَفَّارِ؟!

الجواب: قلنا: المعنى بهذا الكلام تفويضُ الأمرِ إلى مالِكِهِ و تسليمُهُ إلى مُدَبِّرِهِ و التبرُّؤُ مِنْ أن يَكُونَ إليه شَيْءٌ مِنْ أُمُورِ قَوْمِهِ. و على هذا يقولُ أَحَدُنَا إذا أَرَادَ أن

١٧٧

١. راجع: التبيان، ج ٢، ص ٤٣٥؛ تفسير مجمع البيان، ج ٢، ص ٢٧٤؛ تفسير الثعالبي، ج ١، ص ٢٤٤.

٢. في «ج، ص، ل» و المطبوع: «فما».

٣. في «ج»: «معنى».

٤. في «ج»: «الذي يودعه سرّها».

٥. في المطبوع: «نفس».

٦. في «ر»: «حكاية».

٧. المائدة (٥): ١١٨.

يَتَّبِعُ مِنْ تَدْبِيرِ أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ وَيَتَسَلَّمَ^١ مِنْهُ وَيُفَوِّضُ أَمْرَهُ إِلَى غَيْرِهِ^٢: «هَذَا الْأَمْرُ لَا مَدْخَلَ لِي فِيهِ؛ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَفْعَلَهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَتْرُكَهُ؛ مَعَ عِلْمِيهِ وَقَطْعِيهِ عَلَى أَنْ أَخَذَ الْأَمْرَيْنِ^٣ لَا يَكُونُ مِنْهُ. وَإِنَّمَا حَسُنَ مِنْهُ ذَلِكَ لَمَّا أَخْرَجَ كَلَامَهُ مَخْرَجَ التَّفْوِيزِ وَالتَّسْلِيمِ».

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: مَعْنَى الْآيَةِ: إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَبِقَامَتِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَبِتُوبَةٍ كَانَتْ مِنْهُمْ^٥. فَكَأَنَّهُ اشْتَرَطَ التُّوبَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ ظَاهِرًا فِي الْكَلَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ: وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ؟ فَهُوَ الْيَقِينُ بِالْكَلامِ وَمَعْنَاهُ مِنَ «الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ».

قُلْنَا: هَذَا سَوَالٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ مَسْأَلَةٍ غُفْرَانٍ فَلْيَقِ بِمَا ذُكِرَ فِي السُّوَالِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ عَلَى مَعْنَى تَسْلِيمِ الْأَمْرِ إِلَى مَالِكِهِ. فَلَوْ^٧ قِيلَ^٨: «فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» لَأَوْهَمَ الدُّعَاءَ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ، وَلَمْ يَقْصِدْ^{١٠} بِالْكَلامِ.

١. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَيَسْلَمُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ يَقُولُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا بَدَأَنَّ» بَدَلَ «لَا».

٤. فِي «ص، ل» - «إِنْ».

٥. رَاجِعُ: التَّبْيَانُ، ج ٤، ص ٧١؛ تَفْسِيرُ مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٣، ص ٤٦١.

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «فَلِمَ».

٧. فِي «ب»: «فَإِنْ».

٨. فِي «ج»: «قَالَ».

٩. فِي «ج»: «إِنَّكَ» بِدُونِ الْفَاءِ.

١٠. فِي «ج، ل»: «وَلَمْ يَقْصِدْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «+ ذَلِكَ».

على أن قوله: «العَزِيزُ الْحَكِيمُ» أبلغ في المعنى^١ وأشد استيفاءً له من «الغفور الرحيم»؛ وذلك أن الغُفْرانَ والرحمةَ قد يكونان حِكْمَةً وصواباً، و يكونان بخلاف ذلك، فهما بالإطلاق لا يدلّان على الحكمة والحسن. والوصف بالعزير الحكيم يشتمل على معنى الغُفْرانِ والرحمة إذا كانا صوابين، ويزيد عليهما باستيفاء معانٍ كثيرة؛ لأن «العزير» هو المنيع القادر الذي لا يدلُّ ولا يُضام، وهذا المعنى لا يفهم من «الغفور الرحيم» البتة؛ وأما «الحكيم» فهو الذي يصنع الأشياء^٢ مواضعها، ويصيب بها أغراضها، ولا يفعل إلا الحسن الجميل. فالمغفرة والرحمة إذا اقتضتاهما الحكمة دخلتا في قوله^٣: «الحكيم»، وزاد معنى هذا اللفظ عليهما، من حيث اقتضاء وصفه بالحكمة في سائر أفعاله.

وإنما طعن بهذا الكلام من الملحدين من لا معرفة له بمعاني الكلام، وإلا فبين ما تضمّنه القرآن من اللفظ وبين ما ذكره فرق ظاهر في البلاغة واستيفاء المعاني والاشتمال عليها.

١. في «د» - «في المعنى».

٢. في المطبوع: «وإذا».

٣. في «ج» + «في».

٤. في «ص» و المطبوع: «العزير».

٥. في «ج» + «في».

[تنزيه محمد ﷺ عن الضلال]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾^٥؟
أَو لَيْسَ^٦ هذا يقتضي إطلاقه الضلال عن الدين، وذلك مما لا يجوز عندكم
قبل النبوة ولا بعدها؟

الجواب^٧: قلنا في معنى هذه الآية أجوبة:

أولها: أنه أراد: ﴿وَجَدَكَ ضَالًّا﴾ عن النبوة فهذا إلهيها، أو عن شريعة الإسلام
التي نزلت عليه وأمر بتبليغها إلى الخلق. و بإرشاده صلى الله عليه وآله إلى ما
ذكرناه أعظم النعم عليه. والكلام في الآية خارج مخرج الإمتنان والتذكير بالنعم.
وليس لأحد أن يقول: إن الظاهر بخلاف ذلك؛ لأنه لا بد في الظاهر من تقدير

١. في «د» و المطبوع: + «و نبينا».

٢. في «ج»: «رسول الله» بدل «محمد».

٣. في «ألف ج»: - «المصطفى». وفي «ر»: «النبي» بدله.

٤. في «ألف ص»: «ما».

٥. الضحي (٩٣): ٧.

٦. في «د»: + «ظاهر».

٧. في «ألف»: «و الجواب».

محذوفٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ الضَّلَالُ؛ لِأَنَّ الضَّلَالَ هُوَ الذَّهَابُ وَالْإِنْصِرَافُ، وَلَا بُدَّ^١ مِنْ أَمْرٍ يَكُونُ مُنْصَرَفًا عَنْهُ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ أَرَادَ الذَّهَابَ «عَنِ الدِّينِ» لَا بُدَّ^٢ لَهُ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ ثُمَّ يَحْدِثُهَا لِيَتَعَلَّقَ بِهَا لَفْظُ «الضَّلَالِ»، وَلَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْهَا فِيمَا قَدَّرْنَاهُ وَحَذَفْنَاهُ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: الضَّلَالَ عَنِ الْمَعِيشَةِ وَطَرِيقِ^٣ التَّكْسِبِ^٤؛ يُقَالُ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَا يَهْتَدِي^٥ طَرِيقَ مَعِيشَتِهِ وَوَجْهَ مَكْسَبِهِ: هُوَ ضَالٌّ لَا يَدْرِي مَا يَصْنَعُ، وَلَا أَيْنَ يَذْهَبُ. فَامْتَنَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِأَنْ رَزَقَهُ وَأَغْنَاهُ وَكَفَاهُ.

١٨٠

وِثَالُثُهَا: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: ﴿وَجَدَكَ^٦ ضَالًّا﴾ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ عِنْدَ الْهِجْرَةِ، فَهَذَاكَ وَسَلَّمَكَ مِنْ أَعْدَائِكَ.

وَهَذَا الْوَجْهُ قَرِيبٌ لَوْلَا أَنَّ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ، وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ لِلْهِجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَدَكَ^٧﴾ عَلَى أَنَّهُ «سَيَجِدُكَ» عَلَى مَذْهَبِ الْعَرَبِ فِي حَمَلِ الْمَاضِي عَلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَيَكُونُ لَهُ وَجْهٌ.

وِرَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَجَدَكَ^٨ ضَالًّا فَهْدَى﴾ أَي: مُضِلُّوًّا عَنْكَ^٩ فِي قَوْمٍ لَا يَعْرِفُونَ حَقَّكَ، فَهَدَاهُمْ إِلَى مَعْرِفَتِكَ، وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى فَضْلِكَ. وَهَذَا لَهُ نَظِيرٌ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا بُدَّ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا بُدَّ».

٣. فِي «ج»: «وَضِيقٌ».

٤. فِي «ب، ج»: «الْكَسْبُ». وَفِي «ص، ل»: «الْمَكْسَبُ».

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «إِلَى».

٦. فِي «أَلْف، ب، د، ر»: وَالْمَطْبُوعُ: «وَوَجَدَكَ».

٧. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَوَجَدَكَ».

٨. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَوَجَدَكَ».

٩. فِي «ب، ج، ر، ص، ل»: «عَنْهُ».

في الاستعمال؛ يُقال: «فُلَانٌ ضَالٌّ في قَوْمِهِ وَبَيْنَ أَهْلِهِ» إذا كَانَ مَضْلُوعًا عَنْهُ.
 وخامسها: أَنَّهُ رُويَ في قِرَاءَةِ هَذِهِ الآيَةِ الرَّفْعُ: «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى، وَجَدَكَ
 ضَالًّا فَهَدَى». على أَنَّ اليتيمَ وَجَدَهُ، وَكَذَلِكَ الضالُّ.
 وَهَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ يَتَّبِعُ^٢، وَيَفْسُدُ^٣
 أَكْثَرُ مَعَانِيهِ.

[تنزيه محمد ﷺ عن مدح ألله قريش]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ
 إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ
 وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^٤؟

أَوْ لَيْسَ قَدْ رُويَ في ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا رَأَى تَوَلَّى
 قَوْمِهِ عَنْهُ شَقٌّ عَلَيْهِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُبَاعَدَةِ وَالْمُنَافَرَةِ، وَتَمَنَّى في نَفْسِهِ
 أَنْ يَأْتِيَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَا يُقَارِبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَتَمَكَّنَ حُبُّ ذَلِكَ في قَلْبِهِ، فَلَمَّا
 أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ^٥: ﴿وَ النَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾^٦، وَ تَلَاهَا عَلَيْهِمْ، أَلْقَى الشَّيْطَانُ عَلَى
 لِسَانِهِ: لِمَا كَانَ تَمَكَّنَ في نَفْسِهِ مِنْ مَحَبَّةٍ مُقَارِبَتِهِمْ: «تِلْكَ الْغَرَانِيقُ الْعُلَى، وَإِنْ
 شَفَاعَتُهُنَّ لَتَرْتَجِي».

١. في «ألف، ل» والمطبوع: «+ هذا».

٢. في «ألف»: «ينشج». وفي «ر»: «ينسخ». وفي المطبوع: «يشج». و «التشج»: الاضطراب. راجع: لسان

العرب، ج ٢، ص ٢٢٠ (نيج).

٣. في «ص» والمطبوع: «و تفسد».

٤. الحج (٢٢): ٥٢.

٥. في «ألف، ب»: «- عليه».

٦. النجم (٥٣): ١.

فلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشُ ذَلِكَ سُرَّتْ بِهِ، وَ أَعْجَبَهُمْ مَا زَكَّى بِهِ آلَهُتَهُمْ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى السَّجْدَةِ، فَسَجَدَ الْمُؤْمِنُونَ، وَ سَجَدَ أَيْضاً الْمُشْرِكُونَ؛ لِمَا سَمِعُوا مِنْ ذِكْرِ آلِهِتِهِمْ بِمَا أَعْجَبَهُمْ. فَلَمْ يَبْقَ فِي الْمَسْجِدِ مُؤْمِنٌ وَ لَا مُشْرِكٌ إِلَّا سَجَدَ، إِلَّا الْوَلِيدَ بْنَ الْمُغِيرَةَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ شَيْخاً كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ السُّجُودَ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ حَفَنَةً مِنَ الْبَطْحَاءِ فَسَجَدَ عَلَيْهَا. ثُمَّ تَفَرَّقَ النَّاسُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَ قُرَيْشٌ مُسْرُورَةٌ بِمَا سَمِعَتْ.

فاتى ^١ جبرئيل عليه السلام ^٢ النبي صلى الله عليه و آله مُعَاتِباً عَلَى ذَلِكَ، فَحَزَنَ لَهُ حُزْناً شَدِيداً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ^٣ مُعْزِياً لَهُ وَ مُسْلِياً: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ ^٤ إِلَّا آيَةً. الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا الْآيَةُ فَلَا دَلَالَهَ فِي ظَاهِرِهَا عَلَى هَذِهِ الْخُرَافَةِ الَّتِي قَضَوْا بِهَا ^٥، وَ لَيْسَ يَقْتَضِي الظَّاهِرُ إِلَّا أَحَدَ أَمْرَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْتَمَنِّي التَّلَاوَةَ؛ كَمَا قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ وَ آخِرَهُ لَاقِي حِمَامِ الْمَقَادِرِ ^٦

أَوْ يُرِيدُ بِالْتَمَنِّي تَمَنِّي الْقَلْبِ.

فَإِنْ أَرَادَ التَّلَاوَةَ كَانَ الْمُرَادُ: أَنَّ مَنْ أَرْسَلَ قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِ كَانَ إِذَا تَلَا مَا يُؤَدِّيهِ إِلَى قَوْمِهِ حَرَّفُوا عَلَيْهِ، وَ زَادُوا فِيهِمَا يَقُولُهُ ^٨ وَ نَقَّصُوا، كَمَا فَعَلَتِ الْيَهُودُ فِي الْكَذِبِ

١. في «الف، ر» و المطبوع: «وأتى».

٢. في المطبوع: «إلى».

٣. في المطبوع: «عليه».

٤. في «ب»: «﴿مِنْ رُسُولٍ﴾ إِلَى آخِرِهَا». وَ فِي «د» وَ المطبوع: «﴿مِنْ رُسُولٍ وَ لَا نَبِيٍّ﴾».

٥. راجع: تفسير القمّي، ج ٢، ص ٨٥؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٤٩؛ نهج الحق، ص ١٤٣.

٦. في المطبوع: «قَصَّوْهَا» بدل «قَضَوْا بِهَا».

٧. حُكِّي عَنْهُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٢٩٤ (مَنِي) تَحْتَ عُنْوَانِ أَبْيَانِهِ فِي رِثَاءِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ.

٨. في «ب»: «تَقُولُهُ».

على نبيهم عليه السلام. فأضاف^١ ذلك إلى الشيطان؛ لأنه يَقَعُ بوسوسته و غروره. ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُزِيلُ ذَلِكَ و يُدْحِضُهُ^٢ بظهور حُجَّتِهِ^٣، و يَنْسَخُهُ، و يَحْسِمُ مَادَّةَ الشُّبْهَةِ به. و إِنَّمَا خَرَجَتِ الْآيَةُ على هذا الوجه مَخْرَجَ التَّسْلِيَةِ له صَلَّى اللَّهُ عليه و آله لَمَّا كَذَّبَ الْمُشْرِكُونَ عليه، و أضافوا إلى تلاوته مِنْ مَدْحِ آلِهِمْ ما لَمْ يَكُنْ فيها.

و إن كَانَ الْمُرَادُ تَمَنِّي الْقَلْبِ، فالوجهُ في الآية: أَنَّ الشَّيْطَانَ متى تَمَنَّى^٤ بقلبه بعضَ ما يَتِمَّنَاهُ مِنَ الْأُمُورِ يُوسِسُ إليه^٥ بالباطل، و يُحَدِّثُهُ بِالْمَعَاصِي، و يُغْرِيه بها، و يَدْعُوهُ إليها. و أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْسَخُ ذَلِكَ و يُبْطِلُهُ بما يُرْشِدُهُ إليه مِنْ مُخَالَفَةِ الشَّيْطَانِ و عِصْيَانِهِ و تَرْكِ اسْتِمَاعِ غُرُورِهِ.

فأما^٦ الْأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةُ في هذا البابِ فلا يُلْتَفَتُ إليها، مِنْ حَيْثُ تَضَمَّنَتْ ما قَدْ نَزَّهَتْ الْعُقُولُ الرُّسُلَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عنه. هذا لو لَمْ تَكُنْ في أَنْفُسِهَا مَطْعُونَةٌ مُضَعَّفَةٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ بما^٧ يُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ.

و كَيْفَ يُجِيزُ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله مَنْ يَسْمَعُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿كَذَلِكَ لِنُبَيِّنَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾^٨ يَعْنِي الْقُرْآنَ؟! و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ

١. في «ب، ج، ص، ل»: «و أضاف».

٢. في «ألف»: «و يرجعه». و «يُدْحِضُهُ»؛ أي: يدفعه، و يبطله. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ١٤٨ (دحض).

٣. في «ب، د، ل»: «حججه».

٤. في المطبوع: «+ النبي».

٥. في «ج»: «له».

٦. في المطبوع: «و أمّا».

٧. في «ألف، ب، ر، ص»: «لما».

٨. الفرقان (٢٥): ٣٢.

الأقويل * لأخذنا منه باليمين * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ^١! و قوله تعالى: * سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى^٢!

على أن مَنْ يُجِيزُ السهوَ على الأنبياء عليهم السلام يَجِبُ أن لا يُجِيزَ ما تَضَمَّنَتْه هذه الرواية المُنكَرَةُ؛ لِما فيه^٣ من غاية التنفير عن النبي صَلَّى الله عليه وآله؛ لأنَّ الله تعالى قد جَنَّبَ نَبِيَّه صَلَّى الله عليه وآله مِنَ الْأُمُورِ الْخَارِجَةِ عَنْ بَابِ الْمَعَاصِي؛ كَالْغِلْظَةِ^٤، وَ الْفَظَاظَةِ، وَ قَوْلِ الشُّعْرِ^٥، وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ دُونَ مَدْحِ الْأَصْنَامِ الْمَعْبُودَةِ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى.

على أنه لا يخلو عليه السلام - وَ حَوْشِي مِمَّا قُرِفَ^٦ به - مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعَمَّدَ مَا حَكَوْهُ وَ فَعَلَهُ قَاصِداً، أَوْ فَعَلَهُ سَاهِيًا.

وَ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِبْطَالِ الْقَصْدِ فِي هَذَا الْبَابِ وَ الْعَمْدِ؛ لظُهُورِهِ.

وَ إِنْ كَانَ^٧ فَعَلَهُ سَاهِيًا، فَالسَّاهِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ مِثْلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُطَابِقَةِ لَوِزْنِ السُّورَةِ وَ طَرِيقَتِهَا، ثُمَّ لِمَعْنَى مَا تَقَدَّمَهَا مِنَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ سَاهِيًا^٨ لَوْ أَنْشَدَ قَصِيدَةً لَمَّا جَازَ أَنْ يَسْهُوَ حَتَّى يَتَفَقَّ مِنْهُ بَيْتٌ شِعْرٍ فِي وَزْنِهَا وَ فِي مَعْنَى الْبَيْتِ الَّذِي تَقَدَّمَهُ وَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ^٩ فَائِدَتُهُ، وَ هُوَ مَعَ ذَلِكَ يَظُنُّ

١. الْحَاقَّةُ (٦٩): ٤٤ - ٤٦.

٢. الْأَعْلَى (٨٧): ٦.

٣. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فِيهَا».

٤. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَالْغِلْظَةِ» بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ.

٥. فِي «ج»: «السَّهْو».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَذَف». وَ قَرَفَ بِكَذَا: أَي: نَسَبَهُ إِلَيْهِ. رَاجِعُ: النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ٤٥ (قَرَف).

٧. فِي «ج»: «+ مَا».

٨. فِي «د، ل» وَ الْمَطْبُوعُ: «شَاعِرًا».

٩. فِي «ألف، ب، ر، ص»: «يَقْتَضِيهِ».

أَنَّهُ مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي يُنْشِدُهَا. وَ هَذَا ظَاهِرٌ فِي بَطْلَانِ هَذِهِ^١ الدَّعْوَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٢.

عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ قَالَ: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ التَّبَاسِ الْأَمْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا تَلَا هَذِهِ السُّورَةَ فِي نَادٍ غَاصٍّ بِأَهْلِهِ، وَ كَانَ أَكْثَرُ الْحَاضِرِينَ مِنْ قُرَيْشٍ الْمُشْرِكِينَ^٣، فَانْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَ الْعُزَّى^٤؟﴾، وَ عَلِمَ مَنْ قَرَّبَ^٥ مَكَانَهُ^٦ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّهُ سَيُورِدُ بَعْدَهَا^٧ مَا يَسُوؤُهُمْ بِهِ فِيهِنَّ، قَالَ كَالْمُعَارِضِ لَهُ وَ الرَّادِّ عَلَيْهِ: «تِلْكَ الْغَرَائِقُ الْعُلَى، وَ إِنْ شَفَاعَتُهُنَّ لَتُرْتَجَى».

فَظَنَّ كَثِيرٌ مِمَّنْ حَضَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ^٨ الْأَمْرُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَلْغَطُونَ^٩ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ يَكْثُرُ^{١٠} كَلَامُهُمْ وَ ضِجَاجُهُمْ، طَلَبًا لَتَلْغِيطِهِ، وَ إِخْفَاءِ قِرَاءَتِهِ. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَيْضًا فِي

١. فِي «د»: «هَذَا».

٢. هَكَذَا فِي «أَلْف، ب، ج، ر، ص، ل». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَلَى أَنَّ الْمَوْحِي إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ النَّازِلُ بِالْوَحْيِ وَ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ جِبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ يَجُوزُ السَّهْوُ عَلَيْهِ».

٣. فِي «أَلْف، ب، ر»: «الْمُشْرِكُونَ».

٤. النِّجْم (٥٣): ١٩.

٥. فِي «أَلْف، ب، ر، ص، ل»: «مَنْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْهُ».

٧. فِي «ب، ج، ص، ل»: «بَعْدَ هَذَا» بَدَلَ «بَعْدَهَا».

٨. فِي «ج» - «عَلَيْهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِمْ».

٩. فِي «أَلْف»: «يَلْغَطُونَ».

١٠. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَكْثُرُونَ» بَدَلَ «اشْتَبَهَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ...» إِلَى هُنَا. وَ فِي «ص، ل»: «وَ كَثُرَ» بَدَلَ «وَ يَكْثُرُ».

الصلاة؛ لأنهم كانوا يَقْرُبُونَ منه صَلَّى الله عليه و آله في حالِ صَلَاتِهِ عِنْدَ الكعبةِ، و يَسْمَعُونَ قِرَاءَتَهُ و يَلْعَوْنَ فِيهَا.

و قِيلَ أَيْضاً: إِنَّهُ صَلَّى الله عليه و آله كَانَ إِذَا تَلَا الْقُرْآنَ عَلَى قُرَيْشٍ تَوَقَّفَ فِي فُصُولِ الْآيَاتِ، وَ أَتَى بِكَلَامٍ عَلَى سَبِيلِ الْحِجَاجِ لَهُمْ، فَلَمَّا تَلَا: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَ الْعُزَّىٰ ۖ وَ مَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾^١ قَالَ صَلَّى الله عليه و آله: «تِلْكَ الْغَرَانِيقُ الْعُلَى، مِنْهَا^٢ الشَّفَاعَةُ تُرْتَجَى». عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ وَ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا ظَنُّوهُ مِنْ ذَلِكَ.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ^٣ كَانَ^٤ مُبَاحاً، وَ إِنَّمَا نُسَخَّ مِنْ بَعْدُ.

و قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْغَرَانِيقِ الْمَلَائِكَةُ، وَ قَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ، فَتَوَهَّمُ الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُ يُرِيدُ آلَهُتَهُمْ.

و قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ^٥ قُرْآنًا مُنْزَلًا فِي وَصْفِ الْمَلَائِكَةِ، تَلَاهُ^٦ الرَّسُولُ صَلَّى الله عليه و آله، فَلَمَّا ظَنَّ الْمُشْرِكُونَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ آلَهُتَهُمْ نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ.

و كُلُّ هَذَا يُطَابِقُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾؛ لِأَنَّ بَغْوَورَ الشَّيْطَانِ وَ وَسْوَستِهِ أَضِيفَ إِلَى تِلَاوَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ. وَ كُلُّ هَذَا وَاضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى^٧.

١. النجم (٥٣): ١٩ و ٢٠.

٢. في «ألف» و المطبوع: «و منها».

٣. في «ج»: - «لأنَّ الكلام في الصلاة حينئذ».

٤. في «ج»: + «حينئذ».

٥. في «ب، ص»: - «كان».

٦. في «ج»: «تلاوة». و في المطبوع: «فتلاه».

٧. في «ج، د»: + «و منه».

[تنزيه محمد ﷺ عن معاتبته الله له]

مسألة: فإن قيل: فما تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾^١

أَوْ لَيْسَ^٢ هذا عتاباً له صَلَّى الله عليه وآله؛ من حيث أضمَر ما كان ينبغي أن يُظهِره، وراقب مَنْ لا يجب أن يُراقبه؟ فما الوجه في ذلك؟

الجواب: قلنا: وجه هذه الآية معروف، وهو: أن الله تعالى لما أراد نَسْخَ ما كانت عليه الجاهلية من تحريم نكاح زوجة الدعي - و«الدعي» هو الذي كان أحدهم يستنجه^٣ ويربِّيه ويضيفه إلى نفسه على طريق البُنوّة، وكان من عاداتهم أن يحرموا على نفوسهم^٤ نكاح أزواج أديانهم كما يحرمون نكاح^٥ أزواج أبنائهم - فأوحى الله تعالى إلى نبيه صَلَّى الله عليه وآله أن زيد بن حارثة وهو دعي رسول الله صَلَّى الله عليه وآله سيأتيه مطلقاً زوجته، وأمره أن يتزوجها بعد فراق زيد لها؛ ليكون ذلك ناسخاً^٦ لسنة الجاهلية التي تقدّم ذكرها.

فلما حَضَرَ زيد مَخاصِماً زوجته عازماً على طلاقها أشفق الرسول صَلَّى الله عليه وآله من أن يمسك عن وعظه وتذكيره - لا سيما وقد كان يتصرف على

١. الأحزاب (٣٣): ٣٧.

٢. في «ب»: + «ظاهر».

٣. في «ر»: «استنجه». وفي «ص» والمطبوع: «يجتبه». و«الاستنجا» هنا: التخلص، أو القطع من

الأصل. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣٠٧ (نحو).

٤. في المطبوع: «أنفسهم».

٥. في «ب»: - «نكاح».

٦. في «ج»: «مخالفاً».

أمره و تدبيره - فُيرجَف^١ المُنافقون به صَلَّى اللهُ عليه و آله إذا تزَوَّج المرأة و يَقرِفوه^٢ بما قد نَزَّهَهُ اللهُ تَعَالَى عنه، فقال له: «أُفْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»؛ تَبَرَّؤاً مِمَّا ذَكَرناه و تَنَزُّهاً. و أخفى في نفسه عزمه على نِكَاحِها بَعْدَ طَلَاقِها؛ لِيَتَنَهَّى إلى أمرِ اللهِ تَعَالَى فيها.

و يَشْهَدُ بِصَحَّةِ هذا التَّأويلِ قولُه تَعَالَى: «فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطْراً زَوَّجْنَاهَا لَكَى لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطْراً وَ كَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً»^٣، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي أَمْرِه بِنِكَاحِها مَا ذَكَرناه مِنْ نَسْخِ السُّنَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. ١٨٥
فَإِنْ قِيلَ: الْعِتَابُ بَاقٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُظْهَرَ مَا أَضْمَرَهُ^٤، وَ يَخْشَى اللهُ وَ لَا يَخْشَى النَّاسَ.

قُلْنَا: أَكْثَرُ مَا فِي الْآيَةِ - إِذَا سَلَمْنَا نَهَايَةَ الْإِقْتِرَاحِ فِيهَا - أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فَعَلَ مَا غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ، وَ لَيْسَ^٥ يَكُونُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بِتَرْكِ الْأَوَّلَى عَاصِياً. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ صَبْرُهُ عَلَى قَرْفِ^٦ الْمُنَافِقِينَ وَ إِهْوَانِهِ^٧ بِقَوْلِهِمْ أَفْضَلَ لَهُ وَ أَكْثَرَ ثَوَاباً، فَيَكُونُ إِبداءُ مَا فِي نَفْسِهِ أَوْلَى مِنْ إِخْفَائِهِ. عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي الْعِتَابَ وَ لَا تَرْكَ الْأَوَّلَى؛ أَمَّا^٨ إِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ

١. في «د، ص» و المطبوع: «فرجف».

٢. في «ج»: «و يقرفونه». و في «ص»: «و قذفوه». و في المطبوع: «و يقذفونه». و قَرَفَهُ بِكَذَا، أَي أَضَافَ إِلَيْهِ وَ أَتَهَمَهُ بِهِ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٢٨٠ (قرف).

٣. الأحزاب (٣٣): ٣٧.

٤. في «ج»: «أنكره».

٥. في المطبوع: «و أن».

٦. في «ج»: «قذف و إهانة» بدل «قرف». و في «ص»: «قذف».

٧. في «ج، ر»: «و هوانه».

٨. في المطبوع: «و أمّا».

أخفى ﴿ما الله مُبديهِ﴾، فلا شيء فيه من الشبهة، وإنما هو خبرٌ محضٌ.
 وأما قوله: ﴿وَ تَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾، ففيه أدنى شبهة، وإن كان
 الظاهر لا يقتضي - عند التحقيق - ترك الأفضل؛ لأنه خبرٌ أنه يخشى^٢ الناس، وأن
 الله أحقُّ بالخشية. ولم يُخبر أنك لم تفعلِ الحق، وعدلت إلى الأدون. ولو كان
 في الظاهر بعض الشبهة لوجب أن تنزكه وتعدل عنه؛ للقاطع من الأدلة.
 وقد قيل: إن زيد بن حارثة لما خاصم زوجته زينب بنته^٣ جحش - وهي ابنة
 عمّة رسول الله صلى الله عليه وآله - وأشرف على طلاقها، أضمر رسول الله
 صلى الله عليه وآله أنه إن طلقها زيد تزوّجها؛ من حيث كانت ابنة عمّته، وكان
 يحبّ ضمّها إلى نفسه، كما يحبُّ أحدنا ضمَّ قراباته^٤ إليه؛ حتى لا ينالهم يؤس^٥.
 فأخبر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله والناس بما كان يضمّره من إيثار
 ضمّها إلى نفسه؛ ليكون ظاهر الأنبياء عليهم السلام وباطنهم سواءً.
 ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله للانصار يوم فتح مكة - وقد جاء^٦
 عثمان بن عفان بن سعد^٧ بن أبي سرح، وسأله أن يرضى عنه، وكان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قبل ذلك قد أهدر دمه وأمر^٩ بقتله، فلما رأى عثمان استحنى

١. في «ج، ر»: «خير».

٢. في «د»: «أنك تخشى» بدل «أنه يخشى».

٣. في «ب» والمطبوع: «بنت».

٤. في «ب» والمطبوع: «قرابته». وفي «ج»: «ذرايه».

٥. في المطبوع: «إلى نفسه» بدل «إليه».

٦. في المطبوع: «ولا ضرر».

٧. في «د، ر، ص، ل» والمطبوع: «جاءه».

٨. في «ألف، ر» - «بن سعد». وفي «د»: «أبي سعد» بدل «سعد».

٩. في «ألف، ر»: «فأمر».

مِنْ رَدِّهِ وَ سَكَتَ طَوِيلًا لِيَقْتُلَهُ بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمْ يَفْعَلِ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ اِنْتِظَارًا مِنْهُمْ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُجَدِّدًا، فَقَالَ لِلْأَنْصَارِ :- «أَمَا كَانَ^١ فِيكُمْ^٢ رَجُلٌ يَقُومُ إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ؟»

فَقَالَ لَهُ عَبَادُ بَنِي بَشَرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَيْنِي مَا زَالَتْ فِي عَيْنِكَ اِنْتِظَارًا أَنْ تَوْمِي إِلَيَّ فَأَقْتُلَهُ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِنَّ^٣ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا تَكُونُ^٤ لَهُمْ خَائِنَةٌ أَعْيُنٌ»^٥.

و هذا الوجه يُقَارِبُ الْأَوَّلَ فِي الْمَعْنَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْمَانِعُ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ رَأَى فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ زَيْنَبَ بِنْتَ^٦ جَحْشٍ، فَهَوَاهَا، فَلَمَّا أَنْ حَضَرَ زَيْدٌ لَطَاقَهَا أَخْفَى فِي نَفْسِهِ عَزَمَهُ عَلَى نِكَاحِهَا بَعْدَهُ وَ هَوَاهُ لَهَا؟ أَوْ لَيْسَ الشَّهْوَةُ عِنْدَكُمْ - الَّتِي قَدْ تَكُونُ عِشْقًا عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ - مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ أَنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهَا؟ وَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا يُمَكِّنُكُمْ إِنْكَارُ مَا تَضَمَّنَتْهُ^٧ السُّؤَالُ.

قُلْنَا: لَمْ تُنَكِّرْ مَا وَرَدَتْ بِهِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ الْخَبِيثَةُ^٨ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّهْوَةَ تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الْعِبَادِ، وَ أَنَّهَا مَعْصِيَةٌ قَبِيحَةٌ؛ بَلْ مِنْ جِهَةِ أَنَّ عِشْقَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِمَنْ لَيْسَ

١. فِي «ب، ر»: - «كَانَ».

٢. فِي «أَلْف، ر»: «مِنْكُمْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِنَّ».

٤. فِي «ر، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَكُونُ».

٥. تَفْسِيرُ مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٨، ص ١٦٣.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «ابْنَةُ».

٧. فِي «أَلْف، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَضَمَّنَتْهُ».

٨. فِي «ج»: + «لَا».

يَحِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُنْقَرٌ عَنْهُمْ، وَحَاطٌ مِنْ رُتْبَتِهِمْ^١ وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ. وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ وَجِبَ^٢ أَنْ يُجَنَّبَهُ^٣ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَقْصُوراً عَلَى أَعْمَالِهِمْ. أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَنَّبَهُمُ الْفُظَاظَةَ وَالْغِلْظَةَ وَالْعَجَلَةَ، وَكُلَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِمْ؟ وَأَوْجَبْنَا أَيْضاً أَنْ يُجَنَّبُوا الْأَمْرَاضَ الْمُتَنَفِّرَةَ وَالْخِلْقَ الْمَشِينَةَ، كَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَتَقَاوُتِ الصُّورِ، وَاضْطِرَابِهَا. وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورِهِمْ وَلَا فِعْلِهِمْ. وَكَيْفَ يَذْهَبُ عَلَى عَاقِلٍ^٤ أَنْ عَشَقَ الرَّجُلُ زَوْجَةً غَيْرَهُ مُنْقَرٌ عَنْهُ مَعْدُودٌ فِي جُمْلَةِ مَعَايِهِ وَمِثَالِهِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ عُرِفَ^٥ بِهَذِهِ الْحَالِ بَعْضُ الْأَمْنَاءِ أَوْ الشُّهُودِ لَكَانَ ذَلِكَ قَادِحاً فِي عَدَالَتِهِ وَخَافِضاً^٦ مِنْ مَنَزِلَتِهِ^٧! وَمَا يُوَثِّرُ فِي مَنَزِلَةِ أَحَدِنَا أَوْلَى أَنْ يُوَثِّرَ فِي مَنَازِلِ مَنْ طَهَّرَهُ اللَّهُ وَعَصَّمَهُ وَأَكْمَلَهُ وَأَعْلَى مَنَزِلَتِهِ. وَهَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

[تنزيه محمد ﷺ عن معاتبته في الأسرى]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا كَانَ لِإِنْبِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْجَنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»^٧؟ أَوْ لَيْسَ هَذَا يَقْتَضِي عِتَابَهُ عَلَى اسْتِبْقَاءِ الْأَسَارِيِّ وَأَخْذِ عَرَصِ الدُّنْيَا عَوَضاً عَنْ قَتْلِهِمْ؟

١. في المطبوع: «مرتبته».

٢. في «د، ص»: «يوجب». وفي «ج» و المطبوع: «يجب».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: «أن يجتنبه».

٤. في «ج»: «العاقل».

٥. في «ب، ج»: «عرف».

٦. في المطبوع: «و حاطاً».

٧. الأنفال (٨): ٦٧ و ٦٨.

الجواب: قلنا: لَيْسَ في ظاهر التلاوة^١ ما يَدُلُّ على أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَوَّبَ في شأنِ الأسارى؛ بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّ الظاهرَ يَتَمَتَّضِي تَوَجُّهُ الآيةِ إلى غيرِهِ، لَكَانَ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ لَا شَكَّ أَنَّهُ لغيرِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُعَاتَبُ سِوَاهُ.

وَالْقِصَّةُ في هَذَا البابِ معروفةٌ، وَ الرِوَايَةُ بها^٢ مُتَظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهٖ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَنْ يَأْمُرَ أَصْحَابَهُ بِأَنْ يُثَخِّنُوا في قَتْلِ أَعْدَائِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَ اضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾^٣، وَ بَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ذَلِكَ إلى أَصْحَابِهِ، فَخَالَفُوهُ، وَ أَسْرَوْا يَوْمَ بَدْرٍ جَمَاعَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ طَمَعًا في الْفِدَاءِ، فَأَنْكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَ بَيَّنَّ أَنَّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ سِوَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ خَارِجًا عَنِ الْعِتَابِ، فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾؟

قُلْنَا: الْوَجْهُ في ذَلِكَ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْحَابَ إِنَّمَا أَسْرَوْهُمْ لِيَكُونُوا في يَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَهُمْ أَسْرَاؤُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَ مُضَافُونَ إِلَيْهِ، وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَأْمُرْ بِأَسْرِهِمْ؛ بَلْ أَمَرَ بِخِلَافِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَمَا شَاهَدَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَقْتَ الْأَسْرِ؟ فَكَيْفَ لَمْ يَنْهَهُمْ عَنْهُ؟!

١. في المطبوع: «الآية».

٢. في «ج»: «مشهورة».

٣. الأنفال (٨): ١٢.

٤. في «ج، د» و المطبوع: «يأمرهم».

قُلْنَا: لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُشَاهِدًا لِحَالِ الْأَسْرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ - يَوْمَ بَدْرٍ جَالِسًا فِي الْعَرِيشِ، وَلَمَّا تَبَاعَدَ أَصْحَابُهُ عَنْهُ أَسْرَوْا مَنْ أَسْرَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا بِالْنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَأْمُرْ بِقَتْلِ الْأَسْرَاءِ^١ لَمَّا صَارُوا فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ خَارِجًا مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَمَوْجِبِ الْعِتَابِ؟ أَوْ لَيْسَ لَمَّا اسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بِاسْتِيقَائِهِمْ وَعُمُرُ بِاسْتِيفَالِهِمْ رَجَعَ إِلَى رَأْيِ أَبِي بَكْرٍ، حَتَّى رُوي: أَنَّ الْعِتَابَ^٢ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ؟

قُلْنَا: أَمَّا^٣ الْوَجْهُ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقْتُلْهُمْ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ^٤ الْمَصْلَحَةُ فِي قَتْلِهِمْ وَهُمْ مُحَارِبُونَ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ أَوْلَى مِنَ الْأَسْرِ^٥، فَإِذَا أُسِرُوا تَغَيَّرَتِ الْمَصْلَحَةُ، وَكَانَ اسْتِيقَاؤُهُمْ أَوْلَى، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعْمَلْ بِرَأْيِ أَبِي بَكْرٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ وَافَقَ ذَلِكَ مَا نَزَلَ الْوَحْيُ بِهِ^٦ عَلَيْهِ^٧.

وَإِذَا كَانَ الْقُرْآنُ لَا يَدُلُّ بظَاهِرِهِ وَلَا فَحْوَى عَلَى وَقُوعِ مَعْصِيَةٍ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ، فَالرِّوَايَةُ الشَّاذَّةُ لَا يُعْوَلُ عَلَيْهَا، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا.

وَبَعْدَ: فَلَسْنَا نَدْرِي مِنْ أَيِّ وَجْهِ تُضَافُ الْمَعْصِيَةُ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ؟! لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ^٨ أَنْ يَكُونَ أُوحِيَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي بَابِ

١. فِي «ب، ج، ل» وَالْمَطْبُوعُ: «الْأَسَارَى».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «كَانَ».

٣. فِي «أَلْف»: «إِنَّ».

٤. فِي الْمَطْبُوعُ: «أَنْ تَكُونَ».

٥. فِي «ج»: «الْأَسْرَاق».

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «بِهِ الْوَحْيُ» بَدَلَ «الْوَحْيِ بِهِ».

٧. فِي «ب»: «- عَلَيْهِ».

٨. فِي «ج»: «إِمَّا».

الأسارى بأن يقتلهم، أو لم يوح إليه فيه شيء^١، و وُكِّلَ إلى اجتهاذه و مشورة أصحابه.

فإن كان الأول، فليس يجوز أن يخالف ما أُوحِيَ إليه، و لم يقل أحد أيضاً في هذا^٢ الباب: إنه عليه السلام خالف النص في باب الأسارى. وإنما يدعى عليه أنه فعَل ما كان الصواب عند الله خلافه.

و كيف يكون قتلهم منصوفاً عليه بعد الأسر و هو يُشاوَر فيه الأصحاب، و يسمَع فيه المُخْتَلَف من الأقوال؟!

و ليس لأحد أن يقول: إذا جاز أن يُشاوَر في قتلهم أو استحيائهم^٣ و عنده نص في الاستحياء^٤، فهلاً جاز أن يُشاوَر و عنده نص في القتل؟!

و ذلك: أنه لا يمتنع أن يكون أمر بالمشاورة قبل أن ينص له على أحد الأمرين، ثم أمر بما وافق^٥ إحدى المشورتين، فاتَّبَعه. و هذا لا يمكن المخالف أن يقول مثله.

و إن كان لم يوح إليه في باب الأسارى شيء، و وُكِّلَ إلى اجتهاذه و مشورة أصحابه، فما باله يُعَاتَب، و قد فعَل ما أذاه إليه الاجتهاد و المشاورة؟ و أي لوم على من فعَل الواجب و لم يخرج عنه؟

١. في «ر، ص، ل»: «بشيء».

٢. في «ج، د» و المطبوع: «ذلك».

٣. في «ج، د»: «هذا».

٤. في «ب، ج»: «و استحيائهم».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «بالاستحياء» بدل «في الاستحياء».

٦. في «ألف، ر»: «لأنه».

٧. في «د» و المطبوع: «يوافق».

٨. في المطبوع: «أحد».

و هذا يَدُلُّ على أَنَّ مَنْ أَضَافَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَعْصِيَةَ قَدْ ضَلَّ عَنْ وَجْهِ الصَّوَابِ.

[تنزيه محمد ﷺ عن المعاتبة في أمر المتخلفين]

مسألة: فإن قيل: فما وجه^١ قوله تعالى مُخَاطِباً^٢ لَنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ قَوْمٌ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْخُرُوجِ مَعَهُ إِلَى^٣ الْجِهَادِ، فَأَذِنَ لَهُمْ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾^٤؟ أَوْ لَيْسَ الْعَفْوُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنِ الذُّنُوبِ؟

و قوله: «لِمَ فَعَلْتَ^٥» ظاهرٌ في العتاب؛ لأنه من أخصّ ألفاظ العتاب.

الجواب: قلنا: أما قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾^٦، فَلَيْسَ يَقْتَضِي وَقُوعَ مَعْصِيَةٍ وَلَا عُقْرَانَ عِقَابٍ. وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصَدُ^٧ بِهِ التَّعْظِيمَ وَالْمُلَاطَفَةَ فِي الْمُخَاطَبَةِ؛ لِأَنَّا أَحَدُنَا قَدْ يَقُولُ لِغَيْرِهِ إِذَا خَاطَبَهُ: «أَرَأَيْتَ، رَحِمَكَ اللَّهُ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ؟» وَهُوَ^٨ لَا يَقْصِدُ إِلَى الْإِسْتِصْفَاحِ لَهُ عَنِ عِقَابِ ذُنُوبِهِ؛ بَلْ رُبَّمَا لَمْ يَخْطُرْ^٩ بِيَالِهِ أَنَّ لَهُ ذَنْباً، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ الْإِجْمَالُ فِي الْمُخَاطَبَةِ، وَاسْتِعْمَالُ مَا قَدْ صَارَ فِي الْعَادَةِ عِلْماً عَلَى تَعْظِيمِ الْمُخَاطَبِ وَتَوْقِيرِهِ.

١. في المطبوع: «الوجه في» بدل «وجه».

٢. في المطبوع: - «مخاطباً».

٣. في «ب»: «في».

٤. التوبة (٩): ٤٣.

٥. في «ج» و المطبوع: «أذنت».

٦. في «ج، د»: + «لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ».

٧. في المطبوع: «المقصود».

٨. في «ب» - «هو».

٩. في «ج»: «لا يخطر».

فأما^١ قوله تعالى: «لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ»، فظاهره الاستفهام^٢، والمراد به التقرير واستخراج ذكرِ علةِ إذنيه، وليس بواجب حمل ذلك على العتاب؛ لأنَّ أحدنا قد يقول لغيره: «لِمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟» تارةً مُعَاتِباً، وأخرى مُسْتَفْهِماً، وتارةً مُقَرَّراً. فليست هذه اللفظة خاصةً للعتاب والإنكار، وأكثر ما يقتضيه غاية ما يمكن أن يدعى فيها أن تكون دالةً على أنه عليه السلام ترك الأولى والأفضل، وقد بينا أن ترك الأولى ليس بذنب، وإن كان الثواب ينقص معه؛ فإنَّ الأنبياء عليهم السلام يجوز أن يتركوا كثيراً من النوافل^٣. وقد يقول أحدنا لغيره إذا ترك النَّدب: «لِمَ تَرَكْتَ الْأَفْضَلَ؟ وَلِمَ عَدَلْتَ عَنِ الْأُولَى؟» ولا يقتضي ذلك إنكاراً ولا قبيحاً.

[تنزيه محمد ﷺ عن الوزر]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ * الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ»^٤؟

أو ليس هذا صريحاً في وقوع المعاصي منه عليه السلام؟
الجواب: قلنا: أما «الوزر» في أصل اللُّغة فهو الثُّقْل. وإنما سُمِّيت الذُّنُوبُ بأنها أوزاراً؛ لأنها تُثْقِلُ كاسبها وحاملها. وإذا كان أصل «الوزر» ما ذكرناه، فكُلُّ شَيْءٍ أَثْقَلَ الْإِنْسَانَ وَغَمَّهُ وَكَدَّهُ وَجَهْدَهُ جاز أن يُسَمَّى وزراً؛ تشبيهاً بالوزر الذي هو الثُّقْلُ الْحَقِيقِيُّ.

وليس يمتنع أن يكون الوزر في الآية إنما أراد به غمّه عليه السلام

١. في المطبوع: «وأما».

٢. في «ألف، ب، ص»: «للاستفهام».

٣. في «ب»: «الثواب».

٤. الشرح (٩٤): ١-٣.

وَهُمَّ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَوْمُهُ مِنَ الشَّرِّ، وَأَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بَيْنَهُمْ مُسْتَضْعَفًا^١ مَقْهُورًا^٢؛ فَكُلُّ^٣ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَبُ الْفِكَرُ، وَيَكْذِبُ^٤ النَّفْسُ. فَلَمَّا أُنْ أَعْلَى اللَّهُ كَلِمَتَهُ وَنَشَرَ دَعْوَتَهُ وَبَسَطَ يَدَهُ خَاطَبَهُ بِهَذَا الْخِطَابِ تَذْكِيرًا لَهُ بِمَوْقِعِ^٥ النِّعْمَةِ عَلَيْهِ؛ لِيُقَابِلَهُ بِالشُّكْرِ وَالثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ.

وَيُقَوِّي هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾^٦، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^٧. وَالْعُسْرُ بِالشَّدَائِدِ وَالْعُمُومِ أَشْبَهُ، وَكَذَلِكَ الْيُسْرُ بِتَفْرِيجِ الْكَرْبِ وَإِزَالَةِ الْهُمُومِ وَالْعُمُومِ أَشْبَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا التَّأْوِيلُ يُبْطِلُهُ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ فِي الْحَالِ الَّتِي ذَكَرْتُمْ أَنَّهَا كَانَتْ تَعُمُّهُ مِنْ ضَعْفِ الْكَلِمَةِ وَشِدَّةِ الْخَوْفِ مِنَ الْأَعْدَاءِ، وَقَبْلَ أَنْ يُعْلِيَ اللَّهُ كَلِمَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرْتُمُوهُ.

قُلْنَا: عَنْ هَذَا السُّؤَالِ جَوَابَانِ:

أَحْلُهُمَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَشَّرَهُ بِأَنَّهُ يُعْلِي دِينَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَيُظْهِرَهُ عَلَيْهِ، وَيَشْفِي مِنْ أَعْدَائِهِ غِيْظَهُ وَغِيْظَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ، كَانَ بِذَلِكَ وَاضِعًا عَنْهُ ثِقَلٌ غَمٌّ بِمَا كَانَ يَلْحَقُهُ مِنْ قَوْمِهِ، وَمُطِئًا لِنَفْسِهِ، وَمُبْدَلًا عُسْرَهُ يُسْرًا؛ لِأَنَّهُ يَتَّقُ بَأْنَ وَعَدَ اللَّهِ

١. فِي «٥»: «مَقْهُورًا».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «مَغْمُومًا». وَفِي «ر»: «- مَغْمُورًا».

٣. فِي «ب، ج»: «وَكُلْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَكْذَرُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِمَوَاقِعِ».

٦. الشَّرْحُ (٩٤): ٤.

٧. الشَّرْحُ (٩٤): ٥ وَ ٦.

تعالى حق لا يُخلَف، فامتَنَّ اللهُ تعالى عليه بِنِعْمَةٍ سَبَقَتْ الإِمتنانَ وَ تَقَدَّمَته.
 والوجه^١ الآخر: أن يكون اللفظ وإن كان ظاهره الماضي^٢ فالمراد به الإستقبال.
 ولهذا نظائر كثيرة في القرآن والإستعمال؛ قال اللهُ تعالى: ﴿وَ نادى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿وَ نادُوا يا مالِكُ لِنُقْضِ عَلَيْنا رُبُّكَ﴾^٤، إلى غير ذلك مما شهرته تُغني عن ذكره.

[تنزيه محمد ﷺ عن الذنب]

١٩٢

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿لِيَعْفِرَ لَكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ ما تَأَخَّرَ﴾^٥؟

أَو لَيْسَ هذا صريحاً في أن له عليه السلام ذُنوباً وإن كانت مغفورة؟
 الجواب: قلنا: أمّا مَنْ نفى عنه عليه السلام صغائر الذنوب - مضافاً إلى كبائرها -
 فله عن هذه الآية أجوبة نحن نذكرها، ونبين صحتها من سقيمها:
 منها: أنه تعالى أراد بإضافة الذنب إليه ذنب أبيه آدم عليه السلام. وحسنت
 هذه الإضافة للإتصال القريبى وعفوه له من حيث أقسم^٦ على الله تعالى به عليه
 السلام فأبّر قسمه، فهذا الذنب المُتقدّم. والذنب المتأخّر هو ذنب شيعته وشيعه
 أخيه عليه السلام.

١. في «ص» والمطبوع: «و الجواب».

٢. في «ب، د، ر، ل»: «للماضي».

٣. الأعراف (٧): ٥٠.

٤. الزخرف (٤٣): ٧٧.

٥. الفتح (٤٨): ٢.

٦. في المطبوع: + «آدم».

و هذا الجواب يَعرِضُه أن صاحبه نفى عن نبيِّ ذنباً و أضافه إلى آخر،
و السؤال عليه فيمن أضافه إليه كالسؤال فيمن نفاه عنه.

و يُمكنُ إذا أردنا نُصره هذا الجواب أن نجعل الذنوب كلها لأُمته عليه السلام، و
يكون ذكرُ التقدُّمِ و التأخُّرِ إنما أراد به ما تقدَّم زمانه و^٢ تأخَّر؛ كما يقولُ القائلُ مؤكداً:
قد غفرتُ لك ما قدَّمت و^٣ أخرت، و صفحتُ عن السالفِ و الآئِفِ من ذُنوبِكَ.

و لإضافة ذنوب أُمته إليه وجهٌ في الاستعمالِ معروفٌ؛ لأنَّ القائلَ قد يقولُ لمن
حصَّره من بني تميم أو غيرهم من القبائل: «أنتم فعلتم كذا و كذا، و قتلتم فلاناً»
و إن كانَ الحاضرونَ ما شهدوا ذلك و لا فعلوه، و حسَّنت الإضافةً للإلتصافِ
و التسبُّبِ^٤. و لا سبَبَ أوكدُ ممَّا بيَّن الرسولُ صلى الله عليه و آله و أُمته؛ فقد^٥
يجوزُ توسُّعاً و تجوُّزاً أن تُضافَ^٦ ذُنوبُهُم إليه.

و منها: أنه سمى تركه الذنب ذنباً، و حُسِنَ ذلك أنه^٧ عليه السلام ممَّن لا
يُخالِفُ الأوامرَ إلَّا هذا الضربُ من الخلافِ. و لعِظَمِ منزلته و قدره جاز أن يُسمَّى
بالذنبِ منه ما إذا وَقَعَ من غيره لم يُسمَّ ذنباً.

و هذا الوجهُ يُضعِّفه - على بُعدِ هذه التسمية - أنه لا يكونُ معنىً لقوله: «إنني
أغفرُ ذنْبَكَ». و لا وجهَ في معنى الغُفرانِ^٨ يليقُ بالعدولِ عن الذنبِ.

١. في «ج»: + «نبي».

٢. في «ج، د، ص» و المطبوع: + «ما».

٣. في المطبوع: + «ما».

٤. في «ر» و المطبوع: «و النسب».

٥. في «ب»: «و قد».

٦. في «ب، ج»: «أن يضاف».

٧. في المطبوع: «لأنه».

٨. في «ألف، ر»: + «أن».

ومنها: أَنَّ الْقَوْلَ خَرَجَ مَخْرَجَ التعظيمِ و حُسْنِ الْخِطَابِ، كما قلناه في قوله تعالى: «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ»^١.

و هذا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ^٢ جَرَتْ فِيمَا يَخْرُجُ هَذَا الْمَخْرَجَ مِنَ الْأَلْفَاظِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الدَّعَاءِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: «عَفَرَ اللَّهُ لَكَ»، و «لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ»^٣، و مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. و لَفْظُ الْآيَةِ بِخِلَافِ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ جَرَتْ فِيهَا مَجْرَى الْجَزَاءِ و الْغَرَضِ فِي الْفَتْحِ.

و قد كُنَّا ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهًا اخْتَرْنَاهُ، وَهُوَ^٥ أَشْبَهُ بِالظَّاهِرِ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ»: الذُّنُوبُ إِلَيْكَ؛ لِأَنَّ الذَّنْبَ مُصَدَّرٌ، وَ الْمَصَدَرُ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ وَ الْمَفْعُولِ مَعًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرُو» إِذَا أَضَافُوهُ إِلَى الْفَاعِلِ، و «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرُو» إِذَا أَضَافُوهُ إِلَى الْمَفْعُولِ.

و مَعْنَى «الْمَغْفِرَةِ» عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ هِيَ: الْإِزَالَةُ، وَ الْفَسْخُ^٦، وَ النَّسْخُ لِأَحْكَامِ أَعْدَائِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَيْهِ، وَ ذُنُوبِهِمْ إِلَيْهِ فِي مَنْعِهِمْ إِيَّاهُ عَنْ مَكَّةَ، وَ صَدَّاهُمْ لَهُ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

و هَذَا التَّأْوِيلُ يُطَابِقُ ظَاهِرَ الْكَلَامِ، حَتَّى تَكُونَ^٧ الْمَغْفِرَةُ غَرَضًا فِي الْفَتْحِ

١. التوبة (٩): ٤٣.

٢. في المطبوع: + «قد».

٣. في المطبوع: «لِلَّهِ لَكَ» بدل «لَكَ اللَّهُ».

٤. في «ج»: «ذلك».

٥. في «ب، د، ل»: - «و».

٦. في «ج، ص»: - «و الفسخ».

٧. في «ألف، ج، د، ر»: «يكون».

و وجهاً له، وإلا فإذا أراد مغفرة ذنوبه لم يكن لقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ^١ * معنى معقول؛ لأن المغفرة للذنوب لا تعلق لها بالفتح، وليست غرضاً فيه. فأمّا^٢ قوله: ﴿مَا تَقَدَّمُ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَ مَا تَأَخَّرُ﴾، فلا يمتنع أن يريد^٣ به ما تقدم زمانه من فعلهم القبيح بك و بقومك و ما تأخر.

و ليس لأحد أن يقول: إن سورة الفتح نزلت على رسول الله صلى الله عليه و آله بين مكة و المدينة، و قد انصرف من الحديبية. و قال قوم من المفسرين: إن «الفتح» أراد به فتح خيبر؛ لأنه كان تالياً لتلك الحال. و قال^٤ آخرون: بل أراد به: إِنَّا قَضَيْنَا لَكَ فِي الْحَدِيثِ قَضَاءً حَسَنًا. فكيف تقولون^٥ ما لم يقله أحد، من أن المراد بالآية فتح مكة، و السورة^٦ نزلت^٧ قبل ذلك بمدة طويلة؟! و ذلك: أن السورة و إن كانت نزلت في الوقت الذي ذكر^٨ - و هو قبل فتح مكة -

فغير ممتنع أن يريد بقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ فتح مكة، و يكون^٩ على طريق البشارة له^{١٠} و الحكم بأنه سيدخل مكة و ينصره الله على أهلها. و لهذا نطائر في القرآن و الكلام كثيرة.

١. في «ب»: + ﴿مَا تَقَدَّمُ﴾. و في المطبوع: + ﴿مَا تَقَدَّمُ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَ مَا تَأَخَّرُ﴾.

٢. الفتح (٤٨): ١ و ٢.

٣. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».

٤. في «ج»: «أن يراد».

٥. في «ج»: + «قوم».

٦. في «ألف، ج، ص، ل» و المطبوع: «يقولون».

٧. في المطبوع: + «قد».

٨. في «ألف، ب، ر، ص، ل»: - «نزلت».

٩. في «ج»: «ذكروه». و في «ل»: «ذكرناه».

١٠. في المطبوع: + «ذلك».

١١. في «ب، ج»: - «له».

وَمِمَّا يُقَوِّي أَنَّ الْفَتْحَ فِي السُّورَةِ أَرَادَ بِهِ فَتَحَ مَكَّةَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^١، والفتح^٢ القريب هاهنا هو^٣ فَتَحَ خَيْرَ. فَأَمَّا حَمْلُ الْفَتْحِ عَلَى الْقَضَاءِ الَّذِي قَضَاهُ فِي الْحُدُوبِ، فَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَمُقْتَضَى الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ بِالْإِطْلَاقِ الظَّاهِرُ مِنْهُ الظَّفَرُ وَالنَّصْرُ، وَيَشْهَدُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾^٥.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ يُعْرَفُ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عُمَرُو». وَإِضَافَةُ مَصْدَرٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولِهِ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ.

قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ فِي اللِّسَانِ وَعَلَى أَهْلِهِ؛ لِأَنَّهُمْ فِي كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ كُلِّهَا أَطْلَقُوا أَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ^٦ وَالْمَفْعُولِ مَعًا، وَلَمْ يَسْتَنْوِ مُتَعَدِّيًا مِنْ غَيْرِهِ. وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ لَبَيَّنُوهُ وَفَصَّلُوهُ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ.

وَلَيْسَ قَلَّةُ الْإِسْتِعْمَالِ مُعْتَبَرَةً فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلَ الْإِسْتِعْمَالِ.

وَبَعْدُ: فَإِنْ ذَنَبَهُمْ هَاهُنَا إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ صَدُّهُمْ لَهُ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَنْعُهُمْ إِيَّاهُ عَنْ دَخُولِهِ، فَمَعْنَى الذَّنْبِ مُتَعَدِّ. وَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ مُتَعَدِّيًا جَازَ أَنْ يَجْرِيَ

١. الفتح (٤٨): ٢٧.

٢. في «ب» والمطبوع: «الففتح».

٣. في «ب، ج» - «هو».

٤. في المطبوع: «وَأَمَّا».

٥. الفتح (٤٨): ٣.

٦. في «د» والمطبوع: «إِلَى».

مَجْرَى مَا يَتَعَدَّى^١ بِلَفْظِهِ؛ فَإِنْ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْكَلَامَ تَارَةً عَلَى مَعْنَاهُ
وَأُخْرَى عَلَى لَفْظِهِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٩٥ جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ إِخْوَةٍ^٣ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارٍ^٤
فَاعْمَلِ الْكَلَامَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَهُ عَلَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى^٥
لَقَالَ: «أَوْ مِثْلِ» بِالْجَرِّ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى «جِئْنِي»: أَحْضِرْ، أَوْ هَاتِ قَوْمًا مِثْلَهُمْ،
حَسُنَ أَنْ يَقُولَ^٦: «أَوْ مِثْلِ» بِالْفَتْحِ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

دَرَسَتْ وَ^٧ غَيْرَ أَيُّهِنَّ مَعَ الْبَلَى إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ
وَمُشَجَّجٍ^٨: أَمَّا سَوَاءٌ^٩ قَذَالِهِ^{١٠} فَبَدَا، وَغَيْبٌ^{١١} سَارُهُ الْمَعْزَاءُ^{١٢}.

١. في «ب»: «يتعداه».

٢. في «ر»: «+ تارة».

٣. في كتاب سيبويه: «أسرة».

٤. نسبه سيبويه في كتابه، ج ١، ص ٩٤ و ص ١٦٩ إلى جرير. و راجع: التبيان، ج ٦، ص ٣٠؛ تفسير مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٨٦؛ جامع البيان، ج ١٢، ص ٩٨؛ تفسير القرطبي، ج ٧، ص ٤٩.

٥. في «ب، ج، ص»: - «دون المعنى».

٦. في المطبوع: «أن يقال».

٧. في أكثر المصادر الناقلة: «بادت» بدل «درست». وفي التبيان: «يارب» بدل «درست» و.

٨. «المشجج»: الْوَيْدُ لَشَعَثِهِ. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٤.

٩. في المطبوع: «سوار».

١٠. في المطبوع: «قذى له» بدل «قذاله».

١١. في «ب، ج» و كتاب سيبويه و جوامع الجامع: «و غير».

١٢. «المعزاء»: المكان الغليظ. راجع: المفردات، ص ٧٧١ (معز).

١٣. نُسِبَ فِي عِدَّةٍ مِنَ الْمَصَادِرِ النَّاظِلَةِ إِلَى سِبْيُوهِ أَوْ كِتَابِهِ، وَفِي نَفْسِ كِتَابِ سِبْيُوهِ نُسِبَ ظَاهِرًا إِلَى كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ. راجع: كتاب سيبويه، ج ١، ص ١٧٣؛ التبيان، ج ٢، ص ١٢٤؛ وج ١٠، ص ٤٠؛ جوامع

فقال: و «مُشَجَّجٌ» بالرفع إعمالاً للمعنى؛ لأنه لما كان معنى قوله: «إِلَّا رَوَاكِدًا» أَنَّهُنَّ باقيات ثابتات، عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ «الْمُشَجَّجُ» بالرفع. وَلَوْ أَجْرَى الْكَلَامَ عَلَى لَفْظِهِ لَنَصَبَ الْمَعْطُوفَ بِهِ.

و أمثلة هذا المعنى كثيرة. وفيما ذكرناه كفايةً بِمَشِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى ٢.

[تنزيه محمد ﷺ عن المعاتبَةِ في أمر الأعمى]

مسألة: فإن قيل: أليس قد عاتبَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٗ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي إِعْرَاضِهِ عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ لَمَّا جَاءَهُ وَأَقْبَلَ ٣ عَلَى غَيْرِهِ ٤ بقوله: «عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى * وَ مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزْكَى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُ الذِّكْرَى» ٥؟

و هذا أيسرُ ما فيه أن يَكُونَ صغيراً.

الجواب: قلنا: أما ظاهرُ الآيةِ فغيرُ دالٍّ عَلَى تَوَجُّهِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَا فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا ٦ خِطَابٌ لَهُ؛ بَلْ هِيَ خَبَرٌ مُحَضَّرٌ لَمْ يُصْرَحْ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ. وَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عِنْدَ التَّأَمُّلِ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِهَا غَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِالْعُبُوسِ، وَ لَيْسَ هَذَا ٧ مِنْ صِفَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي قُرْآنٍ وَلَا

١٩٦

«الجامع، ج ٣، ص ٤٩٢؛ تفسير مجمع البيان، ج ٢، ص ١٣؛ تفسير القرطبي، ج ٢، ص ٣٠٦؛ أضواء البيان، ج ١، ص ٣٣٣؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٤.

١. في المطبوع: «اللفظ».

٢. في «ج» + «و عونه».

٣. في «ص، ل» و المطبوع: «و إقباله».

٤. في «ألف، د»: - «في إعراضه عن ابن أم مكتوم...» إلى هنا.

٥. عبس (٨٠): ١ - ٤.

٦. في «ألف»: «أَنَّهُ».

٧. في «د»: «و هذا ليس» بدل «و ليس هذا».

خَبَرَ مع الأعداءِ المُبَايِنِينَ^١، فَضْلاً عن المؤمنينِ المُسْتَرَشِدِينَ.
 ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ يَتَصَدَّى لِلْأَغْنِيَاءِ وَيَتَلَهَّى عَنِ الْفُقَرَاءِ^٢، وَهَذَا مِمَّا لَا يَصِفُ بِهِ
 نَبِيُّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ يَعْرِفُهُ؛ فَلَيْسَ هَذَا مُشَبِّهاً لِأَخْلَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَاسِعَةِ
 وَتَحَنُّنِهِ عَلَى^٣ قَوْمِهِ وَتَعَطُّفِهِ^٤.
 وَكَيْفَ^٥ يَقُولُ لَهُ: «وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزُكِّيَ»^٦ وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَبْعُوثٌ
 لِلدَّعَاءِ وَالتَّنْبِيهِ^٧؟ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَكَانَ^٨ هَذَا الْقَوْلُ إِغْرَاءً بِتَرْكِ الْحَرِصِ
 عَلَى إِيْمَانِ قَوْمِهِ^٩!

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ مِنْهُ هَذَا الْفِعْلُ الْمَنْعُوتُ^{١٠} فِيهَا، وَنَحْنُ وَإِنْ^{١١} شَكَكْنَا فِي عَيْنِ مَنْ
 نَزَلَتْ فِيهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَشْكُ فِي أَنَّهَا لَمْ يُعَنَّ بِهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَأَيُّ تَنْفِيرٍ أُبْلَغُ
 مِنَ الْعُبُوسِ فِي وَجْهِ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّلَهِّي عَنْهُمْ وَالْإِقْبَالِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ الْكَافِرِينَ
 وَالتَّصَدِّي لَهُمْ؟ وَقَدْ نَزَّ اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَمَّا هُوَ^{١٢} دُونَ هَذَا
 فِي التَّنْفِيرِ بِكَثِيرٍ.

١. في المطبوع: «المنابذين».

٢. في «ألف، ب، ر»: «بالفقراء» بدل «عن الفقراء».

٣. في «ألف، د، ر»: «إلى».

٤. في «ب»: «وَتَلَطَّفَهُ».

٥. في «ج، ل»: «فكيف».

٦. عبس (٨٠): ٧.

٧. في المطبوع: «فكان».

٨. في «ب، ص»: «المبعوث».

٩. في «ر» و«و» المطبوع: «إِنْ» بدون واو العطف.

١٠. في «د»: «هو».

[تنزيه محمد ﷺ عن احتمال الشرك]

مسألة: فإن قيل: فما معنى قوله تعالى مخاطباً لنبيه صلى الله عليه وآله: ﴿لَنْ أَسْرَكَتَ لِيُخْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^١؟ وكيف^٢ توجه^٣ هذا الخطاب إلى من لا يجوز عليه الشرك ولا شيء من المعاصي؟!^٤

الجواب: قلنا: قد قيل في هذه الآية: إن الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله، والمراد به أمته؛ فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «نزل القرآن بإيائك أعني واسمعي يا جاره»^٥.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^٦، فدلّ قوله تعالى ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ على أن الخطاب توجه إلى غيره.

وجواب آخر: أن هذا خبر يتضمن الوعيد، وليس يمتنع أن يتوعد^٧ الله تعالى على العموم وعلى سبيل الخصوص من يعلم أنه لا يقع منه ما يتناوله^٨ الوعيد؛ لكنه لا بد من أن يكون مقدوراً له وجائزاً بمعنى الصحة، لا بمعنى الشك. ولهذا

١٩٧

١. الزمر (٣٩): ٦٥.

٢. في «ألف، ب، د، ر»: «فكيف».

٣. في «ج» والمطبوع: «يوجه».

٤. روي أيضاً عن الإمام الصادق عليه السلام في تفسير العياشي ج ١، ص ١٠، ح ٤. وراجع: التبيان،

ج ١٠، ص ٢٨؛ تفسير مجمع البيان، ج ٧، ص ٦٥؛ تفسير الآكوسي، ج ٢٠، ص ١٣٠.

٥. الطلاق (٦٥): ١. وفي المطبوع: «وَأَخْضُوا الْعِدَّةَ».

٦. في «ج» + «و هو».

٧. في «ألف، د، ر، ص، ل»: «أن يتواعد».

٨. في «ب، ج، د» والمطبوع: «تناوله».

٩. في «ألف، ر»: «معنى» بدون الباء الجارة.

يُجْعَلُ^١ جميعُ وعيدِ القرآنِ عامًا لِمَنْ يَقَعُ منه ما يَتَنَاوَلُهُ^٢ الوعيدُ، وَلِمَنْ عَلِمَ اللهُ تَعَالَى^٣ أَنَّهُ لَا يَقَعُ منه.

وَلَيْسَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْتُنْ أَشْرَكَتَ لِكَيْخَبَطَنَّ عَمَلُكَ» عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ وَالشَّرْطِ بِأَكْثَرٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^٤؛ لِأَنَّ اسْتِحَالَةَ وجودِ ثَانٍ مَعَهُ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ تَقْدِيرِ ذَلِكَ وَبَيَانِ حُكْمِهِ، فَأَوْلَى أَنْ يَسُوغَ تَقْدِيرُ وَقُوعِ الشَّرِكِ الَّذِي هُوَ مَقْدُورٌ مُمَكِّنٌ وَبَيَانُ حُكْمِهِ.

وَالشَّيْعَةُ لَهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ جَوَابٌ تَنْفَرِدُ بِهِ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا نَصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ^٥ جَاءَهُ قَوْمٌ^٦ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالُوا لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ النَّاسَ قَرِيبُو عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونَ^٧ النَّبِيُّ فِيكَ وَالْإِمَامَةُ فِي ابْنِ عَمِّكَ^٨، فَلَوْ عَدَلْتَ بِهَا إِلَى غَيْرِهِ لَكَانَ أَوْلَى.

فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ بِرَأْيِي فَاتَّخَيَّرَ فِيهِ؛ لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي بِهِ، وَفَرَضَهُ عَلَيَّ».

فَقَالُوا لَهُ: فَإِذَا لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ مَخَافَةَ الْخِلَافِ عَلَى رِبِّكَ تَعَالَى، فَأَشْرِكْ مَعَهُ فِي

١. فِي «ب»، د، ص، ل: «نُجْعَل».

٢. فِي «ب»، د: «تَنَاوَلَهُ».

٣. فِي «ج»: «+» فِي الْأَزَلِ.

٤. الْأَنْبِيَاءُ (٢١): ٢٢.

٥. فِي «د»: «-» فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ.

٦. فِي «ج»: «أُنَاس».

٧. فِي «ب»، ر: «أَنْ يَكُونَ»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّذْكِيرُ بِاحْتِمَالِ أَمْرِ النَّبُوَّةِ وَالْإِمَامَةِ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «+» عَلَيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

الخِلافة^١ رَجُلًا مِّن قُرَيْشٍ يَسْكُنُ^٢ النَّاسُ إِلَيْهِ؛ لِيَتِمَّ لَكَ أَمْرُكَ، وَ لَا يُخَالِفَ النَّاسُ عَلَيْكَ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ^٣، وَ الْمَعْنَى فِيهَا: لَكُنْ أَشْرَكَتَ فِي الْخِلافةِ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَهُ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ.

وَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ السُّؤَالُ^٤ قَائِمٌ؛ لِأَنَّهُ إِذْ كَانَ قَدْ عَلِمَ^٥ تَعَالَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَ لَا يُخَالِفُ أَمْرَهُ لِعِصْمَتِهِ؛ فَمَا الْوَجْهُ فِي الْوَعِيدِ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

[اتنزيه محمد صلى الله عليه وآله عن تحريم ما أحل الله]

١٩٨

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^٦؟

أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذَا الْخِطَابِ يَتَضَمَّنُ الْعِتَابَ، وَ الْعِتَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى ذَنْبٍ كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: لَيْسَ فِي ظَاهِرِ^٧ الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي عِتَابًا^٨، وَ كَيْفَ يُعَاتِبُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا لَيْسَ بِذَنْبٍ؟ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ لِسَبَبٍ أَوْ لَغَيْرِ سَبَبٍ لَيْسَ بِقَبِيحٍ، وَ لَا دَاخِلٍ فِي جُمْلَةِ الذُّنُوبِ، وَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ مُبَاحٌ.

١. في «ألف»: «في الخلافة معه» بدل «معه في الخلافة».

٢. في «ج»: «تسكن». و في المطبوع: «تركن».

٣. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٣٩؛ متشابه القرآن و مختلفه له أيضاً، ج ٢، ص ١٤.

٤. في المطبوع: «فالسؤال باقٍ» بدل «السؤال».

٥. في «ج»: «أنه» و في المطبوع: «الله».

٦. التحريم (٦٦): ١.

٧. في المطبوع: «هذه».

٨. في «ب، ج، د» و المطبوع: «عقاباً».

و لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ﴾ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّوَجُّعِ لَهُ، مِنْ حَيْثُ تَحْمَلُ الْمَشَقَّةَ فِي إِرْضَاءِ زَوْجَاتِهِ، وَ إِنْ كَانَ مَا فَعَلَ^١ قَبِيحاً. وَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا أَرْضَى بَعْضَ نِسَائِهِ بِتَطْلِيْقٍ أُخْرَى أَوْ بِتَحْرِيْمِهَا^٢ لَحَسُنَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ وَ تَحَمَّلْتَ الْمَشَقَّةَ فِيهِ؟ وَ إِنْ كَانَ مَا فَعَلَ^٣ قَبِيحاً.

وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً - إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ لِلْقَوْلِ بَعْضَ ظَاهِرٍ الْعِتَابِ - أَنْ يَكُونَ تَرْكُ التَّحْرِيمِ أَفْضَلَ مِنْ فِعْلِهِ، فَكَأَنَّهُ عَدَلَ بِالتَّحْرِيمِ عَنِ الْأُولَى، وَ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ عَدَلَ عَنِ النَّفْلِ: لِمَ لَمْ تَفْعَلْهُ؟ وَ كَيْفَ عَدَلْتَ عَنْهُ؟!

وَ الظَّاهِرُ الَّذِي لَا شُبْهَةَ فِيهِ قَدْ يُعَدَّلُ عَنْهُ بِدَلِيلٍ، فَلَوْ كَانَ لِلآيَةِ ظَاهِرٌ يَقْتَضِي الْعِتَابَ لَجَازَ أَنْ نَصْرِفَهُ^٥ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَفْعَلُ شَيْئاً مِنَ الذُّنُوبِ، وَ لِأَنَّ الْقِصَّةَ الَّتِي خَرَجَتْ الْآيَةُ عَلَيْهَا لَا تَقْتَضِي^٦ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالذَّنْبِ^٧ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

[تَنْزِيْهُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ عَنْ مُرَاجَعَةِ أَمْرِ رَبِّهِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ لَمَّا خُوِطِبَ بِفَرَضِ الصَّلَاةِ رَاجِعَ رَبُّهُ تَعَالَى مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى

١. فِي «ج»: «لَمْ يَفْعَلْ» بِدَلِّ «مَا فَعَلَ».

٢. فِي «أَلْف»، د، ر، ص، ل: «تَحْرِيْمِهَا» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

٣. فِي «ج»: «لَمْ يَفْعَلْ» بِدَلِّ «مَا فَعَلَ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوع: «الْقَوْلُ يَقْتَضِي ظَاهِرَهُ» بِدَلِّ «لِلْقَوْلِ بَعْضُ ظَاهِرٍ».

٥. فِي «أَلْف»، ص، وَ الْمَطْبُوع: «أَنْ يَصْرِفَهُ».

٦. فِي «أَلْف»، ب، ج: «لَا يَقْتَضِي».

٧. فِي «ج»: «بِالذَّنْبِ».

رَجَعَتْ إِلَى خَمْسٍ». و فِي الرِّوَايَةِ: «أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْقَائِلُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ هَذَا»!^١

فَكَيْفَ^٢ ذَهَبَ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى نَبَّهَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ؟! وَكَيْفَ يَجُوزُ^٣ الْمُرَاجَعَةُ مِنْهُ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ الْعِبَادَةَ تَابِعَةٌ لِلْمَصْلَحَةِ؟! وَكَيْفَ يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ مَعَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ بِخِلَافِهِ؟!

الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا هَذِهِ الرِّوَايَةُ فَهِيَ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ الَّتِي لَا تَوْجِبُ عِلْمًا، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مُضَعَّفَةٌ.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ فِي الْإِبْتِدَاءِ تَقْتَضِي الْعِبَادَةَ بِالْخَمْسِينَ مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَإِذَا^٤ وَقَعَتِ الْمُرَاجَعَةُ تَغَيَّرَتِ الْمَصْلَحَةُ وَاقْتَضَتْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى هَذَا الْعَدَدِ الْمُسْتَقَرِّ، وَيَكُونُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ أَعْلِمَ بِذَلِكَ، فَرَاجَعَ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ عَنْ أُمَّتِهِ وَالتَّسْهِيلِ.

وَنَظِيرُ^٥ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَغْيِيرِ الْمَصْلَحَةِ بِالْمُرَاجَعَةِ وَتَرْكِهَا أَنْ فَعَلَ الْمَنْذُورَ^٦ قَبْلَ النَّذْرِ^٧ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَإِذَا تَقَدَّمَ النَّذْرُ صَارَ وَاجِبًا وَدَاخِلًا^٨ فِي جُمْلَةِ^٩ الْعِبَادَاتِ

١. كنز الفوائد، ج ٢، ص ١٤١.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَكَيْفَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَجُوزُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَإِذَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ ذَلِكَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَنْدُوبُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «النَّدْب».

٨. فِي «ج»: «دَاخِلًا» بِدُونِ «وَ» الْعُطْفِ.

٩. فِي «ج»: «- جُمْلَةً».

المُفْتَرَضَاتِ، وكذلك تسليم المبيع غير واجب ولا داخل في جملة العباد^١، فإذا^٢ تقدّم عقد البيع وجب و صار مصلحة.

و نظائر ذلك في الشرعيات أكثر من أن تحصي.

فأما قول موسى عليه السلام له صلى الله عليه وآله: «إِنْ أَمَتَكَ لَا تُطِيقُ، فَرَاغِجْ»، فليس ذلك تنبيهاً له عليه السلام، وليس^٣ يمتنع أن يكون النبي عليه السلام أراد أن يسأل^٤ مثل ذلك لو لم يقله^٥ موسى عليه السلام، ويجوز أن يكون قوله قوياً دواعيه في المراجعة التي كانت أبيحت له.

وفي^٦ الناس من استبعد هذا الموضع، من حيث يقتضي أن يكون موسى عليه السلام في تلك الحال حياً كاملاً، وقد قبض منذ زمان.

٢٠٠

وهذا ليس ببعيد؛ لأن الله تعالى قد خبر^٧ أن أنبياءه عليهم السلام والصالحين^٨ من عباده في الجنان يرزقون، فما المانع من أن يجمع الله بين نبينا صلى الله عليه وآله وبين موسى عليه السلام؟

[شبهة قراءة محمد ﷺ القرآن على سبعة أحرف]

مسألة: فإن قيل: فما الوجه فيما روي من: «أن الله تعالى لما أمر نبيه عليه السلام

١. في المطبوع: «العبادات».

٢. في «ر»: «وإذا».

٣. في «ج»: «ولا».

٤. في المطبوع: «أن يسأله».

٥. في «ج، د» والمطبوع: «يقول له» بدل «يقوله».

٦. في «ج» والمطبوع: «و من».

٧. في «ج»: «أخبر». وفي «ر»: «+ بنبيه».

٨. في المطبوع: «الصالحين» بدون واو العطف.

أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، قَالَ لَهُ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اسْتَزِدْهُ يَا مُحَمَّدٌ، فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى أَذِنَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ^١ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ؟^٢

الجواب^٣: أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْخَبَرِ يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي^٤ الْمُرَاجَعَةِ عِنْدَ فَرَضِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ^٥ الْمَصْلَحَةُ تَخْتَلِفُ بِالْمُرَاجَعَةِ وَالسُّؤَالِ، وَإِنَّمَا التَّمَسُّ الزِّيَادَةَ فِي الْحُرُوفِ لِلتَّسْهِيلِ وَالتَّخْفِيفِ؛ فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ يَسْهَلُ عَلَيْهِ التَّخْفِيمُ^٦، وَبَعْضُهُمْ لَا يَسْهَلُ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِمَالَةُ. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْهَمْزِ وَتَرْكِ الْهَمْزِ. فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ صَحِيحاً فَوَجْهُ الْمُرَاجَعَةِ^٧ هُوَ طَلَبُ التَّخْفِيفِ وَرَفْعُ الْمَشَقَّةِ.

[فِي وَجْهِ اسْتِنَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ لِقَوْلِ الْعَبَّاسِ مَا لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَنِيَهُ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي إِجَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا الْإِذْخَرُ» إِلَى سُؤَالِهِ وَإِمْضَاءِ اسْتِنَائِهِ^٨؟ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ إِنَّمَا يَتَّبِعُ الْمَصَالِحَ، فَكَيْفَ^٩ يَسْتَنِي بِقَوْلِ الْعَبَّاسِ مَا لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَنِيَهُ؟!

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «يَقْرَأُ» بَدَلَ «أَنْ يَقْرَأَ».

٢. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٥، ص ٤١ و ١٢٢. وَمَعَ اخْتِلَافِ بَسِيرِ فِي: الْخِصَالِ، ص ٣٥٨، ح ٤٤؛ مُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ، ص ٧٦؛ صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ، ج ٣، ص ١٣؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ١٩٩، ح ٥٣٥؛ كُنْزُ الْعَمَلِ، ج ٢، ص ٤٩، ح ٣٠٦٨.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ قُلْنَا».

٤. فِي «ج»+: «بَاب».

٥. فِي «ر، ص، ل» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ تَكُونَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّخْفِيفُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ فِيهِ».

٨. رَاجِعْ: الْكَافِي، ج ٤، ص ٢٢٥، ج ٣.

٩. فِي «أَلْف» وَالْمَطْبُوعُ: «وَكَيْفَ».

الجواب: قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن يكون النبي أراد أن يستثنى ما ذكره العباس من الإذخِر لو لم يسأله^١ العباس^٢ إليه، وقد نجد^٣ كثيراً من الناس يبتدئ بكلام وفي نيته أن يصله بكلام مخصوص، فيسأله إلى ذلك الكلام بعض حاضريه، فيظن به أنه إنما وصل كلامه الأول بالثاني لأجل تذكير الحاضر له^٤، ولا يكون الأمر كذلك.

و الجواب الثاني^٥: أن يكون الله تعالى خير نبيه صلى الله عليه وآله في الإذخِر، فلما سأله العباس اختار^٦ أحد الأمرين اللذين خير فيهما. وكل هذا غير ممتنع.

[تنزيه محمد ﷺ عن القول بوضع الرب قدمه في النار]

مسألة: فإن قيل: فما قولكم في الخبر الذي رواه محمد بن جرير الطبري بإسناده عن^٧ أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله: «أَنَّ النَّارَ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ»^٨ إذا أُلقي أهلها فيها^٩ حتى يضع الرب تعالى قدمه فيها، ويقول^{١٠}: قَطْ، قَطْ،

١. في «ج»: «يسأله».

٢. في «ألف، ر، ص، ل»: - «العباس».

٣. في «ج»: «فقد رأينا» بدل «و قد نجد».

٤. في «د» و المطبوع: «الحاضرين» بدل «الحاضر له». وفي «ألف، ج، ر، ص، ل»: «به» بدل «له».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «الآخر».

٦. في «د»: «أجاز».

٧. في المطبوع: «إلى».

٨. ق (٥٠): ٣.

٩. في المطبوع: «فيها أهلها» بدل «أهلها فيها».

١٠. في «ج، د، ص»: «فتقول».

فحينئذٍ تَمْتَلِئُ، وَ يَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ؟»^١.

و قد رُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ أَنَسٍ^٢.

الجواب: قلنا: لا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ كُلَّ خَبَرٍ اقْتَضَى مَا تَنْفِيهِ أَدِلَّةُ الْعُقُولِ فَهُوَ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْوِيلٌ سَائِعٌ غَيْرُ مُتَعَسِّفٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً وَمَعْنَاهُ مُطَابِقاً لِلأَدِلَّةِ. وَ قَدْ دَلَّتِ الْعُقُولُ وَ مُحْكَمُ الْقُرْآنِ وَ الصَّحِيحُ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِذِي جَوَارِحَ، وَ لَا يُشَبِّهُ شَيْئاً مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ؛ فَكُلُّ^٥ خَبَرٍ^٦ نَافِي^٧ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا مَرْدُوداً أَوْ مَحْمُولاً عَلَى مَا يُطَابِقُ مَا ذَكَرْنَاهُ^٨ مِنَ الأَدِلَّةِ. وَ خَبَرُ الْقَدَمِ يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ التَّشْبِيهَ الْمَحْضَ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَقْبُولاً؟! وَ قَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ بِذِكْرِ الْقَدَمِ الْقَوْمَ الَّذِينَ قَدَّمَهم^٩ لَهَا، وَ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ إِلَيْهَا مِمَّنْ اسْتَحَقَّهَا بِأَعْمَالِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُ النَّارِ: «هَلْ^{١٠} مِنْ مَزِيدٍ»، فَقَدْ قِيلَ^{١١}: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا صَارَتْ بِحَيْثُ لَا مَوْضِعَ فِيهَا لِلزِّيَادَةِ، وَ بِحَيْثُ لَوْ كَانَتْ مِمَّنْ تَقُولُ لَقَالَتْ: قَدْ امْتَلَأْتُ وَ مَا بَقِيَ فِيَّ

٢٠٢

١. تفسير الطبري، ج ٢٦، ص ١٠٦.

٢. في المطبوع: «ابن مالك».

٣. راجع: تفسير الطبري، ج ٢٦، ص ١٠٧.

٤. في «د»: «ما طابق» بدل «مطابقاً».

٥. في «ج، ر، ص» و المطبوع: «و كل».

٦. في «ج»: «شيء».

٧. في «د، ص» و المطبوع: «ينافي».

٨. في المطبوع: «ذكرناه».

٩. في «ج»: «قدّموا». و في «د»: «قد رموا» بدل «قدّمهم».

١٠. في المطبوع: «فهل».

١١. في «ج»: «إن».

من^١ مزيد. و أضاف القول إليها على سبيل المجاز، كما أضاف الشاعر القول إلى الحوض في قوله^٢:

إِمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَ قَالَ^٣: قَطَنِي مَهْلًا، رُوَيْدًا، قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي^٤

و قد قال أبو علي الجُبائي^٥: إِنَّ الْقَوْلَ الَّذِي هُوَ «هَلْ مِنْ مَزِيدٍ» مِنْ قَوْلِ الْخَزَنَةِ، كَمَا يُقَالُ: قَالَتِ الْبَلَدَةُ الْفَلَاتِيَةُ كَذَا^٦؛ أَي: قَالَ أَهْلُهَا، وَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَ جَاءَ رَبُّكَ وَ الْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»^٧. وَ هَذَا أَيْضًا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ.

[في قول النبي ﷺ أَنْ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ^٨ عَلَيْهِ»^٩!

١. في «الف، ر»: - «من».

٢. في «ج»: - «القول إلى الحوض في قوله». وفي المطبوع: «من قوله» بدل «في قوله».

٣. في المطبوع: «فقال».

٤. لم نعر على اسم الشاعر؛ لكن حكي البيت في: الرسائل للسيد المرتضى، ج ١، ص ١١٥؛ الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٣٣٠؛ التبيان، ج ١، ص ٣٥٤ و ٤٣١؛ وج ٨، ص ٨٥ و ٣٦٩ و ٤٧١؛ وج ٩، ص ١١١ و ٣٦٩؛ وج ١٠، ص ٣٩٣؛ تفسير مجمع البيان، ج ١، ص ٣٦٤؛ وج ٩، ص ٢٤٥؛ الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣.

٥. تقدمت ترجمته في ص ٨٠.

٦. في «ج، ص»: + «وكذا».

٧. الفجر (٨٩): ٢٢.

٨. في «ج»: «أهله».

٩. مسند أحمد، ج ١، ص ٤١ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٧ و ٥٤؛ وج ٢، ص ٣٨ و ١٣٤؛ وج ٦، ص ٥٧ و ٢٠٩؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠١ و ١٠٢؛ وج ٥، ص ٩٨؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٣٨؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٤، ح ٣١٢٩؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٦١٠-٦١٢، ح ٤٢٤٢٦ و ٤٢٤٢٩ و ٤٢٤٣٢.

وفي رواية أخرى^١: «أَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ^٢ فِي قَبْرِهِ بِالنَّاحَةِ^٣ عَلَيْهِ»^٤.
وَرَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نِيحَ^٥ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ^٦ عَلَيْهِ»^٧.

٢٠٣

الجواب: قلنا: هذا الخبر مُنْكَرٌ الظاهر؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي إِضَافَةَ الظُّلْمِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ نَزَّهَتْ أَدِلَّةُ الْعُقُولِ - الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا الْإِحْتِمَالُ وَالْإِتْسَاعُ وَالْمَجَازُ - اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الظُّلْمِ وَكُلِّ قَبِيحٍ، وَقَدْ نَزَّهَ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ بِمُحْكَمِ الْقَوْلِ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ - جَلَّ وَعَزَّ -: «وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^٨، فَلَا بُدَّ^٩ مِنْ^{١٠} أَنْ نَصْرِفَ مَا ظَاهَرَهُ بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ إِلَى مَا يُطَابِقُهَا إِنْ أُمِكنَ، أَوْ نَرُدَّهُ وَنُبْطِلَهُ.

وقد رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ: وَهَلْ ابْنُ عُمَرَ؛ إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ^{١١} صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى قَبْرِ^{١٢} يَهُودِيٍّ^{١٣}، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ

١. في «ج»: + «أَنَّهُ قَالَ».

٢. في «ج»: «لِيُعَذَّبَ».

٣. في «ألف، ر»: «بِالْمَنَاحَةِ».

٤. السنن للسنائي، ج ٤، ص ١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٧١؛ الترغيب والترهيب، ج ٤، ص ٣٤٨.

ح ١؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٦١٣، ح ٤٢٤٣٩؛ و ص ٦١٩ - ٦٢٠، ح ٤٢٤٦٥ و ٤٢٤٦٨ و ٤٢٤٧٠.

٥. في «د، ل»: «يُنْتَحَ».

٦. في «د، ل»: «يَنَاحَ».

٧. صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠٢؛ الترغيب والترهيب، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٢؛ السنن الكبرى للبيهقي،

ج ٤، ص ٧٢؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٦١٣، ح ٤٢٤٣٨؛ و ص ٦٢٠، ح ٤٢٤٧١.

٨. الأنعام (٦): ١٦٤؛ الإسراء (١٧): ١٥؛ فاطر (٣٥): ١٨؛ الزمر (٣٩): ٧.

٩. في «ص» والمطبوع: «وَلَا بَدَّ».

١٠. في «ر، ص»: - «مَنْ».

١١. في «د»: «النَّبِيِّ» بدل «رَسُولِ اللَّهِ».

١٢. في «ص، ل»: - «قَبْرِ».

١٣. في المطبوع: + «أَهْلُهُ يَكُونُ عَلَيْهِ».

لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ».^١

و قد رُوِيَ إنكارُ هذا الخبرِ عن عائشةَ أيضاً، و أنها قالتَ لَمَّا خُبِرَتْ بروايته: وَهَلْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَمَا وَهَلَ يَوْمَ قَلْبٍ بَدْرٍ؛ إِنَّمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنْ أَهْلَ الْمِيْتِ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِجُرْمِهِ».^٢

فهذا الخبرُ مردودٌ مطعونٌ عليه كما تَرَى. و معنى قولهما: «وَهَلَ»؛ أَي: ذَهَبَ وَهُمُّهُ إِلَى غَيْرِ الصَّوَابِ، يُقَالُ: وَهَلْتُ إِلَى الشَّيْءِ، فَأَنَا^٣ أَهْلٌ^٤ وَهَلًا؛ إِذَا ذَهَبَ وَهُمُّكَ إِلَيْهِ. و^٥ وَهَلْتُ عَنْهُ^٦ أَوْ هَلَّ^٧ وَهَلًا؛ إِذَا نَسِيْتَهُ وَغَلِطْتَ فِيهِ. و «وَهَلَ الرَّجُلُ، يَوْهَلُ، وَهَلًا؛ إِذَا فَرَعَ. وَ الْوَهْلُ: الْفَرْعُ.

و مَوْضِعٌ وَهَلِهِ فِي ذِكْرِ الْقَلْبِ أَنَّهُ رُوِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَفَ عَلَى قَلْبٍ بَدْرٍ، فَقَالَ: «هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟»^٨ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ»^٩ مَا أَقُولُ». ^{١٠} فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ - وَقِيلَ: إِنَّمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ - وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى»^{١١}.

١. مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٨١؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٢١٥؛ السنن الکبری للبیهقي، ج ٤، ص ٧٢.

٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٩٢.

٣. في «د» و المطبوع: - «فأنا».

٤. في المطبوع: «أوهل».

٥. في المطبوع: + «قد».

٦. في «د»: «وقد وهلت إليه» بدل «و وهلت عنه».

٧. في «ج»: «أهل».

٨. الأعراف (٧): ٤٤.

٩. في المطبوع: + «ليسمعوا».

١٠. مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٨؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٩؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٤٤.

١١. النمل (٢٧): ٨٠.

و يُمَكِّنُ فِي الْخَبْرِ - إِنْ كَانَ صَحِيحاً - وَجُوهٌ مِنَ التَّأْوِيلِ:

٢٠٤

أُولَئِكَ: أَنَّهُ إِنْ وَصَّى مُوَيْسَ بِأَنْ يُنَاحَ عَلَيْهِ، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ يُعَذِّبُ بِالنِّاحَةِ. وَلَيْسَ مَعْنَى «يُعَذِّبُ بِهَا» أَنَّهُ يُوَاخِذُ بِفِعْلِ النَّوَاحِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يُوَاخِذُ بِأَمْرِهِ بِهَا وَوَصِيَّتِهِ بِفِعْلِهَا. وَإِنَّمَا قَالَ ^١ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا يَزُورُونَ الْبُكَاءَ عَلَيْهِمُ وَالنَّوَاحَ، وَيَأْمُرُونَ بِهِ، وَيُؤَكِّدُونَ الْوَصِيَّةَ بِفِعْلِهِ، وَهَذَا مَشْهُورٌ عَنْهُمْ، كَمَا ^٢ قَالَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ ^٣:

فَإِنْ مِتُّ فَانْعِنِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقِّي عَلَيَّ الْجَيْبَ يَا أُمَّ ^٤ مَعْبِدِ
وَقَالَ بِشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ ^٥:

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنْ بَيْتِ بَشِيرٍ فَإِنَّ لَهُ بَجَنِبِ الرَّدِّ ^٦ بَابَا
ثَوَى فِي مَلْحَدٍ لَا بُدَّ مِنْهُ كَفَى بِالْمَوْتِ نَأْياً وَاغْتِرَابَا
رَهِيْنُ بِلَى، وَكُلُّ فَتَى سَيْبِلَى فَأَذْرِي الدَّمَعَ وَانْتَجِبِي انْتِحَابَا ^٧

وِثَانِيهَا: أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَبْكُونَ مَوْتَاهُمْ، وَيَذْكُرُونَ غَارَاتِهِمْ، وَقَتَلَ أَعْدَاءَهُمْ،

١. فِي «ج»: + «النَّبِيِّ».

٢. فِي «أَلْف، ر»: - «كَمَا».

٣. «طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ بْنِ سَفْيَانَ بْنِ سَعْدِ الْبَكْرِ الْوَالِئِي»، مِنْ شُعْرَاءِ الْعَهْدِ الْجَاهِلِيِّ، وَكَانَ هَجَاءً أُغْبِرَ فَاحِشَ الْقَوْلِ. رَاجِعِ: الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ لِلدِّينَوْرِيِّ، ج ١، ص ١٨.

٤. فِي «د، ص، ل» وَالْمَطْبُوعُ: «يَا ابْنَةَ» بَدَلَ «يَا أُمَّ».

٥. حُكِيَ عَنْهُ فِي: الْأَمَالِيِّ لِلْسَّيِّدِ الْمُرْتَضَى، ج ٢، ص ١٨؛ خَزَانَةِ الْأَدَبِ لِلْحَمَوِيِّ، ص ١٩١؛ جُمُهورية أَشْعَارِ الْعَرَبِ، ص ١٥٩؛ شَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ الْعَشْرِ، ص ١٠٩.

٦. «بَشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ» مِنْ بَنِي أَسَدٍ، جَاهِلِيٍّ قَدِيمٍ، وَلِي مِصْرَ أَوَّلًا سَنَةَ ١٠١ ق م قَتَلَ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ، ثُمَّ جَاءَهُ كِتَابُ يَزِيدَ بِتَأْمِيرِهِ عَلَى إِفْرِيقِيَّةَ سَنَةَ ١٠٢ ق، وَمَاتَ سَنَةَ ١٠٩ ق. رَاجِعِ: الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ لِلدِّينَوْرِيِّ، ج ١، ص ٢٩٢.

٧. «الرَّدَّة»: مَوْضِعٌ مَاتَ بِهِ بَشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ.

٨. دِيوَانُ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ، ص ٤٨ وَ ٤٩.

و ما كانوا يَسْلُبُونَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَ يَزَوْنَهُ^١ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَيَعْدُونَ مَا هُوَ مَعَاصٍ فِي الْحَقِيقَةِ يُعَذِّبُ^٢ الْمَيِّتَ بِهَا، وَ إِنْ كَانُوا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ مِنْ مَفَاحِرِهِ وَ مَنَاقِبِهِ، فَذَكَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنْكُمْ تَبْكُونَهُمْ بِمَا يُعَذَّبُونَ بِهِ.

و ثالثها: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَعْلَمَ الْمَيِّتَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ وَ أَعَزَّتِهِ عَلَيْهِ تَأَلَّمَ بِذَلِكَ^٣، فَكَانَ عَذَابًا لَهُ. وَ «العذاب» لَيْسَ بِجَارٍ مَجْرَى «العقاب» الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى ذَنْبٍ مُتَقَدِّمٍ؛ بَلْ قَدْ يُسْتَعْمَلُ^٤ كَثِيرًا بِمَعْنَى الْأَلَمِ وَ الضَّرَرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ قَدْ يَقُولُ^٥ لِمَنْ ابْتَدَأَهُ بِضَرَرٍ وَ أَلَمٍ^٦: قَدْ عَذَّبْتَنِي بِكَذَا وَ كَذَا وَ آذَيْتَنِي، كَمَا يَقُولُ: أَضَرَّتْ بِي وَ أَلَمَّتَنِي؟ وَ إِنَّمَا لَمْ يُسْتَعْمَلِ «العقاب» حَقِيقَةً فِي الْأَلَامِ الْمُبْتَدَأَةِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْتِشْقَاقَ لَفْظَةِ «العقاب» مِنَ «المُعَاقِبَةِ» الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ سَبَبٍ لَهَا، وَ لَيْسَ هَذَا فِي الْعَذَابِ.

و رابعها: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْمَيِّتِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَ دَنَا^٧ مِنْهُ، فَقَدْ^٨ يُسَمَّى بِذَلِكَ لِقُوَّةِ الْمُقَارَبَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ أَنَّ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ يَتَأَذَّى بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عِنْدَهُ^٩، وَ يَضَعُفُ نَفْسُهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ كَالْعَذَابِ لَهُ. وَ كُلُّ هَذَا بَيِّنٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ مِنْهُ^{١٠}.

١. في «ر»: «و ينثرونه».

٢. في المطبوع: «بعذاب».

٣. في المطبوع: «لذلك».

٤. في «د» و المطبوع: «ذلك».

٥. في «ج»: «إِذَا قَالَ» بدل «قَدْ يَقُولُ».

٦. في المطبوع: «أَوْ أَلَم».

٧. في «ج»: «فدنا».

٨. في «ج، د، ل» و المطبوع: «و قد».

٩. في «د» و المطبوع: «عليه».

١٠. في «ألف، د، ر، ص»: «و مِنْهُ».

[تنزيه النبي ﷺ عن عقيدة التجسيم]

مسألة: فإن قيل: فما معنى الخبر المروي عن عبد الله بن عمر أنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ يُصَرِّفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ»^١. ثُمَّ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدَ ذَلِكَ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ، اصْرِفْ قُلُوبَنَا إِلَى طَاعَتِكَ»؟^٢

و^٣ الخبر الذي يرويه أَنَسُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَا مِنْ قَلْبٍ آدَمِيٍّ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يُثَبِّتَهُ ثَبَّتَهُ، وَإِذَا شَاءَ أَنْ يُقَلِّبَهُ قَلَّبَهُ»؟^٤

الجواب: قلنا: إِنَّ لِمَنْ تَكَلَّمَ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ - وَ لَمْ يَدْفَعْهَا لِمُنَافَاتِهَا لِأَدَلَّةِ الْعُقُولِ - أَنْ يَقُولَ: إِنَّ^٥ الْإِصْبَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَ إِن كَانَتْ^٦ الْجَارِحَةُ الْمَخْصُوصَةُ، فَهِيَ أَيْضاً الْأَثَرُ الْحَسَنُ؛ يُقَالُ^٧: لِفُلَانٍ عَلَى مَالِهِ وَ إِبْلِهِ إَصْبَعٌ حَسَنَةٌ؛ أَيْ^٨ قِيَامٌ وَ أَثَرٌ حَسَنٌ.

قال الراعي - وَ اسْمُهُ عُبَيْدُ بْنُ الْحُصَيْنِ، وَ يُكْنَى بِأَبِي جَنْدَلٍ - يَصِفُ رَاعِيًا

١. في «ألف، ج، ص»: «شاء».

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦٨؛ كتاب السنة لابن أبي عاصم، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٢٢؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٢٨٨؛ كنز العمال، ج ١، ص ٢٣٢، ح ١١٦٤؛ و ص ٢٤٢، ح ١٢١٧؛ و ص ٣٩٧، ح ١٧٠٢.

٣. في «د»: «+ في».

٤. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٨٢؛ كتاب السنة لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٩٨، ح ٢١٩؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٥٢٥؛ و ج ٤، ص ٣٢١؛ كنز العمال، ج ١، ص ٣٩١، ح ١٦٨٤.

٥. في «ألف، د، ر، ص، ل» - «إِنَّ». ٦. في «ل» و المطبوع: «هي».

٨. في «د» و المطبوع: «له».

٧. في «ج»: «+ إِنَّ».

٩. في «ألف، ص»: «+ الله»، و هو من سهو الناسخ، و «عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري

حَسَنَ الْقِيَامِ عَلَى إِبْلِهِ:

ضَعِيفُ الْعَصَا^١، بَادِي الْعُرُوقِ، تَرَى لَهُ
وَقَالَ لَيِّدٌ^٣:

مَنْ يَسْطُرِ اللَّهُ عَلَيْهِ إَصْبَعًا بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ بَأْيٍ^٤ أَوْلَعًا
يَمْلَأُ لَهُ مِنْهُ ذُنُوبًا مُتَرَعًا^٥

وَقَالَ آخَرُ^٦:

أَكْرَمَ نِزَارًا وَاسْقِهِ^٧ الْمُشْعَشَعَا فَإِنَّ فِيهِ خَصَالَاتٍ أَرْبَعًا:
حَدًّا^٨، وَجُودًا، وَيَدًّا، وَإِصْبَعًا^٩

«أبو جندل» شاعر معروف من شعراء العرب، ولُقِّبَ بالراعي لكثرة وصفه للإبل. وقيل: كان راعي إبل. وهو من أهل بادية البصرة، وكان معاصراً لجبرير والفرزدق، توفي سنة ٩٠ ق. راجع: الشعر والشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢٦٥؛ جمهرة أشعار العرب، ص ٤٢٧.

١. في المطبوع: «القلوى».

٢. حكى عنه في: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ١٩٥؛ البيان والتبيين للجاحظ، ص ٤١٥؛ كتاب العين، ج ١، ص ٣١٢؛ الصحاح، ج ٣، ص ١٢٤١.

٣. في «ج»: «+ «بن ربيعة». و «البيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري» أحد الشعراء الفرسان في الجاهلية، من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، وفد على النبي صلى الله عليه وآله، ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم، وسكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً، توفي سنة ٤١ هـ. راجع: جمهرة أشعار العرب، ص ٦٩؛ الشعر والشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢٦٦.

٤. في «ألف، ر»: «بأني».

٥. حكى عنه في: الأمالي للسيد المرتضى، ج ٢، ص ٣؛ أساس البلاغة، ص ٥١٨.

٦. في «ج» والمطبوع: «الآخر».

٧. في «ج»: «واسمه».

٨. في المطبوع: «مجداً».

٩. لم نثر على اسم الشاعر، و حكاه المصنف رحمه الله أيضاً في كتابه الأمالي، ج ٢، ص ٣، ولم يشر إلى اسم قائله.

فالإصبع^١ في كُلِّ ما أوردناه المُرَادُ بها^٢ الأثرُ الحسنُ و النعمة، فيكونُ المعنى: ما مِن آدَمِيٍّ إلَّا و قلبه بينَ نعمتينِ لله تعالى جليلتين.

فإن قيل: فما معنى تثنيةِ النعمتين، و نِعَمَ الله تعالى على عباده لا تُحصى كثرة؟ قلنا: يُحْتَمَلُ أن يكونَ الوجهُ في ذلك: نِعَمَ الدنيا، و نِعَمَ الآخرة؛ و ثنائهما لأنَّهُما كالجنسين، أو النوعين، و إن كانَ كُلُّ قَبِيلٍ منهما في نفسه ذا عَدَدٍ كثيرٍ.

و يُمكنُ أن يكونَ الوجهُ في تسميتهم الأثر الحسنَ بالإصبعِ هو مِن حيثُ يُشارُ إليه بالإصبعِ إعجاباً به و تنبيهاً عليه، و هذه عادتهم في تسميةِ الشيءِ بما يَقَعُ عنده، و بما له به عُلُقَةٌ.

و قد قال قومٌ: إنَّ الراعي أرادَ أن يقولَ: «يَدًا» في مَوْضِعِ إصْبَعٍ؛ لأنَّ اليدَ النعمة، فلمْ يُمكنه، فعَدَلَ عن اليَدِ إلى الإصْبَعِ؛ لأنَّها مِن اليَدِ.

و في هذه الأخبارِ وجهٌ آخرٌ، و هو أوضحُ مِنَ الوجهِ الأولِ و أشبهُ بمذهبِ العربِ و تصرفِ ملاحينِ كلامها^٣، و هو: أن يكونَ الغرضُ في ذِكرِ الأصابعِ^٤ الإخبارَ عن تيسيرِ^٥ تصريفِ القلوبِ و تقلبيها و الفعلِ فيها عليه - جَلَّ و عَزَّ - و دخولِ ذلكَ تحتَ قُدرته؛ ألا تَرى أَنَّهُم يَقولونَ: «هذا الشيءُ في خِصْرِي و إصْبَعِي و في يَدِي و قَبْضَتِي؟! كُلُّ ذلكَ إذا أرادوا وَصْفَه بالتيسيرِ و التسهيلِ و ارتفاعِ المشقةِ فيه و المؤونة.

و على هذا المعنى يتَأَوَّلُ المحققونَ قولَه تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ

١. في «ج، ر»: «و الإصبع». و في المطبوع: «فإنَّ الإصبع».

٢. في «ج، د، ص»: «به». و «الإصبع» تذكرُ و تؤنَّث. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ١٩٢ (صبع).

٣. في «ج، د»: «كلامهم».

٤. في «الف، ب»: «الإصبع».

٥. في «ج» و المطبوع: «تيسير».

الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ^١، فكَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا أَرَادَ الْمُبَالِغَةَ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَقْلِيلِ الْقُلُوبِ وَتَصْرِيفِهَا بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ وَلَا كُفْلَةٍ قَالَ: إِنَّهَا بَيْنَ أَصَابِعِهِ، كَنَايَةً عَنْ هَذَا الْمَعْنَى وَاخْتِصَارًا لِلْفَظِّ الطَوِيلِ فِيهِ^٢.

وَقَدْ ذَكَرَ قَوْمٌ فِي مَعْنَى الْأَصَابِعِ - عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهَا الْمَخْلُوقَاتُ مِنَ اللَّحْمِ وَالدَّمِ؛ اسْتَظْهَارًا فِي الْحُجَّةِ عَلَى الْمُخَالَفِ - وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ: لَا يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الْقَلْبُ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ جِسْمَانِ عَلَى شَكْلِ الْإِصْبَعَيْنِ، يُحَرِّكُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمَا، وَيَقْلِبُهُ بِالْفِعْلِ فِيهِمَا، وَيَكُونُ وَجْهُ تَسْمِيَتِهِمَا^٣ بِالْإِصْبَعَيْنِ مِنْ حَيْثُ كَانَا عَلَى شَكْلِهِمَا. وَالْوَجْهُ فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - وَإِنْ كَانَتْ جَمِيعُ أَعْمَالِهِ تُضَافُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى الْمُلْكِ وَالْقُدْرَةِ - أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ فِيهِمَا وَتَحْرِيكِهِمَا مُنْفَرِدِينَ عَمَّا جَاوَزَهُمَا غَيْرُهُ تَعَالَى، فَقِيلَ^٤: «إِنَّهُمَا إِصْبَعَانِ لَهُ» مِنْ حَيْثُ اخْتَصَّ بِالْفِعْلِ فِيهِمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَهَذَا التَّأْوِيلُ وَإِنْ كَانَ دُونَ مَا تَقَدَّمَه فَالْكَلَامُ يَحْتَمِلُهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ لَهُ^٥ أَدْنَى اِحْتِمَالٍ.

[تَنْزِيهِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَجَسُّمِ الصُّورَةِ الْجِسْمَانِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صَوْرَتِهِ»^٦؟

١. الزمر (٣٩): ٦٧. ٢. في «ألف، ر»: «منه».

٣. في «ألف، ب»: «تسميتهما». وفي «ج»: «تشبيههما».

٤. في «د» والمطبوع: «لأنه».

٥. في المطبوع: «وقيل».

٦. في «د» - «له».

٧. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٤٤ و ٢٥١ و ٣٢٣ و ٤٣٤ و ٤٦٣ و ٥١٩؛ كتاب السنة لابن أبي عاصم، ج ١،

ص ٢٢٨ - ٢٣٠، ح ٥١٦ - ٥٢١؛ فتح الباري، ج ١١، ص ٢.

أَوْ لَيْسَ ظَاهِرُ هَذَا الْخَبَرِ يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ، وَأَنْ لَهُ^١ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ^٢ - صَوْرَةٌ؟
الْجَوَابُ: قُلْنَا: قَدْ قِيلَ^٣ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ إِنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِهِ: «صَوْرَتِهِ» - إِذَا
صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ - رَاجِعَةٌ إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ
تَعَالَى خَلَقَهُ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي قُبِضَ عَلَيْهَا، وَأَنْ حَالَهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ^٤ فِي الصُّورَةِ بِزِيَادَةٍ
وَلَا نُقْصَانٍ، كَمَا تَتَغَيَّرُ أَحْوَالُ الْبَشَرِ.

وَذِكْرُ وَجْهٍ ثَانٍ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْهَاءُ رَاجِعَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُ
خَلَقَهُ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا وَاجْتَبَاهَا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُضَافُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
إِلَى مُخْتَارِهِ وَمُصْطَفَاهِ.

وَذِكْرُهُ أَيْضاً وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ: أَنَّ هَذَا^٥ الْكَلَامَ خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ مَعْرُوفٍ؛ لِأَنَّ
الزُّهْرِيَّ رَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِرَجُلٍ
مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُوَ يَضْرِبُ وَجْهَ غُلَامٍ لَهُ، وَيَقُولُ: قَبِّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ
تُشَبِّهُهُ! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «بُئْسَ مَا قُلْتَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى
صَوْرَتِهِ»؛ يَعْنِي عَلَى^٦ صَوْرَةِ الْمَضْرُوبِ^٧.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «اللَّهُ».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: + «عَلَوْاً كَبِيراً».

٣. فِي «ر» - «قَدْ قِيلَ».

٤. فِي «ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَتَغَيَّرَ».

٥. فِي «ج» + «فِي هَذَا».

٦. فِي «ج» - «هَذَا».

٧. فِي «أَلْفَ ر، ص، ل» - «عَلَى».

٨. التَّوْحِيدُ، ص ١٥٢، ح ١٠؛ وَ ص ١٥٣، ح ١١؛ عَيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، ج ١، ص ١١٠؛ ح ١٢؛

كَتَبُ الْفَوَائِدِ، ص ٢٧٤؛ فَتْحُ الْبَارِي، ج ٥، ص ١٣٣؛ فَتْحُ الْمَعِينِ، ص ٣٥.

و يُمَكِّنُ فِي^١ الْخَبِرِ وَجَهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، وَ خَلَقَ صَوْرَتَهُ؛ لِيَنْفِي بِذَلِكَ الشَّكَّ فِي أَنَّ تَأْلِيْفَهُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ، لِأَنَّ التَّأْلِيْفَ مِنْ جَنْسِ مَقْدُورِ الْبَشَرِ وَ الْجَوَاهِرِ وَ مَا شَاكَلَهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمَخْصُوصَةِ مِنَ الْأَعْرَاضِ هِيَ الَّتِي يَنْفَرِدُ^٢ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، فَمُمَكِّنٌ^٣ قَبْلَ النَّظَرِ أَنْ تَكُونَ^٤ الْجَوَاهِرُ مِنْ فِعْلِهِ وَ تَأْلِيْفُهَا مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَا نَرْجِعُ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّ^٥ تَأْلِيْفَ السَّمَاءِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى إِلَى السَّمْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي الْعَقْلِ^٦ عَلَى ذَلِكَ؟ وَ نَرْجِعُ فِي أَنَّ تَأْلِيْفَ الْإِنْسَانِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى - فِي الْمَوْضِعِ^٧ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ، مِنْ حَيْثُ ظَهَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ الْمُحْكَمُ - إِلَى أَنْ يُجْعَلَ^٨ الْكَلَامُ فِي أَوَّلِ إِنْسَانٍ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى^٩؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُؤَلَّفُهُ سِوَاهُ إِذَا كَانَ هُوَ أَوَّلَ الْأَحْيَاءِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبَرَ بِهَذِهِ الْفَائِدَةِ الْجَلِيلَةِ؛ وَ هُوَ أَنَّ جَوَاهِرَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ تَأْلِيْفَهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

و يُمَكِّنُ وَجَهٌ خَامِسٌ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْشَأَهُ عَلَى هَذِهِ الصَّوْرَةِ الَّتِي شَوَّهَدَ عَلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِلْ^{١٠} إِلَيْهَا وَ يَتَدَرَّجُ كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي الْبَشَرِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: + «هَذَا».

٢. فِي «ر»: «يَنْفَرِدُ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَفَرَّدُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيْمَكِّنُ».

٤. فِي «ج، د»: «أَنْ يَكُونَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ أَنَّ» بَدَلِ «بِأَنَّ».

٦. فِي «ج»: «الْعَقُولُ».

٧. فِي «د، ر»: «الْمَوْضُوعُ».

٨. فِي «د، ر، ص، ل»: «أَنْ نَجْعَلَ».

٩. فِي «أَلْف، ر، ل»: - «اللَّهُ تَعَالَى». وَ فِي «ص»: - «اللَّهُ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَتَّقِلْ».

وكلُّ هذه الوجوه جائزة في معنى الخبر، والله تعالى ورسوله أعلم بالمراد.

[تنزيه النبي ﷺ عن عقيدة الرؤية]

مسألة: فإن قيل: فما معنى الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ»؟^١ وهذا خبر مشهور لا يمكن تضعيفه ونسبته إلى الشذوذ.

الجواب: قلنا: أما هذا الخبر فمطعون عليه^٢، مقدوح في راويه^٣؛ لأن^٤ راويه قيس بن أبي حازم، وقد كان خولط^٥ في آخر عمره مع استمراره على رواية الأخبار، وهذا قدح لا شبهة فيه؛ لأن كل خبر مروي عنه لا يعلم تأريخه يجب أن يكون مردوداً، لأنه لا يؤمن^٦ أن يكون مما سمع منه في حال الاختلال. وهذه طريقة في قبول الأخبار وردّها ينبغي أن تكون^٧ أصلاً و معتبرة^٨ فيمن علم منه الجرح^٩ ولم يعلم تأريخ ما قيل^{١٠} عنه.

١. في المطبوع: «سترون».

٢. المجازات النبوية، ص ٤٧، ح ٢٧؛ عوالي اللالكى، ج ١، ص ٤٨، ح ٦٨. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٦٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٣٩؛ وج ٦، ص ٤٨؛ وج ٨، ص ١٧٩؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١٤.

٣. في المطبوع: «ولا».

٤. في «ج، د»: «روايته».

٥. في «ر»: - «لأن». وفي المطبوع: «فإن».

٦. في المطبوع: «في عقله».

٧. في «د» و المطبوع: «من».

٨. في «ج، ص» و المطبوع: «أن يكون».

٩. في المطبوع: «معتبراً».

١٠. في «ألف، ر»: «فيه الخروج» بدل «منه الجرح».

١١. في المطبوع: «نقله».

على أن قيساً^١ لو سلّم من هذا القَدَحِ لَكَانَ مطعوناً فيه من وجهٍ آخر، وهو أن قيس بن أبي حازم كان مشهوراً بالنَّصَبِ^٢ لأمير المؤمنين - عليه صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ - والانحراف عنه، وهو الذي قال: رأيتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ عليه السلام على منبرِ الكوفة يقول: «انفروا إلى بقيّةِ الأحزابِ»، فَبَغَضَهُ^٣ حتّى^٤ اليوم في قلبي^٥. إلى غير ذلك من تصريحه بالمُنَاصِبَةِ والمُعَادَاةِ. وهذا قادحٌ لا شك في عدالته. على أن للخبر وجهاً صحيحاً يجوز أن يكونَ محمولاً عليه إذا صحَّ؛ لأنَّ الرؤية قد تكونُ^٦ بمعنى العلم، وهذا ظاهرٌ في اللُّغَةِ؛ ويَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾^٧، و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾^٨، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْقَةٍ﴾^٩. وقال^{١١} الشاعر^{١٢}:

رَأَيْتُ اللَّهَ إِذْ سَمَى نِزَاراً وَأُسْكَنَهُمْ بِمَكَّةَ قَاطِنِينَ^{١٣}

١. في «د»: «أنه» بدل «أن قيساً». وفي «ر»: «أن الخبر» بدله.

٢. في المطبوع: «و المعادة».

٣. في «الف، ر»: «فبغضته».

٤. في «ج»: «إلى».

٥. الغارات، ص ٢٦؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ١٦٦.

٦. في «ج، ر»: «يكون».

٧. الفجر (٨٩): ٦.

٨. في المطبوع: «قوله».

٩. الفيل (١٠٥): ١.

١٠. يس (٣٦): ٧٧.

١١. في «ج، د، ص»: «قال» بدون واو العطف.

١٢. هو الكميت بن زيد الأسدي.

١٣. حكي عنه في: مروج الذهب، ج ٣، ص ٢٣١ (وفيه: «وجدت» بدل «رأيت»): روض الجنان، ج ٨،

فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْخَبَرِ عَلَى هَذَا: أَنْكُمْ تَعْلَمُونَ رَبَّكُمْ ضَرُورَةً^١ كَمَا تَعْلَمُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ^٢ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ وَلَا كَدٍّ نَظَرٍ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الرُّوْيَةَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، لَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَ الرُّوْيَةَ بِالْبَصْرِ^٣ تَعَدُّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ الْخَبَرُ مَعَ فَقْدِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي عَلَى الرُّوْيَةِ بِالْبَصْرِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ الْعِلْمَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى ضَرِيْنِ: عِلْمٍ يَقِينٍ وَ مَعْرِفَةٍ، وَ الضَّرْبُ الْآخَرُ يَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَ الْحُسْبَانِ. وَ الَّذِي^٤ هُوَ بِمَعْنَى الْيَقِينِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَ لِهَذَا يَقُولُونَ: «عَلِمْتُ زَيْدًا» بِمَعْنَى: عَرَفْتُهُ، وَ تَيَقَّنْتُهُ. وَ لَا يَأْتُونَ بِمَفْعُولٍ ثَانٍ. وَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الظَّنِّ احتَاجَ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي. وَ قَدْ قِيلَ: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي الْخَبَرِ^٥ مُحذُوفًا يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَرَّحًا بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَجِبُ عَلَى تَأْوِيلِكُمْ هَذَا أَنْ يُسَاوِيَ أَهْلُ النَّارِ أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْمَعْرِفَةُ الضَّرُورِيَّةُ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مَعَارَفَ جَمِيعِ أَهْلِ الْآخِرَةِ عِنْدَكُمْ لَا تَكُونُ إِلَّا اضْطِرَارًّا، وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْخَبَرَ بِشَارَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ دُونَ الْكَافِرِينَ بَطَلَ تَأْوِيلُكُمْ.

٢١١

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «عِلْمًا ضَرُورِيًّا» بِدَلِّ «ضَرُورَةٍ».

٢. فِي «أَلْفِ ر، ص، ل»: - «لَيْلَةُ الْبَدْرِ».

٣. فِي «أَلْفِ ر، +»: «قَدْ».

٤. فِي «ج، د، ص، ل»: «فَالَّذِي».

٥. فِي «ج، ص»: - «فِي الْخَبَرِ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا».

قُلْنَا: الْبَشَارَةُ فِي هَذَا الْخَبَرِ تَخْتَصُّ الْمُؤْمِنِينَ^١ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ بِزَوَالِ
الْيَسِيرِ مِنَ الْأَذَى لِمَنْ نَعِيمُهُ خَالِصٌ صَافٍ يُعَدُّ بَشَارَةً، وَ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ بَشَارَةً
فِي مَنْ^٢ هُوَ فِي غَايَةِ الْمَكْرُوهِ وَ نِهَايَةِ الْأَلَمِ وَ الْعَذَابِ.
وَ أَيْضًا فَإِنَّ عِلْمَ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِاللَّهِ تَعَالَى ضَرُورَةٌ يَزِيدُ فِي نَعِيمِهِمْ^٣ وَ سُورِهِمْ؛
لَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى يَقْصِدُ بِمَا يَفْعَلُهُ بِهِمْ^٤ مِنَ النِّعَمِ، التَّعْظِيمِ
وَ التَّبَجُّلِ، وَ أَنَّهُ يُدِيمُ ذَلِكَ وَ لَا يَقْطَعُهُ، وَ أَهْلُ النَّارِ إِذَا عَلِمُوهُ تَعَالَى ضَرُورَةً عَلِمُوا
قَصْدَهُ إِلَى إِهَانَتِهِمْ وَ الْإِسْتِخْفَافِ بِهِمْ وَ إِدَامَةِ مَكْرُوهِهِمْ وَ عَذَابِهِمْ، فَاخْتَلَفَ^٥
الْعِلْمَانِ فِي بَابِ الْبَشَارَةِ، وَ إِنِ اتَّفَقَا فِي أَنَّهُمَا ضَرُورَتَانِ.

[فِي حَدِيثِ نَفْيِ الْمَلَلِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى الْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُهَا وَ إِنْ قَلَّ، فَعَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ
بِمَا تُطِيقُونَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»^٦؟
الْجَوَابُ: قُلْنَا: فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ وَجُوهٌ^٧، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُخْرِجُ كَلَامَهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ حَيْزِ الشُّبْهَةِ:

١. فِي «ب، ج»: «بِالْمُؤْمِنِينَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِمَنْ».

٣. فِي «د»: «نَعَمَتِهِمْ».

٤. فِي «ج»: «فَعَلَهُ».

٥. فِي «أَلْف، د»: «لَهُمْ» وَ فِي «ج»: «بِهِ».

٦. فِي «ر»: «وَ اخْتَلَفَ».

٧. رَاجِعْ: مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٦، ص ١٢٢ وَ ٢٧٣؛ الزَّهْدُ لِابْنِ الْمُبَارَك، ص ٤٦٨، ح ١٣٢٩؛ ذَكَرَ أَخْبَارَ

أَصْفَهَانَ، ج ١، ص ١٥٢ وَ ٢٩٨؛ التَّرْغِيبُ وَ التَّرْهيبُ، ج ٤، ص ١٢٨ وَ ١٢٩، ح ١ - ٤.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

أُولَئِكَ: أَنَّهُ أَرَادَ^١ نَفْيَ الْمَلَلِ عَنْهُ، وَ أَنَّهُ لَا يَمَلُّ أَبَدًا، فَعَلَّقَهُ بِمَا لَا يَقَعُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيدِ، كَمَا قَالَ جَلَّ وَ عَزَّ: «وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُلَاحَظَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ»^٢.
و كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَإِنَّكَ سَوْفَ تَحْلُمُ أَوْ تَنَاهَى^٣ إِذَا مَا شَبَّتَ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ^٤
أَرَادَ: أَنْكَ لَا تَحْلُمُ^٥ أَبَدًا.

فَإِنْ قِيلَ: وَ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الَّذِي عَلَّقَهُ بِهِ لَا يَقَعُ، حَتَّى حَكَمْتُمْ بِأَنَّهُ أَرَادَ نَفْيَ الْمَلَلِ عَلَى سَبِيلِ التَّأْيِيدِ؟

قُلْنَا: مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَلَلَ لَا يَشْمَلُ الْبَشَرَ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِمْ وَأَوْطَارِهِمْ^٦، وَ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِوْنَ مِنْ حَرِّصٍ وَ رَغْبَةٍ وَ أَمَلٍ وَ طَمَعٍ، فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُعْلَقَ مَا عَلِمَ تَعَالَى^٧ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمَلَلِهِمْ^٨.

و الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَغْضَبُ عَلَيْكُمْ فَيَطْرَحُكُمْ وَ يُخْلِيكُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَ إِحْسَانِهِ حَتَّى تَتْرَكُوا الْعَمَلَ لَهُ، وَ تُعْرِضُوا عَنْ سُؤَالِهِ وَ الرِّغْبَةِ فِي حَاجَاتِكُمْ إِلَى جُودِهِ، فَسَمَّى الْفَاعِلِينَ مَلَلًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، عَلَى مَذْهَبِ الْعَرَبِ فِي تَسْمِيَتِهَا شَيْءٌ بِاسْمِ غَيْرِهِ إِذَا وَافَقَ مَعْنَاهُ مِنْ بَعْضِ

١. فِي «ج»: - «أَرَادَ».

٢. الْأَعْرَافُ (٧): ٤٠.

٣. فِي «أَلْف، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَبَاهَى».

٤. نَسَبَهُ الْحَمَوِيُّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ، ص ١١٤ إِلَى النَّابِغَةِ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ بَعْضِ النُّسخِ: «لَا تَحْكُم».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَطْوَارِهِمْ».

٧. فِي «ج»: «اللَّهُ»، وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «اللَّهُ تَعَالَى».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَلَلَهُمْ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

الوجوه؛ قال عديُّ بنُ زيدٍ العباديُّ:

ثُمَّ أَضْحَوْا لِعَبِّ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يُوْدِي بِالرِّجَالِ^٢

و قال عُبيدُ بنُ الأبرصِ الأسديُّ^٣:

سَائِلُ بِنَا حُجْرَ بَنٍ أُمِّ قَطَامٍ^٤ إِذْ ظَلَّتْ بِهِ السُّمُرُ الذَّوَابِلُ تَلْعَبُ^٥

فَنَسَبَ اللَّعِبِ إِلَى الدَّهْرِ وَالْقَنَا تَشْبِيهَاً.

و قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^٦:

و أَبْيَضَ مَوْشِيَّ الْقَمِيصِ نَصَبْتُهُ عَلَى خَصْرِ^٧ مِقْلَةٍ سَفِيهِ جَدِيلِهَا^٨

١. في بعض المصادر الناقلة: «زياد». والرجل هو «عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي التميمي»، من شعراء الجاهلية، من أهل الحيرة، وله مكانة في دولة كسرى وعند السلطان أنوشيروان و بعده عند ابنه هرمز. راجع: جمهرة أشعار العرب، ص ١٩؛ الشعر والشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢١٩؛ معجم المؤلفين، ج ٦، ص ٢٧٤.

٢. حكى عنه أيضاً في: الأمالي للسيد المرتضى رحمه الله، ج ١، ص ٤١؛ كشف المشكل، ج ١، ص ٣١٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٠، ص ١٢٣؛ حياة الحيوان، ج ٢، ص ٤٨٩؛ الأغاني، ج ٢، ص ١٣٥. ٣. «عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي» من مضر، شاعر من دهاة الجاهلية و حكمائها، وهو أحد أصحاب المجمعرات المعدودة - طبقة ثانية عن المعلقات - عاصر امرأ القيس، وله معه مناظرات و مناقضات، و عُمِّرَ طويلاً حتَّى قُتِلَ النعمان بن المنذر. راجع: الشعر والشعراء للدينوري، ج ١، ص ٢٥٩؛ الأعلام، ج ٤، ص ١٨٨.

٤. «حجر بن أم قطام» هو حجر بن عمرو الكندي أبو امرئ القيس الشاعر، وإنما نسبته إلى أمه سخرية به. راجع: الأغاني، ج ٢٢، ص ٣٢٦ (الهامش).

٥. حكى عنه أيضاً في: الأمالي للسيد المرتضى رحمه الله، ج ١، ص ٤١؛ جامع البيان، ج ١، ص ١٩١ (و فيه: «النواهل» بدل «الذوابل»).

٦. تقدّمت ترجمته في ص ١٨٢.

٧. في «د، ر» و بعض المصادر الناقلة: «ظهر».

٨. حكى عنه أيضاً في: الأمالي للسيد المرتضى رحمه الله، ج ١، ص ٤٢؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، ص ٢٩٥؛ أساس البلاغة، ص ٤٤٥ (و فيه: «إلى جنب» بدل «على خصر»؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٩٩).

فَسَمِيَ اضْطِرَابَ زِمَامِهَا سَفْهًا؛ لِأَنَّ السَّفْهَ فِي الْأَصْلِ هُوَ الطَّيْشُ وَ سُرْعَةُ
الاضْطِرَابِ وَ الْحَرَكَةِ، وَإِنَّمَا وَصَفَ نَاقَتَهُ بِالذِّكَاةِ وَ النِّشَاطِ.

و الوجه الثالث: أَن يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْطَعُ عَنْكُمْ خَيْرَهُ وَ نَائِلَهُ حَتَّى
تَمَلُّوا مِنْ سَوَالِهِ، فَفِعْلُهُمْ مَثَلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ سُمِّيَ فِعْلُهُ تَعَالَى مَثَلًا - وَ لَيْسَ عَلَى
الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ - لِإِلَازِوَاجِ وَ التَّشَاكُلِ فِي الصُّورَةِ، وَ إِن كَانَ الْمَعْنَى مُخْتَلِفًا. وَ مِثْلُ
هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»^١،
وَ «جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»^٢. وَ مِثْلُهُ^٣ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا^٤

وَ إِنَّمَا أَرَادَ الْمُجَازَاةَ عَلَى الْجَهْلِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَفْخَرُ بِالْجَهْلِ، وَ لَا يَتَمَدَّحُ بِهِ.
وَ اعْلَمْ أَنَّ لِهَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمُضَافَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - مِمَّا يَقْتَضِي
ظَاهِرُهُ^٥ تَشْبِيهًا لِلَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ، أَوْ تَجْوِيرًا^٦ لَهُ فِي حُكْمِهِ، أَوْ إِطْلَاقًا لِأَصْلِ عَقْلِيٍّ^٧ -
نُظَائِرَ كَثِيرَةً، وَ إِن كَانَتْ لَا تَجْرِي فِي الشَّهْرَةِ مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ. وَ مَتَى تَقْصِينَا الْكَلَامَ
عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ طَالَ الْكِتَابُ جِدًّا، وَ خَرَجَ عَنِ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ بِهِ؛ لِأَنَّا شَرَطْنَا

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ مِثْلُهُ». بَدَلَ «وَ مِثْلُ هَذَا».

٢. الْبَقَرَةُ (٢): ١٩٤.

٣. الشُّورَى (٤٢): ٤٠.

٤. فِي «أَلْف»: «وَ مِثْلُ». وَ فِي «ج»: - «وَ مِثْلُهُ».

٥. هُوَ «عَمْرُو بْنُ كَلْثُومِ التَّغْلَبِيِّ».

٦. حُكْمِي أَيْضًا فِي: الْأَمَالِيِّ لِلْسَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رَحِمَهُ اللَّهُ، ج ١، ص ٤٢؛ وَ ج ٤، ص ٥٦؛ كَشَفَ الْمَشْكَلَ.

ج ٤، ص ٢٧٨؛ حَيَاةُ الْحَيَوَانَ الْكَبْرَى، ج ١، ص ٢٨٦.

٧. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «ظَاهِرُهَا».

٨. فِي «د»، ر، ل: «تَجْوِيرًا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «جَوْرًا».

٩. فِي «ج»: + «لَهُ».

أَن لَا نَتَكَلَّمَ^١ وَنَتَأَوَّلَ فِيمَا يُضَافُ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الْمَعَاصِي إِلَّا عَلَى آيَةٍ^٢ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ خَبَرٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَشْهُورٍ يَجْرِي فِي شُهرِهِ مَجْرَى الْمَعْلُومِ، وَفِي مَا ذَكَرْنَاهُ بِلَاغٍ وَكِفَايَةٍ. وَنَحْنُ نَبْتَدِئُ بِالْكَلامِ^٣ عَلَى مَا يُضَافُ إِلَى الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِمَّا ظَنَّ الظَّانُونَ^٤ أَنَّهُ قَبِيحٌ، وَنُرْتَّبُ ذَلِكَ كَمَا رَتَّبْنَاهُ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ مِنَ اللَّهِ نَسْتَعِذُّ حُسْنَ الْمَعُونَةِ وَالتَّوْفِيقِ^٥.

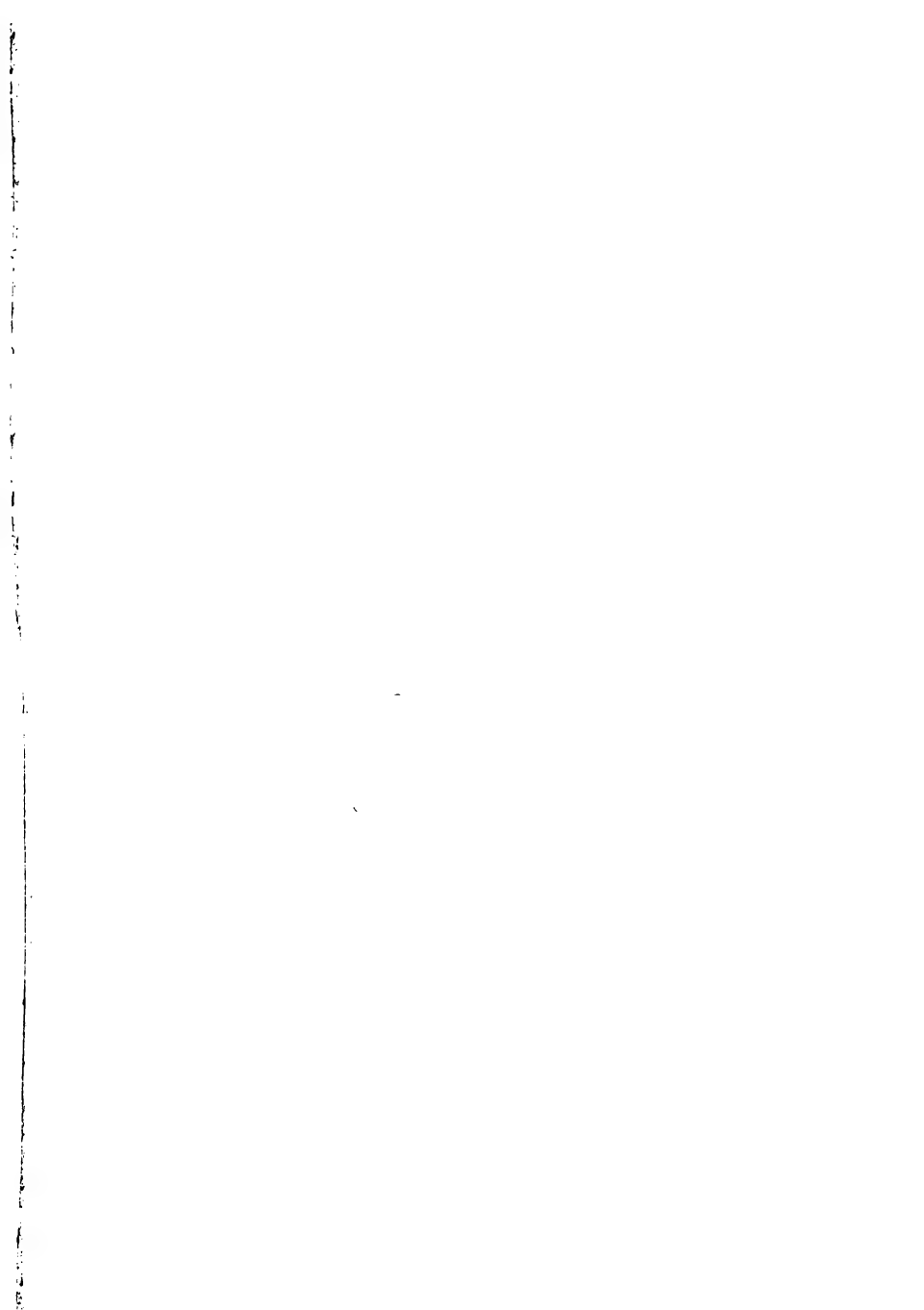
١. في المطبوع: + «لا».

٢. في المطبوع: «أنه».

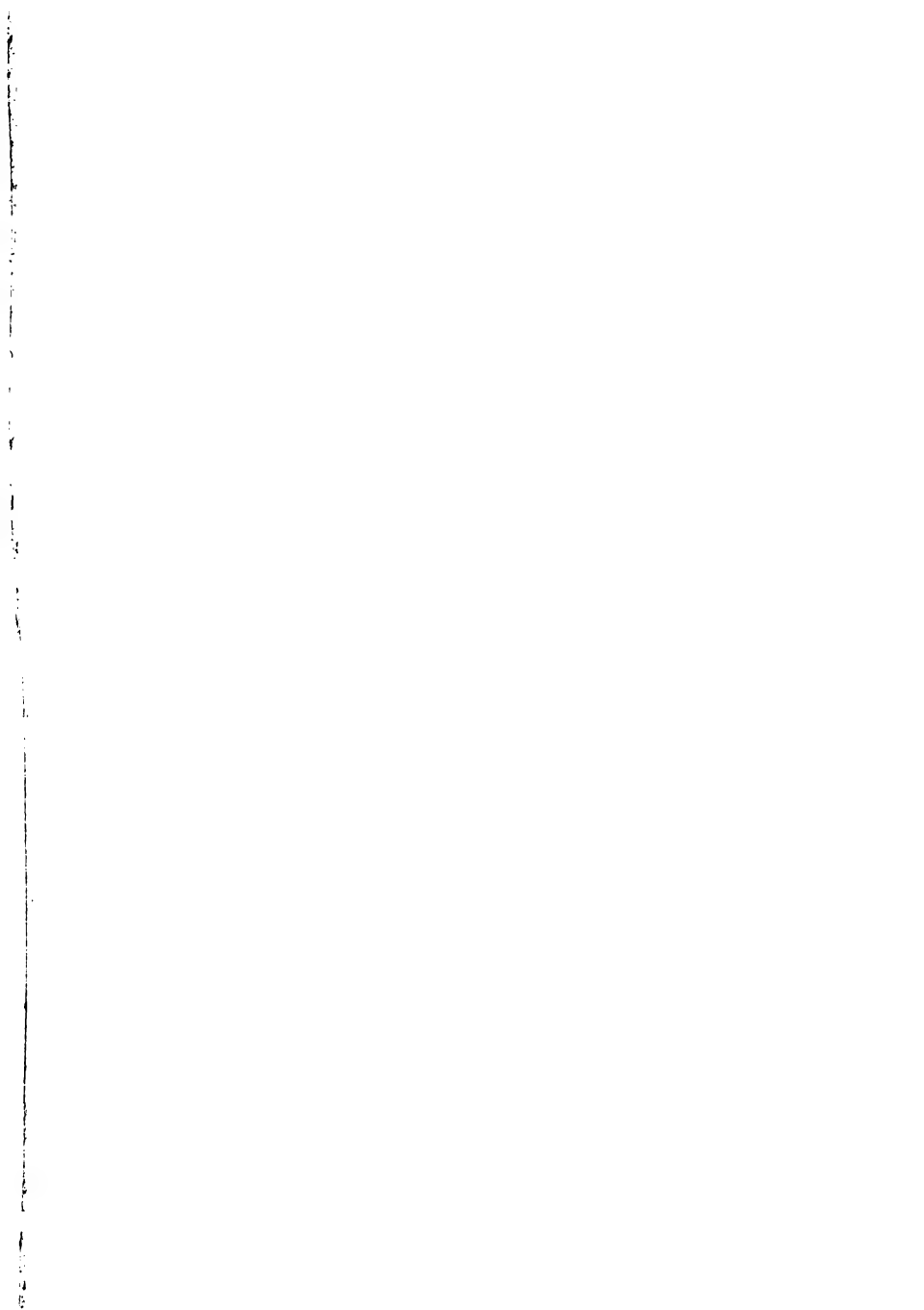
٣. في «ل» و المطبوع: «الكلام» بدون الباء الجارة.

٤. في «د، ر»: «الظَّانُونَ».

٥. في «د» + «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». و في المطبوع: + «تنزيه الأنمة عليهم السلام».



تنزيه الأئمة عليهم السلام



أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

[حول نص النبي ﷺ على خلافة علي عليه السلام]

مسألة^١: إن قال قائل: إذا كان من مذهبكم^٢ - معشر القائلين بالنص - أن النبي صلى الله عليه وآله نص علي^٣ أمير المؤمنين عليه السلام بالخلافة بعده، وفوض إليه أمر أمته، فما باله لم ينازع المتأمرين^٤ بعد النبي صلى الله عليه وآله في الأمر الذي وكل إليه وعول في تدبيره عليه؟

أوليس هذا منه^٥ إغفالاً لواجب لا يسوغ إغفاله؟
فإن قلتم: إنه لم يتمكن من ذلك، فالأ^٦ أعذر^٧ وأبلى واجتهد؛ فإنه إذا لم يصل إلى مراده بعد الإعذار والاجتهاد كان معذوراً؟
أوليس هو عليه السلام الذي حارب أهل البصرة وفيهم زوجة رسول الله

١. في «ألف»: - «مسألة».

٢. في «ل» و المطبوع: + «يا».

٣. في المطبوع: + «علي بن أبي طالب».

٤. في المطبوع: + «من».

٥. في «د»: - «منه».

٦. في المطبوع: «فهلأ».

٧. في «د»: + «وأنذر وأنكر».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَطَلْحَةُ وَ الزُّبَيْرُ، وَ مَكَائُهُمَا مِنَ الصُّحْبَةِ وَ الْإِخْتِصَاصِ وَ التَّقَدُّمِ مَكَائُهُمَا، وَ لَمْ يَحْشِمَهُ ظَوَاهِرُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ مِنْ كَشْفِ الْقِنَاعِ فِي حَرْبِهِمْ حَتَّى أَتَى^١ عَلَى نَفُوسٍ أَكْثَرُ^٢ أَهْلِ الْعَسْكَرِ؟ وَ هُوَ الْمُحَارِبُ لِأَهْلِ صِفَيْنَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى مَعَ تَخَاذُلِ أَصْحَابِهِ وَ تَوَاكُلِ أَنْصَارِهِ؟ وَ أَنَّهُ كَانَ فِي أَكْثَرِ مَقَامَاتِهِ تِلْكَ وَ مَوَاقِفِهِ^٣ لَا يَغْلِبُ فِي ظَنِّهِ الظَّفَرُ، وَ لَا يَرْجُو لَضَعْفٍ مَنِ مَعَهُ النُّصْرَةُ، وَ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ مُصَمِّمًا مَاضِيًا قُدَمًا لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، وَ قَدْ وَهَبَ نَفْسَهُ وَ مَالَهُ وَ وَلَدَهُ لِلَّهِ تَعَالَى^٤، وَ رَضِيَ بِأَنْ يَكُونَ دُونَ الْحَقِّ - إِمَّا جَرِيحًا أَوْ قَتِيلًا - فَكَيْفَ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ مَعَ مَنْ تَقَدَّمَ، وَ الْحَالُ عِنْدَكُمْ وَاحِدَةٌ؟! بَلْ لَوْ قُلْنَا: «إِنَّهَا كَانَتْ أَغْلَظَ وَ أَفْحَشَ» لِأَصْبِنَا^٥؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِفْتَاحَ الشَّرِّ وَ رَأْسَ^٦ الْخِلَافِ وَ سَبَبَ التَّبْدِيلِ وَ التَّغْيِيرِ.

٢١٦

وَ بَعْدُ: فَكَيْفَ لَمْ يَقْنَعْ بِالْكَفِّ عَنِ النِّكَيرِ^٧ وَ الْعُدُولِ عَنِ الْمُكَاشَفَةِ وَ الْمُجَاهَرَةِ حَتَّى بَايَعَ الْقَوْمَ، وَ حَضَرَ مَجَالِسَهُمْ، وَ دَخَلَ فِي أَرَائِهِمْ^٨، وَ صَلَّى مُقْتَدِيًا بِهِمْ، وَ أَخَذَ عَطِيَّتَهُمْ، وَ نَكَحَ^٩ سَبِيَّهُمْ، وَ أَنْكَحَهُمْ، وَ دَخَلَ فِي الشُّورَى الَّتِي هِيَ عِنْدَكُمْ مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ تَقْوَى!؟

١. فِي «أَلْف، ر»: «الرَّسُولُ» بِدَلِ «رَسُولِ اللَّهِ».

٢. فِي «ج»: «أَكْثَرُ نَفُوسٍ» بِدَلِ «نَفُوسٍ أَكْثَرُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «و مَوَاقِفِهِ».

٤. فِي «ج، د»: «النُّصْرَةُ».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «لِخَالْقِهِ».

٦. فِي «أَلْف، ج، ر»: - «لِأَصْبِنَا».

٧. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَأُسْ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّفَكِيرُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «رَأَيْهِمْ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

فما الجواب عن جميع ذلك؟ أذكروه؛ فإن الأمر فيه^١ مُشْتَبِهٌ وَالْخَطْبُ مُلْتَبِسٌ. الجواب: قلنا له^٢: أما الكلام على ما تَصَمَّنَه هذا السؤال فهو مما يَخْتَصُّ^٣ الكلام في الإمامة، وقد استَقْصَيْنَاهُ في كتابنا المعروف بـ «الشافى فى الإمامة»، وَبَسَطْنَا الْقَوْلَ^٤ في هذه الأبوابِ وَنَظَّائِرِهَا بَسْطاً يُزِيلُ الشُّبْهَةَ وَيُوضِحُ الْحُجَّةَ؛ لَكُنَّا^٥ لَا نُخْلِي هذا الكتاب - مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ غَرْضُهُ بِهذه الْمَوَاضِعِ - مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى طَرِيقَةِ الْكَلَامِ فِيهَا، فَتَقُولُ:

قد بَيَّنَّا^٦ في صدرِ هذا الكتابِ أَنَّ الْأَئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعْصُومُونَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ وَصَغَائِرِهَا، وَاعْتَمَدْنَا فِي ذَلِكَ عَلَى دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ لَا يَدْخُلُهُ احْتِمَالٌ وَلَا تَأْوِيلٌ^٧؛ فَمَتَى وَرَدَ عَنْ أَحَدِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِعْلٌ لَهُ ظَاهِرُ الذَّنْبِ وَجَبَ أَنْ نَصْرِفَهُ^٨ عَنْ ظَاهِرِهِ وَنَحْمِلَهُ عَلَى مَا يُطَابِقُ مَوْجِبَ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ فِيهِمْ، كَمَا فَعَلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ فِي مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ الْمُقْتَضِي ظَاهِرَهُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَ مَا لَا يَجُوزُ عَلَى نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَائِهِ^٩ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامٌ فَقَدْ ثَبَّتَ بِالْدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ أَنَّهُ مَعْصُومٌ

١. في «د»: - «فيه».

٢. في «ج»: - «له».

٣. خَصَّهُ وَ اخْتَصَّهُ: أفرده به دون غيره. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٤ (خصص).

٤. في المطبوع: + «فيه».

٥. في «ج» والمطبوع: «لكنّا».

٦. في «ألف، ر»: «قد رتبنا».

٧. في «د» والمطبوع: + «بشيء».

٨. في «ألف، ج»: «أن ينصرف». وفي «ر»: «أن ينصرف».

٩. في «ج، د»: «الأنبياء».

مِنْ^١ الْخَطَا وَالزَّلَلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَمَلِ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جِهَاتِ الْحُسْنِ وَنَفْيِ الْقَبِيحِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا^٢، وَ مَا كَانَ مِنْهَا لَهُ^٣ ظَاهِرٌ يَقْتَضِي الذَّنْبَ عَلِمْنَا فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ؛ فَإِنْ عَرَفْنَا وَجْهَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ ذَكَرْنَاهُ، وَإِلَّا كَفَنَّا فِي تَكْلِيفِنَا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الظَّاهِرَ مَعْدُولٌ عَنْهُ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ فِيهِ يُطَابِقُ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدَلَّةُ.

و هذه الْجُمْلَةُ كَافِيَةٌ فِي جَمِيعِ الْمُشْتَبِهَةِ مِنْ أَعْمَالِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَأَقْوَالِهِمْ، وَ نَحْنُ^٤ نَزِيدُ عَلَيْهَا فَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكْلَفْ^٥ إِنْكَارَ الْمُنْكَرِ - سِوَاءِ اخْتِصَّ بِالْمُنْكَرِ أَوْ تَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ^٦ - إِلَّا بِشُرُوطٍ مَعْرُوفَةٍ أَقْوَاهَا التَّمَكُّنُ، وَ أَنْ لَا يَغْلِبَ فِي ظَنِّ الْمُنْكَرِ أَنْ إِنْكَارَهُ يُوْدِّي إِلَى وَقُوعِ ضَرَرٍ بِهِ لَا يَتَحَمَّلُ مِثْلَهُ، وَ أَنْ لَا يُخَافَ فِي إِنْكَارِهِ مِنْ وَقُوعِ مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنْهُ وَ أَقْبَحُ مِنَ الْمُنْكَرِ.

و هذه شُرُوطٌ قَدْ ذَلَّتِ الْأَدَلَّةُ عَلَيْهَا، وَ وَاظَفْنَا الْمُخَالَفُونَ لَنَا فِي^٧ الْإِمَامَةِ فِيهَا. وَ إِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ مُرَاعَى فِي وَجُوبِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، فَمِنْ أَيْنَ أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْمُنَازَعَةِ فِي^٨ حَقِّهِ وَ الْمُجَادَبَةِ فِي^٩ وَ مَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ

١. في المطبوع: «عن».

٢. في المطبوع: «منهما».

٣. في «ج، د»: «له».

٤. في «د، ر»: «نحن» بدون واو العطف.

٥. في «د»: «لا يكلف».

٦. في المطبوع: «و لا يتعداه».

٧. في «د»: «+» «باب».

٨. في «ألف، د، ر»: «على».

٩. في المطبوع: «و المحاربة».

يَكُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَائِفًا مَتَى نَازَعَ وَجَادَبَ^١ مِنْ ضَرَرٍ عَظِيمٍ يَلْحَقُهُ فِي نَفْسِهِ
وَوَلَدِهِ وَشِيعَتِهِ؟ ثُمَّ مَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَائِفًا فِي الْإِنْكَارِ مِنْ ارْتِدَادِ الْقَوْمِ عَنِ
الدينِ وَخُرُوجِهِمْ عَنِ الْإِسْلَامِ وَنَبْذِهِمْ شِعَارَ الشَّرِيعَةِ، فَرَأَى أَنَّ الْإِغْضَاءَ أَصْلَحُ
فِي الدِّينِ، مِنْ حَيْثُ^٢ كَانَ يَجْرُؤُ الْإِنْكَارُ ضَرَرًا فِيهِ لَا يَتَلَفَى؟

فَإِنْ قِيلَ: مَا^٣ يُمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ مُشْرُوطًا بِمَا ذَكَرْتُمْ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ
لِارْتِفَاعِ التَّمَكُّنِ وَخَوْفِ الضَّرَرِ عَلَى^٤ الدِّينِ وَالنَّفْسِ مِنْ أُمَارَاتٍ لَائِحَةٍ ظَاهِرَةٍ
يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيْءٌ مِنْ أُمَارَاتِ الْخَوْفِ وَعَلَامَاتِ وَقُوعِ الْفَسَادِ
فِي الدِّينِ. وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ يَنْفَعُكُمْ^٥ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ لَا يُطَابِقُهَا.
قُلْنَا: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ^٦: إِنَّ الْأُمَارَاتِ الَّتِي يَغْلِبُ مَعَهَا الظَّنُّ بِأَنَّ إِنْكَارَ الْمُنْكَرِ يُؤْدِي
إِلَى الضَّرَرِ إِنَّمَا يَعْرِفُهَا مَنْ شَهِدَ الْحَالَ وَحَضَرَهَا، وَأَثَرَتْ فِي ظَنِّهِ، وَلَيْسَتْ مِمَّا
يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهَا الْغَائِبُونَ عَنْ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ^٧ وَمَنْ أَتَى بَعْدَ تِلْكَ الْحَالِ بِالسَّنِينِ
الْمُتَطَاوِلَةِ. وَلَيْسَ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَظْهَرْ^٨ لَنَا تِلْكَ الْأُمَارَاتُ وَلَمْ نُحِطْ بِهَا عِلْمًا يَجِبُ
الْقَطْعُ عَلَى^٩ أَنْ مَنْ شَهِدَ تِلْكَ الْحَالَ لَمْ تَكُنْ ظَاهِرَةً لَهُ^{١٠}؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ لِلْمَشَاهِدِ

١. في «ج»: «مَنْ نَازَعَهُ وَجَادَبَهُ» بدل «مَتَى نَازَعَ وَجَادَبَ». وفي المطبوع: «و حارب» بدل «و جاذب».

٢. في «ج»: «إِذْ» بدل «مِنْ حَيْثُ».

٣. في المطبوع: «فَمَا».

٤. في «ألف» و المطبوع: «عَنْ».

٥. في «ر» و المطبوع: «تَنْفَعُكُمْ».

٦. في «ج»: «نَقُولُ».

٧. في «ألف، د»: «الْمَشَاهِدَةُ».

٨. في «د، ر»: «لَمْ يَظْهَرْ».

٩. في المطبوع: «أَنَّ».

١٠. في «ج»: «لَهُ ظَاهِرَةٌ» بدل «ظَاهِرَةٌ لَهُ».

و حضوره مَزِيَّةٌ في هذا الباب لا يُمكنُ دفعُها.

و العاداتُ تَقْتَضِي بأنَّ الحالَ على ما ذُكرناه؛ فإنَّا نَجِدُ كثيراً مِمَّنْ يَحْضُرُ مَجَالِسَ الظَّلَمَةِ مِنَ المُلُوكِ يَمْتَنِعُ مِنْ إنْكَارِ بعضِ ما يَجْرِي بِحَضْرَتِهِم مِنَ المَنَاكِرِ، وَرُبَّمَا أَنْكَرَ ما يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي الظَّاهِرِ، فَإِذَا سُئِلَ عَنْ سَبَبِ إِغْضَائِهِ وَكَفَّ ذِكْرَ أَنَّهُ خَافَ لَأَمَارَةٍ ظَهَرَتْ لَهُ، وَ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ تَكُونَ^١ تِلْكَ الْأَمَارَةُ ظَاهِرَةً لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى يُطَالَبَ بِأَنْ يُشَارِكَهُ فِي الظَّنِّ وَ الْخَوْفِ كُلِّ مَنْ عَرَفَهُ؛ بَلْ رُبَّمَا كَانَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ مَنْ لَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ مِثْلُ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، مِنْ حَيْثُ اخْتَصَّ بِالْأَمَارَةِ دُونَهُ.

ثُمَّ قَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا فِي الْإِمَامَةِ - مِنْ أَسْبَابِ الْخَوْفِ وَ أَمَارَاتِ الضَّرَرِ الَّتِي تَنَاصَرَتْ بِهَا الرِّوَايَاتُ، وَ وَرَدَتْ مِنَ الْجِهَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ - مَا فِيهِ مَقْنَعٌ لِلْمُتَأَمِّلِ، وَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَوِلَطَ فِي الْأَمْرِ، وَ سَوِّقَ إِلَيْهِ، وَ انْتَهَزَتْ غِرَّتُهُ، وَ اغْتَنِمَتْ الْحَالُ الَّتِي كَانَ فِيهَا مُتَشَاغِلاً بِتَجْهِيزِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ سَعَى^٢ الْقَوْمُ إِلَى سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، وَ جَرَى لَهُمْ فِيهَا مَعَ الْأَنْصَارِ مَا جَرَى، وَ تَمَّ لَهُمْ عَلَيْهِمْ^٣ - لِمَا اتَّفَقَ مِنْ بَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ^٤ - مَا تَمَّ، وَ أَظْهَرُوا بِمَا^٥ تَوَجَّهَ لَهُمْ مِنْ قَهْرِهِمُ الْأَنْصَارُ^٦ أَنَّ الْإِجْمَاعَ

١. فِي «ج»: «فَإِنْ».

٢. فِي «ج، د»: «أَنْ يَكُونَ».

٣. فِي «ج»: «وَ سَوِّقَ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَلَيْهِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَمَا».

٦. «بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ» كَانَ رَئِيسَ الْخَزَرَجِ بَعْدَ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ، وَ قُتِلَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ بِالْيَمَنِ، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ فِي غَائِلَةِ الْبَيْعَةِ. وَ قِيلَ: بَايَعَ هُوَ بَعْدَ عَمْرِ. رَاجِعُ: الْجَرَحُ وَ التَّعْدِيلُ، ج ٢، ص ٣٧٤، الرِّقْمُ ١٤٤٩؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٤، ص ١٦٦، الرِّقْمُ ٧١٨.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ ظَهَرَ وَ إِنَّمَا» بَدَلَ «وَ أَظْهَرُوا بِمَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ مَا تَوَجَّهَ».

قد انعقد على البيعة، وأن الرضا وقع من جميع الأمة. وروى أمير المؤمنين عليه السلام ومن تأخر معه من بني هاشم وغيرهم رسالة من تلزمهم^٢ بيعة قد تمت وجبت؛ لا خيار فيها لأحد، ولا رأي في التوقف عنها لذي رأي. ثم تهددوه على التأخير، وتارة^٣ يقال له: «لا تقم مقام من يظن به الحسد لابن عمه» إلى ما شاكل ذلك من الأقوال والأفعال التي تقتضي التكفل والتشبت^٥، وتدل على التصميم والتتميم^٧. وهذه أمارات - بل دلالات - تدل على أن الضرر في مخالفة القوم شديد.

و بعد: فإن الذي نذهب إليه من سبب التقيّة والخوف مما لا بد منه إذا فرضوا أن مذهبنا في النصّ صحيح؛ لأنه إذا كان النبي صلى الله عليه وآله قد نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة في مقام بعد مقام وبكلام لا يحتمل التأويل. ثم رأى المنصوص عليه أكثر الأمة - بعد الوفاة بلا فصل - أقبلوا يتنازعون الأمر تنازع من لم يعهد إليه بشيء فيه^٨ ولا سمع^٩ على الإمامة نصّاً؛ لأن المهاجرين قالوا: نحن أحقّ بالأمر؛ لأن الرسول^{١٠} صلى الله عليه وآله منا وإليه وآله منا وإليه. و قال

١. في «د»: + «بين».

٢. في «ألف، ب، ج»: «يلزمهم».

٣. في المطبوع: «فتارة».

٤. في «ج»: + «نفسك».

٥. في «ر»: «التسبب». وفي المطبوع: «التنبت». و «التشبت»: التعلّق بالشيء ولزومه، وشدة الأخذ به.

راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٥٨ (شبث).

٦. في «ألف، د»: «و يدل».

٧. في «ج، د»: «و التتميم».

٨. في «د»: - «فيه».

٩. في «ألف، ب، ج» والمطبوع: «ولا يسمع».

١٠. في «ج»: «رسول الله» بدل «الرسول».

الأنصار: نَحْنُ آوِيَانَهُ وَنَصَرْنَاهُ، فَمِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ. هذا، والنَّصُّ لَا يُذَكَّرُ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الزَّمَانَ لَمْ يَبْعُدْ فَيَتَنَاسَوْهُ، وَمِثْلُهُ لَا يَتَنَاسَى. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُمْ عَمِلُوا عَلَى التَّصْمِيمِ، وَوَطَّنُوا نَفْسَهُمْ^١ عَلَى التَّجْلِيحِ^٢، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَجِزُوا الْإِقْدَامَ عَلَى خِلَافِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَجَلٍ أَوَامِرِهِ وَأَوْثَقِ عُهُودِهِ وَالتَّظَاهُرِ بِالْعُدُولِ عَمَّا أَكَّدَهُ وَعَقَدَهُ إِلَّا لِدَاعٍ قَوِيٍّ وَأَمْرٍ عَظِيمٍ يُخَافُ فِيهِ مِنَ عَظِيمِ الضَّرَرِ، وَيَتَوَقَّعُ مِنْهُ شَدِيدُ الْفِتْنَةِ. فَأَيُّ طَمَعٍ يَبْقَى فِي تَرْوِعِهِمْ بَوْعِظٍ أَوْ تَذَكِيرٍ^٣؟ وَكَيْفَ يَطْمَعُ فِي قَبُولِ وَعْظِهِ وَالرَّجُوعِ إِلَى تَبْصِيرِهِ^٤ وَإِرْشَادِهِ مَنْ رَأَاهُمْ لَمْ يَتَّعِظُوا بَوْعِظِ مُخْرِجِهِمْ^٥ مِنَ الضَّلَالَةِ وَمُنْقِذِهِمْ^٦ مِنَ الْجَهَالَةِ؟ وَكَيْفَ لَا يَتَهَمُّهُمْ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ مَنْ رَأَى فِعْلَهُمْ بِسَيِّدِهِمْ وَسَيِّدِ النَّاسِ أَجْمَعِينَ فِيمَا عَاهَدَهُ وَأَرَادَهُ وَقَصَدَهُ؟ وَهَلْ يُمَكِّنُ^٧ عَاقِلٌ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَقُولَ: أَيُّ أَمَارَةٍ لِلْخَوْفِ ظَهَرَتْ؟!

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْقَوْمَ مَا خَالَفُوا نَصًّا، وَلَا تَبَدَّلُوا^٨ عَهْدًا، وَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَقُولُ مِنْكُمْ عَلَيْهِمْ لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَدَعْوَى لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا؛ فَتَسْقُطُ حِينَئِذٍ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَصْلِهَا، وَيَصِيرُ تَقْدِيرُهَا: إِذَا كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ وَلَا مَغْلُوبٍ عَلَى الْخِلَافَةِ، فَكَيْفَ لَمْ يُطَالَبْ بِهَا^٩ يُنَازَعُ فِيهَا؟! وَمَعْلُومٌ

١. في «د»: «أنفسهم».

٢. «التجليح»: شدة الإقدام والتصميم في الأمر والمضي. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٢٤ (جلع).

٣. في المطبوع: «و تذكير».

٤. في «ج»: «مقصده». وفي المطبوع: «تبصره».

٥. في المطبوع: «يخرجهم».

٦. في المطبوع: «و ينقذهم».

٧. في المطبوع: «يتمكن».

٨. في «ج»: «ولا نقضوا».

٩. في «ب» و المطبوع: «لم».

أنه لا مسألة في أن^١ لم يُطالب بما ليس له و لم يُجعل إليه، وإنما المسألة في أن: لم^٢ لم يُطالب بما جعل إليه؟ وإذا فرضنا أن ذلك إليه جاء منه كُل الذي ذكرناه.

٢٢٠

ثم يُقال لهم: إذا سلّمتم أن وجوب^٣ إنكار المنكر مشروط بما ذكرناه من الشروط، فلم أنكرتم أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام إنما أحجم عن المجاهرة بالإنكار لأن شروط إنكار المنكر لم تتكامل؛ إما لأنه كان خائفاً على نفسه، أو على من يجري مجرى نفسه، أو مشفقاً من وقوع ضرر في الدين هو أعظم مما أنكره^٤؟! وما المانع من أن يكون الأمر جري على ذلك؟

فإن قالوا: لأن^٥ أمارات الخوف لم تظهر.

قلنا: وأي أمارة للخوف هي أقوى من الإقدام على خلاف الرسول صلى الله عليه وآله في أوثق عهوده وأقوى عقودِه، والاستبداد^٦ بأمر لا حظ لهم فيه؟ وهذه الحال تخرج من أن تكون أمارة في ارتفاع الحشمة^٧ من القبيح إلى أن تكون دلالة، وإنما يسوغ أن يُقال: لا أمارة هناك تقتضي الخوف وتدعو إلى سوء الظن إذا فرضنا أن القوم^٨ كانوا على أحوال السلامة متضافرين متناصرين متمسكين بأوامر الرسول صلى الله عليه وآله جارين على سُنَّته و طريقتِه، فلا يكون لسوء الظن

١. في «د» والمطبوع: + «من».

٢. في «ألف، ج» - «لم».

٣. في «ألف، ر» - «وجوب».

٤. في «ج»: «ينكره».

٥. في المطبوع: «إن».

٦. في «ج» والمطبوع: «رسول الله بدل الرسول».

٧. في «ج، د»: «والاستبدال».

٨. في «ر»: «الحشمة».

٩. في المطبوع: + «إذا».

عليهم مَجَالٌ، و لا لِلْخَوْفِ^١ مِنْ جِهَتِهِمْ طَرِيقٌ. فَأَمَّا إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُمْ دَفَعُوا النَّصَّ الظَّاهِرَ، وَ خَالَفُوهُ، وَ عَمِلُوا بِخِلَافِ مُقْتَضَاهُ، فَالْأَمْرُ حِينَئِذٍ مُنْعَكِسٌ مُنْقَلِبٌ، وَ حُسْنُ الظَّنِّ لَا وَجْهَ لَهُ، وَ سُوءُ الظَّنِّ هُوَ الْوَاجِبُ الْلازِمُ.

فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْمُتَضَادَّاتِ، وَ يَفْرِضُوا أَنَّ الْقَوْمَ دَفَعُوا النَّصَّ، وَ خَالَفُوا مَوْجِبَهُ، وَ هُمْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى أَحْوَالِ السَّلَامَةِ الْمَعْهُودَةِ مِنْهُمْ الَّتِي تَقْتَضِي مِنَ الظَّنِّ بِهِمْ أَحْسَنَهَا وَ أَجْمَلَهَا.

عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ إِنْكَارٌ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ فَإِنَّ الرِّوَايَةَ مُتَظَاهِرَةً بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَزَلْ يَتَظَلَّمُ وَ يَتَأَلَّمُ، وَ يَشْكُو أَنَّهُ مَظْلُومٌ مَقْهُورٌ^٢ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ وَ خِطَابٍ بَعْدَ خِطَابٍ.

وَ قَدْ ذَكَرْنَا تَفْصِيلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي كِتَابِنَا الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ^٣، وَ أَوْرَدْنَا طَرَفًا مِمَّا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَ بَيَّنَّا أَنَّ كَلَامَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى تَرْتَّبٌ^٤ فِي الْأَحْوَالِ بِحَسَبِ تَرْتُّبِهَا فِي الشَّدَّةِ وَ اللَّيْنِ؛ فَكَانَ^٥ الْمَسْمُوعُ مِنْ كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ - لَا سِيَّمَا فِي صَدْرِهَا وَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْبَيْعَةِ لَهُ - مَا لَمْ يَكُنْ مَسْمُوعًا فِي أَيَّامِ عُمَرَ، ثُمَّ صَرَّحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٦ وَ قَوَّى تَعْرِيزَهُ فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ، ثُمَّ انْتَهَتْ الْحَالُ فِي أَيَّامِ تَسْلِيمِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ إِلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَ لَا يَقِفُ

١. في المطبوع: «الخوف».

٢. في المطبوع: «و مقهور».

٣. راجع: الشافعي، ج ٣، ص ٢٢٣ و بعدها.

٤. في «ب، ج» و المطبوع: «يترتب».

٥. في «ج، د»: «و كان».

٦. في «ج»: «ولاية».

٧. في «ج»: «+ و بين».

مَوْقِفًا إِلَّا وَ يَتَظَلَّمُ^١ فِيهِ بِالْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلِفَةِ وَ الْوُجُوهِ الْمُتَبَايِنَةِ، حَتَّى اشْتَرَكَ^٢ فِي مَعْرِفَةِ مَا فِي نَفْسِهِ الْوَلِيِّ وَ الْعَدُوِّ وَ الْقَرِيبُ وَ الْبَعِيدُ، وَ فِي بَعْضٍ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُبْدِيهِ وَ يُعِيدُهُ إِعْذَارًا وَ إِفْرَاقًا لِلْوُسْعِ وَ قِيَامًا^٣ بِمَا يَجِبُ عَلَى مِثْلِهِ مِمَّنْ قَلَّ تَمَكُّنُهُ وَ ضَعُفَ نَاصِرُهُ.

فَأَمَّا مُحَارَبَةُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ثُمَّ أَهْلِ صِفِّينَ^٤، فَلَا يَجْرِي مَجْرَى الظَّاهِرِ بِالْإِنْكَارِ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى هَؤُلَاءِ أَعْوَانًا وَ أَنْصَارًا، يَكْثُرُ عَدَدُهُمْ، وَ يُرْجَى النُّصْرَةُ^٥ وَ الظَّفَرُ بِمِثْلِهِمْ؛ لِأَنَّ الشُّبُهَةَ فِي فِعْلِهِمْ وَ بَغْيِهِمْ كَانَتْ زَانِلَةً عَنْ جَمِيعِ الْأُمَائِلِ وَ ذَوِي الْبَصَائِرِ، وَ لَمْ يَشْتَبِهْ أَمْرُهُمْ إِلَّا عَلَى أَغْنَامٍ وَ طَعَامٍ^٦ لَا اعْتِبَارَ بِهِمْ وَ لَا فِكْرَ فِي نُصْرَةِ مِثْلِهِمْ، فَتَعَيَّنَ الْغَرَضُ فِي قِتَالِهِمْ^٧ وَ مُجَاهَدَتِهِمْ؛ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَلَيْسَ هَذَا وَ لَا شَيْءٌ مِنْهُ مَوْجُودًا فِيمَنْ تَقَدَّمَ، بَلْ الْأَمْرُ فِيهِ بِالْعَكْسِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ وَ الْعَدَدَ الْجَمَّ الْكَثِيرَ^٨ كَانُوا عَلَى مَوَالِيَتِهِمْ وَ تَعْظِيمِهِمْ^٩ وَ تَصْوِيهِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَ أَفْعَالِهِمْ؛ فَبَعْضُ الشُّبُهَةِ، وَ بَعْضُ الْإِنْحِرَافِ عَنْ

١. فِي «ج»: «و يَتَكَلَّمُ».

٢. فِي «ألف»: «أَشْرَكَ».

٣. فِي «ر»: «و قِيَامًا».

٤. فِي «ج»: «و صَفِّينَ» بِدَلِّ «ثُمَّ أَهْلِ صَفِّينَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «النَّصْر».

٦. «الطَّغَامُ»: أَوْبَاشُ النَّاسِ وَ أَرْذَالُهُمْ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٣٦٨ (طغم).

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «و مُحَارَبَتِهِمْ».

٨. فِي «ج، د»: «الْكَثِيرُ وَ الْجَمُّ الْغَفِيرُ» بِدَلِّ «الْجَمُّ الْكَثِيرُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «و تَفْضِيلِهِمْ».

أمير المؤمنين عليه السلام و المَحَبَّة لِخُرُوجِ الأمرِ عنه، و بعضُ لطلبِ الدنيا و حُطامِها و نيلِ الرئاساتِ فيها.

فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَالَيْنِ^١ وَ سَوَّى بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ كَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْمُتَضَادِّينِ؟! وَ كَيْفَ يُقَالُ هَذَا وَ يُطَلَّبُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ مِثْلُ مَا وَقَعَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَأَخَّرًا فِي صِفَتَيْنِ وَ الْجَمَلِ، وَ كُلُّ مَنْ حَارَبَ مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْحُرُوبِ - إِلَّا الْقَلِيلَ - كَانُوا قَائِلِينَ بِإِمَامَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ فِيهِمْ^٢ مَنْ يَعْتَقِدُ تَفْضِيلَهُمْ عَلَى سَائِرِ الْأُمَّةِ؟! فَكَيْفَ يَسْتَنْصِرُ^٣ وَ يَتَّقُوهُ فِي إِظْهَارِ الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ بِقَوْمٍ هَذِهِ صِفَتُهُمْ؟! وَ أَيْنَ الْإِنْكَارُ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَ طَلْحَةَ^٤ وَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ لَوْلَا الْغَفْلَةُ وَ الْعَصِيَّةُ؟! وَ لَوْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَرْجُ فِي حَرْبِ الْجَمَلِ^٥ وَ صِفَتَيْنِ وَ سَائِرِ حُرُوبِهِ ظَفَرًا أَوْ خَافَ مِنْ ضَرَرٍ فِي الدِّينِ عَظِيمٍ - هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا يُنْكِرُهُ - لَمَا كَانَ إِلَّا مُمَسِكَاً مُحْتَجِماً^٦، كَسُتَيْتِهِ فِيمَنْ تَقَدَّمَ.

٢٢٢

[شُبْهَةُ بَيْعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمُتَأَمِرِينَ]

فَأَمَّا الْبَيْعَةُ، فَإِنْ أُريدَ بِهَا الرِّضَا وَ التَّسْلِيمُ، فَلَمْ يُبَايِعْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَوْمَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَ مَنْ ادَّعَى ذَلِكَ كَانَتْ عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُهَا. وَ إِنْ أُريدَ بِالْبَيْعَةِ الصَّفَقَةُ وَ إِظْهَارُ الرِّضَا، فَذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛

١. فِي «ج، د»: «الْحَالَتَيْنِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «و مِنْهُمْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْتَنْصِرُهُ».

٤. فِي «ج» + «و الزَّبِير».

٥. فِي «ج»: «الْبَصْرَةَ».

٦. فِي «ج»: «مُحْتَجِجاً». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و مُحْتَجِماً».

لَكِنْ بَعْدَ مَطْلٍ شَدِيدٍ وَتَقَاعُدٍ طَوِيلٍ عَلِمَهُمَا الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَإِنَّمَا دَعَاهُ إِلَى الصَّفَقَةِ وَإِظْهَارِ التَّسْلِيمِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي بَعْضُهَا يَدْعُو إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

إِشْبَهُهُ حُضُورُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَجَالِسِ الْمُخَالِفِينَ [

فَأَمَّا^١ حُضُورُ مَجَالِسِهِمْ، فَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّنْ يَتَعَمَّدُهَا وَيَقْصِدُهَا، وَإِنَّمَا كَانَ يُكَيِّزُ الْجُلُوسَ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ^٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَيَقْعُ الْإِجْتِمَاعُ مَعَ الْقَوْمِ هُنَاكَ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِمَجْلِسٍ لَهُمْ مَخْصُوصٍ.

وَبَعْدُ: فَلَوْ تَعَمَّدَ حُضُورَ مَجَالِسِهِمْ لَيَنْهَى عَنْ بَعْضِ مَا يَجْرِي فِيهَا مِنْ مُنْكَرٍ - فَإِنَّ الْقَوْمَ قَدْ كَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ - لَعَازَ، وَلَكَانَ لِلْحُضُورِ وَجْهٌ صَحِيحٌ لَهُ بِالْإِذْنِ عُلُقَةٌ قَوِيَّةٌ.

فَأَمَّا الدُّخُولُ فِي آرَائِهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّنْ يَدْخُلُ فِيهَا إِلَّا مُرْشِدًا لَهُمْ وَنُبِيًّا عَلَى بَعْضِ مَا شَذَّ عَنْهُمْ، وَالدُّخُولُ بِهَذَا الشَّرْطِ وَاجِبٌ.

[وَجْهٌ صَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلْفَ الْمُخَالِفِينَ]

فَأَمَّا^٣ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: صَلَاةً مُقْتَدِةً^٤ مُؤْتَمَّةً بِإِمَامِهِ^٥ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَصَلَاةً مُظْهِرَةً لِلْإِقْتِدَاءِ وَالْإِثْمَامِ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْوِيهِمَا.

فَإِنْ أَدْعَى عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ^٦ صَلَّى نَاوِيًا لِلْإِقْتِدَاءِ، فَيَجِبُ أَنْ

١. في المطبوع: «وَأَمَّا».

٢. في «ج»: «و المطبوع: «رسول الله» بدل «الرسول».

٣. في المطبوع: «وَأَمَّا».

٤. في المطبوع: «و صلاة».

٥. في «ألف»: «بإمامة».

٦. في «د»: «بأنه».

يَدُلُّوا عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّا لَا نُسَلِّمُهُ، وَلَا هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ النَّزَاعَ فِيهِ.
و إِنْ أَدَعَوْا صَلَاةَ مُظْهِرٍ لِلْإِقْتِدَاءِ، فَذَلِكَ ^١ مُسَلِّمٌ؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ نَافِعٍ
فِيمَا يَقْصِدُونَهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ مَا نَذَهَبَ إِلَيْهِ فِي أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
فَلَمْ ^٢ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: فَمَا الْعِلَّةُ فِي إِظْهَارِ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ لَا يَجُوزُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ؟
و الْعِلَّةُ ^٣ فِي ذَلِكَ غَلْبَةُ الْقَوْمِ عَلَى الْأَمْرِ وَ تَمَكُّنُهُمْ مِنَ الْحَلِّ وَ الْعَقْدِ، وَ لِأَنَّ
الْإِمْتِنَاعَ مِنَ إِظْهَارِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ مُجَاهَرَةً وَ مُنَابَذَةً، وَ قَدْ قُلْنَا فِيمَا يُوَدِّي ذَلِكَ إِلَيْهِ مَا
فِيهِ كِفَايَةٌ.

[وَجْهٌ أَخَذَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَعْطِيَةَ الْمَخَالِفِينَ]

فَأَمَّا أَخَذَ الْأَعْطِيَةَ ^٥: فَمَا أَخَذَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا حَقَّهُ، وَ لَا سُؤَالَ عَلَى مَنْ أَخَذَ مَا ^٦
يَسْتَحِقُّهُ فِيهِ ^٧.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ الْمَالَ لَمْ يَكُنْ وَدِيعَةً لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيْدِيهِمْ وَ لَا
دِينًا فِي ذِمَّتِهِمْ ^٨، فَيَتَعَيَّنْ حَقُّهُ، وَ يَأْخُذَهُ كَيْفَ شَاءَ وَ أَنْى شَاءَ؛ لَكِنَّ ذَلِكَ الْمَالَ إِنَّمَا
يَكُونُ حَقًّا لَهُ إِذَا كَانَ الْجَابِي لِذَلِكَ الْمَالِ وَ الْمُسْتَفِيدُ لَهُ مِمَّنْ قَدْ سَوَّغَتْهُ ^٩ الشَّرِيعَةُ

١. فِي «أَلْف، ر»: «فَذَلِكَ».

٢. فِي «د» وَ الْمُطْبُوعُ: «+ لَّهُمْ».

٣. فِي «أَلْف، ج، ر»: «و لَمْ».

٤. فِي «د» وَ الْمُطْبُوعُ: «فَالْعِلَّةُ».

٥. فِي «د»: «الْعَطِيَّةُ».

٦. فِي «ج»: «+ يَجِبُ لَهُ وَ».

٧. فِي الْمُطْبُوعُ: «- فِيهِ».

٨. فِي الْمُطْبُوعُ: «ذِمَّتِهِمْ».

٩. فِي الْمُطْبُوعُ: «سَوَّغَتْ».

جَبَايَتَهُ وَغَنَمَهُ^١ إِنْ كَانَ مِنْ^٢ غَنِيمَةٍ^٣، وَالْغَاصِبُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْنَمَ، وَلَا أَنْ يَتَصَرَّفَ
التَّصَرُّفَ الْمَخْصُوصَ الَّذِي يُفِيدُ الْمَالَ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَا نَقُولُ: إِنْ تَصَرَّفَ الْغَاصِبُ لِأَمْرِ الْأُمَّةِ إِذَا كَانَ عَنْ قَهْرٍ
وِغْلَبَةٍ، وَسَوَّغَتِ الْحَالُ لِلأُمَّةِ الْإِمْسَاكَ عَنِ النِّكَاحِ خَوْفًا وَتَقِيَّةً، يَجْرِي فِي الشَّرْعِ
مَجْرَى تَصَرُّفِ الْمُحِقِّ فِي بَابِ جَوَازِ أَخْذِ الْأَمْوَالِ الَّتِي^٤ تَفِيءُ^٥ عَلَى يَدِهِ
وَنِكَاحِ السَّبْيِ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ هُوَ بِذَلِكَ^٦ الْفِعْلِ مَوْزُورًا مُعَاقِبًا^٧. وَهَذَا
بَعِيْنُهُ عَلَيْهِ نَصٌّ عَنْ^٨ أَئِمَّتِنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سُئِلُوا عَنِ النِّكَاحِ فِي دَوْلِ^٩ الظَّالِمِينَ
وَالْتَصَرُّفِ الْمَخْصُوصِ^{١٠} فِي الْأَمْوَالِ.

[فِي نِكَاحِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامِ السَّبْيِ]

فَأَمَّا مَا ذُكِرَ^{١١} فِي السُّؤَالِ مِنْ نِكَاحِ السَّبْيِ، فَقَدْ قُلْنَا فِي هَذَا الْبَابِ مَا فِيهِ كَفَايَةٌ،
وَلَوْ^{١٢} اقْتَصَرْنَا^{١٣} عَلَيْهِ؛ لَكِنَّا نَزِيدُ^{١٤} الْأَمْرَ وَضُوحًا بِأَنْ نَقُولَ: لَيْسَ الْمُشَارُ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وِغْنِمَتِهِ».

٢. فِي «أَلْف»: «فِي».

٣. فِي «ر»: «غَنِيمَتِهِ».

٤. فِي «ج»: «تَجْرِي». وَفِي «د»: «يَفِي».

٥. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «لِذَلِكَ».

٦. فِي «أَلْف، ر»: «وِ مُعَاقِبًا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «دَوْلَةٌ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَخْصُوص».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَا».

١١. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَوْ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

١٢. فِي «ج»: «اقْتَصَرْتُ».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

١٤. فِي «د»: «الْمَالِ الَّذِي» بِدَلِ «الْأَمْوَالِ الَّتِي».

بذلك فيه إلا إلى الحنفية أم ابنه^١ محمد رضي الله عنه، وقد كُنَّا ذكرنا في كتابنا الشافعي^٢: أنه عليه السلام لم يستحبها بالسبي؛ بل نكحها ومهرها. وقد وردت الرواية من طريق العامة - فضلاً عن طريق الخاصة - بهذا بعينه؛ فإن البلاذري روى في كتابه المعروف بـ «تاريخ الأشراف»^٣ عن علي بن المغيرة الأثرم وعباس بن هشام الكلبي عن هشام بن خراش بن إسماعيل العجلي، قال: أغازت بنو أسد على بني حنيفة، فسبوا خولة بنت جعفر، وقدموا بها المدينة في أول خلافة أبي بكر، فباعوها من علي عليه السلام، وبلغ الخبر قومها، فقدموا المدينة على علي عليه السلام، فعرفوها وأخبروه بموضعها منهم، فأعتقها ومهرها وتزوجها، فولدت له محمداً، وكناه أبا القاسم.

قال^٤: وهذا هو الثبوت، لا الخبر الأول؛ يعني بذلك خيراً رواه عن المدائني^٥، قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن، فأصاب خولة في بني زبيد - وقد ارتدوا مع عمرو بن معديكرب - وصارت في سهمه، وذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله: «إن ولدت منك غلاماً فسمه باسمي، وكنه بكنتي». فولدت له عليه السلام بعد موت فاطمة عليها السلام، فسماه محمداً، وكناه أبا القاسم^٦.
و هذا الخبر إذا كان صحيحاً لم يبق سؤال في باب الحنفية.

١. في «د» والمطبوع: - «ابنه».

٢. في «د» والمطبوع: «المعروف بالشافعي» بدل «الشافعي».

٣. اشتهر الكتاب وطبع بعنوان «أنساب الأشراف»، ويسمى أيضاً: «الأخبار والأنساب».

٤. في «ر»: «فتزوجها».

٥. أي البلاذري.

٦. في «د» والمطبوع: + «أنه».

٧. أنساب الأشراف، ص ١١٠ و ١١١، ح ٢٥١ و ٢٥٣.

[إِنكَاحُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَخَالِفِينَ]

فَأَمَّا إِنْكَاحُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيَّاهُمْ، فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا الشَّافِي الْجَوَابَ عَنْ هَذَا
 ٢٢٥ الْبَابِ مَشْرُوحاً، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَجَابَ عُمَرَ إِلَى إِنْكَاحِ بِنْتِهِ^١ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا
 بَعْدَ تَوَعُّدٍ وَتَهْدِيدٍ وَمُرَاجَعَةٍ وَمُنَازَعَةٍ وَكَلَامٍ طَوِيلٍ مَّا ثَوَّرَ أَشْفَقَ مَعَهُ مِنْ شُرُوقِ^٢
 الْحَالِ وَظُهُورِ مَا لَا يَزَالُ يُخْفِيهِ مِنْهَا، وَأَنَّ الْعَبَّاسَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْأَمْرَ
 يُفْضِي إِلَى الْوَحْشَةِ وَوُقُوعِ الْفُرْقَةِ سَأَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدَّ أَمْرِهَا إِلَيْهِ، فَفَعَلَ، فَزَوَّجَهَا
 مِنْهُ. وَمَا يَجْرِي^٤ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَعْلُومٌ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ اخْتِيَارٍ وَلَا إِيْثَارٍ.

وَبَيَّنَّا فِي الْكِتَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُبَيِّحَ الشَّرْعُ أَنْ يُنَاكَحَ بِالْإِكْرَاهِ مَنْ
 لَا يَجُوزُ مُنَاكَحَتُهُ مَعَ الْإِخْتِيَارِ، لَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ الْمُنْكَحُ مُظْهِراً لِلْإِسْلَامِ وَالتَّمَسُّكِ
 بِسَائِرِ الشَّرِيعَةِ.

وَبَيَّنَّا أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ مُنَاكَحَةِ الْكُفَّارِ عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ كُفْرِهِمْ، وَإِنَّمَا
 الْمَرْجِعُ فِيهَا يَحُلُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ إِلَى الشَّرِيعَةِ، وَفِعْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ أَقْوَى حُجَّةٍ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ، وَبَيَّنَّا الْجَوَابَ عَنْ إِلْزَامِهِمْ لَنَا؛ فَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى
 إِنْكَاحِ^٦ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لَكَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَفَرَّقْنَا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِأَنَّ قُلْنَا: إِنْ كَانَ السُّؤَالُ عَمَّا فِي الْعَقْلِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ
 الْأَمْرَيْنِ.

١. فِي «د، ر»: «ابنته».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ بعد».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «شؤون».

٤. فِي «ج»: «+ هذا المجري و».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ معروف».

٦. فِي «ألف، ج، ر»: «نكاح».

وإن كَانَ عَمَّا فِي الشَّرْعِ، فَالْإِجْمَاعُ يَحْظَرُ أَنْ تُنَكَحَ الْيَهُودُ^١ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ مَا أَجْمَعُوا عَلَى حَظَرِ إِنْكَاحِ «مَنْ ظَاهِرُهُ الْإِسْلَامُ وَ هُوَ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْقَبِيحِ يُكْفَرُ^٢ بِهِ» إِذَا اضْطُرُّرْنَا إِلَى ذَلِكَ وَ أَكْرَهْنَا عَلَيْهِ.

فَإِذَا قَالُوا: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ كُفْرِ الْيَهُودِيِّ^٣ وَ كُفْرِ مَنْ ذَكَرْتُمْ؟ قُلْنَا لَهُمْ: وَ أَيْ^٤ فَرْقٍ بَيْنَ كُفْرِ الْيَهُودِيَّةِ فِي جَوَازِ نِكَاحِهَا^٥ عِنْدَكُمْ وَ كُفْرِ الْوَسْئِيَّةِ؟

أَوْجُهُ دُخُولِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فِي الشُّورَى

فَأَمَّا الدُّخُولُ فِي الشُّورَى: فَقَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا الْمَتَقَدِّمِ^٦ ذِكْرَهُ^٧ الْكَلَامَ فِيهِ وَ فِي عِلَّتِهِ مُسْتَقْصَى؛ وَ^٨ جَمَلْتُهُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْلَا الشُّورَى لَمْ يَكُنْ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ عَلَى الْقَوْمِ بِفَضَائِلِهِ وَ مَنَاقِبِهِ وَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ عَلَيْهِ، وَ بِمَا ذَكَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٩ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَسْبَابَهُ إِلَى^{١٠} الْإِمَامَةِ أَقْوَى مِنْ أَسْبَابِهِمْ، وَ طُرُقَهُ إِلَى تَنَاوُلِهَا أَقْرَبُ مِنْ طُرُقِهِمْ. وَ مَنْ كَانَ يُصْغِي - لَوْلَا الشُّورَى - إِلَى كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْتَوْفَى فِي هَذَا الْمَعْنَى؟ وَ أَيْ حَالٍ لَوْلَاهَا كَانَتْ تَقْتَضِي ذِكْرَ مَا ذَكَرَهُ^{١١}

٢٢٦

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْيَهُودِي».

٢. فِي «أَلْف، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْكُفْر».

٣. فِي «أَلْف، ر»: «الْيَهُود».

٤. فِي «أَلْف، ج، ر»: «أَيَّ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ.

٥. فِي «ب، ر»: «إِنْكَاحِهَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَقْدَم».

٧. فِي «ج»: «الشَّافِي» بِدَلِ «الْمَتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ مِنْ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَاهُ» بِدَلِ «ذَكَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

١٠. فِي «ج، د»: «فِي».

١١. فِي «ج»: «ذَكَرْنَاهُ».

مِنَ الْمَقَامَاتِ وَالْفَضَائِلِ؟ فَلَوْ^١ لَمْ يَكُنْ فِي الشُّرَى مِنَ الْغَرَضِ إِلَّا هَذَا وَحْدَهُ لَكَانَ كَافِيًا مُغْنِيًا.

و بَعْدُ: فَإِنَّ الْمُدْخَلَ لَهُ فِي الشُّرَى هُوَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى إِظْهَارِ الْبَيْعَةِ لِلرَّجُلَيْنِ وَ الرِّضَا بِإِمَامَتِهِمَا وَ إِمضَاءِ عُقُودِهِمَا؛ فَكَيْفَ يُخَالَفُ فِي الشُّرَى وَ يَخْرُجُ مِنْهَا، وَ هِيَ عَقْدٌ مِنْ عُقُودٍ مَّنْ لَمْ يَزَلْ مُمَضِيًّا فِي الظَّاهِرِ لِعُقُودِهِ حَافِظًا لِعَهْدِهِ؟! وَ أَوَّلُ مَا كَانَ يُقَالُ لَهُ: إِنَّكَ إِنَّمَا لَا تَدْخُلُ فِي الشُّرَى لِإِعْتِقَادِكَ أَنَّ الْإِمَامَةَ إِلَيْكَ، وَ أَنَّ اخْتِبَارَ الْأُمَّةِ لِلْإِمَامِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَاطِلٌ. وَ فِي هَذَا مَا فِيهِ وَ الْامْتِنَاعُ مِنَ الدَّخُولِ^٢ يَقُودُ^٣ إِلَيْهِ، وَ يَحْمِلُ عَلَيْهِ.

وَ قَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا دَخَلَ فِيهَا تَجْوِيزًا أَنْ يَنَالَ الْأَمْرَ مِنْهَا، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ سَبَبٍ ظَنُّ مَعَهُ فَرَجٌ^٤ أَوْ جَوْزٌ^٥ الْوَصُولَ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهِ يُلْزِمُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ التَّوَصُّلُ بِهِ وَ تَحْرِيهِ^٦ لَهُ. وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ كَافِيَةٌ فِي الْجَوَابِ عَنْ جَمِيعِ مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ.

[شُبْهَةٌ عَدَمِ إِفْتَاءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) بِمَذَاهِبِهِ فِي أَيَّامِ الْمُتَأَمِّرِينَ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كُنْتُمْ تَرَوُونَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ تَدْعُونَ عَلَيْهِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مَذَاهِبَ كَثِيرَةً لَا يَعْرِفُهَا الْفُقَهَاءُ لَهُ مَذْهَبًا، وَ قَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَكُمْ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَوْ».

٢. فِي «ج»: «+» فِي الشُّرَى.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: يَعُودُ.

٤. فِي «ج، د»: «-» فَرَجٌ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَجَوْزٌ».

٦. فِي «أَلْف، ر»: «وَالْتَجَرِبَةُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْهَجْرَةُ».

يُشَاهِدُ الْأَمَرَ يَجْرِي بِخِلَافِهَا، فَالْأَفْتَى بِمَذَاهِبِهِ، وَتَبَّهَ عَلَيْهَا، وَارْشَدَ إِلَيْهَا؟
وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَعْمَلَ التَّقِيَّةَ، كَمَا اسْتَعْمَلَهَا فِيمَا تَقَدَّمَ؛
لأنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ خَالَفَهُمْ فِي مَذَاهِبٍ اسْتَبَدَّ بِهَا، وَتَفَرَّدَ بِالْقَوْلِ فِيهَا، مِثْلُ: قَطْعِ
السَّارِقِ مِنَ الْأَصَابِعِ، وَبَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَمَسَائِلُ^٢ فِي الْحَدِّ^٣، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا^٤
مَذَهَبُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ إِلَى الْآنَ مَعْرُوفٌ. فَكَيْفَ اتَّقَى فِي بَعْضٍ وَأَمِنَ فِي
آخَرِهِ، وَحُكْمُ الْجَمِيعِ وَاحِدٌ فِي أَنَّهُ خِلَافٌ فِي أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ^٦؛ لَا تَتَعَلَّقُ^٧ بِإِمَامَةٍ،
وَلَا تَصَحِّحُ^٨ نَصًّا، وَلَا يَبْطُلُ اخْتِيَارُ^٩!

٢٢٧

الْجَوَابُ: قُلْنَا: لَمْ يُظْهَرْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ خِلَافًا
لِلْقَوْمِ إِلَّا بِحَيْثُ كَانَ لَهُ مُوَافِقٌ - وَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ - أَوْ بِحَيْثُ عَلِمَ أَنَّ الْخِلَافَ لَا يُؤُولُ
إِلَى فُسَادٍ، وَلَا يَقْتَضِي مُجَاهَرَةً وَلَا مُظَاهَرَةً، وَهَذِهِ حَالٌ يَعْلَمُهَا^٩ الْحَاضِرُ
بِالْمُشَاهَدَةِ أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فِيهَا مَا لَا يَعْلَمُهُ الْغَائِبُ عَنْهَا وَلَا يَظُنُّهُ.

وِاسْتِعْمَالُ الْخِلَافِ^{١٠} فِيمَا يُؤَدِّي إِلَى الْوَحْشَةِ بَيْنَ النَّاسِ وَنِفَارِ بَعْضِهِمْ مِنْ
بَعْضٍ لَا يَسُوعُ؛ لِأَنَّا قَدْ نَجَدُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَسْتَوْحِشُونَ^{١١} مِنْ أَنْ يُخَالَفُوا فِي

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَهَلَا».

٢. فِي «أَلْف، د، ر»: «وَالْمَسَائِلِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحُدُودِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «هُوَ».

٥. فِي «ج، د»: «الْآخِر».

٦. فِي «ج»: «الشَّرِيعَةِ».

٧. فِي «ر»: «لَا يَتَعَلَّقُ».

٨. فِي «ر»: «بِتَصْحِيحِ».

٩. فِي «ج»: «يَعْرِفُهَا».

١٠. فِي «أَلْف، ر»: «الْفَتْيَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْقِيَاس».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْتَوْحِشُونَ».

مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ غَايَةَ الْإِسْتِحَاشِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْحِشُوا مِنَ الْخِلَافِ فِيمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَجَلُ مَوْقِعاً، وَيُغْضِبُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ الصَّغِيرِ، وَلَا يُغْضِبُهُمُ الْكَبِيرُ. وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ لِعَادَاتٍ جَرَتْ، وَأَسْبَابٍ اسْتَحْكَمَتْ، وَلَاِ عِتْقَادِهِمْ^٢ أَنَّ بَعْضَ الْأُمُورِ وَإِنْ صَغُرَ فِي ظَاهِرِهِ فَإِنَّهُ يُوْدِّي إِلَى الْعِظَائِمِ وَالْكَبَائِرِ، أَوْ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ - وَإِنْ كَانَ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ كَالْخِلَافِ فِي غَيْرِهِ - لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ مُعَادٍ^٣ مُنَافِسٍ.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا لَمْ يُظْهِرْ جَمِيعَ مَذَاهِبِهِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْقَوْمَ إِظْهَاراً وَاحِداً؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ أَوْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ إِظْهَارَ ذَلِكَ يُوْدِّي مِنْ^٤ الضَّرَرِ فِي الدِّينِ إِلَى مَا لَا يُوْدِّي إِلَيْهِ إِظْهَارُ مَا أَظْهَرَهُ.

وَهَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

وَقَدْ دَخَلَ فِي جُمْلَةٍ مَا ذَكَرْنَاهُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: لِمَ لَمْ يُغَيِّرِ الْأَحْكَامَ وَ يُظْهِرِ مَذَاهِبَهُ وَمَا كَانَ مَخْبُوءاً^٥ فِي نَفْسِهِ عِنْدَ إِفْضَاءِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ وَ حُصُولِ الْخِلَافَةِ فِي يَدَيْهِ^٦؛ فَإِنَّهُ لَا تَقْيَّةَ عَلَى مَنْ هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِمَامُ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ؟ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ مَا أَفْضَى إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا بِالِاسْمِ دُونَ الْمَعْنَى، وَقَدْ كَانَ

١. فِي «ج»: «وَأَكْذَ مَوْضِعاً» بَدَلَ «وَأَجَلُ مَوْقِعاً».

٢. فِي «أَلْف»: «وَلَاِ عِتْقَادَاتِهِمْ».

٣. فِي «ر»: «مَعَانِد».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِلَى».

٥. فِي «أَلْف، ج، ر»: «مَخْمَرَأ».

٦. فِي «أَلْف، ج»: «يَدِهِ».

٧. فِي «ج»: «- جَمِيع».

عليه السلام مُعَارِضاً مُنَازِعاً مُغْضَصاً^١ طَوَّلَ أَيَّامَ وَلَايَتِهِ إِلَى أَنْ قَبَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى جَنَّتِهِ، وَكَيْفَ يَأْمَنُ فِي وَلَايَتِهِ الْخِلَافَ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجُلٌّ مَن بَايَعَهُ^٢ وَجُمْهُورُهُمْ شِيعَةُ أَعْدَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَنْ يَرَى أَنَّهُمْ مَضَوْا عَلَى أَعْدَلِ الْأُمُورِ وَأَفْضَلِهَا، وَأَنَّ غَايَةَ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ أَنْ يَتَّبِعَ آثَارَهُمْ وَيَقْتَفِيَ طَرَائِقَهُمْ؟! وما الْعَجَبُ مِنْ تَرْكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا تَرَكَ مِنْ إظهارِ بَعْضِ مَذَاهِبِهِ الَّتِي كَانَ الْجُمْهُورُ يُخَالِفُهُ فِيهَا، وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ إظهارِهِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ شَرَفٍ^٣ الْفِتْنَةِ وَخَوْفِ الثَّرْقَةِ. وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجْهَرُ فِي كُلِّ مَقَامٍ يَقُومُهُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ فَقْدِ التَّمَكُّنِ وَتَقَاعُدِ الْأَنْصَارِ وَتَخَاذُلِ الْأَعْوَانِ بِمَا إِنْ^٤ ذَكَرْنَا قَلِيلَهُ طَالَ بِهِ الشَّرْحُ. وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَائِلُ: «وَاللَّهِ، لَوْ تُنِّي^٥ لِي الْوِسَادَةُ^٦ لَحَكَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ التَّوْرَةِ بِتَوْرَاتِهِمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ بِإِنْجِيلِهِمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الزُّبُورِ بِزُبُورِهِمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْقُرْآنِ بِقُرْآنِهِمْ^٧، حَتَّى يَزْهَرَ^٨ كُلُّ كِتَابٍ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ وَيَقُولَ: يَا رَبِّ، إِنَّ عَلِيّاً قَدْ قَضَى بِقَضَائِكَ»^٩.

١. يقال: أَعْصَ فُلَانٌ الْأَرْضَ عَلَيْنَا؛ أَي: ضَيَّقَهَا. فَعَصَّتْ بِنَا؛ أَي: ضَاقَتْ. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٦٠ (غصص).

٢. في «ر»: «تابعه».

٣. في المطبوع: «شر». يقال: هُوَ عَلَى شَرَفٍ مِنْ كَذَا: مُشْرِفٌ عَلَيْهِ وَمُقَارِبٌ لَهُ. راجع: شمس العلوم، ج ٦، ص ٣٤١٩ (شرف).

٤. في المطبوع: «لو».

٥. في «ب» والمطبوع: «تُنِيَّت».

٦. في «الف»: «الوساد».

٧. في المطبوع: «الفرقان بفرقانهم» بدل «القرآن بقرآنهم».

٨. في المطبوع: «ينطق».

٩. الإرشاد، ج ١، ص ٣٥؛ الفصول المختارة، ص ٧٧ و ٢٢٢؛ المسائل العكبرية، ص ١٢٣؛ المناقب

لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٨.

و هو عليه السلام القائل - و قد استأذنه قضاؤه فقالوا: بِمَ نَقْضِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :- «إِقْضُوا بِمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ، حَتَّى تَكُونَ^١ النَّاسُ جَمَاعَةً، أَوْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي»^٢؛ يَعْنِي عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ تَقَدَّمَ مَوْتُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَ الْمُخْلِصِينَ مِنْ شِيعَتِهِ الَّذِينَ قَبَضَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَ هُمْ عَلَى أَحْوَالِ^٣ التَّقِيَّةِ وَ التَّمَسُّكِ بَاطْنًا بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ - جَلَّ اسْمُهُ - عَلَيْهِمُ التَّمَسُّكَ بِهِ.

و هذا واضحٌ فيما قَصَدْنَاهُ.

و قد تَضَمَّنَ كَلَامُنَا هَذَا الْجَوَابَ عَنْ سُؤَالٍ مَنْ يَسْأَلُ^٤ عَنْ السَّبَبِ فِي امْتِنَاعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ رَدِّ فَذَلِكَ إِلَى يَدِ مُسْتَحِقِّهَا لَمَّا أَفْضَى التَّصَرُّفُ فِي الْإِمَامَةِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[وَجْهٌ تَحْكِيمِيهِ ﷺ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي تَحْكِيمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ^٥ وَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ؟ وَ مَا الْعُذْرُ فِي أَنْ حَكَّمَ فِي الدِّينِ الرِّجَالَ، وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى شَكِّهِ فِي إِمَامَتِهِ وَ حَاجَتِهِ إِلَى عِلْمٍ^٦ بِصَحَّةِ طَرِيقَتِهِ؟

ثُمَّ مَا الْوَجْهُ فِي تَحْكِيمِهِ فَاسِقَيْنِ عِنْدَهُ^٧ عَدُوَيْنِ لَهُ؟ أَوْ لَيْسَ قَدْ تَعَرَّضَ بِذَلِكَ

١. في المطبوع: «يكون».

٢. الفصول المختارة، ص ٧٨؛ المسائل العكبرية، ص ١٢٣؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٤؛ فتح الباري، ج ٧، ص ٥٩.

٣. في المطبوع: «حال».

٤. في «ألف، ر»: «سأل».

٥. في «ألف، ر»: - «الأشعري».

٦. في المطبوع: «علمه».

٧. في «ر»: - «عنده».

لأن تَخْلَعاً^١ إمامته و تَشْكَا الناس^٢ فيه، وقد مَكَّنَهُمَا مِنْ ذَلِكَ بَأَن حَكَمَهُمَا وَ كَانَا
غَيْرَ مُتَمَكِّنِينَ مِنْهُ، وَ لَا أَقْوَالُهُمَا حُجَّةً فِي مِثْلِهِ؟

ثُمَّ مَا الْعُذْرُ فِي تَأْخِيرِهِ^٣ جِهَادَ الْمَرْقَةِ الْفَسَقَةِ وَ تَأْجِيلِهِ ذَلِكَ، مَعَ إِمْكَانِهِ^٤
وَ اسْتَظْهَارِهِ وَ حُضُورِ نَاصِرِهِ؟

ثُمَّ مَا الْوَجْهُ فِي مَحْوِ اسْمِهِ مِنَ الْكِتَابِ بِالْإِمَامَةِ^٥، وَ تَنْظُرِهِ بِمَعَاوِيَةَ^٦ فِي ذِكْرِ
نَفْسِهِ بِمُجَرَّدِ الْإِسْمِ الْمُضَافِ إِلَى الْأَبِ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِهِ؟ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ بِهِذِهِ
الْأُمُورِ ضَلَّتِ الْخَوَارِجُ مَعَ شِدَّةِ تَخَشُّنِهَا فِي الدِّينِ وَ تَمَسُّكِهَا بِعَلَائِقِهِ وَ وَثَائِقِهِ.

الْجَوَابُ: قُلْنَا: كُلُّ أَمْرٍ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُرْجَعَ^٧ عَنْهُ
وَ يُشْكَكَ^٨ فِيهِ لِأَجْلِ أَمْرٍ مُحْتَمَلٍ.

وَ قَدْ ثَبَّتَ إِمَامَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَصَمَتُهُ وَ طَهَارَتُهُ مِنَ الْخَطَايَا^٩
وَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الذُّنُوبِ وَ الْعُيُوبِ بِأَدَلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ وَ سَمْعِيَّةٍ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ نَرْجِعَ^{١٠} عَنْ
ذَلِكَ أَجْمَعَ وَ لَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ لِمَا وَقَعَ مِنَ التَّحْكِيمِ، الْمُحْتَمَلِ لِلصُّوَابِ بِظَاهِرِهِ

١. هكذا في «ألف، ج، د»، وفي «ر»: «لأن يخلعاً». وفي المطبوع: «أن يخلعاً».

٢. هكذا في «ألف، ج»، وفي «د»: «يشككا الناس». وفي «ر»: «- الناس» و لفعل «تخلع» معنيان:
تفكك و انهزمك. و الثاني بمعنى الجد و اللجاج.

٣. في المطبوع: «تأخير».

٤. في «د»: «تمكنه».

٥. في «د»: «+ و اقتصاره».

٦. في المطبوع: «تنظيره لمعاوية» بدل «تنظره بمعاوية».

٧. في «ج، د» و المطبوع: «أن نرجع».

٨. في «ر»: «و تشكك»، و في المطبوع: «و نشكك».

٩. في «ج، د» و المطبوع: «الخطاء».

١٠. في «د، ر»: «أن يرجع».

و قَبْلَ النَّظَرِ فِيهِ كَاحْتِمَالِهِ لِلخَطَا، وَلَآئِهٖ ^١ لَوْ كَانَ ظَاهِرُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْخَطَا وَأَدْنَى إِلَى مُخَالَفَةِ الصَّوَابِ؛ بَلِ الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ: الْقَطْعُ عَلَى مُطَابَقَةِ مَا ظَهَرَ مِنَ الْمُحْتَمَلِ لِمَا ثَبَّتَ بِالِدَلِيلِ، وَ صَرَفُ مَا لَهُ ظَاهِرٌ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَ الْعُدُولُ بِهِ إِلَى مُوَافَقَةِ مَدْلُولِ الدَّلَالَةِ الَّتِي لَا يَخْتَلِفُ مَدْلُولُهَا وَلَا يَتَطَرَّقُ عَلَيْهَا التَّأْوِيلُ.

و هَذَا فَعَلْنَا فِيهِمَا وَرَدَ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ الَّتِي تُخَالِفُ بظَاهِرِهَا ^٢ الْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُلْحِدُونَ وَ الْمُجْبِرَةُ ^٣ وَ الْمُشْبِهَةُ.

و هَذِهِ جُمْلَةٌ قَدْ كَرَّرْنَا ذِكْرَهَا فِي كِتَابِنَا هَذَا؛ لَجَلَالَةِ مَوْقِعِهَا مِنَ الْحُجَّةِ. وَ لَوْ اقْتَصَرْنَا فِي حَلِّ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهَا لَكَانَتْ مُغْنِيَةً كَافِيَةً، كَمَا أَنَّهَا كَذَلِكَ فِيهِمَا ذَكَرْنَاهَا مِنَ الْأَصُولِ؛ لَكِنَّا نَزِيدُ ^٥ فِي تَفْصِيلِهَا، وَ لَا نَقْتَصِرُ عَلَيْهَا، كَمَا لَمْ نَفْعَلْ ذَلِكَ فِيهِمَا صَدَرْنَا بِهِ هَذَا الْكِتَابَ مِنَ الْكَلَامِ فِي تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ الْمَعَاصِي، فَنَقُولُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا حَكَّمَ مُخْتَارًا، بَلِ أَحْوَجَ إِلَى التَّحْكِيمِ، وَ الْجِيءَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَهُ كَانُوا مِنَ التَّخَاذُلِ وَ التَّقَاعُدِ وَ التَّوَاكُلِ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهُمْ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَ لَمَّا طَالَتِ الْحَرْبُ وَ كَثُرَ الْقَتْلُ وَ جَلَّ الْخَطْبُ مَلَّوْا ذَلِكَ، وَ طَلَبُوا مَخْرَجًا مِنَ مُقَارَعَةِ السِّيُوفِ، وَ اتَّفَقَ - مِنْ: رَفَعَ أَهْلَ الشَّامِ الْمَصَاحِفَ، وَ التَّمَاثِيهِمُ الرُّجُوعَ إِلَيْهَا، وَ إِظْهَارِهِمُ الرِّضَا بِمَا فِيهَا - مَا اتَّفَقَ بِالْحِيلَةِ الَّتِي نَصَبَهَا عَدُوُّ اللَّهِ عَمَرُو بْنُ الْعَاصِ، وَ الْمَكِيدَةِ الَّتِي كَادَ بِهَا لَمَّا أَحَسَّ بِالْبَوَارِ وَ غُلُوِّ كَلِمَةِ أَهْلِ الْحَقِّ،

١. هكذا في «ألف، ج، د، ر» وفي المطبوع: - «لأنه».

٢. في «ألف، ر»: «يخالف بظاهرها» بدل «التي تخالف بظاهرها».

٣. في «ألف، ج»: «أو المجبرة».

٤. في المطبوع: «لكننا».

٥. في المطبوع: + «وضوحاً».

وَأَنْ مَعَاوِيَةَ وَجُنْدَهُ مَأْخُودُونَ قَدْ عَلَتْهُمْ السُّيُوفُ وَذَتَّ مِنْهُمْ الْحُتُوفُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ وَجَدَ هَؤُلَاءِ الْأَغْنَامَ طَرِيقًا إِلَى الْفِرَارِ وَسَبِيلًا إِلَى وَقُوفِ أَمْرِ الْمُنَاجَزَةِ. وَلَعَلَّ مِنْهُمْ^١ مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبُهَةُ لُبْعِدِهِ عَنِ الْحَقِّ وَغَلِظَ^٢ فَهْمِهِ، وَظَنَّ أَنَّ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ التَّحْكِيمِ وَكَفَّ الْحَرْبِ عَلَى سَبِيلِ الْبَحْثِ عَنِ الْحَقِّ وَالِاسْتِسْلَامِ لِلْحُجَّةِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْمَكِيدَةِ وَالْخُدْعَةِ^٣، فَطَالَبُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ بِكَفِّ الْحَرْبِ وَالرِّضَا بِمَا بَذَلَهُ الْقَوْمُ، فَاِمْتَنَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ اِمْتِنَاعَ عَالِمٍ بِالْمَكِيدَةِ ظَاهِرٍ عَلَى الْحِيلَةِ، وَصَرَّحَ لَهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ مَكْرٌ وَخِدَاعٌ، فَأَبَوْا وَأَلْحَوْا^٤، فَأَشْفَقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي^٥ الْاِمْتِنَاعِ عَلَيْهِمْ وَالْخِلَافِ لَهُمْ - وَهُمْ جَمْرَةٌ^٦ عَسْكَرِهِ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ - مِنْ فِتْنَةٍ صَمَاءَ هِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَرْبٍ عَدُوَّةٍ، وَلَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَتَعَدَّى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ إِلَى أَنْ يُسَلِّمُوهُ^٧ إِلَى عَدُوِّهِ أَوْ يَسْفِكُوا دَمَهُ، فَأَجَابَ إِلَى التَّحْكِيمِ عَلَى مَضَضٍ^٨، وَرَدَّ مَنْ كَانَ قَدْ أَخَذَ بِخِنَاقِ مَعَاوِيَةَ، وَقَارَبَ تَنَاوُلَهُ، وَأَشْرَفَ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنْهُ، حَتَّى أَتَاهُمْ قَالُوا لِلْأَشْتَرِ - وَ قَدْ اِمْتَنَعَ مِنْ أَنْ يَكُفَّ عَنِ الْقِتَالِ، وَ قَدْ

١. في «ج، د، ر»: «فهم».

٢. في «ج» و«المطبوع»: «و غلط» بالطاء المهملة.

٣. في المطبوع: «و الخديعة».

٤. في «ج، د» و«المطبوع»: «و لجأوا».

٥. في «د»: «من».

٦. في «د»: «جم». وفي المطبوع: «جملة». و «الجمرة»: القبيلة. و قيل: هي القبيلة يكون فيها ثلاثمائة فارس أو نحوها. و «الجمرة»: ألف فارس، و كل قبيل انضموا فصاروا يداً واحدة و لم يُحالفوا غيرهم فهم جمرة. و الجمع: جمرات. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ١٤٥ (جمر).

٧. في «ألف»: «أن يسلمونه».

٨. «المضض»: و جع المصيبة. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٣٣ (مضض).

أَحْسَ بِالظَّفَرِ، وَ أَيْقَنَ بِالنَّصْرِ -: أ تُحِبُّ أَنْكَ ظَفَرْتَ هَاهُنَا وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَكَانِهِ قَدْ أَسْلِمَ^١ إِلَى عَدُوِّهِ وَ تَفَرَّقَ أَصْحَابُهُ عَنْهُ؟^٢

وَ قَالَ لَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ رَفْعِهِمُ الْمَصَاحِفَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَ امْضُوا عَلَى حَقِّكُمْ؛ فَإِنَّ الْقَوْمَ لَيْسُوا بِأَصْحَابِ دِينٍ وَ لَا قُرْآنٍ، وَ أَنَا أَعْرِفُ بِهِمْ مِنْكُمْ، قَدْ صَحِبْتُهُمْ أَطْفَالًا وَ رَجَالًا، فَكَانُوا شَرَّ أَطْفَالٍ وَ شَرَّ رَجَالٍ؛ إِنَّهُمْ - وَ اللَّهُ - مَا رَفَعُوا الْمَصَاحِفَ لِيَعْمَلُوا بِهَا، وَ إِنَّمَا رَفَعُوهَا خَدِيعَةً وَ دَهَاءً وَ مَكِيدَةً».^٣

فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى التَّحْكِيمِ دَفْعًا لِلشَّرِّ الْقَوِيِّ بِالشَّرِّ الضَّعِيفِ^٤، وَ تَلَاْفِيًا لِلضَّرَرِ الْأَعْظَمِ بِتَحْمُلِ الضَّرَرِ^٥ الْأَيْسَرِ، وَ أَرَادَ أَنْ يُحَكِّمَ مِنْ جِهَتِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، وَ لَجَّوْا كَمَا لَجَّوْا فِي أَصْلِ التَّحْكِيمِ، وَ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ يَمَانِيٍّ مَعَ مُضَرِّيٍّ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَضُمُوا^٦ الْأَشْتَرُ - وَ هُوَ يَمَانِيٌّ - إِلَى عَمْرٍو».^٧ فَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: الْأَشْتَرُ هُوَ الَّذِي طَرَحَنَا فِيْمَا نَحْنُ فِيهِ، وَ اخْتَارُوا أَبَا مُوسَى^٨ مُقْتَرِحِينَ لَهُ^٩ عَلَيْهِ مُلْزِمِينَ لَهُ تَحْكِيمَهُ، فَحَكَّمَهُمَا بِشَرْطٍ أَنْ يَحْكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَ لَا يَتَجَاوَزَاهُ، وَ أَنَّهُمَا مَتْنَى تَعْدِيَاهُ فَلَا حُكْمَ لِهَمَا^{١٠}.

١. في «ج» و المطبوع: «سَلِمَ».

٢. وقعة صفين، ص ٤٩١؛ تأريخ الطبري، ج ٥، ص ٥٠.

٣. وقعة صفين، ص ٤٨٩؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٧٠؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ١٨٣.

٤. في «ر»: «بِالضَّعِيفِ» بدل «بِالشَّرِّ الضَّعِيفِ».

٥. في «ج»: «بِالضَّرَرِ» بدل «بِتَحْمُلِ الضَّرَرِ».

٦. في «ألف، ر»: «ضَمُّوا».

٧. راجع: وقعة صفين، ص ٤٩٩ و ٥٠٠.

٨. في «د» و المطبوع: «الْأَشْعَرِي».

٩. في المطبوع: - «لَهُ».

١٠. في المطبوع: «الْأَسِيف».

و هذا غاية التحرُّزِ و نهاية التيقُّظِ^١؛ لأنَّا نَعْلَمُ أنَّهما لو حَكَمَا بما في الكتابِ^٢ لأصابا الحقَّ و عِلِمَا^٣ أنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلامَ أولى بالأمرِ، و أنَّه لا حَظَّ لمعاويةَ و ذُوِيهِ^٤ في شَيْءٍ منه، و لَمَّا عَدَلَا إلى طلبِ الدنيا و مَكَرَ أَحَدُهُمَا بِصاحِبِهِ و نَبَذَا الكتابَ و حُكْمَهُ وراءَ ظُهُورِهِمَا خَرَجَا مِنَ التحكيمِ، و بَطَلَ قولُهُما و حُكْمُهُما.

و هذا بَعَيْنُهُ موجودٌ في كلامِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامَ لَمَّا ناظَرَ الخوارجَ و احتَجَّوا عليه بالتحكيمِ^٥. و كُلُّ ما ذَكَرْنَاهُ^٦ في هذا الفصلِ مِنْ ذِكْرِ الأعذارِ في التحكيمِ و الوجوهِ المُحَسَّنَةِ لَهُ مَأخُودٌ مِنْ كَلَامِهِ عليه السلامَ، و قد^٧ رُويَ ذلكَ عَنْهُ عليه السلامَ مُفَصَّلًا مَشْرُوحًا.

فَأَمَّا تحكيمُهُما معَ عِلْمِهِ بِفِسْقِهِمَا، فلا سَوَالٍ فِيهِ؛ إِذْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الإِكْرَاهَ وَقَعَ عَلَى أَصْلِ الإِخْتِيَارِ و فِرْعِهِ، و أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ أُلْجِئَ إِلَيْهِ^٨ جُمْلَةً ثُمَّ إِلَى تَفْصِيلِهِ، و لَوْ خَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامَ و اخْتِيَارَهُ مَا أَجَابَ إِلَى التحكيمِ أَصْلًا، و لَا رَفَعَ السَّيْفَ عَنْ أَعْنَاقِ الْقَوْمِ؛ لَكِنَّهُ أَجَابَ إِلَيْهِ مُلْجَأً، كَمَا أَجَابَ إِلَى مَنْ^٩ اخْتَارُوهُ بَعَيْنَهُ لَذَلِكَ^{١٠}.

١. في المطبوع: «التحفظ».

٢. في المطبوع: «كتاب الله» بدل «الكتاب».

٣. في المطبوع: «و علمنا».

٤. في «ج، د»: «و لا لذويه» بدل «و ذويه».

٥. في «ج» و المطبوع: «في التحكيم» بدل «بالتحكيم».

٦. في المطبوع: «ذكرنا».

٧. في «ألف، ج، ر»: «فقد».

٨. في «ألف، ب، ر»: «إلى».

٩. في المطبوع: «ما».

١٠. في «ج» و المطبوع: «كذلك».

و قد صرَّح عليه السلام بذلك في كلامه، حيث يقول: «لَقَدْ أَمْسَيْتُ أَمِيرًا، وَأَصْبَحْتُ مَأْمُورًا، وَكُنْتُ أَمِيرًا نَاهِيًا، وَأَصْبَحْتُ الْيَوْمَ مَنَهِيًا»^١.
و كَيْفَ يَكُونُ التَّحْكِيمُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَالًّا عَلَى الشُّكِّ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَاهٍ^٢ عَنْهُ وَغَيْرُ رَاضٍ بِهِ وَ مُصَرِّحٌ بِمَا فِيهِ مِنَ الْخَدِيعَةِ؟! وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى شُكِّ مَنْ حَمَلَهُ عَلَيْهِ وَ قَادَهُ إِلَيْهِ.

وَ إِنَّمَا يُقَالُ: «إِنَّ التَّحْكِيمَ يَدُلُّ عَلَى الشُّكِّ» إِذَا كُنَّا لَا نَعْرِفُ سَبَبَهُ وَ الْحَامِلَ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا مَا يَقْتَضِي الشُّكَّ. فَأَمَّا إِذَا كُنَّا قَدْ عَرَفْنَا مَا اقْتَضَاهُ وَ أَدْخَلَ فِيهِ، وَ عَلِمْنَا^٣ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَجَابَ إِلَيْهِ إِلَّا لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ، وَ لَأَنْ تَزُولَ الشُّبْهَةُ عَنْ قَلْبِ مَنْ ظَنَّ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى بِالْكِتَابِ وَ لَا يُجِيبُ إِلَى تَحْكِيمِهِ، فَلَا وَجْهَ لِمَا ذَكَرُوهُ.

وَ قَدْ أَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ بَعَيْنَهَا فِي مُنَاطَرَتِهِمْ لَمَّا قَالُوا لَهُ:
أَشَكَّكَتَ^٤؟

فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا أَوْلَى بِأَنْ لَا أَشُكَّ فِي دِينِي، أَمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟ أَوْ مَا قَالَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ: ﴿قُلْ فَاتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾»^٥»^٦.

١. نهج البلاغة، ص ٣٢٤، الخطبة ٢٠٨؛ وقعة صفين، ص ٤٨٤.

٢. في المطبوع: «نهى».

٣. في «د»: «علمنا» بدون واو العطف.

٤. في «ألف، ر»: «شككت» بدون همزة الاستفهام.

٥. القصص (٢٨): ٤٩.

٦. المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٧٦.

فأما^١ قول السائل: إنه^٢ عليه السلام تعرّض لخلع إمامته، ومكّن الفاسقين من أن يحكّما عليه بالباطل.

فمعاذ الله أن يكون كذلك؛ لأننا قد بيّنا أنه عليه السلام إنما حكّمهما بشرط لو وفيا به وعملا عليه لأقرا إمامته وأوجبا طاعته؛ لكنهما عدلا عنه، فبطل حكمهما، فما مكّنهما من خلع إمامته، ولا تعرّض منهما لذلك.

٢٣٣

و نحن نعلم أن من قلّد حاكما أو وليّ أميراً ليحكم بالحقّ ويعمل بالواجب، فعّدل عما شرطه وخالفه عليه، لا يسوغ القول بأن من ولاه عرّضه للباطل، ومكّنه من العدول عن الواجب، ولم يلحقه شيء من اللوم بذلك؛ بل كان اللوم عائداً على من خالف ما شرط عليه.

فأما تأخير^٣ جهاد الظالمين وتأجيل ما يأتي من استئصالهم، فقد بيّنا العذر فيه، وأن أصحابه عليه السلام تخاذلوا وتواكلوا واختلّفوا، وأن الحرب بلا أنصار وبغير أعوان لا يمكن، والمتعرّض لها مغرّر بنفسه وأصحابه.

[وجه عدول علي عليه السلام عن التسمية بأمر المؤمنين]

فأما عدوله عن التسمية بأمر المؤمنين واقتصاره على التسمية المجردة، فضرورة الحال دعت إليها، وقد سبقه^٥ إلى مثل ذلك سيّد الأولين والآخرين رسول الله صلى الله عليه وآله في عام الحديبية وقصته^٦ مع سهيل بن عمرو،

١. في المطبوع: «وأما».

٢. في المطبوع: «فإنه».

٣. في المطبوع: «تأخير».

٤. في «ج»: «ولا».

٥. في المطبوع: «سبق».

٦. في «ألف، ر»: «وقضيته».

وَأَنْذَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ سَيُدْعَى^١ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ وَيُجِيبُ^٢ عَلَى مَضْضٍ^٣، فَكَانَ^٤ كَمَا أَنْذَرَ وَخَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَاللَّوْمُ بِإِشْكَالِ زَائِلٍ عَمَّا اقْتَدَى فِيهِ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٥.

وَهَذِهِ جُمْلَةٌ تَفْصِيلُهَا يَطُولُ، وَفِيهَا لِمَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ بَلَاغٌ وَكَفَايَةٌ.

[فِي أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَنْدَمْ عَلَى التَّحْكِيمِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَمْرِ التَّحْكِيمِ عَلَى ثِقَةٍ وَيَقِينٍ، فَلِمَ رُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّحْكِيمِ^٦ فِي مَقَامٍ بَعْدَ آخَرٍ: لَقَدْ عَثَرْتُ عَثْرَةً لَا أَنْجِيْرُ^٧ سَوْفَ أَكِيْسُ بَعْدَهَا وَاسْتَمِرُّ^٨ وَأَجْمَعُ الرَّأْيَ^٩ الشَّتِيْتَ الْمُتَشَبِّهَ^{١٠}

أَوْ لَيْسَ هَذَا إِذْعَانًا بِأَنَّ التَّحْكِيمَ جَرَى عَلَى خِلَافِ الصَّوَابِ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: قَدْ عَلِمَ كُلُّ عَاقِلٍ^{١١} سَمِعَ الْأَخْبَارَ ضَرْوَةً أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «سَتُدْعَى».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَوَجِبَ».

٣. «الْمَضْضُ»: وَجَعُ الْمَصِيبَةِ. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٢٣٣ (مَضْضٌ).

٤. فِي «د، ر»: «وَكَانَ».

٥. رَاجِعْ: تَفْسِيرُ الْقَمِي، ج ٢، ص ٣١٣؛ الْإِرْشَادُ، ج ١، ص ١٢١؛ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ١٨٧، ح ٣١٥؛

إِعْلَامُ الْوَرَى، ج ١، ص ٣٧٢.

٦. فِي أَكْثَرِ النُّسخِ: «التَّحْكَمُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّسَاحِ.

٧. فِي «ر» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا تَنْجِيْرُ». وَفِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ النَّاظِلَةِ: «لَا أَعْتَذِرُ».

٨. فِي «ج»: «الشَّمْلُ». وَفِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ النَّاظِلَةِ: «الْأَمْرُ».

٩. الْغَارَاتُ، ج ١، ص ٢٥٣؛ الْفُصُولُ الْمُخْتَارَةُ، ص ٢١٧؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٦،

ص ٧٣.

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ قَدْ».

السلام وأهلَه و خُلَصَاء^١ شيعتِه وأصحابِه كانوا من أشدَّ الناس إظهاراً لوقوع التحكيم من الصوابِ والسُّدادِ مَوْقِعَه، وأنَّ الذي دَعَا إليه حَسَنٌ، والتدبيرَ أَوْجَبَه، وأَنَّهُ عليه السلام ما اعْتَرَفَ قَطُّ^٢ بِخَطَا فِيهِ، ولا أَغْضَى عن الاحتجاجِ على مَنْ شَكَّ فِيهِ وَضَعْفَه. كَيْفَ، والخوارِجُ إِنَّمَا ضَلَّتْ عَنْهُ، وعاصتِه^٣، وَخَرَجَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَجْلِ أَنَّهَا أَرَادَتْهُ عَلَى الاعْتِرَافِ بِالزَّلَلِ فِي التحكيم، فامْتَنَعَ كُلُّ امْتِنَاعٍ^٤، وأبَى أَشَدَّ إِبَاءً^٥، وقد كانوا يَقْنَعُونَ مِنْهُ وَيُعَاوِدُونَ طَاعَتَه وَنُصْرَتَه بِدُونِ هَذَا الَّذِي أَضَافُوهُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الإِقْرَارِ بِالْخَطَا^٦ وَإِظْهَارِ التَّنَدُّمِ^٧ ١٩٧

و كَيْفَ يَمْتَنِعُ مِنْ شَيْءٍ وَيَعْتَرِفُ بِأَكْثَرِ مِنْهُ؟ وَيَغْضَبُ مِنْ جُزْءٍ وَيُجِيبُ إِلَى كُلِّ؟ هَذَا مِمَّا لَا يَظُنُّهُ^٨ عَلَيْهِ^٩ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَدٌ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ. وهذا الخبرُ شاذٌّ ضَعِيفٌ؛ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا مَوْضُوعًا، أَوْ يَكُونَ الْغَرَضُ فِيهِ غَيْرَ مَا ظَنَّهُ الْقَوْمُ مِنَ الإِعْتِرَافِ بِالْخَطَا فِي التحكيم، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ وَتَفْسِيرِ مُرَادِهِ مِنْهُ، وَتُقِلُّ مِنْ طُرُقٍ مَعْرُوفَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي كُتُبِ أَهْلِ السِّيَرِ^{١٠}:

١. فِي «ج»: «علماء».

٢. فِي «د»: - «قَطُّ».

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «و عَصَتِهِ». وَ «عَاصَاهُ» أَيْضًا مِثْلُ «عَصَاهُ». رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ٦٧ (عَصِي).

٤. فِي «د»: «الامتناع».

٥. فِي «د»: «الإبَاء».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مِثْلُ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَوْ أَحْكَمَ لَكَانَ خَيْرٌ، فَهُوَ دُونَ الإِقْرَارِ بِالْخَطَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «النَّدَم».

٨. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَظُنُّ».

٩. فِي «ج، ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

١٠. فِي «أَلْف»: «السِّيَرَة».

أنه عليه السلام لما سُئِلَ عن مُرادِهِ بهذا الكلام قال: «كُتِبَ إِلَيَّ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بَأَن أَكُتِبَ لَهُ كِتَاباً فِي الْقَضَاءِ يَعْمَلُ عَلَيْهِ، فَكُتِبَتْ لَهُ ذَلِكَ، وَأُنْفِذَتْهُ إِلَيْهِ، فَاعْتَرَضَهُ مَعَاوِيَةُ، فَأَخَذَهُ مِنْهُ^١». فَتَأَسَّفَ^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ظَعْرِ عَدُوِّهِ بِذَلِكَ، وَأَشْفَقَ مِنْ^٣ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَتَوَهَّمَ^٤ ضَعْفَهُ أَصْحَابِهِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِهِ وَمِنْ عِنْدِهِ^٥، فَتَقَوَّى الشُّبْهَةُ بِهِ عَلَيْهِمْ^٦.

و هذا وجهٌ صحيحٌ يَقْتَضِي التَّأَسُّفَ وَالتَّنَدُّمَ، وَ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ الْمُتَضَمِّنِ لِلشَّعْرِ مَا يَقْتَضِي أَنْ تَنْدُمَهُ كَانَ عَلَى التَّحْكِيمِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِذَا^٧ جَاءَتْ رَوَايَةُ بِتَفْسِيرِ ذَلِكَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ الْأَخْذُ بِهَا أَوْلَى.

[فِي أَنْ قَتَلَهُ (عليه السلام) الْخَوَارِجَ كَانَ بَعْدَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم)]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا فَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ حَرْبِهِ الْخَوَارِجَ^٨ يَوْمَ النُّهْرَوَانِ مِنْ رَفْعِهِ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ نَظَرًا إِلَيْهَا تَارَةً وَ إِلَى الْأَرْضِ أُخْرَى، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَاللَّهِ، مَا كَذَبْتُ، وَلَا كُذِّبْتُ». فَلَمَّا قَتَلَهُمْ، وَفَرَّغَ مِنَ الْحَرْبِ، قَالَ لَهُ الْحَسَنُ ابْنُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَكَانَ^٩ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَقَدَّمَ إِلَيْكَ فِي هَؤُلَاءِ بَشْيَءٍ؟».

١. فِي «أَلْف»، ر: - «مِنْهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَأَسَفٌ».

٣. فِي «أَلْف»، ر: - «مِنْ».

٤. فِي «ج»: «فَوَهُم».

٥. فِي «ج، د»: «عِنْدَهُ وَمِنْ عِلْمِهِ» بَدَلَ «عِلْمِهِ وَمِنْ عِنْدِهِ».

٦. رَاجِع: الْغَارَات، ص ١٥٩ - ١٦٢.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَبِذَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْخَوَارِجَ».

٩. فِي «أَلْف»، ر: + «عَهْد».

فَقَالَ^١: «لَا؛ وَلَكِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِكُلِّ حَقٍّ، وَ مِنْ الْحَقِّ أَنْ أَقَاتِلَ الْمَارِقِينَ^٢ وَ النَّاكِثِينَ وَ الْقَاسِطِينَ^٣؟»^٤
 أَوْ لَيْسَ قَدْ تَعَلَّقَ بِهَذَا النِّظَامُ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِالنُّكْتِ وَ قَالَ: هَذَا تَوْهِيمٌ مِنْهُ لِأَصْحَابِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِي أَمْرِ الْخَوَارِجِ^٥؛ إِذْ يَقُولُ: «وَاللَّهِ، مَا كَذَبْتُ، وَ لَا كُذِّبْتُ»؟

الْجَوَابُ^٦: أَنَا لَا نَدْرِي كَيْفَ ذَهَبَ عَلَى النَّظَامِ كَذِبُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ؛ يَعْنِي^٧ الْمُتَضَمِّنَةُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ إِلَيَّ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٨ فِي ذَلِكَ بَشْيَاءٍ، إِنْ كَانَ النَّظَامُ رَوَاهَا أَوْ نَقَلَهَا^٩؟! أَمْ كَيْفَ اسْتَجَازَ أَنْ يُضَيِّفَهَا إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ كَانَ تَخَرَّصَهَا؟! وَ كَيْفَ ظَنَّ أَنَّ مِثْلَ^{١٠} ذَلِكَ يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مَعَ ظُهُورِ الْحَالِ وَ تَوَاتُرِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِنْذَارِ بِقِتَالِ^{١١} أَهْلِ النَّهْرَوَانِ وَ كَيْفِيَّتِهِ وَ الْإِشْعَارِ بِقِتْلِ الْمُخَدَجِ ذِي الثُّدَيَّةِ؟ وَ إِنَّمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ إِلَى الْأَرْضِ وَ يَقُولُ: «وَاللَّهِ^{١٢}، مَا كَذَبْتُ، وَ لَا كُذِّبْتُ» اسْتِبْطَاءً لَوْجُودِ الْمُخَدَجِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١. في المطبوع: «قال».

٢. في «ج، د» - «المارقين و».

٣. في «ج، د» + «والمارقين».

٤. راجع: صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤٩؛ تأريخ الطبري، ج ٥، ص ٨٨.

٥. في المطبوع: «أَنَّ الْخَوَارِجَ سَيَخَالِفُوهُ وَ يَقَاتِلُهُمْ» بدل «أمر الخوارج».

٦. في «ج» + «قلنا».

٧. في «ج» + «أعني».

٨. في المطبوع: «الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» بدل «إِلَيَّ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٩. في المطبوع: «و نقلها».

١٠. في «ألف، ر» - «مثل».

١١. في المطبوع: «لقتال».

١٢. في «ألف» و المطبوع - «وَاللَّهِ».

عند قتل القوم أمر بطلّبه في جملة القتلى، فلما طال الأمر في وجوده، وأشفق عليه السلام من وقوع شبهة من ضعة أصحابه فيما كان يُخبر به ويُذر من وجوده، فقلق عليه السلام لذلك، واشتدّ همّه، وكرّر قوله: «ما كذبتُ، ولا كذبتُ»، إلى أن أتاح الله تعالى وجوده والظفر به بين القتلى على الهيئة التي كان عليه السلام ذكرها. فلما أحضروه إياه، كبر عليه السلام، واستبشر بزوال الشبهة في صحة خبره. و قد روي من طرقٍ مُختلفةٍ وجهاتٍ كثيرةٍ عنه عليه السلام الإنذارُ بقتال الخوارج، و قتل المُخدج على صفته التي وجد عليها، وأنه عليه السلام كان يقول لأصحابه: «إنهم لا يعبرون النهر حتى يُصرعوا دونه»^٢. وإنه لا يقتل من أصحابه إلا دون العشرة، و لا يبقى من الخوارج إلا دون العشرة، حتى أن رجلاً من أصحابه قال له^٣: يا أمير المؤمنين، ذهب القوم، وقطعوا النهر. فقال عليه السلام: «لا - والله - ما قطعوه و لا يقطعونه حتى يقتلوا دونه؛ عهداً من الله و رسوله صلى الله عليه وآله»^٤. فكيف يستسعر عاقل أن ذلك كان من غير علم و لا إطلاع من الرسول^٥ صلى الله عليه وآله و آله على وقوعه و كونه، و قد روي أن عبدة السلماني^٦ لما سمعه عليه

٢٣٦

١. في المطبوع: «أن».

٢. مروج الذهب، ج ٢، ص ٤٠٤؛ الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٣٤٥؛ المناقب لابن المغازلي، ص ٤٠٦.

٣. في «ألف، ج، ر»: «له».

٤. تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٦٥؛ الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٣٤٥؛ المناقب لابن المغازلي، ص ٤٠٦؛ المحاسن و المساوي، ص ٣٨٥.

٥. في «ألف، ر»: «له».

٦. في «ج، د»: «اليماني». و الرجل هو «عبدة بن عمرو السلماني المرادي» أبو عمرو الكوفي، أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وآله و آله بسنتين بأرض اليمن، و لم يلقه. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ٢٦٦، الرقم ٣٧٥٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٤٠، الرقم ٩.

السلام يُخْبِرُ عن النبي صَلَّى الله عليه و آله بِقِتَالِ الْخَوَارِجِ قَبْلَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَ قَتَلَ الْمُخَدَّجَ شَكَّ فِيهِ - لَضَعْفِ بَصِيرَتِهِ - فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْتَ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه و آله ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «إِي - وَ رَبِّ الْكَعْبَةِ - مَرَّاتٍ»^١.

و قد رَوَى أَمْرُ الْخَوَارِجِ وَ قِتَالُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ وَ إِذَا رَأَى الرُّسُولَ صَلَّى الله عليه و آله بِذَلِكَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، لَوْلَا أَنَّ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ خُرُوجاً عَنْ غَرَضِ الْكِتَابِ لَذَكَرْنَاهُ، حَتَّى إِنَّ عَائِشَةَ رَوَتْ ذَلِكَ فِيمَا رَفَعَهُ عَامِرٌ عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: مَنْ قَتَلَ الْخَوَارِجَ؟^٢ قُلْتُ: قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَسَكَتَتْ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمُّهُ^٣، أَسَأَلْتُكَ بِاللَّهِ وَ بِحَقِّ نَبِيِّهِ صَلَّى الله عليه و آله وَ حَقِّي، فَإِنِّي لَكَ وَلَدٌ، إِنْ كُنْتُ سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى الله عليه و آله يَقُولُ فِيهِمْ شَيْئاً لَمَّا أَخْبَرْتَنِيهِ، فَقَالَتْ^٤: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه و آله يَقُولُ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَ الْخَلِيقَةِ، يَقْتُلُهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ وَ الْخَلِيقَةِ وَ أَقْرَبُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَ سِيلُهُ»^٥.^٦ وَ عَنْ مَسْرُوقٍ أَيْضاً عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَنْ قَتَلَ ذَا النُّدَيَّةِ؟ قُلْتُ: عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَتْ: لَعَنَ اللَّهُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ؛ فَإِنَّهُ كَتَبَ إِلَيَّ يُخْبِرُنِي أَنَّهُ قَتَلَهُ بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ،

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٤٨؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٤٤، ذيل ح ٤٧٦٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٩، ح ١٦٧؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٩٢.

٢. في «ألف، ر»: «الخارجة».

٣. في «ج»: «أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ» بدل «أُمُّهُ».

٤. في «ج» و المطبوع: «بِحَقِّ اللَّهِ وَ حَقِّ» بدل «بِاللَّهِ وَ بِحَقِّ».

٥. في «ألف»: «إِنِّي». و في «٥»: «و تعلمين أَنِّي» بدل «فإني».

٦. في المطبوع: «قالت».

٧. المناقب للكوفي، ج ٢، ص ٣٦١، ح ٨٣٩؛ و ص ٥٣٤، ح ١٠٣٥؛ كشف الأستار، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ١٨٥٧؛ مجمع الزوائد، ج ٦، ص ٢٣٩.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي مَا فِي نَفْسِي أَنْ أَقُولَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيهِ؛ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَقْتُلُهُمْ خَيْرٌ أُمَّتِي مِنْ^٢ بَعْدِي»^١.
و رَوَى فَضَالَةُ بْنُ أَبِي فَضَالَةَ - وَكَانَ مِمَّنْ^٣ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَدْرًا - قَالَ: اشْتَكَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَهُ^٤ شَكَاةً ثَقُلَ مِنْهَا، فَخَرَجَ أَبِي يَعُودُهُ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ^٥ قَالَ لَهُ: أَلَا تَخْرُجُ إِلَى الْمَدِينَةِ؟ فَإِنْ أَصَابَكَ أَجَلُكَ شَهِدَكَ أَصْحَابُكَ، وَصَلُّوا عَلَيْكَ؛ فَإِنَّكَ^٦ هَاهُنَا بَيْنَ ظَهْرَانِي أَعْرَابُ جُحَيْنَةَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي لَا أَمُوتُ مِنْ مَرَضِي هَذَا؛ لِأَنَّهُ فِيمَا عَهْدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنِّي لَا أَمُوتُ حَتَّى أَوْمَرَ وَأُقَاتَلَ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ، وَحَتَّى تُخَضَّبَ هَذِهِ مِنْ هَذَا»، وَأَشَارَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى لِحْيَتِهِ وَرَأْسِهِ^٧.
و ذَكَرَ الْمَرْوِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ يَطُولُ، وَ الْأَمْرُ فِي إِخْبَارِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقِصَّةِ الْخَوَارِجِ وَ قِتَالِهِ لَهُمْ وَ إِنْذَارِهِ بِذَلِكَ ظَاهِرٌ جَدًّا.

[فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ يَعْرِضُ فِي كَلَامِهِ خُدْعَةَ الْحَرْبِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا رُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا حَدَّثْتُكُمْ^٨ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَهُوَ كَمَا حَدَّثْتُكُمْ؛ فَوَلَّى اللَّهُ، لِأَنَّ آخِرَ مِنَ السَّمَاءِ

١. فِي «أَلْف، د» - «مَنْ».

٢. الْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ، ج ٧، ص ٣٠٣؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٢، ص ٢٦٨.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَهُوَ مِمَّنْ كَانَ» بَدَلُ «وَكَانَ مِمَّنْ».

٤. فِي «أَلْف»: «يَتَّبِعُ».

٥. فِي «أَلْف، ج» وَالْمَطْبُوعُ: «إِلَيْهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَنَّكَ».

٧. تَذَكُّرَةُ الْخَوَاصِّ، ص ١٧٢؛ الْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ، ج ٦، ص ٢١٨؛ وَج ٧، ص ٣٢٤.

٨. فِي «د» + «بِحَدِيثِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِحَدِيثِ».

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَإِذَا سَمِعْتُمُونِي أُحَدِّثُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّمَا الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»!^١

أَوْ لَيْسَ هَذَا مِمَّا عَابَهُ^٢ النَّظَامُ أَيْضاً وَقَالَ^٣: لَوْ لَمْ يُحَدِّثْهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْمَعَارِضِ^٤ لَمَا اعْتَذَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى التَّدْلِيسِ فِي الْحَدِيثِ؟

الجواب^٥: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامَ لِفَرْطِ احتياطِهِ فِي الدِّينِ وَتَخَشُّعِهِ فِيهِ وَعِلْمِهِ بِأَنَّ الْمُخْبِرَ رُبَّمَا^٦ دَعَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى تَرْكِ التَّصْرِيحِ وَاسْتِعْمَالِ التَّعْرِيزِ أَرَادَ أَنْ يُمَيِّزَ لِلْسَامِعِينَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَيَفْصَلَ لَهُمْ بَيْنَ مَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّعْرِيزُ مِنْ كَلَامِهِ مِمَّا بَاطِنُهُ كَظَاهِرُهُ وَبَيْنَ مَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَضَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ، وَهَذَا نِهَايَةُ الْحِكْمَةِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِزَالَةُ اللَّبْسِ وَالشُّبْهَةِ، وَيَجْرِي^٧ مَجْرَى^٨ الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ، بِالضَّدِّ^٩ مِمَّا تَوَهَّمَهُ النَّظَامُ مِنْ دَخُولِهِ فِي بَابِ التَّدْلِيسِ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمُتَدَلِّسَ^{١٠} يَقْصِدُ إِلَى الْإِبْهَامِ وَيَعْدِلُ عَنِ الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ طَلَبًا لَتَمَامِ

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٣١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٤٤؛ وج ٩، ص ٢١؛ صحيح مسلم، ج ٢،

ص ٧٤٦، ح ١٥٤؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٤٧٦٧.

٢. في «ج»: «وهذا ممّا رواه» بدل «أو ليس هذا ممّا عابه».

٣. في «د» والمطبوع: «إِنَّهُ».

٤. «المعارض» جمع المِعْرَاضِ، بمعنى التعريض والتورية بالشئ عن شيء آخر. راجع: لسان

العرب، ج ٧، ص ١٦٥ (عرض).

٥. في المطبوع: «قلنا».

٦. في «ألف، ر»: «لما».

٧. في المطبوع: «و تحرّى».

٨. في «ألف، د» والمطبوع: «مجرى».

٩. في «ج، د»: «والضد».

١٠. في «د»: «التدليس هو أن» بدل «المدلس».

غرضه، وهو عليه السلام مَيَّزَ بَيْنَ كَلَامِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَ أَنْوَاعِهِ حَتَّى لَا تَدْخُلَ الشُّبْهَةُ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ.

وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُهُ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْمَعَارِضِ لَمَا اعْتَذَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا اعْتَذَرَ كَمَا ظَنَّهُ، وَإِنَّمَا نَفَى أَنْ يَكُونَ التَّعْرِضُ مِمَّا يَدْخُلُ^٢ رَوَايَتَهُ عَنِ الرَّسُولِ^٣ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَمَا أَنَّهُ رُبَّمَا دَخَلَ مَا^٤ يُخْبِرُهُ عَنْ نَفْسِهِ؛ قَصْدًا لِلإِبْضَاحِ وَنَفْيِ الشُّبْهَةِ. وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ شَيْئًا وَأَخْبَرَ عَنْ بَرَاءَتِهِ مِنْهُ فَقَدْ فَعَلَهُ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَأَنْ أُخْرِجَ مِنَ السَّمَاءِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَا فَعَلَ ذَلِكَ وَلَا يَفْعَلُهُ، وَإِنَّمَا نَفَاهُ حَتَّى لَا يَلْتَبَسَ^٥ عَلَى أَحَدٍ خَبْرُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَا يُجَوِّزُ فِيهِ مِمَّا^٦ يَرْوِيهِ وَ^٧يُسَيِّدُهُ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

[فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ عَنِ الرَّسُولِ إِلَّا اسْتَحْلَفْتُهُ»]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ إِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِحَدِيثٍ اسْتَحْلَفْتُهُ بِاللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ^٨ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَإِنْ حَلَفَ صَدَّقْتُهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ

١. في «ألف، ج»: «لا يدخل».

٢. في «د» و«المطبوع»: «قوله و»، وفي «ر»: «و» + «في».

٣. في «د» و«المطبوع»: «رسول الله» بدل «الرسول».

٤. في «ر» و«المطبوع»: «فيما».

٥. في «د، ر» و«المطبوع»: «لا يلتبس».

٦. في «ألف، ر»: «بما».

٧. في «المطبوع»: «ما».

٨. في «ألف»: «عن».

و صدق أبو بكر^٢؟

أَوَ لَيْسَ هَذَا الْخَبْرُ مِمَّا طَعَنَ بِهِ النِّظَامُ وَقَالَ: لَا يَخْلُو الْمُحَدَّثُ عَنْهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثِقَةً، أَوْ ظَنِينًا^٣؛ فَإِنْ كَانَ ثِقَةً، فَمَا مَعْنَى الْإِسْتِحْلَافِ؟ وَإِنْ كَانَ مُتَّهَمًا، فَكَيْفَ يَتَحَقَّقُ قَوْلُ الْمُتَّهَمِ بِيَمِينِهِ؟ وَإِذَا جَازَ أَنْ يُحَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْبَاطِلِ جَازَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ بِالْبَاطِلِ!

الجواب: قلنا: هذا خبرٌ ضعيفٌ مدفوعٌ مطعونٌ على إسناده؛ لأنَّ عُثْمَانَ بْنَ الْمُغِيرَةَ رَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ عَنْ أَسْمَاءَ بِنِ الْحَكَمِ الْقَزَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا. وَأَسْمَاءُ بِنُ الْحَكَمِ هَذَا مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الرِّوَايَةِ، لَا يَعْرِفُونَهُ، وَلَا زُوي عنه شيءٌ من الأحاديث غير هذا الخبر الواحد^٤.

و قد زوي أيضاً من طريق سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أخيه عن جدّه أبي سعيد، رواه هشام بن عمار و الزبير بن بكار عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد عن أخيه عبد الله بن سعيد عن جدّه عن أمير المؤمنين عليه السلام. و قال الزبير عن سعد بن سعيد: إنه ما أرى^٥ أحبّ منه. و قال أبو عبد الرحمن الشيباني: عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري متروك الحديث. و قال يحيى بن معين: إنه ضعيف^٦. و رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْمُغِيرَةَ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ ابْنِ نَافِعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْمَقْبَرِيِّ. و أَبُو الْمُغِيرَةَ^٧ الْمَخْزُومِيُّ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

٢٤٠

١. في المطبوع: «صدقني» بدل «صدق أبو بكر».

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٥٥؛ تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢٦٧.

٣. في المطبوع: «متَّهَمًا».

٤. راجع: ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٥٥، الرقم ٩٧٩.

٥. في المطبوع: «رؤي».

٦. في «د» و المطبوع: «+ الحديث».

٧. في المطبوع: «مغيرة» بدون الألف و اللام.

و رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ الْمُحَرِّزِ^١ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ
 أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قَالُوا: الْمُحَرِّزُ^٢ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛
 بَلْ لَمْ يَرَهُ. وَ عُمَارَةُ - وَ هُوَ عُمَارَةُ بْنُ جُوَيْنٍ، وَ هُوَ أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ - وَ قِيلَ: إِنَّهُ
 مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

و مِمَّا يُنبِئُ عَنْ ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ وَ اخْتِلَالِهِ: أَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ الظَّاهِرِ أَنَّ أَمِيرَ
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ قَطُّ غَيْرَ^٣ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ،
 وَ أَكْثَرُ مَا يُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ هَذَا الْخَبَرُ الَّذِي نَحْنُ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ.
 وَ قَوْلُهُ: «مَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ عَنِ الرَّسُولِ^٤ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَّا اسْتَحْلَفْتُهُ»
 يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ أَخْبَاراً عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،
 وَ الْمَعْلُومُ خِلَافُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا^٥ تَعَجُّبُ النِّظَامِ مِنَ الْإِسْتِحْلَافِ، فَفِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ فِي عَرَضِ
 الْيَمِينِ تَهْيِيباً^٦ لِمَنْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ، وَ تَذْكِيراً بِاللَّهِ تَعَالَى وَ تَخْوِيفاً بِعِقَابِهِ^٧؛ سَوَاءٌ كَانَ
 مَنْ تُعْرَضُ عَلَيْهِ ثِقَةً أَوْ ظَنِيناً؛ لِأَنَّ بَذْلَ الْيَمِينِ وَ الْإِقْدَامَ عَلَيْهَا يَزِيدُنَا فِي الثِّقَةِ
 بِصِيرَةٍ، وَ رُبَّمَا قَوَّى ذَلِكَ حَالَ الظَّنِّ؛ لِإِعْدِ الْإِقْدَامِ عَلَى الْيَمِينِ الْفَاجِرَةَ. وَ لِهَذَا
 نَجِدُ كَثِيراً مِنَ الْجَاحِدِينَ لِلْحَقُوقِ مَتَى عُرِضَتْ عَلَيْهِمُ الْيَمِينُ امْتَنَعُوا مِنْهَا وَ أَقْرَؤا

٢٤١

١. في المطبوع: «محرز» بدون الألف واللام.

٢. في «ج، ر»: «و المحرز». وفي المطبوع: «محرز» بدون الألف واللام.

٣. في «ألف، د»: «إلا عن» بدل «غير».

٤. في «ألف، د»: «رسول الله» بدل «الرسول».

٥. في «ألف» و المطبوع: «و أمّا».

٦. في المطبوع: «تهيباً».

٧. في المطبوع: «من عقابه» بدل «بعقابه».

بها بعد الجحود واللجاج، ولهذا استُظهر في الشريعة باليمين على المدعى عليه، وفي القاذف زوجته بالتلفظ باللعان.

و لو أن ملجداً أراد الطعن على الشريعة، واستعمل من الشبهة ما استعمله النظام، فقال: «أي معنى لليمين في الدعاوي؟ والمستحلف إن كان ثقة فلا معنى لاستحلافه، وإن كان ظنيماً مُتهماً فهو بأن يُقدم على اليمين أولى. وكذلك في القاذف زوجته»، لما كان له جواب إلا ما أجبنا به النظام، وقد ذكرناه.

١ حكي عن الزبير بن بكار في هذا الخبر^٢ تأويل قريب، وهو أنه قال: كان أبو بكر وعمر إذا جاءهما حديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله لا يعرفانه لم يقبلاه^٣ حتى يأتي مع الذي ذكره آخر، فيقوم مقام الشاهدين. قال: فأقام أمير المؤمنين عليه السلام اليمين مع دعوى المحدث مقام الشاهد مع اليمين في الحقوق، كما أقام الرواية في طلب شاهدين عليها^٤ مقام باقي الحقوق.

فإن قيل: أليس^٥ هذا الحديث - إذا سلمتموه وأخذتم في تأويله - يقتضي أن أمير المؤمنين عليه السلام ما كان يعلم الشيء الذي يُخبر به عن الرسول^٦ صلى الله عليه وآله، وأنه كان يستفيد^٧ من المخبر، ولولا ذلك لما كان لاستحلافه معنى؟ وهذا يوجب أنه عليه السلام كان غير مُحيط بعلم الشريعة على ما تذهبون إليه.

١. في المطبوع: + «قد».

٢. في «د»: «الحديث».

٣. في «ج، د»: «لا يقبلانه».

٤. في «ر» و المطبوع: «عليهما».

٥. في «د» و المطبوع: «أو ليس».

٦. في «ج»: «النبى». وفي المطبوع: «رسول الله» بدل «الرسول».

٧. في المطبوع: «يستفيدة».

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا الْجَوَابَ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي كِتَابِنَا الْمَلَقِبُ بِالشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ^١، وَ ذَكَرْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِصَحَّةِ مَا أَخْبَرَ بِهِ^٢ الْمُخْبِرُ^٣، وَأَنَّهُ مِنَ الشَّرْعِ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ لَهُ بِهِ مَا سَمِعَهُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ شَرْعِهِ، وَ يَكُونَ كَاذِبًا فِي ادِّعَائِهِ السَّمَاعَ، فَكَانَ يَسْتَحِلِفُهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَقُلْنَا أَيْضًا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ لَمْ يَكُنْ مُحِيطًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ بَلْ كَانَ يَسْتَفِيدُهَا حَالًا بَعْدَ حَالٍ.

٢٤٢

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ^٤ خَصَّ أَبَا بَكْرٍ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا^٥ لَمْ يَخْصَّ بِهِ غَيْرَهُ؟ قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَهُ بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ خَصَّرَ تَلْقَيْهِ لَهُ مِنْ جِهَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى اسْتِحْلَافِهِ لِهَذَا الْوَجْهِ.

[عِلَّةُ عَدَمِ اخْتِذِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْغَنِيمَةَ فِي حَرْبِ أَصْحَابِ الْجَمَلِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا ذَكَرَهُ النَّظَامُ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِ«النُّكْبِ^٦» مِنْ قَوْلِهِ: الْعَجَبُ مِمَّا حَكَّمَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَرْبِ أَصْحَابِ الْجَمَلِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَ لَمْ يَغْنَمْ!

١. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٣٧.

٢. في «ج، د»: «أخبره» بدل «أخبر به». وفي المطبوع: «أخبره به».

٣. في «ج»: «+ به».

٤. في «ألف، ر»: «فكيف».

٥. في «ألف، ر»: «ما» بدون الباء الجارة.

٦. لم يوجد أصل الكتاب إلا بقايا منه حُكيت في كتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦.

فَقَالَ لَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: إِنْ كَانَ قَتَلَهُمْ حَلَالًا، فَغَنِمْتُهُمْ حَلَالًا؛ وَإِنْ كَانَ^١ غَنِمْتُهُمْ^٢ حَرَامًا، فَقَتَلْتُهُمْ^٣ حَرَامًا؛ فَكَيْفَ قَتَلْتَ وَلَمْ تَسْبِ؟! فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَأَيْكُمْ يَأْخُذُ عَائِشَةُ فِي سَهْمِهِ؟»^٤

فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ عَائِشَةَ تُصَانُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَنَحْنُ لَا نَغْنُمُهَا، وَنَغْنَمُ مَنْ لَيْسَ سَبِيلُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَبِيلَهَا - قَالَ: - فَلَمْ يُجِبْهُمْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ^٥: أَلَيْسَ قَدْ جَازَ أَنْ يُقْتَلَ^٦ مَنْ حَارَبَ مَعَ عَائِشَةَ وَلَا تُقْتَلَ^٧ عَائِشَةُ؟

قَالَ: «بَلَى، قَدْ جَازَ ذَلِكَ، وَأَحَلَّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

فَقَالَ^٨ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ^٩: فَلِمَ لَا^{١٠} جَازَ أَنْ نَغْنَمَ غَيْرَ عَائِشَةَ مِمَّنْ حَارَبَنَا، وَتَكُونَ^{١١} غَنِيمَةُ عَائِشَةَ غَيْرَ حَلَالٍ لَنَا؟ وَبِمَا^{١٢} تَدْفَعُنَا عَنْ حَقِّنَا؟ فَأَمْسَكَ

٢٤٣

١. في «ج، د»: «كانت».

٢. في المطبوع: «غَنِمْتُهُمْ».

٣. في المطبوع: «قَتَلْتُهُمْ».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ١٥٥، ح ٢٧٣؛ قرب الإسناد، ص ١٣٢، ح ٤٦١؛ علل الشرائع، ص ١٥٤، ح ٢.

٥. «عبد الله بن وهب الراسبي» من بني راسب، كان أمير الخوارج بالنهروان، وقُتل في المعركة.

راجع: الإصابة، ج ٥، ص ٧٨، الرقم ٦٣٧٥.

٦. في «ج» + «كُلَّ». وفي «ر» والمطبوع: «أَنْ نَقْتُلَ كُلَّ» بدل «أَنْ يُقْتَلَ».

٧. في المطبوع: «وَلَا نَقْتُلَ».

٨. في «ألف، د، ر»: «قال».

٩. في «د» والمطبوع: + «الرَّاسِبِيُّ». وفي «ج»: - «بْنُ وَهْبٍ».

١٠. في المطبوع: - «لَا».

١١. في «د» والمطبوع: «وَيَكُونُ».

١٢. في «د»: «وَبِمَا». وفي المطبوع: «فِيمَا».

عليه السلام عن جوابه.^١

فكان^٢ هذا^٣ أول شيء حَقَّدَتْهُ الشُّرَاءُ عَلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟^٤

قُلْنَا: لَيْسَ يَشْنَعُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَعْتَرِضُهُ فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا مَنْ قَدْ أَعَمَّى اللَّهُ قَلْبَهُ وَأَضَلَّهُ عَنْ رُشْدِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَعْصُومُ الْمَوْفِقُ الْمُسَدَّدُ، عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الْوَاضِحَةُ. ثُمَّ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَكَانَ عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ الْمُخَالِفُونَ، أَلَيْسَ هُوَ الَّذِي شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْضَى الْأُمَّةِ وَأَعْرَفُهَا^٥ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ؟^٦

وَهُوَ الَّذِي شَهِدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَهُ بِأَنَّ الْحَقَّ مَعَهُ؛ يَدُورُ كَيْفَ مَا دَارَ^٧.
فَيَنْبَغِي لِمَنْ جَهَلَ وَجَهَ شَيْءٍ فَعَلَهُ أَنْ يَعُودَ عَلَى نَفْسِهِ بِاللُّومِ، وَيُقَرَّرَ عَلَيْهَا بِالْعِزِّ وَالتَّقْصِصِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ مُوَافِقٌ لِلصَّوَابِ وَالسَّدَادِ، وَإِنْ جَهَلَ وَجْهَهُ، وَضَلَّ عَنْ عِلَّتِهِ. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ تُغْنِي الْمُتَمَسِّكُ^٨ بِهَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّفْصِيلِ وَاسْتِعْمَالِ كَثِيرٍ مِنَ التَّأْوِيلِ.

وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُقَاتِلْ أَهْلَ الْقِبْلَةِ إِلَّا بَعْدَهُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ

١. البداية والنهاية، ج ٧، ص ٢٤٤.

٢. في المطبوع: «وكان».

٣. في «د»: «فهذا» بدل «فكان هذا».

٤. في «ألف» والمطبوع: «+ الجواب».

٥. في «د»: «وأعرفهم».

٦. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٣؛ كشف الغمة، ج ١، ص ١١٣ و ١٢٢؛ الاستيعاب،

ج ٣، ص ٣٨؛ الفصول المهمة لابن الصبَّاح، ص ٣٤.

٧. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٦١ و ٦٢؛ كشف الغمة، ج ١، ص ١٤٣؛ التفسير الكبير للرازي،

ج ١، ص ٢٠٥.

٨. في المطبوع: «التمسك».

عليه وآله، وقد صرّح عليه السلام بذلك^١ في كثير من كلامه الذي قد مضى حكاية بعضه، ولم يسر فيهم إلا بما عهد إليه من السيرة.

وليس بمُنكرٍ أن يَخْتَلِفَ^٢ أحكامُ المُحَارِبِينَ، فيكون منهم مَنْ يُقْتَلُ وَيُغْنَمُ، ومنهم مَنْ يُقْتَلُ وَلَا يُغْنَمُ؛ لأنَّ أحكامَ الكُفَّارِ في الأصلِ مُخْتَلِفَةٌ.

ومُقَاتِلُو أمير المؤمنين عليه السلام عندنا كُفَّارٌ بِقِتَالِهِمْ^٣ له، وإذا كَانَ في الكُفَّارِ مَنْ يُقَرُّ عَلَى كُفْرِهِ وَيُؤْخَذُ^٤ مِنْهُ الْجِزْيَةُ^٥، ومنهم مَنْ لَا يُقَرُّ عَلَى كُفْرِهِ وَلَا يُقَعَّدُ عَنْ مُحَارِبَتِهِ - إلى غير ذلك مما اختلفوا فيه مِنَ الأحكامِ - جازَ أيضاً أَنْ يَكُونَ^٦ فِيهِمْ مَنْ يُغْنَمُ وَمَنْ لَا يُغْنَمُ، لأنَّ الشَّرْعَ لَا يُنَكِّرُ فِيهِ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ.

وقد رُوِيَ أَنَّ مُرْتَدَّاً عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ - يُعَرَفُ بِعَلَانَةٍ - ارْتَدَّ، فَلَمْ يَعْرِضْ أَبُو بَكْرٍ لِمَالِهِ، وَقَالَتْ امْرَأَتُهُ: إِنْ يَكُنْ^٧ عِلَانَةً ارْتَدَّ فَإِنَّا لَمْ نَرْتَدَّ. وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مُرْتَدِّ قُتِلَ فِي أَيَّامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمْ يَعْرِضْ لِمَالِهِ^٨.

وَرُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَتَلَ مُسْتَوْدِداً الْعِجْلِيَّ، وَلَمْ يَعْرِضْ لِمِيرَاثِهِ^٩.

١. في «ج»: «به». وفي المطبوع: «لذلك».

٢. في «ر» والمطبوع: «أن تختلف».

٣. في المطبوع: «لقتالهم».

٤. في «د» والمطبوع: «و تؤخذ».

٥. في «ج» والمطبوع: «الجزية منه» بدل «منه الجزية».

٦. في المطبوع: «أن يكون أيضاً» بدل «أيضاً أن يكون».

٧. في المطبوع: «كان».

٨. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ١٠، ص ٩٩؛ تلخيص الجبير، ج ٤، ص ٥٠.

٩. في «ج»: «الماله».

١٠. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ١٠، ص ١٠٠.

فالقتل و وجوبه ليس بأمارة على تناول المال واستباحته، على أن الذي رواه النظام من القصة مُحَرَّفٌ معدول عن الصواب.

و الذي تظاهرت به الروايات^١ و نقله أهل السيرة في هذا الباب من طرقٍ مُخْتَلِفَةٍ: أن أمير المؤمنين عليه السلام لما خطب بالبصرة، و أجاب عن مسائل شتى سئل عنها، و أخبر بملاحم و أشياء تكون بالبصرة، قام إليه عمار بن ياسر رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين، إن الناس يكثرُونَ في أمر الفَيءِ، و يقولون: مَنْ قَاتَلْنَا فهو ماله و وَلَدُهُ^٢ فَيءٌ لنا. و قام رجلٌ من بكر بن وائل^٣ - يُقال له: «عَبَادُ بَن قَيْسٍ» - فقال^٤: يا أمير المؤمنين، و الله، ما قَسَمْتَ بالسَّوِيَّةِ، و لا عَدَلْتَ في الرِّعْيَةِ. فقال عليه السلام: «و لِمَ ذَلِكَ وَ يَحَكْ؟»

قال: لَأَنَّكَ قَسَمْتَ ما في العَسْكِرِ، و تَرَكْتَ الأموالَ و النساءَ و الذَّرِيَّةَ. فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «يا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ كَانَتْ بِهِ جِرَاحَةٌ فَلْيَدَاوِهَا بِالسَّمَنِ».

فقال عَبَادُ بْنُ قَيْسٍ^٥: جِئْنَا نَطْلُبُ غَنَائِمَنَا، فَجَاءَنَا بِالْتَّرْهَاتِ^٦. فقال أمير المؤمنين عليه السلام^٧: «إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَلَا أَمَاتَكَ اللَّهُ حَتَّى يُدْرِكَكَ غُلَامٌ ثَقِيفٌ».

١. في «ألف، د، ر»: «الرواية».

٢. في «ألف، د، ر»: «ولده و ماله» بدل «ماله و ولده».

٣. في «ألف، د، ر»: «من بكر بن وائل رجل» بدل «رجل من بكر بن وائل».

٤. في المطبوع: «+ له»

٥. في «ألف، د، ر»: «بن قيس».

٦. «الترهات»: البواطل من الأمور. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٨٠ (تره).

٧. في «ب» و المطبوع: «- أمير المؤمنين».

فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ غُلَامٌ تَقِيفُ؟

فَقَالَ^١ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَجُلٌ لَا يَدْعُ لِلَّهِ حُرْمَةً إِلَّا أَنْتَهَكَهَا».

فَقَالَ^٢ الرَّجُلُ: أَيْمُوتُ، أَوْ يُقْتَلُ؟

فَقَالَ^٣ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بَلْ يَقْصِمُهُ قَاصِمُ الْجَبَّارِينَ؛ يَحْتَرِقُ^٤

سَرِيرُهُ^٥ لكَثْرَةِ مَا يُحْدِثُ مِنْ بَطْنِهِ. يَا أَخَا بَكْرٍ، أَنْتَ امْرُؤٌ ضَعِيفُ الرَّأْيِ؛ أَمَا عَلِمْتَ

أَنَا^٦ لَا نَأْخُذُ الصَّغِيرَ بِذَنْبِ الْكَبِيرِ، وَأَنَّ الْأَمْوَالَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ قَبْلَ الْفُرْقَةِ؛ يُقَسَّمُ^٧ مَا

حَوَى عَسْكَرُهُمْ، وَ مَا كَانَ فِي دَوْرِهِمْ فَهُوَ مِيرَاثٌ لَذُرِّيَّتِهِمْ، فَإِنْ عَدَا عَلَيْنَا أَحَدٌ

أَخَذْنَاهُ بِذَنْبِهِ، وَإِنْ كَفَّ عَنَّا لَمْ نَحْمِلْ عَلَيْهِ ذَنْبَ غَيْرِهِ. يَا أَخَا بَكْرٍ، وَاللَّهِ، لَقَدْ

حَكَمْتُ فِيهِمْ^٨ بِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَهْلِ مَكَّةَ؛ فَسَمَ مَا حَوَى

الْعَسْكَرُ، وَلَمْ يَعْرِضْ لِمَا سِوَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اقْتَضَيْتُ^٩ أَثَرَهُ حَذَوِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ. يَا

أَخَا بَكْرٍ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ دَارَ الْحَرْبِ يَجُلُّ مَا فِيهَا، وَ دَارُ الْهِجْرَةِ يَحْرُمُ^{١٠} مَا فِيهَا إِلَّا

بِحَقٍّ^{١١}. مَهْلًا مَهْلًا، رَحِمَكُمُ اللَّهُ، فَإِنْ أَنْتُمْ أَنْكَرْتُمْ ذَلِكَ عَلَيَّ فَأَيْكُمْ يَأْخُذُ أُمَّهُ^{١٢}

١. في «ألف، د، ر»: «قال».

٢. في «ألف، د، ر»: «قال». وفي المطبوع: «له».

٣. في «ألف، د، ر»: «قال». وفي المطبوع: «له».

٤. في «د» و المطبوع: «تحترق».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «سَرَّتُهُ».

٦. في «ألف، ب، ر»: «أَنَا».

٧. في «ب، د»: «تقسم».

٨. في «ألف، ب، د، ر»: «فيكم».

٩. في «ب، ج»: «اقتفينا».

١٠. في «ب، ج، د» و المطبوع: «محرم».

١١. في «ألف، ج، د»: «يحقق».

١٢. في «ألف، ر»: «- أُمُّهُ».

عائشة في سهمه^١؟»

قالوا: يا أمير المؤمنين، أصبت وأخطأنا، وعلمت وجهلنا، أصاب الله بك الرشد والرشاد والسداد.^٢

فأما قول النظام: «إن هذا أول ما حَقَّقْتَهُ الشُّرَاءُ عَلَيْهِ» فباطل؛ لأنَّ الشُّرَاءَ ما شَكَّوْا قَطُّ^٣ فيه عليه السلام، ولا ارتابوا بشيءٍ مِنْ أفعاله قَبْلَ التحكيم^٤ الذي مِنْهُ دَخَلَتْ الشُّبْهَةُ عَلَيْهِمْ؛ وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَهُمْ النَّاصِرُونَ لَهُ بِصِفَتَيْنِ وَالمُجَاهِدُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ^٥ وَالسَّافِكُونَ دِمَاءَهُمْ تَحْتَ رَايَتِهِ، وَحَرْبُ صِفَتَيْنِ كَانَتْ بَعْدَ الْجَمَلِ بِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ؟! فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّ الشُّكَّ مِنْهُمْ^٦ فِي أَمْرِهِ كَانَ ابْتِدَاؤُهُ فِي حَرْبِ الْجَمَلِ لَوْلَا ضَعْفُ البَصَائِرِ؟!

[عَلَّةُ عَدَمِ قَتْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَاتِلِ الزُّبَيْرِ]

مسألة: فإن قيل: فما الوجهُ فيما ذَكَرَهُ النِّظَامُ مِنْ أَنَّ ابْنَ جُرْمُوزٍ لَمَّا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَأْسِ الزُّبَيْرِ - وَقد قَتَلَهُ بُوَادِي السَّبَاعِ - قَالَ لَهُ^٨ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَاللَّهِ، مَا كَانَ ابْنُ صَفِيَّةَ بِجَبَانٍ وَلَا لَثِيمٍ؛ لَكِنَّ^٩ الْحَيْنَ وَمَصَارِعُ السُّوءِ». فَقَالَ ابْنُ جُرْمُوزٍ: الْجَائِزَةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

١. في «ب، ج» والمطبوع: «بسهمه» بدل «في سهمه».

٢. راجع: الاحتجاج، ج ١، ص ٣٩٤-٣٩٦؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ١٨٣، ح ٤٤٢١٦.

٣. في «ب» - «قَطُّ».

٤. في «ألف»: «التحكيم».

٥. في المطبوع: «أيدبه».

٦. في «ألف، ر» - «منهم».

٧. في «ألف، د، ر» - «حرب».

٨. في «ب، ج» - «له».

٩. في «ج، د، ر» - «ولكن».

فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: بَشَّرَ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ».^٢

فَخَرَجَ ابْنُ جُرْمُوزٍ وَهُوَ^٣ يَقُولُ^٤:

أَتَيْتُ عَلِيًّا بِرَأْسِ الزُّبَيْرِ وَكُنْتُ أَرْجِي بِهِ الزُّلْفَةَ
فَبَشَّرَ بِالنَّارِ قَبْلَ الْعِيَانِ فَبِئْسَ الْبِشَارَةُ وَالتَّحَفَةُ^٥
فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ قَتْلَ الزُّبَيْرِ رِ لَوْلَا رِضَاكَ مِنْ الْكُلْفَةِ
فَإِنْ تَرْضَ ذَاكَ فَمِنْكَ الرِّضَا وَإِلَّا فَدُونَكَ لِي حَلَفَةُ
وَرَبُّ الْمُحْلِلِينَ وَالمُحْرِمِينَ وَرَبُّ الْجَمَاعَةِ وَالْأُلْفَةِ
لَسَيِّانٍ عِنْدِي قَتْلَ الزُّبَيْرِ وَضَرْطَةُ عَنَزٍ بِذِي الْجُحْفَةِ^٦

قَالَ النَّظَّامُ: وَكَانَ يَجِبُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُقَيِّدَهُ بِالزُّبَيْرِ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى الزُّبَيْرِ إِذْ^٧ بَانَ لَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطِئٍ أَنْ يَلْحَقَ بِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيُجَاهِدَ مَعَهُ.
الْجَوَابُ^٨: أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الزُّبَيْرِ أَنْ يَعْدِلَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

١. في «ب» و المطبوع: «ما سمعت».

٢. الاختصاص، ص ٩٣؛ الفصول المختارة، ص ١٤٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٨٩؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٣٦٧؛ فتح الباری، ج ٦، ص ١٦١.

٣. في «ألف»: «هو» بدون واو العطف.

٤. في «ب، د» و المطبوع: «شعراً».

٥. في «ألف، د، ر»: «فبئس بشارة ذي التحفة» بدل «فبئس البشارة والتحفة».

٦. راجع: الفتوح، ج ٢، ص ٣١٣ و ٣١٤؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٧٣؛ المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ١٧٤.

٧. في «ب، ر»: «إن».

٨. في «ب، ر» و المطبوع: «قلنا».

عليه السلام، و يَنْحَاذِرُ إِلَيْهِ، وَ يَبْذُلُ نُصْرَتَهُ، وَ لَا سِيَّماً إِنْ كَانَ رَجُوعُهُ عَلَى طَرِيقِ التَّوْبَةِ وَ الْإِنْبَاءِ. وَ مَنْ أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ مِنَ الْمُبَايَنَةِ وَ الْمُحَارَبَةِ إِذَا تَابَ وَ تَبَيَّنَ خَطْوُهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُظْهِرَ ضَدَّ مَا كَانَ أَظْهَرَهُ، لَا سِيَّماً وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تِلْكَ الْحَالِ مُصَافٍ لِعُدُوِّهِ، وَ مُحْتَاجٌ^٢ إِلَى نُصْرَةِ مَنْ هُوَ دُونَ الزُّبَيْرِ فِي الشَّجَاعَةِ وَ النَّجْدَةِ، وَ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ اسْتِقْصَاءٍ مَا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا^٣ الشَّافِي الْمُقَدِّمُ^٤ ذِكْرَهُ.

فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّمَا عَدَلَ عَنْ أَنْ يُقَيِّدَ ابْنَ جُرْمُوزٍ بِالزُّبَيْرِ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِنْ كَانَ ابْنُ جُرْمُوزٍ قَتَلَهُ عَدِراً وَ بَعَدَ أَنْ أَمَّتَهُ، أَوْ قَتَلَهُ بَعْدَ أَنْ وَلَّى مُدْبِراً، وَ قَدْ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ أَصْحَابِهِ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا مُدْبِراً، وَ لَا يُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ. فَلَمَّا قَتَلَ ابْنُ جُرْمُوزٍ الزُّبَيْرَ مُدْبِراً كَانَ بِذَلِكَ عَاصِياً مُخَالِفاً لِأَمْرِ إِمَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَالسَّبَبُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُقَدِّه^٥ بِهِ أَنَّ أَوْلِيَاءَ الدِّمِ الَّذِينَ هُمْ أَوْلَاؤُ الزُّبَيْرِ لَمْ يُطَالِبُوا بِذَلِكَ، وَ لَا حَاكَمُوا^٦ فِيهِ، وَ كَانَ أَكْبَرُهُمْ^٧ وَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ مُحَارِباً لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُجَاهِراً لَهُ بِالْعَدَاوَةِ وَ الْمُشَاقَّةِ، فَقَدْ أَبْطَلَ بِذَلِكَ حَقَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يُطَالَبَ بِهِ لَرَجَعَ عَنِ الْحَرْبِ وَ بَايَعَ وَ سَلَّمَ، ثُمَّ طَالَبَ بَعْدَ ذَلِكَ فَانْتَصَفَ لَهُ مِنْهُ.

١. فِي «ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا» بِدُونِ وَائِ الْعُطْفِ.

٢. فِي «ج»: «و مَفْتَقَر».

٣. فِي «أَلْف، د»: «الْكِتَابُ». وَ فِي «ر»: «كِتَاب».

٤. فِي «ب»: «الْمُقَدِّم».

٥. فِي «أَلْف، ج»: «لَمْ يُقَدِّه». وَ فِي «ب»: «لَمْ يَعِدْهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَقْبِدْهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «و لَا حَاكَمُوا».

٧. فِي «أَلْف، د، ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «كَبِيرُهُمْ».

وإن كَانَ الأمرُ الآخرُ - وهو أن يَكُونَ ابنُ جُرموزٍ ما قَتَلَ الزُّبَيْرَ إِلَّا مُبَارَزَةً مِنْ غيرِ غَدِرٍ ولا أَمَانٍ تَقَدَّمَ، على ما ذَهَبَ إليه قومٌ - فلا يَسْتَحِقُّ بذلك قَوْدًا، ولا مُسَالَةً هَاهُنَا في القَوْدِ.

فإن قيل: على^١ هذا الوجه ما^٢ معنى بشارته^٣ بالنار؟

قلنا: المعنى فيها الخبرُ عن عاقبة أمره؛ لأنَّ الثوابَ والعقابَ إِنَّمَا يَحْصُلَانِ على عواقبِ الأعمالِ وخواتيمِها، وابنُ جُرموزٍ هذا خَرَجَ مع أَهلِ النهرِ^٥ على أميرِ المؤمنينَ عليه السلام، فقتلَ هناك، فكانَ بذلك الخروجُ من أَهلِ النارِ، لا بقتلِ الزُّبَيْرِ. فإن قيل: فأَيُّ فائدةٍ لإضافة^٦ البشارة بالنارِ إلى قتلِ الزُّبَيْرِ وقُتْلِهِ طاعةً وقربةً، وإِنَّمَا يَجِبُ أن تُضَافَ^٧ البشارة بالنارِ إلى ما يُسْتَحَقُّ به النارُ؟

قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما: أَنه عليه السلام أَرَادَ التعريفَ والتنبيهَ، وإِنَّمَا يُعَرَّفُ الإنسانُ بالمشهورِ^٨ مِن أفعاله و الظاهرِ مِن أوصافه، وابنُ جُرموزٍ كَانَ عُقْلًا^٩

٢٤٨

١. في «ر» و المطبوع: «فعلى».

٢. في «ألف، د، ر»: «أَي».

٣. في «ألف، د، ر»: «لبشارته».

٤. في «ب، ج»: «وخواتمها».

٥. في «د» و المطبوع: «النهران».

٦. في «د» و المطبوع: «في إضافة» بدل «لإضافة».

٧. في «ألف، ب، ج»: «أن يضاف».

٨. في «د»: «بالمعروف».

٩. في المطبوع: «غافلاً» و «العُقْلُ»: المقيد لا يرجى خيره ولا يخشى شره، و سَبَسَبَ مَيْتَه لا علامة فيها. العُقْلُ من الشعر: ما يجهل قائله. الغفل من الرجال: من لا حسب له. راجع: العين، ج ٤، ص ٤١٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٤٩٨ (غفل).

خاملاً^١، و كان فعله بالزُبَيْرِ مِنْ أَشْهَرِ مَا يُعْرَفُ بِهِ مِثْلُهُ^٢. و هذا^٣ وجهٌ في التعريفِ^٤ صحيحٌ.

و الجوابُ الثاني: أن قَتَلَ الزُّبَيْرِ إذا كانَ باستحقاقٍ و عليُّ^٥ وجه الصوابِ مِنْ أعْظَمِ الطاعاتِ و أكبرِ القُرْبَاتِ، و مَنْ جَرَى عَلَى يَدِهِ^٦ يُظَنُّ بِهِ الْقَوْرُ بِالْجَنَّةِ، فأرادَ عليه السلام أن يُعَلِّمَ النَّاسَ أنَّ هذه الطاعةَ العظيمةَ التي يَكْثُرُ ثَوَابُهَا إذا لَمْ تُعَقَّبْ^٧ بما يَشُدُّهَا^٨ غيرُ نافعةٍ لهذا القاتِلِ، و أنه سيأتي مِنْ فِعْلِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ النَّارَ، فلا تَظُنُّوا بِهِ^٩ - لِمَا اتَّفَقَ عَلَى يَدِهِ مِنْ هذه الطاعةِ - خيراً. و هذا يَجْرِي مَجْرَى أن يَكُونَ لِأَحَدِنَا صَاحِبٌ خَصِيصٌ بِهِ خَفِيفٌ فِي طَاعَتِهِ مشهورٌ فِي نَصِيحَتِهِ^{١٠}، فيَقُولُ هذا المصْحُوبُ بَعْدَ بُرْهَةٍ مِنَ الزَّمانِ لِمَنْ يُرِيدُ إِطْرَافَهُ^{١١} و تعجيبه: أَوْ لَيْسَ صَاحِبِي فَلانٌ الذي كَانَتْ لَهُ مِنَ الْحَقُوقِ كَذَا و كَذَا و بَلَغَ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِي إِلَى مَنْزِلَةٍ كَذَا قَتَلْتَهُ، و أَبَحْتُ حَرِيمَهُ^{١٢}، و سَلَبْتُ مَالَهُ؟ و إن كانَ ذَلِكَ إِنَّمَا

١. في «ب»: «غافلاً». و «الخامِل»: الساقط الذي لا نباهة له. و خامل الذكر: المجهول. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٢١ (حمل).

٢. في «ب»: «شأنه».

٣. في «ألف، د، ر»: «فهذا».

٤. في «د»: «التعريف و هو» بدل «في التعريف».

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «على» بدون واو العطف.

٦. في «ألف، د، ر»: «يديه».

٧. في المطبوع: «تَعَقَّبْتُ» بدل «لم تعَقَّبْ».

٨. في «ألف، ب، ر» و المطبوع: «يفسده».

٩. في «ألف، ب»: «أنه».

١٠. في «ب، ج» و المطبوع: «بنصيحته» بدل «في نصيحته».

١١. في «ألف، ر»: «+ و نصحه».

١٢. في «ألف، ج»: «حرمته».

استَحَقَّهُ بما تَجَدَّدَ منه في المُسْتَقْبَلِ، و إنما عَرَّفَ بِالْحَسَنِ مِنْ أَعْمَالِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْجِيبِ.

و هذا^١ واضحٌ.

[شُبْهَةٌ مُخَالَفَةٌ عَلَى اللَّهِ ﷺ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فِي أَحْكَامِ]

مَسْأَلَةٌ^٢: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا عَابَهُ النَّظَامُ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ادَّعَى أَنَّهُ خَالَفَ بِهَا^٣ جَمِيعَ الْأُمَّةِ، مِثْلُ: بَيْعِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ، وَدَفْعِ السَّارِقِ إِلَى الشُّهُودِ، وَجَلْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ أَرْبَعِينَ سَوْطاً فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَجَهْرِهِ بِتَسْمِيَةِ الرِّجَالِ فِي الْقُنُوتِ، وَقَبُولِهِ شَهَادَةَ الصَّبِيانِ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ - وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^٤ - وَأَخْذِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نِصْفَ دِيَةِ الرَّجُلِ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَأَخْذِهِ نِصْفَ دِيَةِ الْعَيْنِ مِنَ الْمُقْتَصِّصِ مِنَ الْأَعْوَرِ، وَتَخْلِيْفِهِ رَجُلًا يُصَلِّي الْعِيدَيْنِ بِالضُّعْفَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْرَقَ رَجُلًا أَتَى غُلَامًا فِي دُبُرِهِ - وَ أَكْثَرُ مَا وَجَبَ^٥ عَلَى مَنْ فَعَلَ هَذَا الْفِعْلَ^٦ الرِّجْمَ -، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى^٧ بِمَالٍ مِنْ مُهُورِ الْبَغَايَا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ارْفَعُوهُ حَتَّى يَجِيءَ عَطَاءٌ غَنِيٌّ وَبَاهِلَةٌ»^٨.

١. في «د»: «و هو».

٢. في «ألف، ب، د»: «فصل».

٣. في «ج» و المطبوع: «فيها».

٤. الطلاق (٦٥): ٢.

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «أوجب».

٦. في «ج»: «ذلك» بدل «هذا الفعل».

٧. في المطبوع: «أوتي».

٨. راجع: بصائر الدرجات، ص ١٥٩، ح ٢٨.

و قَالَ^١ النَّظَامُ: لِمَ خَصَّ بِهَذَا الْمَالِ^٢ غَنِيًّا وَ بَاهِلَةً؟ فَإِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ فَمَنْ عَدَاهُمْ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ كُهُمْ فِي جَوَازِ تَنَاوُلِ هَذَا الْمَالِ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ فَكَيْفَ يَأْخُذُونَ الْعَطَاءَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ؟!

قَالَ: وَ ذَلِكَ الْمَالُ وَ إِنْ كَانَ مِنْ مُهُورِ الْبَغَايَا أَوْ بَيْعِ لُحُومِ الْخِزَانِيرِ، بَعْدَ أَنْ يَمْلِكَهُ^٣ الْكُفَّارُ ثُمَّ يَفْتَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ حَلَالٌ طَيِّبٌ لِلْمُؤْمِنِينَ.

الْجَوَابُ: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُ: لَا يَعْتَرِضُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَ يَطْمَعُ مِنْهُ فِي عَشْرَةٍ أَوْ زَلَّةٍ إِلَّا مُعَانِدٌ لَا يَعْرِفُ قَدْرَهُ، وَ مَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ أَقْضَى الْأُمَّةِ، وَ أَنَّ الْحَقَّ يَدُورُ^٤ مَعَهُ^٥ كَيْفَ مَا دَارَ، وَ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَدْرِهِ^٦ وَ قَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ قَلْبَهُ، وَ ثَبِّتْ لِسَانَهُ» لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، حَتَّى قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمَا^٧ شَكَّكَتُ فِي قَضَاءِ بَيْنِ اثْنَيْنِ»^٨، وَ قَالَ^٩ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَ عَلِيِّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ»^{١٠}، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَرِضَ^{١١}

١. في المطبوع: «فقال».

٢. في المطبوع: - «المال».

٣. في «ب» و المطبوع: «تملكه».

٤. في «ألف، ب، ر»: - «يدور».

٥. في المطبوع: + «يدور».

٦. في «ألف، ر»: «على صدره بيده» بدل «بيده على صدره».

٧. في «ألف، د، ر»: «ما».

٨. مسند أحمد، ج ١، ص ٨٣ و ص ١١١ و ص ١٤٦؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٠١، ح ٣٥٨٢؛

المصنف لابن أبي شيبة، ج ١٠، ص ١٧٦، ح ٩١٤٧.

٩. في المطبوع: + «[النبي]».

١٠. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٢٦ و ١٢٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٤٦٤ - ٤٨٠؛

تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٧٧؛ و ج ٤، ص ٣٤٨؛ و ج ٧، ص ١٧٣؛ و ج ١١، ص ٤٨ و ٢٠٤؛ تهذيب

الأنوار للطبري، ج ٤، ص ١٠٥، ح ١٧٣.

١١. في «ج» و المطبوع: «أن يعرض».

عَلَى^١ أَحْكَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَا يُظَنَّنَ بِهَا إِلَّا الصَّحَّةُ وَ السَّدَادُ.

وَ أَعْجَبَ مِنْ هَذَا^٢ كُلُّهُ الطَّعْنُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَ أَشْبَاهِهَا بِأَنَّهَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ^٣، وَ أَيْ إِجْمَاعٍ - لَيْتَ شِعْرِي - يَسْتَقِرُّ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَارِجٌ مِنْهُ؟ وَ لَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَهُمْ فِي الْأَحْكَامِ مَذَاهِبٌ وَ فِتَاوَى^٤ إِلَّا وَ قَدْ تَفَرَّدَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ مُوَافَقٌ، وَ مَا عُدَّ مَذْهَبُهُ خُرُوجاً عَنِ الْإِجْمَاعِ. وَ لَوْلَا التَّطَوُّلُ لَذَكَرْنَا شَرْحَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ مَعْرِفَتَهَا وَ ظُهُورَهَا يُغْنِيَانِ عَنِ تَكْلُفِ ذَلِكَ.

وَ لَوْ كَانَ لِلطَّعْنِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ مَجَالٌ، وَ لَهُ وَجْهٌ، لَكَانَ أَعْدَاؤُهُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ وَ الْمُتَقَرَّبِينَ إِلَيْهِمْ مِنْ شِيعَتِهِمْ بِذَلِكَ أَخْبَرَ وَ إِلَيْهِ أَسْبَقَ، وَ كَانُوا^٥ يَعْيُونَهُ عَلَيْهِ، وَ يُدْخِلُونَهُ فِي جُمْلَةِ مَثَالِهِمْ وَ مَعَايِبِهِمُ الَّتِي تَمَحَّلُوهَا^٦، وَ لَمَّا تَرَكُوا ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَدْرِكَهُ النَّظَامُ بَعْدَ السَّنِينَ الطَّوِيلَةِ، وَ فِي إِضْرَابِهِمْ عَنِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا مَطْعَنَ بِذَلِكَ وَ لَا مَعَابَ.

وَ بَعْدُ: فَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَ كَانَ لَهُ مَذْهَباً فَعِلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ وَ اعْتَقَادَهُ إِيَّاهُ هُوَ الْحُجَّةُ فِيهِ، وَ أَكْبَرُ الْبُرْهَانِ عَلَى صَحَّتِهِ؛ لِقِيَامِ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَزِلُّ، وَ لَا يَغْلَطُ، وَ مَا^٧ يُحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَ جَوِّهِ زَائِدَةٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِظْهَارِ وَ التَّقْرِيبِ^٨ عَلَى الْخُصُومِ وَ تَسْهِيلِ طَرِيقِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ.

١. فِي «أَلْف، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «عَلَى».

٢. فِي «ج»: «ذَلِكَ».

٣. فِي «ب»: «الْإِجْمَاع».

٤. فِي «ب»: «و قِيَام».

٥. فِي «ب، ج»: «فَكَانُوا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ [لَهُ]»، وَ «الْتَمَحَّلُ»: التَّنَقُّدُ، وَ الطَّلَبُ. رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٦١٨ (مَحَل).

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «و لَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «و التَّقْرِير».

فَأَمَّا أُمّهَاتُ الْأَوْلَادِ، فَلَمْ يَسِرْ فِيهِنَّ إِلَّا بَنَصُّ الْكِتَابِ^٢ وَظَاهِرُهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^٣. وَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ يَطَوُّهَا سَيِّدُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً^٤، وَلَا هُوَ عَادٍ فِي وَطْئِهَا إِلَى مَا لَا يَحِلُّ. وَإِذَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً مُسْتَرْقَقَةً بَطَلَ مَا يَدَّعُونَهُ مِنْ أَنَّ وَلَدَهَا أَعْتَقَهَا.

٢٥١

وَيُبَيَّنُ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ لَسِيدَهَا أَنْ يُعْتَقَهَا، وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ قَدْ أَعْتَقَهَا لَمَّا^٥ يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِتْقَ الْمُعْتَقِ مُحَالٌ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَوْضِيحٌ عَنْ بَطْلَانِ مَا يَرَوْنَهُ مِنْ أَنَّ وَلَدَهَا^٦ أَعْتَقَهَا.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ هَذَا الْخَبَرُ لَمْ يَقْتَضِ أَنَّ لَهَا جَمِيعَ أَحْكَامِ الْمُعْتَقَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَضَى ذَلِكَ لَمَّا جَازَ أَنْ يُعْتَقَهَا السَّيِّدُ، وَلَا أَنْ يَطَّأَهَا إِلَّا بِعَقْدٍ، وَإِنَّمَا اقْتَضَى بَعْضَ أَحْكَامِ الْمُعْتَقَاتِ؟

فَلَا بُدَّ مِنْ: بَلَى^٧.

فَيُقَالُ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ^٨ مُخَالَفُكُمْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيسِ، كَمَا اسْتَعْمَلْتُمُوهُ، فَتَقُولُ^٩: إِنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ^{١٠} يَبِيعَهَا لَا يَجُوزُ^{١١} إِلَّا فِي

١. في «ج» والمطبوع: «+ بيع».

٢. في «ج»: «كتاب الله» بدل «الكتاب».

٣. المؤمنون (٢٣): ٥-٧.

٤. في المطبوع: «لم».

٥. في «د» والمطبوع: «+ قد».

٦. في المطبوع: «مزيل».

٧. في «ب»: «- يكون».

٨. في «ألف، ب»: «فيقول».

٩. في «ب، ج»: «والمطبوع: - أن».

١٠. في «ب، ج»: «والمطبوع: لم يجوز».

دَيْنٍ وَعِنْدَ ضَرُورَةٍ وَعِنْدَ مَوْتِ الْوَلَدِ؟ فَكَأَنَّمَا تَجْرِي مَجْرَى الْمُعْتَقَاتِ فِيمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا فِيهِ، وَإِنْ لَمْ تَجْرِ^١ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، كَمَا أَجْرَيْتُمُوهَا مَجْرَاهُنَّ فِي وَجْهِ دُونَ آخَرَ. فَأَمَّا قَطْعُ السَّارِقِ مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ، فَهُوَ الْحَقُّ الْوَاضِحُ الْجَلِيُّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^٢، وَاسْمُ «الْيَدِ» يَقَعُ عَلَى جُمْلَةِ هَذَا الْعُضْوِ إِلَى الْمَنْكِبِ. وَ يَقَعُ أَيْضاً عَلَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقِ^٣، وَإِلَى الزَّنْدِ، وَإِلَى الْأَشَاجِعِ^٤؛ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ. وَلِهَذَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَدْخَلْتُ يَدِي فِي الْمَاءِ إِلَى أَصُولِ الْأَصَابِعِ، وَإِلَى الزَّنْدِ، وَإِلَى الْمِرْفَقِ، وَإِلَى الْكَتِفِ^٥؛ فَيَجْعَلُ كُلُّ ذَلِكَ غَايَةً. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يُكْتَبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾^٦. وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْكِتَابَةَ تَكُونُ^٧ بِالْأَصَابِعِ. وَلَوْ بَرَأ أَحَدُنَا قَلَمًا فَعَقَرَتْ^٨ السَّكِينُ أَصَابِعَهُ لَقِيلَ: قَطَعَ يَدَهُ، وَعَقَرَهَا، وَنَحْنُ ذَلِكَ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبَرْتُهُ وَ قَطَعْتُ أَيْدِيَهُنَّ﴾^٩. وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُنَّ مَا قَطَعْنَ أَكْفَهُنَّ إِلَى الزَّنْدِ^{١٠}؛ بَلْ^{١١} عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^{١٢}.

١. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَجْرِ».

٢. الْمَانِدَةُ (٥): ٣٨.

٣. فِي «أَلْف، ب»: «الْمِرْفَقِ».

٤. «الْأَشَاجِعُ»: الْعُرُوقُ وَ الْعَصَبُ الَّذِي عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ. وَ قِيلَ: رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِعَصَبِ ظَاهِرِ الْكَفِّ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٨، ص ١٧٤ (شَجْع).

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَنْكِبِ».

٦. الْبَقَرَةُ (٢): ٧٩.

٧. فِي «أَلْف، د»: «تَكُونُ».

٨. يُقَالُ: عَقَرْتُ النَّخْلَةَ: إِذَا قَطَعْتَ رَأْسَهَا كُلَّهُ مَعَ الْجُمَارِ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٧٥٤ (عَقَر).

٩. يَوْسُفَ (١٢): ٣١.

١٠. فِي «أَلْف، د، ر»: «الزَّنُود».

١١. فِي «ب، د»: «بَلْ».

١٢. فِي «ب»: «ذَكَرْنَاهُ».

وإذا كان الأمر على ما ذكرناه^١، ولم^٢ يجز أن يُحمَلَ اليدُ على أكمل^٣ ما تناوَلته هذه اللفظة حتى يُقَطَّع^٤ من الكتِفِ على مذهب الخوارج^٥ - لأنَّ هذا باطلٌ عند جميع الفقهاء - وَجِبَ^٦ أَنْ نَحْمِلَهُ على أدنى ما تناوَله، وهو من أصول الأشاجع. والقَطْعُ من الأصابع أولى بالحكمة وأرفق بالمقطوع؛ لأنه إذا قُطِعَ من الزند فأنه من المنافع أكثر مما يفوته إذا قُطِعَ من الأشاجع. وقد روي أن علي بن أصمَع سَرَقَ عِيَّةً بسفوان^٨، فأُتِيَ به^٩ أمير المؤمنين عليه السلام، فَقَطَّعَهُ من أشاجعه، فقليل له: يا أمير المؤمنين، أَفَلَا قُطِّعَتْهُ^{١٠} من الرُّسْغِ^{١١}؟ فقال عليه السلام: «فعلى أي شيء يتوكأ؟ وبأي شيء يَسْتَنْجِي؟»^{١٢} ومهما شككنا، فإننا لا نَشْكُ في^{١٣} أن أمير المؤمنين عليه السلام كان أعلم باللعبة العربية من النظام وجميع الفقهاء الذين خالفوه^{١٤} في القطع، وأقرب إلى فهم ما

١. في «ج»: «ذكرناه».

٢. في «ب، د» والمطبوع: «لم» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «كل».

٤. في المطبوع: «تقطع».

٥. راجع: الخلاف، ج ٥، ص ٤٣٨؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٥٧.

٦. في «ب، ج» والمطبوع: «ووجب».

٧. في «ألف، د، ر»: «من».

٨. في «ج» والمطبوع: «لسفوان»، وهو تصحيف باطل. و«سفوان» اسم موضع لبني تميم عند جبل - يقال له: سنام - ببادية البصرة. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٠٨؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٨٩ (سفو).

٩. في المطبوع: «إلى».

١٠. في «ألف، ب»: «- قطعه».

١١. «الرُّسْغُ»: مفصل ما بين الساعد والكف، والساق والقدم. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٣٧٧ (رسغ).

١٢. وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٧٤؛ وج ١٩، ص ١٢٨.

١٣. في «ج، د»: «في».

١٤. في «ألف، ر»: «خالفوا».

يَنْطِقُ^١ بِهِ الْقُرْآنُ. وَأَنْ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُجَّةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَقُدُوءٌ، وَ قَدْ سَمِعَ الْآيَةَ، وَ عَرَفَ اللُّغَةَ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ^٢، فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلَّا عَنْ خَبْرَةٍ وَ يَقِينٍ. فَأَمَّا^٣ دَفْعُ السَّارِقِ إِلَى الشُّهُودِ، فَلَا أُدْرِي مِنْ أَيِّ وَجْهِ كَانَ عَيِّبًا؟! وَ هَلْ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ لِيَقْطَعُوهُ إِلَّا كَدَفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ مِنْهُ؟ وَ فِي هَذَا فَضْلُ اسْتَظْهَارِ عَلَيْهِمْ، وَ تَهْيِيبِ لَهُمْ مِنْ أَنْ يَكْذِبُوا، فَيَعْظُمَ عَلَيْهِمْ تَوَلَّى ذَلِكَ^٤ وَ مُبَاشَرَتُهُ بِنَفْسِهِمْ^٥. وَ هَذَا نِهَايَةُ الْحَزْمِ وَ الْإِحْتِيَاظِ لِلدِّينِ^٦.

فَأَمَّا^٧ جَلْدُ^٨ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ أَرْبَعِينَ سَوْطًا، فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَلَدَهُ بِنِسْعَةٍ^٩ لَهَا رَأْسَانِ، فَكَانَ الْحَدُّ ثَمَانِينَ كَامِلًا^{١٠}.

وَ هَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَ لَا تَحْنَثْ﴾^{١١}. فَأَمَّا^{١٢} الْجَهْرُ بِتَسْمِيَةِ الرِّجَالِ فِي الْقُنُوتِ، فَقَدْ سَبَّغَهُ إِلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «نَطَقَ».

٢. فِي «أَلْف، ر»: «الْقُرْآنُ بِهَا» بَدَلَ «بِهَا الْقُرْآنُ». وَ فِي «د»: «بِهِ الْقُرْآنُ» بَدَلُهُ.

٣. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَأَمَّا».

٤. فِي الْمَطْبُوعُ: «+ مِنْهُ».

٥. فِي «ب»: «فِي مُبَاشَرَتِهِ يَنْفَرُ مِنْهُمْ» بَدَلَ «و مُبَاشَرَتُهُ بِنَفْسِهِمْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعُ: «فِي الدِّينِ» بَدَلَ «لِلدِّينِ».

٧. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَأَمَّا».

٨. فِي «ج، د، ر»: «جَلَدَهُ».

٩. «النُّسْعُ»: سَيْرٌ يُضْفَرُ عَلَى هَيْئَةِ أَعْنَةِ النَّعَالِ تُشَدُّ بِهِ الرِّحَالُ، وَ الْجَمْعُ: أَنْسَاعٌ، وَ نُسُوعٌ، وَ نُسْعٌ، وَ الْقِطْعَةُ مِنْهُ: نِسْعَةٌ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٨، ص ٣٥٢ (نَسْع).

١٠. فِي «ر» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَامِلَةٌ». وَ رَاجِعُ: الْكَافِي، ج ٧، ص ٢١٥، ح ٦؛ التَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٩٠، ح ٤؛ الْفُصُولُ الْمُخْتَارَةُ، ص ٢٢٥.

١١. ص (٣٨): ٤٤.

١٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَأَمَّا».

الله عليه وآله، وتظاهرت الرواية^١ بأنه صلى الله عليه وآله كان يقنّت في صلاة الصبح، ويلعن قوماً من أعدائه بأسمائهم^٢. فمن عاب ذلك أو طعن فيه^٣ فقد طعن على الإسلام وقَدَح في الرسول صلى الله عليه وآله.

فأما قبول شهادة الصبيان^٤، فالاحتياط للدين^٥ يقتضيه، ولم ينفرد أمير المؤمنين عليه السلام بذلك؛ بل قد قاله^٦ بعينه أو قريباً منه جماعة من الصحابة والتابعين^٧. وروي^٨ عن عُمَرُ بن الخطاب وعُثْمَان بن عفان في شهادة الصبي يشهد بعد كبره، والعبد بعد عتقه، والنصراني بعد إسلامه: أنها جائزة^٩. وهذا^{١٠} قول جماعة من الفقهاء المتأخرين، كالثوري، وأبي حنيفة، وأصحابه^{١١}. وروى مالك بن أنس عن هشام بن عروة: أن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح^{١٢}.

١. في «د» والمطبوع: «الروايات».

٢. راجع: صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٦٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٨٢٣.

٣. في «ب، ج» والمطبوع: «فيه». في «ألف، د، ر»: «به».

٤. في المطبوع: «+ أصل».

٥. في «ج» والمطبوع: «وأما».

٦. في «ج»: «+ بعضهم على بعض».

٧. في «د» والمطبوع: «في الدين» بدل «للدين».

٨. في «ب»: «قال تقول» بدل «قاله». وفي «ج»: «قال» بدل. وفي المطبوع: «قال بقوله» بدله.

٩. راجع: كتاب الأم، ج ٧، ص ٤٧.

١٠. في المطبوع: «روي» بدون واو العطف.

١١. راجع: كنز العمال، ج ٧، ص ٢٠، ح ١٧٧٧٠؛ و ص ٢٧، ح ١٧٧٩٦.

١٢. في «ألف، د، ر»: «وهو».

١٣. راجع: الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٦.

١٤. الموطأ، ج ٢، ص ٧٢٦، ح ٩؛ حلية الأولياء، ج ٨، ص ٢٤٧.

و رُوِيَ عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: يَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَانِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ يُوْخَذُ بِأَوَّلِ قَوْلِهِمْ.^١

و رُوِيَ عن مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْمُجْمَعُ^٢ عَلَيْهِ عِنْدَنَا - يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ - أَنَّ شَهَادَةَ الصَّبِيَانِ تَجُوزُ فِيمَا بَيْنَهُم مِّنَ الْجِرَاحِ، وَ لَا تَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا وَ يَجِثُوا وَ يُعْلِمُوا؛ فَإِنْ تَفَرَّقُوا فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَشْهَدُوا عَدُوًّا عَلَى شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا.^٣

٢٥٤

و يُوْشِكُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهَ فِي الْأَخْذِ بِأَوَائِلِ^٤ أَقْوَالِهِمْ؛ لِأَنَّ مِّنْ عَادَةِ الصَّبِيِّ وَ سَجِيَّتِهِ إِذَا أَخْبَرَ بِالْبَدِيهَةِ أَنْ يَذْكُرَ الْحَقَّ الَّذِي عَائِنَهُ، وَ لَا يَتَعَمَّلُ لِتَحْرِيفِهِ.

و لَيْسَ جَمِيعُ الشَّهَادَاتِ تُرَاعَى^٥ فِيهَا الْعَدَالَةُ، وَ جَمَاعَةٌ مِّنَ الْعُلَمَاءِ قَدْ أَجَازُوا شَهَادَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُسْلِمًا، وَ تَأَوَّلُوا لِذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ»^٦.

وَ قَدْ أَجَازُوا أَيْضًا شَهَادَةَ النِّسَاءِ وَ حَدَّثَهُنَّ فِيمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ^٨ إِلَيْهِ الرِّجَالُ، وَ قَبِلُوا شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ.^٩

١. المحلى، ج ٩، ص ٤٢١.

٢. في «ألف، ب، د»: «المجتمع».

٣. راجع: الموطأ، ج ٢، ص ٧٢٦، ذيل ح ٩؛ حلية الأولياء، ج ٨، ص ٢٤٧.

٤. في «ج»: «بأول».

٥. في «ألف، ر»: «مراعى».

٦. المائدة (٥): ١٠٦.

٧. راجع: الخلاف، ج ٦، ص ٢٧٢؛ المحلى، ج ٩، ص ٤٠٦.

٨. في المطبوع: «أن تنظر».

٩. راجع: الخلاف، ج ٦، ص ٢٥٧؛ الحاوي الكبير، ج ١٧، ص ١٨.

وإنما أردنا بذكر قبول شهادة النساء أن قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ مخصوصٌ غير عامٍّ في جميع الشهادات؛ ألا ترى أن ذلك غير مانع من قبول اليمين مع شهادة الواحد؟

و بعد: فليس قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ بمقتضى غير الأمر بالشهادة على هذا الوجه، وليس بمانع من قبول شهادة غير العدلين، ولا له تعلقاً بأحكام قبول الشهادات.

فأما أخذ نصف الدية من أولياء المرأة، إذا أرادوا قتل الرجل بها فهو الصحيح الواضح الذي لا يجوز خلافه؛ لأن دية الرجل عشرة ألف درهم، ودية المرأة نصفها. فإذا أراد أولياء المرأة قتل الرجل فإنما يقتلون نفساً ديتهما الضعف من دية مقتولهم^٣، فلا بُدَّ إذا اختاروا ذلك من ردَّ الفضل بين القيمين. ولهذا لو أرادوا أخذ الدية لم يأخذوا أكثر من خمسة ألف درهم^٥.

وهكذا القول في أخذ نصف الدية من المقتضى من الأعور؛ لأن دية عين الأعور عشرة ألف درهم^٦، ودية إحدى عيني الصحيح خمسة آلاف، فلا بُدَّ من الرجوع بالفضل، على ما ذكرناه.

وما أدري من أي وجه تطرَّق العيب في تخليفه عليه السلام رجلاً يصلي العيدين بالضعفاء في المسجد الأعظم؟ وذلك من رأفته عليه السلام بالضعفاء،

١. في «ب، ج» - «له». وفي المطبوع: «تعلق له» بدل «له تعلق».

٢. في المطبوع: «آلاف».

٣. في «ألف، ر»: «مقتولتهم».

٤. في «د» والمطبوع: «آلاف».

٥. في «ألف، ب، ر»: - «درهم».

٦. في «ألف، ب، د، ر»: - «درهم».

و رَفِّعَهُ بِهِمْ، وَ تَوَصَّلِهِ إِلَى أَنْ يَحْظُوا^١ بِفَضْلِ هَذِهِ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ تَحْمُلٍ مَشَقَّةِ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى.

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ مِنْ إِحْرَاقِهِ اللَّوْطِيِّ، فَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلْقَى عَلَى الْفَاعِلِ وَ الْمَفْعُولِ بِهِ لَمَّا رَأَاهُمَا الْجِدَارَ، وَ لَوْ صَحَّ الْإِحْرَاقُ لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ^٢ لشيءٍ عَرَفَهُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ قَدْ رَوَى فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أُمَيَّةَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي حَفْصٍ - مَوْلَى الزُّبَيْرِ - عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَتَى بَرَجْلٍ يُنْكَحُ^٣، فَأَمَرَ بِهِ فَضُرِبَتْ عُنُقُهُ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَأُحْرِقَ^٤.

وَ لَعَلَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْرَقَهُ بِالنَّارِ بَعْدَ الْقَتْلِ بِالسَّيْفِ، كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ، فَلَيْسَ^٥ مَا رُوِيَ مِنَ الْإِحْرَاقِ بِمَنْعٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ مُتَقَدِّمًا لَهُ. وَ قَدْ رُوِيَ قَتْلُ الْمُتَلَوِّطِينَ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ عَنْ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٦، وَ كَذَلِكَ رُوِيَ رَجْمُهُمَا^٧.

وَ رَوَى^٨ دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَ الْمَفْعُولَ بِهِ»^٩.

١. في «ب، ج» و المطبوع: «أن يحفظوا».

٢. في «د» و المطبوع: «أن لا يكون ذلك إلا» بدل «أن يكون ذلك».

٣. في «ألف، ر»: «نكح».

٤. راجع: الجعفریات، ص ١٢٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ١٥٦.

٥. في المطبوع: «وليس».

٦. راجع: سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧.

٧. راجع: المستدرک علی الصحيحین، ج ٤، ص ٣٥٥.

٨. في «ب، ج» و المطبوع: «روى» بدون واو العطف.

٩. سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٦٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٢.

و روى عبد العزيز عن ابن جريح، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله ١ مثل ذلك. ٢

و عن عمر بن أبي عمرو ٣ عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وآله ١ عليه وآله قال فيمن يوجد يعمل ٤ عمل ٥ قوم لوط مثل ذلك. ٦

و روى ٧ أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله ١ عليه وآله قال: «الذي يعمل عمل قوم لوط ارجموا الأعلى والأسفل، ارجمهما جميعاً». ٩

و سئل ابن عباس: ما حدّ اللوطي؟ فقال ١٠: يُنظرُ أرفع ١١ بناءً في القرية، فيرمى به منكساً، ثم يُتبع بالحجارة. ١٢

و روي: أن عثمان أشرف على الناس يوم الدار، فقال: ألم تعلموا أنه لا يحل دم

١. في «د» و المطبوع: + «أنه قال فيمن يعمل عمل قوم لوط».

٢. راجع: نصب الراية، ج ٣، ص ٣٣٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧؛ المحلى، ج ١١، ص ٣٨٣.

٣. في «د»: «عمير». والرجل هو عمر [عمرو] بن أبي عمرو، مولى المطلب بن عبد الله القرشي المخزومي، أبو عثمان المدني. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ١٦٨، الرقم ٤٤١٨.

٤. في «ب»: «يؤخذ بعمل» بدل «يوجد يعمل». وفي «ج»: «يؤخذ يعمل» بدله.

٥. في «ب»: - «عمل». وفي «ج» و المطبوع: «بعمل» بدل «عمل».

٦. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٦، ح ٢٥٦١؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٧، ح ١٤٥٦؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ١٢٤، ح ١٤٠؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٦٢.

٧. في «ج» و المطبوع: «روي» بدون واو العطف.

٨. في «د» و المطبوع: + «أنه».

٩. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٥٦، ح ٢٥٦٢؛ نصب الراية، ج ٣، ص ٣٤٠ و ٣٤١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٧.

١٠. في «ب، ج»: «قال».

١١. في «ب، ج»: «أعلى». وفي المطبوع: «إلى أرفع» بدل «أرفع».

١٢. السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٣٢؛ نصب الراية، ج ٣، ص ٣٤٢؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٩، ص ٥٢٩، ح ٨٣٨٦.

امرئٍ مُسلمٍ إلا أربعة: رجلٌ قَتَلَ قَتِيلَ، و رجلٌ زَنَى بعد أن أَحْصَى، و رجلٌ ارتَدَّ بعدَ إسلامٍ^١، و رجلٌ عَمِلَ عَمَلٍ قومٍ لوطٍ.^٢

فلا شُبْهَةٌ على ما تَرَى في قتلِ اللوطيِّ، ولا رَيْبٌ^٣ في وجوبِ ذلكِ عليه، و كَيْفَ يُتَّهَمُ بِحَيْفٍ في حَدِّ يُقِيمُهُ مَنْ يَتَحَرَّى فيما يَخُصُّه هذا^٤ التحَرِّيَ المشهورَ، فيقولُ عليه السلامُ لَمَّا ضَرَبَهُ اللعينُ ابنُ مُلْجَمٍ: «أَحْسِنُوا أَسْرَهُ؛ فَإِنْ عَشْتُ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي، و إِنْ مِتُّ فَضْرَبَةٌ بِضْرَبَةٍ. و لا تُمَثِّلُوا بِالرَّجُلِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ نَهَى عَنِ الْمُثَلَّةِ، وَ لَوْ بِالْكَلبِ الْعَقُورِ؟»^٥

٢٥٧

فَمَنْ يَنْهَى عَنِ التَّمثِيلِ بِقَاتِلِهِ - مع الغَيْظِ الذي يَجِدُهُ الإنسانُ على ظالمِهِ و مِيلِهِ إِلَى الاستِيفاءِ و الانتقامِ - كَيْفَ يُمَثَّلُ بِمَنْ لا تِرَّةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ، و لا حَسِيكَةً^٦ له في قلبِهِ؟! و هذا ما^٧ لا يَظُنُّهُ بِمِثْلِهِ^٨ عليه السلامُ إِلَّا مَوْوُفٌ^٩ العقلِ.

فَأَمَّا حَبْسُهُ عَلَيْهِ السلامُ المَالَ المُكْتَسَبَ مِنْ مُهُورِ البَغَايا على غَنِيِّ و باهِلَةٍ فله إن كَانَ صحيحاً وَجَهً واضحاً، و هو: أَنَّ ذَلِكَ المَالَ ذَنْيٌّ الْأَصْلِ خَسِيسُ السَّبَبِ^{١٠}.

١. في «د»: «إسلامه».

٢. نصب الراية، ج ٣، ص ٣٤٣؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٩، ص ٥٣٢، ح ٨٣٩٩.

٣. في «ألف»: «ترتب».

٤. في «ألف، د، ر»: - «هذا».

٥. نهج البلاغة، ص ٤٢٢، الحكمة ٤٧.

٦. «الحسيكة»: الحقد، و العداوة. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٧٩ (حسك).

٧. في «د»: «مما». و في «ألف، ر»: - «ما».

٨. في المطبوع: «به».

٩. «المؤوف» من أف: أي: مَنْ أَصَابَتْهُ أَفَةٌ، مثل مَعُوف. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦ (أوف).

١٠. في «ج»: «المكتسب».

و مثله^١ يُنَزَّه^٢ عنه ذَوُو الْأَقْدَارِ مِنْ جِلَّةِ الْمُؤْمِنِينَ وَ وَجْهِ الْمُسْلِمِينَ، وَ إِنْ كَانَ حَلَالًا طَلَقًا؛ فَلَيْسَ كُلُّ حَلَالٍ يَتَسَاوَى النَّاسُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ؛ فَإِنَّ مِنَ الْمَكَاسِبِ وَ الْمِهَنِ^٣ وَ الْحِرَفِ مَا يَحِلُّ وَ يَطِيبُ وَ يَتَنَزَّهُ ذَوُو الْمُرُوءَاتِ وَ الْأَقْدَارِ عَنْهَا.

وَ قَدْ فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَظِيرَ مَا فَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَإِنَّهُ رُؤِيَ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحَجَامِ^٤، فَلَمَّا رُوجِعَ فِيهِ أَمَرَ الْمُرَاجِعَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَهُ رَقِيقَهُ وَ يُعَلِّفَهُ نَاضِحَهُ^٥، وَ إِنَّمَا قَصَدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّنْزِيهِ، وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْكَسْبُ^٦ حَلَالًا طَلَقًا.

وَ هَاتَانِ الْقَبِيلَتَانِ مَعْرُوفَتَانِ بِالذَّنَاءَةِ وَ لُؤْمِ الْأَصْلِ، مَطْعُونٌ عَلَيْهِمَا فِي دِيَانَتِهِمَا أَيْضًا^٧، فَخَصَّهْمَا بِالْكَسْبِ^٨ الْلِثِيمِ، وَ عَوَّضَ مَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ سَهْمٌ مِنَ الْجِلَّةِ وَ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَالِ. وَ كُلُّ هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

١. في «ب» و المطبوع: «ما». و في «ج»: «مما».

٢. في «ج» و المطبوع: «يتنزه».

٣. في «ر»: «و المهور».

٤. التهذيب، ج ٦، ص ٣٥٦، ح ١٣٥ و ١٣٦؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٦٠، ح ١٩٦ و ١٩٧؛ مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٨، ح ١٨٥.

٥. «الناضح»: البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه الماء، و الأنثى بالهاء. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٦١٩ (نضح).

٦. في «ألف، ر»: «المكسب». و في «د»: «المكتسب».

٧. في «ألف، د، ر»: «أيضاً في ديانتهما» بدل «في ديانتهما أيضاً».

٨. في «الف، ر»: «بالمكسب». و في «د»: «بالمكتسب».

أهل أنه خطب بنت أبي جهل؟

مسألة: فإن قيل: أليس قد روي أن أمير المؤمنين عليه السلام^٢ خطب بنت أبي جهل بن هشام في حياة رسول الله^٣ صلى الله عليه وآله حتى بلغ ذلك فاطمة عليها السلام، وشكته إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقام على المنبر قائلاً: «إن علياً قد آذاني؛ يخطب بنت أبي جهل بن هشام ليجمع بينها وبين ابنتي^٥ فاطمة! ولن يستقيم الجمع بين بنت ولي الله^٦ وبنت عدوه؛ أما علمتم معشر الناس أن من آذى فاطمة فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى؟»^٧ فما الوجه في ذلك؟ الجواب: قلنا: هذا خبر^٨ باطل موضوع غير معروف، ولا ثابت عند أهل النقل، وإنما ذكره الكرايسي^٩ طاعناً به على أمير المؤمنين عليه السلام ومعارضاً بذكره لبعض ما يذكره شيعته من الأخبار في أعدائه، وهيهات أن يشتبه^{١٠} الحق بالباطل! ولو لم يكن في ضعفه إلا رواية الكرايسي له واعتماده عليه - وهو من العداوة

١. في «الف»: «عن».

٢. في «الف»: «أته».

٣. في «ب»: «الرسول» بدل «رسول الله».

٤. في «د» والمطبوع: - «قد».

٥. في «ب، د»: «بنتي». وفي «الف»: - «ابنتي».

٦. في المطبوع: «بين».

٧. راجع: مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٢٦ و ٣٢٨؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١١٠٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٤٤، ح ١٩٩٩؛ مجمع الزوائد، ج ٩، ص ٢٠٣.

٨. في «الف، د، ر»: «الخبر».

٩. هو الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي الشافعي، صاحب الشافعي وحمل عنه العلم، ومن تصانيفه: أسماء المدلسين، وكتاب الإمامة. راجع: وفيات الأعيان، ج ٢، ص ١٣٢؛ معجم المؤلفين، ج ٤، ص ٣٨.

١٠. في «ر»: «أن يتشبه». وفي «ج»: «أن يشبه».

لأهل البيت عليهم السلام والمُنَاصِبَة لهم والإِزَاء على فُضائِلهم ومآثرهم على ما هو مشهورٌ - لَكَفَى.

على أن هذا الخبر قد تَضَمَّن ما يشهدُ بِبُطْلَانِهِ، و يَقْضِي على كَذِبِهِ، مِنْ حَيْثُ ادَّعِيَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ذَمَّ هَذَا الْفِعْلَ، وَ خَطَبَ بِإِنْكَارِهِ عَلَى الْمَنَابِرِ. ومعلومٌ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ - عَلَى مَا حُكِيَ - لَمَا كَانَ فَاعِلًا لِمَحْظُورٍ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ الْأَرْبَعِ حَلَالٌ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ^١ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ^٢، وَ الْمُبَاحُ لَا يُنْكَرُهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ يُصْرَحُ بِذَمِّهِ وَ بَأْنِهِ مُتَأَذِّبًا بِهِ، وَ قَدْ رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَ أَعْلَاهُ عَنْ كُلِّ مَنَقَصَةٍ وَ مَذْمَةٍ.

و لَوْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَافِرًا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ بَنْتِهِ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَ بَيْنَ غَيْرِهَا بِالطَّبَاعِ الَّتِي تَنْفِرُ مِنَ الْحَسَنِ وَ الْقَبِيحِ لَمَا جَازَ أَنْ يُنْكَرَهُ بِلِسَانِهِ، ثُمَّ مَا ^٣ جَازَ أَنْ يُبَالِغَ فِي الْإِنْكَارِ، وَ يُعْلِنَ بِهِ عَلَى الْمَنَابِرِ وَ فَوْقَ رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، وَ لَوْ بَلَغَ مِنْ إِيْلَامِهِ لِقَلْبِهِ كُلِّ مَبْلَغٍ، وَ مَا ^٤ اخْتَصَّ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْجِلْمِ وَ الْكَظْمِ ^٥ وَ صَفَّهِ اللَّهُ بِهِ مِنْ جَمِيلِ الْأَخْلَاقِ وَ كَرِيمِ الْأَدَابِ يُنَافِي ذَلِكَ، وَ يُحِيلُهُ، وَ يَمْنَعُ مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ وَ تَصْدِيقِهِ عَلَيْهِ. وَ أَكْثَرُ مَا يَفْعَلُهُ ^٦ مِثْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْأَمْرِ إِذَا ثَقُلَ عَلَى قَلْبِهِ أَنْ يُعَاتَبَ عَلَيْهِ سِرًّا وَ يَتَكَلَّمَ فِي الْعُدُولِ عَنْهُ خَفِيًّا، عَلَى وَجْهِ جَمِيلٍ وَ بِقَوْلٍ لَطِيفٍ.

١. فِي «ب، د، ر» - «مُحَمَّدٌ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ مَبَاح».

٣. فِي «ج، د» - «لَمَّا».

٤. فِي «ألف، ر» - «فَمَا هُوَ» بَدَل «وَمَا». وَ فِي «ج» - «وَمَا» بَدَلُهُ.

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «+ مَا».

٦. فِي «ألف، ر» - «يَفْعَلُ».

و هذا المأمون الذي لا قياس بينه وبين الرسول صلى الله عليه وآله، وقد أنكح أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام بنته، ونقلها معه إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وآله، لما ورد كتابها عليه^١، تذكر^٢ أنه قد تزوج عليها أو تسرى، يقول مجيباً لها ومُنكراً عليها: «إنا ما أنكحناه لنحظر عليه ما أباحه الله له^٣». و المأمون أولى بالامتناع من غير بنته^٤، وحاله أجمل للمنع من هذا الباب والإنكار له.

و والله^٥، إن الطعن على النبي صلى الله عليه وآله بما تضمنه هذا الخبر الخبيث أعظم من الطعن على أمير المؤمنين عليه السلام، وما صنع هذا الخبر إلا ملجئاً قاصداً إلى الطعن^٦ عليهما، أو ناصباً معانداً لا يبالى أن يشفي غيظه بما يرجع على أصوله بالقدح والهدم.

على أنه لا خلاف بين أهل النقل أن الله تعالى هو الذي اختار أمير المؤمنين عليه السلام لنكاح سيده النساء عليها السلام، وأن النبي صلى الله عليه وآله رد عنها جلّة أصحابه وقد خطبوا^٧، وقال^٨ صلى الله عليه وآله: «إني لم أزوج فاطمة علياً عليه السلام حتى زوجها الله تعالى إياه في سمائه»^٩.

١. في «ألف، د، ر»: «كاتبته» بدل «ورد كتابها عليه».

٢. في «ب»: «و ذكر».

٣. في «ب، ج، د»: «له».

٤. في «ج»: «لابنته». وفي «ر»: «لبنته».

٥. في المطبوع: «فو الله».

٦. في المطبوع: «للتعن» بدل «إلى الطعن».

٧. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٣٤٥؛ نظم درر السمطين، ص ١٨٤.

٨. في «ب، ج»: «فقال».

٩. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٥٦٨، ح ٥٤؛ كمال الدين، ص ٢٦٣، ح ١٠؛ المناقب لابن شهر آشوب،

ج ٣، ص ٣٤٥؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ١٢٩.

و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَا يَخْتَارُ لَهَا عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ بَيْنِ الْخَلَائِقِ مَنْ يُغَيِّرُهَا وَيُؤْذِيهَا وَيُعْمِئُهَا؛ فَإِنَّ^١ ذَلِكَ مِنْ أَذَلِّ دَلِيلٍ^٢ عَلَى كَذِبِ الرَّائِي لِهَذَا الْخَبَرِ^٣. وَ بَعْدُ: فَإِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظَائِرِهِ، وَ يُلْحَقُ بِأَمْثَالِهِ، وَ قَدْ عَلِمَ كُلُّ مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ أَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خِلَافٌ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لَا كَانَ قَطُّ بِحَيْثُ يَكْزُهُ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَ تَقَلُّبِ الْأَزْمَانِ وَ طَوْلِ الصُّحْبَةِ، وَ لَا عَاتَبَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ، مَعَ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ^٤ لَمْ يَخُلْ مِنْ عِتَابٍ عَلَى هَفْوَةٍ^٥ وَ نَكِيرٍ لِأَجْلِ زَلَّةٍ، فَكَيْفَ خَرَقَ بِهَذَا الْفِعْلِ عَادَتَهُ وَ فَارَقَ سَجِيَّتَهُ وَ سُنَّتَهُ لَوْلَا تَخَرُّصُ الْأَعْدَاءِ^٦!

وَ بَعْدُ، فَأَيْنَ كَانَ^٧ أَعْدَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ وَ شِيعَتِهِمْ عَنْ هَذِهِ الْفُرْصَةِ الْمُتَّهَزَةِ؟ وَ كَيْفَ لَمْ يَجْعَلُوهَا عُتُونًا لِمَا يَتَخَرَّصُونَهُ مِنَ الْعُيُوبِ وَ الْقُرُوفِ؟ وَ كَيْفَ تَمَحَّلُوا الْكَذِبَ وَ عَدَّلُوا عَنِ الْحَقِّ، وَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأَعْدَاءِ مُتَقَدِّمًا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ مُوَضَّوعٌ؟

١. فِي «د، ر»: «وَإِنَّ».

٢. فِي «ألف، د، ر» وَ الْمَطْبُوعُ: «الدَّلِيل».

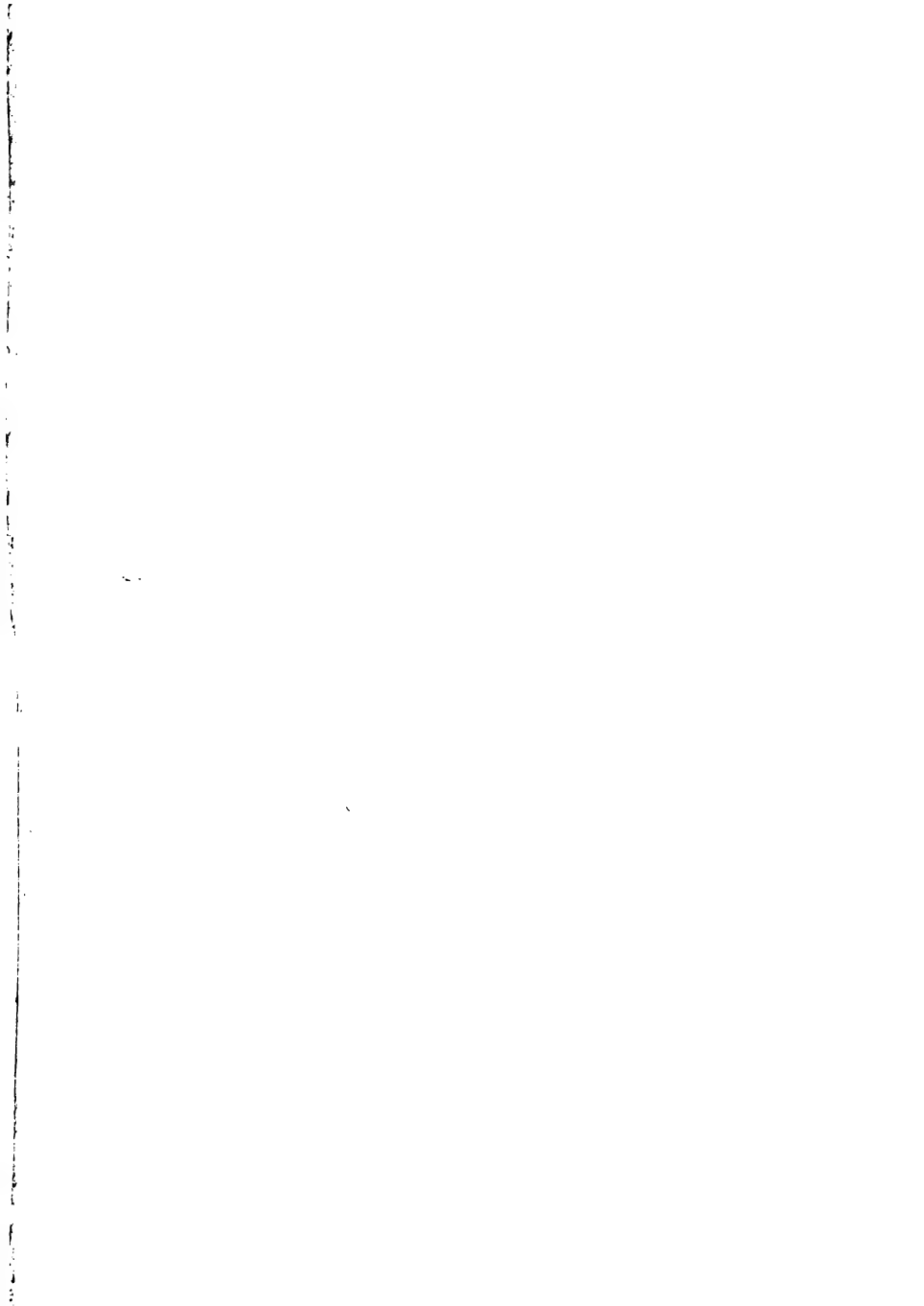
٣. فِي «ألف، د»: «الْحَدِيث».

٤. فِي «ر»: «الصُّحْبَةِ».

٥. «الْهَفْوَةُ»: الزَّلَّةُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٥٣٥ (هَفُو).

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «و تَعْدِيهِمْ».

٧. فِي «ألف»: «كَانُوا».



أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام

[الوجه في مُسأَلَةِ الحسن عليه السلام لمعاوية]

مَسْأَلَةٌ: إنَّ^١ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْعُذْرُ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَلْعِ نَفْسِهِ مِنَ الْإِمَامَةِ وَتَسْلِيمِهَا إِلَى مُعَاوِيَةَ مَعَ ظُهُورِ فُجُورِهِ وَبُعْدِهِ عَنْ أَسْبَابِ الْإِمَامَةِ وَتَعْرِيه مِنَ صِفَاتِ مُسْتَحَقِّهَا، ثُمَّ فِي بَيْعَتِهِ وَأَخْذِ عَطَائِهِ وَصِلَاتِهِ وَإِظْهَارِ^٢ مَوَالَاتِهِ، وَالْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ؟ هَذَا^٣ مَعَ تَوَفُّرِ^٤ نُصَارِهِ^٥ وَاجْتِمَاعِ أَصْحَابِهِ وَمُبَايَعَةِ^٦ مَنْ^٧ كَانَ يَبْذُلُ عَنْهُ دَمَهُ وَمَالَهُ، حَتَّى سَمَّوْهُ «مُذِلُّ الْمُؤْمِنِينَ»^٨، وَعَابَوْهُ^٩ فِي وَجْهِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟
الْجَوَابُ: قُلْنَا^{١٠}: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ الْمُؤَيَّدُ الْمَوْفُوقُ

١. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فَإِنْ».

٢. فِي «ب»: «إِظْهَارُهُ وَ» بَدَلَ «إِظْهَارٍ». وَفِي «ج»: «إِظْهَارُهُ مِنْ» بَدَلَهُ.

٣. فِي «ب»: «وَهَذَا».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «وَفُور».

٥. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْصَارُهُ».

٦. فِي «ج»: «مُتَابِعِهِ»، وَفِي «ر»: «وَمُبَايَعِهِ».

٧. فِي «ج، د، ر»: «مَنْ».

٨. فِي «ب»: «+ وَ» عَايَنُوهُ».

٩. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعُ: «وَعَابَوْهُ».

١٠. فِي «ب»: «+ «إِنَّهُ».

بالْحُجَجِ الظَّاهِرَةِ والأَدَلَّةِ الْقَاهِرَةِ^١، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّسْلِيمِ لِجَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَحَمَلِهَا عَلَى الصَّحَّةِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَا لَا يُعْرَفُ وَجْهَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ، أَوْ كَانَ لَهُ ظَاهِرٌ رُبَّمَا نَفَرَتْ النُّفُوسُ^٣ عَنْهُ.

وَقَدْ مَضَى تَلْخِيصُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَتَقْرِيرُهَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا. وَبَعْدُ: فَإِنَّ الَّذِي جَرَى مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ السَّبَبُ فِيهِ ظَاهِراً وَالحَامِلُ عَلَيْهِ بَيِّناً جَلِيّاً؛ لِأَنَّ الْمُجْتَمِعِينَ لَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ وَإِنْ كَانُوا كَثِيرِي الْعَدَدِ فَقَدْ كَانَتْ قُلُوبُ أَكْثَرِهِمْ نَعْلَةً^٤ غَيْرَ صَافِيَةٍ، وَقَدْ كَانُوا صَبَّوْا^٥ إِلَى دُنْيَا مُعَاوِيَةَ وَإِمْرَاجِهِ^٦ مِنْ أَحَبِّ^٧ الْأَمْوَالِ مِنْ غَيْرِ مُرَاقَبَةٍ وَلَا مُسَاطَرَةٍ، فَأَظْهَرُوا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ النُّصْرَةَ، وَحَمَلُوهُ عَلَى الْمُحَارَبَةِ، وَالِاسْتِعْدَادِ لَهَا؛ طَمَعاً فِي أَنْ يُورِّطُوهُ وَيُسَلِّمُوهُ، وَأَحْسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذَا مِنْهُمْ قَبْلَ التَّوَلُّجِ وَالتَّلَبُّسِ، فَتَخَلَّى مِنَ الْأَمْرِ، وَتَحَرَّزَ مِنَ الْمَكِيدَةِ الَّتِي كَادَتْ تَتِمُّ عَلَيْهِ فِي سَعَةِ مِنَ الْوَقْتِ.

وَقَدْ صَرَّحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبِكَثِيرٍ مِنْ تَفْصِيلِهَا فِي مَوَاقِفَ كَثِيرَةٍ وَبِالْفَافِظِ مُخْتَلِفَةٍ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا هَادَنْتُ حَقَقاً لِلدَّمَاءِ وَضِئاً بِهَا^٨، وَإِشْفَاقاً عَلَى نَفْسِي وَأَهْلِي وَالْمُخْلِصِينَ مِنْ أَصْحَابِي»^٩.

١. فِي «د»: «الْبَاهِرَةِ».

٢. فِي «د»: «فِي جَمِيعٍ» بَدَلَ «الْجَمِيعِ».

٣. فِي «أَلْف، د، ر»: «النَّفْس».

٤. أَيِ فَاسِدَةٍ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٦٧٠ (نَغْل).

٥. صَبَّأَ يَصْبُو صَبْوَةً وَصَبَّوْا: أَيِ مَالٍ. رَاجِع: الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٣٩٨ (صَبَّأ).

٦. فِي «أَلْف»: «وَأَمْتَرَا جَه». وَفِي «ب، د»: «وَأَمْرَا جَه».

٧. فِي «أَلْف، ب، ج»: «فِي».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَصَيَانَتَهَا» بَدَلَ «وَضِئاً بِهَا». وَ«الضُّنَّ»: الشُّحُّ، وَالبَخْلُ، وَالْإِمْسَاكُ. رَاجِع: لِسَانِ

الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٢٧٢ (ضَنَّ).

٩. الْمُنَاقِبَ لِابْنِ شَهْرَآشُوبِ، ج ٤، ص ٣٤؛ بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٤٤، ص ٥٦.

و كَيْفَ^١ لَا يَخَافُ^٢ أَصْحَابَهُ^٣ وَيَتَّهِمُهُمْ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَام
لَمَّا كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ يُعَلِّمُهُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ بَايَعُوهُ بَعْدَ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَام
و يَدْعُوهُ إِلَى طَاعَتِهِ فَأَجَابَهُ مُعَاوِيَةُ بِالْجَوَابِ الْمَعْرُوفِ الْمُتَضَمِّنِ لِلْمُغَالَطَةِ^٤
و الْمُؤَارَبَةِ^٥، وَ قَالَ لَهُ فِيهِ: لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّكَ أَقْوَمُ بِالْأَمْرِ وَأَضْبَطُ لِلنَّاسِ وَ أَكِيدُ
لِلْعَدُوِّ وَأَقْوَى عَلَى جَمِيعِ الْأَهْوَالِ^٦ مِنِّي، لَبَايَعْتُكَ؛ لِأَنِّي أَرَاكَ لِكُلِّ خَيْرٍ أَهْلًا. وَ قَالَ
فِي كِتَابِهِ: إِنَّ أَمْرِي وَ أَمْرَكَ شَيْبَةٌ بِأَمْرِ أَبِي بَكْرٍ وَ أَمْرِكُمْ^٧ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، دَعَا^٨ ذَلِكَ إِلَى أَنْ خُطِبَ^٩ بِأَصْحَابِهِ^{١٠} بِالْكُوفَةِ يَحْضُرُهُمْ^{١١} عَلَى
الْجِهَادِ، وَ يُعَرِّفُهُمْ فَضْلَهُ وَ مَا فِي الصَّبْرِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْرِ، وَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى
مُعَسْكِرِهِمْ، فَمَا أَجَابَهُ أَحَدٌ، فَقَالَ لَهُمْ^{١٢} عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَلَا تُجِيبُونَ
إِمَامَكُمْ؟ أَيْنَ خُطْبَاءُ مُضَرَّ^{١٣}؟

١. في «ب» و المطبوع: «فكيف».

٢. في «ج»: «+ من».

٣. في «د» و المطبوع: «+ لا».

٤. في «ألف، د، ر»: «+ منه» و في المطبوع: «+ فيه».

٥. في «د» و المطبوع: «+ و مساربة العداوة» و «المؤاربة»: المداواة، و المخاتلة. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٩٦ (ورب).

٦. في «ج»: «- الأهوال».

٧. في «ج» و المطبوع: «و أبيك».

٨. في «ألف، ر»: «فدعا».

٩. في المطبوع: «+ خطبة».

١٠. في «ألف، ر»: «أصحابه» بدون الباء الجارة.

١١. في «ب» و المطبوع: «يحثهم». و في «ج»: «و حضهم».

١٢. في «ب»: «له». و في «د»: «- لهم».

١٣. في «ألف، ر»: «المضر».

فَقَامَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَبَذَلُوا الْجِهَادَ وَاحْسَنُوا الْقَوْلَ^١.
وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ يَضُنُّ^٢ بِكَلَامِهِ أَوْلَىٰ بِأَنْ^٣ يَضُنُّ^٤ بِفِعَالِهِ؛ أَوْ لَيْسَ
أَحَدُهُمْ^٥ جَلَسَ لَهُ فِي مَظْلَمٍ سَابِطٍ، وَطَعَنَهُ^٦ بِمَعْوَلٍ كَانَ مَعَهُ أَصَابَ فَخِذَهُ،
وَشَقَّه^٧ حَتَّىٰ وَصَلَ إِلَى الْعَظْمِ؟ وَانْتَرَعَ مِنْ يَدِهِ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْمَدَائِنِ،
وَعَلَيْهَا سَعْدُ^٨ بْنُ مَسْعُودٍ عَمَّ الْمُخْتَارِ، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَاةَ إِيَّاهَا،
فَادْخَلَ مَنْزِلَهُ. فَأَشَارَ الْمُخْتَارُ عَلَى^٩ عَمِّهِ أَنْ يُوَثِّقَهُ^{١٠} وَيَسِيرَ بِهِ^{١١} إِلَى مَعَاوِيَةَ عَلَى أَنْ
يُطْعِمَهُ خَرَجَ جَوْخِي^{١٢} سَنَةً، فَأَبَى عَلَيْهِ، وَقَالَ لِلْمُخْتَارِ: قَبِّحَ اللَّهُ رَأْيَكَ! أَنَا عَامِلٌ
أَبِيهِ، وَقَدْ ائْتَمَّنِي وَشَرَّفَنِي. وَهَبْنِي نَسِيتُ بَلَاءَ أَبِيهِ، أَنْسَى^{١٣} رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَا أَحْفَظُهُ فِي ابْنِ بَنْتِهِ وَحَبِيئِهِ؟!

ثُمَّ إِنَّ سَعْدَ^{١٤} بْنَ مَسْعُودٍ أَتَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِطَبِيبٍ، وَقَامَ عَلَيْهِ حَتَّى بَرِئَ، وَحَوَّلَهُ

١. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٣٢؛ مقاتل الطالبين، ص ٦٧.

٢. في «ج»: «ظنَّ».

٣. في «ألف، ر»: «أَنْ» بدون الباء الجارة.

٤. في «ج»: «يظنَّ».

٥. في المطبوع: «قد».

٦. في «ب، ج»: «فطعنته».

٧. في المطبوع: «فشقه».

٨. في المطبوع: «سعد».

٩. في «ب، د»: «إلى».

١٠. في «د» و المطبوع: «+» «كتافاً».

١١. في «د» و المطبوع: «و يسيره» بدل «و يسير به».

١٢. «جوخى»: نهر في سواد بغداد، عليه كورة واسعة. راجع: مراصد الاطلاع، ج ١، ص ٣٥٥.

١٣. في المطبوع: «أ أنسى».

١٤. في المطبوع: «سعيد».

إلى أبيض المدائن^٢.

فَمَنْ^٣ الذي يَرْجو السلامةَ بالمُقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ هَؤُلَاءِ فَضْلاً عَنِ النُّصْرَةِ
وَالْمَعُونَةِ^٤، وَقد أَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُجْرَ بْنَ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ لَمَّا قَالَ لَهُ: سَوَدَتْ
وَجْهَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ: «مَا كُلُّ أَحَدٍ يُحِبُّ مَا تُحِبُّ، وَلَا رَأْيَهُ كِرَائِكَ،
وَإِنَّمَا فَعَلْتُ مَا فَعَلْتُ إِبْقَاءً عَلَيْكُمْ»^٥.

وَرَوَى عَبَّاسُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ، عَنْ أَبِي الْكَنُودِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: لَمَّا بَايَعَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ معاويةَ أَقْبَلَتِ الشَّيْعَةُ تَتَلَقَّيْنِ بِإِظْهَارِ
الْأَسْفِ وَالْحَسْرَةِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ، فَخَرَجُوا إِلَيْهِ بَعْدَ سَتَتَيْنِ مِنْ يَوْمِ بَايَعِ معاويةَ،
فَقَالَ لَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ الْخَزَاعِيُّ: مَا يَنْقُضِي تَعَجُّبُنَا مِنْ بَيْعَتِكَ معاويةَ^٦ وَمَعَكَ
أَرْبَعُونَ أَلْفَ مُقَاتِلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، كُلُّهُمْ يَأْخُذُ الْعِطَاءَ، وَهُمْ عَلَى أَبْوَابِ مَنَازِلِهِمْ،
وَمَعَهُمْ مِثْلُهُمْ مِنْ أَبْنَائِهِمْ وَأَتْبَاعِهِمْ، سِوَى شَيْعَتِكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ^٧ وَالْحِجَازِ، ثُمَّ
لَمْ تَأْخُذْ لِنَفْسِكَ ثِقَةً فِي الْعَقْدِ^٨، وَلَا حَظًّا مِنَ الْعِطِيَّةِ، فَلَوْ كُنْتَ إِذْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ
أَشْهَدْتَ عَلَى معاويةَ وَجْهَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَكَتَبْتَ عَلَيْهِ كِتَاباً بِأَنَّ الْأَمْرَ

١. فِي مِرَاصِدِ الْأَطْلَاحِ، ج ١، ص ٢٢: «الْأَبْيَضُ: قَصْرُ الْأَكَاسِرَةِ بِالْمَدَائِنِ، مِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا، لَمْ يَزَلْ
قَائِماً إِلَى أَيَّامِ الْمَكْنَفِيِّ فِي حُدُودِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ نَقُضَ وَبَنِيَ بِهِ التَّاجُ بِدَارِ الْخِلَافَةِ».

٢. رَاجِعِ: الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ، ج ٣، ص ٤٠٤؛ تَذَكُّرَةُ الْخَوَاصِّ، ص ١٩٧.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «ذَا».

٤. فِي «أَلْفِ ر»: - «وَالْمَعُونَةُ».

٥. الْمَنَاقِبُ لِابْنِ شَهْرٍ أَشْرُبَ، ج ٤، ص ٣٥.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمعاوية».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: + «أَهْل».

٨. فِي «ب، ج»: «الْعَهْد».

لَكَ بَعْدَهُ كَانَ الْأَمْرُ عَلَيْنَا أَيْسَرَ، وَلَكِنَّهُ أَعْطَاكَ شَيْئاً يَبْنِيكَ وَبَيْنَهُ لَمْ يَفِ بِهِ، ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ قَالَ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ: إِنِّي كُنْتُ شَرَطْتُ شُرُوطاً وَوَعَدْتُ عِدَاتٍ؛ إِرَادَةً لِإِطْفَاءِ نَارِ الْحَرْبِ، وَمُدَارَاةً لِقَطْعِ الْفِتْنَةِ؛ فَأَمَّا إِذْ جَمَعَ اللَّهُ لَنَا الْكَلِمَةَ وَالْأَلْفَةَ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَحْتَ قَدَمَيَّ. وَاللَّهُ، مَا عَنَى بِذَلِكَ غَيْرَكَ، وَ مَا^١ أَرَادَ^٢ إِلَّا مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَكَ، وَ قَدْ نَقَضَ، فَإِذَا شِئْتُ فَأَعِدُ الْحَرْبَ جَذَعَةً^٣، وَ ائْذَنْ لِي فِي تَقْدُمِكَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَأُخْرِجَ عَنْهَا عَامِلَهُ^٤، وَ أَظْهَرَ خَلْعَهُ، وَ نَبِّذَ^٥ إِلَيْهِ ﴿عَلَى سِوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾^٦.

و تَكَلَّمَ الْبَاقُونَ بِمِثْلِ كَلَامِ سُلَيْمَانَ.

فَقَالَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتُمْ شِيعَتُنَا، وَ أَهْلُ مَوَدَّتِنَا، وَ لَوْ^٧ كُنْتُ بِالْحَزَمِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا أَعْمَلُ وَ لِسُلْطَانِهَا أَرْكُضُ^٨ وَ أَنْصَبُ^٩، مَا كَانَ مُعَاوِيَةُ بِأَبَاسٍ^٩ مِنِّي بِأَسَاءٍ، وَ لَا أَشَدَّ شَكِيمَةً^{١٠}، وَ لَا أَمْضَى عَزِيمَةً؛ وَ لَكِنِّي أَرَى غَيْرَ مَا رَأَيْتُمْ، وَ مَا^{١١} أَرَدْتُ بِمَا فَعَلْتُ

١. في المطبوع: «ولا».

٢. في المطبوع: «+ بذلك».

٣. أي: أول ما يتبدأ فيها. وفي «ألف، ب»: «الحرب خدعة».

٤. في «د»: «عاملها».

٥. في «ألف، ر»: «و تنبذ».

٦. الأنفال (٨): ٥٨.

٧. في «ألف، د، ر»: «فلو».

٨. في «ب»: «- أركض و».

٩. في «ج»: «بأقوى». وفي المطبوع: «بأشد».

١٠. «لشكيمة» في اللجام: الحديدية المعترضة في فم الفرس، و يعبر بشدتها عن قوة النفس و شدة البأس. و في الأصل: الأنفة، و الانتصار من الظلم. و يقال: فلان شديد الشكيمة؛ أي: ذو عارضة و جد. راج: كتاب العين، ج ٥، ص ٣٠٠؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٢٣ (شكم).

١١. في «ألف، ب»: «ولا».

إِلَّا حَقَنَ الدَّمَاءَ، فَارْضُوا بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَسَلِّمُوا لِأَمْرِهِ، وَالْزَمُوا بِيُوتَكُمْ، وَامْسِكُوا». أَوْ قَالَ: «كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، أَوْ يُسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ».^١
 وَهَذَا كَلَامٌ^٢ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَشْفِي الصَّدُورَ، وَيَذْهَبُ بِكُلِّ شُبْهَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ.
 وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا طَالَبَهُ مَعَاوِيَةُ بِأَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى النَّاسِ وَيُعَلِّمَهُمْ مَا عِنْدَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، قَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَكْيَسَ الْكَيْسِ^٣ التُّقَى، وَأَحْمَقَ الْحُمَقِ الْفُجُورُ. أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَوْ طَلَبْتُمْ مَا^٤ بَيْنَ جَابَلْقُ وَجَابِرُسَ^٥ رَجُلًا جَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا وَجَدْتُمُوهُ غَيْرِي وَغَيْرِ أَخِي الْحُسَيْنِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ هَدَاكُمْ بِأَوَّلِنَا^٦ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَإِنْ مَعَاوِيَةُ نَارَعَنِي حَقًّا هُوَ لِي^٧، فَتَرَكَتُهُ لَصَلَاحِ الْأُمَّةِ وَحَقِّنَ دِمَائَهَا، وَقَدْ بَايَعْتُمُونِي عَلَى أَنْ تُسَالِمُوا مَنْ سَالَمْتُمْ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ أَنْ أُسَالِمَهُ، وَرَأَيْتُمْ أَنَّ مَا حَقَنَ الدَّمَاءَ خَيْرٌ مِمَّا سَفَكَهَا، وَأَرَدْتُ صَلَاحَكُمْ، وَأَنْ يَكُونَ مَا صَنَعْتُ حُجَّةً عَلَى مَنْ كَانَ يَتَمَنَّى هَذَا الْأَمْرَ، «وَإِنْ أَذْرِي لَعَلَّةٌ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى جِينٍ»^٨».^٩

وَكَلَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ الَّذِي يُصَرِّحُ فِي جَمِيعِهِ بِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ مَقْهُورٌ

١. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٣٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ١٥.

٢. في «ج»: «الكلام».

٣. في «ب»: «الأكياس».

٤. في «ألف، د، ر»: «ما».

٥. في «د، ر»: «و جابلِس». وهو «جَابَلْقُص» أيضاً قراءة فيه. وقيل: هما مدينتان إحداهما بالمشرق والأخرى بالمغرب، ليس وراءهما إنسي. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٢٤٣؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٥ (جبلق).

٦. في «ب»: «بأولياء».

٧. في المطبوع: «+ دونه».

٨. الأنبياء (٢١): ١١١.

٩. المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٣، ح ٢٥٥٩؛ و ص ٨٩، ح ٢٧٤٨؛ حلية الأولياء، ج ٢، ص ٣٧.

ملجأً إلى التسليم دافع بالمُسَالَمَةِ الضَّرَرَ العَظِيمَ عن الدينِ والمُسلِمِينَ أَشْهُرُ مِنَ
الشمسِ وأجلَى مِنَ الصَّبحِ.

فأما قولُ السائل: إِنَّهُ خَلَعَ نَفْسَهُ مِنَ الإِمَامَةِ، فَمَعَاذَ اللَّهِ؛ لَأَنَّ الإِمَامَةَ بَعْدَ
حصولها للإمام لا تَخْرُجُ عنه بِقَوْلِهِ، وَ عِنْدَ أَكْثَرِ مُخَالِفِينَا أَيْضاً فِي الإِمَامَةِ
أَنْ خَلَعَ الإِمَامَ نَفْسَهُ لَا يُؤْثِّرُ فِي خُرُوجِهِ مِنَ الإِمَامَةِ، وَإِنَّمَا يَنْخَلِعُ مِنَ الإِمَامَةِ
عِنْدَهُمْ - وَهُوَ حَيٌّ^١ - بِالْأَحْدَاثِ وَالْكَبَائِرِ. وَلَوْ كَانَ خَلَعَهُ نَفْسَهُ مُؤَثِّراً لَكَانَ إِنَّمَا
يُؤْثِّرُ إِذَا وَقَعَ اخْتِياراً؛ فَأَمَّا^٢ مَعَ الْإِلْجَاءِ وَالْإِكْرَاهِ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ وَلَوْ كَانَ مُؤَثِّراً فِي
مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

وَلَمْ يُسَلِّمْ أَيْضاً الْأَمْرَ^٣ إِلَى مَعَاوِيَةَ، بَلْ كَفَّ عَنِ الْمُحَارَبَةِ وَالْمُغَالَبَةِ؛ لَفَقْدِ
الْأَعْوَانِ، وَعَوَزِ^٥ النَّصَارِ^٤، وَ تَلَا فِي الْفِتْنَةِ - عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - فَتَغَلَّبَ عَلَيْهِ مَعَاوِيَةُ
بِالْقَهْرِ وَالسُّلْطَانِ، مَعَ مَا أَنَّهُ كَانَ مُتَغَلِّباً عَلَى أَكْثَرِهِ. وَلَوْ أَظْهَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ التَّسْلِيمَ
قَوْلًا لَمَا كَانَ فِيهِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ عَنْ إِكْرَاهٍ وَاضْطِهَادٍ^٧.

فَأَمَّا^٨ الْبَيْعَةُ، فَإِنْ أُريدَ بِهَا الصَّفَقَةُ وَإِظْهَارُ الرِّضَا وَالْكَفُّ عَنِ الْمُنَازَعَةِ فَقَدْ كَانَ
ذَلِكَ؛ لِكُنَّا قَدْ بَيَّنَّا جِهَةً وَقَوْعَهُ وَالْأَسْبَابَ الْمُحَوِّجَةَ إِلَيْهِ، وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ -

١. فِي «أَلْفِ ر.» - «وَهُوَ حَيٌّ».

٢. فِي «د.» وَالْمَطْبُوعُ: «وَ إِذَا وَقَعَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَمْرُ أَيْضاً» بَدَلَ «أَيْضاً الْأَمْر».

٤. فِي «د.» وَالْمَطْبُوعُ: «لِلْفَقْدَانِ».

٥. فِي «ب.» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَعْوَاذ».

٦. فِي «ج.»: «الْأَنْصَار».

٧. فِي «ج.»: «وَاضْطِرَار».

٨. فِي «أَلْف» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَمَّا».

صلواتُ الله عليه - كما لم يكن في مثله حُجَّةٌ على أبيه عليه السلام لما بايع المتقدمين عليه، وكَفَّ عن نزاعهم، وأمسَكَ عن خلافهم^١.

وإن أُريدَ بالبيعة الرضا وطيب النفس فالحال شاهدةٌ بخلاف ذلك، وكلامه المشهور كُلُّهُ يدلُّ على أنه أُحوجُّ^٢ وأُحرَجُ، وأن الأمر له، وهو أحقُّ الناس به، وإنما كَفَّ عن المنازعة فيه للغلبة والقهر والخوف على الدين والمسلمين.

فأما^٣ أخذ العطاء، فقد بيَّنَّا في هذا الكتاب عند الكلام فيما فعله أمير المؤمنين عليه السلام من ذلك أن أخذَه من يد الجائر الظالم المُتَغَلِّبِ جائزٌ، وأنه لا لومَ فيه على الأخذ ولا حرج.

فأما أخذ الصَّلاتِ، فسائقٌ، بل واجبٌ؛ لأنَّ كُلَّ مالٍ في يد الجائر المُتَغَلِّبِ على أمرِ الأُمَّةِ يَجِبُ على الإمام وعلى جميع المسلمين انتزاعُه من يده - كيف ما أمكن بالطَّوع أو الإكراه^٤ - ووضعه في مواضعه. فإذا لم يتمكَّنْ عليه السلام من انتزاع جميع ما في يد معاوية من أموال الله تعالى، وأُخْرِجَ هو شيئاً منها إليه على سبيل الصَّلة، فواجبٌ عليه أن يتناوله من يده، ويأخذ منه حَقَّهُ، ويقسمه على مُستَحِقِّه^٥؛ لأنَّ التصرف في ذلك المال بحقِّ الولاية عليه لم يكن في تلك الحال إلَّا له عليه السلام. وليس لأحدٍ أن يقول: إنَّ الصَّلاتِ التي كان يقبلُها من معاوية إنما كان يُنفقُها على نفسه وعياله، ولا يُخرجُها إلى غيره.

وذلك: أنَّ هذا ممَّا لا يُمكِنُ أحدًا أن يدَّعي العِلْمَ به والقَطْعَ عليه، ولا شكَّ أنه عليه السلام كان يُنفقُ منها؛ لأنَّ فيها حَقُّه وحقَّ عياله وأهله، ولا بُدَّ من أن يكونَ

١. في «د» والمطبوع: «إليه».

٢. في المطبوع: «أو أمَّا».

٣. في «د»: «مستحقه».

٤. في «ألف»: «غلابهم».

٥. في المطبوع: «أو أمَّا».

٦. في «ب، ج، د»: «أو الإكراه».

قد أخرجَ منها إلى المُستَحَقِّينَ حقوقَهُمْ. وَكَيْفَ يُظْهِرُ ذَلِكَ وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قاصداً إلى إخفائه وستره؛ لِمَكَانِ التَّقِيَّةِ؟ وَالمُحَوِّجُ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى قبولِ تِلْكَ الأموالِ عَلَى سَبِيلِ الصَّلَةِ هُوَ المُحَوِّجُ لَهُ إِلَى سِتْرِ إِخْرَاجِهَا أَوْ إِخْرَاجِ بَعْضِهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا^٢ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَقد كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَصَدَّقُ بِكثِيرٍ مِنْ أَمْوَالِهِ، وَ يُؤَاسِي الْفُقَرَاءَ، وَيَصِلُ الْمَحْتَاجِينَ، وَلَعَلَّ فِي جُمْلَةِ ذَلِكَ هَذِهِ الْحَقُوقُ. فَأَمَّا إِظْهَارُ مَوَالِيهِ^٣، فَمَا أَظْهَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً كَمَا لَمْ يُبْطِنْهُ، وَكَلَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ بِمَشْهَدٍ مُعَاوِيَةَ وَمَغْيِبِهِ مَعْرُوفٌ ظَاهِرٌ، وَكَوَفَعَلَ ذَلِكَ خَوْفاً وَاسْتِصْلَاحاً وَتَلَفِياً لِلشَّرِّ الْعَظِيمِ لَكَانَ وَاجِباً، فَقَدْ فَعَلَ أَبُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَهُ مَعَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ.

وَأَعَجَبَ مِنْ هَذَا كُلُّهُ دَعْوَى الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ، وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ^٥ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَعْتَقِدُ وَيُصْرِّحُ بِأَنَّ مُعَاوِيَةَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ وَلَاةِ الْإِمَامِ وَأَتْبَاعَهُ فَضْلاً عَنِ الْإِمَامَةِ نَفْسِهَا. وَلَيْسَ يَظُنُّ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَّا عَامِيٌّ^٦ حَشَوِيٌّ قَدْ قَعَدَ بِهِ التَّقْلِيدُ - وَ مَا سَبَقَ إِلَى اعْتِقَادِهِ^٧؛ مِنْ تَصَوُّبِ الْقَوْمِ كُلِّهِمْ - عَنِ^٨ التَّأَمُّلِ^٩ وَ سَمَاعِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَهُوَ لَا يَسْمَعُ إِلَّا مَا يُؤَافِقُهُ، وَإِذَا سَمِعَ لَمْ يُصَدِّقْ إِلَّا بِمَا أَعْجَبَهُ، ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾^{١٠}.

١. فِي «ب، ج، ر»: «وإخراج». ٢. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «مستحقها».

٣. فِي «ج»: «إظهاره عليه السلام لمواليته» بَدَلَ «إظهار موالاته».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «بشهاد بدم معاوية ومعايبه».

٥. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وأنه». ٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «أو».

٧. فِي «ج»: «اعتياده». ٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «من».

٩. فِي بَعْضِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «التأمل»، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّسَاجِ.

١٠. يَوْسُفُ (١٢): ١٨.

أبو عبد الله الحسين بن علي عليه السلام

أسباب خروج الحسين عليه السلام إلى الكوفة بأهله و عياله

مسألة: فإن قيل: ما العذر في خروجه عليه السلام من مكة بأهله و عياله إلى الكوفة، و المستولي عليها أعداؤه، و المتأمر فيها من قبل يزيد اللعين منبسط الأمر و النهي، و قد رأى عليه السلام صنع أهل الكوفة بأبيه و أخيه - صلوات الله عليهما - و أنهم غدارون خَوَّانون؟

و كيف خالف ظنه ظن جميع نصحائه^٢ في الخروج؟ و ابن عباس رحمه الله مشير^٣ بالعدول عن الخروج، و يقطع على العطب^٤ فيه. و ابن عمر لما ودَّعه عليه السلام يقول له^٥: «أستودعك الله من قتيل^٦». إلى غير من ذكرناه ممن تكلم في هذا الباب.

١. في «ج، ر»: «إن».

٢. في «ج» و المطبوع: «أصحابه».

٣. في «د»: «يشير إليه» بدل «مشير». و في «ج»: «يشير» بدله. و في المطبوع: «يشير عليه» بدله.

٤. «العطب»: الهلاك. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٨٤ (عطب).

٥. في «ج»: «- له».

٦. راجع: الأمالي للصديق، ص ٢١٧، ح ١. المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٢٨٥٩: تأريخ الطبري،

ج ٥، ص ٣٨٣: المعرفة و التأريخ، ج ١، ص ٥٤١: مقتل الحسين للخوارزمي، ج ١، ص ١٩٠-١٩٣.

٧. في «ج»: «ما».

تُمْ لَمَّا عَلِمَ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ بِنِ عَقِيلٍ - وَ قَدْ أَنْفَذَهُ رَائِدًا لَهُ - كَيْفَ لَمْ يَرْجِعْ وَيَعْلَمْ^١
الْغُرُورَ مِنَ الْقَوْمِ، وَ تَقَطَّنَ بِالْحِيلَةِ وَ الْمَكِيدَةِ؟!

تُمْ كَيْفَ اسْتَجَازَ أَنْ يُحَارِبَ بِنَفَرٍ قَلِيلٍ لَا مَادَّةَ لَهُمْ^٢ لَجُمُوعٍ^٣ عَظِيمَةٍ خَلَفَهَا مَوَادُّ
لَهَا كَثِيرَةٌ؟^٤

تُمْ لَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ ابْنُ زِيَادٍ الْأَمَانُ وَ أَنْ يُبَايَعَ يَزِيدَ كَيْفَ لَمْ يَسْتَجِبْ حَقًّا لَدَمِهِ
وَ دِمَاءٍ مِنْ^٥ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَ شِيعَتِهِ وَ مَوَالِيهِ؟ وَلِمَ الْقَتْلُ بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وَ بَدُونِ هَذَا
الْخَوْفِ سَلَّمَ أَخُوهُ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَمْرَ إِلَى مُعَاوِيَةَ؟ فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ
فِعْلَيْهِمَا فِي الصَّحَّةِ؟^٦

٢٧٠

الْجَوَابُ: قُلْنَا: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ مَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَى حَقِّهِ وَ الْقِيَامِ
بِمَا فُؤِضَ إِلَيْهِ بِضَرْبٍ مِنَ الْفِعْلِ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَ إِنْ كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ
يُتَحَمَّلُ مِثْلُهَا تَحَمُّلُهَا، وَ سَيَدُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَسِرْ طَالِبًا لِلْكُوفَةِ^٧ إِلَّا
بَعْدَ تَوْثُقٍ مِنَ الْقَوْمِ وَ عُهُودٍ وَ عُقُودٍ، وَ بَعْدَ أَنْ كَاتَبُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَائِعِينَ غَيْرَ
مُكْرَهِينَ وَ مُبْتَدِئِينَ غَيْرَ مُجْبِينَ، وَ قَدْ كَانَتْ الْمُكَاتَبَةُ مِنْ وَجْهِ أَهْلِ الْكُوفَةِ
وَ أَشْرَافِهَا وَ قُرَائِهَا تَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ وَ بَعْدَ الصُّلْحِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُ
وَ بَيْنَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَفَعَهُمْ، وَ قَالَ فِي الْجَوَابِ مَا وَجَبَ، تُمْ كَاتَبُوهُ بَعْدَ

١. في المطبوع: «لَمَّا عَلِمَ» بدل «و يعلم».

٢. في «ألف، ر»: - «لَا مَادَّةَ لَهُمْ».

٣. في المطبوع: «جُمُوعًا».

٤. في المطبوع: «كثيرة لها» بدل «لها كثيرة».

٥. في «ج»: «القوم الذين» بدل «من».

٦. في المطبوع: «بالصحة» بدل «في الصحة».

٧. في «د» و المطبوع: «إلى الكوفة» بدل «طالبا للکوفة».

وفاة الحسن عليه السلام و معاوية باقى، فوعدهم و مناهم، و كانت أيام معاوية صعبة لا يطمئع في مثلها، فلما مضى معاوية، و أعدوا المكاتبه، و بذلوا الطاعة، و كرروا الطلب و الرغبة، و رأى عليه السلام من قوتهم على من كان يليهم في الحال من قبل يزيد، و تشحنهم عليه، و ضعفه عنهم، ما قوى في ظنه أن المسير هو الواجب، تعين عليه ما فعله من الاجتهاد و التسبب، و لم يكن في حسابه عليه السلام أن القوم يغير بعضهم، و يضعف أهل الحق عن نصرتيه، و يتفق ما اتفق من الأمور الغريبة؛ فإن مسلم بن عقيل - رحمه الله عليه - لما دخل الكوفة أخذ البيعة على أكثر أهلها، و لما^١ وردها عبيد الله بن زياد و قد سمع بخبر مسلم و دخوله الكوفة و حصوله في دار هاني بن عروة المرادي - على ما شرح في السيرة^٢ - و حصل شريك بن الأعور بها، جاءه ابن زياد عائداً. و قد كان شريك وفاق مسلم بن عقيل على قتل ابن زياد عند حضوره لعيادة شريك، و أمكنه ذلك، و تيسر له، فما فعل، و اعتذر بعد قوت الأمر إلى شريك بأن^٣ ذلك فتك^٤، و أن النبي صلى الله عليه و آله قال: «إن الإيمان قيد الفتك»^٥.

و لو كان فعل مسلم من قتل ابن زياد ما تمكن منه و وافقه شريك عليه، لبطل الأمر، و دخل الحسين عليه السلام الكوفة غير مدافع عنها، و حسر كل أحد قناعه

١. في «الف، ر»: «فلما».

٢. في «ج» و المطبوع: «السير».

٣. في «د» و المطبوع: «+ قال».

٤. «الفتك»: أن يأتي الرجل صاحبه و هو غار غافل، فيشد عليه فيقتله. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٤٠٩ (فتك).

٥. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٢٣٩. مسند أحمد، ج ١، ص ١٦٧؛ النهاية لابن كثير، ج ٣،

ص ٤٠٩؛ مقتل الحسين للخوارزمي، ج ١، ص ٢٠٢.

في نُصْرَتِهِ، واجْتَمَعَ لَهُ كُلُّ^١ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ نُصْرَتُهُ وَظَاهَرُهُ مَعَ أَعْدَائِهِ.
وَقَدْ كَانَ مُسْلِمُ بْنُ عَقِيلٍ أَيْضاً لَمَّا حَبَسَ ابْنُ زِيَادٍ هَانِئاً سَارَ إِلَيْهِ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ
أَهْلِ الْكُوفَةِ حَتَّى حَصَرَهُ فِي قَصْرِهِ، وَأَخَذَ يَكْظِمُهُ^٢، وَأَغْلَقَ ابْنُ زِيَادٍ الْأَبْوَابَ دُونَهُ
خَوْفاً وَجُبْنًا، حَتَّى بَثَّ النَّاسَ فِي كُلِّ وَجْهِ يُرْغَبُونَ النَّاسَ وَيُرْهَبُونَهُمْ
وَيُحَذِّلُونَهُمْ عَنْ نُصْرَةِ ابْنِ عَقِيلٍ، فَتَقَاعَدُوا عَنْهُ^٣، وَتَفَرَّقَ أَكْثَرُهُمْ حَتَّى أَمْسَى فِي
شِرْذِمَةٍ^٤، ثُمَّ انْصَرَفَ^٥ وَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ. وَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِذِكْرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ
أَسْبَابَ الظُّفْرِ بِالْأَعْدَاءِ كَانَتْ^٦ لَانْحَةِ مُتَوَجِّهَةً، وَأَنَّ الْإِتْفَاقَ السَّيِّئَ عَكَسَ الْأَمْرَ
وَقَلْبَهُ حَتَّى تَمَّ فِيهِ مَا تَمَّ.

وَقَدْ هَمَّ سَيِّدُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا عَرَفَ مَقْتَلَ^٧ مُسْلِمِ بْنِ عَقِيلٍ وَأُشِيرَ
عَلَيْهِ بِالْعَوْدِ، فَوَتَّبَ إِلَيْهِ بَنُو عَقِيلٍ فَقَالُوا^٨: وَاللَّهِ، لَا نَنْصَرِفُ حَتَّى نُدْرِكَ ثَارَنَا، أَوْ
نَذُوقَ مَا ذَاقَ أَخُونَا، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ»^٩.

ثُمَّ لَحِقَهُ الْحَرْبُ بَيْنَ زَيْدٍ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ أَنْفَذَهُمُ ابْنُ زِيَادٍ، وَمَنْعَهُ مِنَ
الْإِنْصِرَافِ، وَسَامَهُ أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى ابْنِ زِيَادٍ نَازِلًا عَلَى حُكْمِهِ، فَاِمْتَنَعَ، وَلَمَّا رَأَى أَنَّ
لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعَوْدِ وَلَا إِلَى دُخُولِ الْكُوفَةِ سَلَكَ طَرِيقَ الشَّامِ سَائِرًا نَحْوَ يَزِيدَ بْنِ

١. فِي «أَلْف» ر: - «كُلٌّ».

٢. فِي «أَلْف» ب، ج، د: «يَكْظِمُهُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّسَاجِ.

٣. فِي «أَلْف» ر: - «عَنْهُ».

٤. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: + «قَلِيلَةٌ».

٥. فِي «أَلْف» ر: «وَانْصَرَفَ».

٦. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: + «ظَاهِرَةٌ».

٧. فِي «ج»: «بَقِلَ».

٨. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «وَقَالُوا».

٩. رَاجِعْ: مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ لِلْخَوَارِزْمِيِّ، ج ١، ص ٢٢٩.

معاوية؛ لعلمه عليه السلام بأنه على ما به أرفأ من ابن زياد وأصحابه، فسار عليه السلام حتى قدم عليه عمر بن سعد في العسكر العظيم، وكان من أمره ما قد ذكر و سطر. فكيف يقال: إنه عليه السلام ألقى بيده إلى التهلكة؟

وقد روي أنه عليه السلام قال لعمر بن سعد: «اختاروا مني؛ إما الرجوع إلى المكان الذي أقبلت منه، أو أن أضع يدي في يد يزيد، فهو ابن عمي؛ ليرى في رأيته، وإما أن يسيروا بي^١ إلى ثغر من ثغور المسلمين، فأكون رجلاً من أهله؛ لي ما لهم وعلي ما عليهم».

وأن عمر^٢ كتب إلى عبيد الله بن زياد بما سئل، فأبى عليه، وكتبته بالمناجزة^٣، وبالبيت المعروف، وهو:

الآن إذ علقت مَخَالِئَنَا بِهِ يَرْجُو النَّجَاةَ وَلَا تَحِينَ أَوَانِ^٥
فلما رأى عليه السلام إقدام القوم عليه وأن الدين منبوذ وراء ظهورهم، وعلم أنه إن دخل تحت حكم ابن زياد تعجل الذل والعار، وآل أمره من بعد إلى القتل الذي يخاف^٧، التجأ^٨ إلى المحاربة والمداغة بنفسه وأهله ومن صبر من شيعته،

١. في «د، ر»: «تسروني» بدل «يسروا بي».

٢. في «د» والمطبوع: «+ بن سعد».

٣. «المناجزة»: المبارزة، والمقاتلة. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٩٣ (نجز).

٤. في «د» والمطبوع: «+ تمثل».

٥. هكذا في جميع النسخ والمطبوع. و الأقرب بالأذهان: «مناص». و راجع: وقعة الطف، ص ١٨٥؛

الإرشاد، ج ٢، ص ٨٦ و ص ٥٢٧؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ١٨٢؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٤٥٢؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٩٧.

٦. في «د» والمطبوع: «و الصغار».

٧. في «د» والمطبوع: «الذي» بدل «الذي يخاف». وفي «ج»: «الذي يخاف».

٨. في «ج»: «عدل».

وَهَبَ دَمَهُ لَهُ، وَوَقَاهُ بِنَفْسِهِ، وَكَانَ بَيْنَ إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ: إِمَّا الظِّفْرَ - فَرُبَّمَا ظَفِيرَ الضَّعِيفُ الْقَلِيلُ -، أَوْ^١ الشَّهَادَةَ وَالْمِيتَةَ الْكَرِيمَةَ.

وَأَمَّا مُخَالَفَةُ ظَنِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ لظَنِّ جَمِيعٍ مَنْ أَشَارَ عَلَيْهِ مِنَ النَّصَحَاءِ - كَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ -، فَالظَّنُّونُ إِنَّمَا تَغْلِبُ بِحَسَبِ الْأُمَارَاتِ، وَكَانَ يَقْوَى عِنْدَ وَاحِدٍ^٢ وَتَضَعُفُ عِنْدَ آخَرَ^٣، وَلَعَلَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَقِفْ عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْكُوفَةِ وَمَا تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَكَاتِبَاتِ وَالْمُرَاسَلَاتِ وَالْعُهُودِ وَالْمَوَاتِقِ، وَهَذِهِ أُمُورٌ تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ النَّاسِ فِيهَا، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِشَارَةُ إِلَّا إِلَى جُمْلَتِهَا^٤ دُونَ تَفْصِيلِهَا. فَأَمَّا السَّبَبُ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعُدَّ بَعْدَ قَتْلِ مُسْلِمِ بْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَدْ بَيَّنَّاهُ، وَذَكَرْنَا أَنَّ الرِّوَايَةَ وَرَدَتْ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَمَّ بِذَلِكَ، فَمُنِعَ مِنْهُ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

فَأَمَّا مُحَارَبَتُهُ^٥ الْكَثِيرِ بِالنَّفَرِ الْقَلِيلِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الضَّرُورَةَ دَعَتْ إِلَيْهَا، وَأَنَّ الدِّينَ وَالْحَزَمَ مَعًا مَا اقْتَضَا فِي تِلْكَ الْحَالِ إِلَّا مَا فَعَلَ^٦، وَلَمْ يَبْذُلْ ابْنُ زِيَادٍ مِنَ الْأَمَانِ مَا يَوْثُقُ بِمِثْلِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ إِذْ لَالَهُ وَالْغَضُّ مِنْ قَدَرِهِ بِالنُّزُولِ تَحْتَ حُكْمِهِ، ثُمَّ يُفْضِي الْأَمْرَ بَعْدَ الدَّلِّ إِلَى مَا جَرَى مِنْ إِتْلَافِ النَّفْسِ. وَلَوْ أَرَادَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخَيْرَ عَلَى وَجْهِ لَا تَلَحُّقَهُ^٧ فِيهِ تَبَعَةً مِنَ الطَّاعِيَةِ يَزِيدُ، لَكَانَ قَدْ مَكَّنَهُ مِنَ التَّوَجُّهِ نَحْوَهُ،

١. في «ج، د»: «وإما» بدل «أو».

٢. في «ج، د»: «واحدة».

٣. في «ج، د»: «أخرى».

٤. في «ألف، ر»: «جملتها».

٥. في المطبوع: «+ النفر».

٦. في المطبوع: «فعله».

٧. في «ألف، ب، ج»: «لا يلحقه».

و استظهر^١ عليه بمن يُنفذه معه؛ لكن التراث^٢ البدرية^٣ والأحقاد النبوية^٤ ظهرت في هذه الأحوال، وليس يمتنع أن يكون عليه السلام في تلك الأحوال مجوزاً أن يقيء إليه قوم ممن بايعه وعاهدته ثم قعد عنه، ويحملهم ما يرون من صبره واستسلامه وقلة ناصره على الرجوع إلى الحق ديناً أو حمية؛ فقد فعل ذلك نفر منهم حتى قتلوا بين يديه عليه السلام شهداء. ومثل هذا يطمع فيه ويتوقع في أحوال الشدة.

فأما الجمع بين فعله عليه السلام وفعل أخيه الحسن عليه السلام، فواضح صحيح؛ لأن أحاه عليه السلام سلم كفاً للفتنة، وخوفاً على نفسه وأهله وشيعته، وإحساساً بالغدر من أصحابه، وهو^٥ عليه السلام لما قوي في ظنه النصرة ممن كاتبه وثق^٦ له، ورأى من أسباب قوة نصار^٧ الحق وضعف نصار^٨ الباطل ما وجب معه عليه^٩ الطلب والخروج، فلما انعكس ذلك وظهرت أمارات الغدر فيه وسوء الاتفاق رام الرجوع والمكافة والتسليم، كما فعل أخوه عليه السلام، فمنع^٩ من ذلك، وحيل بينه وبينه. فالحالان متفقان، إلا أن^{١٠} التسليم والمكافة عند

١. في المطبوع: «أو استظهر» بدل «و استظهر».

٢. في المطبوع: «الثارات»، و «التراث» جمع «ترة»، وهي النار، أو أخذه، أو ظلامه في دم. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ١٣٢؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٩٠ (وتر).

٣. في «ر»: «الأحدية». وفي المطبوع: «الوثنية»، ولم نجد لها وجهاً.

٤. في «الف، ر»: «وهذا».

٥. في المطبوع: «و وثق».

٦. في المطبوع: «أنصار».

٧. في المطبوع: «أنصار».

٨. في «ر»: «عليه معه» بدل «معه عليه».

٩. في «ر»: «- من».

١٠. في المطبوع: «لأن» بدل «إلا أن».

ظهور أسباب الخوف لم يُقبل منه عليه السلام، ولم يُجب إلى المودعة، وطلبت نفسه عليه السلام^١ فمُنِعَ منها بجهدِهِ حتَّى مضى كريماً إلى جنّة الله تعالى ورضوانه. وهذا واضح لمُتأمله^٢.

وإذا كنّا قد بيّنا عذر أمير المؤمنين عليه السلام في الكفّ عن نزاع من استولى على ما هو مردود إليه من أمر الأمة، وأنّ الحزم والصواب فيما فعل^٣، فذلك بعينه عذر لكلّ إمام من أبنائه عليهم السلام في الكفّ عن طلب حقوقهم من الإمامة، فلا وجه لتكرار ذلك في كلّ واحد من الأنمة عليهم السلام، والوجه أن نتكلّم على ما لم يَمُضِ الكلام على مثله.

١. في المطبوع: + «شربة ماء».

٢. في «ج» و المطبوع: «لمن تأمله» بدل «لمتأمله».

٣. في «ج» و المطبوع: «فعله».

٤. في المطبوع: «إمام».

أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام[علة قبول الرضا عليه السلام لولاية العهد]

مسألة^١: إن قيل: كيف تولى علي بن موسى الرضا^٢ عليه السلام العهد للمؤمنين، و تلك جهة لا يستحق الإمامة منها؟
أ و ليس هذا إيهاماً فيما يتعلق بالدين؟

الجواب: قلنا: قد مضى من الكلام في سبب دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى ما هو أصل لهذا^٣ الباب؛ و جملته: أن ذا الحق له أن يتوصل إليه من كل جهة و بكل^٤ سبب؛ لا سيما إذا كان يتعلق بذلك الحق تكليف عليه، فإنه يصير واجباً عليه التوصل و التمثل^٥. و التصرف في الإمامة مما يستحقه الرضا عليه السلام بالنص من آبائه عليه^٦، فإذا دُفع عن ذلك و جعل إليه من وجه آخر أن يتصرف^٧

١. في «د» - «مسألة».

٢. في «ألف» - «علي بن موسى الرضا». وفي «د، ر» - «الرضا».

٣. في «د» و المطبوع: «في هذا» بدل «لهذا».

٤. في «ألف، د» - «بكل».

٥. في المطبوع: + «به». و «التمثل»: الطلب. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٦١٩ (محل).

٦. في «ج، د»: «عليه السلام» بدل «عليه».

٧. في «ج» و المطبوع: + «فيه».

وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيبَ إِلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ؛ لِيَصِلَ مِنْهُ إِلَى حَقِّهِ. وَ لَيْسَ فِي هَذَا إِيهَامٌ؛
لأنَّ الأدلَّةَ الدالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِمَامَةَ^١ بِنَفْسِهِ تَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الشُّبْهَةِ
بِذَلِكَ وَإِنْ^٢ كَانَ فِيهِ بَعْضُ الْإِيهَامِ؛ لِحَسَنَةِ «دَفْعِ^٣ الضَّرُورَةِ إِلَيْهِ»، كَمَا
حَمَلْتَهُ وَ أَبَاءَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى إِظْهَارِ مُبَايَعَةِ^٤ الظَّالِمِينَ وَ الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِمْ.
و لَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَابَ إِلَى وِلَايَةِ الْعَهْدِ لِلتَّقِيَّةِ وَ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهُ^٥ لَمْ يُوَثِّرِ
الِامْتِنَاعَ عَلَى مَنْ أَلَزَمَهُ ذَلِكَ وَ حَمَلَهُ عَلَيْهِ، فَيُفْضَى الْأَمْرُ إِلَى الْمُبَايَعَةِ وَ الْمُجَاهَرَةِ،
وَ الْحَالُ لَا يَقْتَضِيهَا. وَ هَذَا بَيِّنٌ.

١. فِي «ج، ر»: «لِلْإِمَامَةِ».

٢. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَوْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «دَفَعْتُ».

٤. فِي «ج»: «مُتَابَعَةً».

٥. فِي «د»: «وَلِأَنَّهُ». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَأَنَّهُ».

[الوجه في غيبته عليه السلام]

مسألة ١: إن قال قائل: ما الوجه في غيبته عليه السلام واستتاره على الاستمرار والدوام حتى إن ذلك قد صار سبباً لنفي ولادته وإنكار وجوده؟ وكيف يجوز أن يكون إماماً للخلق وهو لم يظهر قط لأحد منهم، و آباؤه عليهم السلام - وإن كانوا غير أميرين فيما يتعلق بالإمامة ولا ناهين - فقد كانوا ظاهرين بارزين يفتون في الأحكام ويرشدون عند المعضلات، لا يمكن أحد نفي وجودهم وإن نفي إمامتهم؟!

الجواب: قلنا: أما الاستتار والغيبه، فسببهما إخافة الظالمين له عليه السلام على نفسه، ومن أخيف على نفسه فقد أحوج إلى الاستتار. ولم تكن الغيبه من ابتدائها على ما هي عليه الآن؛ فإنه عليه السلام في ابتداء الأمر كان ظاهراً لأوليائه غائباً عن أعدائه، ولما اشتد الأمر وقوي الخوف زاد الطلب استتر عن الولي والعدو؛ فليس ما ذكره السائل من أنه لم يظهر لأحد من الخلق صحيحاً.

١. في المطبوع: - «مسألة».

٢. في «ج» و «المطبوع»: «فما».

فَأَمَّا كَوْنُ ذَلِكَ سَبَبًا لِنَفْيِ وِلَادَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمْ يَكُنْ^١ سَبَبًا لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالشُّبْهَةِ وَضَعْفِ الْبَصِيرَةِ وَالتَّقْصِيرِ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ. وَمَا كَانَ التَّقْصِيرُ دَاعِيًا إِلَيْهِ وَ الشُّبْهَةُ سَبَبَهُ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَ عَلَى الْحَقِّ فِيهِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ بَادٍ لِمَنْ أَرَادَهُ ظَاهِرٌ لِمَنْ قَصَدَهُ، لَيْسَ^٢ يَجِبُ الْمَنْعُ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ وَ الْمِحْنَةِ مِنْهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ تَكْلِيفَ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكْفُرُ قَدْ صَارَ سَبَبًا لِإِعْتِقَادَاتٍ كَثِيرَةٍ بَاطِلَةٍ؛ فَالْمُلْحِدُونَ جَعَلُوهُ طَرِيقًا إِلَى نَفْيِ الصَّانِعِ، وَ الْمُجْبِرَةُ جَعَلَتْهُ طَرِيقًا إِلَى أَنَّ الْقَبِيحَ مِمَّا لَا يَقْبَحُ مِنْ فِعْلِهِ^٣ تَعَالَى، وَ آخَرُونَ جَعَلُوهُ طَرِيقًا إِلَى الشُّكِّ وَ الْحَيْرَةِ وَ الدَّفْعِ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى حِكْمَةِ الْقَدِيمِ تَعَالَى. وَ كَذَلِكَ فِعْلُ الْآلَامِ بِالْأَطْفَالِ وَ الْبَهَائِمِ قَدْ شَكَّكَ^٤ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ مِنْهُمْ: الثَّنَوِيَّةُ، وَ أَصْحَابُ التَّنَاسُخِ، وَ الْبَكْرِيَّةُ، وَ الْمُجْبِرَةُ. وَ لَمْ يَكُنْ دُخُولُ الشُّبْهَةِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى مَنْ قَصَرَ فِي النَّظَرِ وَ انْقَادَ لِلشُّبْهَةِ^٥ مَعَ وَضُوحِ الْحَقِّ لَهُ لَوْ أَرَادَهُ مَوْجِبًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى دَفْعَهَا؛ حَتَّى لَا يُكَلَّفَ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ، وَ لَا يُؤْلَمَ إِلَّا الْبَالِغِينَ. وَ لِهَذَا الْبَابِ فِي الْأَصُولِ نِظَائِرُ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا يَطُولُ، وَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا كَافِيَةٌ.

فَأَمَّا^٦ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ آبَائِهِ^٧ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّ خَوْفَ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ بِالسِّيفِ وَ يَقْهَرُ الْأَعْدَاءَ وَ يُزِيلُ الدُّوْلَ وَ الْمَمَالِكَ لَا يَكُونُ كَخَوْفِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ مَعَ الظُّهُورِ التَّقِيَّةُ وَ مُلَازِمَةُ مَنَزِلِهِ، وَ لَيْسَ مِنْ

١. فِي «ج»: + «ذَلِكَ».

٢. فِي «د»: «فَلَيْسَ».

٣. فِي «ر»: «مَّا».

٤. فِي «د»: «مِنْهُ» بَدَلَ «مِنْ فِعْلِهِ».

٥. فِي «أَلْف»: «شَكَّكَتْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «شَكَّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَى الشُّبْهَةِ» بَدَلَ «لِلشُّبْهَةِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا».

٨. فِي «ر»: + «عَلَى جَمَاعَتِهِمْ».

تكليفه ولا مما سبق أنه يجري على يده الجهاد واستئصال الظالمين.

[[المصلحة بوجوده عليه السلام]]

مسألة: إن^١ قيل^٢: إذا كان الخوف قد اقتضى أن المصلحة في استتاره و تباعده، فقد تغيرت الحال إذن في المصلحة بالإمام، واختلفت^٣، و صار ما توجبونه^٤ من كون المصلحة مستمرة بوجوده وأمره ونهيه مختلفاً على ما ترون، وهذا خلاف مذهبكم! الجواب: قلنا^٥: المصلحة التي توجب استمرارها على الدوام بوجوده وأمره ونهيه إنما هي للمكلفين، وهذه المصلحة ما تغيرت ولا تتغير، وإنما قلنا: إن الخوف من الظالمين اقتضى أن يكون^٦ من مصلحته هو في نفسه عليه السلام الاستتار والتباعد، وما يرجع إلى مصلحة المكلفين به لم يختلف، ومصلحتنا وإن كانت لا تتم إلا بظهوره وبروزه، وقد قلنا^٧: إن مصلحته الآن في نفسه في خلاف الظهور، فذلك^٨ غير متناقض؛ لأن من أخاف الإمام وأحوجه إلى الغيبة وإلى أن يكون الاستتار من مصلحته قادر على أن يزيل خوفه فيظهر ويبرز ويصل كل مكلف إلى مصلحته به، والتمكن مما يسهل سبيل المصلحة تمكن

٢٧٩

١. في «د» والمطبوع: «فإن».

٢. في «ج» - «فإن قيل».

٣. في «د، ر»: «و اختلف».

٤. في «ألف»: «يوجبونه».

٥. في «ج» + «إن».

٦. في المطبوع: «ما».

٧. في «ج» والمطبوع: «فقد».

٨. في «ج»: «علمنا».

٩. في «ج، د» والمطبوع: «و ذلك».

مِن الْمَصْلَحَةِ. فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَزَلْ التَّكْلِيفُ الَّذِي^١ الْإِمَامُ^٢ لَطَّفَ فِيهِ عَنِ الْمُكَلَّفِينَ بِالْغَيْبَةِ مِنْهُ وَالِاسْتِتَارِ.

على أَنَّ هَذَا يَلْزِمُ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا اسْتَتَرَ فِي الْغَارِ وَغَابَ عَنْ قَوْمِهِ بِحَيْثُ لَا يَعْرِفُونَهُ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ بظهوره وبيانه كانت ثابتة غير مُتَغَيِّرَةٍ، وَمَعَ هَذِهِ الْحَالِ فَإِنَّ الْمَصْلَحَةَ لَهُ فِي الْإِسْتِتَارِ وَالْغَيْبَةِ عِنْدَ الْخَوْفِ. وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ - وَبَيَانُ أَنَّهُ لَا تَنَافِي فِيهِ وَلَا تَنَاقُضَ - إِلَّا بِمِثْلِ مَا اعْتَمَدَنَاهُ بَعَيْنِهِ.

[حِكْمَةُ وَجُودِ الْإِمَامِ وَهُوَ غَائِبٌ عَنِ النَّاسِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَائِبًا بِحَيْثُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ وَلَا يَتَفَعَّلُ بِهِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ وَجُودِهِ وَعَدَمِهِ؟

وَإِذَا^٣ جَازَ أَنْ تَكُونَ^٤ إِخَافَةُ الظَّالِمِينَ سَبَبًا لْغَيْبَتِهِ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ إِلَى مَصْلَحَتِنَا بِهِ حَتَّى إِذَا زَالَتْ الْإِخَافَةُ ظَهَرَ، فَلِمَ لَا جَازَ أَنْ تَكُونَ إِخَافَتُهُمْ لَهُ سَبَبًا لِأَنْ يُعَدِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِذَا انْقَادُوا وَأَذَعَنُوا أَوْجَدَهُ^٥ لَهُمْ؟!

الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ أَنَا غَيْرُ قَاطِعِينَ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَا يَلْقَاهُ بَشَرٌ؛ فَهَذَا أَمْرٌ غَيْرٌ مَعْلُومٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَيْهِ. ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ وَجُودِهِ غَائِبًا عَنْ أَعْدَائِهِ لِلتَّقِيَّةِ وَهُوَ فِي خِلَالِ ذَلِكَ مُتَنَظِّرٌ أَنْ يُمَكِّنُوهُ فَيُظْهِرَ وَيَتَصَرَّفَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

٢. فِي «أَلْفِ، ب، د»: «لِلْإِمَامِ».

٣. فِي «أَلْفِ، ر»: «فَإِذَا».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ: «أَنْ يَكُونَ»، وَهُوَ لَا يَنْسَبُ مَا يَأْتِي مِنَ الْكَلَامِ: «حَتَّى إِذَا زَالَتْ الْإِخَافَةُ ظَهَرَ...».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «اللَّهُ».

و بَيْنَ عَدَمِهِ وَاضِحٌ لَا خَفَاءَ بِهِ، وَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ^١ الْحُجَّةُ فِيمَا فَاتَ مِنْ مَصَالِحِ الْعِبَادِ لِأَمْرِ لِلَّهِ تَعَالَى وَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ لِأَمْرِ لِلْبَشَرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُخِيفَ فُغِيبَ^٢ شَخْصُهُ عَنْهُمْ كَانَ مَا يَفُوتُهُمْ مِنْ مَصْلَحَةٍ عَقِيبَ فِعْلِ سَبَبِهِ وَ الْجَاوِإِ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ الْعَهْدَةُ فِيهِ عَلَيْهِمْ وَ الذَّمُّ لِأَمْرٍ لَهُمْ؛ وَ إِذَا أَعْدَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْعَدَمَ لَا يُسَبِّهُ الظَّالِمُونَ بِفِعْلِهِمْ، وَ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى اخْتِياراً - كَانَ مَا يَفُوتُ بِالْإِعْدَامِ مِنَ الْمَصَالِحِ لِأَمْرٍ لَهُ تَعَالَى وَ مَنْسُوباً إِلَيْهِ.

٢٨٠

[حُكْمُ الْحُدُودِ فِي الشَّرِيعَةِ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَالْحُدُودُ الَّتِي تَجِبُ عَلَى الْجُنَاةِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ كَيْفَ حُكْمُهَا؟ وَ هَلْ تَسْقُطُ عَنْ أَهْلِهَا؟ وَ هَذَا إِنْ قُلْتُمُوهُ صَرَّحْتُمْ بِنَسْخِ شَرِيعَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ إِنْ أَثَبْتُمُوهُ^٣ فَمَنْ الَّذِي يُقِيمُهَا وَ الْإِمَامُ غَائِبٌ مُسْتَتِرٌ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: أَمَّا الْحُدُودُ الْمُسْتَحَقَّةُ بِالْأَعْمَالِ الْقَبِيحَةِ فَوَاجِبَةٌ فِي جُنُوبِ مُرْتَكِبِي الْقَبَائِحِ، وَ إِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْإِمَامِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ إِقَامَتُهَا فَلَا تُنْتَهَى فِيمَا تَعَذَّرَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ سَبَبَ الْغَيْبَةَ وَ أَوْجَبَهَا بِفِعْلِهِ، وَ لَيْسَ هَذَا نَسْخاً لِلشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَقَرَّرَ بِالشَّرْعِ^٥ وَ جُوبُ إِقَامَةِ الْحَدِّ^٦ مَعَ التَّمَكُّنِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ^٧، وَ سَقُوطُ فَرَضِ إِقَامَتِهِ مَعَ الْمَوَانِعِ وَ ارْتِفَاعِ التَّمَكُّنِ لَا يَكُونُ نَسْخاً لِلشَّرْعِ الْمُتَقَرَّرِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي

١. فِي «أَلْف، ر»: «كُونَ» بِدَلِّ «أَنْ تَكُونَ».

٢. فِي «أَلْف»: «فِيغِيب».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَيْتَمُوهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِنْ».

٥. فِي «ج»: «فِي الشَّرْعِ» بِدَلِّ «بِالشَّرْعِ».

٦. فِي «د»: «الْحُدُودُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَانِع».

الوجوب لم يحصل، وإنما يكون ذلك نسخاً لو سقط فرض إقامة الحدود عن الإمام مع تمكنه.

على أن هذا يلزم مخالفتنا في الإمامة إذا قيل لهم: كيف الحكم في الحدود التي تستحق في الأحوال التي لا يتمكن فيها أهل الحل والعقد من نصب إمام واختياره؟ وهل تبطل^١ الحدود أو تستحق مع تعذر إقامتها؟ وهل يقتضي هذا التعذر نسخ الشريعة؟ فأي شيء اعتصموا به من ذلك فهو جوابنا بعينه.

[طريق كشف الحق مع غيبة الإمام]

مسألة: فإن قيل: فالحق مع غيبة الإمام كيف يدرك، وهذا يقتضي أن يكون الناس في حيرة مع الغيبة؟ فإن قلتم: إنه يدرك من جهة الأدلة المنصوبة عليه. قيل لكم: فهذا^٢ يقتضي الاستغناء عن الإمام بهذه الأدلة.

الجواب: قلنا: أما العلة المحوجة إلى الإمام^٣ في كل عصر وعلى كل حال فهي كونه لطفاً فيما وجب^٤ علينا فعله من العقليات - من: الإنصاف، والعدل، واجتناب الظلم والبغي -؛ لأن ما عدا هذه العلة من الأمور المستندة إلى السمع والعبادة به^٥ جائز ارتفاعها؛ لجواز خلو المكلفين من العبادات الشرعية كلها، وما يجوز على حال ارتفاعه لا يجوز أن يكون^٦ علة في أمر مستمر لا يجوز زواله. وقد استقصينا هذا المعنى في كتابنا الشافي في الإمامة وأوضحناه.

ثم نقول من بعد ذلك^٧: إن الحق في زماننا هذا على ضربين: عقلي، وسمعي.

٢٨١

٢. في المطبوع: «هذا».

١. في «ج»: «تسقط».

٤. في المطبوع: «أوجب».

٣. في «ألف»: «إمام» بدون الألف واللام.

٦. في المطبوع: «علته».

٥. في «ألف، ر»: «به».

٧. في «ج»: «ذلك».

فالعقلي نُدركه بالعقل، ولا يؤثر فيه وجود الإمام ولا فقده. والسمعي إنما يدرك^١ بالنقل الذي في مثله الحجة. ولا حقَّ يجب علينا^٢ العلم به من الشرعيات إلا وعليه دليل شرعي، وقد ورد النقل به عن النبي صلى الله عليه وآله أو الأئمة^٣ من ولده - صلوات الله عليهم -، فنحن نُصيب الحق بالرجوع إلى هذه الأدلة والنظر فيها. والحاجة مع ذلك كله إلى الإمام فيها ثابتة؛ لأن الناقلين يجوز أن يعرضوا عن النقل؛ إما لشبهة^٤ أو اعتماد^٥، فينقطع النقل، أو يبقى فيمن ليس نقله حجة ولا دليلاً^٦، فيحتاج حينئذ المكلفون^٧ إلى دليل هو قول الإمام وبيانه، وإنما يتقو المكلفون بما نقل إليهم، وأنه جميع الشرع؛ لعلمهم بأن وراء هذا النقل إماماً متى اختل استدركه^٨ وبيّن عما شذ منه. فالحاجة إلى الإمام ثابتة مع إدراك الحق في أحوال الغيبة من الأدلة الشرعية، على ما بيّناه.

[علة عدم كونه ﷺ ظاهراً لأوليائه وشيعته مع عدم خوفه منهم]

مسألة: فإن قيل: إذا كانت العلة في استتار الإمام خوفه من الظالمين واثقائه من المعادين^٩، فهذه العلة زائلة في أوليائه وشيعته، فيجب أن يكون ظاهراً لهم،

١. في المطبوع: «ندركه».

٢. في المطبوع: «علينا يجب» بدل «يجب علينا».

٣. في «ج» والمطبوع: «و الأئمة».

٤. في «ألف، ر»: «بشبهة».

٥. في «د» والمطبوع: «اعتقاد».

٦. في المطبوع: «دليل».

٧. في «د» والمطبوع: «بما نقل إليهم».

٨. في المطبوع: «استدرك».

٩. في المطبوع: «حال».

١٠. في «ألف، ر»: «المعادين».

أَوْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّكْلِيفُ الَّذِي أَوْجَبَ إِمَامَتَهُ لُطْفًا فِيهِ سَاقِطًا عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفُوا مَا^١ فِيهِ لُطْفٌ^٢ ثُمَّ يُحَرِّمُوهُ لَجِنَايَةِ^٣ غَيْرِهِمْ.

الجواب: قلنا: قد أجاب أصحابنا عن هذا بأن العلة في استتاره من الأعداء هي الخوف منهم و التقيّة، و علة استتاره من الأولياء لا يمتنع^٤ أَنْ تَكُونَ لِثَلَا يُشِيعُوا خَبْرَهُ وَ يَتَحَدَّثُوا عَنْهُ بِمَا^٥ يُوْدِّي إِلَى خَوْفِهِ، وَ إِنْ كَانُوا غَيْرَ قَاصِدِينَ بِهِ ذَلِكَ.

٢٨٢

و قد ذكرنا في كتاب الإمامة جواباً آخر، و هو: أَنَّ الإمامَ عَلَيْهِ السَّلَامَ عِنْدَ ظَهْوَرِهِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِنَّمَا يُعْلَمُ شَخْصُهُ^٦ وَ يُمَيَّزُ عَيْنُهُ^٧ مِنْ جِهَةِ الْمُعْجِزِ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى يَدِهِ^٨؛ لِأَنَّ النَّصَّ الْمُتَقَدِّمَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ لَا يُمَيَّزُ شَخْصَهُ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا مَيَّزَ النَّصُّ أَشْخَاصَ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ لَمَّا وَقَعَ عَلَى إِمَامَتِهِمْ، وَ الْمُعْجِزُ إِنَّمَا يُعْلَمُ أَنَّهُ ذَلَالَةٌ وَ حُجَّةٌ بِضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَ الشُّبُهَةُ^٩ مُعْتَرِضَةٌ لِذَلِكَ وَ دَاخِلَةٌ فِيهِ. فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، فَلِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ مَتَى ظَهَرَ لَهُ قَصَرَ فِي النَّظَرِ فِي مُعْجِزِهِ، وَ الْحَقُّ^{١٠} هَذَا التَّقْصِيرَ عِنْدَ دُخُولِ الشُّبُهَةِ بِمَنْ^{١١} يُخَافُ مِنْهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ.

١. في المطبوع: «بما».

٢. في المطبوع: «+ لهم».

٣. في المطبوع: «بجناية».

٤. في «ألف، ب، ج»: «لا تمتنع».

٥. في المطبوع: «مما».

٦. في «د» و المطبوع: «+ من غيره».

٧. في «ر» و المطبوع: «و يتميز».

٨. في المطبوع: «يديه».

٩. في المطبوع: «و الشبهة».

١٠. في «د»: «و لاحق». و في المطبوع: «و لاحق به».

١١. في المطبوع: «لمن».

وَقُلْنَا أَيْضاً^١: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ يَظْهَرُ لِبَعْضِ أَوْلِيَائِهِ مِمَّنْ لَا يَخْشَى مِنْ جِهَتِهِ شَيْئاً مِنْ أَسْبَابِ الْخَوْفِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْقَطْعَ عَلَى ارْتِفَاعِهِ وَامْتِنَاعِهِ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ شِيعَتِهِ حَالَ نَفْسِهِ، وَلَا^٢ سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِحَالٍ غَيْرِهِ.^٣ وَلَوْلَا أَنْ اسْتَقْصَاءَ الْكَلَامِ فِي مَسَائِلِ الْغَيْبَةِ يَطُولُ وَيَخْرُجُ عَنِ الْغَرَضِ بِهَذَا الْكِتَابِ لِأَشْبَعْنَاهُ هَاهُنَا، وَ قَدْ أوردنا منه الكثير في كتابنا^٤ في الإمامة، وَلَعَلَّنَا^٥ نَسْتَقْصِي الْكَلَامَ فِيهِ^٦ وَ نَأْتِي عَلَى مَا^٧ لَعَلَّهُ لَمْ نوردْهُ فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ فِي مَوْضِعٍ تُفَرِّدُهُ لَهُ، إِنْ أَحَرَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُدَّةِ^٨، وَ تَفَضَّلَ بِالتَّأْيِيدِ وَالْمَعُونَةِ؛ فَهُوَ الْمَسْئُولُ^٩ ذَلِكَ، وَالْمَأْمُولُ لِكُلِّ فَضْلٍ وَ خَيْرٍ؛ قُرْباً مِنْ ثَوَابِهِ، وَ بُعْداً مِنْ عِقَابِهِ. تَمَّ الْكِتَابُ^{١٠}، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ^{١١}.

١. في المطبوع: «إِنَّهُ».

٢. في «د»: «فلا».

٣. راجع: الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٤٨.

٤. في المطبوع: «[الشافي]».

٥. في «ألف، ر»: «أَنْ».

٦. في «د» و المطبوع: «في مسائل».

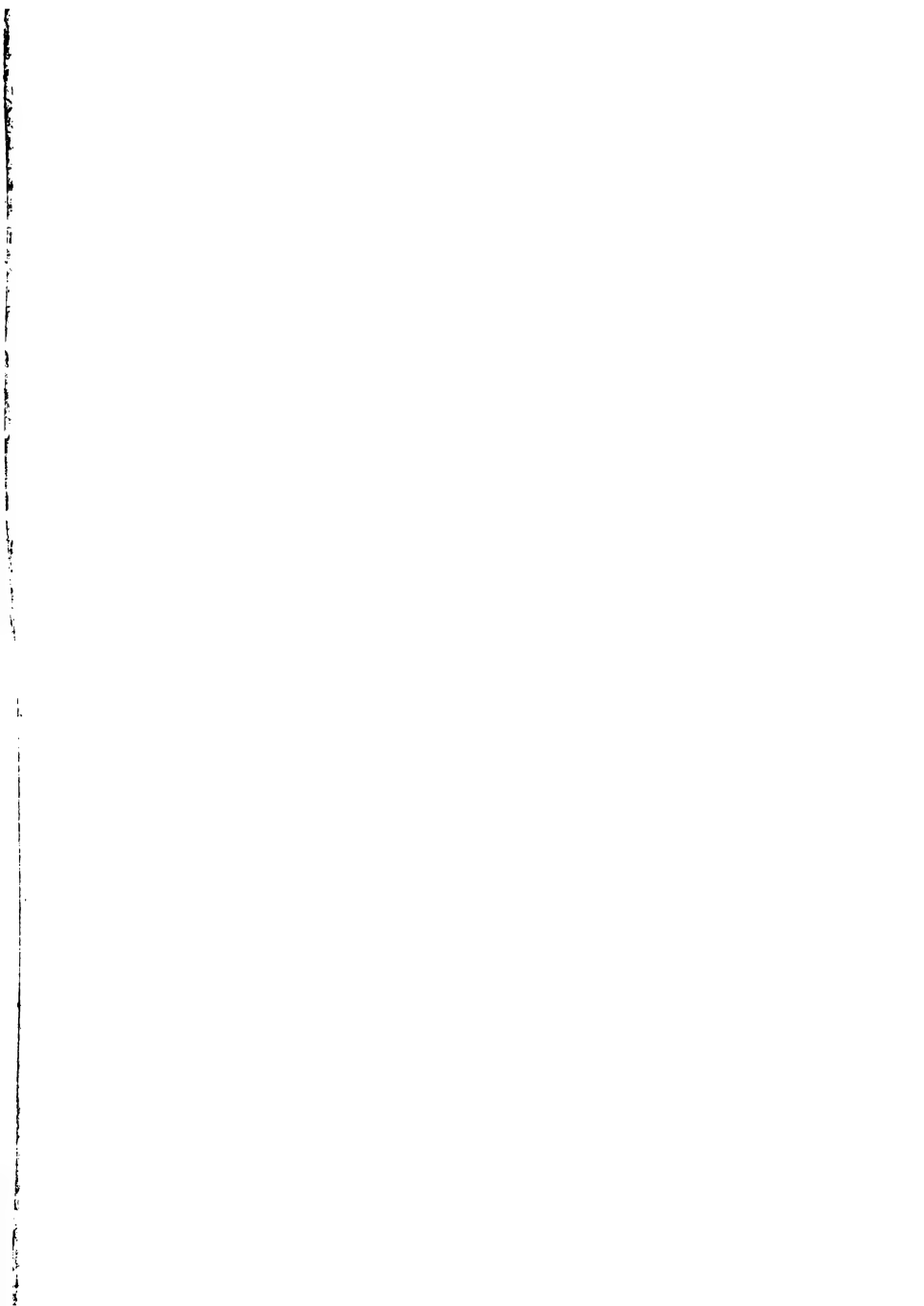
٧. في المطبوع: «بما» بدل «على ما».

٨. في المطبوع: «الأجل».

٩. في المطبوع: «المؤول إلى» بدل «المسؤول».

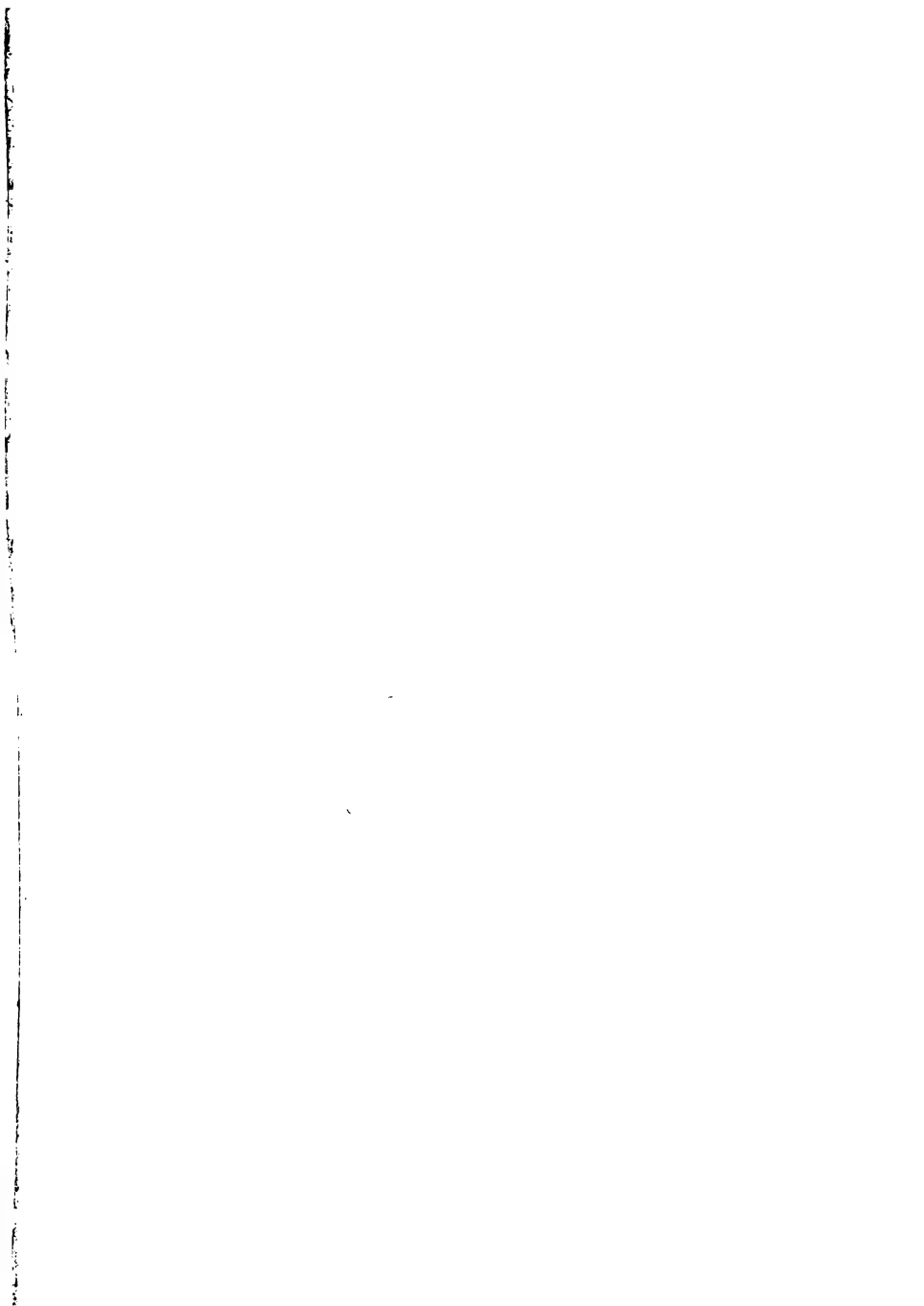
١٠. في «د» و المطبوع: «- تَمَّ الْكِتَابُ».

١١. في «د» و المطبوع: «وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَحْمُودُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَ الْمَعِينُ فِي الْمَعَاشِ وَ الْمَعَادِ وَ الْمَالِ» بدل «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ». وَ فِي «ر»: «وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَ سَلَامُهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ» بدل «وَصَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ».



الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٤٦٩
٢. فهرس أسماء السور ٤٨٧
٣. فهرس الأحاديث ٤٨٨
٤. فهرس الآثار ٤٩٢
٥. فهرس الأشعار ٤٩٥
٦. فهرس الأعلام ٤٩٨
٧. فهرس الأماكن ٥٠٤
٨. فهرس الأديان ، و الفرق والمذاهب والجماعات والقبائل ٥٠٥
٩. فهرس الأيام و الوقائع ٥٠٩
١٠. فهرس الحيوانات ٥١٠
١١. فهرس الكتب الواردة في المتن ٥١١
١٢. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٥١٢
١٣. فهرس مصادر التحقيق ٥١٣
١٤. فهرس المطالب ٥٣٤



(١) فهرس الآيات

| الآية | رقم الآية | الصفحة |
|--|-----------|----------|
| البقرة (٢) | | |
| ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ | ١٥ | ٢٧٤ |
| ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ | ٢٣ | ٢٣٢ |
| ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ | ٣٥ | ١٠٢-٩٩ |
| ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ | ٣٦ | ١٠٢ |
| ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ...﴾ | ٣٧ | ٩٨ |
| ﴿وَإِذْ قُلْنَا يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى...﴾ | ٥٥ | ٢٤٢ |
| ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ | ٦٥ | ١٤٩ |
| ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ | ٧٩ | ٤٢٢ |
| ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ | ١٩٤ | ٣٦٠ |
| ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ | ٢٢٩ | ٢٦٠ |
| ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ...﴾ | ٢٥٨ | ١٣٩ |
| ﴿رَبِّىَ الَّذِى يُخْبِى وَ يُمِيتُ﴾ | ٢٥٨ | ١٤١، ١٤٠ |
| ﴿أَنَا أُخْبِى وَأُمِيتُ﴾ | ٢٥٨ | ١٤١، ١٤٠ |
| ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِى بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا...﴾ | ٢٥٨ | ١٤٠ |
| ﴿رَبِّ أَرْنِى كَيْفَ تُخِى الْمَوْتِى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ...﴾ | ٢٦٠ | ١٤٤، ١٤١ |

| | | |
|---------|-----|---|
| ١٤٣-١٤٥ | ٢٦٠ | ﴿أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَ لَكِنْ لَيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ |
| ١٤٥ | ٢٦٠ | ﴿فَخَذَ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ...﴾ |
| ١٤٩ | ٢٦٠ | ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾ |
| ١٤٨-١٥٠ | ٢٦٠ | ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُنَيَّكَ سَعِيًّا﴾ |
| ٢٣٤ | ٢٨٢ | ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ |

آل عمران (٣)

| | | |
|-----|-----|---|
| ٣٠٣ | ٣٠ | ﴿و يُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ |
| ٢٨٢ | ٩٢ | ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ |
| ١٨١ | ١٢٢ | ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَ اللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ |
| ٣٠١ | ١٨٥ | ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ |

النساء (٤)

| | | |
|-----|-----|--|
| ٢٦٠ | ١٢٨ | ﴿وَ إِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا يُشْوَرًا أَوْ إِغْرَاصًا﴾ |
| ١٧٠ | ١٢٩ | ﴿وَ لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَ لَوْ حَرَضْتُمْ﴾ |
| ٢٧٤ | ١٤٢ | ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَ هُوَ خَادِعُهُمْ﴾ |
| ٢٤٢ | ١٥٣ | ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنْ...﴾ |

المائدة (٥)

| | | |
|-----|-----|--|
| ٩٩ | ٢ | ﴿إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ |
| ١٨٠ | ١١ | ﴿إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ |
| ٤٢٢ | ٣٨ | ﴿وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ |
| ٤٢٦ | ١٠٦ | ﴿اِئْتَانِ ذَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ |
| ٢٥٥ | ١١٢ | ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ |
| ٢٩٩ | ١١٦ | ﴿وَ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ...﴾ |

| | | |
|---------------|-----|--|
| ٣٠٤, ٣٠٣, ٣٠٠ | ١١٦ | ﴿ تَغْلَمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ |
| ٣٠٤ | ١١٨ | ﴿ إِنَّ تَعَذُّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ ... ﴾ |
| ٣٠٥ | ١١٨ | ﴿ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ |

الأنعام (٦)

| | | |
|-----|-----|--|
| ٢٨٧ | ٢٥ | ﴿ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَ جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ... ﴾ |
| ١٢٣ | ٧٦ | ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا ... ﴾ |
| ١٢٣ | ٧٧ | ﴿ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا ... ﴾ |
| ١٢٣ | ٧٨ | ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا ... ﴾ |
| ١٢٤ | ٧٨ | ﴿ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ |
| ١٢٤ | ٧٩ | ﴿ إِنِّي وَجْهَتُ وَجْهِي لِلذِّى فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَافِعًا ... ﴾ |
| ٣٤٤ | ١٦٤ | ﴿ وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ |

الأعراف (٧)

| | | |
|---------------|-----|---|
| ١٠٢-٩٩ | ١٩ | ﴿ وَ لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ |
| ١٠٢ | ٢٠ | ﴿ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا ... ﴾ |
| ٩٩ | ٢٢ | ﴿ أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ ﴾ |
| ٢٩٦, ٢٢٨, ١٠١ | ٢٣ | ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَ تَرْحَمْنَا ... ﴾ |
| ٣٥٨ | ٤٠ | ﴿ وَ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ |
| ٣٤٥ | ٤٤ | ﴿ هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ |
| ٣٢٦ | ٥٠ | ﴿ وَ نَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ |
| ٢٣٣ | ١١٣ | ﴿ وَ جَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ ... ﴾ |
| ٢٣٣ | ١١٤ | ﴿ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ |
| ٢٣٣ | ١١٥ | ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّمَا أَنْ تُلْقَى وَإِنَّمَا أَنْ ... ﴾ |
| ٢٣٣ | ١١٦ | ﴿ قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَخِرُوا مِنْهُمْ النَّاسُ وَ ... ﴾ |

| | | |
|---------------|-----|--|
| ٢٣٣ | ١١٧ | ﴿ وَ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ ... ﴾ |
| ١٦٤ | ١١٧ | ﴿ تَلْقَفْ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ |
| ٢٣٣ | ١١٨ | ﴿ فَوَقَعَ الْحَقُّ وَ بَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ |
| ٢٣٣ | ١١٩ | ﴿ فَعَلُوا هُنَالِكَ وَ اتَّقَلَّبُوا صَاحِرِينَ ﴾ |
| ٢٢٩ | ١٣٨ | ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ |
| ٢٤١ | ١٤٣ | ﴿ وَ لَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ ... ﴾ |
| ٢٤٤-٢٤٢ | ١٤٣ | ﴿ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ |
| ٢٤٦، ٢٤٤ | ١٤٣ | ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ |
| ٢٤٩ | ١٥٠ | ﴿ وَ أَلْقَى الْأُلُوحَ وَ أَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ ... ﴾ |
| ٢٥١ | ١٥٠ | ﴿ ابْنِ أُمِّ إِبْنِ الْقَوْمِ اسْتَصْعَفُونِي ﴾ |
| ٢٥١ | ١٥٠ | ﴿ فَلَا تُشْمِثْ بِيَ الْأَعْدَاءَ ﴾ |
| ٢٤٢ | ١٥٥ | ﴿ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَمْلَأْتَهُمُ ... ﴾ |
| ١٤٩ | ١٦٦ | ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ |
| ٢٣٤ | ١٧٢ | ﴿ أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ |
| ١١٠، ١٠٨، ١٠٤ | ١٨٩ | ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَ جَعَلَ ... ﴾ |
| ١٠٩ | ١٨٩ | ﴿ وَ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ |
| ١٠٩ | ١٨٩ | ﴿ تَعَسَّاهَا ﴾ |
| ١٠٩ | ١٨٩ | ﴿ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ |
| ١٠٥، ١٠٤ | ١٩٠ | ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا ضَالِحًا جَعَلَهُ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ... ﴾ |
| ١١٣، ١١١-١٠٨ | | |
| ١١١، ١٠٦ | ١٩٠ | ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ |
| ١١١ | ١٩١ | ﴿ أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَ هُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ |

(٨) الأنفال

| | | |
|-----|----|--|
| ٣٢٠ | ١٢ | ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَغْنَاقِ وَ اضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ |
| ١٨١ | ١٦ | ﴿ وَ مَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ يُبْرِئُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لَعْنًا أَوْ مُتَحَرِّزًا ... ﴾ |

| | | |
|----------|----|---|
| ٤٤٢ | ٥٨ | ﴿ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾ |
| ٣٢٠، ٣١٩ | ٦٧ | ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ ... ﴾ |
| ٣٢٠ | ٦٧ | ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ |
| ٣٢٠، ٣١٩ | ٦٨ | ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ ... ﴾ |

التوبة (٩)

| | | |
|---------------|-----|---|
| ٢٦٠ | ٢٨ | ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عِقْلَ ﴾ |
| ٣٢٨، ٣٢٤، ٣٢٣ | ٤٣ | ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ... ﴾ |
| ٢٤٠ | ٥٥ | ﴿ فَلَا تُفْجِئَكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ ... ﴾ |
| ١٥٦، ١٥٥ | ١١٣ | ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ... ﴾ |
| ١٥٥، ١٥٤، ١٥٢ | ١١٤ | ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ... ﴾ |
| ١٥٢ | ١١٤ | ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ﴾ |
| ١٥٢ | ١١٤ | ﴿ تَبَيَّرَ مِنْهُ ﴾ |

يونس (١٠)

| | | |
|----------|----|---|
| ١٠٩ | ٢٢ | ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ ... ﴾ |
| ٢٣٢ | ٨٠ | ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ |
| ٢٣٨، ٢٣٤ | ٨٨ | ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً ... ﴾ |
| ٢٣٨، ٢٣٥ | ٨٨ | ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ |
| ٢٤٠، ٢٣٨ | ٨٨ | ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ |
| ٢٣٩، ٢٣٨ | ٨٨ | ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَزُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ |

هود (١١)

| | | |
|-----|----|--|
| ١١٦ | ٤٠ | ﴿ قُلْنَا أَخْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَ ... ﴾ |
| ١١٧ | ٤٠ | ﴿ وَ أَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾ |

| | | |
|---------------|----|--|
| ١١٧ | ٤٢ | ﴿ وَ نَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ |
| ١١٥ | ٤٥ | ﴿ وَ نَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ ... ﴾ |
| ١١٨، ١١٦ | ٤٥ | ﴿ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَ إِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ ﴾ |
| ١١٦، ١١٥ | ٤٦ | ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ ... ﴾ |
| ١١٩، ١١٨، ١١٦ | ٤٦ | ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ |
| ١٢١ | ٤٦ | ﴿ فَلَا تَسْئَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي ... ﴾ |
| ١٢١ | ٤٧ | ﴿ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ ... ﴾ |
| ١٥٩ | ٦٩ | ﴿ وَ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَاماً قَالَ ... ﴾ |
| ١٦٢، ١٦١ | ٧٤ | ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَ جَاءَتْهُ الْبَشْرَى ... ﴾ |
| ١٦٠ | ٧٤ | ﴿ يُجَادِلُنَا ﴾ |
| ١٦٢ | ٧٥ | ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَخَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ ﴾ |
| ٢٢١ - ٢١٩ | ٩٠ | ﴿ وَ أَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ |

يوسف (١٢)

| | | |
|---------------|----|---|
| ١٦٩ | ٨ | ﴿ يُيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى آبَيْنَا مِنَّا وَ نَحْنُ ... ﴾ |
| ١٧٢ | ٨ | ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ |
| ١٧٤ | ١٣ | ﴿ وَ أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَ أَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ |
| ١٧٩ | ١٥ | ﴿ وَ أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهُمْ هَذَا وَ هُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ |
| ١٧٥ | ١٧ | ﴿ وَ مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَ لَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ |
| ٤٤٦ | ١٨ | ﴿ وَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ |
| ١٨٨ | ٢٣ | ﴿ وَ رَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ |
| ١٨٦، ١٨٤، ١٨٠ | ٢٤ | ﴿ وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ ... ﴾ |
| ١٩٤، ١٨٧ | | |
| ١٩٥، ١٨٩ | ٢٤ | ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَ الْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ ... ﴾ |
| ١٨٩ | ٢٨ | ﴿ إِنَّهُ مِنْ كَذِبِكُمْ إِنَّ كَذِبَكُمْ عَظِيمٌ ﴾ |
| ١٨٩ | ٢٩ | ﴿ يُيُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَ اسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكَ كُنتِ ... ﴾ |

| | | |
|----------|-----|--|
| ١٨٨ | ٣٠ | ﴿ وَ قَالَ نِسْوةٌ فِى الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ ... ﴾ |
| ٤٢٢ | ٣١ | ﴿ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ أُخْجِرْتُهُ وَ قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾ |
| ١٨٨ | ٣٢ | ﴿ قَالَتْ فَذِلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنِنِى فِيهِ وَ لَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ ... ﴾ |
| ١٨٩ | ٣٢ | ﴿ وَ لَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴾ |
| ١٩٦، ١٩٠ | ٣٣ | ﴿ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِنِى إِلَيْهِ وَ إِلَّا ... ﴾ |
| ١٩٩، ١٩٧ | | |
| ١٩٩ | ٣٣ | ﴿ وَ إِلَّا تَصْرَفْ عَلَى كَيْدِهِمْ أَضْبِ إِلَيْهِمْ وَ أَكُنْ ... ﴾ |
| ١٩٠ | ٣٤ | ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُمْ ﴾ |
| ١٩٢ | ٣٥ | ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ ﴾ |
| ٢٠٠ | ٤٢ | ﴿ اذْكُرْنِى عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ |
| ١٩٠ | ٥١ | ﴿ قُلْنَا حَاشَ بَنِيَّ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾ |
| ١٩١، ١٨٨ | ٥١ | ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ ... ﴾ |
| ١٨٩ | ٥١ | ﴿ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ |
| ١٩١، ١٨٩ | ٥٢ | ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَكُنْهُ بِالْغَيْبِ وَ أَنَّ اللَّهَ ... ﴾ |
| ١٩١، ١٩٠ | ٥٣ | ﴿ وَ مَا أَبْرَأُ نَفْسِى إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ |
| ١٩٠ | ٥٤ | ﴿ ائْتُونِى بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ ... ﴾ |
| ٢٠٧ | ٥٥ | ﴿ اجْعَلْنِى عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّى خَفِيفٌ عَلِيمٌ ﴾ |
| ٢٠١ | ٦١ | ﴿ سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ ﴾ |
| ٢٥٨ | ٧٠ | ﴿ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ |
| ٢٠٥ | ١٠٠ | ﴿ وَ رَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَ خَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ |
| ٢٠٦، ٢٠٥ | ١٠٠ | ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَاىَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْنَا ... ﴾ |
| ٢٠٧ | ١٠٠ | ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَرْغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِى وَ بَيْنَ إِخْوَتِى ﴾ |

(الرعد ١٣)

﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَ يَقْدِرُ﴾ ٢٦ ٢٩٤

إبراهيم (١٤)

﴿مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ﴾ ١٦ ٢٦٢
 ﴿وَ اجْنُبْنِي وَ بَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ٣٥ ١٥٨، ١٥٧
 ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ ٤٠ ١٥٩، ١٥٧

النحل (١٦)

﴿وَ أَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ ١٥ ٢٣٤

الإسراء (١٧)

﴿وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٥ ٣٤٤

الكهف (١٨)

﴿آتَتْ أَكْثُلَهَا وَ لَمْ تَحْطِلْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ ٣٣ ٢٧٢
 ﴿وَ رَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾ ٥٣ ٢٧٢
 ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِزِّدِنَا وَ ...﴾ ٦٥ ٢٥٢
 ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُغْلَمَنِي ...﴾ ٦٦ ٢٥٢
 ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ ٦٧ ٢٥٣، ٢٥٢
 ﴿وَ كَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ ٦٨ ٢٥٢
 ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَ لَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ ٦٩ ٢٥٦، ٢٥٣، ٢٥٢
 ﴿قَالَ فَإِنْ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُخْبِرَ ...﴾ ٧٠ ٢٥٣
 ﴿أَخْرَقْتُهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ ٧١ ٢٥٧

| | | |
|---------------|----|--|
| ٢٥٦، ٢٥٣ | ٧١ | ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا﴾ |
| ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٣ | ٧٣ | ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ |
| ٢٥٩ | ٧٤ | ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ |
| ٢٥٩، ٢٥٧ | ٧٤ | ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ |
| ٢٥٦، ٢٥٣ | ٧٤ | ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْرًا﴾ |
| ١٨٣ | ٧٧ | ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ |
| ٢٦١ | ٧٩ | ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ |
| ٢٦٢، ٢٦١ | ٧٩ | ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا﴾ |
| ٢٦٠، ٢٥٣ | ٨٠ | ﴿فَحَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَ كُفْرًا﴾ |

طه (٢٠)

| | | |
|---------|-----|---|
| ٢٣١ | ٩ | ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ |
| ٢٣١ | ١٠ | ﴿إِذْ رَأَىٰ نَارًا﴾ |
| ٢٣١ | ٢٩ | ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي﴾ |
| ٢٣١ | ٣٦ | ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾ |
| ٢٧٣ | ٤٠ | ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ |
| ٢٣٣ | ٦٧ | ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ |
| ٢٣٤ | ٦٨ | ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ﴾ |
| ١٦٥ | ٦٩ | ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾ |
| ١٣٥ | ٧١ | ﴿وَالْأَصْلَابُكُمْ فِي خُذُوعِ النَّحْلِ﴾ |
| ٢٥٢-٢٥٠ | ٩٤ | ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِخَيْتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ |
| ٢٥٠ | ٩٤ | ﴿إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَ...﴾ |
| ٢٥٧ | ١١٥ | ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ نَافِثِي﴾ |
| ٩٦، ٩٥ | ١٢١ | ﴿وَاعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ |
| ٩٨ | ١٢٢ | ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ |

(٢١) الأنبياء

| | | |
|---------------|-----|---|
| ٣٣٥ | ٢٢ | ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ |
| ٣٠١ | ٣٥ | ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ |
| ١٢٩ | ٦٢ | ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ |
| ١٣٢، ١٣٠، ١٢٩ | ٦٣ | ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْتَئْتَوْهُمْ إِِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ |
| ٢٥٨، ١٣٣ | | |
| ٢١١ | ٨٣ | ﴿وَإِيُوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَ...﴾ |
| ٢١١ | ٨٤ | ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ...﴾ |
| ٢١٣ | ٨٤ | ﴿وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾ |
| ٢٩٤، ٢٩٣ | ٨٧ | ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ...﴾ |
| ٢٩٤ | ٨٧ | ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ...﴾ |
| ٢٩٧، ٢٩٥ | ٨٧ | ﴿إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ |
| ٤٤٣ | ١١١ | ﴿وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَفِتْنَةٌ إِلَى جَيْنٍ﴾ |

(٢٢) الحج

| | | |
|----------|----|--|
| ٣١٠، ٣٠٩ | ٥٢ | ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ |
| ٣١٤ | ٥٢ | ﴿إِذَا تَمَنَّيَ الْوَيْلُ الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ |

(٢٣) المؤمنون

| | | |
|-----|----|---|
| ٤٢١ | ٥ | ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ |
| ٤٢١ | ٦ | ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ |
| ٤٢١ | ٧ | ﴿فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ |
| ١١٧ | ٢٧ | ﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ |

النور (٢٤)

- ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَخَضَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ...﴾ ١٠ ١١٠
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ زَوَّافٌ...﴾ ٢٠ ١٨٥

الفرقان (٢٥)

- ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ ١٥ ١٩٨
﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ ٢٤ ١٩٨
﴿عَذَابِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ ٣٢ ٣١١

الشعراء (٢٦)

- ﴿إِن أَنْتَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ١٠ ٢٣١
﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذَّبُون﴾ ١٢ ٢٣١
﴿وَيُضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى...﴾ ١٣ ٢٣١
﴿أَلَمْ تَرْبِكْ فِينَا وَلِيْدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمَرِكَ...﴾ ١٨ ٢٣٠
﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكِ الْتَى فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ١٩ ٢٣٠
﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ ٢٠ ٢٣٠
﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ ٤٣ ٢٣٢
﴿تَلَقَّفْ مَا يَأْتِكُونَ﴾ ٤٥ ١٦٤

النمل (٢٧)

- ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ ٨٠ ٣٤٥

القصص (٢٨)

- ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرْنًا﴾ ٨ ٢٣٥

| | | |
|----------|----|--|
| ٢٢٧، ٢٢٥ | ١٥ | « هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ » |
| ٢٢٨- ٢٢٥ | ١٦ | « رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي » |
| ٢٢٩ | ١٨ | « إِنَّكَ لَعَوِي مُبِينٌ » |
| ٢٢٩ | ١٩ | « أُرِيدُ أَنْ تَمُوتُنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنَّ ... » |
| ٢٢٢ | ٢٦ | « يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ » |
| ٢٢٤، ٢٢٢ | ٢٧ | « إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ بِحَدِيثِ ابْنَتِي هَاتِنِ عَلَى ... » |
| ٣٩٣ | ٤٩ | « قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَى مِنْهُمَا ... » |

العنكبوت (٢٩)

| | | |
|-----|----|---|
| ٢٨٤ | ١ | « أَلَمْ » |
| ٢٨٤ | ٢ | « أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ ... » |
| ٢٨٤ | ٣ | « وَ لَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » |
| ٣٠١ | ٥٧ | « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » |

لقمان (٣١)

| | | |
|-----|----|---|
| ٢٣٤ | ١٠ | « وَ أَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ » |
|-----|----|---|

الأحزاب (٣٣)

| | | |
|-----|----|--|
| ٣١٥ | ٣٧ | « وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ » |
| ٣١٦ | ٣٧ | « أَفَسِبَاكَ عَنْكِ زَوْجَكَ » |
| ٣١٧ | ٣٧ | « مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ » |
| ٣١٧ | ٣٧ | « وَ تَخْشَى النَّاسَ وَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ » |
| ٣١٦ | ٣٧ | « فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لَحَى لَا يَكُونُ ... » |
| ٢٦٤ | ٦٩ | « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ... » |

سبأ (٣٤)

﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَ تَمَاثِيلَ وَ...﴾ ١٣ ١٦٥

فاطر (٣٥)

﴿وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٨ ٣٤٤

يس (٣٦)

﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ ٧٧ ٣٥٥

الصافات (٣٧)

﴿وَ إِنِّ مِنْ شَيْعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ﴾ ٨٣ ١٣٨

﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ ٨٤ ١٣٩، ١٣٨

﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَ قَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ ٨٥ ١٣٩، ١٣٨

﴿أَفِئْكَآ آلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ ٨٦ ١٣٨

﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٨٧ ١٣٩، ١٣٨

﴿فَنَنْظُرُ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ٨٨ ١٣٩- ١٣٦، ١٣٤

﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ ٨٩ ١٣٢- ١٣٦، ١٣٤

٢٥٨، ١٣٩، ١٣٨

﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُبُونَ﴾ ٩٥ ١٦٤، ١٦٣

﴿وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ﴾ ٩٦ ١٦٨- ١٦٦، ١٦٤، ١٦٣

ص (٣٨)

﴿وَ هَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ ٢١ ٢٦٩، ٢٦٧

﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَرَّغَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ...﴾ ٢٢ ٢٦٧

| | | |
|---------------|----|--|
| ٢٧٠، ٢٦٨ | ٢٢ | ﴿ خَضَمَانٍ بَغَى بَغْضًا عَلَى بَغْضٍ ﴾ |
| ٢٧١، ٢٦٩، ٢٦٧ | ٢٣ | ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَجْعَةً وَ ... ﴾ |
| ٢٧٢ | ٢٣ | ﴿ وَ عَزَّنِي ﴾ |
| ٢٧٢، ٢٦٧ | ٢٤ | ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ ... ﴾ |
| ٢٧٣ | ٢٤ | ﴿ وَ ظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ ﴾ |
| ٢٧٤ | ٢٤ | ﴿ وَ خَرَّ رَاكِعًا وَ أَنَابَ ﴾ |
| ٢٧٥، ٢٧٤ | ٢٥ | ﴿ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ ﴾ |
| ٢٨٠، ٢٧٩ | ٣٠ | ﴿ وَ وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ |
| ٢٧٩ | ٣١ | ﴿ إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِئَاتُ الْجِبَادُ ﴾ |
| ٢٨٠، ٢٧٩ | ٣٢ | ﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ... ﴾ |
| ٢٨١، ١٠٨ | ٣٢ | ﴿ حَتَّى تَوَازَتْ بِالْجِبَابِ ﴾ |
| ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٩ | ٣٣ | ﴿ رُدُّوْهَا عَلَى فُطُقٍ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ ﴾ |
| ٢٨٧، ٢٨٣ | ٣٤ | ﴿ وَ لَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَ أَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ﴾ |
| ٢٨٧ | ٣٤ | ﴿ ثُمَّ أَنَابَ ﴾ |
| ٢٩٠، ٢٨٨ | ٣٥ | ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ... ﴾ |
| ٢١٠ | ٤١ | ﴿ وَ أَذْكَرُ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنَّى مَسَّنِيَ ... ﴾ |
| ٢٠٩ | ٤١ | ﴿ أَنَّى مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَ عَذَابٍ ﴾ |
| ٢١٤ | ٤٢ | ﴿ ازْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَ شَرَابٌ ﴾ |
| ٢١٣ | ٤٣ | ﴿ وَ وَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَ مِثْلَهُمْ مَعَهُمْ ﴾ |
| ٤٢٤ | ٤٤ | ﴿ وَ خَذْ بِيْكَ ضِعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَ لَا تَخُنْتُ ﴾ |

الزمر (٣٩)

| | | |
|---------------|----|---|
| ٣٤٤ | ٧ | ﴿ وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ |
| ١٣٥ | ٣٠ | ﴿ إِنَّكَ مَعَهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ |
| ٣٣٥، ٣٣٤، ١٢١ | ٦٥ | ﴿ لَيْسَ أَشْرَكَكَ لِيَخْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ |
| ٣٥٠ | ٦٧ | ﴿ وَ الْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ السَّمَاوَاتُ ... ﴾ |

فصلت (٤١)

﴿ اَعْمَلُوا مَا سَأَلْتُمْ ﴾ ٤٠ ٩٩

الشورى (٤٢)

﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ٤٠ ٣٦٠

الزخرف (٤٣)

﴿ وَ نَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا زَيْتٌ ﴾ ٧٧ ٣٢٦

الفتح (٤٨)

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ ١ ٣٢٩

﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ ﴾ ٢ ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٦

﴿ وَ يَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَظِيمًا ﴾ ٣ ٣٣٠

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَ مُبَشِّرًا وَ نَذِيرًا ﴾ ٨ ١٠٦

﴿ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ تُعَزِّزُوهُ وَ تُوقِّرُوهُ وَ تُسَبِّحُوهُ ﴾ ٩ ١٠٦

﴿ لَتَذْكُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ ﴾ ٢٧ ٣٣٠

﴿ مُحَكَّمًا رَسُولَ اللَّهِ وَ الَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ ٢٩ ٢٨٧

﴿ وَ غَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ ... ﴾ ٢٩ ٢٨٨

ق (٥٠)

﴿ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ٣ ٣٤١

﴿ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ ٣ ٣٤٣، ٣٤٢

النجم (٥٣)

| | | |
|----------|----|--|
| ٣٠٩ | ١ | ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ |
| ٣١٤، ٣١٣ | ١٩ | ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ |
| ٣١٤ | ٢٠ | ﴿وَمَنَا الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ﴾ |

الممتحنة (٦٠)

| | | |
|-----|---|---|
| ١٥٢ | ٤ | ﴿قَدْ خَافَتْ لَكُمْ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ...﴾ |
| ١٥٣ | ٤ | ﴿إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ﴾ |
| ١٥٣ | ٤ | ﴿وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا﴾ |
| ١٥٣ | ٤ | ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ |
| ١٥٤ | ٤ | ﴿لَا سْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ |

الطلاق (٦٥)

| | | |
|----------|---|---|
| ٣٣٤ | ١ | ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ |
| ٤٢٧، ٤١٨ | ٢ | ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ |
| ٢٩٤ | ٧ | ﴿وَمَنْ قِيلَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ |

التحريم (٦٦)

| | | |
|----------|----|--|
| ٣٣٧، ٣٣٦ | ١ | ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي...﴾ |
| ١١٨ | ١٠ | ﴿فَخَانَتْهُمَا﴾ |

القلم (٦٨)

| | | |
|-----|----|---|
| ٢٩٧ | ٤٨ | ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُوْتِ﴾ |
|-----|----|---|

الحاقة (٦٩)

| | | |
|-----|----|---|
| ٣١١ | ٤٤ | ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ |
| ٣١٢ | ٤٥ | ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ |
| ٣١٢ | ٤٦ | ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ |

عبس (٨٠)

| | | |
|-----|---|--|
| ٣٣٢ | ١ | ﴿عَبَسَ وَ تَوَلَّى﴾ |
| ٣٣٢ | ٢ | ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ |
| ٣٣٢ | ٣ | ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى﴾ |
| ٣٣٢ | ٤ | ﴿أَوْ يُدَكِّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ |
| ٣٣٣ | ٧ | ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكَّى﴾ |

الأعلى (٨٧)

| | | |
|-----|---|-------------------------------|
| ٣١٢ | ٦ | ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ |
|-----|---|-------------------------------|

الفجر (٨٩)

| | | |
|-----|----|--|
| ٣٥٥ | ٦ | ﴿خَفِيفَ فَعَلٍ رَبُّكَ بِعَابٍ﴾ |
| ٢٩٤ | ١٦ | ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ |
| ٣٤٣ | ٢٢ | ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ |

البلد (٩٠)

| | | |
|-----|----|--------------------------------|
| ١٢٨ | ١١ | ﴿فَلَا اقْنَحُمُ الْعَاقِبَةَ﴾ |
|-----|----|--------------------------------|

الضحى (٩٣)

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهْدَى﴾ ٧ ٣٠٨، ٣٠٧

الشرح (٩٤)

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ١ ٣٢٤
 ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ ٢ ٣٢٤
 ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ ٣ ٣٢٤
 ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ ٤ ٣٢٥
 ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٥ ٣٢٥
 ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٦ ٣٢٥

التكاثف (١٠٢)

﴿كَأَلَا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ ٥ ١٨٦
 ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ ٦ ١٨٦

الفيل (١٠٥)

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ ١ ٣٥٥

(٢)

فهرس أسماء السور

| | |
|--------------------|--------------------|
| سورة الفتح، ٣٢٩ | سورة الأنبياء، ٢١١ |
| سورة الممتحنة، ١٥٢ | سورة الأنعام، ١٣٨ |
| سورة ص، ٢١٣ | سورة التوبة، ١٥٦ |

(٣)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ٤٢٨ أقتلوا الفاعل و المفعول به
- ٤٢٩ الذي يعمل عمل قوم لوط ارجموا الأعلى و ...
- ٤١٩ اللهم اهد قلبه، و ثبت لسانه
- ٣١٨ أما كان فيكم رجل يقوم إليه فيقتله؟
- ١٣٢ إن إبراهيم عليه السلام ما كذب متعمداً قط إلا ...
- ٣٥٧ إن أحب الأعمال إلى الله تعالى أدومها وإن ...
- ٤٤٩ إن الإيمان قيد الفتك
- ٣٥١ إن الله خلق آدم على صورته
- ٣٤٣ إن الميت يُعذب ببكاء الحي عليه
- ٣٤٤ أن الميت يُعذب في قبره بالنياحه عليه
- ٣٤١ أن النار ﴿ تقول هل من مزيد ﴾ إذا القي ...
- ٤١٩ أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة ...
- ٣٤٥ إن أهل الميت ليكون عليه، وإنه ليُعذب بجرمه
- ٢١٣ الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل من الناس
- ٤٣٢ إن علياً قد آذاني؛ يخطب بنت أبي جهل ...
- ٣٤٨ إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من ...

- ٣٨٠ إِنْ وَلَدْتَ مِنْكَ غُلَامًا فَسَمِّهِ بِاسْمِي، وَكُنْهُ بِكُنْيَتِي
- ٣٤٥ إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيُعَذِّبُ
- ٣٤٥ إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ
- ٤٣٤ إِنِّي لَمْ أَزُوجْ فَاطِمَةَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى ...
- ٣٥٢ بِشَسْ مَا قُلْتُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صَوْرَتِهِ
- ٣٠٢ بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، وَاللَّهُ يَشْفِيكَ، مِنْ كُلِّ دَاءٍ ...
- ٣٥٤ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، ...
- ١٧٧ الْعَيْنُ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبُ يَخْشَعُ، وَلَا تَقُولُ مَا يُسْخِطُ الرَّبَّ
- ٢٥٨ قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَا تُؤْخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ ...
- ٢٥٨ كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ: فِي قَوْلِهِ: ...
- ١١٢ لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ، وَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَعُقَّ ...
- ٢٣٩ لَنْ يُلْدَغَ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ
- ٣٣٥ مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ بِرَأْيِي فَأَتَخَيَّرْتُ فِيهِ؛ لَكِنَّ اللَّهَ ...
- ١٣٣ مَا كَذَبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ
- ٣٤٨ مَا مِنْ قَلْبٍ آدَمِيٍّ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إَصْبَعَيْنِ مِنْ ...
- ٢٦١ مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ رَجُلٌ لَا زَوْجَةَ لَهُ
- ٣٤٤ مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذِّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ
- ١٤٢ نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ
- ٤٠٠ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، يَقْتُلُهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ وَ ...
- ٤٠١ يَقْتُلُهُمْ خَيْرُ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع)

- ٣٩١ اتَّقُوا اللَّهَ، وَامْضُوا عَلَى حَقِّكُمْ؛ فَإِنَّ الْقَوْمَ لَيْسُوا ...
- ٤٣٠ أَحْسِنُوا أَسْرَهُ؛ فَإِنْ عَشْتُ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي، وَ ...
- ٤٠١ إِذَا حَدَّثَكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ...
- ٤١٨ ارْفَعُوهُ حَتَّى يَجِيءَ عَطَاءُ غَنِيِّ وَبَاهِلَةٍ

- ٣٨٧ إقصوا بما كنتم تقضون، حتى تكون الناس جماعةً ...
- ٣٩٣ أنا أولى بأن لا أشك في ديني، أم النبي ...
- ٣٩٣ إن التحكيم يدل على الشك
- ٣٩٩ إنهم لا يعبرون النهر حتى يصرعوا دونه
- ٤٠١ إني لا أموت من مرضي هذا؛ لأنه فيما ...
- ٤٠٠ إي - و رب الكعبة - مرات
- ٤٠٨ فأيكم يأخذ عائشة في سهمه؟
- ٤٢٣ فعلى أي شيء يتوكل؟ وأي شيء يستنجي؟
- ٤١٩ فما شككت في قضاء بين اثنين
- ٣٩١ فضموا الأشر - وهو يمانني - إلى عمرو
- ٣٩٧ كتب إلي محمد بن أبي بكر بأن أكتب ...
- ٤٠٣ كنت إذا حدثني أحد عن رسول الله صلى الله ...
- ٢٧٧ لا أوتى برجل يزعم أن داود عليه السلام تزوج ...
- ٤٠٣ لأن أجر من السماء
- ٣٩٩ لا - والله - ما قطعوه ولا يقطعونه حتى يقتلوا دونه ...
- ٣٩٨ لا؛ ولكن أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله ...
- ٣٩٣ لقد أمسيت أميراً، وأصبحت مأموراً، وكنت أمس ...
- ٤٠٥، ٤٠٣ ما حدثني أحد عن الرسول إلا استحلقتة
- ٣٨٦ والله، لو ثني لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة ...
- ٤١٣ والله، ما كان ابن صفيّة بجبان ولا لئيم ...
- ٣٩٧ - ٣٩٩ والله، ما كذبت، ولا كذبت
- ٤١١ ولم ذلك ويحك؟

الإمام الحسن ﷺ

- ٤٤٣ إن أكيس الكيس الثقي، وأحمق الحمق الفجور ...
- ٤٤٢ أنتم شيعتنا، وأهل مودتنا، ولو كنت بالحرزم ...

- ٤٣٨ إِنَّمَا هَاذَنْتُ حَقْنًا لِلدَّمَاءِ وَضِنًا بِهَا، وَإِشْفَاقًا ...
- ٤٤٣ كَفُّوا أَيْدِيَكُمْ حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، أَوْ يُسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ
- ٤٤١ مَا كُلُّ أَحَدٍ يُحِبُّ مَا تُحِبُّ، وَلَا رَأْيَهُ ...
- ٣٩٧ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ ...

الإمام الحسين عليه السلام

- ٤٥١ إختاروا مِنِّي؛ إِمَّا الرُّجُوعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَقْبَلْتُ ...
- ٤٥٠ لَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ

الأئمة عليهم السلام

- ١٠٥ إِنَّ إِبْلِيسَ -لَعَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لَمَّا أَنْ حَمَلَتْ ...
- ٣٣٩ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ نَبِيَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ ...
- ٣٣٧ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ ...
- ٣٣٨ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْقَائِلُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ ...

سليمان عليه السلام

- ٢٨٥ لِأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ ...

(٤)

فهرس الآثار

| | | |
|-----|------------------------------|---|
| ٢٢١ | أبو علي الجُبائي | أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ أَي: ... |
| ٣٨٠ | هشام بن خِرَاشٍ | أَغَارَتْ بَنُو أَسَدٍ عَلَى بَنِي حَنِيفَةَ، فَسَبُّوا خَوْلَةَ ... |
| ٤٢٩ | عثمان | أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ... |
| ١٨٤ | الحَسَنُ البَصْرِيُّ | أَمَّا هُمُهَا فَكَانَ أَحَبَّتْ لَهُمْ، وَأَمَّا هُمُةَ ... |
| ٤٢٨ | سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ | أَنْ أَبَا بَكْرٍ أَتَيْتَنِي بِرَجُلٍ يُنْكِحُ فَأَمِيرَ بِهِ فَضَرَبْتِ ... |
| ١١٣ | سعيد بن جُبَيْرٍ وَ | أَنَّ الشَّرْكَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَى آدَمَ وَ زَوْجَتِهِ |
| | عِكْرِمَةَ وَ الْحَسَنَ | |
| ٨٠ | أبو علي الجُبائي | إِنَّ الصَّغِيرَ يَسْقُطُ عَقَابُهُ بِغَيْرِ مَوَازَنَةٍ، فَكَأَنَّهُمْ مُعْتَرِفُونَ ... |
| ٣٤٣ | أبو علي الجُبائي | إِنَّ الْقَوْلَ الَّذِي هُوَ ﴿هَلْ مِنْ مَرْيَدٍ﴾ مِنْ ... |
| ١٥٠ | أبو مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِي | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَأْخُذَ ... |
| ١٥٦ | أبو علي الجُبائي | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَ قِصَّةَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ... |
| ١٤٩ | أبو جعفر الطَّبْرِيُّ | إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَمْرٍ وَلَا دُعَاءٍ؛ وَلَكِنَّهُ ... |
| ٤٢٥ | هشام بن عُرْوَةَ | أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ ... |
| ٣٠١ | الحَسَنُ | إِنَّمَا النَّفْسُ وَاحِدَةٌ؛ وَلَكِنْ هُمْ يَقُولُ حُجٌّ؛ وَ ... |
| ١٣٨ | محمَّد بن بَحْرٍ | إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ... |
| ٤١٣ | النُّظَّامُ | إِنَّ هَذَا أَوَّلُ مَا حَقَّقَتْهُ الشُّرَاءُ عَلَيْهِ |
| ٤٠٤ | يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ | إِنَّهُ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ) ضَعِيفٌ |
| ٢٨١ | محمَّد بن بَحْرٍ | إِنَّهُ عَائِدٌ إِلَى الْحَيْلِ دُونَ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ الشَّمْسَ ... |

- إِنَّهُ مَا أَرَى أَخْبَثَ مِنْهُ الزُّبَيْر ٤٠٤
- أَي: فِي هَذَا الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ تَأْمُرْنِي بِهِ، وَ... أَبُو عَلِي ٢٢٦
- أَيُّ مَعْنَى لِلتَّيْمِينِ فِي الدَّعَاوِي؟ وَالْمُسْتَحْلَفُ إِنْ كَانَ... النِّظَام ٤٠٦
- بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِيًّا... المَدَانِي ٣٨٠
- تِلْكَ الْغَرَائِقُ الْعُلَى، مِنْهَا الشَّفَاعَةُ تُرْتَجَى ٣١٤
- تِلْكَ الْغَرَائِقُ الْعُلَى، وَإِنْ شَفَاعَتَهُنَّ تُرْتَجَى ٣١٣، ٣٠٩
- جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْجَسَدُ الْمَذْكُورُ هُوَ جَسَدُ سُلَيْمَانَ... أَبُو مُسْلِم ٢٨٧
- رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَنِيرٍ... قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ٣٥٥
- سُبْحَانَ اللَّهِ، أَلَا تُجِيبُونَ إِمَامَكُمْ؟ أَيْنَ خُطْبَاءُ مُضَرٍّ؟ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ٤٣٩
- سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: يَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ بَعْضُهُمَا عَلَى... هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ٤٢٦
- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْقَبْرِيُّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ٤٠٤
- الْعَجَبُ مِمَّا حَكَّمَهُ بِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ... النِّظَام ٤٠٧
- «فَعَلَّهُ كَبِيرُهُمْ» مُحَمَّدُ بْنُ السَّمِيعِ ١٣٠
- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا ضَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ... حَسَن ١١٣
- فَتَبَّحَ اللَّهُ رَأْيَكَ! أَنَا عَامِلٌ أَبِيهِ، وَقَدْ... سَعْدُ بْنُ مَسْعُودٍ ٤٤٠
- لَأَنَّ الْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقَالُ: إِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا مِنْ... أَبُو عَلِي ٢٥٤
- لَا يَخْلُو الْمُحَدَّثُ عِنْدَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ: ثَقَّةً، أَوْ... النِّظَام ٤٠٤
- لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الدَّخْلَانِ عَلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ... مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ ٢٧٧
- لَمَّا بَايَعَ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَاوِيَةَ أَقْبَلَتِ الشَّيْعَةُ... عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُبَيْدٍ ٤٤١
- لِمَ خَصَّ بِهَذَا الْمَالِ غَنِيًّا وَبَاهِلَةً؟ فَإِنْ كَانُوا... النِّظَام ٤١٩
- لَمْ يَجِرْ لِلْسَّيْفِ ذِكْرٌ فَيُضَافُ الْمَسْحُ إِلَيْهِ، وَلَا يُسَمَّى... مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ ٢٨٢
- لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّكَ أَقَوْمٌ بِالْأَمْرِ وَأَضْبَطُ لِلنَّاسِ وَ... مَعَاوِيَةَ ٤٣٩
- لَوْ لَمْ يُحَدِّثْهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ... النِّظَام ٤٠٢
- الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا - يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ - أَنَّ شَهَادَةَ... مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ٤٢٦
- مَعْنَى الْآيَةِ: إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَبِقَامَتِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَإِنْ... الْحَسَنُ ٣٠٥
- نَزَلَ الْقُرْآنُ بِإِتَاكَ أَعْنِي وَاسْمَعِي يَا جَارَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ٣٣٤

| | | |
|-----|-----------------|---|
| ٣٠٢ | ابن الأعرابي | النَّفُوسُ: الَّذِي يُصِيبُ النَّاسَ بِالنَّفْسِ |
| ٢٢١ | أبو علي | ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾؛ إِنَّ معناه: ... |
| ٤١٤ | النظام | و قد كَانَ يَجِبُ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ ... |
| ٣٩٨ | النظام | هَذَا تَوْهِيمٌ مِنْهُ لِأَصْحَابِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ ... |
| ١٢٨ | ابن عباس | هُوَ «أَفَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ؟» فَأُلْقِيَتْ أُلْفُ الْإِسْتِفْهَامِ. |
| ٣٠٣ | ابن عباس والحسن | يُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ عُقُوبَتَهُ |
| ٤٢٩ | ابن عباس | يُنْظَرُ أَرْفَعُ بِنَاءٍ فِي الْقَرْيَةِ، فَيُرْمَى بِهِ مُنْكَسًّا ... |

(٥)

فهرس الأشعار

| السطر الأول | القافية | الشاعر | الصفحة |
|---|------------|-----------------------------|--------|
| دَرَسَتْ وَغُيِّرَ آيُهُنَّ مَعَ الْبِلَى | المعزاة | | ٣٣١ |
| وَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ مَا يُبَاءُ بِهِ دَمٌ | كالدمى | عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ | ١٢٠ |
| فَإِنَّكَ سَوْفَ تَحْلُمُ أَوْ تَنَاهَى | الغراب | | ٣٥٨ |
| سَائِلُ بِنَا حُجْرَ بْنَ أُمٍّ قَطَامٍ إِذْ | تلعب | عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ | ٣٥٩ |
| فَنَفْسَايَ: نَفْسٌ قَالَتْ: «أَنْتِ ابْنُ بَحْدَلٍ | خضابها | | ٣٠١ |
| فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنْ بَيْتِ بَشِيرٍ | انتحبا | بِشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ | ٣٤٦ |
| ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: نَهْرًا! | التراب | عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ | ١٢٨ |
| تَظُلُّ مُعَقَّلَاتِ السُّوقِ خُرُصًا | الجنوب | | ١٤٦ |
| أَيُّهَا الْقَائِلُ غَيْرِ الصَّوَابِ | عتابي | عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ | ١٢٠ |
| أَسَيْئِي بِنَاءً أَوْ أَحْسِنِي، لَا مَلُومَةٌ | تقلت | كُثَيْرٌ | ١٠٧ |
| عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا | زفرايتها | | ١٣١ |
| وَصَلَّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى | فاحمدا | الأعشى | ٢٣٨ |
| فَإِنْ مِتُّ فَأَنْعِنِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ | معبد | طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ | ٣٤٦ |
| فَقُلْتُ لَهُمْ: ظَنُّوا بِالْقَيِّ مَدَجِّجٍ | المُسَرِّد | | ٢٧٣ |
| يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّامَ يَقْتُلُ أَهْلَهُ | جودودي | | ١٤٧ |
| مَا أُمُّ سَقَبٍ عَلَى بَوٍّ تُطِيفُ بِهِ | إدبار | الحنساء | ١١٩ |
| لَعَمْرُكَ مَا بُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى | الصدر | | ١٠٨ |

| | | |
|---------------|-------------------|---|
| ١٩٣ | عامرُ | فلا يدعني قومي صريحاً لِحُرَّةِ |
| ١٤٦ | صُرُوعُ | عَفَانُفٍ إِلَّا ذَاكَ، أَوْ أَنْ يَصُورَهَا |
| ١٤٧ | يَصُورُهَا | فَلَمَّا جَذَبْتُ الْحَبْلَ لَطْتُ نُسُوعُهُ |
| ٣٣١ | سَيَّارِ | جَنَنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ |
| ٣١٠ | المَقَادِرِ | تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ |
| ١٠٧ | الْهَذَلِيِّ | يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جُدَّهُ خَالِدٍ |
| ٣٩٥ | الْمُتَشِيرِ | لَقَدْ عَثَرْتُ عَثْرَةً لَا أَنْجِيْرُ |
| ١٨٦ | امْرُؤُ الْقَيْسِ | فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ سَوِيَّةً |
| ٢٦٣ | الأَصَابِغِ | أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي |
| ١٦٢ | إِصْبَعُ | و مِعَاذُ قَوْمٍ إِنْ أَرَادُوا لِقَاءَنَا |
| ٣٤٩ | إِصْبَعَا | ضَعِيفُ الْعَصَا، بَادِي الْعُرُوقِ، تَرَى لَهُ |
| ٣٤٩ | إِصْبَعَا | أَكْرِمَ زَرَاراً وَ اسْقِهِ الْمُسْعَشَعَا |
| ٣٤٩ | أُولَعَا | مَنْ يَسِطُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِصْبَعَا |
| ٢٧١ | مُتَنَاقِلُ | تَقُولُ ابْنَةُ الْكَعْبِيِّ لِمَا لَقِيتَهَا: |
| ٢٨٨ | مَعَازِيلُ | زَالُوا فَمَا زَالَ أَنْكَاسٌ وَلَا كُشْفُ |
| ١٨٣ | شِمَالُكََا | و كُنْتُ مَتَى تَهْمُمُ يَمِينُكَ مَرَّةً |
| ١٨١ | حَلَالُئِلُهُ | هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَ كِدْتُ، وَ لَيْتَنِي |
| ١٨١ | فَاعِلُهُ | و فَضَّلَ مِرْدَاساً عَلَى النَّاسِ حِلْمُهُ |
| ٣٥٩ | جَدِيلُهَا | و أَبْيَضَ مَوْشَى الْقَمِيصِ نَصْبَتُهُ |
| ٢٣٧، ٢٠٤، ١٢٧ | الْأَخْطَلُ | كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ |
| ١٨٢ | أَوَائِلُهُ | أَقُولُ لِمَسْعُودٍ بِجَرِّ عَاءٍ مَالِكِ |
| ١٦٠ | أَكْلُهُ | إِذَا مَا اعْتَبَطْنَا اللَّحْمَ لِلطَّالِبِ الْقُرَى |
| ٣٥٩ | بِالرَّجَالِ | ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ |
| ٢٨٨ | أُمُّ غَزَالِ | وَ كَانَ السُّمُوطُ عَلَّقَهَا السَّلْكُ |
| ١٩٣ | أُعْجَلِ | فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي لِيَوْمِ كَرِبِهِ |
| ١٨٣ | بَنِي عَقِيلِ | يُرِيدُ الرُّمْحُ صَدْرَ أَبِي بَرَاءِ |

| | | |
|----------|--------------|--|
| ٢٨٣ | الأفل | مُدْمَنٌ يَجْلُو بِأَطْرَافِ الدُّرَى |
| ١٢٠ | إبرام | كَمْ مِنْ ضَعِيفِ الْعَقْلِ مُتَكَبِّهِ الْقَوَى |
| ٢٦٣ | يَعْلَمُ | لَيْسَ عَلَى طَوْلِ الْحَيَاةِ نَدَمٌ |
| ١٢٨ | هَمْ هَمْ | وَقَوْنِي وَ قَالُوا: يَا خَوِيلِدُ لِمَ تَرْغُ؟ |
| ٣٠٣ | التَّمِيمُ | يَتَّقِي أَهْلَهَا النَّفُوسَ عَلَيْهَا |
| ٣٠٢ | تَلُوْمُهَا | أَلَا، مَنْ لَعِينٍ قَدْ نَأَاهَا حَمِيمُهَا |
| ٩٦ | لَانِمَا | فَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدُ النَّاسَ أَمْرُهُ |
| ٢٧٠ | مِحْجَمَا | وَقُولَا - إِذَا جَاوَزْتُمَا أَرْضَ عَامِرٍ |
| ١٨١ | مُقَدِّمًا | وَلِلَّهِ ضَعْلُوكُ يُسَاوِرُ هَمُّهُ |
| ٢٣٩ | قوما | وَقُمَيْرٌ بَدَا ابْنُ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ |
| ١٣٥ | بِهِيمٍ | إِسْهَرِي مَا سَهَرْتَ أُمَّ حَكِيمٍ |
| ١٨٢ | عَزَمَ | فَكَمْ فِيهِمْ مِنْ سَيِّدٍ مَتَوَسِّعٍ |
| ٢٣٦ | المَسَاكِينُ | وَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا |
| ١٦٢ | دَفَنُوا | إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا |
| ٢٣٥ | تَشْتَمُونَا | نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا |
| ٣٦٠، ٢٧٤ | الجاهلينا | أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا |
| ٣٥٥، ٢٤٦ | قَاطِنِينَا | رَأَيْتُ اللَّهَ إِذْ سَمَى نِزَارًا |
| ١٢٧ | بَشْمَانٍ | لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا |
| ٤٥١ | أَوَانٍ | الآنَ إِذْ عَلِقْتَ مَخَالِبِنَا بِهِ |
| ١٠٨ | أَتَانِي | فِدَى لَكَ نَاقَتِي وَ جَمِيعَ أَهْلِي |
| ٣٤٣ | بَطْنِي | إِمْتِلَاءَ الْحَوْضِ وَقَالَ: قَطْنِي |
| ٤١٤ | الجَحْفَه | أَتَيْتُ عَلَيْكَ بِرَأْسِ الزُّبَيْرِ |
| | | أَنْصَافُ الْأَبْيَاتِ |
| ١٤٨ | الخنساء | لَظَلَّتِ الشَّمُّ مِنْهَا وَهِيَ تَنْصَارُ |
| ١٣١ | | يَا أَبْتَا، عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ |

(٦)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء:

- ٣٩٩ - ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩ -
 ٤١٦، ٤١٨ - ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٨،
 ٤٣١، ٤٣٣-٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٥٥
 فاطمة = سيدة النساء ﷺ، ٣٨٠، ٤٣٢، ٤٣٤
 الحسن = أبو محمد الحسن بن علي ﷺ،
 ٣٩٧، ٤٣٧، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٣
 الحسين = أبو عبد الله الحسين بن علي = أبو
 عبد الله ﷺ، ٤٤٣، ٤٤٧-٤٥٠
 أبو الحسن علي بن موسى الرضا ﷺ، ٤٥٥
 أبا جعفر محمد بن علي ﷺ، ٤٣٤
 القائم المهدي ﷺ، ٤٥٧، ٤٥٨
 آدم، ٨٩، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٢ - ١٠٦، ١٠٩
 ١١١، ٢٢٧، ٢٩٦، ٣٢٦، ٣٥١-٣٥٣
 إبراهيم، ١٢٣ - ١٢٦، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦
 ١٣٨ - ١٤٤، ١٥١ - ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦
 ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٨٠، ٢٠٣
 محمد = المصطفى = رسول الله = الرسول
 = رسوله = النبي = نبيه = نبينا ﷺ، ٧٧
 ١٠٦، ١١٢، ١٢١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥،
 ١٤٢، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٧، ٢١٣، ٢٣٩، ٢٥٧
 ٢٥٨، ٣٠٢، ٣٠٩-٣١٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٣
 - ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢ - ٣٣٧، ٣٤١
 ٣٤٣ - ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤
 ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٧٠ - ٣٧٣، ٣٨٠
 ٣٨٣، ٣٩٢ - ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٠٥ -
 ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٨
 ٤٢٩، ٤٣١ - ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٩
 ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣
 علي بن أبي طالب = علي = أمير
 المؤمنين ﷺ، ٢٦٥، ٢٧٧، ٣٣٥، ٣٣٦
 ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١-٣٧٣، ٣٧٥
 - ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٧

| | |
|---|--|
| إيليس، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٧١، ٢١١، ٢١٢ | ٢٦٧، ٢٤٥ |
| ابن الأعرابي، ٣٠٢ | إسحاق، ١٨٠، ٢٦٧ |
| ابن أم مكتوم، ٣٣٢ | أيوب، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤ |
| ابن بحدل، ٣٠١ | داود، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٥ |
| ابن جرموز، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦ | سليمان، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٩ |
| ابن جريح، ١١٧، ٤٢٩ | شعيب، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣ |
| ابن عباس = عبد الله بن العباس، ١١٦، ١١٧، ١٢٨، ٢٥٧، ٣٣٤، ٣٩١، ٤٢٨، ٤٢٩ | عيسى، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤ |
| | لوط، ١٦٠ |
| ٤٥٢، ٤٤٧ | موسى، ١٤٤، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٤ |
| ابن عمر، ٣٤٤، ٤٤٧ | ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤ - ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٤ |
| ابن ملجم، ٤٣٠ | ٢٦٥، ٣٣٨، ٣٣٩ |
| ابن نافع، ٤٠٤ | نوح، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢١ |
| أبو الأسود الدؤلي، ١٨٣ | هارون، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٥ |
| أبو بكر، ٣٢١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٢٨، ٤٣٩ | يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم = يعقوب، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤ - ١٧٨، ١٩٤ |
| أبو جعفر الطبري، ١٤٩ | ٢٦٧، ٢٠١ |
| أبو حنيفة، ٤٢٥ | يوسف بن يعقوب = يوسف، ١٦٩، ١٧١ - |
| أبو سعيد، ٤٠٤ | ١٨٠، ١٨٩ - ١٩٢، ١٩٤ - ١٩٦، ١٩٩ - |
| أبو العباس، ١٦٠ | ٤٢٢، ٢٠٧ |
| أبو عبد الرحمن، ٣٤٥ | يونس، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨ |
| أبو عبد الرحمن الشيباني، ٤٠٤ | جبرئيل، ٣١٠، ٣٤٠ |
| أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي = | |
| أبو علي الجبائي = أبو علي، ٨٠، ٨٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٩١، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٧ | |
| ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٤٣ | |
| أبو الكنود عبد الرحمن بن عبید، ٤٤١ | |

ب: الأعلام

إبراهيم (ابن النبي ﷺ)، ٤٤٢

إبراهيم بن عبد الأعلى، ٤٢٨

أبو مخنف، ٤٤١

بشر بن أبي خازم، ٣٤٦

أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني = أبو

بشر بن المفضل، ١٣٢

مسلم محمد بن بحر = أبو مسلم

بشير بن سعد، ٣٧٠

الأصفهاني = أبو مسلم، ١٠٩، ١٣٧،

البلاذري، ٣٨٠

١٥٠، ٢٤٠، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣-٢٨٧،

بنت أبي جهل بن هشام، ٤٣٢

أبو المغيرة المخزومي، ٤٠٤

بنت شعيب، ٢٢٣

أبو موسى الأشعري، ٣٩١

بكر بن وائل، ٤١١

أبو هريرة، ١٤٢، ٢٥٨، ٣٤١، ٣٥٧، ٤٠٥،

توبة بن الحمير، ١٤٧

٤٢٩

الثوري، ٤٢٥

أبي بن كعب، ٢٥٧

جرم بن زيان، ٢٧١

الأخطل، ١٢٧

جعفر بن مبشر، ٧٩، ٩٠

أخو بكر، ٤١٢

حاتم الطائي، ١٨١

إسحاق بن يوسف، ١١٢

الحارث، ١٠٥

أسماء بن الحكم الفزاري، ٤٠٤

الحارثي، ١٨٣

الأستر، ٣٩٠، ٣٩١

حُجر بن أم قطام، ٣٥٩

الأشعث بن قيس، ٣٩١

حُجر بن عدي الكندي، ٤٤١

الأعشى، ٢٨٨

الحُر بن يزيد، ٤٥٠

امرأة أوريا، ٢٧٧

حَسَن بن ثابت، ٣١٠

امرأة العزيز، ١٨٠

الحَسَن، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١٣٢، ٣٠٥، ٣٥٢

امرأة لوط، ١١٨

الحَسَن البصري = الحَسَن = أبو سعيد، ١٨٤،

امرأة نوح، ١١٨

٣٠١

امرؤ القيس، ١٨٦

الحَنَفِيَّة، ٣٨٠

أم غزال، ٢٨٨

حواء، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١١

أم معبد، ٣٤٦

الخَصِر، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٩

أنس، ٣٤٢، ٣٤٨

خلف بن سالم، ١١٢

أوريا بن حنان = أوريا، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٧

الخَنَساء، ١١٨، ١٤٨، ١٨١

- خولة بنت جعفر، ٣٨٠
خويلد، ١٢٨
داود بن الحصين، ٤٢٨
ذو الرثمة، ١٨٢، ٣٥٩
الزئير = ابن صفية، ٤١٣، ٣٦٦، ٤١٤، ٤١٥،
٤١٦، ٤١٧، ٤٢٨
الزئير بن بكار، ٤٠٤، ٤٠٦
زوجة رسول الله، ٣٦٥
الزهرى، ٣٥٢
زيد بن حارثة، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨
زينب بنت جحش، ٣١٧، ٣١٨
سارة، ١٣٢، ١٣٣، ٢٥٨
سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، ٤٠٤
سعد بن مسعود، ٤٤٠
سعيد بن جبير، ١١٣
سليمان بن صرد الخزاعي، ٤٤١، ٤٤٢
سليمان بن يزيد، ٤٠٤
سمرة، ١١٢
سويد بن غفلة، ٤٢٨
سهيل بن عمرو، ٣٩٤
شريك، ٤٢٨
شريك بن الأعور، ٤٤٩
الشیطان، ١٤٢، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٦،
٢٢٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٤
صخر، ٢٨٤
طرفة بن العبد، ٣٤٦
الطرماح، ١٤٦
طلحة، ٣٦٦، ٣٧٦
عائشة، ٣٤٥، ٤٠٠، ٤٠٨، ٤١٣
عامر، ٤٠٠
عباد بن بشر، ٣١٨
عباد بن قيس، ٤١١
العباس، ٣٤١، ٣٨١، ٣٤٠
عباس بن هشام، ٤٤١
عباس بن هشام الكلبي، ٣٨٠
عبد الحارث، ١٠٤، ١٠٥
عبد العزيز، ٤٢٩
عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ٣١٧
عبد الله بن سعيد، ٤٠٤
عبد الله بن العباس ← ابن عباس
عبد الله بن عمر، ٣٤٨
عبد الله بن وهب الراسي، ٤٠٨
عبد الله (عبد الله بن الزئير)، ٤١٥
عبيد الله بن زياد = ابن زياد، ٤٤٨ - ٤٥٢
عبيد الله بن قيس الرقيات، ٣٠٣
عبيد بن الأبرص الأسدي، ٣٥٩
عبيد بن الحصين = أبي جندل، ٣٤٨
عبيدة السلماني، ٣٩٩
عثمان = عثمان بن عفان، ٣١٧، ٣٧٤، ٣٧٦،
٤٢٥، ٤٢٩
عثمان بن المغيرة، ٤٠٤
عدي بن حاتم، ٤٣٩

| | |
|--|--|
| عَدَيّ بن زيد العبّادي، ٣٥٩ | قَتادة، ١١٢ |
| العزیز، ٢٠٧، ١٩٢، ١٨٩ | قَيس بن أبي حازم، ٣٥٥، ٣٥٤ |
| عطاء بن مُسلم، ٤٠٥ | قَيس بن سَعْد، ٤٤٠ |
| عِكْرَمَة، ٤٢٩، ٤٢٨، ١١٣ | كُثَيِّر، ١٠٧ |
| عَلّانة، ٤١٠ | الكَرابيسي، ٤٣٢ |
| علي بن أَصَمّ، ٤٢٣ | كَعْب بن زُهَيْر، ٢٨٨، ١٨٢ |
| علي بن رَبِيعَة الوالبي، ٤٠٤ | لَبِيد، ٣٤٩ |
| علي بن الْمُغِيرَة الأثرَم، ٣٨٠ | مالك بن أَنَس، ٤٢٦، ٤٢٥ |
| عَمّار بن ياسر، ٤١١ | المأمون، ٤٣٤، ٤٥٥ |
| عُمارة بن جُوَيْن = أبو هارون العبدي، ٤٠٥ | مُجاهد، ١١٧ |
| عُمَر بن أبي حَفْص، ٤٢٨ | المُحرز، ٤٠٥ |
| عُمَر بن أبي رَبِيعَة المخزومي = عُمَر بن أبي رَبِيعَة = ابن أبي رَبِيعَة، ٢٣٩، ١٢٨، ١٢٠ | مُحمّد ابن الحَنَفِيّة = أبو القاسم، ٣٨٠ |
| عُمَر بن أبي عمرو، ٤٢٩ | مُحمّد بن أبي بكر، ٣٩٧ |
| عُمَر بن الخَطّاب، ٣٢١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨١ | مُحمّد بن جَرِير الطبري، ٣٤١ |
| ٤٠٦، ٤١٠ - ٤٢٥ | مُحمّد بن السَّمِيع اليماني، ١٣٠ |
| عُمَر بن سَعْد، ٤٥١ | المُختار، ٤٤٠ |
| عَمرو بن العاص = عمرو، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١ | المُخدّج ذو النَّدِيّة، ٣٩٨ - ٤٠٠ |
| ٤٠٠ | المَدائني، ٣٨٠ |
| عَمرو بن معديكرب، ٣٨٠ | مسروق، ٤٠٠ |
| عَوْف، ١١٣، ١٣٢ | مُسلم بن عَقِيل = مُسلم، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠ |
| فِرْعَوْن، ٢٣٠، ٢٤٠ | ٤٥٢ |
| فَضالة بن أبي فَضالة، ٤٠١ | مُسْتَوْد العجلي، ٤١٠ |
| فَهْد بن سُلَيْمان، ٤٢٨ | معاوية، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٣٧ |
| القاسم بن أُميّة العَدَوِي، ٤٢٨ | ٤٣٩ - ٤٤١، ٤٤٣ - ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١ |
| القِبْطِي، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩ | المُغِيرَة بن شُعْبَة، ٣٤٤ |
| | المُمَزّق العبدي، ٣٠٢ |

- منظور بن سيار، ٣٣١
 هاني بن عروة المُرادي = هاني، ٤٤٩، ٤٥٠
 النّظام، ٧٩، ٩٠، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٤ - ٤٠٧،
 الهذلي، ١٠٧، ١٢٧
 هشام بن خراش بن إسماعيل العجلي، ٣٨٠
 هشام بن عروة، ٤٢٥، ٤٢٦
 هشام بن عمار، ٤٠٤
 يحيى بن معين، ٤٠٤
 يزيد، ٤٤٧ - ٤٥٢
 النمرود، ١٢٦، ١٨٠
 نمرود بن كنعان، ١٤٣
 الوليد بن عقبة، ٤١٨، ٤٢٤
 الوليد بن المغيرة، ٣١٠

(٧)

فهرس الأماكن

| | |
|--------------------------------|---------------------------------------|
| أرض عامر، ٢٧٠ | الغار، ٤٦٠ |
| إسكندرية، ٤٠٠ | فذك، ٣٨٧ |
| البحر، ٢٩٥، ٢٨٤، ١٤٢، ١٠٩ | القبلة، ٢٠٦ |
| البر، ١٤٢ | الكعبة، ٣١٤ |
| البصرة، ٤١١ | كناسة، ٢١٢ |
| جابرئس، ٤٤٣ | الكوفة، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠ |
| جانبلق، ٤٤٣ | ٤٥٢ |
| جوخى، ٤٤٠ | المدائن، ٤٤٠، ٤٤١ |
| الحديبية، ٣٣٠، ٣٢٩ | المدينة = مدينة الرسول، ٣٠٨، ٣٢٩، ٣٨٠ |
| دار الحرب، ٤١٢ | ٤٣٤، ٤٠١ |
| دار الهجرة، ٤١٢ | المسجد الأعظم، ٤١٨، ٤٢٧ |
| دار هاني بن عروة المُرادي، ٤٤٩ | المسجد الحرام، ٣٢٨، ٣٣٠ |
| ذو الجُحفة، ٤١٤ | مسجد الرسول، ٣٧٧ |
| ساباط، ٤٤٠ | مكة، ٢٤٦، ٣٠٨، ٣٢٨، ٣٢٩، ٤٤٧ |
| سقوان، ٤٢٣ | وادي السَّبَاع، ٤١٣ |
| سقيفة بني ساعدة، ٣٧٠ | اليَمَن، ٣٨٠، ٤١٩ |
| الشام، ١٤٧، ٤٥٠ | |

(٨)

فهرس الأديان ، و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل

| | |
|---|---|
| الأئمة = ائمتنا <small>عليه السلام</small> ، ٧٨، ٨٠، ٩١، ٩٢، ٣٦١، | الأئمة = أئمتك = أمته، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٧١، ٣٧٦، |
| ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٩، ٤٥٤، ٤٦٣ | ٣٧٩، ٣٨٣، ٤٠٩، ٤١٨، ٤١٩، ٤٤٣، ٤٤٥، |
| الأبرار، ٧٧ | ٤٥٤ |
| إخوة يوسف، ١٧١، ١٧٣، ٢٥٨ | الأنبياء = أنبيائه = النبيون = رُسل الله = |
| الأسرائى = الأسراء، ٣١٩ - ٣٢٢ | الرُسل = رُسلنا <small>عليه السلام</small> ، ٧٨، ٨٣، ٨٦ - ٩٢، |
| الإسلام، ٢٧٧، ٣٣٥، ٣٦٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٢٥ | ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١١٧، ١٢٣، ١٣٣، |
| أصحاب التناسخ، ٤٥٨ | ١٤٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٣، ١٧٤، |
| أصحاب الحديث، ٧٨، ٨٠، ٣١١ | ١٧٦ - ١٧٨، ١٨٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٦ - |
| أصحاب دين، ٣٩١ | ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٦، |
| أصحاب رسول الله = الأصحاب = | ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣١١، ٣١٢، |
| الصحابة، ٣٢٠ - ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٣، ٤٠٥، | ٣١٧ - ٣١٩، ٣٢٤، ٣٣٩، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٨٩، |
| ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٣٤، ٤٣٥ | أُم الولد = أمّهات الأولاد، ٤١٨، ٤٢١، |
| أصحاب فرعون، ٢٢٩ | الأمناء، ٣١٩ |
| أصحاب قرآن، ٣٩١ | الأنصار، ٣١٧، ٣١٨، ٣٥٢، ٣٧٠، ٣٧٢ |
| أصفياء، ٢١٣ | أولاد الزبير، ٤١٥ |
| أطفال، ٣٩١ | أهل الآخرة، ٢٧٢، ٣٥٦ |
| أعراب جهينة، ٤٠١ | أهل البصرة، ٣٦٥، ٣٧٥، ٤٤١ |
| الأغنياء، ٣٣٣ | أهل البيت، ٤٣٣ |

| | |
|----------------------------------|--|
| أهل التَّأْوِيل، ١١٧، ١٩١، ٢٨٣ | أهل جَرَادَة، ٢٨٦ |
| أهل التَّوْحِيد، ٢٤٧ | أهل صِفَيْن، ٣٦٦، ٣٧٥ |
| أهل الجَنَّة، ٣٥٦، ٣٥٧ | أهل مَكَّة، ٤١٢ |
| أهل الحِجَاز، ٤٤١ | أهل مَوَدَّة، ٤٤٢ |
| أهل الحديث، ٤٠٤ | بَجِيلَة، ١٢٠ |
| أهل الحَقِّ، ٣٨٩، ٤٤٩ | البُخَلَاء، ٢٦٢ |
| أهل الحَلِّ والعَقْد، ٤٦٢ | البَصْرِيَّون، ١٤٨ |
| أهل الذِّمَّة، ٤٢٦ | البَغْدَادِيَّون، ١١٢ |
| أهل الرواية، ٤٠٤ | بَكْرِين وَاثِل، ٤١١ |
| أهل الزُّبُور، ٣٨٦ | البَكْرِيَّة، ٤٥٨ |
| أهل السَّيْرِ، ٣٩٦ | بَنُو آدَم = ولد آدَم، ١٠٨، ١١٠، ٣٤٨ |
| أهل السيرة، ٤١١ | بَنُو أَسَد، ٣٨٠ |
| أهل الشَّام، ٣٨٩، ٣٩٠ | بَنُو إِسْرَائِيل، ٢١٢، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٤ |
| أهل العربيَّة، ٢٦٣ | ٢٦٥ |
| أهل العسْكَر، ٣٦٦ | بَنُو أُمَيَّة، ٤٢٠، ٤٣٥ |
| أهل العِلْم، ١٤٥، ٣١٣ | بَنُو بَدْر، ٣٣١ |
| أهل القِبْلَة، ٤٠٩ | بَنُو تَمِيم، ٣٢٧ |
| أهل القُرْآن، ٣٨٦ | بَنُو حَنيفَة، ٣٨٠ |
| أهل الكُوفَة، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠ | بَنُو زُبَيْد، ٣٨٠ |
| أهل اللِّسَان، ١٣٧، ٣٥٦ | بَنُو عَقِيل، ١٨٣ |
| أهل اللُّغَة، ٢٣٩، ٢٥٦، ٣٥٦ | بَنُو هَاشِم، ٣٧١ |
| أهل المَدِينَة، ٤٢٦ | بَنُو يَعْقُوب، ١٧٣ |
| أهل المَشْرِق والمَغْرِب، ٤٤١ | التَّابِعُون، ٤٢٥ |
| أهل النَّار، ١٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤١٦ | النُّتَوِيَّة، ٤٥٨ |
| أهل النُّقْل، ٤٣٢، ٤٣٤ | الجَاحِدُون، ٤٠٥ |
| أهل النُّهْر، ٤١٦ | الجَاهِلُون، ٢٧٤، ٣٦٠ |
| أهل النُّهْرَوَان، ٣٩٨ | جَزْم بن زَبَّان، ٢٧١ |

| | |
|--------------------------------------|---|
| ٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٦٣، | الجِسميّة، ٢٤٣ |
| ٤٦٥ | جَمْرَة، ٣٩٠ |
| ١٧٥، صادقون، | الجِنّ، ٢٨٦ |
| ٣٣٩، ٢١٣، الصالحون، | الجَنّاة، ٤٦١ |
| ٤٢٦، ٤٢٥، ٤١٨، الصبيان، | الجُهّال، ٢٩٨، ٢٩٣، ٢٨٤، ٢٦٥، ٢٥٥، ١٨٩، |
| ٤٢٧، ٤١٨، الضّعفاء، | جَهْلَة المفسّرين، ٢١١ |
| ٧٧، الطاهرون، | الحَشَوِيّة، ٨٠، ٧٨، |
| ٤٥٦، ٣٩٤، ٣٧٩، ٢٩٥، ٢٩٣، الظالمون، | الحُكّماء، ٢٤٩ |
| ٤٦٣، ٤٦١ - ٤٥٩، ٤٥٧ | الحواريّون، ٢٥٥ |
| ١٤٦، العاشقون، | الخاصّة، ٣٨٠ |
| ٢٧٢، عالمون، | حَنَعَم، ٢٧٠ |
| ٣٨٠، العامّة، | حُطباء مُضَر، ٤٣٩ |
| ٣٣٩، ٣١٨، ٢٣٨، ٢٣٧، ١٦٣، ٧٧، العباد، | حُلصاء شيعته، ٣٩٦ |
| ٤٦١، ٣٥٠ | الخوارج، ٤٢٣، ٤٠١ - ٣٩٦، ٣٩٢، ٣٨٨، |
| ٢٣٤، ١٤٥، ١٣٤، ١٣١، ١١٩، ١١١، العرب، | ذو الأقدار، ٤٣١ |
| ٣٤٦، ٣٠٨، ٢٨٧، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٦٠، ٢٤٣ | ذو المُرَوّات، ٤٣١ |
| ٣٥٨، ٣٥٠، ٣٤٨ | الرجال، ٤٢٤، ٤١٨، ٣٩١، ٣٨٧، ٣٥٩، ١٨٤، |
| ٩٧، عَصاة، | ٤٥٠، ٤٢٦ |
| ١٣٦، العقلاء، | سارقون، ٢٠٣، ٢٠٢، |
| ٤٢٦، العلماء، | السُخّفاء، ٢٤٩ |
| ٢٥٩، ١٧٤، غِلْمان، | السّراي، ٢٨٥ |
| ٣٩٤، الفاسقون، | السُّراق، ٢٥٨ |
| ٤٤٦، ٣٣٣، الفُقَرَاء، | السُّفّهاء، ٢٤٢ |
| ٤٢٣، ٣٨٣، الفقهاء، | السُّفّعاء، ٢٦٩ |
| ٤٢٥، الفقهاء المتأخرون، | الشُّهود، ٣١٩ |
| ٤٠١، ٣٩٨، القاسطون، | الشّيعَة الإماميّة = الشّيعَة = شيعته = شيعتنا، |
| ٢٧٢، قاطعون، | ٧٨، ٨١، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٦٩، ٣٨٧، ٣٩٦، |

| | |
|---|---|
| المُطَهَّرُونَ، ١٧٨ | قُرَيْش، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣٣٥، ٣٣٦ |
| المُعَايِدُونَ، ٤٦٣ | الْقُرَاء، ١٣٠ |
| المُعْتَزَلَةُ، ٨٠، ٨١، ٧٩ | قَوْمُ فِرْعَوْنَ، ٢٢٩ |
| مَعْصُومُونَ، ٣٦٧ | قَوْمُ لُوط، ١٥٩، ١٦٠، ٤٢٩، ٤٣٠ |
| الْمُفَسِّرُونَ = مُفَسِّرِي الْقُرْآن، ١٥٧، ١٤٢، ٢٨١، ٢٧٠، ٢٦٧، ٢٥٩، ٢١١، ٢٠٩، ١٨٨ | قَوْمُ مُوسَى، ٢٢٩ |
| ٣٢٩، ٣٠٣ | الْكَافِرُونَ = الْكُفَّار، ١٠٦، ١٠٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥ - ١٥٧، ٣٠٤، ٣٣٣، ٣٥٦، ٣٨١ |
| الْمُكَلَّفُونَ، ٩١، ٢٤٥، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢ | ٤١٠، ٤١٩ |
| الْمَلَائِكَةُ = الْمَلَك، ١٥٩، ١٦٠، ١٩٤، ٢٥٤ | الْكُوفِيُّونَ، ١٤٨ |
| ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٩٦، ٣١٤ | الْمَارِقُونَ، ٣٩٨، ٤٠١ |
| الْمُلْحِدُونَ، ٣٠٦، ٣٨٩، ٤٥٨ | الْمُجَاهِدُونَ، ٤١٣ |
| الْمُنَافِقُونَ، ٣١٦ | الْمُجْبِرَةُ، ٢٣٦، ٣٨٩، ٤٥٨ |
| الْمُنْجَمُونَ، ١٣٤ | الْمُحَارِبُونَ، ٣٢١، ٤١٠ |
| الْمُؤْمِنُونَ، ١٦٠، ١٧٨، ٢٩٣، ٣١٠، ٣١٨ | الْمُحَقِّقُونَ، ٣٥٠ |
| ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤١٩، ٤٣١، ٤٣٧ | الْمُخَالِفُونَ، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٠٩ |
| ٤٤١، ٤٥٧ | ٤٤٤ |
| الْمُهَاجِرُونَ، ٣٧١ | الْمُخْطَنُونَ، ٢٤٩ |
| النَّاكثُونَ، ٣٩٨، ٤٠١ | الْمُخْلِصُونَ، ٤٣٨ |
| النِّسَاء، ١٧٠، ١٨٤، ٢٦٨، ٢٨٥، ٣١٩، ٣٣٦ | الْمَسَاكِين، ٢٦٢، ٢٨٢ |
| ٣٣٧، ٤١١، ٤٢٦، ٤٢٧ | الْمُسْلِمُونَ، ٣٢٥، ٣٨٥، ٤٣١، ٤٤٤ - ٤٤٦ |
| النَّصَارَى = أَهْلُ الْإِنْجِيل، ٣٠٠، ٣٨١، ٣٨٦ | ٤٥١ |
| نَهْد، ٢٧٠ | الْمُشَبَّهَةُ، ٣٨٩ |
| الْوَثْنِيَّة، ٣٨٢ | الْمُشْرِكُونَ، ١١٠، ١١٣، ٢٢٠، ٣١٠، ٣١١ |
| وَلَاة، ٤٤٦ | ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٨ |
| اليهود = أَهْلُ التَّوْرَةِ، ٣١٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٦ | مُضَرَّ، ٤٣٩ |

(٩)

فهرس الأيام و الوقائع

| | |
|---|----------------------------|
| بدر، ٤٠١، ٣٤٥ | فَتَحَ مَكَّةَ، ٣٢٩، ٣٣٠ |
| الجاهليَّة، ٣١٥، ٣٤٦ | قتل الزُّنَيْر، ٤١٦ |
| الجَمَل، ٣٧٦، ٤١٣ | لَيْلَةُ المِعْرَاج، ٣٣٧ |
| حَرْبُ أَصْحَابِ الجَمَل، ٤٠٧ | وفاة رسول الله، ٤٣٩ |
| خِلافة أبي بكر، ٣٨٠ | ولاية العهد، ٤٥٦ |
| خِلافة عُثْمَان، ٤١٨ | الهجرة، ٣٠٨ |
| خِلافة عليٍّ <small>عليه السلام</small> ، ٣٦٥ | يَوْمُ الدَّارِ، ٤٢٩ |
| الشَّوَرَى، ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٥٥ | يَوْمُ القِيَامَةِ، ٢٩٠ |
| صَفِّينَ، ٣٧٦، ٤١٣ | يَوْمُ النُّهْرَوَانِ، ٣٩٧ |
| عامُ الحُدَيْبِيَّةِ، ٣٩٤ | يَوْمُ بَدْرٍ، ٣٢٠، ٣٢١ |
| الغَيْبَةُ = غَيْبَتِهِ، ٤٥٧، ٤٥٩-٤٦٣، ٤٦٥ | يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، ٣١٧ |
| فَتَحَ خَيْبَرَ، ٣٢٩، ٣٣٠ | يَوْمَ قَلْبِ بَدْرٍ، ٣٤٥ |

(١٠)

فهرس الحيوانات

| | |
|--------------------------|---------------------------|
| الطيور، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١ | الإبل، ١٤٦، ٢٨٣، ٣٤٨، ٣٤٩ |
| الظَّبِّي، ١٣٧ | أغنام، ٣٧٥ |
| العِجل، ١٦٠ | حمامة، ٢٦٨ |
| الغُرَاب، ٣٥٨ | الحوت، ١٤٢، ٢٩٤، ٢٩٥ |
| الغَنَم، ٢١٢، ٢٢٣ | حَيَّة، ٢٣٣ |
| فَرَس، ٢٨٢ | الخَنَازِير، ٤١٩ |
| الكلب، ٤٣٠ | الخَيْل، ٢٧٩ - ٢٨٣ |
| ناقة، ١٠٧ | السَّمَكَة، ٢٨٤ |
| النَّعَاج، ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٧٨ | الطير، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٨ |

(١١)

فهرس الكتب الواردة في المتن

| | |
|---|--|
| الْقُرْآن = كتاب الله = الكتاب = المصاحف، | تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ٧٧ |
| ٩٩، ١١٠، ١١١، ١١٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، | توراة، ٣٨٦ |
| ١٦٩، ١٧٠، ١٨٨، ٢٠٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤١، | زبور، ٣٨٦ |
| ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٤، ٣٢١، | الشافى فى الإمامة = الشافى = كتابنا فى |
| ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٦٧، | الإمامة = كتاب الإمامة، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٨٠، |
| ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩١-٣٩٣، ٤٢١، ٤٢٤ | ٣٨١، ٤٠٧، ٤١٥، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥ |
| إنجيل، ٣٨٦ | النُّكْت، ٣٩٨، ٤٠٧ |
| تأريخ الأشراف، ٣٨٠ | |

(١٢)

فهرس الكلمات المترجمة في المتن

| | |
|--------------------|--------------------|
| قَدَرٌ، ٢٩٤ | الحَنِيذ، ١٥٩، ١٦٠ |
| المُرَاوِدَة، ٢٠٢ | الدَّعْي، ٣١٥ |
| مَسَحَ، ٢٨٣ | الرُّوْيَة، ٣٥٥ |
| المَغْفِرَة، ٣٢٨ | رَكِيَّة، ٢٥٩ |
| النَّجُوم، ١٣٧ | الضَّلال، ١٧٢ |
| النَّفْس، ٣٠١-٣٠٣ | ظَلَمَ، ٢٧٢، ٢٩٦ |
| وَرَاءَ، ٢٦٣ | ظَنَ، ٢٧٢ |
| الْوِزْر، ٣٢٤ | العذاب، ٣٤٧ |
| وَهَلَ، ٣٤٥ | العِقَاب، ٣٤٧ |
| الْهَمَّ، ١٨٠، ١٨١ | عَزَّ، ٢٧٢ |
| | الْغَيَّ، ٩٥ |

(١٣)

فهرس مصادر التحقيق

١. الاحتجاج على أهل اللجاج، أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (م ٦٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري و محمد هادي به، طهران: دار الأسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢. الأحكام، يحيى بن الحسين، تحقيق: عبد الله حمود العزي، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٤ هـ.
٣. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (م ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٤. الاختصاص، المنسوب إلى أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤١٤ هـ.
٥. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٦. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، قم: مركز الإعلام الإسلامي.
٧. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية.

٨. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.
٩. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٠. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: ولي عارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ.
١١. الأعلام، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠ هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ م.
١٢. إعلام الوري بأعلام الهدى، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
١٣. إكمال الكمال، الحافظ ابن ماكولا (م ٤٧٥ هـ)، تحقيق: نايف العباس، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
١٤. الأغاني، علي بن الحسين الإصفهاني (أبو الفرج) (م ٣٥٦ هـ)، تحقيق: علي مهنا و سمير جابر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.
١٥. الأمالي، الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، قم: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الأولى، ١٣٢٥ هـ.
١٦. الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (م ٣٥٦ هـ)، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦ م.
١٧. الأمالي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي عليه السلام (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
١٨. الأمالي، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: حسين أستاذ ولي و علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
١٩. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢٠. أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (م ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار و رياض زركلي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢١. أوائل المقالات، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، قم: المؤتمر العالمي بمناسبة ذكر ألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.
٢٢. الإيضاح، أبو محمد فضل بن شاذان النيشابوري (م ٢٦٠هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين الأرموي، طهران: جامعة طهران، ١٣٦٣ش.
٢٣. إيضاح المكنون في الذيل على الكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، تصحيح: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلگه الكليسي، بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٢٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد الشيباني (ابن الأثير الجَزَري) (م ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٢٥. أضواء البيان، الشنقيطي، (م ١٣٩٣هـ)، به كوشش: مكتب البحوث و الدراسات، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
٢٦. بحار الأنوار، العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي رحمته الله (م ١١١١هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٢٧. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (م ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٨. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار القمي المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٩. بغية الطالب، أحمد بن علي قفيلي، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٥هـ.
٣٠. البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠-٢٥٥هـ)، تصحيح: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ.

٣١. تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الرّبيدي (م ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٣٢. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.
٣٣. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: عبد القادر وفا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٣٤. تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر الدمشقي (م ٥٧١ هـ)، تحقيق: علي الشيري، بيروت: دار الفكر.
٣٥. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق: دار الكتب العلميّة، بيروت: دار الكتب العلميّة.
٣٦. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (م ٢٧٦ هـ)، إعداد: أحمد صقر، القاهرة: دار التراث، ١٣٩٣ هـ.
٣٧. تاريخ الفرق الإسلاميّة، محمود اسماعيل، بيروت: دار ابن زيدون، ١٤٢٣ هـ.
٣٨. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٣٩. تثبيت دلائل النبوّة، قاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، توفيق علي وهبه، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٩ هـ.
٤٠. تذكرة الخواصّ (تذكرة خواصّ الأمّة في خصائص الأئمة عليهم السلام)، يوسف بن فرغل بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (م ٦٥٤ هـ)، تقديم: السيّد محمد صادق بحر العلوم، طهران: مكتبة نينوى الحديثة.
٤١. ترتيب المدارك، قاضي عياض بن موسى، تحقيق: محمد بن تاويت التنجي، عبد القادر الطرحاوي، محمد بن شريفة أحمد اعراب، مغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٣ هـ.
٤٢. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الشامي (م ٦٥٦ هـ)، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ هـ.

٤٣. التعازي، أبي عبد الله محمد بن علي الشجري، إعداد: مؤسسة السبطين (ع) العالمية، قم: مؤسسه جهاني السبطين، ١٤٣٠هـ.
٤٤. تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (م ١٢٧٠هـ) تحقيق محمود شكري، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٤٥. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (م ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
٤٦. تفسير الثعلبي (الكشف والبيان في تفسير القرآن)، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (م ٤٢٧هـ) تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٤٧. تفسير الجلالين، محمد بن أحمد محلي، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٨م.
٤٨. تفسير الرازي (التفسير الكبير)، محمد بن عمر المعروف بالفخر الرازي (م ٦٠٦هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
٤٩. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٥٠. تفسير العياشي، محمد بن مسعود السلمي السمرقندي (العياشي) (م ٣٢٠هـ)، تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المكتبة العلمية، ١٣٨٠هـ.
٥١. تفسير القرآن العزيز، ابن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ.
٥٢. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بی تا.
٥٣. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (م ٦٧١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٥٤. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (م ٣٠٧هـ)، إعداد: السيد الطيب

الموسوي الجزائري، قم: دار الكتاب للطباعة و النشر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

٥٥. التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي (عج)، قم: مؤسسة الإمام المهدي (عج)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٥٦. تفسير جوامع الجامع، الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨ هـ.

٥٧. تفسير روض الجنان و روح الجنان، أبو الفتوح حسين بن علي الرازي، منشورات جامعة مشهد الرضوية، ١٤٠٨ هـ.

٥٨. تفسير فرات الكوفي، أبو القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي (ق ٤ هـ)، إعداد: محمد كاظم المحمودي، طهران: وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٥٩. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار الفكر، ١٣٨٤ هـ.

٦٠. التوحيد، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ.

٦١. تهذيب الآثار (مسند علي بن أبي طالب)، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (م ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٢ هـ.

٦٢. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٦٣. تهذيب الكمال، أبو الحجاج يوسف المزي (م ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ.

٦٤. التهذيب (تهذيب الأحكام في شرح المقنعة)، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، بيروت: دار التعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.

٦٥. جامع التأويل لمحكم التنزيل، أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني، مقدمة محمد هادي معرفت، إعداد: محمود السرمدي، طهران: شركة انتشارات علمي فرهنگي، ١٣٨٨.

٦٦. الجامع الصغير، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ.
٦٧. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (م ٣٢٧هـ)، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.
٦٨. الجعفریات (الأشعثيات)، أبو الحسن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي (القرن الرابع الهجري)، طهران: مكتبة نينوى، طبع ضمن قرب الإسناد.
٦٩. جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري (م ٣٩٥هـ)، القاهرة: المؤسسة العربية.
٧٠. جمهرة أشعار العرب، أبي زيد القرشي، بيروت: شركة دار الأرقم، ١٤١٦هـ.
٧١. الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، بيروت: دار الكفر، ١٤١٤هـ.
٧٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (م ٤٣٠هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
٧٣. حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدميمري (م ٧٧٣هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٧٤. خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي (م ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م.
٧٥. الخصال، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
٧٦. الخلاف، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: علي الخراساني و جواد الشهرستاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٧٧. الدر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
٧٨. دلائل النبوة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (م ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد رؤاس قلعه جي و عبد البر عباس، بيروت: دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
٧٩. دليل المخطوطات، سيد أحمد الحسيني، قم: المطبعة العلمية، ١٣٩٧هـ.

٨٠. ديوان ابن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، مصر: المطبعة الميمنية، ١٣١١هـ.
٨١. ديوان الأخطل، غياب بن غوث الأخطل، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٢١هـ.
٨٢. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس الأعشى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م.
٨٣. ديوان الخنساء، الخنساء، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٨هـ.
٨٤. ديوان الهذليين، لجنة من الشعراء، القاهرة: دار القومية، ١٣٨٤هـ.
٨٥. ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس الكندي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.
٨٦. ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبي الأسود الدؤلي، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٩٩٨م.
٨٧. ديوان بشر بن أبي خازم، بشر بن أبي خازم، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٩٩٧م.
٨٨. ديوان حاتم الطائي، حاتم الطائي، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٤٠٦هـ.
٨٩. ديوان كثير عزة، كثير عزة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ.
٩٠. ديوان كعب بن زهير، كعب بن زهير، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٤هـ.
٩١. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٧هـ.
٩٢. الذريعة إلى أصول الشريعة، علي بن الحسين بن موسى، الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ٢٠١٢م.
٩٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، النجف: مطبعة الغري، الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ.
٩٤. ذكر أخبار أصبهان، أبي نعيم أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
٩٥. رسائل الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي البغدادي الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، تقديم: أحمد الحسيني، إعداد: مهدي الرجائي، قم: مطبعة سيّد الشهداء، ١٤٠٥هـ.
٩٦. الرسائل العشر، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى.

٩٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود البغدادي الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٥هـ.
٩٨. روضة الواعظين، محمّد بن الحسن الفتّال النيسابوري (م ٥٠٨هـ)، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٦هـ.
٩٩. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ الجوزي القرشي البغدادي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن سعيد سيوني زغلول، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٠٠. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمّد بن قاسم الأنباري، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.
١٠١. الزهد (كتاب الزهد)، أبو محمّد الحسين بن سعيد الكوفيّ الأهوازي (م ٢٥٠هـ)، تحقيق: مهدي غلامعلي، قم: دار الحديث، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
١٠٢. سالنامه ميراث اسلامي ايران، إعداد: رسول جعفریان، قم: کتابخانه حضرت آية الله مرعشي نجفي، شروع سال ١٣٧٣.
١٠٣. سنن ابن ماجه، محمّد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) (م ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ.
١٠٤. سنن الترمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمّد عثمان، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
١٠٥. سنن الدارقطني، أبو الحسن عليّ بن عمر البغدادي المعروف بالدارقطني (م ٢٨٥هـ)، تحقيق: أبو الطيّب محمّد آبادي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
١٠٦. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، قم: دار الفكر، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٠٧. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣هـ)، تحقيق: سليمان البغدادي وكسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٠٨. سنن أبي داود، ابن الأشعث سجستاني (م ٢٧٥هـ)، إعداد: سعيد محمد اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠هـ.

١٠٩. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و زميله، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م.
١١٠. سيرة ابن إسحاق، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطليبي، تحقيق: محمد حميد الله، المغرب: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ١٣٦٩ هـ.
١١١. السيرة النبوية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ابن كثير) (م ٧٤٧ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٦ هـ.
١١٢. الشافي في الإمامة، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (السيد المرتضى) (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: عبد الزهراء الحسيني الخطيب و فاضل الميلاني، طهران: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.
١١٣. شرح المعلقات العشر، مفيد محمد قميحة، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ٢٠٠١م.
١١٤. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار احياء الكتب العربية، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ.
١١٥. شرح هاشميات الكميت، أحمد بن إبراهيم تفسير قيس رازي، بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦ هـ.
١١٦. الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦ هـ)، تحقيق و نشر: عيسى الحلبي، ١٩٤٦م.
١١٧. شمس العلوم، نشوان بن سعيد الحميري، بيروت: عالم الكتب.
١١٨. شواهد التنزيل، عبيد الله بن عبد الله النيسابوري (الحاكم الحسكاني)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، طهران: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ١٤١١ هـ.
١١٩. شهاب الأخبار، القاضي القضاعي (م ٤٤٥ هـ)، مقدمة و تحقيق و تصحيح: سيد جلال الدين الحسيني الأرموي محدث، طهران: علمي و فرهنگي، ١٣٦١.
١٢٠. الصحاح (تاج اللغة العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (م ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، بيروت: مؤسسة دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ.
١٢١. صحيح ابن حبان، محمد بن أحمد بن حبان البستي (م ٣٥٤ هـ)، ترتيب: علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣ هـ.

١٢٢. صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، دار الطباعة العامرة بإصطنبول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.
١٢٣. صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٤ - ٢٦١)، بيروت: دار الفكر.
١٢٤. صد وشصت نسخه، رضا استادي، قم: مطبعة مهر، ١٣٥٤.
١٢٥. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد كاتب الواقدي (م ٢٣٠هـ)، بيروت: دار صادر.
١٢٦. طبقات المعترلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، بيروت: دار المنتظر، ١٤٠٩هـ.
١٢٧. عصمة الأنبياء عليهم السلام، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، د. مط، د.ت.
١٢٨. العقد الفريد، أحمد بن محمد الأندلسي (ابن عبد ربّه) (م ٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد الزين وإبراهيم الأبياري، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٢٩. علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٣٠. عمدة القاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني (م ٨٥٥هـ)، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٣١. عوالي اللآلي، الشيخ محمد بن علي بن إبراهيم الأحساني المعروف بابن أبي جمهور (م ٨٨٠هـ)، تحقيق: آقا مجتبي العراقي، قم: مطبعة سيّد الشهداء، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٣٢. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، قم: دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
١٣٣. عيون أخبار الرضا، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الحسيني اللاجوردي، طهران: منشورات جهان.

١٣٤. عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦هـ)، القاهرة: دار الكتب المصرية، سنة ١٣٤٣هـ.

١٣٥. الغارات، إبراهيم بن محمد (ابن هلال الثقفي) (م ٢٨٣هـ)، تحقيق: مير جلال الدين المحدث الأرموي، طهران: انجمن آثار ملي، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

١٣٦. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد ابن الجزري، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٣٥٢هـ.

١٣٧. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن: الهدى، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

١٣٨. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

١٣٩. الغيبة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: عباد الله الطهراني، علي أحمد ناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، ١٤١١هـ.

١٤٠. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد بجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

١٤١. فتح الباري، أحمد بن علي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، بيروت: دار الفكر، ١٣٧٩هـ.

١٤٢. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، بيروت: مطبعة دار ابن كثير، مطبعة دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٤٣. فتح المعين، قم: مركز اطلاعات و مدارك اسلامي، ١٣٨٧.

١٤٤. الفتوح، أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي (م ٣١٤هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٤٥. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (م ٤٥٦هـ)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.

١٤٦. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري

- البغدادي، (٤١٣هـ) اختار منه أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى وعلم الهدى) (م ٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين الجعفريان و يعقوب الجعفري و محسن الأحمدى، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
١٤٧. الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة، علي بن محمد ابن الصباغ، تحقيق: سامي الغريبي، قم: دار الحديث، ١٤٢٢هـ.
١٤٨. فعاليات صهيونية وهابية في العراق، محمد علي نصر الدين، دار المهدي، ٢٠٠٩م.
١٤٩. الفهرس الألفبائي لمخطوطات العتبة الرضوية المقدسة، محمد آصف فكرت، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية التابع للعتبة الرضوية المقدسة، ١٣٦٩.
١٥٠. فهرس المخطوطات حسن النكرلي المهداة إلى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، عبد الله الجبوري، النجف: المجمع العلمي العراقي، ١٣٤٦هـ.
١٥١. فهرست ابن التديم، ابن التديم البغدادي (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران: أمير كبير، ١٣٦٦.
١٥٢. فهرست كتابخانه مدرسه عالي سپهسالار، محمد تقى دانش پزوه و علينقى منزوي، با تصحيح و تجديد نظر: علينقى منزوي، طهران: دانشگاه طهران، ١٣٤٠.
١٥٣. فهرست مختصر نسخه هاي خطي كتابخانه مجلس شوراي اسلامي، محمد طباطبايي، طهران: مجلس، ١٣٨٨ش.
١٥٤. فهرست مخطوطات مكتبة الخطيب الشيخ علي حيدر المؤيد الخاصة، محمد باقر انصاري، بيروت: مؤسسة الهادي للتحقيق و النشر، ١٤٢٠هـ.
١٥٥. فهرست نسخ خطي كتابخانه آستانه مقدسه قم، محمد تقى دانش پزوه، قم: آستانه مقدسه قم، ١٣٥٥.
١٥٦. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه هاي گلباگان، السيد جعفر الإشكوري، مجمع ذخائر الاسلامي - قم ١٣٨١ش.
١٥٧. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه ملك، إيرج افشار، محمد تقى دانش پزوه، محمد باقر حجتى و...، كتابخانه ملي ملك، ١٣٦٤.

۱۵۸. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه هاي رشت و همدان، محمد روشن و جواد مقصود و پرويز اذكايي، تهران: انتشارات فرهنگ ايران زمين، ۱۳۵۳.
۱۵۹. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه آية الله فاضل خوانساري، سيد جعفر اشكوري، قم: انتشارات انصاريان و مؤسسه علمي و فرهنگي آية الله فاضل خوانساري، ۱۳۷۴.
۱۶۰. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه عمومي اصفهان، جواد مقصود همداني، تهران: طبع ميهن، ۱۳۴۹.
۱۶۱. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه عمومي حضرت آيت الله العظمى گلپايگاني، ابو الفضل عرب زاده، دار القرآن الكريم، ۱۳۷۸ ش.
۱۶۲. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه عمومي حضرت آيت الله مرعشي نجفي، السيد احمد الاشكوري و السيد محمود المرعشي، ۱۳۵۴ - ۱۳۷۹ ش.
۱۶۳. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مجلس شوراي اسلامي، لجنة من المؤلفين، ۱۳۰۵ - ۱۳۷۷.
۱۶۴. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسه فيضيّة قم، رضا الأستاذي، مطبعة مهر، ۱۳۹۶ هـ.
۱۶۵. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسه مروي طهران، رضا الأستاذي، مطبعة الخيام، ۱۳۷۱ ش.
۱۶۶. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مركزي و مركز اسناد دانشگاه تهران، علي نقي المنزوي و محمد تقی دانش پزوه، طبعه ۱۳۳۰ - ۱۳۶۴ ش.
۱۶۷. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه ملي ايران، لجنة من المؤلفين، طبعه ۱۳۴۵ - ۱۳۷۹ ش.
۱۶۸. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه وزيري يزد، محمد الشيرواني، طبعه ۱۳۵۰ - ۱۳۵۸ ش.
۱۶۹. فهرست نسخه هاي خطي مركز احيائي ميراث اسلامي، السيد احمد الاشكوري، طبعه عام ۱۳۷۷ ش.
۱۷۰. فهرست نسخه هاي خطي كتابخانه مدرسه فتحعلي بيك (صادقيه) دامغان، سيد جعفر حسيني اشكوري.
۱۷۱. القاموس المحيط، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (م ۸۱۴ هـ)، تحقيق: نصر

- الهوريني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
١٧٢. قرب الإسناد، أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (القرن الثالث)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
١٧٣. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (م ٤٢٩ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٣٦٣ هـ.
١٧٤. كامل الزيارات، أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي (م ٣٦٨ هـ)، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
١٧٥. الكامل في التاريخ، محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (المعروف بابن الأثير)، بيروت: دار صادر، ١٣٨٥ هـ.
١٧٦. كتاب الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
١٧٧. كتاب السنة، ابن أبي عاصم الشيباني (٢٠٦ - ٢٨٧ هـ)، الرياض: دار الصميعي، ١٩٩٨ م.
١٧٨. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ،
١٧٩. كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٥ هـ.
١٨٠. كتاب من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق عليه السلام (م ٤٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية.
١٨١. كشف الأستار، حسين بن محمد تقي النوري، بيروت: مؤسسة النور للمطبوعات، ١٤٠٨ هـ.
١٨٢. كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، اعجاز حسين كنتوري، قم: مكتبة آية الله المرعشي، ١٤٠٩ هـ.
١٨٣. كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني (م ١١٦٢ هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلمية، بيروت: الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

١٨٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طهران: المكتبة الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
١٨٥. كشف الغمّة، علي بن عيسى الإربلي (م ٦٨٧هـ)، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، بيروت: دار الكتاب، ١٤٠١هـ.
١٨٦. كشف المشكل، عبد الرحمن بن عليّ ابن الجوزي، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ.
١٨٧. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد المعروف بالثعلبي (م ٤٢٧هـ)، دراسة و تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
١٨٨. كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر، أبو القاسم عليّ بن محمد بن عليّ الخزّار القميّ (القرن الرابع)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني، قم: نشر بيدار، ١٤٠١هـ.
١٨٩. كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق (ط ٣٨١هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
١٩٠. كنز العُمال، عليّ بن حسام الدين المتقي الهندي (م ٩٧٥هـ)، تصحيح: صفوة السقا، بيروت: مكتبة التراث الإسلامي، ١٣٩٧هـ.
١٩١. كنز الفوائد، أبو الفتح الشيخ محمد بن عليّ بن عثمان الكراجكي الطرابلسي (م ٤٤٩هـ)، إعداد: عبد الله نعمة، قم: دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١٩٢. الكنز اللغوي، يعقوب بن إسحاق ابن السكّيت، قم: مركز اطلاعات و مدارك إسلامي، ١٣٨٧هـ.
١٩٣. الكنى والألقاب، الشيخ عبّاس القميّ (م ١٣٥٩هـ)، مكتبة الصدر - طهران، الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ.
١٩٤. لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري (م ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١٩٥. لسان الميزان أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
١٩٦. المبسوط، شمس الدين السرخسي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.

١٩٧. متشابه القرآن والمختلف فيه، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: حامد جابر حبيب المؤمن الموسوي، بيروت: مؤسسة المعارف للطبوعات، ١٤٢٩هـ.
١٩٨. المجازات النبوية، أبو الحسن محمد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي) (م ٤٠٤هـ)، تحقيق: محمد زيني، قم: مكتبة بصيرتي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٩٩. مجاز القرآن، معمر بن مثنى أبو عبده، بيروت: دار الرسالة، ١٤٠١هـ.
٢٠٠. مجلة ميراث شهاب، نشره كتابخانه حضرت آية الله مرعشي نجفي، قم، شروع سال ١٣٧٤.
٢٠١. مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات، ١٤١٥هـ.
٢٠٢. مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (م ٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمد درويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ.
٢٠٣. المحاسن والمساوي، إبراهيم بن محمد البيهقي (م ٣٢٠هـ)، بيروت: دار صادر، ١٣٩٠هـ.
٢٠٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (م ٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٠٥. المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
٢٠٦. مختارات شعراء العرب، هبة الله بن علي ابن الشجري، القاهرة: دار النهضة مصر.
٢٠٧. المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)، عماد الدين أبي الفداء، القاهرة: مؤسسة المتنبي.
٢٠٨. المخصّص، علي بن إسماعيل ابن سيده، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ.
٢٠٩. مرصد الاطلاع، عبد المؤمن بن عبد الحق، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٣هـ.
٢١٠. مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤هـ.

٢١١. المسائل العكبرية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.
٢١٢. مسائل علي بن جعفر ومستدركاتهما، أبو الحسن علي بن جعفر الحسيني العلوي الهاشمي العريضي (م ٢١٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، مشهد: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢١٣. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (م ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢١٤. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود البصري (أبو داود الطيالسي) (م ٢٠٤هـ)، بيروت: دار المعرفة.
٢١٥. مسند أحمد، أحمد بن محمد الشيباني (ابن حنبل) (م ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٢١٦. مسند محمد بن قيس البجلي في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، محمد بن قيس البجلي، تحقيق: كاظم إبراهيم الركابي، بيروت: مركز دراسات الوحدة الإسلامية، ١٤١١هـ.
٢١٧. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، أبو الفضل علي الطبرسي (القرن السابع)، تحقيق: مهدي هوشمند، قم: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٢١٨. مصباح المتهجد، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: علي أصغر مرواريد، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة، ١٤١١هـ.
٢١٩. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (م ٧٧٠هـ)، قم: دار الهجرة، ١٤٠٥هـ.
٢٢٠. المصنّف، ابن أبي شيبة الكوفي (م ٢٣٥هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، بيروت: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٢٢١. معاني الأخبار، محمد بن علي بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ش.

٢٢٢. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
٢٢٣. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦هـ)، بيروت: دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
٢٢٤. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي - الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ.
٢٢٥. معجم المؤلفين، عمر كحالة، بيروت: مكتبة المثنى و دار إحياء التراث العربي.
٢٢٦. معجم قبائل العرب القديمة والجديدة، عمر رضا كحالة، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ.
٢٢٧. معجم ما استعجم، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (م ٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٢٢٨. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.
٢٢٩. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ.
٢٣٠. المغازي، محمد بن عمر بن واقد (الواقدي) (م ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
٢٣١. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (م ٦٢٠هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٣٢. المفردات في غريب القرآن، محمد حسين الراغب الإصفهاني، طهران: مكتبة مرتضوى، ١٣٦٢.
٢٣٣. مقاتل الطالبين، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي الإصبهاني (م ٣٥٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، قم: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٣٤. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تصحيح: هلموت ريتير، بيروت: دار النشر فرانزشتاينر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٢٣٥. مقتل الحسين عليه السلام، أبو المؤيد موفق بن أحمد الخوارزمي (م ٥٦٨هـ)، تحقيق: شيخ محمد السماوي، قم: منشورات مكتبة المفيد.
٢٣٦. مكارم الأخلاق، الشيخ الطبرسي، تحقيق: علاء آل جعفر، قم: مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٤هـ.
٢٣٧. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (م ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلائي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.
٢٣٨. المناقب، أبو عبد الله محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق و نشر: المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.
٢٣٩. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، محمد بن سليمان الكوفي القاضي (م ٣٠٠هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، قم: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٤٠. المناقب لابن المغازلي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الواسطي الشافعي المعروف بابن المغازلي (م ٤٨٣هـ)، إعداد: محمد باقر البهبودي، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
٢٤١. المتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية، ١٣٥٧هـ.
٢٤٢. الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (م ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٤٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
٢٤٤. المؤلف والمختلف في أسماء نقل الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، بيروت: دار المغرب، ١٤٢٨هـ.
٢٤٥. نسخه هاي خطي، نشرية كتابخانه مركزي دانشگاه تهران، زیر نظر: محمدتقي دانش پزوه و ايرج افشار، طهران: دانشگاه تهران، ١٣٣٩ - ١٣٦٢.
٢٤٦. نصب الراية، عبد الله بن يوسف زيلعي (م ٧٦٢ق)، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٧٤هـ.

٢٤٧. نظم درر السمطين، محمد بن يوسف الزرندي (م ٧٥٠ هـ)، إصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ١٣٧٧.
٢٤٨. النهاية، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق و نشر: انتشارات قدس - قم.
٢٤٩. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النويري (م ٧٣٣ هـ)، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ و ١٣٩٦ هـ.
٢٥٠. النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، مؤسسة إسماعيليان - قم، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش.
٢٥١. نهج البلاغة، جمع: الشريف الرضي، ضبط نصّ و فهرسة: الدكتور صبحي الصالح، قم: دار الهجرة، ١٣٩٥ هـ.
٢٥٢. نهج الحقّ وكشف الصدق، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (العلامة الحلّي) (م ٧٢٦ هـ)، تحقيق: عين الله الحسيني الأرموي، قم: دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٢٥٣. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (م ٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ.
٢٥٤. وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي (ابن خلّكان) (م ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.
٢٥٥. وقعة الجمل، ضامن بن شدقم، تحقيق: تحسين آل شبيب الموسوي، ١٤٢٠ هـ.
٢٥٦. وقعة الطفّ، أبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي الكوفي (أبو مخنف) (م ١٥٨ هـ)، تحقيق: محمد هادي اليوسفي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٦٧.
٢٥٧. وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (م ٢١٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٢٥٨. هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (م ١٣٣٩ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

فهرس المطالب

| | |
|----|---|
| ٥ | الفهرس الإجمالي |
| ٧ | مقدّمة التحقيق |
| ٧ | المحور الأول: نظرة عابرة حول مسألة العصمة |
| ١٧ | المحور الثاني: التعريف بكتاب تنزيه الأنبياء |
| ١٩ | مباني الشريف المرتضى العقلية في الكتاب |
| ٢١ | منهجه في الاستدلال |
| ٣١ | تاريخ تأليف كتاب تنزيه الأنبياء |
| ٣٢ | تأثير كتاب تنزيه الأنبياء |
| ٣٣ | جهود حول الكتاب |
| ٣٤ | ١. الكتب |
| ٣٥ | ٢. الرسائل الجامعية |
| ٣٧ | ٣. المقالات |
| ٣٧ | عنوان الكتاب |
| ٣٨ | طبعات الكتاب |
| ٣٩ | المحور الثالث: مخطوطات الكتاب و العمل عليه |
| ٥٩ | نماذج من تصاوير النسخ |

تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام

| | |
|----|--|
| ٧٧ | المقدّمة للمؤلف <small>عليه السلام</small> |
| ٧٨ | بيان الخلاف في نزاهة الأنبياء عن الذنوب |

- ٨٢ تنزيه الأنبياء ﷺ مستند إلى دلالة العلم المعجز
- ٩٣ تنزيه الأنبياء ﷺ
- ٩٥ ١. آدم ﷺ
- ٩٥ شبهة معصيته و خروجه من الجنة
- ١٠٤ حول إحياء إبليس لحواء بتسمية ولدها عبد الحارث
- ١١٥ ٢. نوح ﷺ
- ١١٥ شبهة نفي انتساب ولده له
- ١٢٣ ٣. إبراهيم ﷺ
- ١٢٣ قصة ذكر إبراهيم ﷺ الكوكب والقمر والشمس رباً
- ١٢٩ نسبة الكذب إلى إبراهيم ﷺ
- ١٣٤ تنزيه إبراهيم ﷺ عن الشك في الله
- ١٣٩ تنزيه إبراهيم ﷺ عن العجز
- ١٤١ تنزيه إبراهيم ﷺ عن الشك في قدرة الله
- ١٥٢ تنزيه إبراهيم ﷺ عن الاستغفار للكفار
- ١٥٧ شبهة عدم استجابة دعاء إبراهيم ﷺ
- ١٥٩ تنزيه إبراهيم ﷺ عن الجدال الباطل
- ١٦٣ تنزيه إبراهيم ﷺ عن القول بخلق الله أعمال العباد
- ١٦٩ ٤. يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ﷺ
- ١٦٩ تنزيه يعقوب ﷺ عن إيقاع التحاسد بين بنيه
- ١٧٤ تنزيه يعقوب ﷺ عن التغرير بولده
- ١٧٥ تنزيه يعقوب ﷺ عن تكذيب الصادق
- ١٧٥ تنزيه يعقوب ﷺ عن الحزن المكروه
- ١٧٧ علة عدم تسلي يعقوب ﷺ برؤيا ابنه يوسف ﷺ
- ١٧٩ ٥. يوسف بن يعقوب ﷺ
- ١٧٩ تنزيه يوسف ﷺ عن الصبر على الاستعباد
- ١٨٠ شبهة هم يوسف ﷺ بامرأة العزيز
- ١٩٦ تنزيه يوسف ﷺ عن محبة المعصية

- ٢٠٠ تنزيه يوسف عليه السلام عن التعويل على غير الله
- ٢٠١ تنزيه يوسف عليه السلام عن الحاق الأذى بأبيه
- ٢٠٢ تنزيه يوسف عليه السلام عن الكذب و تهمة إخوته
- ٢٠٤ تنزيه يوسف عليه السلام عن تعمده بعدم تسكين نفس أبيه
- ٢٠٥ تنزيه يوسف عليه السلام عن الرضا بالسجود له
- ٢٠٦ تنزيه يوسف عليه السلام عن طاعة الشيطان
- ٢٠٧ شبهة طلب يوسف عليه الولاية من قبل الظالم
- ٢٠٩ ٦. أيوب عليه السلام
- ٢٠٩ شبهة ابتلاء أيوب عليه السلام بسبب ذنبه
- ٢١٩ ٧. شعيب عليه السلام
- ٢١٩ في معنى قوله عليه السلام: (استغفروا ربكم ثم توبوا)
- ٢٢٢ حول نكاح ابنته عليه السلام
- ٢٢٢ في معنى قول شعيب عليه السلام: (فإِنْ أَتَمَمْتُمْ عَشْرًا فَمَنْ عِنْدَكَ)
- ٢٢٥ ٨. موسى عليه السلام
- ٢٢٥ تنزيه موسى عليه السلام عن العصيان بالقتل
- ٢٢٩ تنزيه موسى عليه السلام عن الخطأ في قوله تعالى: (إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ)
- ٢٣٠ تنزيه موسى عليه السلام عن الضلال
- ٢٣١ بيان خيفة موسى عليه السلام و الوجه فيها
- ٢٣٢ تنزيه موسى عليه السلام عن الكفر و السحر
- ٢٣٣ تنزيه موسى عليه السلام عن الخوف
- ٢٣٤ تنزيه موسى عليه السلام عن نسبة الإضلال إلى الله تعالى
- ٢٤١ تنزيه موسى عليه السلام عن سؤال الرؤية لنفسه
- ٢٤٩ بيان الوجه في أخذ موسى عليه السلام برأس أخيه يجره
- ٢٥٢ شبهة عدم تصبر موسى عليه السلام و نسيانه في قصة الخضر عليه السلام
- ٢٦٤ تنزيه موسى عليه السلام عن كشف عورته
- ٢٦٧ ٩. داود عليه السلام
- ٢٦٧ تنزيه داود عليه السلام عن الرضا بقتل رجل لتصاحب امرأته

١٠. سليمان ﷺ ٢٧٩
- تنزيه سليمان ﷺ عن المعصية ٢٧٩
- تنزيه سليمان ﷺ عن الفتنة ٢٨٣
- تنزيل سليمان ﷺ عن الشَّحْ و عدم القناعة ٢٨٨
١١. يونس ﷺ ٢٩٣
- تنزيه يونس ﷺ عن الظلم ٢٩٣
١٢. عيسى ﷺ ٢٩٩
- تنزيه عيسى ﷺ عن ادّعائه الألوهية ٢٩٩
- شبهة استغفار عيسى ﷺ للكفار ٣٠٤
١٣. سيدنا محمد المصطفى ﷺ ٣٠٧
- تنزيه محمد ﷺ عن الضلال ٣٠٧
- تنزيه محمد ﷺ عن مدح آلهة قريش ٣٠٩
- تنزيه محمد ﷺ عن معاتبته الله له ٣١٥
- تنزيه محمد ﷺ عن معاتبته في الأسرى ٣١٩
- تنزيه محمد ﷺ عن المعاتبته في أمر المتخلفين ٣٢٣
- تنزيه محمد ﷺ عن الوزر ٣٢٤
- تنزيه محمد ﷺ عن الذنب ٣٢٦
- تنزيه محمد ﷺ عن المعاتبته في أمر الأعمى ٣٣٢
- تنزيه محمد ﷺ عن احتمال الشرك ٣٣٤
- تنزيه محمد ﷺ عن تحريم ما أحل الله ٣٣٦
- تنزيه محمد ﷺ عن مراجعة أمر ربّه ٣٣٧
- شبهة قراءة محمد ﷺ القرآن على سبعة أحرف ٣٣٩
- في وجه استثناء محمد ﷺ لقول العباس ما لم يكن يريد أن يستثنيه ٣٤٠
- تنزيه محمد ﷺ عن القول بوضع الرب قدمه في النار ٣٤١
- في قول النبي ﷺ أَن المَيِّت يعذب ببكاء الحي عليه ٣٤٣
- تنزيه النبي ﷺ عن عقيدة التجسيم ٣٤٨
- تنزيه النبي ﷺ عن تجسّم الصورة الجسمانيّة لله تعالى ٣٥١

- ٣٥٤ تنزيه النبي ﷺ عن عقيدة الرؤية
- ٣٥٧ في حديث نفي الملل عن الله تعالى
- ٣٦٣ تنزيه الأئمة
- ٣٦٥ ١. أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
- ٣٦٥ حول نص النبي ﷺ على خلافة علي
- ٣٧٦ شبهة بيعة أمير المؤمنين للمتأمرين
- ٣٧٧ شبهة حضور أمير المؤمنين مجالس المخالفين
- ٣٧٧ وجه صلاة أمير المؤمنين خلف المخالفين
- ٣٧٨ وجه أخذ أمير المؤمنين عطية المخالفين
- ٣٧٩ في نكاح أمير المؤمنين السبي
- ٣٨١ إنكاح أمير المؤمنين المخالفين
- ٣٨٢ وجه دخول أمير المؤمنين في الشورى
- ٣٨٣ شبهة عدم إفتاء أمير المؤمنين بمذاهبه في أيام المتأمرين
- ٣٨٧ وجه تحكيمه أبا موسى الأشعري وعمر بن العاص
- ٣٩٤ وجه عدول علي عن التسمية بأمر المؤمنين
- ٣٩٥ في أن علياً لم يندم على التحكيم
- ٣٩٧ في أن قتله الخوارج كان بعده من رسول الله
- ٤٠١ في أنه قد عرض في كلامه خدعة الحرب
- ٤٠٣ في قوله: «ما حدثني أحد عن الرسول إلا استحلقتة»
- ٤٠٧ علة عدم أخذ علي الغنيمة في حرب أصحاب الجمل
- ٤١٣ علة عدم قتل أمير المؤمنين قاتل الزبير
- ٤١٨ شبهة مخالفة علي جميع الأمة في أحكام
- ٤٣٢ هل أنه خطب بنت أبي جهل؟
- ٤٣٧ ٢. أبو محمد الحسن بن علي
- ٤٣٧ الوجه في مسالمة الحسن لمعاوية
- ٤٤٧ ٣. أبو عبد الله الحسين بن علي
- ٤٤٧ أسباب خروج الحسين إلى الكوفة بأهله وعياله

٤. أبو الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام ٤٥٥
- علّة قبول الرضا عليه السلام لولاية العهد ٤٥٥
٥. القائم المهدي عليه السلام ٤٥٧
- الوجه في غيبته عليه السلام ٤٥٧
- المصلحة بوجوده عليه السلام ٤٥٩
- حكمة وجود الإمام وهو غائب عن الناس ٤٦٠
- حكم الحدود في الشريعة في زمن الغيبة ٤٦١
- طريق كشف الحق مع غيبة الإمام ٤٦٢
- علّة عدم كونه عليه السلام ظاهراً لأوليائه وشيعته مع عدم خوفه منهم ٤٦٣
- الفهارس العامة ٤٦٧
١. فهرس الآيات ٤٦٩
٢. فهرس أسماء السور ٤٨٧
٣. فهرس الأحاديث ٤٨٨
٤. فهرس الآثار ٤٩٢
٥. فهرس الأشعار ٤٩٥
٦. فهرس الأعلام ٤٩٨
٧. فهرس الأماكن ٥٠٤
٨. فهرس الأديان، والفرق والمذاهب والجماعات والقبائل ٥٠٥
٩. فهرس الأيام والوقائع ٥٠٩
١٠. فهرس الحيوانات ٥١٠
١١. فهرس الكتب الواردة في المتن ٥١١
١٢. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٥١٢
١٣. فهرس مصادر التحقيق ٥١٣